



ملا ربحي قسم دوم  
(في آلة بالتجارة تأتينا معنى الواحق)

رب الحوالة، بدلة  
من الخبرة شرط  
بني  
أبسط

٥٣٥٠٠٠٠٠

(محمد رضا)

٥٥٥٥٥٥٥



10

۱۰۰

من



















حقاً الخبير  
 منقول من القرآن  
 الحق في القرآن  
 منقول من القرآن  
 منقول من القرآن  
 منقول من القرآن

[illegible]

القضاة المذكورين

۱۰۰

۱۳۸۴

[illegible]

المجلس







## كذا الخيار

[illegible]























يجوز للمناج ان يبيع مما لا يجوز له وكل ما اشترى الذي يجوز له شراؤه مما لا يجوز له يمكن ما موربه ما هو عدا الله فوهم به انهم  
 في وجوه الاصلاح الذي لا يقيمهم غير مما ياكلون ويشربون ويلبسون ويكفون ويلبسون ويستعملون في جميع المنافع التي لا يقيمهم  
 غير ما وكل شيء يكون فيه الاصلاح من جهة من الجهات فهذا كله حلال فيه وشراؤه وامساكه واستعماله وهبته وعاريته واما وجوه  
 الحرام من البيع والشراء فكل امر يكون فيه المشاع ما هو من غير من جهة كل شيء وكسبه نكاحا او ملكا او امساكه او هبته او ارضاه  
 او غنى يكون فيه وجوه الفسا نظير البيع بالترهالة والبيع بالثمن او الدم او لحم الخنزير او لحوم السباع من حيوانات الوحش و  
 الطير او الخمر او شئ من وجوه النجس فهذا كله حرام وحرام لان ذلك منقوع عن ايدى وشرب ولبس وامساكه والتفاح في جميع فصول ذلك  
 حرام وكل بيع ممتنع وكل منقوع عنه مما يقترب به لغير الله تعالى يوقى بالشر والشرك من جميع وجوه المعاصي واما باب يوهن به الحق فهو  
 حرام عزم بعبود شراؤه وامساكه وملكه وهبته وعاريته وجميع التقلب فيه الا في حال تدعو الضرورة فيه لذلك واما تفصيل الاصل  
 فلجارية الانسان نفسه او ما يملك او يملك امر من قرابته او ابنته او ثوبه في الحلال من جهات الاجارات او يوجبه نفسه او ارضاه  
 شيئا يملكه فيما يقع من وجوه المنافع او العمل بنفسه وملكه ومملوكه او اجاره من عريان يكون وكيله والوالي والوالي فلا باس ان  
 يكون اجيرا او يوجبه نفسه او ولده او قرابته او ملكه او وكيله في اجارته لا يتم وكلاء الاجير من عند ليس بهم بولاه الوالي الذي يجعله  
 نظير الحال عمل شيئا في معلوم فيجعل ذلك الشيء الذي يجوز له عمله بنفسه او ملكه او ابنته او يوجبه نفسه في عمل يعمل ذلك العمل بنفسه  
 حلال لمن كان من الناس ملكا او سقفة كافر او مؤمنا حلال اجارته وحلال كسبه من هذه الوجوه واما وجوه الحرام من وجوه الاجارة  
 نظير ما يوجبه نفسه من صنعة في كسبه او يوجبه نفسه من هذه المصالح ضررا او قتل النفس غير رجل او عمل التشاير  
 والاصنام والزنا من البرابطة والخمر والخنزير والميت والدم او شئ من وجوه الفسا الذي كان محرما عليه من غير جهة الاجارة فيه  
 وكل امر من وجوه من جهة من الجهات فحرم على الانسان اجارة نفسه فيه او له او شئ فيه او لا منفعة من استجاره كالكسب لاجارة في  
 عمل الكسبة يبيعها عن اداء لوازي غير موصاة للشئ ان قال كل من امر نفسه او امر ما يملكه او يملك امر من كافر او مؤمن ملكه وقبض  
 على ما قرينه بما مما يجوز الاجارة فيه فحلال عمل فله وكسبه ولا تفصيل في الصناعات فكل ما يستعمل العباد او يعلمون غيرهم من اصناف  
 الصناعات مثل الكفاك الحسابة والتجارة والصباغة والبناء والحياكة والنساج والخباطة وصنعة صنو النصارى برهنا لم يكن مشغول  
 الزواجر وانواع صنوف الاثنية التي يحتاج اليها العباد من افعالهم وفيها بلغت جميع حوائجهم فحلال تعلمه وتعليمه والعمل به  
 بنفسه لغيره وان كانت تلك الصناعات في ذلك لا تفتديت انما على وجوه الفسا ووجوه المعاصي فتكون معونة على الحق والطب  
 فلا باس بصناعة وتعليمه نظير الكفاك التي هي على وجه من وجوه الفسا وتقوية ومعونته لولا الجور وركن التكبر والسيوف والرمح و  
 الخونس وغير ذلك من وجوه الاثنية التي تصرف الى وجوه الاصلاح وجميعها فسا وتكون له ومعونة عليه فلا باس بتعليمه وتعليمه  
 واخذ الاجرة عليه العمل به وفيه لمن كان له فيه جهات الاصلاح من جميع الخلائق وعزم عليهم فيه فغيره في جهات الفسا والصناعات  
 طمس على العالم والتعلم اثم ولا وزر له فيه من الرخاء في منافع جهات صلاحهم وقوامهم وبقائهم وانما الاثم والوزر على التصرف به في وجوه الفسا  
 والحرام وذلك انما حرم الله تعالى الصناعات التي هي حرام كلها التي هي منها الصناعات نظير البرابطة والمزني والتطريخ وكل ما هو به والصلوات  
 الاصنام وما اشبه ذلك من صناعات الانثوية الحرام وما يكون منه وفيه الفسا محض لا يكون منه وفيه شئ من وجوه الاصلاح لتعليمه وتعليمه  
 والعمل به في هذه الاثنية عليه جميع التقلبات من جميع وجوه الحركات الا ان تكون عتافا من جهة المنافع وان كان قد تصرف بها او يتصرف  
 بها وحده من وجوه المعاصي فلهذه منافع من الصناعات حل تعلمه وتعليمه العمل به وبجرم على غير من وجوه المعاصي والصناعات وهذا شأ وجه  
 اكتسبها من اصاد وتعليمه وحوادثها من الحديث ورواه المصنف في رسالته الحكم والمقتضى وانما اقتضاه بطوله لجودة مدلوله ومحتواه ومنه  
 يستنبط جملة من الاحكام التي وقع فيها الاشكال من جملة من علمنا الاعلام من الاستسجار على التلوة كما توفقه بعض محققين من المتأخرين  
 ومثل المتن والفهرست وحجراته طاهر في حواشي الاول وحل الثلث وسبب الاشارة اليه ان الله تعالى في قوله تعالى ان الله تعالى في قوله تعالى  
 الاولين هاؤن الذين تجبر المذكور ما ذكره الرضا في كتابه لمفقه حيث قال علم به الله تعالى ان كل ما هو على العباد وقوام لهم في امورهم من وجوه  
 الاصلاح الذي لا يقيمهم غير مما ياكلون ويشربون ويلبسون ويكفون ويلبسون ويستعملون فهذا كله حلال بعبود شراؤه وهبته وعاريته وكل امر  
 فيه الفسا ما عدا ما عدا من اكله وشربه وملكه وكسبه وامساكه لوجوه الفسا مثل الميت والدم والحرم والخنزير والزنا وجميع المواضع لحوم السباع  
 والحرم وما اشبه ذلك للحرام صار للحرم انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما يكتب في قسم المحرم ومكرهه وسباح فيه مناجات ثلثة الاول في الفسا  
 وهو انواع من الاعيان النجسة منه ما لا ينفق به كالسوح برية او بحرية والسباع ومن ما هو محرر في هذه كمل الصناعات النجسة والصلوات  
 الظالمين في هذه مما شاع في النسخ في المذكور وفيه من مقامات الاول في الاثنية النجسة فيه من ثلثان الاول يحرم بيع الاعيان النجسة كالميت  
 من غير اللحم والبول منه ايضا والدم والميت والغدير والكلب على قبضه يبرأ الى الله تعالى ثم والنجس جميع انواعه في الفقاع ونحو ذلك من الاثنية  
 والوارد في المقام ما رواه في بيع عن جماعة قال مثل رجل ابعده الله واما خضر فقال في رجل ابيع العذرة فما تقول قال احرام ببيعها ونحوها  
 وقال لا باس ببيع العذرة وعن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله فقال في العذرة من التفت وما رواه في بيع عن محمد بن مضر بن  
 ابي عبد الله قال لا باس ببيع العذرة وما رواه في بيع عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل ابيع العذرة فقال لا باس ببيعها ولا خلاف  
 محل عنه وقال ابو الزائفة سحت ومن الكلب الذي ليس بكلبا لصيد سحت واجر الكاهن سحت ومن الكلب الذي ليس بكلبا لصيد سحت ومن الكلب الذي ليس بكلبا لصيد سحت

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

سید محمد علی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



# كتاب النجاة

12

[illegible]

مجلس

١٠٠

الرسالة المحمدية الكفر بالله العظيم وما رواه في عن التكويني عن ابي عبد الله فقال التفت ثمن الميتة ومن الكلب ثمن النحر ومن البقرة ثمن الشاة  
في الحكم واحكام الكاهن ومن ثمن النحر والنبذ للسكر والزبادي الميتة وما رواه في التفت في الحكم فهو الكفر بالله العظيم جعل اسمه بسوء العبر ذلك  
كثير منها اجر العولج ومن النحر والنبذ للسكر والزبادي الميتة وما رواه في التفت في الحكم فهو الكفر بالله العظيم جعل اسمه بسوء العبر ذلك  
من الاخبار الواردة في المقام والكلام فيه انيق في مواضع الاول ان لا يخفى ان ما ذكرناه من الاخبار وان كان اتما سهل على بعض من  
ما ذكرناه من الاخبار ان الكل الا ان الخبر ان قد مناه فهدر المقدرة قد دللنا حما عنونا به الكلام في هذا المقام ونقول للمتنوع اجماع  
المسلمين كافة على تحريم بيع الميتة والنحر والنحر يقال قال الله تع حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير والمراد تحريم الايمان ووجوه  
الاستماع وانت خبير بانه قد روي عن ابي القاسم الصيقل ورواه قال كتبوا الى الرجل جملنا الله فم فذلك اذا عمل الاستقوى وليت لنا  
معتنوا ولا تحارة غير هؤلاء نحن مضطرون الهوا واما علا حنا من حلود الميتة من البغال والحمير الاصلية لا يجوز في اعما ان غيرها فيجعل لنا عليها  
وتة افيها ويبيعها بيا بيا وشاينا وشاينا ونحن نضطر في ثيابنا ونحن محتاجون الى جوابك المسئلة باسئنا الضروونا اليها فكتبنا اجعلوا  
بقولنا للصلوة الحديث ونحوه حذر اخر ائمتنا بهذا المعنى قد تقدم في ثلث الطهارة والخبر ان للمذكو ان ظاهر ان في خلاف ما دلل عليه  
الا حنا المتقدم من عدم حوازم الميتة وان ثمنها من التفت وانه لا يجوز العمل بها ويؤيد هذين الخبرين ايضا ما روي في حنفي الحلية او  
صحيحه من حوازم بيع الله الصلوة في ذكية تمنية ممن يستعمل الميتة ويحيا الكلام في ذلك ثلث ثلث والمسل من الاستكال السا في ظاهر الروايات  
للمقدم في العذرة الاختلاف في حكم بيعها حلا وحرمة والتبخر وحس قد جمع بينهما على ما دلل على التقيم على عذرة الاثنا وما دلل على الجواز  
على عذرة البهايم واحتمل في الذخيرة حمل الاول على الكراهة والثالث على الجواز قال اكنى لا علم به فاننا قد عرفت ما في هذا العمل في غير  
موضع مما تقدم سيما في كتاب الطهارة والصلوة فان الخبرين اللذين على التحريم صريحان في ذلك واخر اجتمعا عن صريحهما ايضا  
في رتبة وانهم ووجوه ما ظاهرا المخارضة ليس من قرآن المجاز مع ان الكراهة حكم شرعي يتوقف على الدليل الواضح واختلاف  
الاخبار لا يصلح ان يكون دليلا على ذلك سيما مع وجود حمل صحيح اخر يجمع عليه الاخبار قال شيخنا الحلبي في جوابه على كتابنا الاجبا  
يمكن حمل عدم الجواز على بل لا ينفع بها والجواز على غيبها والكراهة الشديدة والجواز في التفت في الحرمة فان اكثرهم على الحرمة بان يكون  
قد حاب لتائل علانية تمزاي غفلة منهم فافق بعدم الباس لكنه خلافتهم بل الجمع عليه انتهى اقول لا يخفى ما فيه من التكلم في  
السيد والعمل على ما فكر الشيخ والاصحاب فانه العمل السديد بانهم بقى الكلام في عذرة غير الاثنا اما لا يؤكل لحمه والطهارة المستند  
في تحريم بيعها الا الاجماع المذموم في المقام ويشكل بان التبخر في الاستنبط احتياجا على العذرة في خد الجواز على ما عدا عذرة الانسان  
مطلوب وهو يؤيد بجواز بيع عذرة ما لا يؤكل لحمه قال في الذخيرة وهذا الوجه الذي ذكر في الاستنبط يقتضي جواز بيع عذرة ما لا يؤكل لحمه  
لحم غير الانسان وانما الاتفاق على خلاف كما اتفق اصحابك على اشكال وبالحمد ان ثبت اجماع في تحريم بيع نحر من العذرة  
فذلك والانه كان الجواز مقفيا فيها ينتفع به انتهى اقول لا يخفى ان ما ذكره الشيخ في كتاب الاحكام في تمام الجمع من الاحتمالات لا يوجب تكيد  
للمحدثين في الاجماع في المقام ولو جعلت تلك الاحتمالات مباحة لم تخصصها له في عذرة بل ثبتت الاحتياط في التحقيق ان المستند في  
تحريم بيع عذرة ما عدا الانسان من غير ما كوال التمام هو ما تقدم من جبر تحفظ العقول صريحا وخبر الفقه الزموا طاهرا بعد في الاول ما كان  
من افراد النجس في الحرثاب ودلالة التلك على بقوله وما اشبه ذلك كما لا يخفى على المتأمل في ثنا الخبر وبذلك يظهر في قوله ان ثبت  
اجماع اهل الثالث قد اختلفوا لاصحاب روى في اروايات وابوالا يؤكل لحمه وذهب جماعة الى جواز مضمطر الى انما عين طاهرة ينتفع بها وهو ينتفع  
عن المرتفع روى ومن تبعه ادعى على المرتفع الاجماع وبما قال ابن ابي ربي ومعه في غيره والظاهر ان المستهور هو ان لا يمنع من بيعه ان لا يؤكل  
في له عن المفيد حيث قال المفيد في بيع العذرة والابوالا كلها حرام الا بول الابل خاصة ثم قال كذا قال بل لا ريب في ذلك من نقل المولى في المذكور  
والا في اقول خصوصا في العذرة والاتقاء بها في الزرع وغيره فغالبنا مع طهارتها واما ابوالا فكتان وحرثا بعه مفيدة والاولا انتهى  
ونقل حلة من المتأخرين عن التبخر في بيع تحريم جميع الابوالا ان كانت مما يؤكل لحمه الا بول الابل للاستنفاء وعنايه هـ: الجمع من الانكافا في اقول  
جميع التماسات يحرم التصرف فيها ولو التكتب بها على اجناسها من ثنائواع العذرة والابوالا وغيرها الابوالا الا بالاستنفاء عند الضرورة انتهى  
وهذا الكلام بالنظر الى صدره يقتضي حرم الابوالا التي عذرها الى ابوالا يؤكل لحمه كالعذرة فان غيره ليس يحرم بالنظر الى استنباطه وان امل  
صرفنا لا بوالا الى ابوالا وطه وان كانت مما لا يؤكل لحمه وبالحمد فكلما منه منه شبيه كالمزى قال سلا يحرم بيع الابوالا الا ببيع ابوالا لامل  
خاصة وهو قول المفيد وكذا نقل في لف وهو مؤثر في المنع من بيع ما يؤكل لحمه الا ما استثنى والطه عندك هو ما ذكره في ملك من الجواز متى كان  
لهام منافع تترتب عليها فهو مباح خبري تحفظ العقول الفقه الرضوي اقول والاصحاب في هذا المقام لم يذكر من الابوالا التي تلت النصوص على  
حوار شرها من ما كوال التمام الا بول الابل خاصة مع انه قد روي في التفت ايضا في بول المرق والغنم كما رواه الشيخ في الموقوف عن عمالات باطل على  
عبد الله انه روى عن بول المرق في شربة الرجل قال ان كان محتاجا اليه يتلا كثيرا وكذا بول الابل والغنم وما رواه في عن جماعة قال سالتنا  
عبد الله عن شربة رجل ابوالا لابل والقر والغنم تنفع لمن الوجع هل يجوز له ان يشرب قال نعم لا ما سبه وخالفك على بول الابل زيادة على الخبر  
المذكورين ما رواه في بسند عن مؤيد بن عبد الله بن الحسن قال سمعت شيئا خنا يقولون البان اللقاح شعاع من كل داء وعاهة ولصاحب  
الزبوا بولها ونقل في الرسالة في هذا الباب ما رواه في قرية الاشاع عن السند بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله التي قال لا بأس  
ببول ما اكل لحمه انت خبير بما فيه من الاجل الاحتمال كون في الباس باعنا الطهارة لا باعتبار حمل الشرب في الفم ما التفت عليه الفقهاء لثمة

1997



# كان النجار

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







# کتابخانه

[illegible]

مجلس







کتابخانه

[illegible][illegible]







# کتابخانه

[illegible][illegible]







# كتاب التجارة

ان لا اظلم احدا ولا احور ولا علس قال فابيه فقلت جعلت فداك اني فكرت في امانت على طلبة سب بماء حتى وانهم - تلك مخا  
ان احوروا واطلموا وان كل امرأة لم تطبق من منول - حتى وعني ان طلمت حذا وحرب على احدا لم يتقوا وكف طلم - عذرا لا ي  
فرفع راسه الى السماء فقال تعالى اني اعلم غيبك من راسي من جسدك قال لما بعده الله اما حتى انما هو لا ق  
قلت لا قال ولم قلت فرائدي قال وعرفت ذلك فلبس على الال - لم تلت وعرفت اني سب بماء حتى وانهم - عذرا لا ي  
لي من ذلك مخا فقال ما اكثر من طلب المخرج من ذلك فسر علي فداك - وارتق قال ان تيق الله نعم ولا تيق وما رواه في بيته من اس  
وليد من صاحب الكاهن عن ابي عبد الله قال من سرق روبا ولا يساع حتر الله نعم يوم القيمة حتر به - عذرا لا ي  
كفي ب تقي كما يقر مع مقلوب وما رواه على ابن ابي هاشم في نفسه عن ابي عن هرون بن مسلم عن - عذرا لا ي  
اما عبد الله عن قوم من الشيعة يدخلون في اعمال السطان يعلمون انهم يحجون بهم ويوالون - قال ليس هم من اسب ولا هم  
لو كنت تم قرأوا عبد الله هذه الآية لمن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم - الى قوله ويذكر الله انهم لا  
قال البخاري على لسان داود والقرية على لسان علي بن ابي طالب كانوا يفتقون من سكر معلوه من - عذرا لا ي  
لترهون المحور وما تولى النساء ايام حبسهن - احية امدن على - من لو اني للكفر بمثل - عذرا لا ي  
استمع ما قدمت لهم انفسهم الى قلوبهم كثير - قلوب من الله سر وسئل ان يوالى المؤمنين الذين لا يقاتلون - وما رواه ابي  
عن سامان الحنظلي قال قلت لابي الحسن الرضا ما تقول في عمل السطان بعد ان اسلمت له دونه - عذرا لا ي  
عد للكفر والطالبهم على عمل من الناس التي يسبق بها الناس - عذرا لا ي  
اعمالهم رزما للث في علمهم على اصحابهم - عذرا لا ي  
السابق يدل على ذلك خبر على بن ابي حمزة قال كان لي حديق من ثياب من ابي فقال له اسادك عذرا لا ي  
فلما ان حل سلكوا حلست ثم قال جعلت فداك اني كنت في جوف هولاء القوم فاصدت من دسهم من - عذرا لا ي  
عند الله يهلوا ان يلمنني وحدهم اني كنت لهم ويحيى هم العني ويقابلهم وينهضهم عذرا لا ي  
ما وجدنا استينا الاما وقع في ايديهم قال فقال العني جعلت فداك فهل يخرج من قال طلب لك بعد انما يعرف - عذرا لا ي  
اكتسب في دواهم من عرفت منهم ردت عليه من يعرف صدقت ل واد امدنك على الله عذرا لا ي  
جعلت عدال قال اني جرة فرجع العني معالي الكوفة فاستقرت شينا على واحد الارض الا خرج من حديد الدخات عذرا لا ي  
له صفة واسترقت ل تبا وبعثت ليه بقة قال ما اني عليه الا اسهره بل حتى من مكن يعود قال عذرا لا ي  
فمن عذرا لا ي  
قال قلت صدقت جعلت فداك هكذا قال عبد مودة وما ابدل من الاسرار على حوارا ليا - عذرا لا ي  
الا حكا اعتروا همام عدم الامن من التحول اعوام والتمكن من الامن بالمعروف والهم عن اسكرنا الحوان وعبد بعضهم بالاحكام والاعمال  
ان مقتضى الشرط المذكور هو الوحد لان القادر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عذرا لا ي  
هذا الشرط وحول التولية لان القادر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عذرا لا ي  
ونعمون التي عن التحول معهما وتولية الامم وديواهم واد - عذرا لا ي  
او ما ذكره من ان مقتضى الشرط المذكور هو الوحد حيث لا يمكن على تعيين سكران مع بعد نقل الاحكام مع وجود - عذرا لا ي  
عن ريد بن ابي سلمة قال جعلت فداك اني كنت في جوف هولاء القوم فاصدت من دسهم من - عذرا لا ي  
وزاء طهرتي سق قال فقال لي اريد ان اسقط من خالتي قطع قطع - عذرا لا ي  
تلك لما اقلت لا ان جعلت فداك فقال لا تنزع كربة مؤمن او فلت سره او فلت نارب يارب اوان افوت ما صنع الله مع من يؤمن عذرا لا ي  
ان يضرب عليه سرادة من السار الى ان يصرع الله سبحانه من حساب الخلق يا يا - عذرا لا ي  
بواحدة والله من وراء ذلك يارب انا انا رجل مسكين لا احد من عذرا لا ي  
مقدرتك على الناس فانه قد قدره الله سبحانه عليك تاديبا ما انت ابيهم عذرا لا ي  
ادركه رجل من هذه العصابة قد وثق ولا تة فقال كيف صيغ - عذرا لا ي  
يصعدون الى جوارهم جوارهم ما رواه عن علي بن هاشم قال قلت لابي الحسن ما تقول في اعمال هولاء الذين لا يقاتلون عذرا لا ي  
الشيعة قال عذرا لا ي  
كنت اليه اذ كره اني احاف على خطي حتى وان السطان يقول لي اب راحتي - عذرا لا ي  
الحسن قد همت كتابك وما ذكرت من الحوف على بصل فان كنت تعلم انك اذ وليت عملك ما امر الله رسول الله - عذرا لا ي  
اعوانك وثباتك هل ملكك عذرا لا ي  
وعبد الله قال سمعت يقول ما من جبار الا وقع مؤمن بدفع الله تعالى به عن المؤمنين وهو اهل - عذرا لا ي  
لصحة البخاري وما في باب عن عمار في الوقف عن ابي عبد الله سئل عن عمل السطان يحج فيه الرجل قال الا ان لا يندرتن ولا ياتن لا يندرتن



# کتابخانه

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is dense and appears to be a list or a detailed account of items, possibly related to the 'सामान' (Goods) mentioned in the header. The script is cursive and difficult to transcribe accurately without a clear image.



















*(Handwritten signatures and names)*

[illegible]



# كتاب الرجل المتكبر

٢

أما يخجل بالتهامة والرواية ولا يتعزى بغيره كشيء من عيوبه التي لا تعلق لها بذلك وقوفه على الهدى الذي يمكن تخصيص عموم أخبار النبي  
عن الغيبة وكيف كان فينبغي التحفظ والاختلاف في ذلك بان لا يكون المباحث أمرا آخر غير قصد الأحرار الذي قد مر ذكره أقول  
ولا أعلم لهم حجة على ذلك زيادة عن ما ذكرناه من أن ما يستند لذلك بالأخبار التي وردت عنهم عليهم السلام في ذم بعض الروايات منهم من  
الكذابين والعالمين إلا أن مورد هذا الاحتكاك في ذمهم بحجة من الرواية كرواية وهشام بن الحكم وبولس بن عبد الله وغيرهم بان يكون  
في ذلك التخصيص عن الرجل يخبرهم إلا أن الأمر لنفسه إلى ما ذكرناه من أن ما هو العكس مما دللت عليه هذه الأصوات لا تستصير الأجل  
إحالة شأنهم وعلو قدرهم وإنما الغرض من هذه الأخبار معان تروى عنهم والتقية عليهم كما يفسح عنه حديث الكشي بالقبلة إلى رواية  
وعلاوة أن ما ذكره دفاعا عنه وعن مثاله وح فيكون في هذا الأخبار دلالة على موضع آخر لم يذكره إلا أصحاب فيما أعلم وهو جواز الغيبة للأهل  
العصر عن ذلك المستغاب فمما أن يكون القول فيه مظاهرا به كالفاسق للتظاهر بنبقه بحيث لا يستمكن أن يذكر بذلك الفعل  
والذي وقعت عليه من الأخبار المتعلقة بذلك ما رواه في المجالس عن هرون بن الجهم في الصحيح على الأقوى عن الصادق قال إذا جاهر الفاسق  
فلا حرم له ولا غيبة ورواية البصري عن جعفر بن محمد عن أبيه قال ثلاثة ليس لهم حرمه صاحب هو متبع والامام المجاز والفاسق المعلن  
بالفسق ورواية شيخنا الشهيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أتى جليلا بلحيا عن وجهه فلا غيبة له وما ورد في صحيفة عبد الله بن أبي يعفور الطويلة  
الواردة في علالة الشاهد عن الصادق حيث قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا غيبة لمن صلى في بيت ورعي عن جماعة من غيبة المسلمين وجب  
على المسلمين غيبته وسقطت بينهم علانته وروى جابر بن عبد الله عن أبيه عن الصادق قال إذا جاهر الفاسق فليس له غيبة ولا غيبة  
عليه بيته ومن لم يجر جماعة منهم حرم غيبته وتبنت بينهم علانته وانت خبير بان ظلال الأخبار الثلاثة الأولى هو جواز غيبة من استكشف عن  
ذلك وأنه لا يخفى الجواز بالذي قبل الذي يظهر به كما هو ظاهر كلام جملة من الأصحاب أن كان الاقتصار على ما ذكره أحوط إلا أن لا ذكر ما زاد  
على ذلك تأثيرا في ارتداع عما هو عليه من الفسق والتظاهر به ولعل الأخبار المشار إليها إنما خرجت بناء على ذلك وكيف كان فالظاهر أن حكم  
الجور والظلم واتباعهم للتظاهرين بالظلم والفسق واخذوا بالناس في اللعن الباطل كما هو مقرر والان في جميع الأصناف والبلدان بين الشيعة  
وغيرهم من هذا القبيل بل من الظاهر أن هذه الأخبار وظاهر الخبر الرابع جواز الغيبة بحجته ورواها الفسق وان لم يكن مظاهرا به وان الجماعة فسق  
وان لم يقل به الأصحاب في العلم حيث أنهم صرحوا بان ترك المسجيات لا يمنع العلالة إلا أن ظلال الأخبار خلاف لما فتوا بها جواز حق بيته عليه  
وبالجملة فالجواز المذكور في حصول الفسق بذلك وأنه يجوز غيبته وان لم يظاهر به إلا أن يخفى ذلك بمورد الخبر المذكور من صلوة الجماعة  
توهمها بأنها علو مكانها وبأنها عموم ما في بعض الأخبار من قوله لا غيبة لفاسق إلا أنه يشكل ذلك بان الغيبة التي هي عبارة عن ذكر الرجل  
بالعيب لا بد من علو قدره الله تعالى ما ورد لها الفاسق لانه إنما الغيبة بما فعله من الذنب لموجب لفسقه مع أن الله سبحانه قد حرم ذكره  
بذلك وجعله من قبل كل لم اغيب ميتا وح فاذا كان الفسق حاصل مع تحريم الله سبحانه غيبته وذكره به فكيف يتم نفي الغيبة عن الفاسق  
مطابق لما هو معتقد بالخبر المذكور وما إذا كان مظاهرا به كما دللت عليه الأخبار الثلاثة وحيث فالظاهر ضرورة التخصيص المذكورة على مورد هذا  
والله العالم ومنها ما أشرفنا أنفا من جواز غيبته لدفع الضرر عنه وان لم يتعرض له أحد من الأصحاب في العلم ونذكر على ذلك ما رواه الكشي  
في كتاب الرجال في الصحيح لو اتهم الحسن بن عبد الله بن زرارة قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا تروى عنك ما أتى عيبك دفعا لعنتك فأتى  
الناس والعذر ينادعون إلى كل من قتلناه وحمدنا مكانه وخال لا يرى فيمن يفترون ويؤثرون ويؤثرون له وقرير يذوقه مثاير ورواها  
الأزدي عليه وقته ويجهلون كل من عساه نحن وان حملا مرة فأنما عيبك لا تترك رجل شتهرت بنائيك للناس وانت في ذلك حذوهم عن  
عمو الأثر لو تروى لك لنا ولينا فاجبت أن عيبك ليحذر والرك في الذين بعيبك وفصك ويكون ذلك متادفع شرهم عنك  
يقول الله عز وجل أما التفتية فكانت لسائكين يجهلون في البحر فدرت أن يعيها وكان ورأيهم ملك يأخذ كل غيبة غضبا هذا الخبر  
من عند الله سبحانه وتعالى صالحة والله ما عليها إلا لكي تسلم من الملك ولا تطيب على يد يده لقد كنت صالحة لغير العيب فيها ميامع والحمد  
لله فافهم المثل يرحمك الله تعافك والله أحب الناس إلى واحد صاحب في حياتنا فافهم فضل من ذلك البحر التفتية التي تروى في ذلك  
للكاظم وأغصوا بربوب كل غيبة صالحة تروى من بحر الهدى ليأخذها غضبا فيغصها وأهلها فوجه الله عليك ورحمة عليك  
ميتا لقد أتى إلى أباك الحسين رسالة خالطها الله وكلاهما ورعاها وحفظها صلاح أبيهما كما حفظ الغلامين فلا يصح  
صدرك من الذي أمر بأبي وأمرتك به وذاك أبو بصير بخلاف الذي أمرتك لا والله ما عرفت وأمرناه الأبا من سئلوا وسعكم الاحتكاك  
في كل ذلك عندنا لو معان توافق الحق فلو أن لنا العلم أن الحق في الذي أمرناكم به فترى لنا الأمر في سئلوا وأصبحوا الأحكامنا وأوصوا  
بما والدي فرق بينكم فهو راعيكم الذي استمر الله أمر خلفه وهو أعراف عصى غمته في فتنها أمرها الحديث أقول والظاهر أن هذا  
كان رواية متافقة في الإمام وعابه كما مر في أخبار زمرته بان يكونوا رخصت ذلك للعللة المذكورة في هذا الخبر وهذا الخبر انما  
عما ورد في هشام بن رضي الله عنهما في ما نقل عنهما من القول بالجمع والصورة وتقرير الأئمة على ذلك وذهم لهم ما ورد في  
من الأخبار الدالة على تفرقة ما بينهما من الحكم ونسبة هذين القولين الشيعة لما مررنا أن يكون مع عدم معرفتهما بذلك  
عن الأئمة وهو بعيدا مع معرفتهما بذلك وإنما قصد الخلاف ما عليه الأئمة في الكتاب المتقدم في الصحيح وهو الموقوف عن أبي  
الحسين بن زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يقر عليك ويقول جعلت خلك أنت لا يزال الرجل والرجلان يفدان فيذكر أنك في  
في ذكرتي وقلت في فقال أفرأيت أن الله أحب لك الخبر في الآخرة وإن الله عنك راض فأنبأني ما قال الناس بهذا



في الواضع النجوى في العبد

ونها ان يكون الانسان معترفا باسم يعرب عن غيبته كالاعرج والا غشى الاشتر ونحوها قالوا فلا تم على من يقول ذلك فقد حل  
العلماء ضرورة التعريف وقال التهميد الثاني واعق ان ما ذكره العلماء المتقدمون من ذلك يجوز التعويل فيه على حكايتهم وامام اذ كره  
عن الاحياء شرط علم رضا المنسوب اليه لعموم النفي وحججهم عن كونه عيبا وكيف كان فلو وجد عنه معدلا وامكنه التعريف بعثا  
اخرى وهو انما هو وحيد والذي يخرج من الاخبار في هذا المقام من رواه في عن الحسن بن زيد الهاشمي عن عبد الله بن محمد بن  
الطاهرة الحولاء الى انباء النبي الخدي وكنى خافيا الشيعي في غيرهم النقي ومنها ما روي عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير  
صاحب المعينة فانه يجوز ذلك لانها لا تؤثر عند السامع شيئا زيادة على علمه ساقول وهو من حيث الاعتبار جديلا ان ادلة النبي في نفسه  
من اية او رواية اعم من ذلك والتخصيص بمثل هذا الوجه الاعتباري متكال في السئلة السابقة في التحريم ونحوه للقيامة والكهانة والشعبه ولا حلا  
في تحريم تعليم الجميع اخذ الاجرة عليه لا من بسط الكلام هناك مقامات التي في التحريم فالمنتهى التحريم في ذلك وهو كلام او يكسره او  
يعمل شيئا يوتر في بدن السحور او قلبه او عقله من غير مناصرة له واداء الشهادة تبنا من جهة السحر في ذلك وهو كلام او كسره او رفته او  
اوقات او غير ذلك ونحوها يحدث بسببها من غير الغيرة منه والرجل عن زوجه نعت لا يقدر على طهرها واقفاء الله صانها وما وسه اسخدام  
الملائكة والجن واسرار الاشياطين في كشف الغائبات وتلاصق المصائب استحضارهم وتلقاها بسلامة وامرأة وتعلم العائنه على ما علم  
ذلك وتبهر علمه وتعلمه كل امرئ والنكسب صحت ولو تفسر لينوي به وليدفع به المتعنى بالسحر فالطمح حواره وتلو حجب الكهانة كما احتلوه  
في من يجوز حله بالاقام والفران كما روي في رواية العلامة الثاني وقاله من جوامع في ذلك ثم استدفع الخلاف بين كاذبة العناء فانه لا يقصر اوامره  
تجمل قال في ذلك لا اكثر على امره لا حقيقة له بل هو تحصيل ثم قال ويتكلم بوجدان انه في كثير من الناس الثاني بانهم لو سئلوا عن علمهم وعمرهم  
ومن غدا نره فيمن لا يتعرب به اصلاح حتى يضره بل انه في كثير من تحصيله في بعضه حقيق في ظاهر الابته حلال ذلك كما ذكره الطبرسي في تفسيره  
وغيره حيث قال فلما اتوا الى فلان التي التهمة ما عندهم من التحريم احوالوا في محركات العصي الجبال ما علموه فيها من الزيف حتى تركب  
بعمارة الشمس غير ذلك من الحيل وانواع القوبحة والتبذير حتى ان الناس انما تحرك على ما تحركت الجنة وانما سحرها اعيان الناس  
لاهم اروهم شيئا لم يعرفوا حقيقة ونفي ذلك عليهم لعددهم منهم لا هم لم يحلوا الناس يدخلون فيها بينهم وفي هذا دلالة على ان  
السحر لا حقيقة له لانها لو صارت حينات حقيقة لم يقل الله سبحانه وسحر واعين الناس بل كان يقول فلما القوا صارت حينات سحر  
وقال الرازي احتج الغافلون بان السحر محض تمويه بهذه الايت وقال القاصي البصير لو كان السحر حقا لكانوا قد سحروا في ملوهم و  
اعينهم فثبت ان المراد انهم تحيلوا احوالا عجيب مع ان الامر بالعكس الحقيقة ما كان على نفي ما تحيلوه ولا الواحد في - بل البار  
سحر واعين الناس اي قلبوها عن حقيقة اذها بسبب تلك القويها تاقول لا يجوز ان الذي يحسن من فعل السحر به من هو كون تلك  
الجبال والعصي التي القوا حقا تحرك من الطمان الحركة الثانية لها ناشئة من الرسو بعد طلوع الشمس عليها وانما كونه حينات سحر  
النظر اليها يومئذ هو الذي يحصل به السحر في اعيان الناس حيث انهم بعد موتهم اولا حلالا وعصيا صارت حينات في طهرهم ناسيوا الد  
ذلك كما كانوا في طهرهم لا من حمل على جود التخييل والنوم الذي ليس من سحرهم ولد ان قال سبحانه جعل اليه من سحرهم انما انشئ  
ولانه لو امكن السحرة ان يقلب حقيقة من الحقائق الى حقيقة اخرى لم يشاركه الله في الخلق وهو باطل عقلا ونفلا ولا يمكن ان يبد  
نفس من اهل النفس ويدفع عن نفسه الاسقام والالام والكل مما يقطع سبله عند عمل الامم وروى في حديث الزيد بن اسود قال  
انهم المروءون الاحتياج قال لا يقدر السحرة ان يجعل الانسان بسوء في صورة الكلب او الخنزير او غير ذلك قال هو اعجز من ذلك انصفه ان  
يعتبر خلق الله سبحانه ان من اطل ما ركب الله صورته فهو شريك الله تعالى في خلقه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قد السحر على ما وسعت  
سعة دفع عن نفسه السحر والافس والاراض ونفي البياض عن راسه والفقر عن ساحته وقال في العبد المذنب او لما سألته الرديني بما سألته  
فقال اخبرني عن السحر ما اسلمه وكيف تقيا السحر على ما يوصف من عجائب ما يفسد فذلك ان السحر على حقه سحر وسحرها على زلة الطب  
كما ان الاطباء وضعوا الكل داء وادوا فكان علم السحر احوال الكل حقة افتر وكل عافية عامه ويحل في حيلة ويوقع خطره وسرعه ومخازنه  
وخفة ونوعه ما يخذل ولباء الشياطين منهم قال في ابن علم الشياطين التحريم من حيث عرف الاطباء الطب بعينه تجرئ وبعضه  
علاج قال فما تقول في الملكين هاروت وماروت وما يقول للناس بانها يعلمان الله فقال انه ما وسع ابتلاء وموقف فتنة ليسمى بها  
لو فعل الانسان كذا او كان كذا او لو يبالغ بكذا او كذا صار كذا اصناف تعرف قلوبهم بها ما يولوا لانهم انما عرفوا الله بآياته  
عنا ما يفسدكم الى ان قال وان من اكبر السحر ان يمتد بغيره بغيرها من المتعافين وبسببها الدمار ونهزم  
بها الذرور يكشفها السور والتمام اشد من وطء على لوز من قديم واقربا قيل السحر من تصورات عمزلة الاطباء الساحر على الرجل فتسرع  
من جماعة الناس الحما والطبيب فعالج فاداه اقوال ومن الاخبار الواردة في المقام ما روي في عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن شمعون بن ابي عمير  
الكوفي قال قال علي بن ابي عمير عن ابي عبد الله وكان سحر اياته الناس ياخذ على الاخر فقال له لست بذلك انما رجل كاذب فشققت  
السحر كنت اخذ عليها الامر وكان شقا فديجت منه ورا الله تعالى على بلقائك وقد نبئت ان الله عز وجل قبل في عن من ذلك يخرج فعال  
ابو عبد الله حل ولا تصدروا ما شاع عن عيسى المذكور ونحوه هو الخيرة في قريلا استبان ما سألته عن عيسى ابن شقفي مثله قال في  
الوسائل بعد نقل الخبر المذكور اقول بعض علماء السحر كالتقران والذكر والسحرة ونحوه وهو حسن قول لا يبعد العن به على  
في ظاهره من جواز العمل كما ظهر من الاخبار والايه ويؤيده ما تقدم في كلام الشهيد من جواز تعليم المتوفى به ورفع السحر في السحر

الشيخ محمد بن علي بن الحسين  
القمي  
الشيخ محمد بن علي بن الحسين  
القمي

في الواضع النجوى في العبد







عَلَىٰ بَعْضِ الشُّعُورِ فَقَالَ يَا أَسَدَ اللَّهِ حَدِّثْهُ اللَّهُ قُلْ فَوَيْتَبَ تِلْكَ الصُّورَةِ كَأَعْظَمِ مَا يَكُونُ مِنَ السَّاءِ فَأَخْبَرَتْ ذَلِكَ الْمَرْءَ فَخَرَزَ وَبَدَأَ

**مريد بن الصَّبَّاح**

مذہب سے

تحريره والنزولها

ك: براءة و منيع الى

سير عن القصة قالوا

وَمِنْهُ لَعْنَةُ عَنَّا

طريق ميسر البر

عن الصادق قال ان

—



















مجلسه ۱۰۰

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم











# فيما ذكره التكميل

وغيره واما امره بالتره عن اكله فجل على وقوع الشرط فيه الذي لت تلك الاخبار على المنع على جهة الكراهة وبالجملة فانه لا اشكال في عدم  
 التجرم واما الكلام في الكراهة وعدها وقضية الجمع بين الاختيارين الكراهة مع الشرط واما ما تضمنه موثق ذرارة من كراهة اشتراط الجحام  
 جواز الكراهة والاشتراط لعل المراد به ان يجوز لك انما كنت والاشتراط محقق وفيه لا يمانع ولا يمانع ولا يمانع ولا يمانع ولا يمانع ولا يمانع  
 فمنه خبر قد الجحام من كسب لئس بمنع ان يجره للضرب مما يدل على جواز ذلك من غير كراهة والاحتساب قد عرفت ذلك في جملة المكروهات  
 من هذا الباب مع انه نسب الكراهة الى الناس بعد حكمه بالحمل وفي ذلك نسب المنع منه الى العامة ومثل هذه الرواية ما رواه في في وفيه تمت  
 صحة معوية بن عمار المتقدمة بعدد كروما تقدم منها فقلت جبر التيسر قال ان كانت العرب لتعابيه ولا بأس به وهي اصيها هرة في الجوز  
 بلا كراهة الا انه روي في غير مرسل انه روي عن عيسى بن الفضل وهو اجرة الضرب في الظان هذا التفسير من كلام الصدوق الذي يدل على غالبه  
 في الاخبار ولكن بعض متأخرى شائخنا المحققين وهو الحق الارسطي في شرح استدلال هذا الخبر الى الجمهور قال يدل عليها ايضا خبر من طريق الجمهور  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضعف الاعتماد عليه في تخصيص الخبرين المتقدمين والحق المتقدم ذكره قال بعد ذلك الخبرين المشار اليهما كما  
 فيهم منها كراهة جرح الضرب فان التيسر قبل حمل المعزاة في قولنا هذا التشبيه بالنظر في قوله ان التالى العرب لتعابيه ولا يمانع ما فيه من  
 الغرض وعلامة الظهور بالظهور في العلم اقرب بليلة فاق لا عرف المكراهة وجها لئلا لو ثبت الحديث النبوي المذكور من طريقنا لم  
 نذكره والله العالم الثالث المشهور بين اصحابنا من كراهة اخذ الاجرة على تعليم القرآن وليس يظهر عملا بالاصل انما على الاباحة وباتفاق طائفة  
 مكروه اخذ الاجرة عليها وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الاشتراط وعدمه وقيل في النهاية بكراهة اخذ الاجرة على تعليم شيء من القرآن ولو لم يكن  
 ليس يظهر عملا بالاصل انما على الاباحة وباتفاق طائفة مكروه اخذ الاجرة عليها وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الاشتراط وعدمه وقيل في النهاية بكراهة اخذ الاجرة على تعليم شيء من القرآن ولو لم يكن  
 يكون اخذ الاجرة على تعليم شيء من القرآن من غير اشتراط وليس محظوظا وانما يكون اذا كان هناك شرط فان لم يكن هناك شرط فلا بأس كما قال ابن الترمذي  
 وقال المفيد لا بأس بالاجرة على تعليم القرآن والحكم كماله والقرآن افضل قال ابو الصلاح يحرم اجرة تعليم القرآن والشراب وكيفية العبادة الى ان قال وتلقين  
 القرآن وقال في الاستبصار مع الشرط ويكره بدونه وقال ابن ادريس يكره مع الشرط ولا بأس بدونه وقال في الخلاف الاقرب باحة على كراهية لنا العمل  
 الاباحة ولا يخفى منقته تعليم القرآن وتسمي اشاعة معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز جعله حراما لاجز اخذ الاجرة عليه ولو لم تكن اجرة حرام جعله  
 حراما انتهى اقول لا يخفى في هذه المسئلة ظاهرة التناهي فيها ما رواه الشيخ الثالث عن الفضل بن عمر قال قلت لابي عبد الله ع ان رجلا  
 يقولون ان كسب العلم تحت فقال كذبوا اعدا الله تعالى انما ارادوا ان يعلموا القرآن ولو ان المعلم اعطاه رجلا دينه ولا كان للمعلم مباحا  
 وما رواه في في وسب عن حنبل المعلم قال سالت ابا عبد الله ع عن التعليم قال لا تخش على التعليم اجرا قلت الشعر انما هو ما اشبه لك اشارط  
 عليه قال نعم بعد ان يكون الصليبا عندك سواء في التعليم لا فضل بعضهم على بعض وما رواه في في عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي ع ان رجلا  
 عن علي ع ورواه في في حرسا عن علي ع انه اتاه رجل فقال يا امير المؤمنين والله اني لاحبك الله فقال الثاني لا يفضلك الله قال لم قال لا تفض  
 على الا ان تكتا وتخذ على تعليم القرآن اجرا واذ في في سمعت رسول الله ع يقول من اخذ على تعليم القرآن اجرا كان حظه يوم القيمة وفي  
 ترو قال علي ع من اخذ على تعليم القرآن الحديث وما رواه في في عن اسحق بن عمار عن السباعي قال قلت لابي عبد الله ع ان رجلا يكتسب في قدسك ان اسلك  
 عن علي ع قال ما زاد في العلم ان يقول اهل اني اعلم الكتاب المتناهي وتجرب عليه بتعليم القرآن حتى يطيب كسبه عن جراح المدايني عن ابي  
 عبد الله ع قال للمعلم لا يعلم بالاجور يقبل الهدية اذا هدا اليه وعن قتيبة الراعي قال قلت لابي عبد الله ع ان رجلا يقر القرآن فيهدى اليه فاقبلها  
 قال لا قلت اني اشارط على ان لا يتعلم قال نعم انما كان يهدى اليك قال قلت لابي عبد الله ع ان رجلا يقر القرآن فيهدى اليه فاقبلها  
 التي لا يقره باجر شرطه ورواه في في حرسا عن علي ع قال قلت لابي عبد الله ع ان رجلا يقر القرآن فيهدى اليه فاقبلها  
 شارط في تعليم او معلم لا يعلم الا قرانا فقط فحرام اجرة ان شارط ان لم يشترط ذلك عن ابن عباس ع قوله كالا لو لم تحت قال اجرة المعلمين الذين  
 يشارطون في تعليم القرآن وروى ان عبد الله بن مسعود جاء الى النبي فقال يا رسول الله اعطاني فلان الاغرية فاقبلها فقال يا رسول الله  
 يا بن مسعود فقال كنت عتدك ربيع سور من كتاب الله ثم فقال رقب عليه يا بن مسعود فقلت الاجرة على القرآن حرام انتهى ما ذكره في الرضوي والشيخ  
 بين الاخبار يحمل الرواية الاولى على عدم الاشتراط والروايات المطلقة في المنع على الاشتراط قال لا تنافي بين هذا الحديث وبين الخبر الذي لا  
 على اباحة على اخذ الاجرة لان الداعي على التجرم محمول على انه لا يجوز له ان يشارط في تعليم القرآن اجرا معلوما او اخبارا او محمول على انه اذا  
 اهتك اليه فانه يكون مباحا لرواه جراح المدايني ثم ذكر الرواية المتقدمة ثم نقل ما عارضها من رواية قتيبة الراعي في حملها على الكراهة  
 وهذا الكلام من مؤذن بالتجريم مع الشرط والكراهة مع عدمه قال في المنتهى بعد نقل حمل كلام الشيخ وهذا التلويل في التيسر يعطيه  
 يرى التجرم مع الشرط ونحن نتوقف في ذلك وانت خير بيان توقفه هناك مؤذن بالعدول عما صرح به في صدر المسئلة مما قد تناقله  
 عنه والمفهوم من كلام اصحابنا هو العمل بالخبر الاول الملال على الجواز وحمل الاخبار الاخرى على الكراهة اشتراط لم يشترط ولا يبعد عما حمل  
 جملة الاخبار الناهية عن الاجرة والمبالغة في تحريمها وانما تحت على التيقية كما هو ظاهر الخبر الاول بل صرح به في ما ذكره الاصحاحنا  
 من اصابة الحمل واشاعة معجزة فان القرآن لله مفاجرة مولد انداسه فالتكامل حذا يصب فيه ويترك معاشه وتحصيل الرزق له ولغيره  
 ويجلس لتعليم القرآن لا ولا التاثير بغير اجرة يعود اليه والى ما ذكرنا في خبر قوله في الخبر الاول انما ارادوا ان لا يعلموا القرآن ومما بعضنا ذكرنا  
 كلام الرضا ع في كتاب الفقه واستدل به على ما ذكره وتاثيره بما نقله عن ابن عباس ع ابن مسعود ع وما يدل على التجرم فانه في الكتاب المذكور كثير  
 ما يجري على ان حيث ان اكثر من يحضره كان من المخالفين كما ثبت عليه بعض شائخنا المتأخرين وهذا ان المذكور ان من المعتمدين عند العامة

فيما ذكره التكميل











# كتاب الملك السعيد

انما هو ما يتصور في نفسه من صورته علم ان الخراج والمقاسمة هما المقدار المعين من المال بمنزلة الاجرة في الارض الخرجية اي المعسرة  
 امة من عبيد وبارية من رقيق والامانة معروفة مشهورة بالصلح بان يكون الارض للمسلمين ولهم التكنف في صلح المسلمين والامر  
 في اليوم في القسمة بصفة معينة من اصل تلك الارض مثل العشر والخراج للمال المضروب عليها غالباً فلا يضطر لطلاق الخراج على المقاسمة  
 في ورثتي بعض الروايات والعشرات والاهل في ذلك هي من المقصود بظواهر ان المراد منها ما من الطوق والقبالة والحد وهو ما يوافق  
 من الارض لمنزلة اجرة بمنزلة اجرة سوا الاجرة للعلل وانما الاشكال في الاباحة وعدمها الغيبة احياناً بحضور الامر واضح والامر محسوس  
 هو ما يريد وكذا تحقق الارض التي يؤخذ منها ثم ساق الكلام في تحقيق الارض الخرجية الى ان قال واما حيلتها كما هو ظاهر اكثر العبارات  
 لكل احد مستحق لذات كمالها ام لا قليلاً كان ام كثيراً بشرط عدم تجاوز عن العادة التي تقتضي كونها اجرة باذن الجائر مطعون سواء  
 كان مخالفاً او موافقاً قبضه ما لم لا وعد بها بدون اذنه مع كونه جائراً وظالماً في الاخذ والادب وعدم اباحتها له مع وجوب دفع اليه  
 والى من يامره وعدم حوازمه ان الرعية والرتبة منها ما يوجب من الوجوه مع كونها اجرة للارض ومنسوبة برأي الامام ورضاء الرعية كما هو  
 في الروايات وهي بعيدة جداً على عدم العقل والنقل ولا دليل عليها مع الاشكال في ثبوتها وتحقيقها في نفسها ثم العلم بها ثم ثبوتها بالنقل  
 ومحتج بما ذكره في نقل الاجماع صريحاً بل انه اتفاق ونقل عبارات البعض في الرسالة المدونة لهذه المسئلة بخصوصها مع كثرة الاضمار  
 بتحقيقها وانبات الاباحة فيها ثم قال وهو اجماع وفيه ليدم ثبوت الاجماع بعبارات البعض مع خلق البعض عنه ولهذا ترى بعض اصحابنا  
 حالية عن هذه وقوله كذا في الاشارة فقط متل عبارة الشيخ على نقل في هذه الرسالة ويظهر من شرح الشرايع ايضاً دعوى الاجماع في الجملة  
 منها مستكمل مدعى فيها دلالة الاخبار المتظافرة عليه وما عرفتها وما فهمتها من خبر واحد وكذا في ذلك ما روي في المتن بل استدلت على ذلك  
 بالضرورة ورفع السمع واثبات منه بمنزلة بعد كما ترى انتهى كلامه اقول التحقيق كما استقف عليه انتم مع انما استدلت به من الاجماع على  
 القول بانه من مذهبنا هو ظاهر الفصوص ومنه ما يظهر منه ذلك لكنه لا يفي بتمام ما ادعوه في هذا المقام وما ذكره للناصح ايضاً في اكثر هذا  
 المجال لا يخرج من البحث والجمال وها انما اسوق لك ما استدلت به للقول المذكور وما لا كل خبر بما يتعلق به من الكلام فاقول مستدماً من مقام  
 الاول من الاخبار المتعارفة اليها ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن جميل بن مناح قال راد وبيع عمر بن الجزياد فرددت ان اشتريه ثم قلت جوازي  
 ادعوا الله في فاحرت من فاحرت فقال قل لي بشرية فانه ان لم يشتريه اشتراه غيره استدلت به في المتن على جواز ابتياع المقاسمة والزكوة وقال  
 الحق ابي جعفر في رسالت التي وصفتها في المسئلة اخرج بذلك في المتن على علمها ورواه الحق الاردي على عدم الدلالة على المطلوب ان يمكن ان يكون  
 المعوج جواز شراء مال الظلم مع عدم العلم بالنصب كما يدل عليه الاصل والاخبار الكثيرة الدالة على جواز اخذ جوارهم مع كراهة لكن تزول مع اتفق  
 انتهى اقول الحق هنا ما ذكره الحق الاردي على انه قد ذكر في في باب نادوا جواراً اباً كزكوة ما يدل على ان عين ابن زياد المذكورة في هذا الخبر  
 كانت ملكاً لابي عبد الله رضي الله عنه وعن غيره ممن ذكره عن ابي عبد الله قال قلته بلغني انك تفعل في غلة عين زياد شيئاً فانا احب ان  
 ابعده منك فان قال لي نعم كنت امر اذا دكت القرعة ان يسل في حيطانها القمل ليدخل الناس ياكلوا وكنت امر في كل يوم ان توصع عشرين ديناراً  
 تقعد على كل ليلة عشرة كل اكل عشرة فاني عشرة اخرى يلقي لكل نفس منهم ما من رطب كنت امر ليجريان الضيعة كاتم الشيخ والعجوة والمريض واسير  
 والمرأة ومن لا يقدر ان يبي فياكل منها لكل انسان ما فاذا كان الجذاذ وفيه القوم والوكلاء والرجال اجرتهم واسل الباقي الى المدينة ففعل  
 في اهل البيوتات والسجنين الراجلين والثلاثة والاهل والاكثر على قدر استطاعتهم وحصلت بعد ذلك اربع مائة دينار وكان غلتها  
 اربعة الاف دينار ومن هذا الخبر يظهر ان الضيعة المذكورة كانت له ثم اغتصب منه ان استيما به في البناء من ثمنها انما هو من  
 حيث كونه فيه ففعلها المشتري ثم حاول المعنى في جوابه وقوله للشائل انك لم تشتريه اشتراه غيري بمعنى ان تركت شرائه لا يبيع فيقع  
 الظالم عن طلبه ان يدعها غيرك يشتريه نعم لو اتفق الناس على عدم شرائه لم يكن ذلك راداً عليهم عن الظلم كما تقدم في خبر علي بن ابي حمزة في  
 المسئلة الثالثة من المقام الثالث من مقامات المقدمة الثالثة من قوله لو لم يجد بنو امية من محضر جوارهم ويحبى لهم الخراج ويكتب لهم ما  
 عضبو ناخذوا لابننا ما ذكرنا اشتغال الخبر الاول على تسمية الضيعة المذكورة بغير ابن زياد ونسبتها في هذا الخبر بغير زياد فان مثل  
 هذا الخبر كثير في الدلائل واما قوله في الوافي بعد ذكر الخبر الاول في كتابه المتاجر ابو زياد كان من عمال السلطان فهو محرز واما ما رواه  
 صاحب الضيعة المذكورة وكان غفل عن الخبر الذي نقلناه وهو قد قلناه في كتاب الزكوة وبالله فان الخبر المذكور لا دلالة فيه على ما اتبعه  
 من حل الخراج والمقاسمة ونحوهما بوجوه وقضائاه مع قطع النظر عما ذكرناه هو ما ذكره القس من الاردي في الثاني ما رواه الشيخ في  
 الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو الحسن مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقاً قل قلت نعم فان شئت وشئت  
 على قال شئت وانت خير بما يف من الاجمال لما في من جهة الاستدلال لا تفرض فيه ولو بالاشارة الى كون ذلك الطعام من وجبه الخراج  
 او المقاسمة او الزكوة بوجه ومجرد احتمال كون المقام من احد هذه الوجوه لا يكفي في الدلالة ما رواه في في ويب عن الحذاء عن الباقر قال سالت  
 عن الرجل من يشتري من السلطان من اهل الضيعة وعنده ما هو يعلم انهم ياخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال فقال ما الاصل وانهم  
 الرمثل المخطئة والشعير وغير ذلك لا بأس بحق الحرام بعينه قبل له فيما ترى في مصلحة يميلنا في اخذ صدقات اغنا منا فنقول بعبانها  
 في بيعنا انما هي في شرائها منه فقال ان كان قد اخذها وعرضها فلا بأس في قول له فيما ترى في المخطئة والشعير يميلنا القاسم فيقيم لنا خطنا  
 وياخذ حظه فيغزله بكل فيما ترى في شراء ذلك الطعام منه فقال ان كان قبضته وانتم حضو ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كراهة واعتراض  
 المحقق الاردي على هذه الرواية بانه لا دلالة فيها على اباحة المقاسمة بوجه من الوجوه ولكن ان لها دلالة على جواز شراء الزكوة ولهذا جعلها



في التمسك بلباسه فقط وفي الدلالة ايضا ما دلالة في قوله لا بأس به حتى صرف الحرام بعينه الا ان يجوز شراء ما كان حلالا بل مشتملا  
ايضا ويجوز شراء ما هو معروف حرام ولا يدل على جواز شراء الزكوة بعينها صريحا فظاهر ما دلالة ولكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاة العقل  
والنقل ويحتمل ان يكون سبب الاجمال التقية ويؤيد عدم الحمل على الظاهر غير مراد بالاتفاق اذ ليس جلال ما اخذه الخائف من انتهى واجاب عن ذلك  
في الكفاية فقال بعد نقل هذا الكلام وفيه نظرات السؤال وقع عن ابل الصدقة والجواب ان لا بأس به لا يحتمل ان يكون موقوف ضا في غير  
لكن لما فرض السائل انه يعلم انهم ياخذون اكثر من الحق فقد فرض وقوع الحرام في الصدقات التي في ايديهم فوقع الحاجة الى الاستثناء الذي  
فعله وكان غرض السائل ان كان متعلقا باستعلام الحكم باعتبار الاختلاف المذكور وكان شراء حواضر اصل الصدقة مستغنيا عن البيان عند  
ثم قوله لا ينبغي الحمل عليه لمنافاة العقل والنقل محل نظر فلا يعرفه ليا عقليا ولا نقليا يدل على ما ذكره حتى يقع الحاجة الى التويل والحمل على  
التقية اذ ذلك غير سائق ودعوى الاتفاق الذي ذكره غير ظاهر انتهى اقول ما ذكره الارسل من عدم دلالة الرواية على اباحة المقاسمة  
فيما لا اراه من المحتمل قريبا ان المراد بالمقاسم في قوله يجب لنا المقاسم في قسم لنا حظا كما هو الاخذ بالمقاسمة لانك قد عرفت ان المقاسمة حصنة  
من حاصل الارض يؤخذ عوضا عن ذراعتها بقريبه التعبير عن اخذ الزكوة في صدره بخبر بالمصدق اجماع الصدقات الا ان الخبر غير صريح  
لكن الظاهر وكافية في ذلك لا احتمال الحمل على المتعاقبة فتدبر حق الزكوة ايضا وان عرصة او لا بعبارة اخرى واقاما ذكره من التاميل في جواز شراء  
الزكوة بالتقريب الذي ذكره فليس بجديد والحق هنا ما ذكره في الكفاية فان سوق الكلام ظاهر فيه وما زاد ذكره الارسل من الاعتراف بان  
الجواز ظاهر في الرواية لكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاة العقل والنقل في غير بعيد بل محتمل احتمالا لا في ما وقول الكفاية انه لا يعرفه دليل عقليا ولا نقليا  
يدل على ما ذكره من ان الظاهر ان مراد الحق المذكور بالدليل العقلي والنقل في هذا المقام انما هو ما دل على دفع التمسك في مال الغير الا بآية فان  
العقل والنقل طابقان على ذلك وما نحن فيه من جهة ذلك الا ان يقوم الدليل على ما اذعوه في هذه المسئلة من المحتمل فيكون موجبا خروج  
هذا الفرد والافراد من اجل منافات طه هذه الرواية لما ذكره من دلالة العقل والنقل على عدم جواز التمسك في مال الغير بغير اذنه حملها على  
التقية ثم ايدى بما ذكره من ان ظاهرها غير مراد بالاتفاق ومراره الاتفاق على ان ما اخذه الخائف محرم عليه وهو كذا فان القائلين بتعريف  
ذلك لا ولكن يدعون ان الائمة سلكوا في جواز شرائه وبول هبته ونحو ذلك فتقول لصاحب الكفاية ههنا ان دعوى الاتفاق لا  
ذكره فيه غير ظاهر غفلة وتغافل وبالحجة فان غاية ما يدل على طه الرواية المذكورة جواز الشراء من الزكوة التي ياخذونها من الاغنام كانت  
لهم من الغلات مع معارضته ذلك لادلة على المنع من ان تصرف في مال الغير الا باذن صاحبه وتلك الادلة قطعية تضعف هذه الرواية عن  
معارضتها للدلالة العقل والنقل كتابلو سنة والاجماع على ذلك لان ظاهر جملة من الائمة مما يعارض هذه الرواية وبذلك يستجيب  
الادلة المذكورة وهذه الاخبار مع قطع النظر عن هذه المعارضة فغاية ما يدل على جواز شراء من الزكوة اذا اخذه الخائف فظاهر دلالة فيها  
على الجواز في غير هذا الاعمال الاحتمال المتقدم ولا على جواز دفع الزكوة اليهم اختيارا كما يدعون في المسئلة ايضا قال الارسل في ايضا على تقدير  
دلالة على جواز الشراء من الزكوة فلا يمكن ان يقاس عليه جواز الشراء من المقسمة وعلى تقديره ايضا لا يمكن ان يقاس عليه جواز قبول هبتهما  
سائر التصرفات فيها مطم كما هو الذي قد يكون ذلك خصوصا بالشراء بعد القبض به بما عرفه كسائر الاحكام الشرعية الا ترى ان اخذ  
الزكوة لا يجوز منهم مطر ويجوز شراءها منهم وقال في الكفاية في الجواب عن هذا الكلام انما لو سلمنا ان احدا للسلطان من حق اخراج من الارض  
حرام مطر حتى لو كان مقصوده جمع حقوق المسلمين وصرفه في مصارفه الشرعية بقدر طواف كان حراما ايضا لكن لاننا ان اعطاه احد  
في هذه الصورة لم يوجب ذلك حرام اذا كان الاخذ مستحقا للمتلقة او لونه من مصالح المسلمين كما عارض القاضى الى على ما جعل في  
اموال الدين وان كان الاخذ حراما اولاولا اجل بحسب نظري لا على ذلك . . . . . من مقتضى انتهى فواضح ان الحكم بانها بالخائف ههنا عا  
للدليل العقلي والنقل الذي تقدمت لاشارة اليه ان الاجل مال امر الامان فجميع مقتضى هذه التمسك على هذا الحسب طه . . . . . وهو قد وثق على  
تحريم اخذه لهذا المال كونه يوجب تصرفات بالحب له ويحرم عليه ان يبيع الدليل ساء على يد القول بان . . . . . نوعه يباع وان . . . . . في الصورة  
المذكورة فيجب استثناء ذلك لا يوجب ما عدا على حلال الاصل من دفع التمسك ما للمعدوم باع . . . . . له الحقوق الاية . . . . . وكلام الكفاية  
هناك العصور وبذلك يظهر ان ما في قوله في الكفاية ثم يظهر من الحديث ان . . . . . العاصم ياب . . . . . واذن حرام . . . . . الظاهر يكون  
الاشراء منه حراما ايضا لكونه اعانة على العمل الخبيث . . . . . في التمسك حواله البيع والشراء . . . . . في التمسك . . . . . من يبيع حراما ومنه  
وباره على ما عرفت ان ضيعة تحريم الاخذ على اجازة المتفق عليه الموجب لكونه . . . . . لا . . . . . من هذا ما يجوز من حرام  
رذعه على . . . . . والتجريم التصرف به ما يخرج من هذا هو الموافق للمعاشرة . . . . . . . . . . وقام الدليل بناء على تقدير تسليم  
على جواز الشراء فوجب استثناءه من ذلك فليف . . . . . يمكن ان يباع حلالا . . . . . في بيعه . . . . . لا . . . . . لا . . . . . مع ان حواضر الشراء باطل  
مقتضى القواعد التي ذكرناها وانما اصرنا الى اخرها . . . . . الرواية وبالحمل فان العلم على خلاف مقتضى الاصل . . . . . لا . . . . . على مورد النص  
واية . . . . . هذه الدعوى ان لم يرها من ان جواز الشراء مستلزم لجميع التصرفات الامكن ان يباع . . . . . جواز الشراء مستلزم لحمل اخذ  
الحا . . . . . هذا المال حيث لم يرها في القواعد الشرعية تحريم النصيب من التمسك في المصوب فتدبر الدليل على جواز التمسك كان مستلزم  
حق الاخذ وعدم تحريمه مع انه خلاف الاتفاق في المقام والحق هو ما تقدمت عليه اشارة في كلام الحق المتكلم ذكره من انه قد يكون  
ذلك في خصوص الشراء بعد القبض بسببنا ضرورة كسائر الاحكام الشرعية وبالحجة فان كلامنا عند من عارض المسئلة فصرح فاطع بما  
يجب به الظاهر ان ما اوه وسر بل لا يمكن وكيف كان فان هذه الرواية من معتد ادلة القول المستشهد به هي على ما ترى من القصور بالتسبب الى الخراج



# كتاب الخبر والمكلف

هذا الخبر المسمى بالخبر  
في مسائل الفقه في الخبر  
المسمى من قبله

المقاسمة وأما ما لا يشبه إلى الزكوة فقد تقدم تحقيق القول فيها الرأى مع ما رواه في سبب عن أبي بكر الخضر قال خلت علي بن عبد الله هو وعنده  
اسم عبد الله فقال يا معبد بن أبي سنان ان يخرج شاة للشيعة فيكفونه ما يكفي الناس يعطيهم ما يعطي الناس قال ثم قال لم تركت عطائك  
قال قلت محافة علي بن أبي طالب قال يا معبد بن أبي سنان ان يعطيك ما عطاك ما علم انك في بيت المال فصب ما قال لا بد لي من بعد نقله  
الزواجر ليس فيها دلالة أصلاً إلا على عدم اعطاء مال من بيت المال لصالح المستحقين من الشيعة وابن هذا من الدلالة على جواز اخذ المقاسمة  
من الجار على العموم الذي تقدم واحمد بن محمد في النفقة هذا نص في الباب لا بد من عتق ان لا خوف للاستئثار على دينه اذ لم يأخذ الا حصه من بيت  
المال وقد ثبت في الاصول ان الحكم بتعدي العلة المنصوصة وانما فهمت من هذا دلالة ما كيف وغاية دلالة ما ذكره ذلك فذلك يكون من بيت  
المال يجوز اخذه واعطاه للمستحقين مثال ان يكون من ذروا وصية لهم بان يعطيه ابن أبي سنان لو غير ذلك ثم اطلق اليك في قول الخضر  
على المتتابع للتبشير الاثار والتطهير في كتب الاخبار ان بيت المال المذكور في امثال المقام انما هو المشتمل على الاموال للسليين وازدقهم كما  
يذكر عليه اخبار اعطاء المؤنك والفاضي الذي بات الله يعطى من بيت المال ويحول لا يولى في الاموال التي ياخذها الامام عادلا ام جائزا  
ويكون في بيت المال ما يكون كمال المال الخراج والمقاسمة والافاق الزكوة لها ارباب مخصوصون واحتمال الحمل على ما ذكره من بيت مال يكون  
من ذروا وصية بحسب من مثله في سماع مع ما صرح به غير واحد من المحققين من ان الاطلاق الواقع في الاخبار انما هو يحمل على الافراد  
السابقة المذكورة لها وانما هي التي ينصرف اليها الاطلاق دون الفرض النادرة وبالحيلة فان مناقشة هذا في بيت المال على غير ما ذكرناه  
صغيرة وانما كون احد مضاريف بيت المال زكاة للشيعة اوهم مع غيرهم فاجابوا به اكثر من ان ياتي عليها المقام كما لا يخفى على المتتبع للا  
خبر يعبر التحقيق والاعتبار وبالحيلة فان الخبر المذكور بمعونة الاخبار في جواز ارتفاق الشيعة من بيت المال في اليوم حوله الاشكال وان  
كانت ابواب المناقشة منسأة في هذا المجال والظن ايضا من قوله ما يمنع ابن أبي سنان ان يخرج شاة للشيعة الى جباية الخراج وجميع ما يعطى  
ما يعطى غيرهم والظاهر ان الرجل المذكور كان منصوباً من قبل الخليفة على جميع الخراج وحفظه وخرجه في بيت المال ومنه مخرج حصة الرجل  
المذكور على دفع الشيعة وصلتهم بجعلهم اعوانا له على جميع الخراج ليحصل لهم اجرة ذلك وجواز اخذ الشيعة من بيت المال الذي قد عرفت  
ان مال الخراج والمقاسمة هذا هو حظ الخبر وشاة وكيف كان فان الخبر وان كان ظاهراً ما ذكرناه الا انه لا يفيهم امام ما انعم في هذا المقام  
مما تقدمت الاشارة اليه في كلام الحق الاورد به في سبب عن اسحق بن عمار في الوثوق سألته عن الرجل يشتري من العامل  
وهو يظلم فقال يشتري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احد قال الحق المتقدم ذكره ولا دلالة لها أصلاً الا على شراء شيء لا يكون ظلم به احد فلا استدلال  
بما على الظلم بعيداً حتى يقول الظاهر ان الاستدلال بهذه الزواجر بحجة تقريباً ان العامل في الخبر المذكور شامل لم يجبي المقاسمة ويجمع بها فيكون  
الخبر من حيث العموم راجعاً على جواز الشراء من المقاسمة ما لم يعلم انه ظلم فيه احد والاستدلال بالخبر انما هو بالنظر في عموم العامل من قد  
ذكرناه لا من حيث شراء شيء لا يكون فيه ظلم كما ذكره حتى يلحق بذلك الاستدلال بالخبر بما التقريب صالح للاستدلال كما لا يخفى ان  
الاخبار الدالة على جواز قبالة الخراج والخزينة استدلال بها في الكفاية ومنها ما رواه في الخبر الصحيح عن اسمعيل بن الفضل عن أبي عبد الله قال  
سألت عن رجل يتقبل الخراج من الرجال وجزيرة رؤسهم وخراج النخل والتجارات والجمام والمضايك والتمك والطير وهو لا يدري لعل هذا لا  
يكون امداً او يكون يشتريه في اي زمان يشتريه ويتقبل منه فقال ذلك ان من تلك شيئا واحداً لا بد له فاشتره ويتقبل به وما رواه  
الكوفي في الصحيح في الوثوق عن اسمعيل بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله في الرجل يتقبل بجزيرة رؤس الرجال وخراج النخل والجمام والتمك  
وهو لا يدري لعل لا يكون الخبر المتقدم بانه تغلوت قال فظاهر ان غرض السائل متعلق بالسؤال من حيث انه لا يدري يكون من ذلك  
شئ ام لا ولهذا لم يذكر خراج الارض في كان اصل الجواز من حيث كون ذلك خراجاً ام مسلم عندهم ومنها ما رواه الشيخ عن الحلبي في الصحيح  
عن أبي عبد الله في رجل يبيع ثوباً قال لا بأس بان يتقبل الرجل الارض واسلمها من السلطان وعن جزارعة اهل الخراج بان يبيع والثمن في الثلث  
قال نعم لا بأس به وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله من خيبر اعطاهم اليهود حين فتنحت عليه بالبحر والبحر هو النصف قال لا يخفى ان غاية ما دل عليه  
هذه الاخبار ساء على ما ذكره هو انه يجوز للانسان ان يتقبل من السلطان الجزية التي على رؤس اهل الذمة وفي المشارعها خراج الرجال  
وقصد الخبر فيكون العطف تفسيرياً وكذا خراج النخل ونحوه مما ذكره من الارض الخراجية بان يستاجر من السلطان ما ياخذ من هذه  
الاشياء المذكورة بمبلغ معين يدفعه اليه وفيها دلالة على جواز ذلك وان كان من الجايز واشارته الى ان حكم تصرف الجائر في هذه الارض  
حكم تصرف الامام العادل راجعاً الى القول الاخر الا انه لا يفي بما جاء ما اذا عاهد اصحاب في المقام مما تقدمت الاشارة اليه ونحو هذه الزواجر ايضا  
فيما قلناه ما رواه في سبب عن اسمعيل بن الفضل عن أبي عبد الله قال سألته عن رجل استاجر من السلطان ارض الخراج بدرهم مائة او مائتين  
مستحق ثم اجرها لشرط لمن يرضعها ان يقاسم النصف او اقل من ذلك واكثر ولما في الارض بعد ذلك فضل اصبحت له ذلك قال نعم اذا حضر لهم فرا  
وعمل لهم شيئا يعينهم بذلك فذلك ذلك قال وسألته عن رجل استاجر ارض الخراج بدرهم مائة او مائتين او بطعام معلوم فيو اجرها فقطعت  
قطعة او جرياً بياباناً معلوم فيكون له فضل فيما استاجر من السلطان ولا ينفق شيئا او يوجر تلك الارض قطعاً طعناً على ان يعطيهم  
البذر والنفقة فيكون له في ذلك فضل على اجارته وله تربية الارض وليست له فقال اذا استاجرت ارضاً فنفقت فيها شيئاً او رعت فيها فلا بأس  
بما ذكرت ورواه في غيره قال سئل ابو عبد الله عن رجل استاجر ارض الخراج احدى مائة دينار ورواه في سبب عن العيص بن النخعي قال قلت لابي عبد  
الله جعلت فداك ما تقول في الارض انقبها من السلطان ثم اوجرها اكره في علي بن مخرج الله تعالى عن رجل منها من شئ من ذلك انفق  
او الثالث بعد حق السلطان قبل لا بأس به كانت اغامل اكره وبالحيلة فان هذه الزواجر باعتبار ما دل عليه من جواز قبالة الخراج والارض



فقد أخذوا السلطان بنوفاً

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰











# SECRET

[illegible]



فاخذ من الموالذ والولد فقال له اخو

ما شاء الله







في احكام الاراضي

۱۰۰



**KILLERS**

رابع دفع فحذف فيها تحجيرها ونباتنا فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها وبذلك طرح في لك فقال بعد قول المصنف ولا يجمع بينهما اولا  
 واما ما لا يجمع بينهما من البنية فمستفاد من اجعل ذلك لها تبعاً لان التصرف من بناء عرس وزرع ونحوها فجاز على الاقوى فاذلها  
 بغيره حتى من هذا ان اردت في البيع على سبيل المتجر وكذا الوقف وغيره وليست بذلك مادام حتى من الاثار باقية فاذلها بجمع المصنف  
 حق المتجر في الوقف وغيره ما عدا ما ذكره جميع من المتجرين وعليه العمل انتهى اقول وتحقيق الكلام في المقام ان يقول اريب  
 ان هذه الاثار مفتوحة عنوة منها ما هو عام وقت الفتح ومنها ما هو باثر الاشتهار الاظهر ان الحكم بخصوصها بالماضون القسم الاخر فانه  
 لا ينافي نظر الى عموم الاخبار الدالة على اختصاصها بالارضين بهما وانها من جهة الاختصاص كما تقدم تحقيقه في كتابي خمس بقي  
 الكلام وانها وقت الفتح كانت تلك الاملاك من دور ونخل وساتين في ايدي ملاك لها يومئذ وطا الاخبار وكلام الاصطفا الذي على  
 ما كان عام وقت الفتح فلهذا السلب كافة شامل للارض وما فيها تلك الاثار يومئذ وان مرجع ذلك الى الامام يقبل ويحضر حاصلي في  
 مصلح المسلمين وح فليس اذن تلك الاملاك لتقتل الفتح التصرف الا باذن الامام والاستيثار منه وعلى هذا يقول ابن ادریس ومن تبعه  
 اما ما لا ينافي واثارنا ونباتنا انما لم يكن لو كان الذي للمسلمين وقت الفتح انما هو رقة الارض العامة خاضعة واما الاملاك فانها كانت  
 ملكا كشيء ما وهو خلاف الظاهر من الاخبار ومن كلامهم كما عرفت وبالحجة فانه اعرف لكلامهم وجه استقامته ان يخص تلك  
 تلك المسلمين وقت الفتح بوقفة الارض دون ما فيها وفيه ما عرفت او انه يحكم بعد الفتح ببناء او غيرها ونحو ذلك فالبيع والشراء والوقف  
 انما هو ذلك وهذا يصح من مستقيم لان هذه الارض انما هي من المانحة وقت الفتح التي قد عرفت انها من الانهال وهي خارجة عن  
 محل البيع يمكن ان يكون ان هذه الاملاك بعد الفتح اذا نقلها احد من الامام وعمرها ونحوها وعرس وزرع وقصر هذه التصرف  
 نحوها مع دفع كل سنت وجب القبالة له وانما سبب فاشيخوخ السلب والبيع والشراء والوقف تلك الاملاك المحذرة مع القيام بما عليها من جلالها  
 رقة الارض في ذلك يتبرخ بربوة من رجاء التقدم ورواية محمد بن شريح التقدم ايضا ونحوها غير ما وظهت هذه الاخبار وقوع  
 البيع والشراء في هذه الارض وقتها وان لم يكن بل انهم ومن يظهر قوة ما ذهب اليه ابن ادریس ومن تبعه الا ان هذا لا يجري في السلب الا  
 ان يقام من المصلح العامة للمسلمين التي في احد مصارف هذه الارض فيجوز بناؤها لذلك واما وقفها على السجدة كما هو ظاهر  
 كلام الاصطفا في محله فلا يتصور هذا لان الارض غير مملوكة للواقف وهو شرط صحة الوقف الا انك قد عرفت في بحث السجدة  
 كتاب السجدة انه لا دليل على ما ذكره من اشتراط الوقف في ارض المسجد فلا اشكال في ما قلناه فيجب تعيين كلام الشيخ واتباعه بل منع من  
 التصرف في الارض المفتوحة عنوة بما ذكره ابن ادریس من تخصيص تلك بوقفة الارض الاملاك الموجودة فيها بعد الفتح دون ما يحدث  
 فيها من العمارات والزراعات والغرس ونحو ذلك من التبعين لها كما ذكرناه ويخصص كلام ابن ادریس بذلك فان ظاهر اطلاق  
 كلامه شمول ما ذكره للعمارات الموجودة يوم الفتح وقد عرفت انها للمسلمين فلا يجري فيها ما ذكرناه في تخصيصها بما ذكره التحقيق في المقام  
 وان خلاف ما عليه علماء الاعلام هو متمع وجوب الامام او نائبه وتمكنها من القيام بالتحكام الشرعية المرجع اليها في ذلك ولا يجوز التصرف  
 في ذلك من غير اذن الامام الا باذن احد هما واما مع عدم ذلك فظاهر كمال الاحتياط الرجوع الى الجائر المتولي لاخذ المخرج من تلك الارض كما تقدم  
 ذكره في مسألة حل المخرج فان ظاهري وجوب الرجوع اليه وعدم جواز التصرف الا باذنه وان امكن الرجوع الى النائب في الاستيذان وعند  
 فيه نظر لعدم التليل عليه بل وجود الدليل على خلافه كما سنعرف انشاء الله تعالى واحتمال التصرف فيها للشيعة مط والحال هذه لا يجزى عن قوة  
 لا تمام وان كانت منوطة بنظر الامام كما هو مدلول خبري احمد بن محمد بن ابي نصر المتقدمين وكذا رواية حماد بن عيسى مع وجوده وكما  
 لا انما مع عدم ذلك لا يبعد سقوط الحكم وجواز التصرف وليس الرجوع الى حاكم الجور بعد تعذر الرجوع اليه كما عليه ظا الاصطفا واول  
 من الرجوع الى المسلمين يتصرفون كيف شاؤوا وارادوا سيما مع استلزام ما ذكره المعاونة على الاثم والعدوان وتقوية الباطل و  
 تشييد معاملة للنوع عن كتابا وستة وغاية ما يدل عليه الاخبار التي استندوا اليها فيما ذكره من الحكم هو انه اذا استولى الجائر  
 على تلك الاراضى جاز الاخذ منه والشراء ونحو ذلك ولا دلالة في شيء منها على المنع من التصرف الا باذنه كما دعوه ويدل على ما ذكرناه اولا  
 الاخبار الدالة على ان الارض كلها لهم وان شيعتهم في سعة ورخصة من التصرف فيها في زمن عدم تمكنهم من ذلك بصفة في حال الكمال  
 عن ابي جعفر قال وجدنا في كتابنا على ان الارض لله يورثها من بني اسرائيل والعاقبة للفقين فاواهل بيته الذين اورثها الله تعالى ورث  
 ونحن للفقين والارض كلها النافعة احيى لارضنا من المسلمين فليعمرها وليؤثر خراجها الى الامام من اهل بيته ولما اكل منها فان تركها او  
 اخرها فليخرج خذها رجل من المسلمين من بعده فمعه ما طربها فهو احق بها من الذي تركها يؤدى خراجها الى الامام من اهل بيته  
 وله ما اكل منها حق يظهر القائم من اهل بيته بالتصديق هو ما يورثها من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته  
 انك شيعتنا فانه يقاطعون على ما في ايديهم قسمة الارض في ايديهم وفي صحيفة عمر بن يزيد المنقذة لجل مجمع بن عبد الملك الى القضا  
 ما لا من الخسرة رده عليه واباحته به ما صورته يا باسما الى ان الارض كلها لنا فما اخرج الله فق منها من شيء فهو لنا الى ان قال يا باسما  
 قد طبنا لك ولعلنا لعمامة وكل ما في ايدينا شيئا من الارض فمهم محلكون يحمل لهم ذلك حق يقوم قائما فيصحبهم طبق ما كان في  
 ايديهم ويترك الارض والحكاما كان في ايديهم فان كبهم من الارض حرام عليهم حق يقوم قائما فياخذ الارض من ايديهم ويخرجهم  
 منها صفة وقد تقدمت جهة من الاخبار الدالة على ان الارض كلها لهم في كتابنا نحن لا يقر ان يوجب تخصيص هذه الاخبار بالارضين  
 لمعومية ملك الناس في ايديهم وبعبارة اخرى تواديه ونحو ذلك لا نأخذ قولنا منافية بين ما دلت عليه هذه الاخبار من كونها كلامهم







# كتاب النجاة والنجاة

واضح المقالة في اجابته بحكم الفتوحه عنوة على تلك الاراضى وما تحقق كون الفتح باذن امير المؤمنين آه فنية ان الظاهر انما هو رضاه به ان لم نقل انه باذنه وذلك لا يخفى عليه صاحب الامر فبعد ان يفتح يظهور الاسلام وقوته وان لم يكن على يد غيره فان العرض من اصل البقية ومن النيات فيها انما هو حرم الكفر وظهور صيد الاسلام فهو وان لم يكن ممكنا من الاخرى فهو تنفيذ الجيوش الا ان عرضه الاسلامي حاصل في تلك فكيف يكره ولا يرضاه وهذا بحمد الله سبحانه ووجه وجبيل من اخذ بالاضفاف وارضاء ويخرج ما قد مناشا هذا الى عرف الحق وعما ونقل بعض فضلا عن بعض كتب التواريخ قال وكاثة من الكتب المعبرة في هذا الفن ان حثركا قد من قري العراق بقرب كوفة ففتح صلحا بان يد يا نور من بلاد خراسان فتح صلحا وقيل عنوة وشمرات وقوشيج والتواب فتح صلحا وبعض اخر منها فتح صلحا وبعض غير تواليا فتح صلحا بالبحر الى بلاد خراسان مختلفا في كيفية الفتح واما بلاد الشام ونواحيه ففتحها ان حلب حتى حص وطرابلس فتح صلحا وان دمشق فتح بالدخول من بعض غفلة بعد ان كانوا طلبوا الصلح وان اهل بستان صلحا اهل الاسلام فلان اذ راي بان فتح صلحا وان اهل اصفهان عقدوا امانا والى ففتح عنوة وفتح العلامة في المنتهى عن الشافعي ان مكة ففتح صلحا بامان قدمه لهم قبل دخوله قال وهو منقول عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ومجاهد ثم انه قد نسب الى الظاهر من المذهب انها ففتح بالتيف ثم منهم بعد ذلك ونقل عن مالك والشافعية والاوزاعي قد ذكر في المنتهى ان حلسود العراق في العرض من منقطع الجبال بجلوان الى طرف القادسية المتصل بجديب من ارض العرب ومن يحوم للوصط الى الساحل البحر ببلاد عبادان من شرق رجل فاما الغزاة التي يليها البصرة فانما هي اسلامي مثل طغثان ابن ابي العاص وما والاه كانت سبا خاوموا فاحباها عثمان بن ابي العاص قول الكندي من الاخبار هو فتح مكة والعراق عنوة وان كان قد فتح على اهل مكة فانه فتح في كلام الشيخ باموالهم واما غير هاتين الموضعين المذكورتين فهو محل الاشياء لعدم النص الوارد في ثبوت ذلك والاعتماد في الاحكام الشرعية على غير ذلك من المورخين محل اشكال والله العالم الثالث قد عرفت فيما تقدم ان موات الارض المفتوحة عنوة وقت الفتح انما هو للامم من جملة الاطفال وان طبع بعض العبارات كون الارض المفتوحة عنوة للمسلمين كافة من غير تقييد بالفترة الا ان كلام الاكثر قد شمل على التقييد بالفترة وهو الظاهر نظر المصنف في الاخبار الدالة على ان اللوات الارض من جملة الاطفال انهم من ان تكون الارض من المفتوحة عنوة ام لا ومن هنا ينقدح اشكال في هذا المقام وذلك لان ما كان معمورا من الارض ان لا يعلم انه كان معمورا وقت الفتح فيجب على من فتحه ان يفتح عنوة من كونه للمسلمين وما يتبع ذلك من احكام الخراج فانه يجوز ان يكون في ذلك الوقت مواتا وانما احيى بعد ذلك لئلا يعرف ان موات الارض لهم وانهم قد اخلوا شيعتهم بالنقص فيها فكون ملكا للحيين لا يتعلق بها خراج بالكلية وانما ما صار اليه بعض اصحابنا من الاستدلال على ان المعمور ان كان معمورا وقت الفتح فخرج الان ولو من الجاهل نرد اخذه للقائمة من ان رفعها عملا بان الاصل في تصرفات المسلمين التمسك بالحق فانه لا يخفى ما فيه فان بناء احكام الشرعية على مثل هذه التعليلات الواهية لا يخفى عن مجازفة كما عرفت في غير مقام مما تقدم تباع ما شاهدنا الان ونفعله على قطعنا لا يخلو الريب من تصديق احكام وظلم الرعية وانما هم الزيادة على الحق للموكله عرفية كانت او شرعية فكيف يمكن الاستدلال بخبرهم بالخراج على رضى معمورة انها كانت كل ايام الفتح نعم لو كان ذلك الامام عدل لقم البحث وبالحجة فان التمسك باصالة عدم اقوى دليل في المقام حتى يقوم ما يوجب الخروج عنه كما هو القاعدة بينهم في جملة الاحكام واما التمسك هنا بالاصل في تصرفات المسلم العتصفا فانه ضعيف فان الظاهر ان الاستدلال في هذا الاصل في الاخبار الدالة على حصول المظن بالمؤمن مثل خبر اجل اخاك المؤمن على سبعين محلا من الخير الحديث ونحوه ومن الظاهر ان لا سبيل لدخول هؤلاء الفجرة الفتاق الذين قد اشتهر فسقهم وكفرهم على الاطلاق بالخروج عن القول بامانة امام الافاق على ان لا يدخلهم في المسلمين الا على سبيل التجوز بمقتضى الامور كما عليه الخوارج وامثالهم في هذا المقام وقد تقدم في كتابنا لطهارة تفصيل هذا الاجال والافاق تعرف هذه الاصالة معنى اذ لم يرد بمضمونها خبر على الخصوص وانما مستند ما اشرنا اليه من النصوص في الحال فيما عرفت من عدم دخول القصور وعلى هذا فيقول جملة الاشكالات في هذا المقام ويجب الحكم بتملك كل من في يد شئ من تلك الاراضى من غير ان يجب عليه دفع ما يتبعه من الخراج وانما يؤخذ منه الان من الخراج ظلم وعدوان في امثال هذه الزمان واما ما يتعلق باحياء اللوات من الاحكام التي يجب كرها الا احتراز في المقام ورده بها الاخبار عنهم فستأثر في كتابنا حيا اللوات الرابع قد تقدم في عبارة للبطون وجوب الخراج المحقق فليرجع اليه من احب ان يوقف عليه **المقام الثاني** في الارض التي اسلم عليها اهلها طوعا والظاهرة لا خلاف بين الاصحاب في رضى في ان ارضهم لهم يتصرفون فيها فخر الملاك في ملاكهم اذا عمرها ولو اسلم عليها في الزكوة خلاصة انما الخلاف فيما اذا تركوا عما جرت بها وبقيت خرابا فالتقوى عن الشيخ والى الصلاح ان الامام يقبلها ممن يعمرها ويعطي صاحبها طمعا ويعطي حصته وما بقي فهو للصلح المسلمين يجعل في بيت مالهم وقال ابن حمزة اذا تركوا عما صار للمسلمين واحرما لا مسلم وقال ابن التراج واذا تركوا عما جرت بها حتى صار خرابا كانت لجميع المسلمين يقبلها الامام ممن يقوم بعمرتها بحسب ما يراه من ضمانه وثلثا ويرى وقال ابن حمزة اذا تركوا عما جرت بها فالتقوى عن الشيخ فانه مخالف للأصول والادلة العقلية والاعتقادية فان سلك الانسان لا يجوز لاحد اخذها ولا التصرف فيها في غير اذن واختياره فلا يرجع عن الادلة باخبار التلمذة الاحاد اقوال والذى وقعت عليه من الاخبار في ذلك ما تقدم قريبا من رواية صفوان واحمد بن محمد بن الفضل الدالين على ان مالهم يعمره من تلك الاراضى باخذ الامام فيقبله ممن يعمره ويكون للمسلمين وما ظاهرا في الالة في قول ابن التراج وابن حمزة وما ذكره الشيخ من انه يعطي صاحبها مستحالا اشعار فيها بفضله عن















أقرب بينهما مع الضمان كما هو المفروض لما تقدم في المسئلة الزامية من الاخبار الكثيرة الدالة على حل مال الولد للموالد فالظاهر ان لصحة ما تقدم  
الصورتين مما اشكال فيه والذي يدل على ما ذكره رضى من انه متى تجر في مال اليتيم بدون اشتراط من المتقدمين فان الرجح لليتيم و  
للتصرف من قبل التبت الى الضمان فلا تنصرف غير شرعي وهو يوجب الضمان التبت واما بالتبت الى كون الرجح لليتيم فاكمل الامور  
للمقدمة مثل صحة محرمين سلم وصحة ربعي محرمين من صور الصيقل ونحوها غير ما ذكرنا من اضرارها ولا يشترك الجميع في الدلالة على ان  
لم يكن له مال ولا تجوز فائدة ضمان الرجح لليتيم كما ذكرناه اعم من ان يكون وليا او غير ولي اشجر للطفل ونفسه وقع الشراء بعين المال وفي الالة  
الآن في هذا المقام اشكال اقدمية عليه حجة من علمنا الاعلام منهم كقوله في كتاب الزكوة اما ان رجح المال يكون لليتيم فلان الشراء وقع  
بعين ماله كما هو المفروض فيملك للبيع وتبعه الرجح لكونه يتيما بما اذا كان المشتري وليا او اياه الولى كان للطفل غبطة في ذلك والا  
وقع الشراء باطلا بل لا يبعد توقف الشراء على الاجازة في شرا الولى ايضا لان الشراء لم يقع بقصد الطفل ابتداء فانما اوقعه المتصرف لنفسه فلا ينصرف  
الى الطفل بدون الاجازة ومع ذلك كله فيمكن المناقشة في صحة مثل هذا القدوان قلنا بصحة الفضولي مع الاجازة ابتداء لانه لم يقع للطفل  
ابتداء من غير من اليد النظر في ماله واذا اوقعه المتصرف في مال الطفل لنفسه على وجه منتهى عنه انتهى حاصبه ان ما ذكرناه من مقتضى اطلاق  
اخبار المذكورة مناف لجملة من القواعد المقررة بين كافة الاصطفاها ان لا يكون وليا واشجر بغير مال الطفل فالظاهر ان الاجازة باطلة او موقوفة  
على الاجازة من الولى او الطفل بعد ملوغه ان قلنا بصحة العقد الفضولي على تقدير البطلان او عدم الاجازة فلا يرجح لاحد بل يجب رد ما اخذ  
على صاحبه ورد مال اليتيم الى محله مع ان ظاهر الاخبار المتقدمة صحة البيع وان الرجح لليتيم ومنها انه لو اشجر فالأزمة لنفسه فان مقتضى  
القواعد صحة البيع الشراء وكون الرجح له وان كان متصرفا في مال اليتيم بدفعه عما في اليد من محرم فلا يبرى من مت عا عليه من الشئ بل يجب دفعه الى  
من غيره و رد مال اليتيم الى محله مع ان مقتضى اطلاق الاخبار المذكورة صحة العقد والتصرف في كون الرجح لليتيم ايضا ومنها انه لو لم يكن وليا  
واشجر للطفل فان الظاهر ان هذه الصورة كالاولى في الوقوف على الاجازة او البطلان بناء على العقد الفضولي مع ان ظاهر اطلاق النصوص في  
المذكورة صحة وان الرجح لليتيم ومن هنا يظهر وجه الاشكال في العمل بظاهر الاخبار المذكورة الا ان الظاهر العمل بما دلت عليها التكاثر وهو  
تعادها مع ظهورها في ذلك لعدم امكان تقيدها بما يقتضيه القواعد للشرا اليها كما سمعنا من كلامه في الارزح اما طرحها في  
من الشاعة ما لا يخفى واما العمل بما يكون هذا الحكم مستثنى من تلك القواعد المذكورة ويشير الى ما ذكرناه ظاهر اتفاق كلمة الاصطفا على  
الحكم المذكور من انه متى وقع الشراء في مال الطفل بدون الشطرين المتقدمين فان الرجح لليتيم والعامل ضمان من غير تفصيل وتقييد بصرف  
احكامه عليه اطلاق الاخبار المذكورة وهذه المناقشة حصلت من متأخري المتأخرين كالسيد في كونه وبطلان الحق الا رد يلى من ناخرها  
وبالجملة فالمسئلة لذلك محل اشكال وان كان العمل باطلاق الاخبار المذكورة وفاقا لظاهر الاصطفا لا يخفى من قوة وانه اعلم للنهي الثالث فيها  
بحل قيمه مال اليتيم وقد اختلف الاصحاب في ذلك على اقول احدها جرة مثل عمل وبه صرح في بيع وعلا في لك قال لا تها عوض عمل  
عمل محترم فلا يصح عليه حفظه بل جرة مثله وقال في جميع البيان والظاهر من روايات اصحابنا ان له جرة المثل سواء كان قد ركبها او لم يكن  
اقول في ظهوره من الروايات كما اذناه نظر كما سيظهر ثانيا ان ياخذ كفايته لقوله عز وجل ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والمعروف  
مالا اسراف فيه ولا تقير وتقل في الجمع هذا القول عن عطاب بن ابي باع وقتاده وجماعة قال ولم يوجبوا جرة المثل بمكانت اكثر من قدر الحاجة  
استظهر هذا القول بعض مشايخنا السامعين قال وهذا هو الظاهر من الاخبار ولكن ليس على اطلاقه المتناول للفقير وقلة المال وعدم الاشتغال  
عن امور نفسه فاطلاقه مشكل انتهى قول شيخنا الشافعي توضح ما ذكره وثالثها اقل الاخرين من الاجرة والكفاية واحتج له بوجوب احد  
الكفاية ان كانت اقل من الاجرة فلا يتم حصولها لكون غنيا ومن كان غنيا وجب عليه الاستعفاف عن بقية الاجرة وان كانت اجرة  
للمثل اقل فاما يتحقق عوض عمل فلا يحل له اخذ ما زاد عليه وثانيها ان العمل لو كان لكاف فيحقق عليه الاجرة لم يستحق ازيد من اجرة  
مثل فكيف يستحق الاجرة الا زيدا مع كون المستحق عليه يتما وفيه بحث ياتي ذكره انتم بعد نقل روايات المسئلة وتحقيق ما هو الظاهر منها  
ورابعها استحقاق اجرة المثل مع فقره وعلى بانه يمكن جعل الاكل بالمعروف عليه لان اجرة المثل ان كانت قلة للمعروف فيكون الانسان لا ياخذ  
عوض عمله من غير زيادة عن عوضه المعروف و اجرة مثل ومثل هذا ليقى اكل بالمعروف والزيادة عليه اكل بغير المعروف هذا اذا كان فقيرا  
اما لو كان غنيا فلا قوى وجوب استعفافه من غير زيادة الاية وخامسها جواز اخذ اقل الاخرين من اجرة مثل وكفاية مع فقره قال في لك  
ولو تحقق الكفاية معني مضبوط كان هذا القول اجودا لا قول ومثبوا احدا الاخرين من غير تقييد بالفقر حلوا الا برأيا لاستعفاف على  
الا يستحبوا وان عوان لفظ الاستعفاف شعري وله وجه انتهى قول الواجب ولا يثبت الروايات الواردة عنهم والتبني على ما يمكن استنباطها  
منها فاما ما رواه في في ويب عن سماعة في الموثق عن النبي في قول الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فقال: كان يلى شيئا لليتامي وهو  
في محتاج ليس له ما يقيم وهو يتقاضى امواله ويقوم في ضيعتهم فليأكل بقدر ولا يفرق وان كان خيعة لم لا تشغل عما يعلج نفسه فلا ميرزان من  
في امواله شيئا وما رواه في ويب عن محمد بن عبد الله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله: وانا حاضر عن القيم لليتامى في الشراء لهم والبيع  
يصلحهم الدان ياكل من اموالهم بالمعروف كما قال الله تعالى عز وجل في كتابه وابتلوا اليتامى حتى بلغوا النكاح فان انتم منهم رشد فادفعوا  
اليهم اموالهم ولا تاكلوها اسرافا وبلا راء ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف هو القوت اما عفى فليأكل بالمعروف  
في الوصية لهم والقيم في اموالهم ما يصلحهم وما رواه الشيخان للتفصيل عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله في قول الله تعالى فليأكل بالمعروف  
قال المعروف هو القوت واما عفى الوصية القيم في اموالهم ما يصلحهم وعن حنان بن سدير في الموثق قال المصنف في سألني عيسى بن موسى عن

منه في  
فان كان



في مجالس العلماء

الشيخ أبيه في ما جعل له منها قلنا لا أطعمها وسدنا ثقبها وصاحرا لها فلهذا يصيب من لبنها من غير حرج ولا ضرر لنفس  
وعن أبي القاسم الكاشغري عن أبي عبد الله في قول زكريا من كان فقيرا فليأكل بالمعروف وقال له زكريا عن أبيه  
ياكل بالمعروف إذا كان يصح له راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا قالوا فلهذا راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا  
والشيخ من أموره قد راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا قالوا فلهذا راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا  
وبعضهم وكل من بعض مالهم حيا فقالوا الكسوة بعد كل إنسان من نسوته ولما راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا  
من الكسوة وماروه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم قال سألت أبا عبد الله عن رجل يملك بيتا يملكه يملكه يملكه يملكه  
يملكه من الإجر لم يملكه فلهذا راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا قالوا فلهذا راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا  
لأنه يتقدم في حرج ما يحلط امرها بأمرنا شئت فقال إن كان يملك حياضها ويقوم على ملته ولو كان يملكها بغير من إياها غير مجهد  
الطالبة بالولد ثم قال من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وهذه الرواية في جميع البيان إلى قوله ولا يصير بالولد  
ورواه الزمخشري في الكشاف عن أبي عبد الله في قوله نعم فليأكل بالمعروف فقال ذلك رجل يدين نفسه على أموال الساج فيقوم لهم عليهم فلهذا  
شغل نفسه عن طلب المعيشة فلا بأس أن يأكل بالمعروف إذا كان يصح أموالهم وإن كان المال قليلا فلا يأكل من شئنا قالوا فلهذا راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا  
عن سماعة عن أبي عبد الله قال سئل عن قوله ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فقال من كان الحديث كما  
تقدم عن أبيه قال وليس له شيء عوض قوله ثمة وليس له ما يقيم وما راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا قالوا فلهذا راءه إياهم فمن كان سار قبيلا فلا يأكل من شئنا  
في قوله عز وجل ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فقال ذلك رجل يدين نفسه على أموال الساج فيقوم لهم عليهم فلهذا  
يتخل فيها نفسه فليأكل من بالمعروف وليس له ذلك في الدنيا وبر الدارهم التي عنده موضوعه وماروه إياه عن زكريا عن أبي جعفر عن قوله  
الله عز وجل ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف قال ذلك رجل يدين نفسه على أموال الساج فيقوم لهم عليهم فلهذا  
مدسوخة وقال في جميع البيان في تفسير فليأكل بالمعروف معناه ومن كان فقيرا فليأكل من أموال الساج فيقوم لهم عليهم فلهذا  
ثم راءه ما أخذوا وجد عن سعيد بن جبيرة ومجاهد بن أبي العلاء والزهرى وعبيدة السلماني وهو مروي عن الباقر وقيل معناه يأخذ  
ما يبد بوجوعه وليس له عورته لا على جهة القرض عن عطاب بن أبي باح وقتادة وجماعة فلم يوجبوا الجرة المثل لأنها كانت أكثر  
من قلة الحاجة والظلم من رواها أصحابنا أن الجرة المثل سواء كان قدر كفايت أولم يكن انتهى أقول وبالله سبحانه التوفيق المستغنى عن  
الأخبار المذكورة بعد ذلك بعضها لبعض الرواية الأخيرة من زكريا عن أبيه العياشي أنه يشترط في صحة إكالا الولي من مال اليتيم له شرط  
أحد ما فقره حتى كان غنيا فليأكل من بالكل شيئا وعلى ذلك دل ظاهر الكتاب على الإحرام بالاستعفاف في الآية على الوجوب وأما العمل على  
الاستصحاب كما تقدم فلهذا عن ذلك وظاهر المبدأ إليه فلا عرف له وجهها الآخر والاجتهاد في مقابلة النصوص لأن الأصل تحريم مال  
العير خرج منه في هذا الموضع بالآية والرواية التي تخصه للولي إذا كان فقيرا مع اتفاقهم على أن أحوال القرآن للوجوب لا ما خرج بدليل  
والحال أنه لا معارض هنا للوكة تؤيد موحود من الأخبار والآية الدالة على اشتراط الفقر وثانيها اشتغالها بأصلاح أموالهم كمنعة لك  
عن الاستعمال لأمر نفسه فلو لم يكن قائما بها ولو كان كذلك لكان لا يتخل عن تخصيصها لغيره فلهذا لا يجوز له أن يأكل من شئنا  
بهذا الشرط صرح الروايات المتقدمة عن تفسير العياشي وبذلك قد صرحنا موثقة سماعة المنقولة من في صدر الآثار و  
ثالثها سعة مال اليتيم فلو كان قليلا لم يجز الإكالا منه والآية الشريفة وإن كانت بالثبته له في الشرط مطلقا إلا أن الأخبار قد صرح  
بكره آية إلى الصباح ورواية إلى سعة النقلة من تفسير العياشي والظاهر أن الوجه فيه هو أنه متى كان قليلا لا بد له من أن يتخل عن تخصيصها لغيره  
ولا موجب لمحبس نفسه على إصلاح أموالهم وراعيها للولي الإكالا مقدار الكفاية من غير إسراف لقوله عز وجل بالمعروف والمعروف فمالا أسرف  
فيه ولا تقير وهو الحد الأوسط والشرط في قول أبي بصير عن أبي عبد الله بن سنان المعروف هو القوت وقوله في موثقة سماعة فليأكل فلهذا  
ولا يسرف ومن هنا يعلم صحة القول الثالث من الأقوال المتقدمة باعتبار هذا الشرط وإن كان مالم إلى الخلاف غير صحيح لمعرفت من اشتراط  
الإكالا بالشرط التي ذكرناه لو كان غيره من الأقوال المتقدمة أن أحد شرطها أن يكون ماله هو ما هو ماله من مالها فليأكل من مالها فليأكل من مالها  
اختاره هنا وذكرناه قولنا سادسا وأما القول باعتبار الجرة المثل كما هو قولنا في الأقوال المتقدمة فأنكره بعض من أئمتنا المعاصرين وقد علمنا  
القول الثالث وجوب الدليل على أن لا يفسد الأخبار بقية الجرة المثل كما هو مخرج محض استدلال وهو في مقابلة النص غير معتبر  
وهذا كاف في هذا القول انتهى أقول يمكن أن يستدل على هذا القول بقوله في صحيح هشام بن الحكم يملكه ما كان غيره يقوم به من  
الإجر فليأكل بقدر ذلك فإنه كما ترى في الجميع إلى الجرة المثل وحده يكون هذا الخبر مستدلا لقوله المذكور ثم ينبغي الخلاف في الجمع بين هذا  
الخبر وبين ما دل على الكفاية والظاهر هو حمل هذا الخبر على ما دل على الكفاية لا على اشتراط طاهر الآية الشريفة حيث دل على الإكالا  
بالمعروف وهو كما عرفنا لا إسراف فيه ولا تقير وهو الحد الأوسط وبذلك يظهر أن ما أطال من أصحابنا ورضي فلهذا مناه من أقوالهم من القول  
بما قلنا من بناء على الجمع بذلك بين الدالين من الاحتمالات والتفريجات الأخيرة لتحقق اليقين بالظاهر لجمع ما ذكرناه من جميع  
الأخبار على القول بالكفاية حسبما يأتي تحقيقه استمع ثم لا يخفى أن ظاهر الأخبار المتقدمة متعلما منها ما عيّن التحقيق أن المراد بالكفاية هو  
مأدته لئلا يبالغ في النفقة إنما هو لا فلا في الآيات والأخبار كما عرفت فلا على اشتراط الفقر في جواز الإكالا ومنع من الإكالا المقتضى ومن الظاهر  
للعلم أنه لو اقتصر في الكفاية على نفقة حائلته مع وجود الواجب النفقة قوة أو فعلا أو أفعالا فهو فقير وبذلك فأن شرط الفقر الموجب لجواز الإكالا

في مجالس العلماء







فهو مجزئ بمفسدة وضرو عليها داخل تحت قوله ثم والله يعلم المفسد من المصلح ويشير الى هذا رواية علي بن المغيرة ورواية عبد الرحمن بن  
الحجاج للفقولة من العياشي منها جواز خلط طعام الاكل معهم بطعام الايتام مع لستك الغذاء والاكل جميعا معلا بانه ربما كان  
الصغير ياكل مثل الكبير اما لو علمنا بيقين ان الصغير لا ياكل ذلك المقدار من طعام  
الاخبار المذكورة ومن اصابة التهميم والاحتياط لا يخفى ومنها جواز  
اكل كمالهم اذا كان اليتيم ياكل عوضه او اكثر الى غير  
ذلك من الفوائد التي يمكن استنباطها  
منها والحمد لله رب العالمين  
تمت الكتاب بعبود  
الملك الوفا  
حرره  
وتلو نجيب ابا بلغا ملاك السبع ونحوه ان شاء الله

ما في هذا من مفسدة لذتية  
في رواية مال وقال في كتابه  
عائنا فليد بعد الا الذي كان في يد  
والفقر في يد من لا يملكه من اكله في يد  
لم يملكه على ان لا يكون في اكله في يد  
في ان القيمة مع صلاته في يد  
بل من حلقه في صلاته في يد  
كل شيء في يد قوله في ان حلقه في يد  
اذا كان من فائدة من فائدة



بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل في البيع وأركانه ثلاثة الصيغة والمعاقدان والعوضان والصح من ذلك يقتضي بطله في مقامات الأول والثاني كاد يكون إجماعهم  
 اشتراط الصيغة الخاصة في عقد البيع كغيره من العقود فلا يكفي التماس من غير تلك الصيغة وإن حصل من الألفاظ والأمارات ما يدل  
 على إرادة البيع سواء كان في الخبير والمحقر قال في بيع ولا ينعقد إلا بلفظ الماضي فلو قال شتر أو اتبع أو بيعت لم يصح وإن حصل القبول وكذلك  
 طرفة القبول مثل أن يقول يعني أو تبني لأن ذلك شبه بالاستعلاء أو بالاستعلاء وهل يشترط تقديم الإيجاب على القبول أم لا فيه تردد  
 عدم الاشتراط وقال في س في إيجاب بيعت واشترى وشريت وملكك وقبلت بصيغة الماضي فلا يقع إلا في المستقبل ولا ترتيب بين الإيجاب  
 والقبول على الأقرب وفاقا للقاضي إلى أن قال ولا يكفي للعلات وإن كانت في المحقرات نعم يباح التصرف في وجود الانتفاعات ويلزم بذكر  
 أصل العينين ويظهر من المفيدة الاكتفاء بما مطلقا وهو متروك انتهى وعلى هذا الصحيح كلام متروك وبالله فانه لا بد عندهم من لفظ ذلك على الإيجاب  
 وأخرى القبول وإن يكون بلفظ الماضي منهم من لا يوجب هذا لأنهم من أوجب تقديم الإيجاب على القبول ومنهم من لا يوجب فورية القبول  
 وأنه لا يضر الفصل بنفسه وسال ونحوهما ومنهم من لا يوجب وقوع الإيجاب القبول بالعربية الأعم المشقة إلى غير ذلك مما يقع عليه التبع لكلامهم  
 وقال التمسك لثانته في شرح قول المتن ولا يكفي التماس من غير لفظ الماضي إلى آخره هذا هو المشهور بين الأصحاب بل كان يكون غير أن ظاهر المفيدة  
 يدل على الاكتفاء في تحقق البيع بما يدل على الرضا من التعاقدين إذا عرفاه وتعاظما وقد كان بعض مشايخنا المعاصرين يذهب إلى ذلك أصح  
 في الدال كونه لفظا وإطلاق كلام المفيدة أعم منه والنصوص المطلقة من الكتاب السنة الدالة على محل البيع وانعقاد من غير ترتيب بصيغة خاصة  
 تدل على ذلك فانما يدل على صريح في اعتبار لفظ معين غير أن الوقوف مع المشهور هو الإجماع مع اعتضاده بأصالة بقاء ملك كل واحد من  
 المان يعلم الناقل في آخر البحث بعد أن نقل عن متأخري الشافعية وجميع المالكية انعقاد البيع بكل ما دل على التراضي عنه الناس ببيع ما  
 صورته وهو قربة قول المفيدة وشيخنا المتقدم فما أحسنه وأقن دليله أن انعقاد الإجماع على خلافه انتهى قول والى هذا القول ما لم يثبت  
 حقيقة متأخري المتأخرين و به جزم الحق الأردبيل في ح د وأطال في ضرورة الاستدلال عليه وبجزم أيضا الحق الكاشفة في المفاتيح و  
 أنه أصل الجورسنة في الكفاية واليه يميل والديرة والشيخ عبد الله بن صالح الجرجاني ونقله أيضا عن شيخه العلامة الشيخ سليمان الجرجاني  
 هذا الذي عندي من أخبار العترة الأطهار التي عليها المدار في الإيراد والأصالة كما سيظهر لك تشتمل هذا وأما ما ذكره في أن من لم يوافق القبول  
 المشهور فلا عرف له وحاصل المقاد بعد ما صرح به من الكلام والاعتضاد بكلامه بأصالة بقاء ملك كل واحد من القبولين  
 وأنه قد عرفت بان إجماع الكرام سنة دات على حصول البيع بكل ما دل على التراضي من قول أو فعل أو صريح في آخر كلامه بأنه ما أحسنه  
 دليله وهو اعتدافه بوجود الناقل فكيف يصح منه الحكم بأجودية القول المشتمل لهذا التعديل العليل المذكور ولم يبق إلا التعلق بالشهرة بين  
 بعض وهي ليست بدليل شرعي في هذا الباب ولا غيره من الأبواب ثم انتهى في أن يعلم أنه لا بد في هذا البيع من جميع الشرائط المعبرفة في صحة  
 لبيع ولا ينعقد ونحوها سوى الصيغة الخاصة التي لا ينعقد إلا بها فانه لا دليل عليها بل في الروايات الواصلة إلىنا في أبواب لبيع والإكراه ونحوها  
 من سائر العقود والعاملات المعتبرة فيها إنما هو الألفاظ التجارية بين فيما يدل على الرضا من الطرفين ولا بأس بإيراد ما خطر بالبال من الأحكام  
 التجارية على هذا النوال فمنها صحبة عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن الرجل يملك بالدرهم لا الصغير فيقول له اخذ منك المائة بمائة و  
 عشرة أو بمائة و تسعة حتى يرضيه على الذي يريد فأنفخ جمل كان الدرهم الزيادة دينارا أو ذهباً ثم قال لقد رايت في البيع وإنما  
 بايعت على هذا لأن الأول لا يصلح ولم يقل لا يجوز له ما كان الدرهم فقال إذا كان أجرى البيع على الحلال فلا بأس بذلك وظاهر  
 الخبر كما ترى أن البيع إنما وقع بهذا اللفظ المذكور الذي وقع بينهما أو لا من الحلال وفي الزيادة حتى يرضيا على قدره علوم غاية الأمر أنه لمكان  
 البيع بالزيادة الجنبية مستلزقة للزواج حتى أبدلها بغير الجنس صح البيع وتم ومنها حسنة الحلبي عن الصادق قال قدم إليه متاع من

والشيخ أبو بكر الصفي  
 الشيخ محمد بن عبد الله  
 قالوا لا بأس بغيره  
 مستند في ذلك  
 لا بأس به من الزيادة  
 استقوا الأثر



## فِعْلٌ عَقْدٌ مَكْرُومٌ

[illegible]











غير عوض كل منهما كما ذكر في باب وجواز التصرف في المال المذكور موقوف على وجوده لفظي بل عليها فيكون كافي في الإيجاب اللهم إلا أن  
يعتبر القول القطعي مع ذلك ولا يحصل في المال فيجب ما قاله انتهى أقول لا يجوز عظم من جاز من الأخبار أنه لا وجه لتخصيص هذا البعض بالذكر إلا  
والهبة وذلك فان غاية ما يستفاد منها بالنسبة إلى جميع العقود أنه لا يترتب فيها زيد من الألفاظ التي على الرضا بمضمون ذلك العقد كيف  
كانت وعلى أنه محذور مع استحالة جميع ما يترتب فيه من غير توقف على الصيغ الخاصة بغيره ما اشترطه الباقون من أن هذه التسمية إنما هي  
اصطلاحية ذكروها في باب البيع وجعلوها للقبول بالبيع بالصفة التي أتت عليها فاستتموها إلى البيع بالعقد المخصوص في بيع المعطاة و  
جاءوا الكل منها احكاما كما تقدم ذكره ولما كانت هذه الصيغة هي تضمنت ما عدا من الطرفين استشكلوا في جوازها في هذه المواضع ونحوها  
وإنت خبير بأنه مع الرجوع إلى الأخبار فلا وجود لهذه التسمية ولا يترتب عليها ما لا يبيع ولا غيره وقد عرفت أنهم في باب البيع قاموا بجوازها في  
مقتضى المعطاة فبعض أحد المعوضين دون الآخر وظاهر كلامه أنه المستند في صحة الاجارة والهبة في هذا المقام إنما هو إطلاق الناس على  
جواز التصرف في صورتين المذكورتين واستحقاق الاجرة والاجارة وانت خبير بما فيه وإن كان فيه نوع ايماء إلى الاجماع بل الحق في ذلك كاستقنا  
من الأدلة في هذين الموضوعين وغيرهما ولا يستفاد منها ما ادعوه من البيع الحام الذي جعلوا بها هذه الأفراد في المانعة فتواعل صحتهم  
والله العالم الساتر انظر إلى اختلاف في أن اشتراط الاتيان بالصفة العاصدة من غير ما دل من الألفاظ على الرضا إنما هو بالنسبة إلى من يمكن  
بما لا يلفظ فاقام من لم يمكن ذلك كالآخر من بلينا فافته بكيفية الاشارة للمفهوم قبل وفي حكمه ان كتابة اقبضه على رقبتي او خصله ونحو ذلك  
اعتبره الملام في الكتابة تدل على رضاه والظاهر عدم وجوب التوكيل في الصورة المذكورة ورتبنا قبل بالوجوب قبل ويجوز وقوع الإيجاب قبل  
بلفظ العرب مراعى فيها احكام الحركات البناء وكذا كل عقد لازم لان الناقل هو اللفظ المخصوص وغيره لم يدل عليه دليل ومعلوم ان العقود الواجبة  
في زمن النبي صلى الله عليه وآله إنما كانت بالعربية نعم يجوز لمن لا يعلم الا بلفظ مفسد ولا يجعله التوكيل للاصل نعم يجب العلم ان اسكن فخير مشقة عرفا  
انتهى أقول قد عرفت ان غاية ما يستفاد من الاخبار الواردة في البيوع والصلح والائتمة ونحوها وجود اللفظ الدالة على التراضي مما دل عليه  
بأنه يجوز كانت وكذا العقود في وقتهم كانت باللغة العربية على النسخ العربية المحكي لا يدل على ما ذكره من اشتراط ذلك لأن ذلك إنما صدر  
من حيث ان محاوراتهم وجماداتهم وكلامهم كان على ذلك النحو في عقد كان وغيره عقد فهو من قبيل السليقة والمجيلة التي طحت عليها الفاطم  
ومحاوراتهم والنسبهم واشتراط ذلك في صحة العقود يحتاج إلى دليل في أصالة العلم أقوى من استات في المقام وان كان الاحتياط فيه مذكوره  
سبما في باب النكاح للنبى على الاحتياط والله العالم لئلا يقع في هذا الموضع باق في التمسك بشيئا لا يقع مع الصبي ولا شراؤه ولا الجبون ولا المكروه  
ولا المغني عليه ولا السكران ولا غير ذلك لملك من في حكمه تفصيل هذه المسئلة يقع في مسائل الأولى في كلام جمهور الاصحاب رضي الله  
يعني بيع الصبي ولا شراؤه ولو اذن له الولي وله لاف في الصبي من المميز وغيره ولا فرق بين كون المالك له الولي او لغيره ان كان ماله له  
يادون ونقل جماعة من الاصحاب رضي الله عنهم قولهم يجوز بيع الصبي وشراؤه اذ بلغ عشرة وكان غائرا ورواه ما ضعف قاله لك والمراد بالعقل هنا الرشد  
فغير الرشد لا يقع بيعه وان عاقله انما انتهى قاله في كثر الصغير يجوز عليه بالاجماع سواء كان ممثرا او لا في جميع تصرفات الاما استدل  
كعبادته واسلامه واحرامه وتدينه ووصيته ايصال الهدية والنفقة في خول الدار على خلاف ذلك قال الله تعالى تعولوا الصالحات فتخافوا  
النكاح فان انتم منهم رستام فادفعوا اليهم اموالهم وقوله تعالى لا تقبلوا الهبة منكم ولا سواها من قبلهم واعلم قوله ولا تقبلوا  
هم منها وكسوهم هبة له وقوله فان كان الذي عليه الحق فيها او ضعيفا او لا يستطيع العمل فليقبلوا له الهبة قبل ان يموتوا المتبرع والضعيف  
الصبي لان العرب تنهى كل قليل ضعيفا والذي لا يستطيع الغنوب على عقله وظاهر دعوى الاجماع على الحكم المذكور مع ذلك قد عرفت صحة  
الحال في ذلك ويظهر من الحق الاراد بيلي في حذو المناقشة في هذا المقام حيث قال بعد ما نقل هذا الكلام ما لم تحسبه والاجماع مطلق غير  
ظاهر الاية غير صحيحة الدلالة لان عدم دفع المال اليهم وعدم الاعتماد وبما لا يمكن الاستئذان عدم جواز ايقاع العقد وعدم العلم الاعشار  
بكلهم خصوصاً مع الولي المميز وثبوته اعتبار المستقنى فانه لو كان من الاعمال بسلامهم ما كان ينبغي الاستثناء ولهذا قيل يجوز عقده  
اذ بلغ عشرة وعقد حال الاختيار فن ظاهر الاية كونه الاختيار قبل البلوغ ولنا في لزوم التاخير في النكاح مع الاستحقاق للمنفعة والمصلحة  
اذا جاز عقده ووصيته وصفته بالمعروف وغيرها من القرابت كما هو ظاهر لزوم ايات كثيرة لا يبعد جواز بيعه وشراؤه وسائر معاملاته  
اذا كان بصيرا متميزا بشيئا يعرفه وضربه بالمال كما نجد في كثير من الصبيان ان يتقربوا بغيرهم من هذه الامور من اباؤهم فلا مانع  
له من ايقاع العقد خصوصاً مع اذن الولي او حضوره بعد تمييزه انتهى أقول لا يخفى ان ما ذكره وان كان جيدا من حيث الاعتبار بالنظر في ما  
عده من الأفراد الا انه بالنظر في الاخبار لا يخرج من طرق الايراد وانما المراد من الاخبار الواردة في هذا المقام انها ما رواه في عن حمزة بن  
حمران عن حمزة قال سئل ما جعفر قلت له معي على العلم ان يوحى بالحدود التامة ويقام عليه ويؤخذ بها قال اذا خرج من اليم  
فادرك قات فلذلك حدثت عن فقال لا احتمل اذ بلغ خمسة عشرة سنة او اثنتي عشرة سنة فقلت يا فتى ما جعفر قلت له ما جعفر قلت له ما جعفر  
قلت في الجارية متى يجب عليها الحدود التامة ويؤخذ بها قال ان الجارية ليست مثل البعير لرحلتها اذا تزوجت ودخل بها ولها ثلث سنين  
ذهب عنها اليم ورفع اليها مالها وجاز لغيرها من الشراء والبيع واقيمت عليها الحدود التامة واحدا لها مال والغلام لا يجوز اذ في  
الشراء والبيع ولا يخرج من اليم حتى يبلغ خمس عشرة سنة او يجزى ويبيع ويشتري قبل ذلك وروى في مستطرفات السراير ونقله من كتاب  
الشيخ الحسن بن محبوب لا انه رواه عن حمزة بن حمران قال سئل ما جعفر قلت له معي على العلم ان يوحى بالحدود التامة ويقام عليه ويؤخذ بها قال اذا خرج من اليم

فليعتد بالثمن في العقد

ولا يبيعه ولا يشتريه

ولا يبيعه ولا يشتريه



في ان لا يصح بيع الضيق والاشترائه

من ان لا يجوز بيع الضيق ولا شراؤه وكذا الضيقة لا بعد البلوغ المعلوم باحد الامور المذكورة والظن بضعف الاستدلال بوجهه من رواية  
 الخبر المذكور ايضا في كتاب الشفعة المذكورة المشار اليه الذي هو احد الاصول المعتمدة وما رواه في الغطاء عن عبد الله بن سنان عن ابي  
 قال سألته ابي وانا حاضر عن النبي صلى الله عليه وآله قال بلغ اشدة قال وما اشدة قال قلت قد يكون الغلام من ثمان عشرة سنة او  
 اقل او اكثر ولم يحتمل قال بل بلغ كعب عليه السلام جازاه ان يكون فيها او ضعيفا والتقريب فيها ان المراد بجواز امره في الشفعة ماله بالبيع  
 والشراء ونحوهما كما اوضح عنه في حديث جمران المتقدم وقد ناط ذلك بالبلوغ وهو ظاهر في انه لم يبلغ فانه لا يجوز امره وقصره فيه  
 بوجه من الوجوه الامار دلل من خارج على استثنائه والقول بان له منافاة بين حقته بعبه وبين عدم دفع المال اليه كما يظهر من كلام  
 المحقق الاربي في سبيل المتقدم ذكره لا معنى له فان الخبر المذكور دل على عدم جواز امره يعني تصرفه بجميع انواع الشفقات والعقدات الواقعة من  
 ان كان محصيا موجب النقل الملك فهو التصرف الذي منع منه الخبر والا فهو لغوا عبر بمرور لا معة ترتب عليه وادلت الولي والتميزا لما  
 يكون مؤثرا في الصحة مع قيام الدليل وليس فليس بالجلد فاصله بقاء الملك لغيره من المتعاقدين حتى يتوهم دليل واضح على النقل اقوى  
 من ذلك وما رواه في رواية عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال بلغ الغلام ثمانية عشر سنة ودخل في الاربع عشرة سنة وجب عليه  
 ما وجب على المتميزين لاحتلم او لم يحتمل وكتبت عليه التينيات وكتبت له الحنثا وبار له ثمانية الا ان يكون ضعيفا او فيها التحذير و  
 التقريب في الخبر المذكور دلالة بمفهوم الشوط الذي هو حجة عند المحققين ولدت عليه الاخبار التي قد منها في مقدمات كتاب  
 الظهارة على انه لم يبلغ اشدة التين المذكورة فانه لا يجوز له شئ يعني من التصرفات كما دل عليه الخبران المتقدمان وما رواه  
 على بن ابراهيم في تفسيره عن ابي الجارود عن ابي جعفر في حديث قال في قوله وابتاعوا الياسمي لاية قال من كان في يدك مال بعض البتاعي فلا يجوز  
 له ان يعطيه حتى يبلغ اشدة النكاح ويحتمل فاد العلم وجب عليه الحد وواقعة العرض ولا يكون مضى ما ولا تار جبر ولا زانيا واد ان من الرشد  
 دفع اليه المال يشهد عليه فان كانوا لا يعلمون انه قد بلغ فليحقق بطلان عاتة فاد ان ذلك ضد بلع في دفع اليه ماله اذا كان رسيلا  
 ولا يجوز له ان يعطيه من ماله ويحتمل عليه بان لم يكبر بعد القول والخبر المذكور كما ترى صريح في انه محجور عليه حتى يبلغ وط الحنثا والمراد بالاية المذكورة  
 انه يجب له خبر البتاعي في عدمه فذا علم البلوغ باحدا شيئا وجب دفع ماله اليه اذا انسد الا فلا يدفع اليه وبذلك يظهر في قول المحقق  
 المتقدم ذكره وبذلك اعتبار المستثنى اذ كان استثناء عدم البلوغ الذم انما هو بالنسبة الى المانع من حيث عدم الرشد لا من حيث عدم البلوغ  
 اليه قبل البلوغ كما يظهر من كلامه والاختيار بالرشد وعدمه انما هو بعد تحقق البلوغ وما رواه العلاء في تفسيره عن عبد الله بن سنان قال قلت  
 لابي عبد الله متى يدفع الى الغلام ماله قال بلغ واليس منه رشد ولم يكن فيها الوضعية الحديب والتفريق بينه دلالة على انه محجور عليه لا مانع  
 اليه ماله الا بعد البلوغ والرشد ومن الظاهر وقوع البيع والشراء منه مع وجود ماله في ذلك ما لا يخفى ولا معنى لصفته بعدم وجوب تصرفه  
 بمجرد انشا صيغة البيع وقبول الشراء مع كونها محجورا عليه وقصة قبضه على انك قد عرفت ان البيع لا يتوقف على صيغة خالصة بل هو عبارة عن التمسك  
 على القبض والقبض بغير الكايم الجاري بينهما وبالجمل فان الظاهر من هذه الاخبار التي ذكرناها هو انها غير هامة يقف عليه المستمع ان الضيق  
 مالم يبلغ محجور عليه لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا انه بعض الاخبار على تصرفه بالعقود الوضعية او الصفة لا يدل على الجواز في محل البحث بل هو في  
 فيه على مورد تلك الاخبار المذكورة ويكون ذلك مستثنى مما دللت عليه هذه الاخبار وهو الجواز بخلافه قياسا لا يوافق اصول المذهب  
 سيما مع صريح بعض هذه الاخبار بعدم جواز البيع والشراء من ذلك بل يظهر لك قوة القول المشهور وانه التوبة للمصور وضعف ما ذكره المحقق  
 المذكور والله العالم واما ما يقتضيه البلوغ فقد تقدم الكلام فيه مستوفى كتاب التقياس **المسألة الثانية** في اختلاف بين الامتناع في  
 اشتراط الاختيار فلا يصح عقدا لمكره لهوات الشوط المذكور وظاهرهم انهم لا يفتقرون على ان لو اماز به في حقه حال الاكراه منع ما تقدم من  
 عقدا لغيره في العيون اذ لا فضل لها الا العقد ولا اهلية لفقد شرطه وهو العقل بخلاف المكره فان مانع عاقل وليه ثمة مانع الا عدم التمسك  
 الى العقد حين ايقاعه وهو محجور بلجوق الاجازة فيكون كعقد الفضول حيث انفي العقد اليه من ماله الذي يعتبر فيه حين لم يلقه  
 الفصل في الاجازة مع وجع فلا مانع من الصحة لاختيل اشتراط مقارنة العقد للعقد ولا ريب عليه وبذلك على عام اعتباره كعقد الفضول  
 ونحو الامر بالوفاء بالعقد بل لا بدح فيه اختصاص عقدا لفضول بمقتضى الاصل في بيع كلام غيره ايصم وظاهر كلام المحقق  
 الاربي في حقه المناقشة في ما ذكره من الفرق بين عقد الضيق والمجنون وبين عقد الملامة وصحة التنازع بحجوة الاخبار بخلاف الاول  
 حيث قال في اثنا البحث في بيان الاحكام التي اشتملت عليها عبارة المصنف التي من جعلها اسما للمكره من الطلاق متى حقه الاخبار وما افعله  
 قال في بيع كل ظاهر له قول ولا جاز لا للمكره فان الاستثناء غير واضح بل انظر الطلاق ح ايصم اوصم العقد على عدم صدق الاعفاء بين  
 تراخي الظاهر على ما هو ظاهر الالية وان لا اعتبار بذلك الاجابة في نظر الشارع فهو بمنزلة العلم وهو ظاهر في عدم الفرق بينه وبين  
 من الطفل ونحوه الفرق في كلامهم بان لا اعتبار بخلاف المكره فانه معتبر الا ان لا رضاه معه فاذ كان الرضا مع وجود شرطه بعد اجازة  
 للمعقود بل الجمل لاجماع فيه ولا ضرر الاصل لا يستحق عدم الاكل بالباطل الا ان تكون تجارة غير مما يدل على عدم الانقضاء الا ان  
 المشهور الصحة وما عرفت لهم دليلا وهم اعرف وعللهم فقاموا على انما انتم في مقتضى العلم وهو مقتضى تبيينه في الاحكام الشرعية متروكة  
 على النصوص الجلية وليس العقول فيها مخرج ما اكلية والاصحاب اختلفوا في كل من المعوضين للمالك الاصل حتى يقوم الدليل الشرعي  
 على الانتقال وهم قد سلوا ان عقدا لمكره حال الاكراه بطلان فاصححتم الاجازة بخبر ابي يوسف على من واضع والتعلق في ذلك بصدق العوض  
 مع قطع النظر عن كون ذلك قياسا او ثبت صحة العقد الفضولي مردود بما سنخه انتم تعبري تلك المسئلة من طلاقه وقوله فلا يقدح

في ان لا يصح بيع الضيق والاشترائه







في فتح ميع الفضل

روى القائلين  
بالإختصاص

ما فيه هو البهنا من الخصم بان المقضي للخصم موجود وهو العقد الجامع للشرائط وليس ثم مانع الاذن المالك وبحصوله برز للمانع  
ويجتمع الشرائط كذا قدره في ذلك واحتج على ذلك في لفت بانه بيع صدر من اهل في محل وكان محصيا اقتصد وانه من اهل في محل فكان  
محصيا اقتصد وانه من اهل فصدوره من بالغ عاقل مختار ومن جميع هذه الصفات كان اهلا للايقاعات واما صدوره في محل فلا  
وقع على عين بيع مملوكا وينتفع بها وقيل النقل من مالك الى اخر واما الصفة فليست بالمقتضى المتألم عن معارضة وكون الشيء غير مملوك  
للعاقدين مانع من صحة العقد فان المالك لو اذن قبل البيع لفتح فكذا بعد اذ لا فرق بينهما واحتج ايضا بما رواه عن عروة البارقي ان  
النبي اعطاه دينارا يشتره به شاة فاشترى شاتين ثم باع احدهما بدينار في الطريق فباعت الباقي بدينار والشاة فاشترى بها  
بارك الله فعملك في صفقة يمينك واحتج الشيخ في ف على ما ذهب اليه من القول بالبطلان باجماع الفرقة قال ومن خالف لا يعتد بقوله  
لان خلافه في انه ممنوع من التصرف في ملك غيره والبيع نص في روى حكيم عن النبي انه منى عن بيع ماله بغيره وهذا نص  
روى شعيب عن ابيه عن جده عن النبي انه قال لا طلاق الا في مائة مائة ولا عتق الا في مائة مائة ولا بيع الا في مائة مائة ولا عتق الا في مائة مائة  
المالك ولم يفرقوا بين القائلين بالاختصاص والاحماء بمنع مع وجود المخالف وهو من جهة انها ائمن في نهائيه وعن المنع من  
التصرف في ملك الغير بانه مسلم لكن اذا كان بغير اذنه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ان يبيع من ماله الا في مائة مائة وهو الاجابة القائمة مقام وعن النبي  
بانه اذا دخل على حقيقه اريد به نفى صفة من صفاته فيكون المراد بقوله لا يبيع الا في مائة مائة لا يبيع الا في مائة مائة والا لزم بطلان بيع  
الوكيل والوصي والولي فيكون المراد لا يبيع الا في مائة مائة او كل ملك ليس بالاذن وقيل حصل اقل وعندهما ذكره من الاذلة على صحة  
وهما ذكره من الاجوبة عن اذلة الشيخ في نظر توقف بناء على ذكرها واحدا واحدا لئلا يترك هذا من جهة ما اختاره وقوة ما قوضاه ويكون ذلك  
في موضع آخر واحتج به في ذلك من كون المقضي للخصم موجود وهو العقد الجامع للشرائط فحيث ان لم يجرى لم يسل على اعتبار هذا العقد  
الذي ذكره والصفة التي اشترطوها وانما المتحقق من الناقل الذي يترتب عليه احكام البيع هو حصول التراضي من الطرفين وبذلك يخرج  
هو اخص في مسالكه فقال بعد ان نقل عن خطه انه يدركه الاكتفاء في تحقق البيع بما دل على الرضا به من المتعاقدين ان عرفاه ويقاضوا وعن بعض  
مشايخه المعاصرين انه يذهب الى ذلك لكن بشرط في الدال كونه لفظا ماصورة والتصويص المطلق من الكتاب السنة الدالة على  
حل البيع وانعقاده من غير تهديد بصيغ خاصة تدل على ذلك فان لم تقف على دليل صريح في اعتبار افظه حين انتمى وقدرت  
فيما تقدم ميل حجة من العلماء الى هذا القول وحج فان اعترفنا انه لا دليل على اعتبار هذا العقد الذي ذكره وانما المدار على حصول  
التراضي من الطرفين اعم من ان يكون هذا اللفظ بغيره مما يدل عليه كان الناقل المترتب عليه الاحكام انما هو الرضا من المالك  
حيث لم يحصل كما هو المفروض فلا وجود للبيع من اصل ولا يترتب عليه فكيف يحجة هذا بان المقضي للخصم موجود وهو انه قد الجامع  
لشرائط الايقاعات لقائل ان يقول ان البائع الفاضل يجوز ان يتراضى مع المشتري على نحو من الوجوه ويكون ذلك للتراضي بينهما  
لا نقول للتراضي الذي في عليه الدليل عندنا هو ما يكون بين المالك والمشتري اعم من ان يكون مالك الاصل او المشتري كالولي  
والوصي والوكيل وايضا فان ذلك القائل لا يرضيه ولا يقول به نصير بموجب تلك الصيغة المحصنة **القول الثاني** ما احتج به في لفته  
من انه بيع صدر من اهل وجعله الاهلية عبارة عن البلوغ والعقل والاختيار فحيث منع طاهر لان الخصم يقول ان الاهلية عبارة  
عن ذلك باضافة للملكية للاصل او التفرع ولا يلزم له ما ادعاه من اهلية الفضول وان الاهلية عبارة عما ذكره بل هو اقل المسئلة واما  
ما ذكره من صدوره في محل باعتبار وقوعه على عين بيع مملوكا وقيل النقل فيه ففيه ما في الاول فان الخصم يقول ان محل المال المملوك  
اصلا او تصرفا لا مالا يصح للتملك ويضد في ذاته وبالجملة فان ما ذكره من الدليل مصادرة كما لا يخفى واما ما ذكره من انه لا فرق بين  
الاذن قبل البيع او بعده فيرسل اية لان التفرع بعد الاذن شرحة بل احاديث فلا يترتب عليه اثم ولا ضمان وانما قبل فخصي  
يتربط عليه الضمان والاثم لقع التصرف فيه في مال الغير بغير اذنه ومنع التراجع من ذلك وقصده به اذ ذلك في مواضع عديدة والآ  
لحاجة الضلوة في الاماكن مطلقا وفي الشياك كل وجاز اكل مال الغير والتصرف فيه بانواع التمتع يات بناء على الاذن المتأخر حيث لا  
فرق بينه وبين الاذن المتقدم فان اذن المالك والاعمال اجرة ذلك وتكون تلك التصرفات على التقديرين تصرفات شرعية وهو  
مخالف للعقول والنقول واما ما احتج به من الرواية فلا تقوم بها حجة في هذا المجال وان شئتم فاعلموا في ذلك الاستدلال حيث انها عامة والوجه  
منه ومن يتبعه في ذلك حيث انهم كثيرا ما يطعنون في الاحاديث الضعيفة ويردونها انها القها ما اصطفاها عليه من هذا الاصطلاح  
الجديد ويعتمدون هنا في اصل الحكم على رواية عامة ويزعمون عليها ما رواه يربون عليها احكاما والحال اننا نرى اننا نسير بان المهور  
من هاتين الحجتين ان المراد بالبائع من باع لنفسه او للمالك كما اشرفنا اليه سابقا وبنيانهم جعلوا اوسع الغاصب قبل بيع الفضولي ومن  
الظن ان الغاصب انما يبيع لنفسه لا لما له وقد صرح بذلك في عدو الشيخ على في شرحه فقال بعد قول الغاصب وكذا الغاصب ما صرح به في حكم  
الغاصب الفضولي وهو واضح الوجهين وان احتمل الفساد نظر الى القرينة الدالة على عدم الرضا وهي الغصب فكذلك في حيث قال بعد ذكره  
البيع ولا يفتح في ذلك علم المشتري بالغصب انتهى ومن العجيب هنا من في كونه من بيع ماله يملك ثم يبيع لغيره من ماله وليست له المشتري  
قال ولا نعلم فيه خلافا لابي النبي عن بيع ماله بغيره ولا شئنا له على الضر فان صاحبه ما قد لا يبيع ماله وهو غير مالك لها ولا قادر على تسليمها  
انتهى وسؤال الفرقة من الدليلين الاولين على المنع شامل لغيره من جهة اذلة المالك في الفضول في بيعه لغيره كغيره  
بيع للمالك على البائع الفضولي في ان حصول كل منهما لا يمنع ويلزم بالعقد السابق وان كان هناك عذر في ذكره في الفضول انما هو بان قد لا



لا يبيح المال الباطل وعدم الملكية ثابتة في الموضوعين وعدم القعدة على التسليم مشترك ايضاً لان تسليم البائع الفضولي من غير اذن المالك  
نقص في مضمون منقذ عنه شرعاً فيصير في حقه غير قادر على التسليم شرعاً ولا يملكه فان تجوز ردة البيع الفضولي الذي هو محل البحث ومنه هنا  
كما لا وجه له الثالث ما اجابوا عن حجة الشيخ من جهة المنع من التفرغ في مال الغير بانه مسلم لكن اذا كان بغير اذنه والاذن هنا موجود وهو  
الاجازة القائمة مقامه ففيه ما عرفت من حرمه التصرف في مال الغير بغير اذنه الا ما استثنى وليس هذا منه ولا شك ان هذا العقد الواقع  
بغير اذن المالك وما يترتب عليه من دفع البيع وقبض الثمن من ذلك القليل وانما اخبر الا يخرج تلك التصرفات السابقة عن ان يكون  
غضبانهم يعني اجزاء من ذلك كالوجعي شخص على شخص ثم يراعى من ذلك ولو لم ياذن المالك فان حكم الغضب لا يفسد البيع فيكون هو  
مؤخذ بجميع مقتضاته ديناً وديناً الا في الاول قبل العاقبة والثاني في وجوب ارجاع كل حق الى مستحقه الرابع ما اجابوا به عن الثاني لا يستلزم  
الفساد في المعاملات فهو وان كان مشهوراً بينهم الا ان كثيراً من عقودهم حكوا وبطلانها بسبب النهي الوارد في الروايات ومن تتبع كتاب  
التكاح وكذا ما يبيع فيها حر موه من بيع الخمر والكلب والخنزير ونحوها ظهر له ذلك وما ذكره من هذه الكلية انما هو اصطلاح اصولي لا  
تأثير له الايات والروايات على اطلاقه كما لا يخفى على من اعطى المسئلة حقها من التمتع ونحوه بالبال في الجمع بين ما ذكره من هذه القاعدة  
وبين ما ورد من الاخبار الدالة على النهي حكم الا صحت بالعقود لا بمضمونها ان يقال ان النهي الواقع من الشارع في ذلك العقد انما  
يكون باعتبار عدم قابلية العقود عليه لذلك كالكلب والخنزير ونحوهما في البيع مثلاً واحداً في الحرمان ونحوها في التكاح  
مثلاً ونحو الاشكال في الفكاك او يكون باعتبار اخرج من ذلك في زمان مخصوص او حال مخصوص او نحو ذلك من الامور الخاف  
عن الوضعين المتقابلين وحسب ما يقال بما ذكره ويحقق القاعدة المذكورة بهذا القدر كالباع وقتئذ انما كان النهي عن وقوع من حيث الزمان  
فيقال بصفة البيع ح ل عدم تعاقب النهي بلات شئ من العوضين باعتبار عدم قابلية للموضوعة بل وقوع اعتبار اخرج من ذلك وانما باعتبار  
ايقاع في هذا الزمان للمنه عن الايقاع فيه ومنه ما هو من قبيل الاول لان الظاهر ان النهي اليماني هو من حيث عدم صلاحية  
للعقود عليه لان ذلك لكونه مقرر في مال الغير بغير اذنه وهو مبيع عقلاً وفكلاً ككتاب وسنة واذن المالك لا يخرجه عن مقتضى ذلك  
التصرفات عن كونها غصباً كما تقدم بيانه في الموضوع الثالث وهذا التفصيل مما خطر به الى المصنف في سابق الزمان وهو جيد وجيد قد  
تقدم في المباحث السابقة من هذا الكتاب ما يؤيد ويدل على هذا التفصيل الذي ذكرناه ما روي في نسخة في قوله عليه السلام في كل دم  
في مسئلة العقد على بنت الاخ وبنت الاخت على العمة والحالة بغير اذنها حيث لا يثبت في المسئلة بطلان العقد وقيل في المسئلة وان العمة  
والحالة الحرة في فسخه وعدمه وقد استدل القائل بالبطلان بالنهي عنه ورتبه في ذلك بان النهي لا يدل على الفكاك في المعاملات ثم قال بعد  
ذلك فان قيل النهي في المعاملات وان لم يدل على الفساد من هذه الجهة كانه من نكاح الاخت وكذا النهي عن بيع الخمر والنهي في محل التزويج  
من هذا القليل قلنا لا ثم دلالة هنا على عدم صلاحية العقود عليها النكاح فانها عند الخصم صالحة ولهذا صحت مع الاذن بخلاف  
الاخت وبيع الخمر فانها لا يسلحان اصلاً وصلاحية الاخت على بعض الوجوه كما لو فارقت الاخت لا يقدح لانها ح ل بيت الاخت والزوجة  
بمخلاف بنت الاخت ونحوها فانما صالحة للزواج جميعاً كونها بنتاً واختاً والزوجة والاخبار دللت على النهي عن تزويجها وقد عرفت انه لا يدل  
على الفساد فصار النهي عن هذا التزويج من قبيل ما هو معارض كالباع وقتئذ لا تارة والعارض هو عدم رضا البكر فاذل العقد الرضا  
انما زال بالنهي وقد ظهر منه ما ذكرناه من التفصيل باعتبار رجوع النهي تارة الى العقود عليه من حيث علم صلاحية لا يقيع العقد عليه  
او فيكون العقد باطلاً وتارة الى اخرج عنه فلا يستلزم الفساد منه بنت الاخ وبنت الاخت كما اختاره فان النهي عنهما انما وقع  
باعتبار اخرج وهو عدم رضا العمة والحالة فيكون العقد صحيحاً راعي بالزمان ولا يخفى انه قد تقدم لنا تحقيق في هذه المسئلة  
في باب صلوة الجمعة من كتاب الصلوة بنحو ما ذكرناه هنا الا انه ربما تفرغ على الناظر في هذه المسئلة الرجوع الى ذلك الكتاب فله تكفي بالوجه  
على ذلك الموضوع بل اوضحنا المسئلة في المقام الذي نقل المراجعة على الناظر في هذا الكلام ثم انه ينبغي ان يعلم ان ما ذكرناه هنا واطلنا به  
البحث ليس دافعاً عن الحديث الذي استدلل به الشيخ رة فانه حديث عام لا يخصص عندنا حجة وانما هو تحقيق في المسئلة في حد ذاتها  
او لا وثانياً على انه على جهة المجازة معهم في الاستدلال بالخبر المذكور فانه لا وجه لرد من هذه الجهة التي ذكرها بل كان الاولى في بما  
ذكرنا من انه حديث عام لا يخصص حجة الحاشي ما اجابوا به عن الشيخ انه اذا دخل حقيقة اريد به نفي صفة من صفاتها مسلم الا فانقول ان  
ذلك المصنف هو الغرض لا لزوم كما يقولونهم وقولهم والا لم يطلان بيع الوكيل فيه ان وجد الملائمة غير ظاهر مع ذلك فنقول المراد  
بالمعك ما هو عام من ان يكون مملوك العين ولو اشترى كما تقدم ذكره وهو مستعمل في كلامهم كثيراً بل يملكه فان ما ذهب اليه الشيخ وهو  
من تبعه من البطلان هو الموافق لتحقيق الاصول الشرعية والعقيدة وعليه ذلك من الاحاديث العنصرية التي هي المعتمد في كل  
قضية والعجب انهم من قولهم بالبطلان استدلووا بابتك الرواية العامة في كتبهم الفرسية حتى من مثل التحقيق الذي بيانه كما تقدم  
في كلامه ودعوا ما هي اقوى لانه وسند من رواية البخاري مع ان الجمع من طريق العامة وروايات اهل البيت مكشوفة القناع صريحة  
الدلالة على هذا المقالة مع ضدتها في كتب الاخبار فكيف غفروا عنها مع عكوفهم على كتب الاخبار وطالعته وديانها وبذلك يظهر لك  
صحة المثال السابق ترك الاول للاخر من الاخبار والشارح اليها صحت من الحسن الضعاف انه كتب اليها الحسن العسكري في رجل باع له قطاع  
ارضين وعرفه حدود القرية الاربعة واما في هذه القرية قطاع ارضين فهل يبيع المشتري ما دونهما من القرية ومما دونهما بأكملها  
فوقه لا يجوز بيع ما ليس بمالك وقد وجب الشراء من البائع على ما يملك ولا يخفى ان مقتضى هذه المسئلة التي هي مضمون هذه الرواية بل



فصل پنجم فی تفسیر الفقه

البيع فيها بملكه وقوفه فيما لا يملك على الاجازة من المالك مع ان فيه صحيح لكونه فصولا موقوفة في مرقوم على امانة المالك والرواية كذا ترى في  
بانه لا يجوز الدال على التجرم وليس ثمة مانع موجب للتجريم شي عدم صلاحية المبيع للنقل بدون اذن مالكه ومنها قوله بقضه في عظيمه المال  
ام يمنعها قال قل له يمنعها استدل المنع فانه باعته مالا ملكه اقول فلو كان البيع امسوا وصحعا فليدعيه ورفع اعمد بالسنة الفعوية بهاس  
كما يقولونه لما احرر منعهما من التمسك معلا ذلك انها باعته مالا ملكه ومنها ما يحضره بن مسلم عن بعض من حديث قاضي ساه  
رجل من اهل النبل عن ارض شرها بقم النبل واهل الارض يقولون هي ارضهم وهل الاستان يقولون هي رصنا لا تشترها الارض اهله الا  
يقال ان السؤال في الرواية انما وقع عن ارض متنازع فيها معنوم عدم اجازة المالك فيها على تقدير الفضولية لاننا نقول موضع الاستدلال في الخبر  
انما هو قوله لا تشترها الا برضا اهله الذي صرح بها على تجريم التمسك بقرينة قوله في الاصلية المتأخرة مقام الرضا السابق مع  
كونه الدليل عليه حروده بما ينادى به الخبر من المنع والتجريم الا مع تقادم الزمان وحاشا به معنى الجواب لطيفه على السؤال في الارض من الموقوف  
لما كانت محل النزاع فلا تشترها حتى يعلم مالكمها من الطرفين ويكون حيا سابع بهاموت قد ساءت قال السمن شر الخيانة و  
الشر في هذا النزاع فتا نه كذا فلا فقد نه عن كذا مع العلم ان في هذا الخبر واليمين لا من حيث ان المبيع غير صالح بل من كون  
التصرف فيه عسبا والتصرف في المصوب بغير عقل ونقد لا في الاصطلاح في مثل ما يحكمون بالفتنة والوقوف على الامانة وهل هو الزاوية الخبر  
في قوله انهم قد معدودون من حيث عدم الاطلاع على هذه الامانة لانه لا يمكن ان يكون المبيع من الفتوى الا بعد تفتي الادلة من يدعيها  
والاخبار المذكورة في كتب الاحكام والملازمة في يدعيها صورة ومنه انما هو في الاحتجاج تامر من المتأخية المتأخية في قوله بما لا يمكن  
بن عبد الله بن جعفر اخبرني في السوا عن مبيعة للتصان فها حقت معدود في الحديث في قوله انما هو في الاحتجاج تامر من المتأخية المتأخية في قوله بما لا يمكن  
التي لا يمكن ان يدعيها الا من مالكمها اولا ولا يجوز ان يدعيها الا من مالكمها اولا ولا يجوز ان يدعيها الا من مالكمها اولا ولا يجوز ان يدعيها الا من مالكمها اولا  
ما رواه في ما ساءت عن بعض من يدعيها الا من مالكمها اولا ولا يجوز ان يدعيها الا من مالكمها اولا ولا يجوز ان يدعيها الا من مالكمها اولا ولا يجوز ان يدعيها الا من مالكمها اولا  
هو بعين وهو كذا الذي خالفها ومها انما هو الشيخ عزان صير قال سئل احدكم عن بشر الله في قوله لا تشترها الا برضا اهله عن خبر انما هو  
عن القصة قال لا يصح شراء التركة والحيدة انما عرفت ومنها ما في قولنا لا تشترها الا برضا اهله عن خبر انما هو عن القصة قال لا يصح  
ما رويتم باعها بغير فريضة من شرها قال انما هم انما في قوله لا تشترها الا برضا اهله عن خبر انما هو عن القصة قال لا يصح  
بيع الفضولة وعدم صحة ولو كان ما لا يتعونه من صحة بيع نفسه في وقتها والبيع في وقتها وفيه على الامانة فها حقت  
هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
لذلك ولو بالامانة فصل عن صحيح العادة ومنها ما في الشيخ في المحاسن في قوله لا تشترها الا برضا اهله عن خبر انما هو عن القصة قال لا يصح  
الى ان قال فقال احدكم ان كان على مال رجل من بني عمار واهل ذلك تركته في يده فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
كتابا ولا اخذت عليه براءة ولا لا تشترها الا برضا اهله عن خبر انما هو عن القصة قال لا يصح  
صاحبها بالمال ووراثته وحاشا له واخرجهما بذلك الذي الحق فاقوا ما اول قسمها في اعماله فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
عن انما لم يباع على قاضي الكوفة معيتة في حق القيام بالمال هذا رجل من احوال السلي تدر معيتة من انفاضت قم امانة في وقتها  
اقر وان المالك كان ابوهم قد قبضه وقد سألوه ان يورثه فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
قال فاذا فعلت ذلك ان يطالبني بعرض هذا قال لا ياخذ منك ما اخذ من العباس من التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
اشترتها بما يجب عليها ان تترك ذلك الاما كان من يدعيه انما انت فان لا تشترها الا برضا اهله عن خبر انما هو عن القصة قال لا يصح  
ذلك له وورثه عليك في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
يعينه وبها ما كان في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
ما اخذ من غلاتها انما هي صاحبها وورثها الفرس وخرجهما في ما كان في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
في اصلاح المعيشة من قية غرس ابناء او نفقة في مصلحة اعيتت وضع النوا في حاشا ذلك فهو يدور على اقوال هذا الخبر وان تشتر  
ان البيع هو الحاكم وهو صحيح بحسب الظاهر بناء على ما روي عنهم من الاحكام في مسائل الاهداء والتقبة الا انه بعد ظهور الكتاب  
عن بطلانه واعترافه في الورثة بقبضه اليه يكون من باب البيع الفضولة وهو كذا في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
بالفصل ان لا يبيع ملكا للبايع وتانيها ان يكون جاهلا او اعمى بالبيع الا ان من المالك وما استعمل على الخبر كذا في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
بما اعتمره على المالك خلافا لما في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة فها حقت هذه الاخبار في التبرال والاجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
الاجب من المفاتيح حيث جرى في هذه المسئلة على ما هو في اصحابها وفيه عيب كما لا يخفى على من راجع مع ان جعل الاحكام في التبرال واجابوا بافتها وان كان التزم موقوفا على الامانة  
في كونها حاشا نقله في الواقي ولكن العادة في حاشا ذلك فهو يدور على اقوال هذا الخبر وان تشتر  
على ذلك وهو عند رضعيف واه من مثل سبه مع نصيب في الكتاب المذكور في حاشا ذلك فهو يدور على اقوال هذا الخبر وان تشتر  
الذين لا يجوز لهم الجور على التقايف في الاحكام ولا الاعتداء على غيرهم من الانام فان قيل ان البيع الفضولة عندنا لا يتجسس هذا البيع  
مال غيره او يتجسس ان يكون ذلك البيع او الشراء لانه لا يحد من عبادته والارضه وما دلت عليه في حاشا ذلك فهو يدور على اقوال هذا الخبر وان تشتر







الى الثمن فقد عرفت من كلام شيخنا في ذلك ان الشهور عدم الرجوع به عليه باقيا فان انشأه وتبين بالرجوع مطلقا كما نقله عن المحقق في بعض تحقیقاته وقيل بالتفصيل بالتلف وعدمه فيرجع على التلف دون الاول وظاهره في لب الميل اليه والاتكال هناك في موضعين اذ لا يرد في عدم رجوع المشتري على البائع بما اغترمه في صورة العلم لما علمه به في ذلك من ان له غاصه فلو فلا يرجع بشئ مما يضره للمالك مطلقا فان فيه ان مقتضى ما صرحوا به من صحة عقد الفضولي ببرر وجوب الحكم بصحة ما يترتب عليه من التصرفات اذ لا ثمة هذه الصحة مع بطلان ما يترتب عليها فكيف يكون مع عدم الاجازة غاصبا للمالك الا ان يقولوا ان العقد وان كان صحيحا لكن لا يجوز للمشتري قبض الثمن الا بعد الاجازة والا فهو غصب صريح كلامهم خلافاً مني حكم بطلان هذه التصرفات انتفى الحكم باصل العقد فضلا عن صحته مع ان العقد عندهم عبارة عن الايجاب القبول التلخيص على قول المالك بوضوح انه يقتضي استحقاق التصرف في البيع والتمن وتسليمها كما نقله عن ابن الصلاح وقد صرحوا بان حكم العقد تقاضى العوضين الا ان يشترط تأخيرهما او احدهما وبالجملة فلو وافق الحكمهم بصحة العقد هو صحة ما يترتب عليه من التصرفات نعم بعد ظهور الداشة هو عدم الاجازة يظهر ان تلك التصرفات كلها كانت باطلة ويكون من قبيل البيع الصحيح بحسب ظاهر الشارع يظهر بطلانه فيجب عود كل الى محله وكل حق الى مستحقه فالقول بصحة البيع وجوب قبض المشتري البسيط لذلك مع الحكم بان مع عدم الاجازة لا يرجع المشتري بما اغترمه لكونه غاصبا مفترطا فيما انفقه متكل لا اعرف له وجهاً وثابتاً في عدم الرجوع بالثمن في الصورة المذكورة موجودا كان او تالفان فيه اذ ما علموه به من ان المشتري قد دفعه اليه وسلطه عليه مع علمه بعدم استحقاقه له فيكون بمنزلة اتياعه فربما لا يات قضية صحيح العوض وان كان موقوفا في لزوم صحيح دفع الثمن مع الموقوفة ايضاً ويجعل التصرف في قبض الثمن مثل تصرفه في البسيط والا قباض روح منع عدم الاجازة يرجع كل الى مقره وخبر من الثمن والمثمن الى مالكه ويؤيد ما صرحوا به كما نقله في سنن الشيخ من انه لو قبض الفضولي الثمن وقع للمالك عند اجازته ونقل عن انه اشترط اجازة قبض الثمن على ما لا يستحسنه ان كان الثمن في التمتع بظاهره مباحة التمتع في الاكتفاء باجازة العقد وان كان قد دفعه للبائع وح فكذا في حكم صحة القبض مع الاجازة وان لم يكن كذلك ويجزم بكونه باطلاً ويجوز انما مع عدمها فانه ان كان صحيحا في حال المدفع فهو في الموضعين المذكورين والا فغيره ما علموا ثانياً ان المشتري اذا دفع الثمن متوقفاً لاجازة من المالك فهو انما دفعه عوضاً عن ثمن لم يملك له ولم يدفعه ثانياً حتى يصير بمنزلة الا بآخرة وقوله في ذلك بعد نقل التعليق المذكور وهذا يتم مع تأخره من رد بان ما علم به الرجوع مع بقائه جارياً مع تلفه فان الخبر الذي اشار اليه وهو قوله الناس سلطون على اموالهم يختصا صلبه بالعين بل يثبت في الله مما احصا وكذا قوله انما يحصل منه ما يوجب نقل اجازة ايضاً في صورة ما لو تلفه واما قوله منع تلفه يكون اذ فانه في نفسه في غاية الضعف بل بعد التصديق من مثله رده مع ما عرفت ولا يصح اجتماع الحكم بوجوب بل رد مع وجود العين وعدم جواز التصرف فيها مع الحكم بغيره ففقه من يوجب عليه رد ما يحرم عليه التصرف فيها ولو تلفه او افساده على الاجماع في امثال هذه البقاع وهو مردود بما حققته في رسالتنا من اصوله الجامعة ان قد عرفت من قبلنا وجوب رد ما افساده على تقدير عدم تحقق الاجماع والا فلهما من غير ان يثبت جواز التصرف في العين عقوبة او فقهه او لا ما عرفت في غيره وضع فاما تقدم في مباحث الكتاب ان سأل عن التعليقات لافعال الناس في الاحكام الشرعية بل الدار انما هو على التصرف الجلي لا حاد يثبت المعصية وتانياً ما عرفت انما من ان ذلك ما كان حكمه بصحة العقد في دعوى قضية مقتضى ما يترتب عليه من قبض الثمن واقباض الثمن وح فكذا في قوله بان مع عدم الاجازة وقعت المعاوضة على غير ما ينبغي مادفعه عوضه فان كان هذا الغير متمتعاً حال العقد للمعاوضة باطلة والاجازة بعد ما لا تؤثر معها شيئاً بالكلية وان كان انما علم بعد ذلك بالمعاوضة او لم يصحها وبعد ظهور الكاشف عن بطلانها يحكم بالبطلان من حينه ورجوع كل شيء الى مفرقه وتجزم رجوع المشتري فيه اذ معه من الثمن مع لو انما دفعه بناء على صحة العقد ووقع الاجازة من المالك مما لا وجه له بالكلية وما نظره من مسئلة حله عند الرجوع قياساً مع الفارق فان تلك المسئلة منصوصة قد بينت انما هي على خلاف محل البحث فليس فيه الا مجرد هذه التعليقات العديدة التي اوضحنا ضعفها بالجملة فتعديلاتهم في هذا المقام على ما لكون البناء على غير اساس كما لا يخفى على من تأمل في سائر ادعاء من هذا التحقيق وانت خبير بان هذه المسئلة الهبة قبل لزومها فان لم صرحوا هناك بان العضا صحيح غير انهم الا بالفساد والتعويض ونحوهما مع قصص المتكلمين بالعين بناء على ما هو المشهور من ان القبض من شرط الصحة لا اللزوم وعدم حصول شيء من اركان اللزوم العقد وحصل هناك بناءً ثم بعد ذلك يرجع الواهب في العين فانهم تأنوا ان الثمن كان متصلاً بالثمن فهو الواهب ان كان منفصلاً كالاولى والآخر ونحوهما فهو المشتري قالوا لا والله ثناء حدث في ملكه فيختص به وحكموا بان له لو عابه له العين والحال ذلك لم يرجع الواهب الى ارض لانه في عين مملوكة ونحن نقول ان هنا بناء على حكمهم بصحة الفضولي ان وجه الصحة في الموضعين واحد والتصرفات المتفرعة عليها واحدة والافرق بينهما الا ان رجوع الواهب اليه كاشفاً عن فساد العقد لانه لا يؤثر في تقدمه وفيما يخفى في اكتشف عن فساد ما وقع فغايبه وجوب رجوع كل حق الى مستحقه وبالجملة فهو من قبيل البيع الذي ظهر فساد في وجبه هنا ما يوجب هناك وحيث كانت المسئلة على تقدير كمالهم خالية عن النص الشرعي فالقول بها والتحريم بالحكم في فروعهما امر مشكل جاز انما علمنا ما اخترناه فلا استحال القيام بالتصويع عموماً وخصوصاً على العدم انما الاول في علم كتابنا وستة من تحريم التصرف في مال الغير من غير اذنه ولما انتهى بالاجازة المناخرة لاجازة التصرف في اموال الناس بجميع وجوه التصرف بناء على ذلك وهو قبح عقابهم بناً ثانياً فانه ما قد ساء من التصرف الوارد في البيع مخصوص بالمال على المبيع لا بعد رضا المالك ولم يقع على من تعرض لهذه المسئلة بما ذكرناه من هذه التبينات المستلزمة لتمامها في البيع كذا في ادعاء مالك ومالك غيره بغير اذن

هذا هو الوجه في صحة البيع الفصول











# كتاب النجاشي

هذا هو النجاشي

هذا هو النجاشي

هذا هو النجاشي

الشرع في يديه ايضاً تطرق الضرر الى المصلحة والماضى بطرق محظورة بالضرر فيه مدفوع بالشرط  
العدالة في الولي المصلحة من اقله على ما يحل المصلحة للطفل ويؤيد ذلك باوضح ما تبين من اقله من المسئلة التابعة في احكام  
واموالهم من المقتضى التابعة من صحيح محمد بن اسمعيل بن بزيع وصحيح ابن رباب ومثله في ذلك بل اوضح رواية وثيقة قال شاذان عن رجل  
مات وله بنون صغار وكبار وصبيته له ولد خادم وعمل كلف يصنعون الزينة بقتمة ذلك الميراث قالان قام رجل فحضر  
فقتلهم وقاسمهم ذلك كله فلا بأس وعن اسمعيل بن سعيد عن الحسن بن الرضا عن رجل مات بغير وصية وترك اولاداً كثر اولاداً غلبوا وتركوا  
جوارى هل يستقيم ان يتباع الجوارى قال نعم والطلاق هذا الخبر مروي على الاخبار والتقنية الصريحة في التقييد من المؤمنين وبذلك يظهر  
لك زيادة ضعف ما ذهب اليه ابن ابي عمير من قولنا انما على جرد خيال عقله الرابع لو كان على غيره ما فحده او بعد راسخا في  
منه فانه يجوز له الاستقلال باخذ جنس من الدان وحده والا فمن غيره بالقيمة مختار من بعده من نفسه من غيره ولا يشترط ان يكون الحاكم وان  
امكن بوجوده ووجود القيمة التي ثبت بها حقه على الاشهر الاظهر الا ان يحلف الجاحل ويكون وصية على خلاف ذلك والاصل في ذلك هو  
بعد ظاهر قوله عز وجل من اعطى عليكم فاعطوا وعليه بمثل ما اعتدى عليكم ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن داود بن زريق قال قال  
قلت لابي الحسن موسى اني اخاطب السلطان فتكون عندك الجارية فيأخذوها والادب الفارسية فيأخذها ثم يقع لهم عند المال  
في ان اخذ قال خذ مني لا ترد عليه وعن ابي بكر الارمني قال كتبت الى العبد الصالح جعلت فداك ان كان لي على رجل درهم فحلف  
فوفقت له عندك وراهم فاقبض من تحت يدي مالي عليه فان استخلفني حلفت ان ليس له علي شيء قال نعم فاقبض من تحت يدي مالي وان استخلفك  
فاحلف له ان لا يبرأ عليك فقبض من تحت يدي مالي عليه فان استخلفني حلفت ان ليس له علي شيء قال نعم فاقبض من تحت يدي مالي وان استخلفك  
ليظهر في بعض جود التوفيق كما يشترط ذلك للمال في الوجه الذي امر به وبقدره كان له عليه مال بقدر هذا المال فيلزم ان يقبض منه  
او اوزه عليه واقضيه فكتبنا قبض ما لك مما في يدك وعن علي بن سليمان قال كتب لي رجل عن رجل من بني جهمان قال كتب لي رجل عن رجل من بني جهمان  
مال بسبب ربيعة او فريضة او غصبه ليحلف عليه عليه ما لا تكتب عليه فقبض من ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكثر فاقبض  
منه ما كان له عليه ليسم الباقى اليه انما هو قول المظان علي بن سليمان هو الرازي والكتاب ليس له حصة الا في حصة ربيعة ولا لغيره على حصة ربيعة  
من الوديعة وعن محمد بن رباح قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيمنعه فيظفر من ماله بقدر الذي عليه  
اياخذ وان لم يعلم الجاحل بذلك قال نعم وروى المشايخ الثلاثة في الصحيح في بعضها عن ابي بكر الحضرمي وهو ممدوح عن الصادق  
قال قلت لرجل كان على رجل من بني جهمان دين فاقبض من ماله بقدر الذي عليه فاقبض من ماله بقدر الذي عليه فاقبض من ماله بقدر الذي عليه  
قال نعم من ذلك الرجل قال نعم ولكن هذا كلام يقول المأثم اني اخذ هذا المال كان مالي الذي اخذته مني وانه لم اخذ ذلك اخذته ربيعة ولا  
ظلم اليه غير ذلك من الاخبار وقيل لو كان لصاحب الحق يتيقن بان الحق عن الحاكم لو اقاموا يمكن الوصول اليه ليبرأ للمقاضيطة بطلان  
لان الشك على مال الغير على خلاف الاصل فيقتضيه على موضع الضرورة وهي مناسفة ولا ان تمتنع بتولي القضاء عند الحاكم وان ثبت  
بما في هذه الوجوه في مقابلة التصور الصحيح وهو هو الالتماس في مقابلة النص وظاهر الاحتجاج عليه في اكثر التصورات لا يجوز لغيره  
فيما حلف عليه ومنها ما رواه في في ربيعة عن خضر بن عمرو والنخعي عن الصادق في الرجل يكون له على الرجل مال فيمنعه قال ان استخلفك  
فليس له ان ياخذ منه بعلا ليهين شيئا وان احتسبه عند الله تعالى فليس له ان ياخذ شيئا وان تركه ولم يستخلفه فهو على حقه قول  
لعل معنى احتسابه عند الله سبحانه له او صدق براء او ابراء منه فان جميع ذلك احتساب عند الله تعالى وما رواه في في ربيعة  
وبين عن خضر النخعي عن الصادق في الرجل يكون له على الرجل مال فيمنعه اياه فيخلفه يمين صبره عليه في قال لا ليس له ان يطلب  
منه وكذلك ان احتسبه عند الله تعالى فليس له ان يطلب منه وما رواه في في ربيعة عن ابي بصير عن الصادق قال اذا رضى صاحب  
الحق بيمين المنكر بحقه فاستخلفه فحلف ان لا يحول له قبله ذهبه ليهين بحق المدعي فلا يحول له فقلت وان كانت عليه بينة عادلة قال  
نعم وان اقدم بعد ان استخلفه بالله حنين في سامة ما كان له حق وكانت اليمين باطلت كمال ادعاء قبل فاقبض استخلفه عليه وما  
رواه في ربيعة حرسلا قال قال رسول الله من حلفكم بالله فصدقوه ومن سالككم بالله فاعطوه ذهب اليمين بدخول المدعي  
ولا دعوى له وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح في بعضها عن سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن رجل وقع لي  
عنده مال وكابري عليه وحلفتم وقع له عندك مال فاخذته لمكان مالي الذي اخذته لك ان عظمي واجده واحلف عليه كما منع  
فقلت ان خا نك فلا تخن ولا تدخل فيها عبته عليه ما رواه في في ربيعة عن عبد الله وصاح قال كان بيني وبين رجل من اليهودي معاملة  
فخاضت باله درهم فقد حثرت الى الوالي فحلفت فحلف وقد علمت انه حلف يميناً فاجرة فوقع له عندك بعلة لك رباح درهم كثير فقلت  
ان اقض الالف درهم التي كانت عندك فاحلف عليها فكتبت الى اليه الحسني فاحضرته في فلاحفته فحلف وقد وقع له عندك مال فان امر  
ان اخذ منه الالف درهم التي حلف عليها فقلت فكتبته لا تاخذ منه شيئا لانه يتيقن ان كتابه الحسن واما ما رواه الشيخ في الصحيح  
في الجكر الحضرمي وهو ممدوح عندهم قال قلت لرجل له عليه درهم فحلف عليه وراهم فحلفه وحلف عليها يجوز لي ان وقع له قبل درهم ان اخذ منه بقدر  
حقه قال فقال نعم ولكن هذا كلام قلت وما هو قال يقول المأثم اني اخذته ظمنا ولا حيازة واما اخذته مكان مالي الذي اخذته من لم اوزه عليه  
شيئا فالحق الصدوق والشيخ علي بن ابي حنيفة من غير ان يستخلفه صاحب الحق وهو جيبه واما الورقة فقلت هو ايضا انه لا يجوز للمقاضيطة  
لوجوب راء الامانات ويجوز من الاخبار منها ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن عروة بن عمار قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يكون له على رجل



فَالْمَقَاصِدُ وَأَحْكَامُهَا

[illegible]

مجلس

المال المطبق على الأمن مذكور

[illegible]



كتاب المنايا والكمالات

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه المنافع والبركات  
والنعمات والرحمة على عباده المؤمنين

تولى طرفه العقد انما ارجا فلان الاخبار المشقة على المنع قد عمل ذلك في بعضها بالتمه فلو لم ينفذ التمه جازوا الشراء من نفسه انفس في بعض المائتين  
الى عدم دخول جواز البيع على نفسه تحت الاطلاق كما تقدم ذكر جميع ذلك في الوضع المشار اليه في ذلك في شرح قول المصنف في كتاب الوكالة اذا اذن  
للوكل لو كبله في بيع ماله من نفسه فباع جاز وفيه تردد وكذا في النكاح ثم الكلام في المسئلة باللفظ والخلاف في المسئلة في الموضعين ونصل الى ثلثة  
احدها ان الوكيل هل يدخل في الاطلاق الاذن لم لا الثالث مع التصريح بالاذن هل بان يتولى نفسه ان وكل في القول ام لا الثالث على القول  
بلجواز مع التوكيل هل يصح قول الطرفين ام لا والشيخ ربه على المنع في الثلثة ومتم في لفت على الجواز في الثلثة وفي غير في الاخيرين والمصنف يجوز  
الاخير ومنه الاول بقله في الوسط انتهى لو كان المتولى لطرف العقد وكلاهما بان وكل شخص على الشراء واخر على البيع فهل ان يتولى العقد  
نيابة عنهما المشهور ذلك قال في منه وموضع الخلاف مع عدم الاذن توليه لنفسه اما الغيرة بان يكون وكيلها فلا اشكال في العتص الا على القول بغير  
كونه موجبا قابلا انتهى وهذا الكلام في الوصي ايضا عدم فانه ان كان توليه الطرفين لنفسه فهو محل الخلاف المتقدم وان كان لغيره فلا مشقة  
لجواز الاخذ من يمنع من كونه قابلا موجبا اذا عرفت ذلك فاعلم ان جملة ما استدلو به على صحة قول الواحد في العقد في جملة المواضع المتقدمة  
هو عمودا لبيع مثل قوله حقا او فوا بالعقود واحل الله البيع ولا بد عقد صدق من اصل في حله مع الشرائط فيجوز والاصل عدم شرط اخر وعده التعبد وعده  
مانعية كونه من شخص واحد ولا اتفاق على الجواز في الارب والحد وهو صريح في عدم مانعية الواحدة وعدم اشتراط التعدد وانت خبير بما في هذه الاثارة  
من امكان تعدد المناقشة فان الخصم ان يثبت بان اصل عصمة مال الغير حقه يثبت التناقل له شرعا وعصمة الفرج حتى يثبت البيع والمعمول الذي جرى  
عليه الاية وما اصحابهم وجملة التلغ في الخلف في العقود الناقلة في بيع كان ويحتمل كونها انما هو تعدد المتولى لايجاب القول وما ذكره من جواز تولي  
الواحد انما وقع فرضا في المسئلة ولم ينقل وقوعه في عصر من الاعصار بل انك يطهر لك الجواب عن الاستدلال بالاطلاق الايات المتقدمة حيث انهم  
قد روي في غير مقام ان الاطلاق في الاخبار انما ينصرف الى افراد المتكررة الثالثة دون الفرض النادرة التي ربما لا توجد الامر فيها من حيث كمال الواجب  
حاصل ما على ما هو المعلوم الذي جرى عليه التكليف في هذه المدة المتطاولة وهو وقوع العقد من موجب قابل ويخرج موثقة عما رتبنا على  
على ما ذكرنا فان ظاهرهما ان وجب المنع مع اذنها ورضاها انما هو من حيث لزوم تولي طرف العقد كونه موجبا قابلا واستناد اليه من الاتفاق  
على ذلك في الارب والجد فيه مع الانعاض عن طريق المناقشة اليه ايضا لعدم الدليل وعدم الاعمال في الاحكام على مثل هذا الراجح ان لم يحمى  
عده محل الخلاف في المقام كما عرفت وقولهم انه عقد صدق من اصل في حله ومصادرة محض فان الخصم لا يلزم ذلك بل هو محل النزاع و  
البحث كما عرفت وبالحجة فالمسئلة محل اشكال **الشائ من المشهورين** لا مضاب ورضا يجوز للوصي ان يقوم على نفسه وقصر من  
اذا كان مليا وكثير منهم لم ينقل خلافا في المقام فيشرط بعضهم مع ملائمة الرهن عليه حذرا من افلاسة زيادة ديونه فيحفظ بالرهن ولا الطفل في ذلك  
وهو حقه كذا في غير الاشهاد حفظا للحق وانما يصح له النجوم مع كون البيع مصلحة للطفل اذ لا يصح بيع ماله بغيره مطلقا قالوا اما الاية اخرى فيشرط  
عدم الاضرار بالطفل وان لم يكن المصلحة موجودة ومنع ابن اربليس من الاقتراض من مال الطفل مطلقا وحمل من الاخبار بتدليل على الجواز وقد تقدم  
الكلام في ذلك في مقام المسئلة السابقة من مسائل المتقدمة الرابعة ولا دلالة في ضمن تلك الاخبار على ما قد من انقل عنهم من اشتراط الرهن وغاية ما  
ندل عليه شرط الملائمة كما هو متفق عليه بها فتر قولهم سحوا ولا تقر بوجوب مال اليتيم الا بالتمه في احسن قبيل ان المراد بان في احسن ان يكون المشتري  
مالا بقدر مال الطفل زائدا على السثنيات في المدينين في قوت يوم وليلة ولعل بالواجب النفقة وفتر بعض المتأخرين يكون المتضرر بحيث يقدر على  
اداء مال المتأخر من ماله اذ انفسه بحسب جلاله قول المصنف في الاخبار على سندنا من هذين التفسيرين ومع فيكون من قبيل التنبه بالتمه في التمه عن في الاحبا  
وظاهر الايات المراد انما هو الاحسن لليتيم من حفظ ماله اذ لا مصلحة في تضييعه من المصلح وفيها اشارة الى ما صرح به الاصحاح من شرط المصلحة  
والعبط لليتيم في التصرف في ماله وبالحجة فان الاستناد الى الاية بما ذكره بعيد عن غلظتها نعم قد علمت جملة من الاخبار المتقدمة في المسئلة انما ايهما  
المنع من انصرف الا ان يكون مليا مثل قوله في رواية السابن سالم ان كان لاجل مال يخطب بالاليتيم ان تلف فلا باس ان لم يكن له مال فلا يضر من مال  
اليتيم ونحوه في رواية اخرى في نصوصها غيرها اجماعا بخلاف من اشتراط الرهن كيف كان فانما هو لكونه لا على جهة الاضرار بل على جهة الضرر اذ لم يقم  
عليه دليل كما عرفت والله العالم **المسئلة الثانية** في صحة بيع من الاصحاح ورضا بان يكون المشتري مسلما اذ اتباع عبدا  
مسلم لا في ذلك بعد فوا لا يمكن ان يربط بالاسلم من حكم بالاسلم ظاهر لان ذلك هو للتبادر من لفظ الاسلم واجرا احكامه عليه فيه دخل  
فيه فرق المسلمين بكونهم كفراهم كالجوارح والنواصب يمكن ان يكون يربط بالاسلم حقيقة نظر الى ان غيره اذ اسلم كفرا دخل في دليل المنع الدال  
على انفاء التيسل للاحكام على المسلم وهذا هو الاول ولكن لم اقف على مخرج برفق حكم العبد المسلم المصنف في بعضه وكتب الحديث النبوي وترد في  
كثرة فيها انتهى قول فيه ان قوله لان ذلك هو للتبادر من لفظ المسلم ان اراد بجسب عن الناس فيمكن ولكن لا يجحد نفعنا وان اراد في الاحبار  
التي عليها المداينة الايراد والاصدار فهو من اشكال المنع لان منها الاخبار الكثيرة المستفيضة بانه حي الاسلام على خسة وعادتها بالولاية وان لم يناد بثنى  
كما نودي بالولاية وهي اعظم من اشترطت ومن الاخبار المستفيضة المتكاثرة الواردة في بيان الفرق بين الايمان والاسلام بان الاسلام ما يحقن  
به الذم والمال ويجري عليه النكاح والموارث والطهارة ومنها قوله في حنة الفصيل بن يسار والاسلام ما عليه المناكح والموارث  
وحقن الدماء الحديث وقوله في حجة جمران والاسلام ما ظهر من قولك فعل وهو الد على جماعة الناس من الفرق كلها وبه حقت الدماء  
وجرت الموارث وحاز النكاح الحديث على غير ذلك من الحارث التي هذا الغمون ولا ريب من اتفاق عليه بينهم عدم جواز الجراء شي من هذه  
الاحكام على من كفر من الجوارح والنواصب فكيف ياتي في التبادر من لفظ الاسلم اجرا احكامه عليه اي احكام يربط هذه احكام الاسلام للترتبة  
عليه في الاخبار والاخبار المستفيضة بكفره هو لا مضمرة بربا وضمة فيجوز ولا يثبت التواصب في اطلاق اسم الاسلام عليهم انما وقع في كلام

في غير موضع

في غير موضع

في غير موضع







كتاب الحجج الكافية

بعض العامة وقد عرفت ان هذا الباب من الحجج العادة بملاكة كجبة حنطة وان لم يجز غصبها من مالكها فيضمن المثل ان تلفت ردها ان قبضت كما  
صرح به في سوط الحقن الا رد في حق المناقشة في هذا المقام حيث قال بعد قول الحسن والام لا ينفع به فقلت كالجبة من الحنطة ما صورته كان اسد  
الان المار بالملاكة لان يحصل من النفع فهو عطف على الحق ولا يجوز المعاملة بما لا ينفع به فقلت وان كان ملكا كجبة من الحنطة ولهذا لا يجوز  
اخذها من غير ان جواز ان لا يجزى العوض بناء على ما قيل ولا يلزم ظهورها من ان بدل المال في مقابلته مثل سفره عتلا وشرا فلا يجوز وان جاز  
معاملة متعارف للمعاملة الجوزة فشرها وفيه تأمل لا فائدة في دفعه بل في دفعه ولا يجوز فخره من الحنطة ويبيع الضمان والرد ايضا  
طاعة سائر العامة وان قيل اجد ما هو عطفه على ما عطفه لا يوجب المنع نعم لا بد من بدل ما لا يزيد عليه لئلا يكون سهوا لو تبدل ما كان في سائر المملوك  
قد لا يترتب جبة حنطة ويجمع عنده ما يحصل فيه نفع كثير فيحصل النفع بالاضمان المعتبر ايضا وبالحيل ما لا نفع فيه اصل وبوجه من الوجوه  
لا يجوز معاملتها للشر وانما نفع في الجبة كالجبة ليس ظاهر عدم جواز المعاملة بامثالها انتهى وهو بناء على ظاهر حديث الا ان الظاهر ان  
سائرهم اصحاب من هذا الحكم يكون الجبة من الحنطة لا يجوز المعاملة عليها عند الانقاع بها انما جرى على الغالب على هذا النص التام والذكر  
فدروا اذ لام الشريعة كما نقضت في غير مقام ولا سيما في كنه العبادات بما ينبغي الاطلاق فيه اعلى الافراد المستكررة الوقوع للتعارف الدورات لا  
في نهي انذاره التي ربما لا تقع بها بالكلية وان جاز فضاها وان ذكر من الفضل المذكور خاضع بما هو معكوف قطعاً من احوال الناس فانه فائدة في  
من انذار الحنطة والارواحها فيجمع ما يعتد به وينفع به فيبقى في الارض حبات كثيرة ويعرض عنها ولو تركها العكس ما يترتب عليه  
من النفع لافئها ما لو تفرغ من جمع تلك الحبات في لفظها من الارض لئلا يجهل الله والحقا وقلة العقل لما ارسم في قلوب العقلاء ان الايقون لا يرى  
لنوار من ان تراعى عن مثل ذلك ولا خلافه معب عنه وهو ذا امر معكوف محرم بترادة المثل من شرائط ان يكون العوض مملوكين لمن لم يجر  
البيع والشراء وهو ظاهر عقلا ونقلا اذ لا معنى لبيع ما ليس له بالبيع لا الشراء بما ليس له بان يتوجه العقل تلك الاعيان وانما قد نأما ذكرنا اختراع عمالوهم  
وقد البيع والشراء في المدة ودفع ذلك عوضا عما في المدة فان البيع والشراء جميع حيث انتهى يقع على تلك العين الغير المملوكة ثم انما  
والا ما بيع صحيح كما هو ظاهر الا ان الشيخ زه قال في ية من غصب غيره لا واشترى به جارية كان الفرج له حلالا وعليه رد المال لا يجوز  
ان يجزى من سعة من يجره عن حجة الاسلام انتهى وهو على اطلاقه مشكوك في هذا التصريح ان ادريس صافا لان كان الشر بالعين طلق ولا يجوز  
وان كان قد وقع في المدة صح البيع وحل الوطى قوله اذكر ان ادريس هو المشهور في كلام المتأخرين وبصريح الشيخ زه في اجوبة المسائل  
الحاوية والوجه في ذلك زيادة على ما ذكرنا اولا الجمع بين ما رواه في عن محمد بن يحيى قال كتب محمد بن الحسين الى محمد بن رجل اشترى من رجل ضيعة  
لو خلا ما بال احد من قطع الطريق او تفرغ من حمل له ما يدخل عليه من ثمة هذه الضيعة او يحل له ان يطأ هذا الفرج الذي اشترى من سرة  
لو قطع الطريق فوقه الاخير في شيء اصل حرام ولا يحل الاستعمال لرواه الشيخ ايضا بسند الى الصغار وبين ما رواه الشيخ عن التكوني عن جعفر بن محمد  
عن ابي عبد الله قال لو ان رجلا سرق الف درهم فاشترى به جارية او اصدقه المنة فان الفرج له حلالا عليه ثمة المال الجمل الاول على الشرع  
بعين المال والثاني على الشراء في المدة وبالحيلة فانه لا خلاف ولا اشكال في شرط الملك فلا يجوز بيع الحر اطلاقا ولا بيع ما اشترى فيه المسلمون  
كله والخلا اذ كان في ارض حيا كذا وقع في عيان مجمع من الاحتياط واعتراض عليه بانه يملك على ملكة المسلمين له على جهة الشركة كالاول  
للفقوة عنوة مع انه ليس كذلك انما هو قبل ان يملك لثمة الجارية وفيه ان الظاهر ان التبعية ما خرج من جواز ان المراد انما هو ما اشترى  
المسلم في جواز حيازته للوجبة للملك بعد ذلك وانما قد يكون في ارض باعثة لانه اذا كان في ارض مملوكة كان تابعاً للارض في الملك فيصح بيعه  
شراءه ويحرم على غير المالك اخذه بغير اذن منه فعلى هذا الوباغ الارض لم يدخل فيها الماء والكلاء الا ان يصح عليها في البيع او يذكر لفظا بغيره وقد صرحوا  
هنا بان لا يجوز بيع الارض الفروقة عنوة لانها للمسلمين قطنة وقيل بالجواز تبعاً لما اتفقوا عليه من تقدم البحث في هذه المسئلة متفقاً للسئلة اذ  
من المنة الرابعة وبنيانها هو المختار الظاهر ان الجارية من بيع يترتب له اربابا من المسلمين من سكنها اذا كانت خالصة  
بالخبر والاسراء من الجمل الحرام مع انه كان من اربابهم هاهنا ونقل في الاجماع على ذلك وحمل من تأخر عنه تبع في هذه الدعوى بخبر ترد ذلك  
والظاهر ان المشهور قالوا بالجواز والله شيخنا الشهيد الثاني في صحت قال رتب على المنع بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في حكم المسجد لاية الاسراء  
مع انه كان من بيت ام هانئ ولكن الخبر لم يثبت حقيقة المسجدية منفية وجواز الجارية والشرف والحرمه ممكن الاجماع غير متحقق للجواز متجذرا في  
وهو جدي يقول قد عرفت في الموضع المشار اليه انما ما يؤيد ما اختاره هو الظاهر ان الجبة التي احتج به الشيخ في هذه المسئلة هو ما نقل عنه في لفظ وهو  
ما رواه شبل الله بن عمر بن عاص عن النبي عن قال مكرام وكرام اربعة اكرام اجربوها اقول انظر له هذا الشاهد في الاحكام من كل من هؤلاء  
الاعلام في الاعتماد على الرواية العلمية التي هي من اضعف وابانهم حتى ان منهم من وافق الشيخ زه في المسئلة ومنهم من تردد في الحكم وهذا  
مستند مع ضلهم في هذا الاصطلاح برز جملته من الروايات المروية في الاصول لضعفها بالدراية بزم انها ضعيفة او موقوفة لاية من اهل الحنفية ومرة  
وعوها الذين قد وافقوا في هذه المسئلة فبين من تردد في ذلك كالحق في بيع حيث قال في بيع ببيت مكة تردد والمروى المنع وبين واقعة  
والحال كما ترى المسئلة التي قد صرحوا بان من الشرائط ان يكون البيع مقدرا على تسليم الوضعية اليه ما يصح بيعه مقدرا فلوباغ الحمام الطائر او  
غيره من الطيور المملوكة لم يصح الا ان تقضى العادة بعوده فيصير لانه لا يكون كالعبد المنقضي  
في ية في الصحة بسبب بقاء العدة في الحال على التسليم ان عوده غير موقوف به اذ ليس عقله خالصة لك وهو احتمال وجب وان كان لا يوافق  
اقول لم اقف في هذا المقام على ما يقتضيه صحة البيع في الصورة المذكورة فترد في حله وان كان الاول قريبا من تزيلا للعادة منزلة الواقع الا ان  
القول بذلك يخرج هذا التعليل مشكوكا في عاقبة نتائج الفتوى لوباغ المملوك الا ان يصح الاعلى من هو في ية او مع الضمنية الى ما يصح بيعه فترد

هذا هو الوجه في صحة البيع  
في هذه المسئلة  
والجواب عن ما ذكره من  
الاحتياط في بيع الجارية  
انها لا يملكها المالك  
بل هي ملك الله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى

هذا هو الوجه في صحة البيع  
في هذه المسئلة  
والجواب عن ما ذكره من  
الاحتياط في بيع الجارية  
انها لا يملكها المالك  
بل هي ملك الله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى

هذا هو الوجه في صحة البيع  
في هذه المسئلة  
والجواب عن ما ذكره من  
الاحتياط في بيع الجارية  
انها لا يملكها المالك  
بل هي ملك الله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى

هذا هو الوجه في صحة البيع  
في هذه المسئلة  
والجواب عن ما ذكره من  
الاحتياط في بيع الجارية  
انها لا يملكها المالك  
بل هي ملك الله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى  
فلا يجوز بيعها  
ولا هبتها  
ولا عتقها  
ولا غيرها من الاعيان  
التي هي لله تعالى















## تعارف کا امتحان

[illegible]











فَاشْرَطَ الْعَامِلُ الْخَيْرُ فِي الْمَسِيحِ

[illegible]







فما شغلنا طبعنا الضيق

[illegible]



لما لا يكون معلوم دليل شرعي أن نقله عنه إلى غيره وأما حصول التراضي الذي جعله العدة فغيره ولا يتركها ولا يجري في الضر والربا ونحوهما  
 بغير التراضي بسقط ما اشترط فيها من الشرط وبأننا إن غاية ما يفيد التراضي مجرد الإباحة والندى هو البيع الناقض عن الملك والخروج من  
 صاحبه فالثاني يضمن من الغرض المتيقن عنه كماله بطلاصا مع اعتنا ذلك بالاحتياط كما اعتدوا بالجملة فلا يظن ما ذكره الأصحاب من أن  
 قد صرحوا بأنه يجوز ابتداء جزء معلوم بالنسبة كالنصف والثالث مثل ما عاينا من أجزاءه كالحبة من الأدهان واختلفت كما جواهرها  
 إذا كان الأصل الذي يبيع جزءه معلوما بما يعتبر فيه من كماله وعدا ومشااهدة فيصير بيع نصف الصبرة للمعلومته المقدار والوصف نصف الصبرة للعلو  
 بالمشااهدة أو الوصف قول دليل الحواشي فما ذكره هنا ظاهر هو عمدة البيع بشرطه للمعتبر فيه فلو باع شاة غيره معلومة من طبعه  
 معلوم العدة مشاهداً إن تساوت أثمانها اشتعل عليه من التناهي لم يصح لمجهولية البيع ولو باع قفيزا حرة مجهولة فهل يعتبر العلم بالثمن  
 على البيع أو اخبار البائع بذلك والآن لم يصح أو أنه يصح البيع فإن نقصت خبر المشتري بين خذل الموجود منها بحسنة من الثمن وبين النقص ليقض  
 الصفقة قولان والثاني للجمهور الأول والثاني اختيار المدة مع العلم بالثمن على البيع وصحة البيع كما هو القول في قولنا لا يشترط أن يكون  
 البيع مابقي قدر البائع أقول والذوق في علمه من الاخبار ما يتعلق بهذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن يزيد بن معاوية عن أبي عبد الله ع  
 رجل اشترى من رجل عشرة أطنان من ثياب رقيقة بعض من بطن واحد والأبواب فيه ثلثون ألفا فقال البائع قد بعثت من هذا الفضة عشرة  
 أطنان فقال المشتري قد بعثت واشتريت وصنيت فأعطاه من ثمنه ألف درهم وكل الشئ من قبضة فاصبحوا وقد وقع التناقص فخرج  
 منه عشرة أطنان فبقي عشرة أطنان فقال عشرة أطنان التي بقيت هي لأشترى والعشرة التي اشترقت من مال البائع وهي ظاهرة في أن الجزء  
 للبائع من جملة البيع على سبيل الامتعة بحيث لا يخرجه من النقص الواقع على المجموع كما هو واحد الوجهين المتقدمين بل يعتبر ذلك القدر للبيع  
 كما قرئ في كتاب الطن الحرة من حطب القصب والجمع اثنان مثقالا وقطال قالوا ولوقال بعثت كل قفيزها بدرهم فله شهرة أنه لا يصح ان يخل  
 للشيخ ونفي عنه العدة في الكفاية فقال قول الشيخ غير بعيد ظاهر هذا الكلام هو صحة هذا الأحكام أعم من أن يكون الجملة مجهولة أو معلومة  
 ونحوه من البطلان في الصورة الثانية بما إذا كان المجموع مجهولا قال لو كان قال بعثت كل قفيز بدرهم بطل مع الجهالة وظل الشيخ الصفة مطلقا  
 انتهى على صحة ما علم أن أقسام بيع الصبرة عشرة ذكرنا بعضها منطوقا وبعضها مفهوما وجعلناها أتم ما أن تكون معلومة المقدار أو مجهولة  
 فإن كانت معلومة فمقتضى بيعها جمع وبيع جزء منها مذكور مشاع وبيع مقدار قفيز يشتمل عليه ببيعها كل قفيز بكذا لا يبيع كل قفيز منها بكذا والمجهول  
 ينطبق في جميع الأقسام الخمسة الثلاث انتهى فمنه يعلم أن بيعها كل قفيز بكذا يصح معلومية ويبطل مع المجهولية الأعلى قول الشيخ حيث نقل عنه  
 الصفة مطلقا وما يبيع كل قفيز منها بكذا فهو باطل مطلقا وبقيت على الكلام الأول من الأجمال وقد صرحوا أيضا بأنه لا يجوز ابتداء شيء  
 غير محقق منه إذا لم يكن متساويا لأجزاء كالذراع من الثوب الجريب من الأرض ولو عتبه من جهة كالمقال من هذا الطرف حيث ينقطع  
 قولان انتهى الصفة ويجوز ذلك في المتساوي لأجزاء كالقفيز من كذا قول أبي عبد الله في هذا المقام بأن يقال بصفة ما ذكره في نحو  
 من عتبه وشاة من طبعه وعدم الصفة في نحو ذراع من الثوب جريب من الأرض لمحصل المجهولية في الأول في بطل البيع لذلك لتفاوت أجزاء  
 ذوا أفراد الشاة تفاوتها فاختلاف أجزاء الثوب أجزاء الأرض فالغالب الثوب للصانع أن تكون صنعة من أوله إلى آخره على وجه واحد وكذلك  
 الأرض في خلاف ذلك فلا فرق بين أن يبيع ذراعا معينة من الثوب كما اعتدوا بالصفة في لا بين أن يبيع ذراعا من أي طرف أراد المشتري وهكذا في  
 الأرض وبؤيته ما تقدم من الإكتفاء بالمعلومية في الجملة الواضع وإلى ما ذكرنا في كلام الحق الأردبي في ح حيث قال بعد أن نقل عنهم  
 المع من عدم تعيين الموضع والحوازم تعيين كان يقول الذراع من هذا الرأس ابتداء الجريب من هذا الجانب من الأرض والقطعة وقيل  
 أن لم يقر دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فانهما إذا تراصيا على ذراع من هذا الكراس من أي لاس أراد المشتري أو من أي جانب كان من الأرض  
 المانع بعد العلم بذلك مع أن الغالب هو التساوي في طول ثوب الكراس مثلا وأرض من قصدة الأجزاء بمحض عدم تفاوت بين أجزاء المستلزم  
 لتفاوت في قيمة فتبين أنه في حيد وبالملة فإن ما ذكره من القاعدة المذكورة بالنسبة إلى غير متساوي الأجزاء ليس على إطلاقه بل ينبغي التفتيش  
 فيه بما ذكرنا والله العالم **القول الثاني** قالوا يكفي في بيع الثوب والأرض المشاهدة وأن لم يمضوا ونقل في كراهة الإجماع على ذلك مع أنه نقل في سنن  
 عن ظاهر الخلاف والشيخ وينبغي أن يعلم أن المراد بمشاهدة الثوب الكافية في حصة ببيع مشاهدة منشورا فلو كان مطويا لم يكن الاتصاف قتيلا  
 على حبه بوجوب معرفته بالنسبة إلى غير الذكر والموزون والمعد والافتان بجميع ذلك الاستعلام بأحد الثلثة المذكورة ولا يكفي المشاهدة  
 وحدها ومنه يتقيد إشكال في هذا المقام فانه متى اعتبر أحد هذه الثلثة فيما كان كذا زيادة على المشاهدة فكيف يقال بأنه يكفي للمشاهدة  
 خاصة في الثوب مع أنه مذكور كإشكاله كراهية في ما تقدم من قولهم ذراع من هذا الثوب لأن التعريف في خطه في الثوب هو الذراع إلا  
 أن يقال المراد به هنا الخط فقط أو يقر أن الذراع غير مشروط في المذرع كافي للثلاثة المتقدمة فإن ذلك شرط فيها وبؤيته إضافة الأرض  
 فلهما قد يكون مذكور مع أنه يجوز بيعها مشاهدة وموصوفة بل ذراع من ثوب أو ثوب كافي لمشاهدة البيع من صفه ولو غاب قبل ابتداء  
 بشرط أن يكون مما يتغير عادة كالأرض والأول والحديد والنحاس ونحوها ولا تنطبق على ما يتغير في عادة ويختلف باختلاف زيادة ونقصا  
 كالفاكهة والطعام والحيوان فلو مضى ذلك لم يصح البيع لتحق الجهالة للترتبة على تعين عن تلك الحالة وإن احتمل التغير في البناء على القول في  
 للمشاهدة وصحة البيع فإن ظهر التغير زيادة أو نقصا فإن كان مما يتغير عادة فلا خيار ولا تخير المبتوع منها وهو البائع أن يظهر أن  
 أو لم يشر أن ظهر نقصا ولو اختلف في التغير الموجب للخيار وهو الذي لا يتنازع بمشاهدة كاعتبرت فقيل أن القول قول المشتري بمبيد أن كان هو  
 الذي للتغير البائع ينكره لأن البائع يبيع على هذه الصفة ويقول لا بعثتكم بهذه الصفة التي هو عليها الآن وهو ينكره ولا أن لا



في كيفية البيع والشراء

عدم وصوله اليه فيكون في محله المنكر ولا يصح له ان يدعي على الثمن فيلزم تقديم قول البائع لتحقيق الاطلاع للقول بالبيع اصله عند التبرع والمشهد  
الاول والمسئلة عارية من النص والركون الى امثال هذه التعليقات في تأسيس الاحكام الشرعية قد عرفت ما فيه من غير مقام ولو ما عدا ارضاعه  
انما جاز بان يصح فظهرت اقل من ذلك فثبت ان المشتري بالخيار بين فسخ البيع وبين اخذ ما عهده من الثمن وقيل بل لكل الثمن والشيخ قول ثالث  
ان البائع ان كان له ارض فيجب تلك الارض في التاخير فغلبه الاحكام بها والاختيار للمشتري بين الاخذ بخصته من الثمن وبين الفسخ ويدل على  
هذا القول ما رواه الصدوق والشيخ عن محمد بن حنبل عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن رجل باع ارضا على اربعة اشهر فاشترى المشتري منه بخلوه ونفذ الثمن  
ووقع صفقة البيع واقتراها على مساح الارض ادهى حصة لجزيرة قال ان شاء الله استرجع فصل ما له واخذ الارض فاشترى المشتري منه بخلوه ونفذ الثمن  
يكون للموجب تلك الارض اصبحت ارضه فلو فلتو فلو يكون البيع لاربا وعليه الوفاء بتمام البيع فان لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع فان  
شاء المشتري اخذ الارض واسترجع فصل ما له وان شاء الله اخذ المال كله وروى جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن رجل باع ارضا على اربعة اشهر  
معارض لما هو عليه في حق القول الاول مع عدم وجود الارض للبائع ثم ما فعل المشتري وفي الغاية يقل عن الشيخ ما مع عدم وجود الارض  
بغير المشتري بين الاختيار بين الفسخ والقبول مستند رواية عمر بن حنبل عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن رجل باع ارضا على اربعة اشهر فاشترى المشتري منه بخلوه ونفذ الثمن  
بخصته من الثمن وهو ما يخص البيع كما هو القول الاول لاجتماع الثمن كما هو القول الثاني والله ان ما ذكره سهو من قبله التماس في غير ما يروى  
طه كالدليل وروى عنه كالمسألة بوجه يدل على ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن العيص قال سئلت ابا عبد الله عن رجل اشترى ما يداق  
يدقه قبل ان يشترى قال نعم فليده ولا يداق ما لا يشترى ما رواه البرقي في الحسن عن محمد بن العيص عن رجل اشترى من رجل ارضا ووصفها  
على الاصل وهو الفضة فاشترى من المشتري الجواز مع العلم به من غير هذه المنة كالقوام واللون وغيرهما مما يمتنع قيمته باختلافه  
فيلزم بيعه الا بالاختيار والوصف كغيره من الثمن وهو منقول عن التميمي عن سيار عن النقي والفسق اس حزمة والاولى في تحقيق  
والعامة من ما عرفت من ان حوز البناء على الاصل حاله على مقتضى الطبع فان لم يصبوا عرفا لا يتعين ابا الا ليعبى حوز الاعمال عليه  
ورفع الغرض كالاكتفاء بروية ما يدل بخصه على ما فيه غالبا كظاهر النص وبغير النص بالخيار فان خرج معيار اختيار المشتري بين الرد  
الارض ان لم يتصرف فيه نص فافاد على اختياره والاعتين الارض لو تصرف في كل حال في غيره من انواع المبيع وان كان المشتري المتصرف  
لشاول ارضه خلا فاسد حيث جاز الاعمال بين الرد والارض ان تصرف في ارضه باجوار من غير اختياره او يردى اختياره الى صاحبه كالحوز والشيخ  
واليعرف من شره جاز مع جملة ما في طونه ويثبت للمشتري الارض بالاختيار مع العيب والرد في بعض عبارات الاختصاص ان شاء الله تعالى  
وفي عبارة الشيخ وجملة ما في طونه ويثبت للمشتري الارض بالاختيار مع العيب والرد في بعض عبارات الاختصاص ان شاء الله تعالى  
معبول بل يمكن لمكوره قيمه كالبيع فان مقتضى الشرط رجوعه بالقرن كل لعدم وجود ما يما يما هو من مقتضى العقد لا يمتنع في مقابلته  
المنع فيكون اكل المال بالباطل فيتحقق بطلان الشطوط قد ثبت على هذا من ان مقتضى العقد ان لو لم يكن لمكوره قيمه كالبيع فاسد  
بالثمن اجمع لطلان البيع حيث لا يقابل الثمن بالارسل يكون العقد منسوخا من اصله لغيره الماتية من غير العقد فيقال ان شاء الله او يرد  
على الفسخ بعد الكثرة فهو اهل التفاضل لخصوص شرط الفسخ حين العقد اتممتين الفسخ الكثرة بالقرن في من بالثاني وجعل الاول  
امثالا قال لو لم يكن له بقاء لطل السبع من حيث وجب ويحتمل من اصله ان يصح التمسك الثاني بما يقبل للسبع وهو بقاء الجماعة وروى في الاول قال ورجح  
الاول واوضح ان يكون الفسخ كمنع ظهور عدم الماتية في غير البيع لا احاد عدمه ليجب وانفردت على الظاهر من المسئلة محل ثبوته  
وفتحوا على القولين الكلام في مونة الثقل من الموضع الذي اشتراه فيه الى موضع الاختيار فعلى القول على البائع وعلى الثاني على المشتري لو وقع في  
ملكه العاشر المشهور بغيرهم من غير خلاف يعرف انه يجوز بيع المسلسل فله وان لم يفتق ما على اصل السلام فان ظهر هذا الفتوى يصح  
بغير المشتري كما هو الواقع في كل عيب الهارب بالجملة التي فيها المسلسل قالوا لو وقع بان يدخل فيه خطا بارة ثم يخرج فيتم والمارع علمهم  
كل في العبارة المذكورة جمع فارة كثر وتمرر في العبارة من ان المسلسل وقام من كل من الاحتجاج على ان المارة في الممر واجمع وفي مجمع الخبر  
انه غير لا يفسر وهكذا في فارة الشيو لم اقم في هذا الحكم على من قال بالحق الاردن بل في قوله عدم تفتق عدم حواشيه في الهارة للجهال لا  
ما يجوزون في كلامهم مع المتصور بالتشاهدة بل يوجبون ان يتم مع ما هو مذكور في طبع مع مشاهد الهارة في المسلسل من دون مشاهد مونة  
لعله لاجتماع وصفهم من ذلك من كثره ويؤيد عموم الدلالة ان شاء الله تعالى في ما عرفت من الاصل وانه مانع طاهر يصل لذلك وهو العلم في الجملة ووعدهم وجوب  
الاستقضاء مع عدم ثبوتها ولو كان معيار اختياره ما جعل اهل الخبرة في الفارة وهذا موقوف لعدم استابط العلم كونه حيا سق فتدكر  
ومؤيد ايضا لعدم خجاست ما يفصل من الحق فانها ظاهرة عندهم بالاجماع مع انها جلالة اهل الفارة ان يتقوا بصحة التائيدات مع عدم  
على الحكم المذكور كما اعتد به بل اجمع من قبيل التعارض العارية عن الدليل وقد عرفت ان مقتضى القاعدة المذكورة يحتاج الى دليل لا يورده الدليل  
في بعض الموارد وروى في مسئلة البيع بحكم المشتري والبائع او لحنق فانهم قد روي الرواية المقتضية الصحة الصريحة في جواز الحكم بالبيع بحكم المشتري  
وهذا الموقوف المذكور من واقعهم على ذلك كما تقدم في كلامي في المسئلة حكيم مع عدم الدليل على ذلك هذه المسئلة وروى في مسئلة البيع بحكم المشتري  
لذلك القاعدة على انه قد روي في سبب عن عبد الله بن ابي عن قال بانبت عن يصفه بانه كره شراء ما يره وروى في مسئلة البيع بحكم المشتري  
كرهه من المخرج وخافه غير ثبوت ان شاء الله تعالى في الكراهة يحسن الخبر في الاخبار اكثر كونه على عينه مع وجوب اخذها بالمدكور ان مويدان بالمدكور  
من القاعلة في هذا المقام وروى في مسئلة البيع بحكم المشتري والبائع او لحنق فانهم قد روي الرواية المقتضية الصحة الصريحة في جواز الحكم بالبيع بحكم المشتري  
التصور من هذا عليه حواشيه وروى في مسئلة البيع بحكم المشتري والبائع او لحنق فانهم قد روي الرواية المقتضية الصحة الصريحة في جواز الحكم بالبيع بحكم المشتري

في كيفية البيع والشراء

في كيفية البيع والشراء

في كيفية البيع والشراء



# كتاب المتجملات

٩٦

اعلموا وقع في كلامهم على جهة الاستحباب اليه العالم الحاضر المشهور انه لا يجوز بيع سلك الاجام مع القصب غير للجهالة ولو لم  
يضر المبيع ولا اللبن في الضرع وهو الشدي لكل حقا وظللك وان ختم اليه شيئا ولو لم يخلو لوليا محلويا قالوا لان خيمته اللبن المعلوم الى  
الجهل والجهل للعلوم فهو لا فاقا عدم الجواز بدون الضميمة فوضع وفق عدمه وانما الخلاف معها فلهما هو كاعرف هو المانع وقيل  
باجواز الظاهر ان حمل الخلاف هو التملك للملك المقدر وقبضه فان غير المملوك ولا المقدر لا يجوز بيعه فاقا وايضا المراد به غير المملوك  
المشاهد والافلو كان كذلك فانه لا خلاف في جواز البيع كما صرح به بعضهم في الموضوعين منه يعلم ان حمل الخلاف انما هو التملك للملك  
المقدر وغير المعلوم العدول والشاهد مع الضميمة المعلومه وقوله الشيخ هنالك الجواز ايضا في بيع اللبن في الضرع اذا ختم اليه لبن  
مملوك يباع مع الضميمة الى ما يوجد في مدة معلومة وقوله الشيخ هنالك الجواز وفصل اخرون والظاهر انه المشهور بين المتأخرين بانه ان  
كان المقصود بالبيع هو الضميمة للمعلومه وجعل ماعلا ما تاجع البيع وان انعكس او كانا مقصودين لم يصح وكذا القول في كل جهل هو ضم اليه  
معلوم والذوق فقت عليه من الاخبار في هذا المقام ما رواه احمد بن حنبل في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللبن يشترى وهو في الضرع فقال لا  
الا ان يملكك سكوبة فقول اشترى منك هذا اللبن الذي في السكوبة وما بقي في ضرعهما بمن سقته فان لم يكن في الضرع شيء كان ما  
في السكوبة كان للبيع ما في السكوبة والتكربة ضمته للبن والكاف في الزاء المشددة انما هي في معنى هذه الرواية كما ترى ظاهرة في ان  
الباشع والاختار ذهابا بضعف السند هو عندنا غير معتد به ظاهر هذه الرواية عدم اشتراط الكيل والوزن في اللبن وما رواه في في الصحيح  
عن عيسى بن القهم قال سئل ابا عبد الله عن رجل له غنم يبيع البانها بغير كيل يعني اللبن في الضرع كالتفر على الشجرة ليس مما يكال عادة فلهذا  
يجوز بيعها بغير كيل قل نعم لكن لا بد من تعيين بان يقال انقطع اللبن اوله ان تنصف او نظير ذلك وقوله حاشية اخرى على الخبر ان  
انما يبيع اي البان الجميع اوله من بعضها ولا يبعد حمل على ان المراد بالانقطاع انفصال اللبن من الضرع فوافق الخبر الثاني والله يعلم انتهى وقيل  
انما يبيع الكاشع في الولد ذيل الخبر المذكور في شرط ان ينقطع اللبن من الشدي اي يملكها اكلها او بعضها وانما اذا كملها كان في الشدي  
في ولا يملك شيء منها بعد لا يجوز بيعها ويشبه ان يكون تخفيف فاقول في ذلك على احتمال الحديث الاول جواز بيعها في ضرعهما كالتفر على الشجرة وظاهر  
في صحة ذلك من غير ضميمة لكن لا بد من التقييد بانقطاع اللبن ونحوها مما ذكره وعلى الحديث الثاني جواز بيع ما في الضرع مع انفصال بعضها كما  
لا عليه موثق جماعة وان المنوع منها انما هو البيع مادام في الضرع ولم يملك منه شيء بالكلية فعلى كل من الاحتمالين فالخبر في خلاف ما هو  
للمشهور من عدم الجواز كذا وكيف كان فظاهر هذا الخبر ايضا جواز بيع اللبن بغير كيل والوزن وما رواه في في مسنده عن بعض اصحابنا  
عن ابي عبد الله قال اذا كان اجمة ليس فيها قصب يخرج شيء من التماس فباع وملك الاجمة وظاهر الخبر انه لو كان فيها قصب فانه لا يحتاج الى ضميمة  
اخرى فائدة على القصب سلك الاجمة لان القصب معلوم بالمشاهدة وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يشترى  
الاجام اذا كان فيها قصب هي كاشعها بل اصرح وعن ابي بصير عن ابي عبد الله في شراء الاجمة ليس فيها قصب انما هي ماء قال سيدها  
من سلك فقولوا شترت منك هذا التماس وما في الاجمة بكذا وكذا ولا يصح الضمير وهذه الروايات بضعف السند قال في مسند شيخ  
الاجام والقول بالجواز مع الضميمة والله الشيخ رواه استنادا الى اخبار ضعيفة ثم رجع ما اختاره المتأخرون من التفصيل الذي قد مناه في  
عنهم وقال في مسند بيع اللبن في الضرع جوزه الشيخ مع الضميمة ولو لم يوجد في مدة معلومة استنادا الى رواية ضعيفة والوجه المانع الاعلى في  
التفصيل السابق اقوال العجبة منهم في مسند بيع المسك في فراه يجوزونه مع الجهالة المطلقة وعدم للعلمية بوجه يخرجون عن مقتضى  
قاعدتهم المتقدمة من غير دليل ويمنعون في هذا الموضع مع ورود الاخبار بجوازهم وقولا على تلك القاعدة ومتمسكها وما ورد في الاخبار المذكورة  
في الحاشية الهام مع حصول المعلومات في الجمل ونا يتعدى الاخبار في موضع الحاجة اليها عن نظر عن ضعفها بل الجمل فان الحق هنا هو ما رواه  
اليه الشيخ رواه فيما رواه عليه هذا الاخبار والذي لك جعل كلام المحقق الاردي في ح رد القاض الحارثي في الكافية القاصعة المشهور  
انه لا يجوز بيع الجلود والاصواف والاشعار على الانعام وان ضم اليه غيره ايضا للجهالة فلهذا مع كون غير الجلود موزنا فلا يصح بيعه خيرا او  
قال في ذلك بعد نقل ذلك عنهما في الاقوى جواز بيع ماعلا الجلود بغير ان يضم اليه غيره من اجزاء الجمل لان الجمل موزون كالتفر على الشجرة  
ان كان موزونا فلو قلع كالتفر في بعض الاخبار دلالة عليه انتهى هو جواز الظاهر ان الرواية التي اشار اليها هي ما رواه في في مسنده عن  
ابراهيم الكرخي قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل اشترى من رجل اصواف مائة فخره وملك بطونها من جمل كذا وكذا ودارها فاقال لا بأس ان لم  
يكن في بطونها جمل راس ما في الصوف في الرواية كما ترى انه على جواز بيع الصوف في نفسه من الاوبار والاشعار على ظهر الدابة وحدها وكذا صوفها  
يبدل علمنا قد مناه في ذلك الجواز هنا لكن فيما اذا كان المقصود بالذات هو ما على الظهور وقولا على القاعدة التي قد مناه عنهم في ضم  
العلوم الى الجمل وبذلك صرح ايضا في الكتاب المذكور حيث قال بعد قول المصنف في تعدد ما لا يجوز بيعه كذا الجلود والاصواف والاشعار  
والاشعار على الانعام ولو ضم اليه غيره وكذا ما في بطونها وكذا اختتمها ما صورته الضمير للشيء يعني في النوعين السابقين هما ما في بطونها وما على  
الظهور هما من الصوف والوبر والريانة لا يصلح بيع كل واحد منهما طمها ولا منضمها الى غيره ولا احدهما منضمها الى الاخر وحيث عرفت ان  
بيع ما على الظهور من المذكورات جميع فيجوز مطلقا في البطن اليه اذا كان المقصود بالذات هو ما على الظاهر كما تقدم في القاعدة التي قد مناه في ذلك رواية  
الضمان على تعدد ما لا شعار فيها هذا التقييد المذكور من ان المقصود بالذات هو القيمة خاصة وغاية ما تدل عليه هو انه علم حصول  
الجهل بصير الفهم مقابلة الضميمة للمعلومه وانما كونها في المقصود بالبيع فلا بد انما اشعرها فلهذا ان المقصود بالبيع انما هو ذلك المبيع للضموم  
اليه وانما جعلت هذه القيمة من قبيل الجمل الشريفة لانه لا يلزم اخذ الثمن بغير عوض من قبيل فلا يكون من باب المبيع للشيء على المعلومات وقال في مسنده

في بيع اللبن في الضرع

في بيع الجلود والاصواف والاشعار



## فے کفیت البیوع وشروط

[illegible]

五、

10







## فخيم المجلس

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



# كتاب المنهج والكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
ثم بعد ذلك القول الذي نقله الشيخ في طروضعفه مدار عليهم في هذا المقام وإن كان وجب الوقوف على ظاهر النص في الموضوعين  
وان قيل بالتحقيق والتأويل والمخرج عن الظاهر فلا يصح لزوم ذلك القول كما لا يخفى على النصف أما ذكره في قوله ما يقتضيه من جهة اليمين على السلب  
فلا يخرج من مسامحة من هذه العبارة بالنظر في صدق الخبر هو توجه النص إلى القيمة خاصة دون القيمة قد خرجوا في محاوراتهم في هذا البحث  
مع العلم أن المتبايعين بالخيار إما يفاروا أحدهما الآخر ويحصل البعدين بما يربط على وقت العقد فالتقينا بما هو الاتفاق دون من يربط عليه  
الاتفاق وهما البيضاوي ومبي كلامهم المتقدم انما يتم على جوع النفي في الهيد والمقيد وهو خلاف ظاهر نص الخبر كما عرفت وفيه ذكرناه ما  
قد مر ذكره من أن مقتضى العقد للزوم كتابا وشاة بخيار الموجب للخروج عن ذلك يحتاج إلى دليل واضح والركون إلى هذه التعليلات  
أعني بناء الأحكام الشرعية عليها مجاز فظاهره وبذلك يظهر حرج الوجه المذكور وأنه في هذه الصورة والبيضاوي كلام المحقق لا يربط في  
حرج في الفاضل المحرر في الكفاية وبالتوقف في هذه المسئلة من أصلها خرج شيخنا المحقق الشيخ على فتح تحت بحث العقد في المسئلة من التوقيف  
هو محل والبيضاوي كلامه لأن الله قال بعد ذلك والاضطرار **الكتاب** المشهور في كلام الاصفهاني لا يشترط من يعتق عليه كالأب الابن فهو  
فانه خيار للمشتري والظاهر أن الوحدة في الترجيح لا دلالة العتق الدالة على من يشترط به مثله فانه يعتق عليه فلا خيار بأن يجعله قابلا لصامتة ولا يتم  
بعده من التراجع عتق العتق وقدر بما قبله احتمالا على ذلك فمن الخيار وفيه ما تقدم من أن مقتضى العقد للزوم العقد ملك متى ثبت الملك ترتب  
على ذلك قوله في قوله لا يملك كذا من الحقوق المسألة في كل عقد ولعل ترجيح العتق الذي خرج عنده هو ما لا ينبغي أن لا يعتق عليه بمقتضى  
الحدود في قوله لا يملك كذا من الحقوق المسألة في كل عقد ولعل ترجيح العتق الذي خرج عنده هو ما لا ينبغي أن لا يعتق عليه بمقتضى  
هو أنه قد نقله في الآثار الدالة على العتق في مثل هذه الصورة وأما الدلالة على خيار المجلس هنا  
من أجل أن ليس دليلي لكون هذه الاحتمالات المذكورة النافذة عن مجرد الدعوى ليس دليلي في مقام التحقيق هذا بالنسبة إلى المشتري وأما بالنسبة  
إلى بائع فلا عرق لهم حجة واضحة في إسقاط خياره وبعبارة الاستكال في هذا المجال قال في سقاط الفاضل الخيار في شراء القريب المشتري فلعنه  
عليه ولأنه وطن نفسه على العتق وأما البائع فلما ذكرنا تعليل العتق وبجمل ثبوت خياره ما بناء على أن الملك لا ينفك عن الخيار  
شوة للبائع لأن نفوذ العتق لا يزيل حقه السابق ويمكن وقوف العتق ونفوذ مفعول المشتري القيمة لو فسخ البائع ويجري مجرى تلف الذي لا يمنع  
من الخيار انتهى في ظاهره التوقف في المسئلة حيث نسب إلى سقاط إلى الفاضل وأردف بهذا الاحتمال الذي لم يفتقر إلى الفسخ فيه وحاصل مضمونه ما  
ذكره من مقتضى دلالة العتق بأدلة الخيار بأن يقال لا يملك ثبوت خياره ما بناء على أن الاتفاق يتوقف على الملك الشافعي الذي يترتب على العتق إنما يحصل  
باعتناء الخيار وإسقاطه بإسقاط السقاطات لا تقدم منها معا وبجمل ثبوت خياره ما بناء على أن الملك لا ينفك عن الخيار  
المشتري لا يربط البائع المجلس بخيار العقد السابق على الاتفاق ومع يمكن وقوف العتق على نقض الخيار كاهو الاحتمال الأول ويمكن نفوذه بناء على  
الاحتمال الثاني بأن يعتق على المشتري ويصح خيار البائع فان امتار فافسخ الفسخ فليس له أن يطعن على العقد لاعتقاده وإنما يرجع بقيمة إجراء للعبد هنا  
يجري المبيع الثالث من ذلك ما مر لأن المسئلة محل توقف في أشكال من أشكال الأمر فيمن بعد من أطراف أخبارها بخيار المجلس عند  
ثابت في هذا الموضوع وظاهر الاحتمال الذي ذكره شيخنا المذكور العكس لا عرق في محال أحد الطرفين به طرفة الاشكال والله سبحانه وأولياؤه  
العللون بحقيقة الحال الثالث من غير واحد من الاستحاضات بأن هذا الخيار مختص بالمبيع بجميع أنواعه لا ما عرفت مما وقع في الاشكال  
والخلاف في لا يثبت في غير المبيع من عقود المعاوضات أن قام مقام المبيع كالمضلع في هذا الظاهر لأن الاخبار إنما وردت في المبيع وحمل غيره عليه  
قياس لا يوافق أصول المذهب عن طائفة أثبتة في العقود المجازة مثل الوكالة والمضاربة والوديعة وروايتهم غير جديلا لأن العتق المجازة يصح  
بها فصحها في المجلس بعد ولا معنى لاثبات خيار المجلس فهنا هو جسد **الراجح** قال في المحققين ثبت في بيع خيار الزمونه ولا يمنع اجتماع  
الخيارين وكذا بيع خيار الشراء والحيوان وكذا يثبت في بيع الضمة بمقتضى الأول فان التزم به قبل القبض جبه على القابل فهو من أجلهما محض  
واضح العقد ولو لم يربط بالانعام فلا معصية وبجمل قوا عدم العصية مطلقا لأن للقبض مخرجه الزمونه فلا يتركه المحقق قال في المحققين في الكفاية  
المذكور لو تنازع في التفرق حلف المذنب ولو تنازع في الفسخ وكما قد تقدم منكره ولو قال أحدهما فخر فقابل الفسخ وقال الآخر فضا قبل  
احتل تقديم الأول لأصالة بقاء العقد وتقديم الثاني لأنه يوافق عليه بدعي منه ولا أصل تحت ولا أن الفسخ فغل الشك في أن الفسخ عن الحسين  
بن محمد بن يزيد عن أبيه عن أبي عبد الله قال قال رسول الله ص إذا التاجران صدقا بوزن عليهما فاذا كذبا وخانا لم يبارك لهما ما بالخيار ما لم يفتروا فاما  
اختلاف القول قول رب السلعة أو يبتاعها قال في المحققين قال لو تنازع بالبيع على بعد فطرحة العقد لها الخيار على الأقوى أن نقول بالثقل وهو  
عدم الخيار أنه لا يجمعها مجلس **قال في المحققين** خيار الحيوان والشرط فيه ثلاثة أيام والمشهور أن الخيار للمشتري خاصة وعن المرتضى للبايع أيضا  
يظهر من ذلك ترجيح وكذا يوجب وقيل بثبوته لهما فيما لو كان الثمن حيوانا ونفى عن البايع المحقق الشيخ على فتح عدا قال لا في جميعها بل لا خيار إلا أنه  
استوجه العمل بالمشهور ونفى عن البايع الصراح أنه ذهب إلى ثبوت الخيار في الأهماء فله الاستبراء واستدل للقول المشهور بصحة الفضل وقد تقدم  
في روايات خيار المجلس وثقة الحسن بن علي بن فضال قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول لأقول لأصحب الحيوان المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورواية  
علي بن أسباط عن أبي الحسن الرضا قال سمعت يقول بخيار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري الحديث وصحة الحديث المروية في نه عن أبي عبد الله قال  
في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري وهو بالخيار أن شرط فيها أو لم يشترط ورواه الشيخ أبيه في الصحيح عن الحلبي مثله وفي نسخة ابن رباب عن أبي  
عبد الله قال الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري بشرط أو لم يشترط الحديث وفي الكفاية روى أنه سمعت من حديث محمد بن مسلم عن هذا  
القول فان أراد بها الروايتين الأيتين في أدلة المرتضى روى فيها بالدلالة على خلاف ما يدعيه شبه الأفتد في الباب وهو ما هو هذه روايات المسئلة قد

في المحققين

في المحققين



## 1-11

[illegible]







فَخِيَا الشُّرَكَاءُ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱















فلحکام و انجیسا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



[illegible]

تغافل و غفلت

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]







*[Handwritten signature]*

54











فلاحہ خیر

[illegible]

مجلس شورای ملی







فاحكماء العباد

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

محمد بن محمد بن  
عبد الله بن عبد  
الواحد بن عبد  
الله بن عبد الله







## في النقد والتبشير

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

*[The page contains dense handwritten notes in Urdu script, which are mostly illegible due to extreme blurriness.]*







في النقد للنبي

[illegible]

مجلس بیستم

一、關於「中國共產黨」  
 二、關於「中國革命」  
 三、關於「中國前途」  
 四、關於「中國青年」  
 五、關於「中國婦女」  
 六、關於「中國兒童」  
 七、關於「中國教育」  
 八、關於「中國經濟」  
 九、關於「中國政治」  
 十、關於「中國文化」  
 十一、關於「中國藝術」  
 十二、關於「中國科學」  
 十三、關於「中國宗教」  
 十四、關於「中國法律」  
 十五、關於「中國道德」  
 十六、關於「中國習慣」  
 十七、關於「中國風俗」  
 十八、關於「中國語言」  
 十九、關於「中國文字」  
 二十、關於「中國歷史」  
 二十一、關於「中國地理」  
 二十二、關於「中國氣候」  
 二十三、關於「中國物產」  
 二十四、關於「中國交通」  
 二十五、關於「中國對外關係」  
 二十六、關於「中國對內關係」  
 二十七、關於「中國國際地位」  
 二十八、關於「中國民族問題」  
 二十九、關於「中國宗教問題」  
 三十、關於「中國法律問題」  
 三十一、關於「中國道德問題」  
 三十二、關於「中國習慣問題」  
 三十三、關於「中國風俗問題」  
 三十四、關於「中國語言問題」  
 三十五、關於「中國文字問題」  
 三十六、關於「中國歷史問題」  
 三十七、關於「中國地理問題」  
 三十八、關於「中國氣候問題」  
 三十九、關於「中國物產問題」  
 四十、關於「中國交通問題」  
 四十一、關於「中國對外關係問題」  
 四十二、關於「中國對內關係問題」  
 四十三、關於「中國國際地位問題」  
 四十四、關於「中國民族問題」  
 四十五、關於「中國宗教問題」  
 四十六、關於「中國法律問題」  
 四十七、關於「中國道德問題」  
 四十八、關於「中國習慣問題」  
 四十九、關於「中國風俗問題」  
 五十、關於「中國語言問題」  
 五十一、關於「中國文字問題」  
 五十二、關於「中國歷史問題」  
 五十三、關於「中國地理問題」  
 五十四、關於「中國氣候問題」  
 五十五、關於「中國物產問題」  
 五十六、關於「中國交通問題」  
 五十七、關於「中國對外關係問題」  
 五十八、關於「中國對內關係問題」  
 五十九、關於「中國國際地位問題」  
 六十、關於「中國民族問題」  
 六十一、關於「中國宗教問題」  
 六十二、關於「中國法律問題」  
 六十三、關於「中國道德問題」  
 六十四、關於「中國習慣問題」  
 六十五、關於「中國風俗問題」  
 六十六、關於「中國語言問題」  
 六十七、關於「中國文字問題」  
 六十八、關於「中國歷史問題」  
 六十九、關於「中國地理問題」  
 七十、關於「中國氣候問題」  
 七十一、關於「中國物產問題」  
 七十二、關於「中國交通問題」  
 七十三、關於「中國對外關係問題」  
 七十四、關於「中國對內關係問題」  
 七十五、關於「中國國際地位問題」  
 七十六、關於「中國民族問題」  
 七十七、關於「中國宗教問題」  
 七十八、關於「中國法律問題」  
 七十九、關於「中國道德問題」  
 八十、關於「中國習慣問題」  
 八十一、關於「中國風俗問題」  
 八十二、關於「中國語言問題」  
 八十三、關於「中國文字問題」  
 八十四、關於「中國歷史問題」  
 八十五、關於「中國地理問題」  
 八十六、關於「中國氣候問題」  
 八十七、關於「中國物產問題」  
 八十八、關於「中國交通問題」  
 八十九、關於「中國對外關係問題」  
 九十、關於「中國對內關係問題」  
 九十一、關於「中國國際地位問題」  
 九十二、關於「中國民族問題」  
 九十三、關於「中國宗教問題」  
 九十四、關於「中國法律問題」  
 九十五、關於「中國道德問題」  
 九十六、關於「中國習慣問題」  
 九十七、關於「中國風俗問題」  
 九十八、關於「中國語言問題」  
 九十九、關於「中國文字問題」  
 一百、關於「中國歷史問題」  
 一百零一、關於「中國地理問題」  
 一百零二、關於「中國氣候問題」  
 一百零三、關於「中國物產問題」  
 一百零四、關於「中國交通問題」  
 一百零五、關於「中國對外關係問題」  
 一百零六、關於「中國對內關係問題」  
 一百零七、關於「中國國際地位問題」  
 一百零八、關於「中國民族問題」  
 一百零九、關於「中國宗教問題」  
 一百一十、關於「中國法律問題」  
 一百一十一、關於「中國道德問題」  
 一百一十二、關於「中國習慣問題」  
 一百一十三、關於「中國風俗問題」  
 一百一十四、關於「中國語言問題」  
 一百一十五、關於「中國文字問題」  
 一百一十六、關於「中國歷史問題」  
 一百一十七、關於「中國地理問題」  
 一百一十八、關於「中國氣候問題」  
 一百一十九、關於「中國物產問題」  
 一百二十、關於「中國交通問題」  
 一百二十一、關於「中國對外關係問題」  
 一百二十二、關於「中國對內關係問題」  
 一百二十三、關於「中國國際地位問題」  
 一百二十四、關於「中國民族問題」  
 一百二十五、關於「中國宗教問題」  
 一百二十六、關於「中國法律問題」  
 一百二十七、關於「中國道德問題」  
 一百二十八、關於「中國習慣問題」  
 一百二十九、關於「中國風俗問題」  
 一百三十、關於「中國語言問題」  
 一百三十一、關於「中國文字問題」  
 一百三十二、關於「中國歷史問題」  
 一百三十三、關於「中國地理問題」  
 一百三十四、關於「中國氣候問題」  
 一百三十五、關於「中國物產問題」  
 一百三十六、關於「中國交通問題」  
 一百三十七、關於「中國對外關係問題」  
 一百三十八、關於「中國對內關係問題」  
 一百三十九、關於「中國國際地位問題」  
 一百四十、關於「中國民族問題」  
 一百四十一、關於「中國宗教問題」  
 一百四十二、關於「中國法律問題」  
 一百四十三、關於「中國道德問題」  
 一百四十四、關於「中國習慣問題」  
 一百四十五、關於「中國風俗問題」  
 一百四十六、關於「中國語言問題」  
 一百四十七、關於「中國文字問題」  
 一百四十八、關於「中國歷史問題」  
 一百四十九、關於「中國地理問題」  
 一百五十、關於「中國氣候問題」  
 一百五十一、關於「中國物產問題」  
 一百五十二、關於「中國交通問題」  
 一百五十三、關於「中國對外關係問題」  
 一百五十四、關於「中國對內關係問題」  
 一百五十五、關於「中國國際地位問題」  
 一百五十六、關於「中國民族問題」  
 一百五十七、關於「中國宗教問題」  
 一百五十八、關於「中國法律問題」  
 一百五十九、關於「中國道德問題」  
 一百六十、關於「中國習慣問題」  
 一百六十一、關於「中國風俗問題」  
 一百六十二、關於「中國語言問題」  
 一百六十三、關於「中國文字問題」  
 一百六十四、關於「中國歷史問題」  
 一百六十五、關於「中國地理問題」  
 一百六十六、關於「中國氣候問題」  
 一百六十七、關於「中國物產問題」  
 一百六十八、關於「中國交通問題」  
 一百六十九、關於「中國對外關係問題」  
 一百七十、關於「中國對內關係問題」  
 一百七十一、關於「中國國際地位問題」  
 一百七十二、關於「中國民族問題」  
 一百七十三、關於「中國宗教問題」  
 一百七十四、關於「中國法律問題」  
 一百七十五、關於「中國道德問題」  
 一百七十六、關於「中國習慣問題」  
 一百七十七、關於「中國風俗問題」  
 一百七十八、關於「中國語言問題」  
 一百七十九、關於「中國文字問題」  
 一百八十、關於「中國歷史問題」  
 一百八十一、關於「中國地理問題」  
 一百八十二、關於「中國氣候問題」  
 一百八十三、關於「中國物產問題」  
 一百八十四、關於「中國交通問題」  
 一百八十五、關於「中國對外關係問題」  
 一百八十六、關於「中國對內關係問題」  
 一百八十七、關於「中國國際地位問題」  
 一百八十八、關於「中國民族問題」  
 一百八十九、關於「中國宗教問題」  
 一百九十、關於「中國法律問題」  
 一百九十一、關於「中國道德問題」  
 一百九十二、關於「中國習慣問題」  
 一百九十三、關於「中國風俗問題」  
 一百九十四、關於「中國語言問題」  
 一百九十五、關於「中國文字問題」  
 一百九十六、關於「中國歷史問題」  
 一百九十七、關於「中國地理問題」  
 一百九十八、關於「中國氣候問題」  
 一百九十九、關於「中國物產問題」  
 二百、關於「中國交通問題」  
 二百零一、關於「中國







فی خیر السبع

[illegible][illegible]







في القبول القريب

[illegible][illegible]

۲۲۳

53.

二、

23

10

**1.**

11

11

11

11

11

1

1

243



## كتاب التلخيص

والوزن انما يقعان في حال القبض انه بما يحصل القبض التحويل من ابيع الى المشتري حتى اطلاق القبض عليها بهذا الوجه الاحتمال المتقدم و  
ان كان شرطاً في صحة البيع وايجاب البيع توليته في ذلك الاخبار بدو بما قلناه مستثنى من القاعدة المذكورة حيث ان التولية عبارة عن ان يعطيه  
ما اشتراه براسه ويجعل محله في ذلك العقد الاخر اجدياً قابلاً للسئل لما عرفت غير ان الميزان لا يتكامل في ذلك كذا في الترتيب والاحتمال الخامس في ان المشتري  
الحق في الدروس المعدد بالكيل والوزن فاعترف في قبضه بعد البيع ولم يكف به في السابق وفيه نظر لعدم التصديق في القبض فيه فمع نقل المشتري لغيره  
من النقولات والحافضات الى شرط اعتبارها في صحة ما يوجب ذلك عندنا وكيفية ايضا اعتبار الكيل والوزن وللعقد بنقل الخبر الصحيح فحجة  
عليه قريبة من حصار العلامة في لفافة كفي فيها باحد امور ثلثة النقل والقبض باليد والاعتبار بالكيل والوزن وفي النقل امر وفي القبض باليد امر عليه  
خبر عقبة بن خالد في اعتبار النقل ما في الدروس من ان التولية كافية مطلماً في نقل الضمان لان في التولية والكراسة عن البيعة قبل القبض وخبر عقبة  
عليه ان اعتبره التحقيق هناك الخبر الصحيح بل على الحق عن بيع الكيل والوزن قبل اعتبارها لا على ان القبض لا يتحقق بدونها كون السؤال فيه وقع  
عن البيع قبل القبض لا في ذلك لان الاعتبار بما قبض من ياد موصي ولو قيل لا الكفاية في نقل الضمان فيها بالنقل على ما يقتضيه القول في الخبر الصحيح وتوقف  
البيع ثانياً على الكيل والوزن امكن ان لم يكن احداً يقول انني كذا ما اقول ما ذكره هناك من ان التحقيق جيد بالقول حقيق الا ان فيه اولا ما يدل على ان  
عقده من قبله اعراضه هناك على الدروس ان الخبر الصحيح عليه في ذكره في كلامه السابق على هذا الكلام المسألة في دالة على ان القبض في الكيل والوزن  
هو كبل ووزنه وان لا يتحقق القبض في ذلك وثانياً ان ما ذكره من التوقف في القول لا الكفاية في نقل الضمان في الكيل والوزن بالنقل لا سئل اما حاشا  
قوله في المسألة في ان ذلك يقتضي كلام الشهيد في الدروس في العلامة في لفافة كفي فيها باحد امور ثلثة النقل والقبض باليد والاعتبار بالكيل والوزن كما يكون بالكيل و  
الوزن يكون بالنقل ايضا وان القبض بالنقل وجب لعدم الضمان وان شرط الكيل والوزن في بيعه ثانياً ازالة التولية والكراسة فهو ليس باحد القول في  
مسألة كما ذكره السائر من قالوا ان الفسخ من قبل المشتري لا يترتب له من مال البائع وكذا ان نقصت قيمة عده في كان بثلثه بخرده وفي الارش ترد قال في  
مسائل موضع الترتيب ما لو كان العيب قبل الله تعالى ومشاو من قبضه على ملك المشتري لاس قبل احدث من ثم مضون على البائع باجمعه ضمان الجزاء  
فلا يترتب له الارش ان لم يقبض ولو كان التعيب اجنبياً او من البائع غير المشتري بين الرجوع على التلف بالارش بين فسخ العقدان فخرج البائع  
على الاجنبى بالارش انما يقول انما الحكم الاول فقلت في كلامه في لفافة كفي فيها باحد امور ثلثة النقل والقبض باليد والاعتبار بالكيل والوزن  
والجميع رواية عقبة بن خالد في المقدمة في الموضوع الاول واما الثالث فلم اقف فيه على نص ظاهرهم الاتفاق على انه يختص بين البيع واخذ منه وبين  
وانما الخلاف في صورة اختيار الامتثال بمكة بمشرويه يرجع بالارش على البائع فيها اذا كان العيب حجة الله تعالى وقد رجع في المالك الثالث نظر الى  
ان ضمان الكل يستلزم ضمان البعض بالطريق الاول ويمكن خدشه بما صرحوا به في صورة تلف الجميع من انه يبطل البيع المبيع وينتقل البيع الى البائع كما  
قدما نقله عنهم في الموضوع المتقدم ذكره بخلاف ما هنا فانه باق على ملك المشتري لعل مثل هذا لا يؤثر في ضمانه وبالحكمة فان الحكم لما لم يكن منصوباً  
والفرق بين الكل والبعض ظاهر مما ذكرناه فان الحكم بالارش على اشكال يتامع ما حققناه في الموضوع المتقدم ذكره من ان فسخ العقد يكون البيع  
ملكاً للمشتري ففسخه كونه ملكاً للمشتري ان تلف منه وان كان في يد البائع والاصل عدم الضمان على البائع بعد انتقال البيع عنه الا بالشرط ولو لم يملكه  
السائر فلهذا صرحوا بان اذا حصل البيع فما قبل القبض كالشئ او ثمر الفسخ او كلفه العبد التي يمكن مملكتها ولو بعد ان يترتب كان ذلك للمشتري  
فمن تلف الاصل سقط الثمن عن المشتري ان لم يدفعه والا استرجعه له التام ولو تلف منها غير نفريطم يلزم البائع ركا فقولنا ما الحكم الاول فقلت في البيع  
بالعقد ينتقل الى ملك المشتري ففسخه كذا ما ذكرناه وهكذا الثمن ايضا فانه باعقداً ينتقل الى البائع وماؤه تابع له ايضا واما الثالث فهو مبنية على  
القاعدة التي فوق عليها عدهم وهو ان البيع قبل القبض مضبوط على البائع وعلى ان التلف ما يبطل البيع من حيث كماله هو المشهور عندهم فيكون التام السابق  
على وقت التلف مما في حكمه كلفه العبد للمشتري واما قولنا بان لا يبطل من اصله كماله فلهذا جعلنا الاعراض في البائع واما الثالث فهو كذا في التام في يد  
البائع امانه لا يضمنها الا مع الشرط اقصاها فاما خلاف الاصل وهو ضمان ما لا يغير مع عدم العدة وان على امار عليه دليل السائر لو باع جارية فلف  
بعضها فظاهر بعض الاصل هو التفصيل هنا بان ان كان للتلف فسخ من الثمن كان المشتري مجزئاً بين فسخ العقد بين لرضا بالبائع ففسخ الثمن وان  
لم يكن له فسخ كان المشتري مجزئاً بين الرضا واخذ بحكمه الثمن قال في مسائل حاسط الا انه يمكن فراه بالبيع كاحد المعدن والفقيرين والثالثة لا يمكن  
انفراد كيد العبد الفرق بينهما بالموحد باختلاف الحكم ان الاول لا يفي مع فواته اصل البيع بل بعضه الثالث يفي مع اصل البيع والخبر الثاني فيمنع له الوعد  
كيد العبد بخلافها من ضمانه التي فواتها لا يخل ببقاء العبد فيقول كذا في الحق الشيخ على فليس شرط في شرح القواعد ومقتضى كلام اصحابها القول  
انه لا ارش في الصورة الثانية بل يكون مجزئاً بين الرد والاخذ بمجموع القيمة لان الغاية هنا لا فسخه بلية فلا ارش لان الارش هو مقدار حصة من  
الثمن وظاهره من الاستحواذ فيلزم هو المشهور هو في حصة التمسك في ذلك الحق الشيخ على في تعليقه انه على وجه شرحه عليه وجوب  
الارش في الصورة المذكورة فاقوالان القيمة تزيد وجوده في قصصه فواته من الجهل العيو وادبها للقطع بان البيع هو المجموع وقد ثبت بعضه  
بين الردة فيحصل تصفية الاخذ بالارش وظاهر كلامه في الثاني ان الرد في الصورة الاولى مساو هو ما قسم من الثمن ويمكن فراه بالبيع من ان يترتب  
الرد في حصة العتقة والاخذ بالارش في الثاني ان الرد في الصورة الاولى مساو هو ما قسم من الثمن ويمكن فراه بالبيع من ان يترتب  
الرد في حصة العتقة والاخذ بالارش في الثاني ان الرد في الصورة الاولى مساو هو ما قسم من الثمن ويمكن فراه بالبيع من ان يترتب  
الباق فيقسم من ثمنه في طاه كلام الحق في مقام ذكره بحق ما هو كلام الصورة الثانية ايضا وان الحكم في الصورة الاولى انما هو ما ذكرناه  
صرح في الدروس انما حاشا في ان لا ارش في صور بيع الثمن في حصة العتقة او في نصف حصة ما منه السخ من ثمنه ما هو الا في الحق فيقول في  
ونظر العلامة في عدم ثبوت الارش في الصورة الثانية اقوله في القول انما حاشا في ان لا ارش في ثمنه حيث قال في قوله في اقسام العيو والضمان  
عناية عن كل ما خرج عن اصل الحاققة الطبيعية بزيادة عضواً وعضوياً بهما بحق في ثمنه في ان لا ارش في ثمنه حيث قال في قوله في اقسام العيو والضمان



# في القبض والقبض

١٢٧

ان كلما كان في اصل الخلقة فزاد ونقص وهو عيب الزيادة كالاصبع الزائدة والنقص كالفوات عصوات اخرى وهو ظاهر مما قلناه في المسئلة الاولى  
 هنا احد جزئيات هذه القاعدة فيكون الحكم فيها هو الارشاع مع عدم الفسخ لا الاخذ بالقيمة كما ذكره ولاحققنا في اتمام ظاهره في كلام المحقق  
 الا وبيد طلب ثراه هنا حيث قال في انشاء البعث المسئلة المتقدمة في الموضع السادس من النظر والقدر علم الفرق بين حدث عيب نقص شيء وجره له  
 فط من الثمن مع عدم ايقاع العقد عليه مثل بدل العبد رحيله واقافوت الحجر الذي له فسط منه ويمنع العقد عليه كونه عيبا فط ان  
 بطل في الميت فليقط ويسترد قيمته مثل ما قيل في امثاله وفي الاخر ثبت الخيار للشرع بين الفسخ واخذ الثمن والرضا به بقيته من غير شيء  
 لبعض الصفقة ولعله يفهم عدم الخلاف عندنا من التذكرة فان فيه اقل ان صحة ايقاع العقد عليه مستقلة وعدة الصفقة انما جعلها لابطالها  
 فط من الثمن في مالين له فط فكلما لا فط من الثمن صحة ايقاع العقد مستقلة كما حد العبدين وما لم يكن كذلك كيد العبد لا يصلح ايقاع العقد  
 عليه مستقلا والضابط الاخر لذلك ايضا هو الا يتبعه مع اصل المبيع وهو قد حكم بان لها فط من الثمن مع عدم صحة ايقاع العقد عليها وهو  
 خروج عن الضابط الاول وثانيا ما ذكره من عدم الخلاف مع ما عرفت من ان القول بالارشاع قد صرح به جملتهم بل هو المشهور كما ذكره بعضهم وان  
 العلامة في عقد توفيق في ذلك قالوا هذا كل اذا كان الفايء جزءا للمبيع وقالوا كان وصفا محضا كما لو كان العبد كتابا ففني الكتاب قبل  
 القبض فلا يشر في الرد خاصة والامشاجع الثمن لان الفايء ليس جزءا للمبيع ومن ثم لو شرط بونه كانبا ففني بغيره فلا يشر في الرد التاسع اذا  
 باع شيئا ففني قبل ان يباع فان امكن استعادته من الغاصب في زمن يسير بحيث لا يفوت فيه مفعة مقصودة يستلزم فواتها ففنيها معتبرا او  
 فوات غرض مقصود للشرع فليس للشرع الفسخ ويجوز على البايع استعادة مع الامكان لان التسليم واجب عليه لا يتم الا بذلك وان تعذر  
 استعادته او انكنت لكن بعد مضي زمان يفوت فيه ما ذكرنا من دفع المفسورة ولا عرض المطبوعة فان للشرع الخيار بين الفسخ والرجوع  
 للمثمن وبين الرضا بالمبيع وانتظار حصوله وله الانتفاع بالايه ففني على الفسخ كعقد العتق لم يفسد بغيره ان شاء في بدل العاصب ففنيها قبل القبض  
 فيبطل المبيع ولو مع رضائه بالصبر فيجوز ان يكون الرضا به ففني او نحوه ما لو رضى به في البيع او مبيع له من قبله ففنيها بالشرع الاجرة اذا  
 سلم بعد مائة تلزم فيها الاجرة لو كان له اجرة ويحتل ان يكون به الفسخ كما في احد اعمد البطلان في هذه الحالة لو حذر لم يقدر ان ياتي  
 ذلك له على ما ينظم من الاحتفاظ فلا اجرة وقد فاقم العلامة في هذه المسئلة في قوله في البيع ففني على الشرع لانه والله وله  
 ثمانية وان لم يمكن ففنيه ويكون في ضمان البايع العاشر حاتم في حقه في بيع ما يكال فيوزن قبل ففني ففني الترخيع لم يفسد بغيره ذلك مما يكال  
 او يوزن وليس في هذا بيع ولا مبيع من حيث هو ما لا يفسد في الثبات وقا في طائفة من اصحابنا ان يفسد في الثبات وان كان طعاما يفسد بغيره ففنيه  
 اجماعا فانما غير الطعام من سائر اموالهم يجوز بيعه قبل القبض ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 شيئا مما يكال ويوزن فباع قبل ان يقبض ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 عن رسول الله صلى الله عليه واله ما طالع الطعام ورجع ايجازا بغير قبضه ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 وثلاثا في قوله في الثمانية وعن ابن حمزة انه مع رجوع الفسخ قبل قبضه ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 يكون سائما في الاصل في المفسد في المفسد من مبيع ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 موضع اخر من الاصل ان يشترى في المفسد في المفسد من مبيع ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 بقبضه قبل قبضه ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 هو القوان المحرم بما كراهته والاساس في المسئلة على ما عرفت من الاحكام في هذه المسئلة في قوله في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 الملك له ما ثبت بركتها من الاطباء من الاشياء التي لا يمكن بيعها ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 متاعا فيه كبر او زنا فلا يبيعه حتى يقبضه الا ان توليه فان لم يكن فيه دليل او وزن ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 المحدث الشيخ في قوله في الوساكن هذه الزيادة من اصل الزيادة في قوله في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 يظهر من الحديث انما هو في قوله في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 ان يمكن ان لا يفسد ذلك ما دام في بيده ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 نكيل ما رواه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى من رجل ثوبا ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 كيل واوزن فان هو قبضه كان ابراهم في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 ما لم يكن كيل واوزن فلا يبيعه حتى يكيل او يوزن الا ان يوليه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 اشتراها ولا يقبضها قال لا حتى يقبضها الا ان يكون مع قوم يشاركونهم في بيعه ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 يب قال سالت عن رجل اشترى ثوبا ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 كان توليه فلا بأس سالت عن رجل اشترى ثوبا ففنيه ما كان مما لا يكال ويوزن ما كان مما يكال ويوزن ففنيه في مبيع يفسد بغيره ما عدا الطعام ففنيه ففني كل من اشترى  
 طريق الشيخ في بيانه على ما جعفر فيكون بوابه جعفر في اذكروا المسائل من ان الشيء ذكرها وبيدها اسناد وجعلها باليد للضعيف







## 149

فَقَالَ كُنْ مُنْجِيًا لِلْعَالَمِينَ  
وَلَا تَكُنْ مُنْجِيًا لِلْعَالَمِينَ







في القبض والأفياض

[illegible]







فاختار المسكين

للمشترى ويمكن ان يقال ان النقص في القول قول البائع اذا كانت العين قائمة والتبادر من قوله هاهنا للتباين في يدا حدهما كما يشير اليه الجواب الثاني  
من قوله او يتبادر وهو مفهوم ما لم يكن موجودا في يدا حدهما والتعبير بالثلاثة لتفاوت في عبارة بعض الاصحاب جعلوه مفهوم مخالفة لغيره لاقامة  
بناء على حمل على مجرد الوجوه والظواهر انما هو ما ذكرناه فان وجودها بعد انتقالها بناقل شرعي لا يزعم ان يدخل تحت نطاق الخبر المذكور وكيف كان الحكم  
خبر خال من شوب الاشكال وكذا يجري الاشكال في الانتقال الغير الاثر كالبائع في زمن الخيار للبائع والهيبة قبل القبض او بعد حيث يجوز الفسخ  
وانه هل يجري في التلف ام لا الثالثة لو اختلفا في تأخير الثمن وتأجيله في وقت الاجل في اشتراط رهن او ضمن فالقول قول البائع مع عيب  
رهن في هذه المواضع كلها مسكورة بما قبل بالتخالف هنا ايضا كما في سابق هذه المسئلة ان احدهما ليس للمالك سبب مخصوص والاخر  
ينقصه ويسند الى سبب اخر ففي الحقيقة الملك بقول احدهما غير الملك بقول الاخر وكذا منهما مدع ومحتاج عليه فخالفا وجه ضعفه فيهما  
سلف وذلك لانها اتفاقا على صدور العقد وحصول الملك للمشتري وللبيع والبائع واتما حصل النزاع في هذه الامور الزائدة على ذلك البائع  
ينكره فيقدم قوله في نصير الزاوية لو اختلفا في البيع فقال البائع بعثت ثوبا فقال المشتري بل ثوبين فان القول قول البائع بمئة ثوبين مسكورة الزاوية  
مع اتفاقهما على امر مشترك وهو بيع الثوب الواحد هذا حيث لا يكون المتنازع عينا او فاعلم الخالف كما لو قال البائع بعثت هذا الثوب  
وقال المشتري بل هذين الثوبين بشر ان غير ذلك الثوبين ليعتق القول بالتخالف لعدم الاتفاق على شيء وكذا ايضا يجب تقدير  
اصل المسئلة بما اذا لم يختلفا في الثمن على كل من التقديرين لا تخرج يمكن لاحد بل يشترط بين كلاميهما بخلافه والوقول بعثت هذا بالثمن  
فقال بل هذا وهذا بالثمن ثلاثة لا مشتركة بين كلاميهما يمكن الاخذ به فلا بد من التماسه فادركه ذكره مواعلم ان صاحب الخالف المقطوع به  
في كلامهم ادعاء كل منهما على صاحبه ما يفي به الاخر بحيث لا يقعان على امر كانهما متساويان في الثمن نعمين وفيهما معا ومنه ما لو  
ادعاهما البائع والاخر الصلح ولو اتفقا على امر واختلفا في وصفه زائدا او قدرا بحيث كانت للتخوى من طرف واحد كما في المواضع التي  
قدمنا احكامها المنكر واتما جرى في الخالف في مثل تلك المواضع فقد عرفت بطلانها بحجج من اصحابنا المذكورة وكما يجري في ذلك في البيع فلا يصح  
والاجازة ونحوها في هذا شئ ينبغي التنبيه هو انه اذا ادعى البائع انه بعثت هذا الثوب فقال المشتري بل هذا اشارة الى ثوب اخر فان الحكم كما  
عرفنا الخالف ومطلان البيع فاداهما البائع على ثمن ما يفي به المشتري بقي الثوب على ملكه فان كان في يده او انتقلت من يده لم يشترط ان اداه  
للمشتري على ثمن ما يفي به البائع وكان الثوب في يده لم يكن للبائع مطالبة به لانه لا يدعيه ان كان في يده البائع لم يكن له التصرف به لانه  
معترف بانه للمشتري وله ثمنه في ذمته فان كان البائع قد قبض الثمن رده على المشتري وبأخذ الثوب فمصاصا وان لم يكن قبضه اخذ الثوب فصاحا  
ايضا بذلك الثمن لو رده فهو مال لا يفي به احدهما فاضل العلامة في التذكرة ولوماته انما ان اختلفا في ثمنه فما ذهب جميع من لا يفتي الى ان القول  
قول ورثة البائع في قدر البيع وورثة المشتري في قدر الثمن اما كون القول قول ورثة البائع في قدر البيع فهو حارج على قواعدهم ان القول قوله  
لو كان حيا كما تقدم واما ان القول قول ورثة المشتري في قدر الثمن مع انه ليس كذلك في موزنه لانه مسدود وهب لا يترك ان الورثة في ذلك  
كلهم موثق فيقدم قول ورثة البائع مع بقاء التبعة وقول ورثة المشتري مع تلفها ولا يختلف الورثة في غير بائني او غير البيع فاعلم الخالف كانه  
فكره في التباين الفصل الخامس في ادعاء البائع بالنسبة الى الاضرار بالثمن عليه وهو لا يجزئ عن ادعاءه بغيره لانه انما يتجرب بالثمن لا بالنسبة  
والاخرى لعل يبيع مع غيره من ماله او بزيادة عليه او نقصه عنه والاولى التولية والثالثة المراجعة والثالثة المواصفة فلا يصح ادعاءه ما هو  
مبني على بيعه من ماله ذكره الشهيد في التذكرة في القدر المذكور كثيرا من قول والشرط جائز وهو ان يحصل له ضياعا من الثمن قال شيخنا التمسك بذلك  
وفي بعض الاجازة دلالة عليه قد يجمع الاقوال الخمسة عقد احدى اشترى ثوبا بالتوكي ثم مضى بغيره ثم عثر في الاخرى عثر في الثالثة عثر  
الرابع حصة الخامس يبين ثم باع من عدا الرابع ضياعا يبين بعد اجازتهم بالحال والرابع شرطي خمسة فهو بالنسبة الى الاول مواصفة  
والثاني قولية والثالث مراجعة والرابع تشريك والخامس شامة وعلى هذا التماس اجتماع قنيتين منها وثلاثة واربع بالتقريب المذكور في قوله  
من الاخبار ان افضل هذه الاقسام الشامة وان المراجعة مكروهة فزوي حقة الاسلام في الضعيفة في البيع في باب في الصحيح عن محمد بن مسلم  
قال ابو عبد الله عليه السلام اني اكره بيع عشرة باحد عشرة وعشرة باثني عشرة ونحو ذلك من البيع ولكن ابيات لادله في شامة قال انا انا انا انا انا انا  
ان ابيعه كذلك وعظم عني ثمانية وعشر جراح المدايني قال قال ابو عبد الله اني اكره سبع دوا واره دوا واره دوا واره دوا واره دوا واره دوا  
الحلية في الصحيح والحسن عن ابي عبد الله قال قد اقدم لا يستمتع من بيعه يضع طعاما او يحل الثمار فقالوا لا نأخذ منك مدد واره دوا واره دوا واره دوا واره دوا  
يكون ذلك قالوا في العشرة الا في الفين فقال لهم ابي عبد الله هذا المتاع يا ثني عشر الف درهم فباعهم مساومة ورثة في بيعه الله الحلية ومحمد  
الحلية عن ابي عبد الله قال نعم لا يستمتع بالحديث الا ان يذكر فباعهم مساومة وعمل استحباب الشامة ريادة على ما ورد في النصوص المذكورة  
بان فيه سلامة عن الاحتيا بالكتاب وقد يقع المحجب في الكذب وصعوبة اداء الامانة والبعدين مشايخه الزاوية وبعده هاهنا في شرط  
للمراجعة من كثرة المفاسد هاهنا وبذلك على جواز المراجعة جازما وادع الصحيح عن العلامة ان قوله لا يبيع الله الرجل يبيع الرجل يبيع فيقول البيعان  
مدد واره دوا واره دوا فقال لا باس انما هذه المراجعة فانما جمع البيع بضمه على واحد ورواه الخبر في رواية اسناد عن محمد بن مسلم الطائفة من مثل  
الاثره قال لا باس انما هو البيع يجعل حله واحدا اقول فيحصل الانتقال من المال حله واحدا في حال البيع والملازمة انما هي قبل البيع وفي اشارة  
المالك اشارة في حال البيع كما تقدم بان يقول البيعان بلناورج لادواظهم منها في الحوار ايضا ارواه الشيخ عن علي بن سعيد قال سئل ابو عبد الله  
عن رجل يبتاع ثوبا فيطلب منه مراجعة ترى جميع المراجعة باس الاصل في المراجعة وسعي بجانا قنيتين او نصف درهم فقال لا باس الحلية اذ اعرفت  
ذلك فاعلم ان الكلام هنا يقع في موضعين الاول في العبارة فانما بالنسبة الى المساومة في البيع ما يفي به عليه من غير تعرض للمالك الثمن سود

في الحق اختلاف  
بين السبعين

وعد من لا يخبر بالآفة  
فما قبله من الخير







فبيع المرحمة

172

[illegible]















فتى الرا

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

10







## في الزمان

[illegible]







## خاتمة

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي







فلا يفترون ولا يفتنون الا انه صريح بالرجوع عن ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك  
من الوصل الا انما هو من رويها اصحابنا المتقدمة لنفي الزنا بين من ذكرناه على ان الراوي بذلك ان كان يلفظ الخبر بحسن الامكان في قوله عليه السلام  
ولا يجيبان لا يصح من ماد ذكرناه انما هو للقول المشهور في ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك  
العارية مردود في قوله غارم ومغرم ذلك كله من جهة اخرى ان كان بانما الخبر واعتمد في نفي هذا المذهب على عموم ظاهر القرآن ان  
الله حرم الزنا على كل متعاقد بقوله ولا تاكلوا الزنا وهو شامل للوالد ولولد والزنا هو زوجه ثم لما قلنا ذلك جرت عن هذا المذهب  
وجاء اصحابنا جميعهم على نفي الزنا بين من ذكرناه وغير مختلفين فيه في وقت من الاوقات واجماع هذه الطائفة قد ثبتت من جهة وغيره بمثل  
ظواهر القرآن واتصاف نفي الزنا بين من ذكرناه الى اخر كلامه يدق مقامه ابن الجني في نفي الزنا بين الوالد والولد والفضل الا ان  
يكون له وارث او عليه دين والذي في قننه عليه من الاحكام المتعلقة بهذه المسئلة ناره في عن عمرو بن جميع عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
امير المؤمنين عليه السلام ليس بين الرجل وولده ربا وليس بين السيد وعبد ربا ورواه في الفقيه عن سلا عن النبي صلى الله عليه واله في قوله  
وهذه الاسناد قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس بيننا وبين اهل بيته ربا ورواه في الفقيه عن سلا عن النبي صلى الله عليه واله في قوله  
قوله ناهيهم انهم هم بذمهم واشبات ما قبله وما بعده ورواه في عن زارة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس بين الرجل وولده  
ولا بينه وبين مملوكه ولا بينه وبين اهل بيته ربا انما الزنا فيما بينك وبين ما لا تملك فليس فاما ان يكون بينه وبينهم ربا قال قلت فانهم مالهين فقال  
انك لست تملكهم انما تملكهم مع غيرك انت غيرك فاهم سواء والذي يملكه يملكه ويملكه ليس من ذلك لان عبدك ليس مثل عبدك وعبد  
غيرك ورواه في عن زارة عن محمد بن علي عليه السلام في قوله ربا ورواه في عن سلا قال قال الصادق عليه السلام ليس بيني وبينك ربا ولا  
بين المرثية وزوجه ربا ورواه في عن سلا قال قال علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ربا  
يروي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ربا ورواه في عن سلا قال قال علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ربا  
عن اخيه مثل ربا ورواه في عن سلا عن رجل اعطى رجلا ثمانمائة درهم جعلها على ان يعطيه خمسة دراهم او اكثر فسلم رجل ذلك قال هذا  
الزنا محض او قال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي ليس بين الوالد وولده ربا ولا بين الزوج والمزوجة ربا ولا بين المولى والعبد ربا ولا بين المسلم  
والنصراني ربا ولا بين الكفاية ومستند المشهور رواية زارة ومحمد بن مسلم مؤيد برواية عمر بن جميع وشي منهما لم يبلغ حد التخصيص مع  
ان عموم الكتاب الاخبار الكثيرة بما انفان ثبت اجماع كان هو الشيع والافاضل ابا عبد الله عليه السلام في كتابه في ضعفه فظهر ان نفي  
فانه لا خلاف بين اصحابنا من نفي هذا الاصطلاح الحديث ومن لم ينفه بالشيء العمل بهذه الاخبار لم يقل احصاها غير المتقدمة من حيث  
حذروا هو اقل قليل على غير هذه الاخبار الصريحة او صرحوا بما انفان ما انفان من خطاها اما عند المتأخرين فاحصوا هذه الاخبار  
باتفاق الا حصة على العمل بها وخصوا عمه الكتاب الاخبار المذكورة على ان الدليل غير متقدم في انما استبرأ المشايخ اياها في حرد من نفي  
اخبار عديدة وفيها التخصيص كرواية علي بن جعفر ورواية الفقيه فان طريقة في المشيخة الى علي بن جعفر صحيح في غير ما يات في كتابه هو من الاسماء التي  
الثابتة الحقة وبالجمله فان ما ذكره من المناقشة الواهية التي لا يلتفت اليها والظاهر انما يتبع في هذا المقام المحقق الذي رجا حيث لا بد ذلك  
فقال بعد نقل رواية عمر بن جميع وزارة ومحمد بن مسلم ونقل نحو الرواية الاجماع فاما لمصلحة الاجماع غير ظاهر ولهذه السبل التي جرت  
وقال في نفي الزنا بين من ذكرناه ولا يفتنون ولا يفترون الا انما هو للقول المشهور في ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك انما هو للقول المشهور في ذلك  
التي هي قوى يمكن ان يبقا الزنا بين الرجل وولده بمقتضى ما انفان من الاخبار لا العكس يؤيد ما انفان من الاخبار لا العكس يؤيد ما انفان من الاخبار لا العكس  
اولا ما عرفت انما هو ثانيا ان الاستناد في عدم ظهور الاجماع في كلام الرضا المذكور عجيب من غير ما يترتب من ذلك من انما هو هذا انما هو  
ظهور الاجماع له كما صرح في كلام المتقدم وهو مؤيد بان قوله في هذا القول في عن غفره وفيه ولا عر في احوط الاجماع فلا انكشف له شي  
عنه في القول المشهور في هذا الكلام في حكم عدمه فليكن صحيح لان طعن به على روى الاجماع وبالنسبة الى ما انفان من الاخبار في الزنا بين الوالد  
والولد على الصورة المذكورة مستند الى الاخبار لا انما هو مؤيد بما عرفت في ذلك المسئلة من ان هذه الاخبار على ظاهرها مخالفة للمعنى  
والثقل كما بان من مستند مع معارضتها بغيرها وبينا انما اخرجت من روى الثقة فلا اعتماد عليها في حرد انما هو هذا انما هو هذا  
فان مناقشة في المقام بعد ما عرفت من اخبارهم عليه السلام في اتفاق اصحابنا على العمل بها قد بان واحد ثانيا لا ينبغي ان يصنع اليها ولا ينبغي  
في مقام التحقيق عليها ولم يبق الا خلافا بين الجني في نفي الزنا بين الوالد والولد التي ينفيها الظاهر من ان يذكر في قوله غارم وغارم من هذه الجماعة  
ولهذا صرح بملة من علماء الرجال باطراح اقواله لعله بالقياس الى الثقة على التي عن في الشريعة فحذا وقوى مع ظهور الاخبار المذكورة في  
رده ففعل الحق في القول المشهور في هذا الكلام في حكم عدمه فليكن صحيح لان طعن به على روى الاجماع وبالنسبة الى ما انفان من الاخبار في الزنا بين الوالد  
في هذا المقام هو الولد النبي وروى الرضا على ان يكون للصلب في نفي الزنا بين الوالد والولد لا شك في انما هو هذا انما هو هذا  
على ما يلقين ومن جهة الاطلاق الولد شرعا على من ذكرناه من الاولاد بل لا يلتزم كما تقدم تحقيقه في كتابنا في نفي الزنا بين الوالد والولد  
ان الظاهر في الولد الرضا بعد عدم انصاف الاطلاق اليه كما لم يقبل في الولد مع الام فلا شك في ثبوت الزنا بينه وبين ما ذكرناه من  
تخصيص الولد بالنبي وان يكون للصلب في نفي الزنا بين الوالد والولد لا شك في انما هو هذا انما هو هذا  
على نفي من روى في شرحه عدوا بالعموم صرح في نفي الزنا بين الوالد والولد لا شك في انما هو هذا انما هو هذا  
على انما لا ينفون في الزنا بين الدائمة والمستمع بها وبصرح العلامة في اكثر كتبه غيره لعموم النفي فنقل عن العلامة في التذكرة انما هو







فان

145

[illegible]

پیشانی



قال في تفسير الآية المذكورة معنى أحل الله البيع وحرم الربا أحل الله البيع الذي لا ربا فيه فحرم البيع الذي فيه الربا وأعلى هذا فيكون الآية وليلا لا يقتضيا  
بالبيع ولا أقل أن يكون محتملا لذلك وعليه يكون الآية متشابهة لا تصحح الدلالة على شيء من القولين والتحقيق أن المعلوم من الأخبار وثبوتة في البيع  
والفرض أن ما غير ما شككنا في شيء من عموم الآية كإصالة الإباحة ودلالة الآيات والروايات على أن حصول التراضية كاف في الإباحة وحصر  
الحركات وليس هذه هي الناس مسلطون على أموالهم خرج ما خرج من ذلك دليل على أنه السلف ومن أن الربا قد ثبت تحريمه بالكتاب السنة والاجماع وأنه  
الغنة بمعنى الرواية مطلقا ولم يثبت له معنى شرعي ولا عرفي يوجب الخروج عن معناه لفتوا أن كونه لا محالة في تعريفه بما ذكره في أول الفصل فخرج اصطلاح  
بأن كل إن يصطليح على ما شاء مما قام له دليل له روح فحين حمل على معناه اللغوي خرج منه ما خرج بدليل من إجماع وشيخه وفيه الباقية تحت التحريم ويؤيد  
أنه كتاب مجمع البيان في علمه تحريم الربا حيث قال في ما علة تحريمه فقلنا في ما أن في غير تفسيره على إجماع الأجل في المتأخر إذا وجد دليل من صيغة عام  
أو فضلا بدراهم لم يتجوز وقال الصادق عليه السلام ما شذ في تحريم الربا فلا يمتنع الناس من اصطناع الحرف فربما أورثنا قولنا في نظر هذا  
الحرف الذي ذكره ما رواه في رواية وبعبارة سماعة في الموقوف قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما علة تحريم الربا في غير ما ذكره فقال أو  
تدري لم ذلك قلت لا قال فلا يمتنع الناس من اصطناع الحرف وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنما حرم الله الربا كيلا يمتنع الناس  
من اصطناع الحرف في الظاهر أن المراد بالمعروف هو ما ذكره في الخبر الأول من القرض والقرض ما ذكره بعض الأفاضل من أن خبر كتاب مجمع  
البيان إنما هو مضمون هذين الخبرين وأن قوله قرض هو ما ذكره من كلام صاحب الكتاب تفسيره منه للمعروف فالظن بعد ما علم  
من نقله في هذا الكتاب كغير أخبار البست تحلكت الأربعين وأيضه فلفظ خبر غير الغلط هذين الخبرين ومن القاعدة المعهودة بين المحققين  
في نقل الأخبار أنه متى أريد تفسير بعض الألفاظ في الخبرين في ذلك لم يلفظ يدل عليه روى الصدوق بإسناده عن هشام بن  
الحكم أنه سأل أبا عبد الله عن علة تحريم الربا فقال أنه لو كان حراما لترك الناس التجارات وما يحتاجون إليه فحرم الربا لتنفر الناس من  
التجارات من البيع والشراء فيبقى ذلك في القرض وبعض ما ذكرناه من عموم اصطلاحه في كتاب مجمع البيان عن ابن عباس  
قال كان الرجل منهم إذا حل دينه على غيره فطالبه به قال المظلوب منه ردة في الأجل وإن يدا في المال فيترخصان عليه فيعملان به فإذا  
قيل لهم هذا ربا فقلوا هما سواء يعنون بذلك أن الزيادة في الثمن حال البيع والزيادة فيه بسبب الأجل عند محل الدين سواء فذلكم الله  
والحق بهم الوعيد وخطا في ذلك بقوله أحل الله البيع وحرم الربا لأن قال لا فرق بينهما أن الزيادة في أحدهما الترخي الدين وفي الآخر  
الأجل البيع إلى آخره والظن أنه لذلك صرح الاصطلاح بتحريم الزيادة لزيادة الأجل مع أن ذلك ليس بجواز ولا قضا والظن أنه ذلك يشيرون  
رواه المشايخ الثلاثة نور الله مراد من الصحيح الحسن بأسانيد عديدة واختلاف لا يضيق بالمعنى عن أبي جعفر عليه السلام أنه مثل من الرجل يكون  
عليه الدين إلى غيره فيأتيه غيره فيقول له انقذه كذا وكذا وأضع عليه قيمته أو يقول انقذه بضعة وأمد لك في الأجل فيما يقبل قال لا يرى  
بأسا أنه لم يرد على أسأله قال الله جل ثناؤه لكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون فإن فيه إشارة إلى عدم جواز التأجيل بالزيادة على الحق  
وإن كان على سبيل الصلح فإنه ربوكما تشير إليه الآية والروايات حصل بالتقص أيضا إلا أن الخبر المذكور وعنده ذلك على جواز بعضه  
هذا الخبر الذي هو في قوة أخبار متعددة كما أشرفنا إليه انضماما رواه في رواية في الحسن عن ابن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيقول له قبل أن يحل الأجل يحل التصف من جهة على أن أضع عنك التصف فيحل ذلك لو أحدهما قال نعم ثم  
أن من الأخبار والدلالة على وقوعه في القرض ما رواه في رواية من ملام مقطوعا قال الربا ربا أن ربا يؤكل ربا الذي يؤكل في حديثك  
إلى الرجل يطلب منه الثواب بفضل منه فأذلك الربا الذي يؤكل هو قول الله عز وجل وما آتاكم من ربا ليس ربا في أموال الناس فأمر بأخذ الله  
وأما الربا الذي يؤكل فهو أن يدفع الرجل إلى الرجل إلى الرجل عشر دراهم على أن يرد عليه أكثر منها فهذا الذي نهى الله عنه فآلها  
الدين آمنوا اتقوا الله الآية وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي في علم أن الربا ربا أن ربا يؤكل ربا لا يؤكل فاما الربا الذي يؤكل  
فهو هديتك إلى الرجل يطلب الثواب بفضل منه فاما الربا الذي لا يؤكل فهو ما يكال فهو ربا فلا يدفع الرجل إلى رجل عشر دراهم على أن يرد  
عليه أكثر منها فهو الذي نهى الله عنه فقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وروا ما يقبل من الربا الآية وما رواه في رواية في الحسن عن ابن عباس  
سأله عن رجل كان له عليه مائة درهم عدا فضا بها مائة درهم ونفا قال لا بأس به ثم قال لا بأس به ثم قال لا بأس به ثم قال لا بأس به  
ما رواه الشيخ في باب عن داود الأبرار في قال لا يصلح أن تقرض ثرة وتأخذ جود منها بارض أخرى غير الله افترضت فيها ومن هذه الروايات  
يظهر ضعف تخصيص الربا بالبيع كما أشرفنا إليه انضماما يمكن الاستدلال به للقول بالعموم أيضا إطلاق جملة من الأخبار المتقدمة في المثال  
السابقة مثل حصة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يحل الربا في البيع وحرم الربا في البيع ولا ترويه قلت وما الربا قال درهم بدرهم  
مثلا أو مثل والتقريب فيها أن الدرهم بالدرهم يحرم في جميع المعامضات التي تكون بالدرهم كذلك ذلك الدرهم والمثل بالمثلين  
انما خرج مخرج التمثيل موثقة بعبد بن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يكون الربا إلا فيما يكال ويوزن وحصة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا  
يصلح التمثيل بالباب الرطب وحصة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يحل الأجر والتمثيل وحصة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا  
الفضة بالفضة مثلا بمثل لغيره زيادة ولا نقصان الزاوية المستديرة النار وحصة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يطبخ الطعام فقا  
على أن يعطى صاحب لكل عشرة أطال ثم عشرة طلاقا فقال لا قلت الرجل يدفع التمس إلى العصار ويضمن بكل صاع أطال استمارة فالأول  
ظاهر هذه الرواية المنع من تمثيل الحنطة على السطح بالذيق والتسم على البراز ولهذا علة العلامة تحريم التمثيل بالاستدلال بالرواية المذكورة و

هذا الخبر الذي هو في قوة أخبار متعددة كما أشرفنا إليه انضماما رواه في رواية في الحسن عن ابن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال

عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيقول له قبل أن يحل الأجل يحل التصف من جهة على أن أضع عنك التصف فيحل ذلك لو أحدهما قال نعم ثم







وغيره في الشراء والبيع سواء وعرجا من عرفوا ككتبه الى الحسن الرضا عليه السلام من اصلنا الوصية ان ندفع اليك ثلثين دينارا  
وكان لها عندك لم يحضر في فديته بعض الفسافة فقلت اسلفه دنانير على ان اعطيك ثلث كل دينار ستة وعشرين درهما فخذت منه عشرين دينار  
بما بين وستين درهما وقد بعتها اليك فكتب علي عليه السلام وصلت الدنانير قال الشيخ بعد نقل اخبار العماد الاصل فيها غرار فلا تعارض الاخبار الكثيرة قال  
ثم قال يحتمل ان قوله دينية صفة للدنانير لا يكون حالا للبيع بمعنى ان من كان له على غيره دنانير لسيئته جاز ان يبيعها عليه في الحال بغير اسم وبأخذ  
عاجلا انتهى ولا يخفى ما فيه من البعد الترتيبي من اصحاب هذا الاصطلاح الحديث وهذا لا يخفى على الاصل في الاستدلال على اجماع حيث  
لم يظهر الخلاف في المسئلة الا من الصدق وخلاف معلوم التسبب غير قاص فيه والبلشيرة كرامة للسالك بعضهم ممن يعمل بالوقوف احتمال الجمع بين  
الاخبار بحمل ما دل على التهور على الفضل والاحتياط وما دل على مذهب الصدق على الجواز وهذه القاعدة الغالبة بينهما في الجمع بين الاخبار مع تعارضها  
والاقرب عندك هو حمل هذه الاخبار الاخيرة على التقية وان لم يعلم القابل لان بذلك تمام كما هو اوضح في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب المقدسة  
في جلد كتاب الطهارة فان الاخبار المذكورة ظاهرة في مخالفة واقفاق الاصطفاة بما وحدها على الحكم المذكور مع تطاير اخبارهم بغير دليل ظاهر على  
ذلك مذهبهم بل ان مذهب كل امام لا يعلم الا بنقل سماعه عنهم بغير تحجج الاخبار المذكورة شاهدا وحي فلا مناص في مخالفة ذلك عن الحمل  
على التقية التي هي في الاحكام الشرعية اصل كل يلية وقد تقدم في المقدمة للشواهد الدالة الاخبار والتكاثر على افعالهم على اختلاف  
في الاحكام وان لم يكن بما قبل من اولئك الطغام الذين هم اصل من الانعام وربما احتل بعض الحديث من الاخبار المذكورة على الرضا بطريق  
القرض فانما يجوز في العوض بحسب الشائنة فيما بعد من غير شرط ولو زيادة كما ياله انشاء الله تعالى ولا يخفى بعد من سياق الاخبار المذكورة  
ثم احتل التقية ايضا وهو جنة لما ذكرناه ومما يخرج الاخبار الاولى موافقة للاحتياط وهذا مرجح للترجيح المنصوص في مقام اختلاف  
الاخبار كما استدل عليه رواية زرارة والله العالم فروع الاول في احوال قبض البعض مع فيما قبض حسب جيل في غير القبول ويخرج كل  
منها في صفة القبول وامضائه لبعض الصفقة ان لم يكن حصل منها ما تفرط في تأخير القبض لا فلا ولو اختص احد ما بعد التفرط اخضع  
بالجواز قول في تقدم في صحة الحيلة في الرجل يبتاع من رجل دينار هل يصلح ان ياكل نصفه ورواويها ويترك نصفه حتى ياتي بعد  
في اخذ منه ورواويها قال ما احب ان اترك شيئا حتى اخذه جميعا فلا تغفل وظاهر الخبر مع صحة سند بطران المعاملة من راس  
الصفحة في النصف والتخفيف الباقي كما ذكره الثاني قالوا ولو وكل احدا ما في القبض عنه قبض الوكيل قبل تفرقه ما مع ولو قبض  
بعد التفرق بطل قال في المسائل الضابط في ذلك ان المعبر هو التقاض قبل تفرق المتعاقدين فمضى كان الوكيل في القبض على المتعاقدين  
اعتبر قبضه قبل تفرق المتعاقدين لا اعتبار بتفرق الوكيلين ومنه كان المتعاقدين وكيلين اعتبر تقاضيهما في الجبل وتفاضل المال بين  
قبل تفرق الوكيلين ويخوذلك صرح المحقق الثاني في شرح القواعد الثالث المشهور بين الاصطفاة انما يشترى الانسان دراهم  
بدينارين وقبل قبض الدراهم من البائع اشترى بهما دنانير لم يصح الثاني لان ذلك العوض في القرض موقوف على التقاض ولم يحصل فيكون  
قد باع ثانيا ما لم يملكه وح فلا فرق والحال كذلك بطل العقلان معا اما الاول فلعدم التقاض في الثاني فلما عرفت مزيج ما لم يملكه والاول  
في ذلك ما ذكره الشيخ في برونه اكثر الاحتياط عليه قال ذاباع الانسان دراهم بالدنانير لم يجز له ان ياكل بالدنانير دراهم مثلها الا بعد ان  
يقبض الدنانير ثم يشترى بها دراهم انشاء وخالفه ابن ادریس فقال ان لم يتفرق من المجلس الا بعد قبض الدراهم للباعثة بالدنانير التي على  
المشترى الاول فلا بأس بذلك وان لم يكن قبضه الدنانير التي في الدراهم الاول البساعة هذا اذا عينا الدراهم الاخيرة فان لم يبعها فلا  
يجوز ذلك لانه يكون بيع دين بدين وان عيناها لم يبيع دين بدين بل يصير بيع دين بعين وروى العلامة في لف بانه غير جازم فلا  
اولا فلان الشيخ يجمع مزيج ما ياكل ويوزن قبل قبضه واما ثانيا فمخبره بانه لو اشترى بالدين الدين يجمع انتهى لمخصا اقول اما ذكره من  
التعليل في الجواب في الوجه الاول فهو وب اخرا ايضا لعدم التمسك بزيادة على الوجه الذي قامته وهو عدم ملكه لعدم التقاض الذي هو شرط في  
صحة المالك في الدين واما ما ذكره الوجه الثاني فهو مبنية على ان التمسك لم يكن عينا بل في الذمة وان كان حالا غير مؤجل هل هو قبل الدين يصير  
على بيع الدين بدين بانه بيع دين بدين ام لا يصح ذلك حتى يكون دين قبل وقوع العقد وظاهر اختيار جيل من الاصطفاة الثلثة ومنهم شيخنا الشهيد الثاني  
فانه صرح بان ذلك ليس ببيع الدين بالدين انما يصح ذلك فيما اذا كان دين قبل العقد وظاهر العلامة من هذا ان ذلك ايضا قد تقدمت الاشارة الى  
هذه المسئلة وبحثنا فيها انشأ تعري في باب الدين قال في ذلك بعد نقل لمخص كلام ابن ادریس في شيخنا القول باصحة معط اذا عاين قبل التفرق و  
عائنه ما يحصل في البيع الثاني ان يكون فضولا فاذا قبض القبض صح في ان بيع الدين بالدين على هذا الوجه غير متنع انتهى الى ان لو كان  
عليه دراهم فاشترى بها دنانير صح وان لم يتقاضا ولو كان له عليه دنانير فاشترى بها دراهم رأت الثقلين من جيل واحد ما في الذمة بمنزلة  
لمقبض من دين بدين في التقاض ايد على ذلك قول الاصطفاة هذه للسنة ما رواه الشيخ الثلثة عطر الله مرقد في الصحيح عن اسحق بن عمار قال  
قلت في بيع الله غنابة لم يكون للرجل عند الدراهم الاخير فيقل فيقول كيف سعر الوسخ اليو فاقول له كذا وكذا الف درهم وخلاف قول  
نعم في واجبهما في دنانير هذه السعة ثابتة له عندك فمضى في هذا فقال له اذا كنت قد استقصيت له السعر فمضى فلا بأس بذلك فقلت  
انما اذا رزقنا ما قولنا ان كان كلاما بغيره وبينه فقال الدين الدراهم من عندنا والدنانير من عندك فقلت بلى قال لا بأس بذلك ونحوه موقوف  
على ما يزرارة فلا بأس ببيع الله عليه من غير الجبل يكون في عدم درهم فانية فاقول جواز دنانير من غير ان قبض شيئا قال لا بأس  
فقط في الجبل بغيره دنانير من غير سعة من غير الجبل بغيره دنانير فانية فاقول جواز درهم وانتهى عندك في الجبل  
شيئا من قل الاداء في جميع الاحتياجي في هذه النعمان بقاء غير اليه الهامة اذا كان للانسان على درهم لود دنانير فيقول الحقول الدنانير

هذا الحديث في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة

هذا الحديث في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة  
في جلد كتاب الطهارة



## 101

[illegible]







وَالصَّوْفُ

المحول عليهما فقال اذا انفقت بما يجوز من اهل المدينة والبلد فلا بأس وان انفقت ما لا يجوز من اهل المدينة فلا بأس به

مراسل سببنا فقال له ان عندنا دراهم في هذا الشاهية نحن على اهلين فقال يا بن ادا كان بكم من عرق مني سلفي سالت عن الذراهم

سواء قال ما استوفى ههنا طبقتين فضة وطبقة من نحاس وطبقة من فضة فقال الكثرة لا يحل بيع ههنا ولا العاقبة قال في الودع استوفى

وَحَمْلُ مَعَ انْفَاعِهِ يَبِينُ عَلَى مَا اَنْفَلَمُ يَبِينُ اِنَّهُ لَطَفٌ وَفِطْنٌ الْاِخْدَانُ نَجِيدًا مَتَى اَقْوَمَ الْاُظْهَانُ الْمُرُورُ مِنْ هَذِهِ الْاَجْنِبِ وَكَيْدًا وَقَدْ مَضَاهُ مَرَكَبُ الْاَوَّلِ

هذه المسئلة فتوارى بل تعامل بها في أحد هاتين الوجهين فلا بد من مراعاة شرطها كما تقدم ووجه ذلك في التمهيد كان شاذاً البطلان المعامل

كل ما في هذا من بطلان فلا يجوز ان يضاف اليه الا مع الاعلام بحاله كما تقدم فصرح العبد في اسره في المتقدمة وعلى هذا حمل

[illegible]

وكان في موضعهم احدى النية قال في سبأه هذه السنة بعد ما جئكم من المدينة وانا لا ادركها الا في سنة اخرى

دور و قریب عاتق ربیع محمد بن مال و صفیہ عبدالرحمن بن محمد و الہ الدردقہ فی الاسف و استاذ الفخامہ الدردقہ ابنہ اوف و ابنتہ فخرہ ملکہ تبارک

أما الصبيون كان الغنى كثرة الكافة - يروى عنه في رواية عمر بن عبد الله الثانية من قوله إذا حازت الفضة التلثه ورواه ابن بطحنا في

حكم اخوك افضلنا ههنا قال في المسائل هذه المسئلة ولا يحجزان المراد من النقص المعتبر وانما تلك لفظة منتهى عا في التذكرة انه في المسائل

فيما والخبر ان قد اقدم على ما ليس مما اخرجنا المسئلة السابقة ايضا كما توضحه وثانيها ما ذكره وقبل المحقق عليه السلام في علمه رحل

معلومه الصفه ان كانت مجهولة الصفه يجوز انصافها على الضرب بمجهن معاوميه قيه فاذا هذا الضلع او قيه لا اجمعه اليه الضرب بمجهن

توقف في احد هذه المكان الغش مع العلم بذلك حتى كان ذريجاتك للعامل حلاز انفاقه وان لم يكن ذريجاتك تلك السبللة لا انة ساملا في حسب الاعمال

في هذا السلك أراد بلوها معلوما له في قوله بين الناس مع علمهم بحالها في مجموع الحروف الجملان لم يعلم بذلك وإنما

عنه الى عزه المجد سبل الرحا مسرعا ان علم ما فيها من حليه لبرهان من يملكه في عزها اوهو الغيب ليس يدركه من غير سمرط

۱۹۱۰ قاتل الله علیک اذ نزلت فی ذی القعدة فقتلتهم و انت غافل عما تعملون

صلافة الأدب وقفا وسالته عن العضة فيها التصام ماله من اذ خلصت بعقته

الطعام موثقة محمد بن إسحاق السنيدي المجلد الثاني في المصنفين بالزعماء قانع به بالذهب قال له المروان بن عبد الله السنيدي وقال

تباع بالذهب إلى أجل مائة فقال إن الناس يشترونه بالنسيئة الزبائنة لا يشترونه باليد البعيدة فمضى بهدرا ثم يقف فقال كان أبو علي لم

[illegible]







والصَّيْفُ

100

مفتی محمد رفیع







والصف

[illegible]











# كتاب

ورواه علي بن جعفر في كتابه كذا الذي قبله وادفيعه سالت عن شراء الفضل سنتين ايجل قال لا بأس ان لم يخرج العام شيئا اخرج القابل الشا  
الله قال سالت عن شراء الفضل سنة واحدة ايجل قال لا يشترط حتى يبلغ اقول هذا ما حضرني من الاخبار المتعلقة بالمسئلة وقد عرفت  
كلام الاستخار وضوان الله عليهم في ذلك والآن يكون له من محبته بردين معوية وقولهم ان نريدنا ان يصدق علينا ذلك فقالوا انهم  
معوا حديث رسول الله صلى الله عليه واله في الخبر وقوله في محبته يعني ان هذا عندنا عظيم فقال ما انت ان قلت له اخوان  
منه بالعلمة يومئذ يخرجهم بيع الثمرة قبل ظهورها عام او عامين كما هو من هذا صاحبنا رضوان الله عليهم اجماعا كما يدعون في العلم الوالد  
وبناء على الشهور في الاريد كما يات ذكره انتم وعلينا هذا فلا يبعد حمل اخبار التجرى مما يكون صحيحا في التفتة وكيف كان في محبته  
بردين صحيحين أحدهما هو بابراهيم بن هاشم التقي على قول حديثه وان علمه حسنا في محبته يعني صحيح في المحل وعد المحرمة فيمن  
لغيرها الصفة موصرا حقا فلا بد من ان كتاب التوليد فيما كان ظاهره من فاتها انما بالجملة على الكراهة كما ذكره ما وان التفتة كما اشرنا اليه في هذا  
القول على كلام جملة من محبة مناخرى المتأخرين كالحق الاردييل والفاضل الحارثي المصنف في المسئلة الاولى بحالها الا ان البيع  
مع الضميمة وقد خالفه في ذلك قال في ذلك بعد ان ادعى عدم الخلاف في النع مع عدم الضميمة والمتصور للنع مع الضميمة ايضا حيث  
لا تكون الضميمة هي القصة بالبيع لانه عزرا في المفهوم من التفصيل بين كون الضميمة هي المنة في البيع والمنة في البيع فبفتح البيع كالمواضع  
الاصول والمنة في البيع لا يكون مقصورا على جعلت تابعك ابراهيم التذيير وهو في غير موضع مثل ضميمة الا في نحوها فلا يصح وانت خير بالصدق  
تقدم في موقف سماعه التصريح بالضميمة مع ظهور كون الضميمة تابعة في ضم الرتبة والقبول في التمر ظاهر بل صريح في التفتة  
وعدم القصة في بعض ذلك فانهم على الضميمة مع الضميمة العلوية تبعية في غير مما يكون فيه بطلان العقل ولا الضميمة والظهر بانها  
في ذلك ما عرفت انما هي حصة البيع مع عدم الضميمة بالكتابة كما اختاره وصرح به من قد مناه وبالحمل فان ما ذكره ولا اعرف وجه استقامته بعد  
ما عرفت ولا سيما ما رجناه من حصة البيع مع عدمها بالكتابة **المفاد الثالث** في بيعها قبل الظهور ان يذرع عام واحد قال في لف الشهور  
انما يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها عام او عامين اما العام الواحد فبالاجماع ولا يبرح عين معدومة فلا يصح واما بيع عامين فبال  
انك ذلك وادعى ابن ابي الايجاع فيه ايضا قال وقد يشب على كثير من اصحابنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنتين من كانت في علمه  
بعد وقت العقل في هذا بخلاف ما يجردونه فقصا في اصحابنا وخلاف اجماعهم واخبارهم انهم وقتان بهم وهذا غلط في النقل فان  
الصدوق قال في المقنع بالجواز والمعتدل الاول انما يبرح عين بمجهولة معدومة فلا يصح كغيرها من الجهولات والقول السابق على ذلك  
في البيع الشاخي اذ يبرح سنتين او ثلثا فلا بأس ببيع بعد ان يكون فيه شئ من الحصة انتهى كلامه في مقامه اقول الشهور في كلامهم نسبت  
الخلاف في هذه الصورة الى الصدوق خاصة مع ان ظاهر العلامة في التذكرة القول بذلك ايضا وكذا انه بعض المحققين في الشيخ ايضا  
يدل على القول المذكور وانما قد في بعضه يعقوب بن شعيب في محبة سليمان بن خالد بالتقريب الذي في كونه ذيلها وانما في بيعها  
في حصة الجبل في حصة بيعه ويصح على من جعفر المذكورة في كتابه معلة ذلك في رواية يعقوب بن شعيب في حصة الجبل وحسن  
في حصة علي بن جعفر بانه ان لم يخرج العام اخرج في القابل ومارواه في رواية عروة بن ميسرة قال سالت عن بيع الفضل سنتين قال لا بأس  
بالحديث وبذلك يظهر في القول المذكور وانما في قوله المنصوق في لف بعانة كراهة ما نقله احتج ابن بابويه بمارواه يعقوب بن شعيب  
في الاستيعاب ساق الرواية كما قد سنده ثم قال والجواب انه محمول ظهور على الثمرة قبل تاييرها وانت خبير بما في هذا الجواب لا يتبع في الشهور  
في الدرر كذا في السؤال الثالث من الرواية المذكورة انما وقع عن الثمرة قبل ان تطلع ومع هذا الجواب علمية في الباب في ما ذكره في حصة  
التعليل المذكور في تلك الروايات انه ان لم يخرج العام اخرج في العام الاخر فانه اشارة الى الوجه الصحيح للبيع في هذه الصورة قال في ذلك  
بعد القول بالاصح في جوابها كذلك علمين فضا على ترويض الرواية بعد استلاله لا قول الشهور في مفهوم الشرط في رواية الجبل  
الثانية ولرواية الجبل في البيع بالفظه لكن في الرواية الاولى في ضعف الثانية من الحسن في اشارة الى المصير بقوله والرواية الجبل الى حقيقة يعقوب بن  
شعيب ثم ساقها الى اخرها ثم قال وعمل غيره من الرواية الصدوق وظهر من النص للميل الى هو قوي اذ لم يشب الاجماع على خلاف  
فصحة روايته في جميعها على ما في الروايات مع امكان حمل روايات النع على الكراهة جمعها انتهى وفيه من وصفه في رواية الجبل  
بالحسن فهو من قدس سره فان الرجل المذكور غير موثق ولا احدث وان الدليل على الجواز غير مختص في حقيقة يعقوب بل المذكورة لما  
عرفت من اخبار القائلين انما هو في حصة بيعه في الحكم المذكور لا يبارونها ما ذكره تمام في ايام التوليد في العارض كما  
اشار اليه بل بالجملة فالقول في صحة الصورة المذكورة محال لا نكاره بعد عرفت **المفاد الرابع** في بيعها بعد الظهور  
قبل بدو صلاحها والشهور ان لا يجوز الا ان يضم اليها ما يجوز بيعه بشرط القطع او عامين فضا على ما لو بيعت من دون احد  
الشرط المذكورة فهل يكون جائزا على كراهة لو يكون باطلا او يراعى التام في قولنا في الاول قال الشيخ في كتابه الاخبار والشيخ  
لغيره سالت عن ابن ابي الايجاع في التذكرة في قوله في التفتة في قوله في التفتة وادعى عليه الاجماع وبه قال الصدوق وابن الجبلة  
ابو الصلاح وابن حمزة وبالثالث قال سالت في ظاهر كلامه استدلاله بالثلاثون بالتحريم في رواية البصير الثانية من رواية النعمان  
وما رواه في في وبرز الوشاح في الضعيف في الاول في الحسن في الثالث قال سالت في التفتة في بيع الفضل اذ احبته لا يجوز بيعه حتى  
ينمو قلت في ما تروى جعلت ذلك قال نعم وصفر وشبه ذلك وما رواه في في وبيب عز علي بن حمزة قال سالت لابي عبد الله عليه السلام  
ان قال سالت عن رجل اشترى بيتا فيه نخلة في غير موضع فخر فقال لا حتى ينمو قلت في ما تروى قال يقولون ويدل عليه ايضا ما

هذا هو الوجه الصحيح في البيع  
في حصة الجبل في حصة بيعه  
في حصة علي بن جعفر بانه  
ان لم يخرج العام اخرج في  
القابل ومارواه في رواية  
عروة بن ميسرة قال سالت  
عن بيع الفضل سنتين قال  
لا بأس

ما لا بد من ان يبرح عين  
في حصة الجبل في حصة بيعه  
في حصة علي بن جعفر بانه  
ان لم يخرج العام اخرج في  
القابل ومارواه في رواية  
عروة بن ميسرة قال سالت  
عن بيع الفضل سنتين قال  
لا بأس



# المشاجر

قدم في حديثنا للنقل عن الفقيه في رواية قريبة الاستدلال على هذه الاخبار واتد مساذ كره من الروايات الصحيحة المستوحدة  
في جواز البيع قبل الظهور بالكلية من غير شرط فبعد قبل بدو الصلاح بطريق اوله مضافا لذلك الى مجموعات الكتاب في السنة  
في جعل البيع والتجرب لوفاء بالعموم وحمل الاخبار التامة على الكراهة كما ذكره الاصحاح غير بعيد لان ما تشعرب من احتمال الفرق الاخر  
قبل بدو الصلاح لا يصلح للمانع الا ترى انه يمكن ذلك في اكثر البيوع مثل الحيوانات وبيع الثمرة سنتين من بعد بدو الصلاح  
يمكن طرقها ايضا ونقل العلامة في التذكرة المنع من ايد اهل الاربعه وكذا ابن ادريس في كتاب المتراين حيث قال لا يما يجوز عندنا  
خاصة ببيعها اذا طلعت قبل بدو الصلاح سنتين وعند المخالفين يند صلب اهل البيت عليهم السلام لا يجوز وعلى هذا فلا يبعد حمل هذه  
الاخبار على التقية ولعل الاظهر في ذلك بعد ذلك كشرط التثنية للتقدمة والحق العلامة بالتثنية ببيعها على ذلك الاصل وبيع الاصول  
مع استثناء الثمرة وفي الاخير نظر ان ليس هناك بيع ولا نقل الثمرة بوجه دليل الاول غير واضح والتبعية للاصل انما يجري لو بيعا معا انتهى  
وهو جديده انه ينبغي ان يعلم ان الوجوه في اشتراط التثنية وكذا في اشتراط الزيادة غرضه ظاهره في اشتراط القطع فهو لا يجرى بغير غرض  
لان الظاهر ان الاشتراء انما يكون بثمن يمكن الانتفاع به ويجوز ظهور الثمرة قبل بدو الصلاح لا يترتب عليها بعد القطع منفعة يعتد بها في العقل  
حقا نه قطع لاحكامها وانما النافع المترتبة بعد صيرورة النخل بغير الثمرة الكرم محصورا ونحو ذلك اما قبل ذلك فلا فاطلان اشتراط الطع لا يجرى  
من غرضه اشكال الله العالم وتام تحقيق الكلام في المقام يتوقف على رسم فائدين **الاول** بدو الصلاح للجواز ببيع الثمرة على القول  
بأنه قبل ظهوره عبارة عن الاحرار والاصفران وهو عبارة عن ان تبلغ مبلغا يؤمن عليه من الزيادة والمراجع فيه الى اهل الخبرة قولان ونقل  
في التذكرة عن بعض العلماء ان حله طلوع الثمرات مجتمعا عليه برواية عن النبي صلى الله عليه وآله وزيت بعد ثبوت النقل والروايات المتقدمة  
بعضها نقل على الاول وبعضها على الثاني فمما يدل على الاول صحة روى محمد بن الحسن النعماني في حديثه رواية قريبة الاستدلال  
الوشاء ورواية علي بن ابي حمزة ومما يدل على الثاني صحة سليمان بن خالد بن ابي بصير ومما يثبت صحة الحديث اذا ركت ثم لها  
اطعم لها طعم ومثاله رواية ابي بصير الاول وفي رواية الثانية حتى يثمر ثم يثمر ثم يثمر ثم يثمر ثم يثمر ثم يثمر ثم يثمر ثم يثمر ثم يثمر  
ابن شعيب في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا كان الحار فيه ثمار خضراء فادرك بعضها فلا تأكلها وما دنا منه في ثمره وبيع في الوثوق  
عن ابي حمزة بن الفضل الهاشمي قال سألت ابا عبد الله عن بيع الثمرة قبل ان تدرك فقال اذا كان في تلك الارض بيع لغيره فادركت فبيع  
ذلك كله حلالا قول قول ببيع بغيره مبيع هذا الاطلاق سابع في الاخبار وقوله غلة اي ثمره وما رواه في نسخة الفقيه عن علي بن ابي حمزة قال  
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى سبانا فباعه بغيره فادركت بعضها فلا تأكلها وما دنا منه في ثمره وبيع في الوثوق  
هنا يظهر ان ما في كلام شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في المسالك حيث قال بعد قول الحق بدو الصلاح ان يصفر او يحمى او يبلغ مبلغا  
يؤثر عليه العاهة بدو صلاح ثمرة النخل احد الامرين المذكورين مما لا بد من علمه بالثبوت على الروايات فان كثيرا منها في خط الاول وفي رواية  
ابن بصير مما يدل على الثاني اقصر جماعة من الاصحاح على العلامة الاولى لصحة دليلها وقيل بالثالث خاصة والاقوى اعتبار العلامة الاولى  
خاصة لما ذكرناه واعتراضه المحقق الاردبيلي هنا في دعواه صحة دليل العلامة الاولى حيث انه انما اورد رواية الوشاء وعلي بن ابي حمزة ثم  
قال وما ظنك يا ابن ابي عمير بما ليس فيها شيء صحيح فقول شاذ ينع والكتب الاكثرية تعتد دليلها محل التامل انتهى وفيه ان مرجع ادلة هذه  
العلامة صحيحة روى كذا ذكرناه لو كانت غفل عنها كما ينبغي عن كلامه انما وجبه الدخول في كلام شيخنا المذكور دعواه ان كثيرا من الروايات  
دل على العلامة الاولى وان فيها الصحيح العلامة الثانية انما دل عليها الخبر في صحيحنا خاصة فمن ثم رجع العلامة الاولى والادلة على ما  
ذكرناه ليس كذلك وان الروايات الدالة على العلامة الثانية اكثر عددا ومما حارها والطبعونة ما قد منه من جواز البيع قبل الظهور في  
هذه الاخبار في مراتب الكراهة فالاول قبل الظهور والثانية بعد الظهور وقبل الثلث والثالثة بعد الثلث وقبل ان تدرك وتقطع  
واما ما بلغت هذا المبلغ فلا شك في الجواز بغير كراهة وقد تقدم ايضا احتمال الحمل على التقية في بعض هذه الروايات والله العالم **الثاني**  
في ما اذا ادرك بعض ثمر البستان جان ببيعها اجمع ولو ادركت ثمرة بستانها لم يجز ان يبيع البستان كله بل يتركه ويباع جميعا  
ام لا قولان اما الحكم الاول فالثاني موضع اتفاق فضا وقوي لان بيع ما لم يدرك حايض مع الضميمة كما تقدم وما ادرك من الثمرة  
ضميمة هذا ما لم يدرك وقد تقدمت صحة يعقوب بن شعيب وصحة اسمعيل بن الفضل الهاشمي ورواية علي بن ابي حمزة مصححة بذلك  
واما الثاني فله ظهور الجواز ايضا لان الضميمة وايد ذلك بصحة الهاشمي للتقدمة ايضا بناء على ظاهر اطلاق الارض فيها فانه انما من  
ارض في البستان الذي ادرك بعض ارضه بستان اخر ونقل عن الشيخ في طوف المنع لان لكل بستان حكمه في التعداد ولما رواه عن عمار في  
الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الفاكهة متى يحل بيعها قال اذا كانت فلكة كثيرة في موضع واحد فطعم بعضها ففعل ببيع الفاكهة  
كلها فاذا كان نوعا واحدا لم يحل بيعه حتى يطعمه فان كان انواعا متفرقة فلا يباع منها شيء حتى يطعم كل نوع منها وحده ثم يباع تلك النوع  
ورقة في المسالك الرواية بالضعف وتروى المحقق في بيع في الحكم المذكور والظاهر ان الرواية المذكورة ليست من قبيل ما نحن فيه فان ظاهر الخبر  
ان التفريق انما هو في انواع الفاكهة وان كانت في بستان واحد لا في البستان الذي فيه الفاكهة كما هو محل البحث وهذا الخبر على ظاهره كما  
ذكرناه لا قابل للمعرفة في الحكم الاول من ان البستان الواحد اذا ادرك بعض ثمره جاز بيع الجميع ويدل على ما قلناه قوله عليه السلام من ذر  
بستانا كان فيه فلكة كثيرة في موضع واحد ثم انقضت تلك الفاكهة بين كونها نوعا واحدا او انواعا متعددة فثبت لكل نوع منها  
حكم نفسه حكمه في صد الخبر على بيع الفاكهة كلها اذا طعم بعضها مبنى على كونها من نوع واحد كما ينادى به التفصيل المذكور في

هذا الخبر على ظاهره كما  
ذكرناه لا قابل للمعرفة  
في الحكم الاول من ان  
البستان الواحد اذا  
ادرك بعض ثمره  
جاز بيع الجميع  
ويدل على ما قلناه  
قوله عليه السلام  
من ذر بستانا  
كان فيه فلكة  
كثيرة في موضع  
واحد ثم انقضت  
تلك الفاكهة  
بين كونها  
نوعا واحدا  
او انواعا  
متعددة  
فثبت لكل  
نوع منها  
حكم نفسه  
حكمه في صد  
الخبر على بيع  
الفاكهة كلها  
اذا طعم  
بعضها  
مبنى على  
كونها من  
نوع واحد  
كما ينادى  
به التفصيل  
المذكور في



# کتاب التجرب

21

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

۱۰۰

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
مكتوباً في سبعة عشر لغة  
وعلى كل من قرأه فله أجره



في بيع الثمار

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



# كتاب

قبل قبضها فقول في الكلام في هذه المسئلة يقع في موضع **الاول** ما ذكر مراراً تلفه قبل القبض يكون من مال البايع اذا كان التلف بافترسها فانه مبني على القاعدة المشهورة من ان مضمون على البايع قبل القبض للتلف ان ينسحق العقد من حينه وتقدم الكلام في ذلك في المسئلة الخامسة من الهاء الثاني احكام الخيار وذكرنا ثمة معارضة هذه القاعدة بالقاعدة المذكورة على ان المشتري يملك المبيع بالعقد واقامنا ذكر مراراً ان الحكم كذلك لو تلف المبيع فهو خيار فانه هو المثل وهو يدبره كما ذكرنا في المسئلة المشار اليها من ان الحكم هنا انما هو تخير المشتري بين الرجوع بالتميزان يفسخ العقد ويدين مطالبته بالتلف بالمثل والقيمة - واما كان البايع او الاجنبي ولهذا قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك هناك عدة كقول المذکور والاقوى تخير المشتري بين الفسخ وازام البايع بالمثل اذ الفسخ فلان المبيع مضمون على البايع قبل القبض واقام الزامه بالعوض فلانة التلف له لان المبيع قد انتقل الى المشتري وان كان مضموناً على البايع كما لو تلفه الاجنبي متمسكاً باصله بقاء العقد وقصاراً بالانفصال على موضع الوفاق انتهى اقول وقد تقدمت في المسئلة المشار اليها انما في هذا الكلام من طرق الايراد فان قضيت كونه قبل القبض مضموناً على البايع الاقصار على الفسخ وعدم الرجوع بالمثل لطلان العقد بالتلف قضيت كونه المبيع ينتقل بالعقد الى المشتري فيكون ملكاً له هو عدم الرجوع على البايع بوجه الا انه حيث كان ظاهرهم الاجماع على كل من القاعدتين جمعوا بينهما بما ذكرنا كالمشتري بقوله واقصاراً بالانفصال على موضع الوفاق الثاني ما ذكرنا انه لو كان بعد القبض وهو التخلية آفة لا ريب في مقتضى قاعدة البيع انه بعد القبض لا يرجع على البايع بشئ وهو المشهور في كلامهم باي نوع كان من انواع التلف المذكورة الا انه قد نقل في المسالك عن بعض الاصحاح انه ذهب الى ان التمرة على الشجرة مضمونة على البايع وان قبضها بالتخلية نظر الى ان بيعها بعد بدو صلاحها بغير كيل ولا وزن على خلاف الاصل لان شأنها بعد النقل والاعتبار بالوزن والكيل بالقوة القريبة من الفعل وانما اجيز بيعها كذلك للضرورة ويراعى فيها السلامة وعلى هذا فيجوز ان يكون قوله على الاشبه متعلقاً بقوله لم يرجع ويكون اشارة الى هذا القول ويجوز ان يكون متعلقاً بقوله وهو التخلية حيث انه كما تقدم قد وقع الخلاف في القبض هل هو عبارة عن التخلية مطلقاً او من الكيل والوزن في المكيل والوزن في هذه التمرة بعد بدو صلاحها فانه صانعاً لا يعتان بهما مع فنكون في تنبيه على اختيار القول بالتخلية مطلقاً كما هو حال القولين المذكورين الثالث ما ذكرنا بقوله ولو تلفه تشتت في يد البايع آفة لا يخفى ان المشتري انما انشا الصورة المذكورة ان كان ما دون البايع فهو في عينه حكام القبض مطلقاً وان كان بغيره فهو الطر من العارية فهو في عينه من حيث انتقل الضمان الى المشتري لا الاطلاق وان لم يكن باي احكام القبض من حيث عليه لان الغرض هنا بيان عدم الرجوع على البايع وحيث انتقل الضمان اليه فلا رجوع قبل وانما استدلوا انما هذا القبض لم يجعله قبضاً لان لا بد من قبضه فيكون مباشرة المشتري فيكون قبضاً حقيقة وقد يكون بالتسليم قبضاً في حكم القبض خلاصته الرابع ما ذكرنا من قوله وكذا لو كانت حبة من الزرع او ثمر من شجرة او غيرها من الاشياء في كونه قبضاً ويكون الحق في حقه المتقدم السلام والله العالم المسئلة الخامسة من الهاء الثاني احكام الخيار وذكرنا ثمة معارضة هذه القاعدة بالقاعدة المذكورة على ان المشتري يملك المبيع بالعقد واقامنا ذكر مراراً ان الحكم كذلك لو تلف المبيع فهو خيار فانه هو المثل وهو يدبره كما ذكرنا في المسئلة المشار اليها من ان الحكم هنا انما هو تخير المشتري بين الرجوع بالتميزان يفسخ العقد ويدين مطالبته بالتلف بالمثل والقيمة - واما كان البايع او الاجنبي ولهذا قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك هناك عدة كقول المذکور والاقوى تخير المشتري بين الفسخ وازام البايع بالمثل اذ الفسخ فلان المبيع مضمون على البايع قبل القبض واقام الزامه بالعوض فلانة التلف له لان المبيع قد انتقل الى المشتري وان كان مضموناً على البايع كما لو تلفه الاجنبي متمسكاً باصله بقاء العقد وقصاراً بالانفصال على موضع الوفاق انتهى اقول وقد تقدمت في المسئلة المشار اليها انما في هذا الكلام من طرق الايراد فان قضيت كونه قبل القبض مضموناً على البايع الاقصار على الفسخ وعدم الرجوع بالمثل لطلان العقد بالتلف قضيت كونه المبيع ينتقل بالعقد الى المشتري فيكون ملكاً له هو عدم الرجوع على البايع بوجه الا انه حيث كان ظاهرهم الاجماع على كل من القاعدتين جمعوا بينهما بما ذكرنا كالمشتري بقوله واقصاراً بالانفصال على موضع الوفاق الثاني ما ذكرنا انه لو كان بعد القبض وهو التخلية آفة لا ريب في مقتضى قاعدة البيع انه بعد القبض لا يرجع على البايع بشئ وهو المشهور في كلامهم باي نوع كان من انواع التلف المذكورة الا انه قد نقل في المسالك عن بعض الاصحاح انه ذهب الى ان التمرة على الشجرة مضمونة على البايع وان قبضها بالتخلية نظر الى ان بيعها بعد بدو صلاحها بغير كيل ولا وزن على خلاف الاصل لان شأنها بعد النقل والاعتبار بالوزن والكيل بالقوة القريبة من الفعل وانما اجيز بيعها كذلك للضرورة ويراعى فيها السلامة وعلى هذا فيجوز ان يكون قوله على الاشبه متعلقاً بقوله لم يرجع ويكون اشارة الى هذا القول ويجوز ان يكون متعلقاً بقوله وهو التخلية حيث انه كما تقدم قد وقع الخلاف في القبض هل هو عبارة عن التخلية مطلقاً او من الكيل والوزن في المكيل والوزن في هذه التمرة بعد بدو صلاحها فانه صانعاً لا يعتان بهما مع فنكون في تنبيه على اختيار القول بالتخلية مطلقاً كما هو حال القولين المذكورين الثالث ما ذكرنا بقوله ولو تلفه تشتت في يد البايع آفة لا يخفى ان المشتري انما انشا الصورة المذكورة ان كان ما دون البايع فهو في عينه حكام القبض مطلقاً وان كان بغيره فهو الطر من العارية فهو في عينه من حيث انتقل الضمان الى المشتري لا الاطلاق وان لم يكن باي احكام القبض من حيث عليه لان الغرض هنا بيان عدم الرجوع على البايع وحيث انتقل الضمان اليه فلا رجوع قبل وانما استدلوا انما هذا القبض لم يجعله قبضاً لان لا بد من قبضه فيكون مباشرة المشتري فيكون قبضاً حقيقة وقد يكون بالتسليم قبضاً في حكم القبض خلاصته الرابع ما ذكرنا من قوله وكذا لو كانت حبة من الزرع او ثمر من شجرة او غيرها من الاشياء في كونه قبضاً ويكون الحق في حقه المتقدم السلام والله العالم

في حقه المتقدم السلام والله العالم

في حقه المتقدم السلام والله العالم

في حقه المتقدم السلام والله العالم



ALL

[illegible]



## کتاب

1

—

五



# المناجر

١٤

كلما عرفت مستثناة من الزاينة والاستثناء عما يقبح على القول بالقول للزاينة للقول غير كما اختاره قدس سره وقيل الشهيد جسيما قدسنا  
ذكره والله العالم **المسئلة الثانية** ان كان بين اثنين واكثر نقل او تجزئة قبل بعضهم بحصة الباقيين لشيء معلوم كان جليزا وجب  
هذا من قبل البيع وانما هي معاوضة مخصوصة تنفي القبال وهي مستثناة من الزاينة والمحافظة والاصل فيها جليز الاجزاء منها ما رواه الشيخ  
الثقة عطل الله طريقه بطرق عديدة فيها الصحيح غيره عن يعقوب بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجلين يكون بينهما  
فيقول احدهما لصاحبه اخرا فان اخذه هذا النقل بكذا وكذا كبريا متي يعطينه نصف هذا الكيل اذا وافق وان اخذه انا ذلك و  
ارده عليا فلا بأس بذلك وفي بعض روايات الخبر بخلاف وارده عليك وباروا في في الصحيح او الحسن عن الحلبي قال اخبرنا ابو عبد الله  
عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام حدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث عبد الله بن  
رواحه فقوم عليهم قيمة وقال لهم امان تاخذوه وتعطوه نصف الثمن واما ان اعطاكم نصف الثمن واخذوا فقالوا هذا قامت السموات و  
الارض في سبب عوض الثمن في الموضعين الثمن والظان ما في سبب هو الاقرق في الثمن بعد ذلك والظان ما في سبب هو الاقرق في الثمن بعد ذلك والظان ما في سبب هو الاقرق في الثمن بعد ذلك  
ما يخرج كاليق وغلبة الصباح الكثرة في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان البيعة صالحة الله عليه السلام في البيعة خيرة  
ايديهم على التصرف فلما بعثت الثمرة بعث عبد الله بن رواحة اليهم فحرض عليهم فقالوا لا يا ابا عبد الله عليه السلام عذرا لو قالوا ان قد زاد علينا فان  
له عبد الله بن رواحة فقال ايقول هؤلاء فقال فرست عليهم شيئا فان شاؤا ياخذون بما حرمنا وان شاؤا اخذنا فقال الحسن بن  
هذا قامت السموات والارض والظان ما شملت عليه هذه الروايات بالدخول تحت الصلح انب وبذلك صرح في سنن  
قال في ذلك وظل الاحتياط ان الصيغة تكون بلفظ القبال وان لها حكما خاصا رابدا على البيع والصلح يكون الثمن للثمن واحد وعدم  
شوت الزايدة او نقص وفوق بلفظ التقبل هو خارج عن صيغة العقدين وفي سنن ان ثمة من الصلح ولا دليل عليه كما لا دليل على  
ايقاعه بلفظ التقبل او خصا صبه سواها المعلوم من الزاينة انه معامل على الثمة وان لا يرد حيث يملك الثمن قبل الزايدة يلزمه لو  
نقص شيئا او لم ينفذ البيع عن هذه المعاملة كما ذكره في الصلح فغير ظاهر الا انه محصور في الصلح وان اشهره لا يبينه  
بل يصح ذلك باي لفظ اذ فائدة ومرجع هذه المعاملة الى التراضي بين التبركين بان ياخذ كل منهما ما يملكه من الثمن كمن لا يملك  
انما ينفذ احد التبركين في ذلك التصرف الذي لا يربك عوضا في الحقيقة الاخر وهذا هو الصلح بلا استكال والزاينة  
محصر بالبيع كما تقدم فلا يضر في هذه المعاملة ونحوها ان جملهم "اصحابنا في العلامة في الارشاد والتبليغ الذرير في قيدا  
هذه المعاملة لسلامة قال المحقق الا رد في قدس سره في شرح في قول المحقق والتبليغ لشرط السلامة ما لفظ طاهر المثل ان  
شرط لزوم السلامة من الافرة فلو نقص حال ان لا يعطى الا حصة التبريل بمحض ان زاد فالزيادة لا يحتمل ان يكون المراد ان لا يملك  
لا يملك النقص الذي حصل من التبريل فلفظ فيه مع انه محتمل ان يكون السلامة كناتية عن الموافقة من غير زيادة ونقصان فيكون النقص الزاينة  
مستركا بينهما والظن ان الزاينة هو اللزوم مطلقا كما ذكره راجع له معاملة تكون بحسب الظاهر النقص الزاينة سواء سواء استوى ما ذكره من الظن  
الرواية هو الظن الذي يقتضيه اطلا ولا يصح للمقدمة فاورد ان ادري على اصل حكم بان هذا النقص ان كان بيعا لم يضر لكونه من  
وان كان صلحا لم يضر لكونه من غير طامس نفس الثمة المخرى وان كان في الذمة فهو ادرم سواء بقيت الثمة او تلفت واحسب بالظن ان يكون  
صلحا والعرض محتمل لان في ذلك من يلزم تلف بعض العوم بشرط فداء تحقق صما يجب العوم في ايجاب ايضا بالنوام ان ليس بصلح  
ولا بيع بل هو معاملة خاصة ودية بالنقل لا يبيع ويرد على في الاحتياط في وجهها عما قولوا "لذلك لا يبيع قوة وان كان الاول  
ايضا بالتبريل في قوة مناه ممكن والله العالم **المسئلة الثالثة** ان يبيع الرجل الثمن او يبيع الزرع قائما على اصول سواء ببيع الحشام  
او قصد فصل ام لا لانه عين مملوكة قبل النقل ونقل عن الحسن بن صالح الا ان يكون سبلا او قصد وطع كذا يجوز بيعه محصيا  
وان لم يعلم قدر ما فيه لانه غير موزون ولا مكيل فيكفي فيه المشاهدة وان يجوز بيعه محصيا ان يبيع لينة في العطف لعطفه وان يجوز  
بيع ثوبه باعته في جيبه في فصله بشرط فداء بقصد خيرة البايه بين فصل وقدره في ارضه لانه ظالم ولا عرف بظالم  
وبين تركه والطالبة بجرة في المنة ان يبيع بها ماله مكان قصد مع الرضا في المدة التي تراعى على استحقاقه للتفصيل مع التبيين  
ولو وقع الشراء لاجل الفصل قبل ان فصل ويباع على البايه ان يبيع به او ربه او المدة المعينة ان وقع البيع في وقت  
اطلام كلام الا ان يجوز ان يبيع القطع مع امتناع للتبرير وجوب غيب في وقت الشراء في بعض ما توقف على ان العالم  
حيث يمنع المشتري ان يمكن وجوه الحام والاحازنه مباينة لفته وفعال الصنعة نقلا وبالصناعة ماهرة الارض كما تقدم والذني  
وقفة على من الاخبار في هذا المقام ما رواه ثقة الاسلام في صحيحه ما عدا عن عبد الله قال لا بأس بان تسترد  
زراعا خضر ثم تتركه حتى يفسد ان شئت او تلفت قبل ان يستأجر ويحسب في وقت الشراء في بعض ما توقف على ان العالم  
حرم عن تركه ان يبيع قال في بيع عبد الله عليه السلام في بيع ثوبه في وقت الشراء في بعض ما توقف على ان العالم  
لا بأس بان تسترد الزرع والفصل لخصر ثم تتركه ان شئت حتى يفسد في وقت الشراء في بعض ما توقف على ان العالم  
قبل ان يستأجر فانما اذا سئل فلا تعلقه واسا فانها في القول قوله راسا يعني حيواتا في وقت الشراء في بعض ما توقف على ان العالم  
بيع وهو حشيش ثم سئل قال لا بأس ان يبيع ما يملك ما يخرج من هذا الزرع وما استأجره وهو حشيش وان استأجره  
وان شاء تتركه في وقت الشراء في بعض ما توقف على ان العالم

هذا هو الصلح لا يبيع ويرد على في الاحتياط في وجهها عما قولوا "لذلك لا يبيع قوة وان كان الاول

هذا هو الصلح لا يبيع ويرد على في الاحتياط في وجهها عما قولوا "لذلك لا يبيع قوة وان كان الاول



# كتاب

٦٤

بخصه وان شئت بعنه حتى يتاوا واه المشايخ الثلاثة نور الله تعالى من غير ان ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
يشترط في الجمل فلا يقصد به بطلان في تركه حتى يخرج سنبل شعير المخطط ولا يشترط ان ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ان كان شرطه على الاثنا عشر من احوال ان شاء قطع قوله لا وان شاء تركه هو حجة ياتى به - - - - - والاولى ان ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
سنبل قول في قوله على ان ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
في قوله على ان ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
عراج على ان ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
لله سماعه ورويه في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
او معاهد واه في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
قلت لا في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
اذا كنت في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
للمخطوط والشيخ في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ويجب على الجمل في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
الاخبار في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
اذ كنت في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ذلك حتى ياتي في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
والشيخ في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
بقائه في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ولم اقل في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ابا على قواعد الاثنا عشر في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ليجوز ان يكون في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
مع احوال الفصل في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
المشتركة في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
هو الثاني في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
المقتضى في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ما من كذا في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ان المراد في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
مختل في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
الفضل في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
في الاثنا عشر في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
على الميعاد في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
اشياء في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
احتمل في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
مخطوط في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
في اخره في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
فليجوز في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
هذا الخبر في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
فيما لو في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
اعلان في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
عليه في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
بهذا في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
عنا في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
قار في الموتى قل الله عز وجل الفصل  
ابا في الموتى قل الله عز وجل الفصل



[illegible][illegible]

مجلس

وہی ہے جو ہمیں اللہ کی طرف سے بھیجا گیا ہے

100



# کتاب

لك انشاء الله وتملك المرونة كل قريب عدا الاباء وان علوا والاولاد وان سفلا اتفاقا فالنسب في تركان كذلك رضاعا قولاهن كما تقدم  
 والخلاف في الفتوى كما سبق واقامنا من ذكر في الرجل والمرأة فانه يصح تملكه والدق وقفت عليه من الاحكام المتعلقة بهذه المسئلة منها  
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن بصير ربه العباس وعبيد كنهم عن علي بن عبد الله عليه السلام ان اذ امك للرجل وللدم بها واخنة او عمة او خالة  
 او بنت اخنة او كراهل هذه الائمة من النساء معقوا جميعا وبذلك عتقوا ابن اخيه وابن اخنتها كما لا يملك لغيره من الرضا ع ولا اخنة ولا عمة ولا اخنة  
 او امك من عتق وقال ما يحرم من النسب قبله يحرم من الرضا ع وقال يملك الذكور واعداء الاولاد ولا يملك من النساء اخات رسم محرر قلن يحرم في الرضا ع مثل  
 ما يحرم في الرضا ع من خلاف لان ورواه الصدوق باسناد عن علي بن بصير ربه العباس وعبيد كنهم عن زائدة مثله ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الجليلي  
 بن سنان عن علي بن عبد الله عليه السلام ان امرئة ارضعت ابن حارثا فقلت لعنه الله في الكنية في صحيح والحرر مثله وما رواه في علي بن عبيد بن زائدة في  
 الصحيح قلن سالت ابا عبد الله عليه السلام عما يملك الرجل من زوى قرابته فقال لا يملك والد له ولا اخنة ولا ابنة اخنة ولا ابنة اخنة ولا عمة ولا خالة ولا  
 يملك ما سوا ذلك من الرجال من زوى قرابته ولا يملك من الرضا ع والظان ذكر الامم خرج صحيح التمثيل في الخصام كما سيطه لك انشاء الله تعالى وما رواه  
 في صحيح بن مسلم في الصحيح عن احمد بن علي بن الساق ان اذ امك للرجل وللدم بها واخنة او عمة او خالة عتقوا عليه عمة اخاه وعمة وخالة من الرضا ع وعن  
 محمد بن مسلم ايضا في الصحيح عن علي بن جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والد له ولا ولد ولا عمة ولا اخنة ولا عمة ولا اخنة ولا عمة ولا اخنة من الرجال  
 وعنه عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضا ع ما يحرم من النسب ليس قد صاروا بناتها فثبت كنية فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس مثل هذا يكتب الظان ان النكاح من كنية  
 لكونه ظاهرا لا يحتاج الى الكتابات ووصف هذه الرواية في السالك بالاعتقاد وليس كذلك لان الشيخ روى عنه الحسن بن محمد بن سماعة وطريقه البيهقي يعلو  
 وعنه ابن حمزة التميمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 الزوج منها من قبل هو لا باعتبار بقاء الزوجية والافانها تملكه وبطل الزوجية اجماعا وروى في علي بن سنان في الصحيح عن علي بن عبد الله عليه السلام  
 قلن سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 قال ليس سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 في امرئة ارضعت ابن حارثا فقلت لعنه الله في الكنية في صحيح والحرر مثله وما رواه في علي بن عبيد بن زائدة في الصحيح عن الجليلي  
 عليه السلام قال سالت عن امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 في حديث قال سالت عن امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 اقول وهذه الروايات كما ترى ظاهرة الاتفاق فيما قد ذكره من العلاقة النسبية وان العلاقة الرضا عية ملحق بها وجارية في ذلك هي كما هو  
 مقتضى مذهب الشيخ ومن جهة ملاحظة في جملة ما ابا عبد الله عليه السلام في ذلك يظهر في كلام ابن ابي عمير المتقدم ذكره من تخصيص الحديث النبوي بالنكاح  
 فانه ناشئ عن الغفلة عن ملاحظة هذا الاعتبار وهذا ما يدل على القول الثالث من الاخبار وهو مذهب الشيخ المصنف في صحيحه فانه رواه الشيخ  
 عن عبد الله بن سنان عن علي بن عبد الله عليه السلام ان امرئة ارضعت غلاما لم يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها يملكها من مملوكه حتى ينفك عنها  
 عبد الله عليه السلام في بيع الامم من الرضا عة قال لا بأس بذلك اذا احتاج وعنه علي بن عتبة عن علي بن عبد الله عليه السلام قال قلت له غلام ينفق بيني ورضاع  
 يملك بيعه قال انما هو مملوك وان شئت بعتهم وان شئت امسكتهم ولكن اذا ملك للرجل ابويه فمما حران واجل الشيخ عن الجليلي الا ان يملكه كوما  
 قال فهذا الخبران لا يعارضان الاخبار التي قد منها الا انها اكثر واشد وافقة بعضها البعض فلا يجوز ترك تلك والعمل بهذه مع ان الامر على ما  
 وصفه على انه يمكن ان يكون الوجه فيه انه اذا كان للرضاع لم يبلغ الحد الذي يحرم منه والحال على ان يكون ربهما على جميع الاحوال على ان الخبر  
 الثالث يقتل ان لا يكون المراد بالا الاستثناء بل يكون الاقدا سمحت بمجنه الوارود ذلك معرو في اللغة فكانه قال اذا ملك للرجل اباه فهو حر  
 وماذا من جهة الرضا ع واقامنا الخبر الاول فيجوز ان يكون انما الحارز بيع الامم من الرضا ع في الغلام بما قد ساء في خبر اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ولا يكون المراد بذلك انه يجوز ذلك للرضع وليس في الخبرين مع ذلك بل هو محتمل باقضاء وادان كذلك بما عارض ما قد ساء من ان يقولوا لا يجوز  
 الا وبيد بعد ذلك وهذه التاويلات وان كانت بعيدة الا ان الله لما قوى الحكم الاول والطرح غير محض عند وان كانت الاخبار ضعيفة وفائدة  
 طين يبعد ان يكتاها ولو كان لا يثبت من عدم تلك الامم في الخبر الثالث ايضا انتهى اقول والا قرب عندك هو حمل هذه الاخبار على النية لما تقدم في  
 كلام الشيخ في فزان ذلك ما ذهب جميع الفقهاء وح فلا يحتاج الى هذه التكلفات التخفيف التي تجتهد الا انها لو بعدت به الامم على ما رواه  
 الخبر الثالث من الاخبار المذكورة فانه ما هو الا الرضا ع هو ليس من حمل الاشكال ويؤيده استثناء الابويه في الرضا ع في الخبرين فاما  
 يدل على ذلك من عدا العمومين للرجل الا ان كان على ارضية بمجنه ان الافضل عنهم من ذلك ما تقدم في صحيفة  
 محمد بن مسلم قوله عليه السلام يملك ابن اخيه وعمة وخالة ويملك اخاه وعمة وخالة من الرضا ع وقوله في صحيفة الجليلي عن العباس وعبيد  
 المتقدمة ويملك عمة وابن اخيه وابن اخنة والخال له ان قال قال يملك الذكور واعداء الاولاد الاخوة وقوله عليه السلام في صحيفة عبيد بن زائدة في الصحيح  
 ايضا ما ذكره العمومين والانات المحارم ويملك ما سوى ذلك من الرجال من زوى قرابته وفي خبر عن محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال في بيع اباه  
 وعنه من زوى قرابته من الرجال عمن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك اباه وامه واخاه وابنة عبيد  
 فقال انما لا اخنت فقد عتقت حين يملكها واما الاخ فيسفر واما الابون فقد حين يملكها وفي رواية كنية لا سالت عن علي بن عبد الله عليه السلام ان يملك  
 الابون فقد عتقوا وقد يملك اخوته فيكون مملوكا ولا يعتقون واما تور وفي رواية لعبيد بن زائدة قال لا يملك الرجل اخاه من النسب يملك



## المشاعر

12

[illegible]

پیشہ ورانہ تعلیم







## المشاجير

[illegible]

فانما هذا الكتاب من كتاب







## 142

وہی ہے جو کہ



فلا يقر بغير المشتري من الفسخ فيطالب بالثمن وعده فبطل بالقيمة ومقدم من الخيار بين الرد والامساك بالارض كما هو المشهور بخصوص  
بما اذا كان العيب من قبل الله سبحانه وتعالى او من قبل البائع اما لو كان من قبل اجنبية فعليه الارش للمشتري ان التزم بالمبيع والبائع ان يفسخ ولو  
انفسه المشتري فهو قبض ولو قبض عليه فلا قربانه قبض بلقب البيع وهلك الباع فهو غصن البائع والمشتري الفسخ لبعض الصفقة الثالثة  
ما لو قبض ثم تلف او حدث فيه عيب في الثالثة فانه مضمون على البائع ما لم يكن الحدث من المشتري اما في صورة التلف فانه ان متلفه الاجماع فلا  
يظهر فيه خلاف عند من حيث اختلاف في ان التلف في زمن الخيار من قبل خيار ويدل عليه ايضا على صورة العيب اطلاق قول الصادق  
عليه السلام في رسالة ابن رباط المتقدمة سابقا ان حدث بالحيوان حدث قبل الثالثة فهو من مال البائع ثم ان في صورة يفتقر بين الرد بخيار  
الثالثة والامساك والظن في الارش هنا مع الامساك كما تقدم في سابق هذه الصورة وصورة التلف الرجوع على البائع بالثمن والعيب  
الحدث في الثالثة الموجب للارش عند من اوجب لا يمنع بخيار الثالثة ولا بخيار العيب السابق نعم لا يرد بهذا العيب الحادث بل بالارض مما  
لانه انما حصل بعد القبض وان كان في زمن الخيار الموجب لكونه مضمونا على البائع وذلك هو الموجب للارش فقط هذا كله فيما لو كان  
الخيار مختصا بالمشتري وكذا لو كان مشترك بينه وبين البائع او غير لان الجملة فيه مضمونة على البائع ايضا اما لو كان الخيار مختصا بالبائع  
لو مشترك بينه وبين اجنبية فلا خيار للمشتري هذا اذا كان العيب من قبل الله تعالى او من البائع واما لو كان من اجنبية فالمشتري على ذلك الاجنبية  
الارض خاصة ولو كان بتفريط للمشتري فلا شيء وهكذا الحكم في غير الحيوان ويجري ايضا في تلف المبيع اجمع الا ان الرجوع هنا بجميع القيمة  
كما تقدم فان كان التلف من قبل الله سبحانه وتعالى والخيار للمشتري ولو شاركه غيره فالتلف من البائع والامن للمشتري وان كان التلف من البائع او من غيره  
والخيار للمشتري فلا خيار للفسخ والرجوع بالثمن فذلك والارجح على التلف بالمثل والقيمة ولو كان الخيار للبائع والتلف اجنبية او للمشتري فخير  
ورجع على التلف الرجوع ما لو حدث العيب بعد القبض وبعد مضي الثالثة فانه يمنع الرد بالعيب السابق على العقد الموجب للخيار مع الجهل فلا  
خياره هنا لعدم موجب ولا انه قد انتم المبيع صحيحا فليس له ان يرد معيبا نعم له الارش من حيث العيب السابق ما لم يتصل كلامهم في التقاؤده  
تقدم ما فيه من الاختصاص في بعض المواضع في ابواب الخيار والعيوب والله العالم **المسئلة الخامسة** قيل لو استثنى البائع الراس للجلد  
كان شريكا بقدر ثمنه وكذا لو اشترك اثنان او جماعة وشطرا احدهم ذلك ولو قال اشترى حيوانا بشركة مع وثبت البيع له ولو على كل واحد نصف  
الثمن لو اذن احدهما صاحبه ان ينقد عنه مع ولو تلف كل بينهما ما وله الرجوع على الاخر بما قدر منه ولو قال له ارجع لنا الاخير ان عليك فيه ثمن  
والرؤى الجواز اقول تفصيل هذه الجملة المنقولة في هذا المقام وبيان ما اشتملت عليه من الاحكام يقع في مواضع **الاول** لو استثنى  
البائع الراس للجلد مثلا وفيه احوال احدها ما ذكرناه وهو صحة البيع وان يكون شريكا بقدر قيمة ثمنه وبقوله الشيخ في النهاية وطرف وابن  
البراج والعلامة في الارشاد ونسب الحق في كتابه في رواية الكوفي مؤذنا بنوع توقف فيه رواية للشارح الهامه ما رواه الشيخ عن الكوفي  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اختمت الامير المؤمنين عليه السلام رجلا ان اشترى احد الباعين واستثنى البائع الراس للجلد ثم بدلا المشتري من بيعه فقال  
للمشتري هو شريك في البعير على قدر الراس للجلد ورواه الكوفي في قوله بل فقط للمشتري الثالثة هو المشتري الثالثة ونحو هذه الرواية ايضا ما رواه  
الصدوق عن عطاء الله مرقده في كتابه عيون اخبار الرضا باسانيد ثلثة عن ابيه عن الحسين بن علي عليه السلام قال اختمت له على صلوات الله عليه  
رجلان احدهما باع الاخر بغيره واستثنى الراس للجلد ثم بدله ان يغيره قال هو شريك في البعير على قدر الراس للجلد على ايضا بان البائع قد قبض ما يبايع  
المبيع ويبقى القيمة ما يلوى المستثنى فيكون البائع شريكا بما يلوى المستثنى لان اخرا الله مقسطة على اخراء المبيع ويلغو التبعية فلو كان  
للمشتري ان الحيوان كمالا قيمة عشر دراهم وقيمة ما استثنى دراهم كان شريكا بالتحلي ثانياه صحة البيع والاستثناء وان يكون له واستثنى وقول الشيخ  
للعقد والتبعية في الصلاح وابن الجعفي ابن ابي عمير على ما استثنى شيئا معلوما من معلوم وعقد البيع غير مانع من اشتراط ما هو  
لقوله عليه السلام شرط حايض بين المسلمين وثالثها بطلان البيع بهذا الاستثناء لانه لا ينافي في الضرر والتنازع لان للمشتري قد يخلو التبعية ويمنع  
من البائع من الانتفاع بما في ملكه وجزان يؤاخذ له نقص او عده الانتفاع به بغير اذنه وان اخذ البائع اللبغ لاجل اخذ ما شرطه كان فيه منع  
لانتفاء التبعية على ما لا انتفاع به في هذه الا انتفاع بغيره وبنسب وتنازع هذا القول نقله ابن فهد في المهدى لم اضعه على قائل ولا يجهل بالفتا  
العلامة في لفظ شيخنا الشهيد الثالث في المسالك من البطلان الا ان يكون مذبوحة واشترى اللبغ فانه يجوز الاستثناء قال شيخنا الشارح في  
المسالك بعد ذكر عبارة المحقق المشار اليها انما يفرض بين المذبوحة وما يرد في غيره وهو احد الاقوال في المسئلة لاطلاق الرواية الا ان الاستثناء  
ضعيف في الجملة متحققه والشركة الشاعرة غير مقصودة والقول بالبطلان متجه الا ان يكون مذبوحة او يرد في غيره فيقوى صحة الشرط انتهى  
اقول لا يخفى ان الاوفق بالقواعد الشرعية هو القول الرابع لما ذكره في لفظ ويمكن ان يجعل عليه القول الثاني فان ظاهر عبارة الشيخ للقيده هو  
كون شرط المذكور انما هو فيما يرد في غيره حيث قال لا بأس ان يشترط البائع على المبتاع شيئا يستثنى حايضا عنه مثل ان يبيعه شاة ويستثنى عليه  
جلدها او راسها بعد اللبغ ويمكن حمل اطلاق كلامه غير على ذلك ايضا الا ان ظاهر كلام ابن ابي عمير وعموم وبؤيده انه يستثنى الراس  
والجلد فيما لا يرد في غيره ولا ثمة يترتب عليه بؤيده ايضا انهم قد صرحوا كما تقدم بان لا يجوز بيع جزء معين من الحيوان كبذره وجزءها  
وانما يجوز مشاعا كصفه ورجله مثلا والاستثناء في معنى البيع وهذا القول نقله ابن فهد في المهدى لم اضعه على قائل ولا يجهل بالفتا  
مع التهيئة وعدم اللبغ بما فيه من الجهالة وقصر الشرط في اخذ جزء من الحيوان على بقائه ماصوره ولا انه لا يجوز اخذ جزءه بالبيع فلا يجوز استثناء  
والبيع انما يكون حلالا لو وقع على جزء هو ماله انما قلنا في لفظ الروتين المتقدمين باطلا فاما على صحة مطلقا وان يكون  
شريكا مع المشتري في كل الحيوان بقدر قيمة الراس للجلد فتنسب القيمة الى من اشترى ويكون له بذلك التبعية من اجزاء جميع الحيوان ويكون الباع

فيما قلنا في كتابنا  
فيما قلنا في كتابنا

القول

القول



بالتشريع ويؤيد المحرم المذكورين حرمه في الإجماع...  
حصل العدل من ذلك فنكون نبيع بغيره...  
ومع ذلك حكم بالتشريع...  
انسان او جماعة...  
هذه المسئلة...  
لو اشترك فيه جماعة...  
واشترى رجل عشرة دراهم...  
او بدلا من...  
والحكمة...  
او ارد صاحب الراس...  
لعل لفظ...  
ارادة...  
بالحقيقة...  
الطعن...  
كل حكم...  
ان نكتب...  
بعض الحكم...  
بما جاز...  
او ارد...  
بالتشريع...  
ان يصب...  
من كان...  
تقران...  
بالشراء...  
قال...  
بالشراء...  
والاذن...  
يفهم...  
الا فحذ...  
وان يدا...  
المسألة...  
من ان...  
بوافق...  
في ثلث...  
وقال...  
فانقول...  
لاصول...  
السنه...  
لبي...  
قول...  
في...  
لها...  
لها...







المسحوق

کتابخانه عمومی  
مجلس شورای اسلامی  
تهران







# المشاعر

[illegible]



## كتاب المشاعر

[illegible]



## فَيْضُ الْحَيَاةِ

[illegible]

من افلاک و ارض و بحر و جہان



## کتاب المتاجر

[illegible]



## 175

[illegible]







## فنیج الحیوان

بما اذا كان تزويجها بعد قيام البينة بما ادعته من الحرية وحيث اخذنا من غير قيمة واستند في الحمل الاول الى موثقة سماعه وحيث  
وعلى مولاها ان يدفع ولدها الى ابية فقيمة يوم يصير اليه الحديث وفي الثالثة الى موثقة اخرى سماعه ايضا وفيها قال ولده  
مملوك الا ان يقيم البينة انه شهد له شاهدان انها حرة فلا يملك ولده ويكونون احرارا ومثلها روايت زارة ثم ان غاية ما  
قلت عليه اخبار المسئلة المتقدمة بعد حمل مطلقها على مقيدتها وان اشترى ياخذ ولده بعد دفع القيمة الى سولي الجارية وان  
للشتر يرجع على البايع بقيمة الجارية وقيمة ولدها ورواية زارة الثانية قلت على ان الشتر يبعوض المولى عما اصاب من لبنها يبيع  
الذئ ارضت برب ابنه وما اصاب من خدمتها لان ذلك مستحق للمولى ويصرح بعض الاصحابية واقاما اختلافوا فيه من رجوع  
الشتر على البايع بما حصل له في مقابلته فنع كالعشر ونصفه الذي دفعه لمولى الجارية وبعوة الخدمة فليس في هذه الروايات تعرض له  
ولا في صحيحة الوليد بن جريح التي تضمنت ذلك اشارة اليه فضلا عن التصريح به والاعتماد على ما ذكره من هذه التعليل العلية غير صالح  
التسليم الاحكام الشرعية كما تقدم من التنبيه عليه في غير مقام والاصل العدم حتى يقوم عليه دليل شرعي واضح وقد تقدم في مسئلة  
البيع الفضول ما نية على ما ذكرناه وكذلك القول بالمرعوض العشر ونصف العشر فاما النقض فيه على دليل او انما المولى له من نصف  
العشر على ما عرفت من الاشكال فيه ومن اخبار المسئلة التي تضمنت فيها جزم مشكل لم يتعرض له الا في مسئلة الباب وهو قوله في مسئلة  
الثلاثة عشر الله مرادهم في التصحيح على بعض الطرق عن محمد بن قيس عن جعفر عليه السلام قال فقه ابنه الميوسين مكية تلحقه وليلة  
بايعها ابن سندها وابوه غائب فاستولوا بها الذي اشترى اها فاولدت منه علما ثم جاء سندها اليه فباعها فاشترىها من سندها الاخير فاشترى  
وليدته بايعها ابنه فغير انه في فقال الحكم ان ياخذ وليا ويبيعها فاشترى الذي اشترى ما فقال خد ابنه الذي باعك الوليد فقه فغير  
للتا لبيع فلما اخذه قال له ابوهم ارسل ابنه فقال لا والله ولا ارسل اليك بلك حتى ترسل الى ابنه فلما اراد ان يبع الوليد اجاز بيع ابنه  
وانت خبير بما فيه من الخروج عن مصابيح الاحبار المتقدمة مع ان مورد مثلها او يمكن على بعد ايق ان حكمه عليه لم يحدد الولد  
مع الجارية لاجل ان يزاد اليه الاب قيمة الولد كما عرفت من الاخبار المتقدمة وحكمه ياخذ المشتري لولده البايع الذي باعه الجارية لاجل  
ان يرد اليه قيمة الولد التي عرض بها الابية الا انه بعيد عن سياق الخبر المذكور فان ظاهره ان اخذ كل منهما الولد الاخر ليس باعنا ما ذكرناه  
كما يشي اليه قوله حديث الذي ما عكس حتى ينفذ ذلك البيع فانه ظاهره ان حصل لاس عنده انما هو لاجل انفاذ البيع واجازة للاجل  
اشن او القيمة وبالجمله فانه مرجوع له فانه عليه تلحقه لعل له مصلحة لا يعلمها وفيه لالة على صحة بيع الفضول وتوقفه على الاجازة كما هو  
المشهور مع ما عرفت من الاخبار الدالة على البطالان كما تقدم في المسئلة المذكورة ولكن هو من الامرين ما هو عليه من المخالفة بقتضيه اصول  
الشرعية والصواب الشرعية والله العالم **مسئلة العاشرة** في اخذ من اختلف اصحاب ضوان الله عليهم فبين اشترى جارية سرق  
من ارض الصلح حيث ان مالها ما احترم فقال الشيخ في يد من اشترى جارية كانت من ارض الصلح كان لمدتها على من اشترى امانه و  
استرجاع ثمنها وان كمن قد علمت فان اختلف وارثا استنسبت الجارية في ثمنها وبذلك قال ابن البراج وقال ابن ادريس كيف تلتزم هذه الجارية  
بغير اذن صاحبها وكيف تعتق وليس على ذلك دليل وقد ثبت انها ملك الغير والا لكان ان تكون بمنزلة اللقطة بل يرفع خبرها الى حاكم  
المسلمين ويحبسها على ردها على من سرق منها فهو الناظر في امثال ذلك انتهى وظاهر الحق في بيع ومثله العلامة في لف ونحوه الارش  
من مع تعذر ردها على المالك او وكيله او وارثه تدفع الى الحاكم الشرعي ليحفظها على مالكها او الممن فيرجع به على البايع مع بقاء عينه مطر  
واقامع تلفه فكذلك ان كان جاهلا فان تعذر سقط ولا تسقط الجارية مطلقا وان تلف الثمن والى هذا القول مال في كتاب المسائل  
ايض وهذا القول ان يشتركان في عدم الاستعانة فيترقان في كونهما كالا للقطعة في وجوب حفظها على من يبيعها ابن ادريس وتدفع  
الى الحاكم على مذهب الحق والذي وقفت عليه من الاخبار في المقام ما رواه الشيخ في الصحيح الى مسكين السمان وهو مجهول عز له  
عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى جارية سرق من ارض الصلح قل فليرد ما على الذي اشترى جارية سرق من ارض  
الصلح قل فليرد ما على الذي اشترى امانه ولا يقر لها ان قدر عليه او كان موسرا قلت جعلت فداك لانه مات ومات عقبه قال  
فليتبعها والى هذه الرواية استند الشيخ في النهاية وانت خبير بما فيها من الاشكال بخالفة القواعد الشرعية والصواب الشرعية  
انما اول من حيث ردها على البايع وهو ليس بالكاهل او مقتضى الاصول وجوب ردها الى المالك كما صرح به اصحاب القولين  
الاخيرين والافضل احكام الشرع مع تعذر واقا قانيا فمن حيث استعانتها في ثمنها مع ان كسبها لولاها والتمس لم يصل اليه فكيف يجوز  
لثمن من غير اخذه واقا ما ذكره الشهيد في قوله في الدرر من حيث مال الى العمل بالرواية من قوله والا قرب المروى من رواية على ان البايع  
يردها الى اهله انا لانه التارق اول انه ترتبت يده عليها واستعانتها جميعا بين حق الشتر وحق صاحبها والاصل فيه ان مال الحر  
في الحقيقة وبالصالح صار محترما احترامها عرضيا فلا يعارض ذهاب مال محترم في الحقيقة وزاد في شرح الارشاد في الجواب عن الاشكال  
الاشكال الاول بان يله اقدم ومخاطبته بالرد الزم خصوص ما مع بعد ما ذكرنا انتهى فغير ما ذكره في لك حيث قال فيهم ما قال وهذا  
تقريب للنص في توجيهه حيث يكون النص هو المحجة والآفل يخفى ان محرم ما ذكر لا يصلح للدلالة لان تكليف البايع بالرد لا يقتضي وجوب  
الدفع اليه كمال في كل غاصب فقدم يده لا اثر له في هذا الحكم ايضا والا لكان الغاصب من الغاصب يجب عليه الرد على الغاصب هذا  
باطل اجماعا لان البايع ان كان سارقا لم يكن اهلا للامانة بخيانته وان لم يكن سارقا فليس في كسبه للمالك ولا وليا له فلا يجوز الدفع  
اليه كما لا كل بيع يظهر اختلافه واما الفرق بين احترام المال بالعرض والاصل فلا مدخل له شرعا في الحكم بل لا تفاوت في نظر الشارع

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



# بنا المتاجر

في هذا الباب

منه ما يكثر من مضمون غير متلف مع ان المتلف للمال المحترمة فيكون هو من الجارية من البائع الذي غير ولا يرجع على غيره ولا  
 يرد ان زرع وزاد اخرى ولو لم يرد ذلك لزم منه حوازا اخذ ما من هذه الاموال المحترمة بالاصل من مال المحترم باءض كاهل الله وهو  
 واضح البطلان انتهى كلامه زيد مقامه وهو جدي وجيه كما لا يخفى على الفطن النقيب وبالحكمة فالمسئلة لما عرفت محل اشكال لان  
 العمل بهذه الرواية مع مله عليه ماشه مشكل وزدها من غير معارض اشكل هم من يرى العمل بهذا الاصطلاح الحديث بقوى  
 زدها عمده كما حرم بذلك المحقق الاردبيط حيث قال والظاهر كماله بالكلية والعمل بالارادة لكن يلزم ان يذهب بمن المشرع ان لم  
 يقدر على السارق البائع والامير في ذلك وهو ظاهر انتهى الا ان التمهيد زدها فعمل الجامع كونه من ارباب هذا الاصطلاح  
 لكنه لا يخلو له فيه كما عليه متابع والمتأخرين سيما مثل المحقق المذكور وتلميذه صاحب الدار والمعالمة ولهذا انه قليل ما يطرح  
 الاخبار الضعيفة ويثبت في العمل بها بادر في مستمسك كما لا يخفى على من راجع كتب وهو مبنية على ما صرح به في صدر كتابه المذكور  
 من نوبت اخبار الرضا في هذه الاصول عن الاثمة الطاهر صلوات الله عليهم اجمعين اذا عرفت ذلك فاعلم ان الظن كلام اصحاب  
 القولين الاخيرين حيث لم يعملوا بالخبر المذكور ان دفعها الى الامام مع تعدد الوصول للمالك انما هو ليحفظها على مالها لان يمكن  
 ايصالها اليه كما تقدم في عبارة ابن ادريس في نحوه العامة في لف وطاهر المحقق الاردبيط ان دفعها للحاكم المذكور انما هو لكون الجارية  
 المذكورة مال الامام عليه السلام وانما يفعل بها ما يفعل بالموال عليه السلام حال الغيبة قال قدس سره بعد لظن في الرواية والقضية ولهذا  
 قال البعض يجب ردّها الى المالك ورثته بعده ثم الحكم لا يرد كسل الامام عليه السلام وهو ح ماله عليه السلام فيفعل بها ما يفعل بباي اسواله التي  
 استور لها من لا وارت له وهو الظن والاستيعاب انتهى ويجوز ما نقلناه عن ابن دريس والعلامة نقله الشهيد في شرحهم ايضا فقال  
 بعدة كقول الشيخ وقال الجليون لا يستعير لهما ملك ولا يقع له الحكم ليوصلها الى اربابها انتهى ويظهر ان ما نقله عن اصحابنا  
 هذا القول من ان الدفع الى الحاكم انما هو من حيث كونهما مارت من لا وارت له وهو الامام عليه السلام فغفلة عن مراعاة كلامهم في المستد على  
 انه لا يظهر من العقل المذكور ولا من كلام اسد من الاصحاب معلومة موت المالك مع عدم وجود وارت له حتى انها يكون من قبيل  
 اس لا وارت له فيكون في الامام عليه السلام انما للفرص في كلامهم وهو ظاهر الخبر ايضا انما هو تعدد الوصول للمالك من حيث انها سرق  
 من تلك الارض ونقلت الى ارض اخرى وصحت وارجاعها الى المالك يحتاج الى حريص كلفة كما يتبين اليه ما تقدم في كلام الشهيد من قول  
 خصوصاً مع بعد دار الكفر ولا يتوهم ان قوله في الخبر المذكور انه مات ومات عقبه راجع الى المالك وان سرقا الخبر ظاهر في ان المالك انما هو  
 البائع وبالحكم فكلام المحقق المذكور لا يخرج من غفلة وقصور والله اعلم المسئلة الحاضرة عشرة المفهوم من كلام حجة من الاصحاب  
 رضوان الله عليهم ان ما يؤخذ من دار الحرب بغير اذن الامام فان كان سرقه وعينه ونحوهما فهو لا اخذه وعليه الجحش وان كان  
 بقتال فهو باجمعه لا امام عليه السلام على كل من التقديرين فانه يباح تملكه للشيعة حال الغيبة ولا يجب اخراج حصته الموجودين من  
 لها شبيهاً لا باختيارهم عليه السلام بل ذلك للشيعة تطيب لادتهم وكذا يجوز الشراء من السارق وان كان جبارا ظالم بل الشراء من الكافر اخير  
 وبنت وزوجه وكل حرة فخر بياض الشراء منه اقول والغرض من ذكر هذه الكلام في هذا المقام هو انه يجوز تملك العبيد  
 الاماء المسبية من دار الحرب بملك من الغيبة سواء سببت بالقهر والغلبة من سلاطين الجور وسرقته وتبذله وسواء كان المالك  
 لها مسلما او كافرا او كافرا او من قهر من الكفار اخيرا او ابنته او زوجته او ابنته بملكهم ثم بعد تملكهم يجوز الشراء منه والفتا  
 والقهور حر بغير اذن على ذلك الاخبار فاقام ايدل على ان ما اخذ بقتال غير اذنه فهو له عليه السلام رواية العباس الوزير عن رجل  
 سماه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام عليه السلام وان غزا باذن الامام فغنموا  
 كان للامام الخمس ومعه مائة من ذهب واربعمائة درهم بن هاشم قال قلت لابي عبد الله السري يبيعها الامام فيصيبوا  
 غنائم كيف يحقهم قل ان قاتلوا عليها مع امير امره الامام عليه السلام خرج منها الخمس لله والرسول وقسم بينهم ثلثة اخماس ان لم يكونوا  
 قاتلوا عليها الشركين كان كل ما غنموه الا امام عليه السلام يجعل حيث يشاء وللراي ان لم يكونوا قاتلوا مع امير منه عليه السلام هو ظاهر  
 التباين وما اشتمل عليه من اخراج جنين من العينة ومئة ثلثة اخماس اذا قابل بمدة هذه الرواية الثانية لم يذكرها احد من اصحابنا  
 فيما اعلوه لكن الحكم بغير الرواية الاولى مشهور عندهم بل ادعى عليه الاجماع وتوقف المحقق في دفع من حيث ضعف الرواية لئلا يها  
 وقد تقدم لكلام في ذلك في كتاب الجحش ان المحقق الاردبيط قدس سره في هذا المقام عارض رواية الزواق برواية كوتان ادم  
 عن الرضا عليه السلام قال سالت عن رجل يبيع من بعض ويغير المسلمين عليهم الامام يجعل ثلثهم قال اذا غزا بالعبودية فلا  
 باس بشرائهم ويمكن الجواب بحمل الباس عن شرائهم من حيث تحليل ذلك للشيعة ثبت العبودية فلا يملك كونه ذلك له عليه السلام  
 نكاشرت به الاخبار من تحليل حقوقهم للشيعة وعلى ذلك ايضا يحمل صدر رواية كوتان ادم المذكورة قال سالت الرضا عليه السلام عن  
 قوم من العدو صالحوا ثم تخفروا واسلموا فما خلفوا الا انهم لم يبعوا عليهم اصلي ان يشترى من بينهم فقال ان كان من قوم فلا سببان عندك  
 فيهم فاشترئهم وان كان قد تغفروا وظلوا فلا تتبع من بينهم الحديث قوله اخبرنا في مضموننا محمد بن عيسى عن محمد بن عبد الله قال  
 سالت ابا الحسن عليه السلام الرضا عن قوم خرجوا وقتلوا انا من المسلمين وهذا هو الساجد وان التوف في مروت بعث اليهم فاحذروا فلو  
 او سبب النساء والصبيان هل ينقيم شراء شيء منهم ويطاهون ام لا قال لا باس بشراء متاعهم وسبيهم وليس في هذا الاخذ على قوله  
 دلاله على ان المتابعة كانت في الحق والتقدم ذكره وانما دلت على جواز الشراء خاصة فيحل على ما قلنا من التحليل لكون ذلك لهم

في هذا الباب

في هذا الباب



## في بيع الحيوان

[illegible]







## 19

خداوند بزرگوار







# في بيان الشك

وثبت الاثر على هذا الاسماء بين جوبس الامن ولا يحضر كمالا في غير الارش في هذا المقام باحد المعين الا ان محض  
 الوليد بن جميع للتقدم في المسئلة التاسعة من غير ان ذكره المحقق الشارح وكيف كان فالظاهر هو ان ذكره المحقق المذكور لا يستلزم  
 من الاخبار والذين من ذلك احضر العلامة في مقدمته من كلامه وجوب المهر بما اذا كانت مكرمة او جاهلة وطلوعه كون المطاوعين  
 كالت على خلافه فيلزم ان يثبت في المهر بان العلامة المطاوعة لا مهر لها وكان يثبت على جبر لا مهر ليجوز في مقدمته في المسئلة السابعة  
 قول شيخنا الشهيد بذلك في هذه المسئلة الغير المذكورة وفيه ما ذكرناه تمت اظاهر لا يحتاج الى اورد حين انعقاد فهو حر في احوال  
 يدفع الاب حصص الشركاء وجوبه ليقوم على ابيلا بوجوب ففكره بالقيمة ليس على حسب علة الروايات ليدفع اليه الميراث  
 ويظهر الفائدة فيما لو وصي له سملات الوصية صحيحة بناء على ما قلنا واما على تقدير انعقاد رفا وتوضيح خبره على فكره من  
 الرقية فلا ١٢ لو سقط الوالد بجهة جان على الرء الجاهل بدية جنين حر للاب وهو حشر بية وعلى الاب للشركاء بدية جنين  
 الامه وهو عشر قيمتها الا قد تضيق كذا ذكره حملة من الاصحاب هنا والله العالم **المسئلة الخامسة عشر** لو تنازع  
 الماذونان بعد شراء كل منهما صاحب من مولا في السابق ليطلب بيع المتأخر بطلان الاذن بزوال الملك والابنية له مولا ولا  
 فما الحكم في ذلك قال الشيخ في يه المملوك ان اذا كان مازونين في التجارة فاشترى كل واحد منهما صاحبه من مولا فكل من سبق  
 منها بالبيع كان البيع له وكان الاخر مملوكا فان اتفق ان يكون العقدان في حالة واحدة اشترى بينهما من مخرج اسمه كان  
 البيع له ولو كان الاخر مملوكا قدر وى انه اذا اتفق العقدان في حالة واحدة كانا باطلين والاحوط ما قدمناه انتهى وتبعه على ذلك  
 ابن القزويني وقال ابن ادریس ان اتفق ان يكون العقدان في حالة واحدة كان العقد باطلا وقد روى انه يفرج بينهما من مخرج اسمه كان  
 البيع له ولو كان الاخر مملوكا وهذه الرواية لا يمكن ايصار اليها لان الفرقة تسعمل في الاشياء التي يجوز وتخرج في حقها وصحة احد الما بطلان  
 الحكم الاخر وهذا السؤال سئل على انه وقع العقدان في حالة واحدة وتفق بذلك وقد روى انه يدرج الطريق والاول من الاقوال  
 هو الصحيح الذي يقيى في هذه انتهى والذي وقت علم من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه ثقة الاسلام في في الصدوق في  
 عن ابيه سلمه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين مملوكين موقوض اليهما بيعان وليشترى ان با مولاها وكان بينهما كلام فخرج هذا ابيد والى  
 مولى هذا وهذا الى مولى هذا ومما في القوة سواء فانت تبت هذا من مولى هذا العبد وذهب هذا فاشترى من مولى هذا العبد  
 من مولى هذا العبد الاخر فاضرب الى مكانها فانت تبت كل واحد منهما صاحبه وقاله انت عكس وقد استرينا من سياتك قال  
 يحكم بينهما من حيث افتراق يدري الطريق فانهما كان اقرب فهو الذي سؤالا هو العبد وان كانا سواء فهو رز على واليه المولود  
 في جاء اسواء وافترقا سواء الا ان يكون احدهما سبق صاحبه فالتا هو له انشاء باع وانشاء مائة وليرد ان يصره قاله  
 في رواية اخرى ان كانت نسافه سواء افرج بينهما فافها وقعت الفرقة عليه كان عدا ومنه في شيخ الحر لذكره عن محمد بن يعقوب  
 مع الريادة وكذا الرواية المرسله الا ان فيه في اخر الروايات المرسله كان عدا اخر وهو اظهر في قوله برواية الكليني يكون الضمير في  
 عدا رجعا الى الاخر المفهوم من في الكلام وقريبة المقام انه لا يخفى ان المتفاد من الخبر المذكور هو انه كان مال الله يملكون  
 ما لها وهو مؤيد لما قدمناه من مملوك العبد وان نه قلنا لتضر على اذن السيد ان الشراء اتمم فوقع لكل منهما ما كان يملك ب كل كل  
 واحد منهما الا حرات عكس وقوله في الزيادة التي في في السابق هو انشاء باع وانشاء اسلم واد لو تحقق سبق احد العبد  
 بقرب طريق احد الحكم بصحة وقفايه وهو حاشه رواية مع علم الاخر ان يتساوى في الطيقين والعقبات باطلان وطاهر الرواية  
 المرسله انه مع تساوي الطريقين الموقضين الاخر ان كما عرفت فانكم افرعتم وكان في هذه المرسله استدل استدل فيها حكم ما نقل  
 في صورة الاقتران وفيه مناقضة ظاهرة لما دل عليه في الاول من الحكم بالطلان مع تساوي الطريقين وحمل من الاصحاح في نصيب  
 الشهيد الثالث في ان اعترض على الشيخ في الاستناد الى هذه الرواية بان المتفاد منها انها هو الاستثناء قال في الكمال المذكور انه صرح  
 في النهاية بالقرعة عند الاقتران محتجا بالرواية وهي لا تدل على مطلوبه لانه في ضيقها في كمال الاخبار فيما اذا كانت المسئلة متساوية  
 واشتبه الحال لا فيها انما علم الاقتران انتهى اقوال القائل ان ما اورد في الشيخ غير وار بعد التام في الخبر المذكور في ذلك لانه في  
 الخبر الاول فرض ان العبدان حين خرج كل واحد منهما الى مولى الاخر كانا مملوكين في القوة في شأن من بينهما وعندهما واحد  
 امر عليه بل يدرع الطريقين كان هو قريبا حله ما علم التيقن للقرين في تساوي طيقان حله بالطلان وماذا ان لا مرجح عند الاقتران  
 بين العقدين لان المفروض تساويهما في الطريق وتساويهما في تعدد ويلزم الاخذ باليد في قوله في الزيادة التي في في حاشه ١٠  
 وافترقا سواء من هذه الرواية حكم الاصحاب بالطلان مع الاقتران لا استحالة التخرج بغير مرجع والظاهر من ذكر الكليني المرسل  
 المذكورة بعد هذه الرواية انها من تمة الرواية الاولى ومرتبة على ما ذكر فيهما من التساوي وجواب انما حصل الاختلاف  
 في صورة تساوي الطريقين فالرواية المسندة دلت على البطلان والمرسله دلت على القرعة وبه يحصل التعارض بين التيقن  
 واحتمال كون المرسله رواية مستقلة لا معضلة لعدم تقدم ذكر مسافة تشار اليها باللام المهدية وما ذكرنا يظهر ما في  
 اعتراضهم على الشيخ ودعوى ان المتفاد من المرسله انما هو الاستثناء نعم يحصل الاسكال في المرسله المذكورة بما ذكره  
 ابن ادریس من حيث ان القرعة بما تكون مع صحة احد العقدين ومجهوليته فيستخرج ذلك الصحيح منها بالقرعة واما مع  
 علم الاقتران كما هو المفروض والمفهوم من سياق الكلام فالظاهر انهما كما حشر في الرواية الاولى وبذلك يظهر بقاء المسئلة

هذا الخبر لا يثبت فيه  
 ما ذكرناه من ان  
 الميراث لا يدفع اليه  
 الا على وجه  
 ما ذكرناه من ان  
 الميراث لا يدفع اليه  
 الا على وجه











عن رجل سلف جلازيتا على ان ياخذ منه من اقل لا يسلح ورواه يرويه عن عبد الله بن شاذان قال سمعت ابا عبد الله  
الله عليه السلام يقول لا ينبغي اسلاف النمن بالزيت ولا الزيت بالنمن ويدل على المشهور ما رواه في يرويه عن وهب عن جعفر عن ابيه  
ابيه عن علي عليه السلام قال لا بأس بالتلف ما يوزن بما يكال وما يكال بما يوزن والشيخ رحمه جمع بين الخبرين الاولين والثالث فجعل الخبر  
الخبرين الاولين المذكورين اما على المنع من حيث كونها متفاضلين قال لان التفاضل بين الحسنين المختلفين انما يجوز اذا كان  
نفذا واذا كان نسبة فلا يجوز وانما ان يكون على الكراهة قال ولا اجل ذلك قال لا يصلح ولا ينبغي ولم يقل انه لا يجوز او ذلك حرام و  
الا صاحب حملوها على الثالث مع ما ذكره الشيخ من التحريم في المتفاضلين نسبة كما تقدم في تحقيق المسئلة المذكورة وانت خبير بان  
استعمال لا يصلح ولا ينبغي في التحريم في الاخبار اكثر كثير نعم هذه العرف الا ان يمنع الكراهة ونقل عن ابن ابي عمير انه منع من  
اسلاف غير النقيدين ولم يفتقر له على دليل بل ظاهر جمل من الاخبار يرويه واما اسلاف الاثمان في العروض فهو متفق عليه  
نضا وفوى واما اسلاف الاثمان في الاثمان وان اختلفا فالظاهر لا خلاف في عدم جوازه لدخوله في باب الضرر المشروط  
فيه التقاض في المجلس نعم يات على ما تقدم نقله عن الصدوق في باب الضرر من عدم اشتراط ذلك الصفة هنا الا انك  
قد عرفت ضعف القول المذكور وفيه ايضا مع تماثل العوضين مانع اخر وهو الزيادة الحكيمية في الثمن المؤجل باعتبار  
الاجل فان له خطا من الثمن فيلزم الزناح الثانية قد ذكر جملة من الاصحاب للتلم ضابطه وهي ان كلما ينضبط  
وصفه صحيح التلم منه كالا شيئا المعدودة في كلام صاحب تس ومنعوا من التلم في الثمن والخمر والجلود والنبل المعمول  
والجواهر والثلاث والعقار والارض بقدر الضبط وناقش بعض محقق في متأخرى المتأخرين في هذا الضابط قال هذا  
الضابط ظاهر لكن العلم بتحقيقه في بعض الخبرين ظاهر والفرق مشكل نعم قد يوجد في بعض الافراد ولكن غير معلوم  
لنا كليتة فان الفرق بين الحيوان والجموم مشكل وكذا بين اللحم والسمك حتى لا يصح في الاول منها ما يصح في الثاني وان قيل  
الفرق بينهما ويمكن ان يبق بالصحة فيما ينضبط في الجملة الا ما ورد انتهى عن مثله وما علم التفاوت العظيم بين افراده مثل  
الجم فانه روي في النهي عن ومثل اللؤلؤ والكبير فان التفاوت بين افراده باللو والوضع كثير جدا بحيث يشكل ضبطه في العبارة وكذا اكثر  
يباع عددا مشاهدا كالبطيخ والاذنجان والبقلاء والنارنج وغير ذلك انتهى وهو جيد اقول والذي وقف عليه من الاخبار  
المتعلقة بذلك ما رواه في عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن التلف في اللحم قال لا تقربيه فانه يعطيك مرة من النمن مرة  
الساوي مرة من المهرول واشتر معاينة بلا بيد قل وسالت عن التلف في روبايا قال لا تقربيه فانه يعطيك مرة ناقصة ومرة  
كاملا ولكن اشتر معاينة وهو اسلمك والظ من هذا الخبر ان النهي عن التلم في هذين الجنين المذكورين انما هو من حيث عدم  
المسلم اليه بما اشترط عليه لا من حيث عدم الانضباط ولهذا ان ظاهر بعض متاخرى رضوان الله عليهم حمل الخبر المذكور على الكراهة  
وهو جيد وما رواه المشايخ الثلاثة عطر الله مرقداهم عن حميد بن حليم عن ابي عبد الله عليه السلام رجل اشترى جملون من  
القصاب فيعطيه كل يوم شيئا معلوما قال لا بأس بالخبر وان كان مطلقا الا انه محمول على تعيين الاجل واما احتمال ان يكون  
المراد بقوله يعطيه كل يوم شيئا يعني من الثمن فيكون من باب التثنية فالظ بعد نعم يحمل على وقوع البيع حالا وان تأخر التسليم  
وانما يما يعطيه اذ لا يؤا فيوما مع حصول التمرين فانه لا يملك المحلول وبعض الاصحاب استدلل بهذا الخبر بما ذهب اليه الشيخ من جواز  
التلم في الجلود مع المشاهدة وفي ما عرفت من الاحتمال الذي ذكرناه الا انه قد روي في يرويه عن محمد بن السراج قال كنا عند ابي عبد  
الله عليه السلام فدخل عليه معتب فقال بالباب رجلا قد دخل فدخل فقال له رجل قصاب ولت ابيع المسوك قبل ان  
اربع الغنم قال لا بأس ولكن انبها غنم ارض كذا وكذا وهذا الخبر جازي ظاهر في جواز التلم في الجلود والمشهور في كلام الاخصا  
العدم تمسكا بحصول الجمالة واختلاف الخلقة وتعد الضبط حتى بالوزن لان القيمة لا ترتبط به وعن الشيخ القول بالجواز مع  
المشاهدة واورده على انه مع المشاهدة يخرج عن التلم لان المبيع التلم امر في الذمة من قبل المدة والحيث بان للرواد مشاهدة جملة كثيرة  
يكون التلم في داخلها ولهذا لا يخرج عن التلم لان المبيع غير معين وانما يخرج عن التلم مع تعيين المبيع وكلام الشيخ اعم منه فيكون  
على ما ذكرناه وانت خبير بان النص المذكور ظاهر في الجواز كما عرفت فلا تمنع هذه المناقشات في مقابلته وهو ايضا احد الاحتمالين  
في الخبر الاول كما عرفت ولان هذه في الوسائل في جملة اخبار التلم والعلامة قد نقلت الخبرين المذكورين حجة للشيخ ولجاباب  
عن خبر محمد بن السراج ضعف التمسك الذي قد عرفت في غير موضع انه غير حجة ولا معتمد وعن الاخبار ان لا دلالة فيه على بيع  
التلم والظ انه اشارة لما ذكرناه من اجماع الخبر المذكور واما الجواهر والاول في ظاهر جملة من الاصحاب عدم الفرق فيها بين  
الكبار والصغار لا اشتراك الجميع في علة المنع وهو تعدر ضبطها على وجه يرتفع بسببه اختلاف الثمن وقرى اخرى فخصوا  
المنع بالكبار لما ذكر من تفوقها باعتبار ان لا يتحصل بدون المشاهدة اما الصغار التي تستعمل في الاروية مثل النعاجين والكل  
ونحوها فهي لا تشمل على اوصاف كثيرة بحيث يختلف القيمة باختلافها فيجوز التلم فيها وما ذكرنا من التفصيل خيرة لانه  
رحم الله وهو جيد واما ما ذكره من العقار والارض فلم اقص فيه على خبر الا ان الخبر يروى في قرب الاسناد عن علي بن  
جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن التلم في التفل قبل ان يطلع قال لا يصلح التلم في التفل وفي موضع اخر قال سالت عن  
الرجل يلم في التفل قبل ان يطلع قال لا يصلح التلم في التفل والظ ان المراد منه ما هو ظاهر من كون التفل من التلم في العقار

هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة  
هذا الخبر لا يثبت فيه التلم في الجلود مع المشاهدة



[illegible][illegible]

100

10



كذلك انما يصير بنا بعد العقد لا قبله وبذلك يظهر ان الحكم بالبطلان في الصورة الاولى من الصورتين المتقدمة بين انما يتجسد على القول  
بالعسوم كما هو المشهور واما على القول الاخر فلا وجه فوافقة الاصحاب البطلان هنا غفلة عما اختاره وخالفنا فيه في تلك المسئلة  
وعلى ما يمكن ان يكون في الباس في خبر اسماعيل بن عمر المتقدم انما وقع بناء على القول الثاني الذي اختاره شيخنا المتقدم ذكره من  
يحول بيع الطعام سلم في الدين وان صار بنا بعد العقد فلا يدخل في بيع الدين بالدين وحج صحيح سواء كان الدراهم التي جعلت ثمننا  
حالة او مؤجلة ويحمل على بعدة الخبر المذكور وان وجه الصحة ونها الباس انما هو من حيث الثمن وان تلك الدراهم التي في الذمة كانت  
حالة والبيع انما وقع بعد حلولها وان بيع الطعام سلم داخل في الدين كما هو المشهور والصحة انما تجتهد من جهة كون الثمن حالاً او بائناً  
وان كان ديناً لكن الثمن حال فلا يدخل في بيع الدين بالدين والى هذه الاحتمال جرح صاحب المولف فذكر الخبر لما اشار اليه في باب بيع الدين  
بالدين واما على ما ذكرناه فلا ينبغي باب التلخيص كما وضعنا في حواشينا على الكتاب المذكور واما ما خيره قريلاً فينا فالاظان المراد  
هو قوله في التلخيص في الدين في حال كون الثمن ديناً وجوابه عليه السلام في الباس فيما اذا فالشترت منك كذا وكذا بكذا وكذا فافظ  
ان مراده كون الثمن كذا في الذمة لا عين ما في الذمة والا ففان بما في ذمتك وحج يصير من قبل الصورة الثانية المتقدمة و  
يحصل المقابلة والحاجة بعد العقد والتمات والتقاط على الوجهين المتقدمين واما رجوعه عليه السلام عما افته به او لا في روايته  
اسماعيل بن عمر في نسبة نفسه الى الوسم فانهما خرج مخرج التقيين كما ينادى به في كلام وكيف كان فقد عرفت ان اصل المسئلة  
خال من النقص به ينقح الاشكال في بعض فروع المسئلة وان الاخطا في الوقوف على ما ذكره والله العالم الشرط الخامس  
تقدير للبيع والثمن بالكيل والوزن ولا خلاف فيه فضاو فتوى لما تقدم في احكام البيع المطلق وهذا احكامه ومن  
الاحبار هنا ما رواه الشيخ الثلثة نور الله تعالى مرادهم عن عزيات بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
امير المؤمنين عليه السلام لا باس بالتلف بكيل معلوم الى اجل معلوم لا يسلم له ديار ولا حصاة والديار في التسليم ليخرج منه  
الحب وما رواه في في ويب عن محمد بن الحنفية في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التلف في الطعام بكيل معلوم الى اجل  
معلوم قال لا باس به وما رواه في يه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن سنان في الصحيح او الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يسلم في غير زرعه ولا شغل قال لا بأس به كذا معلوما الى اجل معلوم الحديث وما رواه الشيخ  
عن الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى من رجل بائناً من صفر وليس عند الرجل شيء قال لا باس به اذا وقي  
بالوزن الذي اشترط له ورواه الصدوق باسناده عن ابي الصباح الكنا في عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى من رجل بائناً من صفر وليس عند الرجل شيء  
عن ابي عبد الله عليه السلام والزعفران يسلم فيه الرجل الدراهم في عشرين مثقالاً او اقل او اكثر من ذلك قال لا باس بالجديث ولا بد  
في الكيل والوزن من المعلومية فيما يكال به ويوزن كما صرح به في روايته عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى من رجل بائناً من صفر وليس عند الرجل شيء  
مكيال او صنف وان تراصيا عليه قد تقدم الكلام في ذلك في البيع وظاهر الاختصاص هنا انه لا فرق في ذلك بين ما يعتاد ككيل ووزن  
ما يعتاد ببيع جرافا كالحطب والقصب والحجارة ونحوها لان المشاهدة ترفع الضرر في السلم حيث كان يسلم فيه غايابا او معدوما فلا بد  
من معلومية باحد الوجهين ليصح العقد عليه فغلب هذا لا يجوز السلم في القصب لظنا باولاه في الحطب عرفنا ولا في الصفر فزجرنا لما عرفت من  
اختلاف المذكورات الموجب للفرق في عقد التلف بخلاف ما لو بيع مشاهدا فان المشاهدة ترفع الضرر عنه ويجوز السلم في الثوب في رعا  
وان قلنا يجوز بيعه مع المشاهدة بدون الذرع لما عرفت من ان المشاهدة ترفع الضرر بخلاف ما لم يشاهد وهو يجوز الاسلاف في  
المعدوم عدا قبل لا لعدم انضباط المعدوم فلا يحصل العلم بقدره بدون الوزن وقيل بالتفصيل وعدم جواز ذلك في مثل الزمان  
بحسب التفاوت في افراده وجواز ذلك في مثل الجوز واللوز والبعض لعدم التفاوت في بعض قلته في اخر حيث بدناح به في الذرع  
الحق البض المتشع فيه وعلى كل تقدير لا بد في البض من تعيين الصنف لا بد في الثمن ايضا ان يكون مقدرا بالكيل والوزن فلا  
يكفي مجهولا كقبضته من دراهم وصبرة من طعام ولا يجوز الاقتصار على مشاهدته اذا كان محابكالا ويوزن او يعدا ما لو كان محابا  
جرا فاجاز الاقتصار على مشاهدته كما لو بيع ولو كان الثمن من المدروعات كالثوب فهل يكفي بمشاهدته عن فزعه كما لو بيع جسا  
فقد فكلا اذا كان ثمنه لا بد من مدروعة قطع الشيخ باشرط ذكره وتوقفا للعلامة في لف واختاره في ذلك بناء على جواز بيعه كذلك  
فان قلنا ببيع البيع اجزاه هنا وخالف المرفعه رضي الله عنه في ذلك كله فالتقي بالمشاهدة في الثمن مطلقا مكيلا او موزنا او معدوما  
او موزنا او عاقلا في المسائل الناصية حيث ذكر المسئلة ان معرفة مقدار راس المال شرط في صحة السلم ما عرفت ولا صحابنا الى الآن فضا في  
هذه المسئلة انه يقوى في نفوس راس المال السلم اذا كان معلوما بالمشاهدة مضبوطا بالنعانية لم يقف في ذكر صفاته ومبلغه  
وعليه وهو الممول عليه من قول الشافعي ثم نقل عن ابي حنيفة القول بما عليه الاصحاب من الاشتراط اذا كان مكيلا او موزنا او  
معدوما والمشهور الاول وبصرح الشيخ في طوفاً احتج العلامة في لف للقول المشهور قال لنا انه غرض فيكون منه باعنا ان البتة  
صلى الله عليه واله عن الفرزدق ولا ندر عقد لا يمكن انما في الحال ولا تسليم العقود عليه ولا يؤمن انفاخه فوجب معرفة  
مقدار راس المال ليرتد ولا يدر لولا لا فحجته في الشارح والشارع ارشد الى المصالح النافعة للشارع كالشهادة وغيرها  
ومعلوم ان الضرر الناشئ من تجهيل الثمن شدة من ضرر ترك الشهادة ولا يشترط من ان يظهر بعض الثمن مستحقا فيفتح العقد في  
قدره فلا يدر كيقولكم انفسه ونقل عن المرفعه انما احتج بما روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من اسلم فليسلم في كيل معلوم و







# كتاب المناجر

اللفظ مشترك كاحتمال التزمين منسوبا فافترس على اطلاق على احدهما وجبنا بل قولان للاول انه قد علق العقد على هذا  
الاسم وبذلك قول الامام من الشهرين يتبين ان اللفظ مشترك بينهما فلا يعتبر غيرهما فيكون الاطلاق والاعتناء بالتقريب المذكور فيجعل عليه صحة العقد والمثلث ما  
تقدم من ان اللفظ مشترك بينهما لا يمكن حمل الاطلاق على احدهما وهل يكون الحكم كذلك فيما لو شرط التاجيل له يومين  
من ايام الاسبوع كما تحصيل الجمعية لا فرق في التذكرة فيحكم في اليوم على الاول للدلالة المرفوعة عليه ترز في الاول في احتمال المسالك التساو  
بينهما في اجل على الاول في التحقيق ان يبقى ان كان فتم المتعاقدين متفقا على ازالة الاول فلا اشكال في العقد وحمل اطلاقهما عليه لان قصد  
ذلك في قوله في اللفظ والا كان باطلا سواء اعتقدت فيه له الا ان ما جعله من الاجل محتمل للزيادة والنقص فلا يمكن حمل الاطلاق  
على احدهما الثالث يحمل الشهر على الهلال ان اتفق التاجيل في اوله سواء كان ثلثين يوما او اقل وعلى ثلثين يوما ان اتفق في الاثنى عشر  
في الاولية والاشياء العرفية الحقيقة لا تنفك غالبا او دائما لا يتفق المقارنة الحصة في الشهر ليلته الهلال في هذا لا يقدح في نحو  
المحطة والظان الساعة غير قارحة ايضا اما نصف الليل فقد صرحوا بان قارح في جميع حركاته لعل ولو قال له شهر كذا هل باق جزء منه ليلته  
الهلال في الغاية وان اختلفت دخولا وخروجا الا ان العرف هنا قاض بالخروج فيحكم به لا انه يرجع حيث لا حقيقة شرعية كما اقره في الدخول  
لو قال له شهر اطلق فانه يثبت بالخروج ويكون الغاية والخلو والوجه فيه انه لا ذلك للزم خلق التسليم عن الاجل ولو قال له شهرين فان كان في اول  
شهرين فلا اشكال في اختلاف في ان يبعد في شهرين هلالين لان الاصل في الشهر على الاطلاق هو الهلال وانما يعدل عنه في العقد عند  
تعدد حمل على الهلال وان كان في الاشياء فتقول احدهما اعتبار الشهرين المذكورين بالهلال في اقل الخلف فظاهر لو قوعه باجمعه هلالين  
واما الاول فالحاصل من العقد الحاصل من غير ان نصفه ثلثه مثلاً فيمن من الثالث قد مر فافان منه حتى لو كان ناقصا كما كان ما يتم تحته  
عشرين يوما لان النقص في اخره هو من جملة الاصل والثابت من الاول لا يختلف الزيادة والنقصان وهذا القول في الحق في مع وثبتها  
اعتبار ما عدا الاقوال لا يتاوان فيتم الاول ثلثين يوما والاشياء اما بالنسبة الى ما عدا الاول فالحاصل الهلال وقد عرفت ان الاصل في الشهر  
ذلك اما بالنسبة الى الشهر الاقوال المذكور فلا نه باطلاق لثلاث لا يصح عليه ثلث شهر هلال فيكون عذرا ولا يمكن اعتبار الجميع بالهلال  
لثلاث يلزم اطراح النكاح تاخر الاجل عن العقد مع الاطلاق وح فيحمل الاول ثلثين يوما ما عدا نقصاء للعقد من الهلال في شهر  
او اكثر قال في ذلك وهو قول اكثر اقول وهو اختيار الحق في مع وفيضا الشبهة المثبتة في ذلك ونفقه في لغة عن الشيخ ايضا وهو الاوفق  
بالقول على القرينة وثانها انكار الجميع بكسر الاقوال فيقدر الكل بالعقد في هذه النسخة في احد قوليه في غير ابعده لفت فان لا استبعد  
بكونها كما عدا يتبناء على المتعارفين من الحمل عليه عند قرب الهلال وفيه ما يلة ذكره انشاء الله تعالى والوجه في هذا القول ان الشهر  
الثالث لا يعقل دخوله لا بعد انقضاء الاول فالاقام الباقية اما ان لا تحتسب من احدهما او من الثالث وكلاهما محال ومن الاول فلا يعقل  
دخول الثالث حتى يتم الاول اعتبارا فانضم من الثالث فينكس الثالث وهكذا وفيه زيادة على ما تقدم ان الاشهر الباقية يمكن اجرائها على  
حكم الاصل وهو الاعتبار بالهلال ان لا مانع منه فيعتن الحمل عليه لا يلزم اجمال شهر الاول النكاح الذي لا يلبس الا فاصلا لصلح الامكان عما  
بعد سواء كان مما يليه او ينافي عن ذلك لا محذور لا زعم من الاكمال من غير خلاف ما نحن من الذي يليه فانه يلزم اختلاف الشهر الهلال في مع  
امكان اعتباره بالهلال في لان الاجل اذا كان ثلثة اشهر مثلا فبعد شهرين هلالين ثلثين يوما معلقه من الاول والرابع يصح  
انه قد مضى ثلثة اشهر فيحمل الاجل والا كان ان يرد من بشرط ولا نه اذا وقع العقد في نصف الشهرين هلالين او مضى بعد شهرين هلالين  
بصد ان مضى من الاجل شهرين ونصف فيكفي اكمالها تحت عشرين يوما لقصد الثالث مع هذا امر ثابت في العرف حقيقة والله اعلم  
**الشرط السابع** غلبة الوجوه وقت الحلول شرط الاجل كما هو الاصل في الاظهر هو ان غلبة الوجوه في السداد للشرط تسليمه  
او بل العقد حين يطلق على احدا لا قول الامامية او فيما قد ربه بحيث يقتل البعالة وظاهر الاكثر انه لا يكفي وجوده نادرا وفي عقد  
حمل الشرط امكان وجوده في ذلك الوقت وهو يشعر بدخول لنادر وتاخره بما يرجع الى قول الأكثر ولم نفقه في اصل هذا الشرط  
على واضح بل يتأخر من الاخبار انما هو ما ذكره في القواعد عدم اقف على خلاف المذكور وفي هذا المقام هو الحق الاراد على طاعة  
شر حيث حال بعد قولنا ان غلبة وجوده وقت الحلول ما لفظ هذا هو التام من الشرط ودليله غير واضح بل المظ عدم ذلك  
والاكفاء بما كان وجوده كما هو عبارة عقد التذكرة على ما نقل في شرح تبيين القدر على تسليم المبيع حين الاجل بناء على ظنه  
كما تشير عبارة من حيث جعل الشرط القدر على التسليم عند الاجل ويؤيده ما في موثقة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله  
قال لا باس بان يشترط الطعام وليس هو عند صاحبه في اجل وحالا لا يبيح لاجل الا ان يكون بيعا لا يوجده مثل العنب والبطيخ وشبههم  
في غير زمانه فلا يبيح شراء ذلك حالا ويحضر زارة قال البا جعفر عليه السلام على رجل اشترى طعاما فمقرته بينهما فله الا باس ان خرج  
فهو له وان لم يخرج كان دينه عليه رواية خالد بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى طعاما فمقرته بينهما وان لم يسم له  
بينهما اعطاه من حيث شاء وبما يدان على جواز اشتراط المقررة للمعينة والمشترون غلبة وجوه التسليم في لا يقولون بل صرحوا بان لو شرط  
طل السليم ويظهر ان ظن الوجوه وامكانه حين الاجل في الجملة يكفي ولا شك في حصول الظن بمصوغ غلبة قرينة وان كانت صغيرة بل ولو  
ارضا معينة قليلة وهذا يتكامل صاحبها على غلبة تلك الارض لا يزرع غير ما ظنا بان يحصل له منها غلة ويبيع ويشترى بسا للوفاء  
منها وكذا غلة الحرثة معينة ولا اعتبار بما كان موتها لحصول الظن بالحياة لا استصحابا لهذا يكتب اليها كتابة ويبحث اليها ما يراها  
بعد الغيبة بمدة طويلة وبمثل هذا جعل الاستصحابا ليل لا تقدم حقه مثله على ما ان لو حمل التام ان في هو جدي وبينه المقتضا

ان في قوله الشهرين يتبين ان اللفظ مشترك بينهما فلا يعتبر غيرهما فيكون الاطلاق والاعتناء بالتقريب المذكور فيجعل عليه صحة العقد والمثلث ما تقدم من ان اللفظ مشترك بينهما لا يمكن حمل الاطلاق على احدهما وهل يكون الحكم كذلك فيما لو شرط التاجيل له يومين من ايام الاسبوع كما تحصيل الجمعية لا فرق في التذكرة فيحكم في اليوم على الاول للدلالة المرفوعة عليه ترز في الاول في احتمال المسالك التساو بينهما في اجل على الاول في التحقيق ان يبقى ان كان فتم المتعاقدين متفقا على ازالة الاول فلا اشكال في العقد وحمل اطلاقهما عليه لان قصد ذلك في قوله في اللفظ والا كان باطلا سواء اعتقدت فيه له الا ان ما جعله من الاجل محتمل للزيادة والنقص فلا يمكن حمل الاطلاق على احدهما الثالث يحمل الشهر على الهلال ان اتفق التاجيل في اوله سواء كان ثلثين يوما او اقل وعلى ثلثين يوما ان اتفق في الاثنى عشر في الاولية والاشياء العرفية الحقيقة لا تنفك غالبا او دائما لا يتفق المقارنة الحصة في الشهر ليلته الهلال في هذا لا يقدح في نحو المحطة والظان الساعة غير قارحة ايضا اما نصف الليل فقد صرحوا بان قارح في جميع حركاته لعل ولو قال له شهر كذا هل باق جزء منه ليلته الهلال في الغاية وان اختلفت دخولا وخروجا الا ان العرف هنا قاض بالخروج فيحكم به لا انه يرجع حيث لا حقيقة شرعية كما اقره في الدخول لو قال له شهر اطلق فانه يثبت بالخروج ويكون الغاية والخلو والوجه فيه انه لا ذلك للزم خلق التسليم عن الاجل ولو قال له شهرين فان كان في اول شهرين فلا اشكال في اختلاف في ان يبعد في شهرين هلالين لان الاصل في الشهر على الاطلاق هو الهلال وانما يعدل عنه في العقد عند تعدد حمل على الهلال وان كان في الاشياء فتقول احدهما اعتبار الشهرين المذكورين بالهلال في اقل الخلف فظاهر لو قوعه باجمعه هلالين واما الاول فالحاصل من العقد الحاصل من غير ان نصفه ثلثه مثلاً فيمن من الثالث قد مر فافان منه حتى لو كان ناقصا كما كان ما يتم تحته عشرين يوما لان النقص في اخره هو من جملة الاصل والثابت من الاول لا يختلف الزيادة والنقصان وهذا القول في الحق في مع وثبتها اعتبار ما عدا الاقوال لا يتاوان فيتم الاول ثلثين يوما والاشياء اما بالنسبة الى ما عدا الاول فالحاصل الهلال وقد عرفت ان الاصل في الشهر ذلك اما بالنسبة الى الشهر الاقوال المذكور فلا نه باطلاق لثلاث لا يصح عليه ثلث شهر هلال فيكون عذرا ولا يمكن اعتبار الجميع بالهلال لثلاث يلزم اطراح النكاح تاخر الاجل عن العقد مع الاطلاق وح فيحمل الاول ثلثين يوما ما عدا نقصاء للعقد من الهلال في شهر او اكثر قال في ذلك وهو قول اكثر اقول وهو اختيار الحق في مع وفيضا الشبهة المثبتة في ذلك ونفقه في لغة عن الشيخ ايضا وهو الاوفق بالقول على القرينة وثانها انكار الجميع بكسر الاقوال فيقدر الكل بالعقد في هذه النسخة في احد قوليه في غير ابعده لفت فان لا استبعد بكونها كما عدا يتبناء على المتعارفين من الحمل عليه عند قرب الهلال وفيه ما يلة ذكره انشاء الله تعالى والوجه في هذا القول ان الشهر الثالث لا يعقل دخوله لا بعد انقضاء الاول فالاقام الباقية اما ان لا تحتسب من احدهما او من الثالث وكلاهما محال ومن الاول فلا يعقل دخول الثالث حتى يتم الاول اعتبارا فانضم من الثالث فينكس الثالث وهكذا وفيه زيادة على ما تقدم ان الاشهر الباقية يمكن اجرائها على حكم الاصل وهو الاعتبار بالهلال ان لا مانع منه فيعتن الحمل عليه لا يلزم اجمال شهر الاول النكاح الذي لا يلبس الا فاصلا لصلح الامكان عما بعد سواء كان مما يليه او ينافي عن ذلك لا محذور لا زعم من الاكمال من غير خلاف ما نحن من الذي يليه فانه يلزم اختلاف الشهر الهلال في مع امكان اعتباره بالهلال في لان الاجل اذا كان ثلثة اشهر مثلا فبعد شهرين هلالين ثلثين يوما معلقه من الاول والرابع يصح انه قد مضى ثلثة اشهر فيحمل الاجل والا كان ان يرد من بشرط ولا نه اذا وقع العقد في نصف الشهرين هلالين او مضى بعد شهرين هلالين بصد ان مضى من الاجل شهرين ونصف فيكفي اكمالها تحت عشرين يوما لقصد الثالث مع هذا امر ثابت في العرف حقيقة والله اعلم

ان في قوله الشهرين يتبين ان اللفظ مشترك بينهما فلا يعتبر غيرهما فيكون الاطلاق والاعتناء بالتقريب المذكور فيجعل عليه صحة العقد والمثلث ما تقدم من ان اللفظ مشترك بينهما لا يمكن حمل الاطلاق على احدهما وهل يكون الحكم كذلك فيما لو شرط التاجيل له يومين من ايام الاسبوع كما تحصيل الجمعية لا فرق في التذكرة فيحكم في اليوم على الاول للدلالة المرفوعة عليه ترز في الاول في احتمال المسالك التساو بينهما في اجل على الاول في التحقيق ان يبقى ان كان فتم المتعاقدين متفقا على ازالة الاول فلا اشكال في العقد وحمل اطلاقهما عليه لان قصد ذلك في قوله في اللفظ والا كان باطلا سواء اعتقدت فيه له الا ان ما جعله من الاجل محتمل للزيادة والنقص فلا يمكن حمل الاطلاق على احدهما الثالث يحمل الشهر على الهلال ان اتفق التاجيل في اوله سواء كان ثلثين يوما او اقل وعلى ثلثين يوما ان اتفق في الاثنى عشر في الاولية والاشياء العرفية الحقيقة لا تنفك غالبا او دائما لا يتفق المقارنة الحصة في الشهر ليلته الهلال في هذا لا يقدح في نحو المحطة والظان الساعة غير قارحة ايضا اما نصف الليل فقد صرحوا بان قارح في جميع حركاته لعل ولو قال له شهر كذا هل باق جزء منه ليلته الهلال في الغاية وان اختلفت دخولا وخروجا الا ان العرف هنا قاض بالخروج فيحكم به لا انه يرجع حيث لا حقيقة شرعية كما اقره في الدخول لو قال له شهر اطلق فانه يثبت بالخروج ويكون الغاية والخلو والوجه فيه انه لا ذلك للزم خلق التسليم عن الاجل ولو قال له شهرين فان كان في اول شهرين فلا اشكال في اختلاف في ان يبعد في شهرين هلالين لان الاصل في الشهر على الاطلاق هو الهلال وانما يعدل عنه في العقد عند تعدد حمل على الهلال وان كان في الاشياء فتقول احدهما اعتبار الشهرين المذكورين بالهلال في اقل الخلف فظاهر لو قوعه باجمعه هلالين واما الاول فالحاصل من العقد الحاصل من غير ان نصفه ثلثه مثلاً فيمن من الثالث قد مر فافان منه حتى لو كان ناقصا كما كان ما يتم تحته عشرين يوما لان النقص في اخره هو من جملة الاصل والثابت من الاول لا يختلف الزيادة والنقصان وهذا القول في الحق في مع وثبتها اعتبار ما عدا الاقوال لا يتاوان فيتم الاول ثلثين يوما والاشياء اما بالنسبة الى ما عدا الاول فالحاصل الهلال وقد عرفت ان الاصل في الشهر ذلك اما بالنسبة الى الشهر الاقوال المذكور فلا نه باطلاق لثلاث لا يصح عليه ثلث شهر هلال فيكون عذرا ولا يمكن اعتبار الجميع بالهلال لثلاث يلزم اطراح النكاح تاخر الاجل عن العقد مع الاطلاق وح فيحمل الاول ثلثين يوما ما عدا نقصاء للعقد من الهلال في شهر او اكثر قال في ذلك وهو قول اكثر اقول وهو اختيار الحق في مع وفيضا الشبهة المثبتة في ذلك ونفقه في لغة عن الشيخ ايضا وهو الاوفق بالقول على القرينة وثانها انكار الجميع بكسر الاقوال فيقدر الكل بالعقد في هذه النسخة في احد قوليه في غير ابعده لفت فان لا استبعد بكونها كما عدا يتبناء على المتعارفين من الحمل عليه عند قرب الهلال وفيه ما يلة ذكره انشاء الله تعالى والوجه في هذا القول ان الشهر الثالث لا يعقل دخوله لا بعد انقضاء الاول فالاقام الباقية اما ان لا تحتسب من احدهما او من الثالث وكلاهما محال ومن الاول فلا يعقل دخول الثالث حتى يتم الاول اعتبارا فانضم من الثالث فينكس الثالث وهكذا وفيه زيادة على ما تقدم ان الاشهر الباقية يمكن اجرائها على حكم الاصل وهو الاعتبار بالهلال ان لا مانع منه فيعتن الحمل عليه لا يلزم اجمال شهر الاول النكاح الذي لا يلبس الا فاصلا لصلح الامكان عما بعد سواء كان مما يليه او ينافي عن ذلك لا محذور لا زعم من الاكمال من غير خلاف ما نحن من الذي يليه فانه يلزم اختلاف الشهر الهلال في مع امكان اعتباره بالهلال في لان الاجل اذا كان ثلثة اشهر مثلا فبعد شهرين هلالين ثلثين يوما معلقه من الاول والرابع يصح انه قد مضى ثلثة اشهر فيحمل الاجل والا كان ان يرد من بشرط ولا نه اذا وقع العقد في نصف الشهرين هلالين او مضى بعد شهرين هلالين بصد ان مضى من الاجل شهرين ونصف فيكفي اكمالها تحت عشرين يوما لقصد الثالث مع هذا امر ثابت في العرف حقيقة والله اعلم



الثاني في الاحكام وفيه مسائل **الاول** في اختلاف الامتنان ضوان الله عليهم في اشراط ذكر موضع القيلم في العقد مع اعترافنا  
جملة من مائة لا نرضى في احوال احدها اشتراطه مطلقا وهو ذهب الشيخ في وقت رتبته عليه جمع ممن تاخر عنه واسقربا التبريد وهو علمه بن  
مكان القيلم مما يختلف فيه الاغراض فيختلف باختلاف التمر والتمر العبات فانه قد يكون بعيدا من المشتري ولا يرغب في تذكير التمر في ارضه التمر على  
بعض الوجوه وقد يكون قريبا فينعكس الحكم وكذا القول في البايغ اقول في ما استرنا اليه عبرة مما تقدم من ان مثل هذه التعليلا لا تطلق  
لاحكام الشرعية على ان لو صلح كونك لك على ما ذكره وما اخبر على الاثمة صلوات الله عليهم فكيف لم ينهوا عليه لم يذكر في شرط السلم موضع  
القيلم كما ذكرنا غيره مما تقدم ذكره او لانه انما رضى الله عليهم اهتدوا الى ما لم يستلوا الاثمة صلوات الله عليهم على طاولا وادامهم وانما هم  
ولم يستلوا اليه من نقل اخبارهم بل الحق ان ذلك انما هو من باب استنوا عما سكت الله عنه كما في جملة من الاخبار واما ما عكس مطلقا وهو ظاهر الشيخ  
في التهمة واختاره العلامة في التحريم والحق في بيع وجمع احرون وهو ظاهر ابن ابي عقيل على ما نقله في وقت وجهه مضادا الى صالة العدم  
الطلاق الا واجر الواء بالعقود وحل البيع الاجماع على عدم اشتراطه في بائع انواع البيع وان كان موخلا وهذا هو الاظهر عندك واختاره هذا  
القول ابن ادريس ارجح عليه الاجماع قال ولا يفسر من شرط صحة السلم ذكر موضع القيلم بغير خلاف بين اصحابنا والاصل برأيه وقوله نعم لمن  
انما البيع وهذا بيع وقوله او فوا بالعقود وما ذكره الشيخ في سلم يذهب اليه احد من اصحابنا ولا ورى بغيره عن ائمتنا عليه السلام انما هو احد  
قول الشافعي لاختاره شيخنا ابو جعفر في الاستدلال لم يتعرض بالجماع الفقرة ولا اورده في ذلك لانه من طريقين ولا من طريق الثالث  
العلامة في وقت قال من العجيب قول ابن ادريس انه لا يتوعد بغير خلاف بين اصحابنا مع وجوه ما نقلناه من الخلاف بين اصحابنا وقوله الاصل  
برأيه الذي منعه من صالة المالك على وجه لو حل الله البيع مضروا له البيع الصحيح ومن العجيب من منع من جعلنا ناريخ وكذا قول  
نعم او فوا بالعقود ونسبه ما ذكره الشيخ في وقت له احد قول الشافعي وليس قول الا واحد من اصحابنا يدل على قلة معرفته بمواضع الخلاف وقوله  
لم يوجد في احد من اصحابنا ولا غيره ثم لا نراه على ما لم يرضوا على اشتراط الوصف في هو تيدلول المكان لان الاين من جملة الاوصاف واللا  
بالمهية فكون البيع لم يستدل بالاجماع ولا بالاخبار لا يدل على بطلان الحكم لا مكان الاستدلال عليه بغير ما اقول لا يخفى عليك عافية  
من الوصل لظاهر كل ناظر ولا يتا معارضة لاصالة برأيه الاثمة باصالة بقاء المالك على صفات هذه الاوصاف بحججنا ورجع عنها لاد  
الحاققة والخاصة بالتلف من الايات والروايات للذلة على حل البيوع وصحتها بجميع انواعها وخصوصا اخبار سوي والتلف حيث انها  
خالية عن ذلك لا ما فاجال دليل الواضح على مناره وكان الواجب عليه اقامة الدليل على صحة البيوع في موضع البحث لئلا يتخصص ذلك بالثمة  
والا فتخصصها بغير الدليل ومضارة محضه ومجازفة ظاهرة واضع من ذلك عواء دلالة الاخبار على ذلك تتقرر انها صالحة لتد على  
اشتراط الوصف في المكان من جملة الاوصاف ان الوصف عدم انما هو عبارة عما يفرق بين اصناف النوع كما هتتم ذكره في كلام الدرك  
ولهذا انهم عدوا من الشرط الوصف على حدة وعدوا ذكر موضع القيلم على حدة على انك قد عرفت مما استرنا اليه انه ليس في الاخبار ما  
يدل على استقصاء الاوصاف على الوجه المذكور في انه يتعدى ما يحلها وادعي انه من جملة الاوصاف والاصل ان ذلك كلامه وليس في ما  
هو محض تخصص على ابن ادريس في كل حاله عادة وقبله الحق على الله رقد بما من الرد عليه غالبا بما هو حق تارة وباطل اخرى وانما التفصيل  
بانه ان كان في جملة ثبوت وجوب تعيين محل حمل وزاد في نه عليه الشيخ في طو ابر حجرة ووجهه ما تقدم في القول الاول فان الاغراض انما  
تختلف في محل يتقرر له للثمة واما غيره فلا وفي بالورود على القول الاول وانه ما التفصيل ايضا لكن بخلافه وهو ان كان في ما او  
بلا غرضه فلهذا مفارقة اشترط تعيينه والاختاره في عدم الوصف فيه ما ذكره في وقت قلنا انما هي كانه في بنية او بدلا ليجمعنا  
فيه لم يكن التسليم في مكان العقد ويتعين غيره وليس احدا لا يمكن اولى من الاخر وذلك بمحض الشارع لجهالة اما اذا كان في بلد يجمعنا  
في ان اطلاق العقد يقتضي التسليم في بلد ولا في تعيين المكان غرضنا ومصلحة لهما ما شب تعين الزمان اقول في ما تقدم في  
القول الاول ان يذهبنا بان من انما الاشكال الذي اوجبه القول باستقصاء المذكور هو ما ذكره من ان اطلاق العقد يقتضي جوب التسليم في  
مكان العقد وهذا مما انفصله على دليل من التصور لا بالعمول ولا بخصوص بل بالاجتماع حلولا الذين هو ادراس في ان كان كان سبيل  
اشتمت ما فيه من بلا ضاح لما ذكرنا وبيان وتمامه بانه ان كان محل ثبوت اوله يكن محل صلاحا كالفقرة اشترط تعيينه والاذن وهو  
متم في المذكورة ووجه مركب من القولين السابقين عليه في ذلك بعد ان اقول المذكور في كل من الاقوال في هذه الاين اخصر يضعف  
لتابعين عليه في الاشكال فنخرج لحد الثالث فاصالة البرائة وحل الاطلاق في نظائره على موضع العقايير في القول واخلاص الاحكام  
وعلم الدليل الدال على تعيين موضع العقد في المنازع في ثبوت الناق ووجه الاخير ظاهر لا ريب في تعيين مطلقا اولى وانما يرجع احدهما  
من المتقدمين في اقول في التحقيق ان ما ذكره من هذه التعليلا في اعدا القول الاول غاية ما تفيد الاولية دون الوثوق بما يدعون فان  
الاحكام الشرعية من وجوبه في غير موضع وبغيره لا تثبت بمثل هذه التعليلا بل لا بد من التعديل الترخي الواضح من اية او رواية والا كان  
قولا على الله بغير علم ولا استفاضة الايات والروايات بالمنع منه والترجيح في تحقيق عنك في هذا المقام هو ما ذكره لعمرك الا في  
فقد تشرنا ان كان قد يفسر في قولنا فوقف على كلامه قد تشرنا في حيث قال بعد قول المصنف في دليل ذكر موضع التسليم شرطه ما صورته دليل  
عدم الاشتراط هو عموم ازل حوان لبيع وخصوصا مع خلقها من سبيل شرط ذكر موضع التسليم مع تمام المنع والجهان ويحتمل  
الترجيح واختلاف الاغراض يندفع باضرافه في موضع يقتضيه العرف كما في سائر البيوع والعقود خصوصا اللينة نعم الا حوط وللكصوص  
مع وقوعه في موضع يعلم ان مفارقة قبل حلول الاجل او يحتاج نقله الى مؤنة ثم تكون عادة فان كان مقتضى العادة والقربة شيئا

في شرط السلم  
في وقت رتبته عليه  
جمع ممن تاخر عنه  
واسقربا التبريد  
وهو علمه بن  
مكان القيلم  
مما يختلف فيه  
الاغراض فيختلف  
باختلاف التمر  
والتمر العبات  
فانه قد يكون  
بعيدا من المشتري  
ولا يرغب في  
تذكير التمر في  
ارضه التمر على  
بعض الوجوه  
وقد يكون قريبا  
فينعكس الحكم  
وكذا القول في  
البايغ اقول في  
ما استرنا اليه  
عبرة مما تقدم  
من ان مثل هذه  
التعليلا لا تطلق  
لاحكام الشرعية  
على ان لو صلح  
كونك لك على ما  
ذكره وما اخبر  
على الاثمة صلوات  
الله عليهم فكيف  
لم ينهوا عليه لم  
يذكر في شرط  
السلم موضع  
القيلم كما ذكرنا  
غيره مما تقدم  
ذكره او لانه انما  
رضى الله عليهم  
اهتدوا الى ما لم  
يستلوا الاثمة  
صلوات الله عليهم  
على طاولا وادامهم  
وانما هم  
ولم يستلوا اليه  
من نقل اخبارهم  
بل الحق ان ذلك  
انما هو من باب  
استنوا عما سكت  
الله عنه كما في  
جملة من الاخبار  
واما ما عكس  
مطلقا وهو ظاهر  
الشيخ في التهمة  
واختاره العلامة  
في التحريم والحق  
في بيع وجمع  
احرون وهو ظاهر  
ابن ابي عقيل على  
ما نقله في وقت  
وجهه مضادا الى  
صالة العدم  
الطلاق الا واجر  
الواء بالعقود  
وحل البيع الاجماع  
على عدم اشتراطه  
في بائع انواع  
البيع وان كان  
موخلا وهذا هو  
الاظهر عندك  
واختاره هذا  
القول ابن ادريس  
ارجح عليه الاجماع  
قال ولا يفسر من  
شرط صحة السلم  
ذكر موضع القيلم  
بغير خلاف بين  
اصحابنا والاصل  
برأيه وقوله نعم  
لمن انما هو احد  
قول الشافعي  
لاختاره شيخنا  
ابو جعفر في  
الاستدلال لم  
يتعرض بالجماع  
الفترة ولا اورده  
في ذلك لانه من  
طريقين ولا من  
طريق الثالث  
العلامة في وقت  
قال من العجيب  
قول ابن ادريس  
انه لا يتوعد بغير  
خلاف بين اصحابنا  
مع وجوه ما  
نقلناه من الخلاف  
بين اصحابنا  
وقوله الاصل  
برأيه الذي منعه  
من صالة المالك  
على وجه لو حل  
الله البيع مضروا  
له البيع الصحيح  
ومن العجيب من  
منع من جعلنا  
ناريخ وكذا قول  
نعم او فوا  
بالعقود ونسبه  
ما ذكره الشيخ في  
وقت له احد قول  
الشافعي وليس  
قول الا واحد من  
اصحابنا يدل على  
قلة معرفته  
بمواضع الخلاف  
وقوله  
لم يوجد في احد  
من اصحابنا ولا  
غيره ثم لا نراه  
على ما لم يرضوا  
على اشتراط الوصف  
في هو تيدلول  
المكان لان الاين  
من جملة الاوصاف  
واللا  
بالمهية فكون  
البيع لم يستدل  
بالاجماع ولا  
بالاخبار لا يدل  
على بطلان الحكم  
لا مكان  
الاستدلال عليه  
بغير ما اقول لا  
يخفى عليك عافية  
من الوصل لظاهر  
كل ناظر ولا يتا  
معارضة لاصالة  
برأيه الاثمة  
باصالة بقاء  
المالك على صفات  
هذه الاوصاف  
بحججنا ورجع  
عنها لاد  
الحاققة والخاصة  
بالتلف من  
الايات والروايات  
للذلة على حل  
البيوع وصحتها  
بجميع انواعها  
وخصوصا اخبار  
سوي والتلف  
حيث انها  
خالية عن ذلك  
لا ما فاجال  
دليل الواضح  
على مناره  
وكان الواجب  
عليه اقامة  
الدليل على  
صحة البيوع  
في موضع  
البحث لئلا  
يتخصص ذلك  
بالثمة  
والا فتخصصها  
بغير الدليل  
ومضارة  
محضه ومجازفة  
ظاهرة واضع  
من ذلك  
عواء دلالة  
الاخبار على  
ذلك تتقرر  
انها صالحة  
لتد على  
اشتراط الوصف  
في المكان  
من جملة  
الاوصاف  
ان الوصف  
عدم انما هو  
عبارة عما  
يفرق بين  
اصناف النوع  
كما هتتم  
ذكره في  
كلام الدرك  
ولهذا انهم  
عدوا من  
الشرط الوصف  
على حدة  
وعدوا ذكر  
موضع القيلم  
على حدة  
على انك قد  
عرفت مما  
استرنا اليه  
انه ليس في  
الاخبار ما  
يدل على  
استقصاء  
الاوصاف  
على الوجه  
المذكور في  
انه يتعدى  
ما يحلها  
وادعي انه  
من جملة  
الاوصاف  
والاصل ان  
ذلك كلامه  
وليس في ما  
هو محض  
تخصص على  
ابن ادريس  
في كل حاله  
عادة وقبله  
الحق على الله  
رقد بما من  
الرد عليه  
غالبا بما هو  
حق تارة  
وباطل اخرى  
وانما التفصيل  
بانه ان كان  
في جملة  
ثبوت وجوب  
تعيين محل  
حمل وزاد  
في نه عليه  
الشيخ في  
طو ابر حجرة  
ووجهه ما  
تقدم في  
القول الاول  
فان الاغراض  
انما تختلف  
في محل  
يتقرر له  
للثمة واما  
غيره فلا  
وفي بالورود  
على القول  
الاول وانه  
ما التفصيل  
ايضا لكن  
بخلافه  
وهو ان كان  
في ما او  
بلا غرضه  
فلهذا  
مفارقة  
اشترط  
تعيينه  
والاختاره  
في عدم  
الوصف فيه  
ما ذكره في  
وقت قلنا  
انما هي  
كانه في  
بنية او  
بدلا ليجمعنا  
فيه لم يكن  
التسليم في  
مكان العقد  
ويتعين  
غيره وليس  
احدا لا  
يمكن اولى  
من الاخر  
ذلك بمحض  
الشارع  
لجهالة  
اما اذا كان  
في بلد  
يجمعنا  
في ان  
اطلاق العقد  
يقتضي  
التسليم في  
بلد ولا في  
تعيين المكان  
غرضنا  
ومصلحة  
لهما ما  
شب تعين  
الزمان  
اقول في  
ما تقدم  
في القول  
الاول ان  
يذهبنا  
بان من انما  
الاشكال الذي  
اوجبه القول  
باستقصاء  
المذكور هو  
ما ذكره من  
ان اطلاق  
العقد يقتضي  
جوب التسليم  
في مكان  
العقد وهذا  
مما انفصله  
على دليل  
من التصور  
لا بالعمول  
ولا بخصوص  
بل بالاجتماع  
حلولا الذين  
هو ادراس  
في ان كان  
كان سبيل  
اشتمت ما  
فيه من بلا  
ضاح لما  
ذكرنا وبيان  
وتمامه  
بانه ان كان  
محل ثبوت  
اوله يكن  
محل صلاحا  
كالفترة  
اشترط  
تعيينه  
والاذن  
وهو متم  
في المذكورة  
ووجه  
مركب من  
القولين  
السابقين  
عليه في ذلك  
بعد ان اقول  
المذكور في  
كل من الاقوال  
في هذه  
الاين اخصر  
يضعف لتابعين  
عليه في  
الاشكال  
فنخرج لحد  
الثالث  
فاصالة  
البرائة  
وحل الاطلاق  
في نظائره  
على موضع  
العقايير  
في القول  
واخلاص  
الاحكام  
وعلم الدليل  
الدال على  
تعيين موضع  
العقد في  
المنازع  
في ثبوت  
الناق ووجه  
الاخير  
ظاهر لا ريب  
في تعيين  
مطلقا اولى  
وانما يرجع  
احدهما من  
المتقدمين  
في اقول في  
التحقيق ان  
ما ذكره من  
هذه التعليلا  
في اعدا القول  
الاول غاية  
ما تفيد  
الاولية  
دون الوثوق  
بما يدعون  
فان الاحكام  
الشرعية من  
وجوبه في  
غير موضع  
وبغيره لا  
تثبت بمثل  
هذه التعليلا  
بل لا بد من  
التعديل  
الترخي  
الواضح من  
اية او رواية  
والا كان  
قولا على  
الله بغير  
علم ولا  
استفاضة  
الايات  
والروايات  
بمنع منه  
والترجيح  
في تحقيق  
عنك في هذا  
المقام هو  
ما ذكره  
لعمرك الا  
في فقد  
تشرنا ان  
كان قد  
يفسر في  
قولنا  
فوقف على  
كلامه قد  
تشرنا في  
حيث قال  
بعد قول  
المصنف في  
دليل ذكر  
موضع  
التسليم  
شرطه ما  
صورته  
دليل عدم  
الاشتراط  
هو عموم  
ازل حوان  
لبيع وخصوصا  
مع خلقها  
من سبيل  
شرط ذكر  
موضع  
التسليم  
مع تمام  
المنع  
والجهان  
ويحتمل  
الترجيح  
واختلاف  
الاغراض  
يندفع  
باضرافه  
في موضع  
يقتضيه  
العرف كما  
في سائر  
البيوع  
والعقود  
خصوصا  
اللينة  
نعم الا  
حوط  
وللكصوص  
مع وقوعه  
في موضع  
يعلم ان  
مفارقة  
قبل حلول  
الاجل او  
يحتاج  
نقله الى  
مؤنة ثم  
تكون  
عادة فان  
كان  
مقتضى  
العادة  
والقربة  
شيئا















# فصول في الأصول

٢٠٥

يأتي فيها الزعم من إطلاق الدين على المضمون المحال فانه يمكن الجواب عنه بأنه بناء على ما ذكر من تخصيص الدين بالمؤمنين لا يرد ما  
 اوردوه الا ان يكون مرادهم الاطلاق عرفا كما هو ظاهر سياق الكلام وكيف كان فالمسئلة لا تخفى عن شوب الاشكال كما تقدمت الاشارة اليه  
 العالم **المسئلة الثالثة** اذا دفع دون الصفة ووجه المشتبه فلا اشكال في الجواز وبرائة ذمة البائع وان دفع فوق الصفة  
 فظاهر الاحتياط وجوب قبوله اما لو دفع اكثر مما يجب قبول الزيادة قال في المسئلة الفرق بين العين والصفة ان زيادة الصفة لا تنافي  
 عين الحق بل تؤكد ان المفروض كونه مشاي الحق للنوع ونحوه ويزيد الصفة اما العين فهي خارجة عن الحق زائدة عليه فلا تنافي  
 لانهما عطية جديدة ويمكن تخليصها والحق معها غير متعين انتهى ولا يخفى ما فيه فان ما ذكره في العين يمكن اجراؤه في زيادة الصفة  
 فان الحق الذي له موضوع وصفه خاصة والدفع موضوع وصفه اخر وبه يحصل التباين فكيف لا تنافي عين الحق واما قوله  
 في الزيادة فلا يجب قبولها لانهما عطية فانه يجوز في زيادة الوصف فانهما مشتملان على المنفعة ولا يجب قبولها ايضا كما صرحوا به في  
 عين موضع وانه قبول ما يوجبها لا يستطيع به الحجج والنقول عن ابن الجنيد للتوبة بين الاخرين في عدم وجوب القبول بل  
 عليه بعض الاخبار الاتية وبالجمل فانه مع التراض من الطرفين لا اشكال في الاختلاف فيجوز الاختلاف فصار زائدا في العين و  
 الصفة وانما الكلام في وجوب القبول وتحت شرطه الذي في كفت عليه من الاخبار في المقام ما رواه في عن قتيبة الاعشى  
 قال سئل ابو عبد الله عليه السلام فقال اجل ان اخي يختلف اليه الجبل فيجلب الغنم فيسلم في الغنم في اسنان معلومة اليه  
 اجل معلوم فيعطى الزباغ جدا ما كان الشئ فقال له طيبة من نفس صاحبه قال نعم لا بأس ما رواه الشيخ الثلثة نور  
 الله ثم مرارة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن السلم في الحيوان قال ليس به بأس قلت رايت انا اسنم في اسنم ما رواه  
 او شئ معلوم من الرقيق فاعطاه دون شرطه او فوقه طيبة النفس منهم قال لا بأس ما رواه في عن الجلي في الصحيح قال سئل ابو  
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلم في وصفاء بات ما معلوم ولو لم يعلم ثم يعطى دون شرطه او فوقه فقال اذا كان عن طيبة نفس  
 منك ومنه فلا بأس ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام وعن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه  
 السلام عن الرجل يسلم في وصفاء اسنان معلومة وغير معلومة ثم يعطى دون شرطه قال اذا كان طيبة النفس منك  
 ومنه فلا بأس اليه ان قال ولا ياخذ دون شرطه الا طيبة نفس صاحبه عن الجلي في الصحيح ورواه في به ايضا عن الجلي في  
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قد تقدم قال ياخذ دون شرطه ولا ياخذ نحوون شرطه ورواه الشيخ في الصحيح  
 ايضا عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قد تقدم في صحة الجلي في السلم مع طيبة النفس منها اذا كان فوقه لان  
 الكلام كما عرفت في وجوب الاختلاف في الجواز بل هذه الرواية ايضا ظاهرة فيما ذكر ابن الجنيد حيث شرطه ما هو الخدم او فوقه طيبة  
 النفس الاخذ فلا يعبر عليه كما هو ظاهر كلامهم من وجوب القبول وبالجمل فان الظاهر هو قوة ما ذهب اليه ابن الجنيد لما عرفت من  
 ضعف التعليق الذي ذكره في المسئلة مع اعتنا قول ابن الجنيد بظاهر النص المذكورة ولو دفع اليه ما هو على الصفة المشروطة و  
 القبول والبراء من جهة ولو امتنع من الامرين جبر الحاكم والافضل له اذا سئل السلم في تلك الظانته ميراثا وعرضا له وقد تقدم تحقيق  
 الكلام في هذا المقام في المسئلة الثالثة من المطلب الاول في التقدير النسيئة من الفصل الرابع من احكام العقود ومقتضى برئ ذمة  
 السلم اليه **المسئلة الرابعة** لو وجد البيع او التمسع بعد القبض فانه فاما ان **الاول** في جدي المبيع عيبا بعد القبض فانه  
 يخفى بين الرضاء به فحانوا بين رده فيرجع الحق اليه ذمة السلم اليه بمقتضى التدفيع لا يتعين مجرد الدفع وان كان من العيب على الوصف  
 للعيب المذكور لانهما اسلفه جميع ولا يبين ههنا انتم يتعين الحق حتى انه يجب بحسب الارشاد الحق في الذمة امر كل واحد دفع هذا المعيب  
 بعد ظهور العيب يكون محمولا كماله كانه لا يخفى فيه بين الرضاء به فحانوا فانه عليه بين ان يرد به ويرجع الحق اليه ذمة السلم بعد  
 ان خرج خروجه امتنزل لا يقع الكلام في انهاء النقص المتجدد من خيار بعد القبض قبل ان يمتنع اختياره في كلامهم انه  
 للقاضي فانه متجدد في ملكه وان كان متزنا لا يظلم من انهاء المتجدد من خيار اما المتصل كانه فانه تابع للغير **الثاني** قالوا اذا  
 ظهر في الثمن عيبا فانه عيبا كان من غير الجنب كان يكون محاسنا والتمن فانه بطل العقد وان كان من جنب رجوع بالارضاء واختار  
 البيع وان اختار الرذ كان له ذلك هو لا يخفى من اجل تفصيل الكلام في ذلك بمعونة ما تقدم في باب العتق من رضاء ههنا ان العيب انما  
 يكون من الجنب او من غيره وعلى كل من التقديرين فاما ان يكون في جمل الثمن او بعضه على كل من ههنا التقديرين فاما ان يظهر قبل التفريق  
 او بعد وعلى كل من ههنا التقديرين فاما ان يكون الثمن معينا او كليا او جملة الاقسام فانه في سبعة اشياء ان يكون العيب من غير الجنب  
 ويكون في جملة الثمن بعد التفريق وكان معينا ولا اشكال في البطلان ههنا الانتفاء شرط السلم وهو القبض قبل التفريق كما تقدم  
 الصورة بمجالها ولكن قبل التفريق وحكمه هو المطالب بالبدل قبل التفريق الصورة الاولى حالها ولكن كان العيب في بعض الثمن وحكمها  
 حقه البيع فيها هو من الجنب البطلان في غير الصورة بمجالها ولكن قبل التفريق وحكمها فيها هو من الجنب المطالبة بالبدل  
 قبل التفريق ههنا العيب من غير الجنب في جملة الثمن بعد التفريق ولكن قبل التفريق وحكمها فيها هو من الجنب المطالبة بالبدل  
 ثمة الصورة بمجالها ولكن قبل التفريق وحكمها فيها هو من الجنب المطالبة بالبدل في الصورة الثالثة الصورة كانهما ولكن قبل التفريق  
 العيب في بعض الثمن وحكمها فيها هو من الجنب المطالبة بالبدل في الصورة الرابعة فانه ثمان متوفيا

في الجنب العيب من غير الجنب







# بيع الغر والمجازرة

١٠٧

الاعول ثم قال قال ابن ادریس فی قلنا ان في موضعين احدهما ان مع التلف لا من بيع عليه كثر القيمة من وقت القبض الى وقت التلف كما  
والثاني ان المثل الذي لا يشترى ان كان عين مال له اخذ وان كان فعلا لم يكن له الرجوع على البائع بشئ ثم انما احتج في لف على البطلان  
قالنا على بطلان البيع مع الجهالة الإجماع عليه والتمس عن الغر والحكم غير لازم اذ ذلك لا يصير للبائع ثبات في الدقة ثابتا اقول  
الظمن كلام الشيخ ومن بعد عن تقدم ذكره هو التفصيل في البيع حكم احدهما انه ان كان الحكم هو المشتري فالبيع عندهم باطل و  
ان كان الحكم هو البائع فان حكم باقل من قيمته كان البيع مبيعا ولم يكن له اكثر من ذلك حكم باكثر فالبيع ايضا صحيح لكن ليل اكر  
من القيمة في حال البيع الا ان يصح المشتري بتلك الزيادة وظاهر ابن ادریس من تأخره كتحقق العلامة وغيره من المتأخرين هو  
البطلان مطلقا ابن ادریس قد خالف الشيخ في مواضع منها في قوله فان هلك في يده ابتاع كان قيمته يوم ابتاع فقال هكذا قال  
شيخنا ابو جعفر في نهايته والذي يقتضيه اصل المذهب ان التمس ان كان له متلف عليه من قبله فقيمة وان عو المتلف عليه من  
المثل يوم الاعواز وان كان المبيع قالا امثله فانه يحجب عليه قيمة اكثر مما كانت له يوم الهلاك لأن هذا بيع فاستد الباع الفاء  
عند المحصلين بغير حرج الغصب الضمان اقول اذكره من التفصيل بالمثل والقيمة كما هو المتكرر في كلامهم وانما تعيين وقت  
القيمة فقد تقدم الكلام فيه ومنها في قول الشيخ فان كان الحديث يزبد في قيمة واراد انتر اعم من يده كان عليه ان يرد  
على المتباع قيمة الزيادة لحدثة فقال هكذا قال شيخنا في نهايته والاولة ان يقسم الحديث فيقول ان كان اثار افعال لا  
اعيان اموال فلا يرد على المتباع شئ وان كان الحديث اعيان اموال فهو على ما قاله اقول وبما اطلقه الشيخ هنا افنى  
المحقق في تتبع ووافقه في المسالك لكن فتيه بصورة الجهل والظن ان حراجه الجهل بصفة البيع ثم قال اقامع على فليس له الا  
الزيادة العينية التي يمكن فصلها لو وصفت كالصنعة لا يستحق بسببها شئ وبالجمله حكم الحاكم الغاصب وهذا هو الصحيح  
الا قول في المسئلة انتهى وح يصير هذا قولنا لثاني المسئلة ومنها في قوله فان ابتاعه بحكم البائع فحكم باقل من قيمته  
في آخر الكلام فقال هكذا اورد في نهايته والاولى ان يوق البيع باطل لان كل مبيع لم يذكر فيه الثمن يكون باطلا بغير خلاف بين  
المسلمين فاذا كان كذلك فان كان باقيا بعينه فللبائع انتر اعم من يده المشتري وان كان تالفوا تحكما فليست له ولا كان لا مثل له  
فله قيمة اكثر القيمة له يوم الهلاك لا يقتضيه حال البيع فان اقر البائع بشئ لزم اقراره على نفسه الا ان يقربا زيد من قيمته التي يوجبها  
الشارع وانما هذه اخبار الخاور وفي نهايته ايراد الاعتقاد انتهى وانت غير بان قد تقدم في المسئلة ان ابغض من سائل المقام  
الثالث من الفصل الاول نقل صحيح فاعلة الدالة على بيع الجارية بحكم المشتري وعدم قبول البائع لما حكم به بعد ان دفع الجارية الى المشتري  
وطنها للمشتري وحكمه على كل طرف في الصورة المذكورة بان يقوم الجارية بغير ثمنه فان كان اكثر مما بعته اليه كان عليه ان يرد عليه ما نقص منها  
من القيمة وان كان قيمتها اقل مما بعته فله ولا يشترى منه شيئا ولكن الاستحاط يذكر وما قد تقدم تحقيق الكلام في ذلك بما خطب اليه  
العيسل والعكر الكليل اقام ذكره التجع هامن الصفة في صورته حكم البائع على الوجه المذكور فلم اقتضيه على ليل اقام اذكره من بعض  
على المشتري للقاعدة المقررة عندهم من ان كل عقد يضمن بصحته فمما قد تقدم الكلام في بعضه بعض موضع المسئلة  
اليها انما الثاني قال لف لا خلاف بيننا ان الثمن اذا كان مجهولا بطل البيع اعني ابن الجنيدي فانه وقع على مقدار معلوم  
بينه ما هو الثمن مجهول لاحد من الجاهل يمكن بوجبه كان للمشتري الخيار اذا علم ذلك فقول الرجل يبيع ثوبا بغير ثمن فانما هو جمل  
جميعا قدر الثمن وقت العقد لم يجر وان البيع منفي فلو الام من لينة المرفوعة في المسائل الناصية فانه تار لا يشترط العلم براس مال  
التم اذا كان معلوما بالمشاهدة مضبوطا بالمعينة والام من الشئ في خطه كساد الاجارة فانه قال اذا باع ثوبا بغير ثمن جاز اذا  
كان معلوما بالمشاهدة وان لم يعلم وزنه وكذا مال السلم لنا ان يجرى ويكون منها ما عناه انتهى فقول نحو هذا الكلام دارك الذي  
وقد تقدم نقل عبارة والكلام في حكم هذه المسئلة حقه وبطلان المسئلة التابعة التار اليها سابق هذه المسئلة الثالث  
قال في لف بيع الصبرة باطل الا ان يعلم قدرها او يعي احد ما يجبر الاخر حالة العقد لوجه لا وقت له واحد باطل سواء  
شاهدا هاهم لا سواء كالاها بعدة لك اولاد ذهب اليه علم او تاجع الا ابن الجنيدي فانه جاز ذلك في شئ فانه اذا قال بعنتك  
هذه الصبرة بغير درهم فحق البيع لان الصبرة مشاهدة ومشاهدة الباع فحق معرفته مقدار وقدره وان ما يباع كالا لا يباع  
جوازا وهو الاقوى عندي ثم فرع على الوجهين بعض الفرع وهو مشع يترده وان قوت واحد ما يرد في لف بانه غرر من غير  
بالاجماع وجزم في وبالبطلان اقول وقد تقدم الكلام في ذلك في المسئلة المتتالية انما يصح بيع من حقه ببيع الصبرة وما  
يبطل لثا بغيره قال الشيخ في النهاية لا باس ان يعطى الانسان الغنم والبقر بالقيمة مئة من الزمان لينة من الدراهم والذنانين  
التمس واعظم ذلك بالذهب الفضة اجود في الاحتياط ونقل عن ابن ادریس انه لا يجوز ان يبيع ثوبا بغير ثمن فانه لا يقل ذلك  
التحقيق ان هذا ليس ببيع وانما هو نوع معلوضه وحرارة غير لينة بل سبعة ولا منع في ذلك قول ولكن حقه في من الاخب  
الواردة في هذا المقام ما رواه في ويب في الصحيح والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان الرجل يكون له الغنم يعطيها جنة  
منها شيئا معلوما ودرهم معلومة من كل شاة كذا او ذاق لا باس بالدرهم ولا ساحتان يكون بالتمن وهما واد في عن ابن  
بن ميمون انه سأل ابا عبد الله عليه السلام في رجل يبيع غنما او اصواها او البانها يعطس الراعي لثاة درهما  
قال ليس بذلك باس فقلت ان اهل المسجد يقولون لا يجوز لان هذا ليس ببيع فقال ابو عبد الله عليه السلام يعطيه

في كل ما كان له من الثمن











# کتاب المتاجر

[illegible]

فوق العبد المذنب  
الملك المخلص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



في بيع الغر والمخايف

لا بد من التصريح بغير علم العبد للذو الوكيل وذلك غير معلوم وقد يناقش في القبلية أيضا إذ قد يفكر المعية وحسن العقد بحيث لا يقع جزء من العقد قبل الوكالة انتهى أقول المسئلة بخلافها عن النص موضع اشكال فمن مقتضى قواعدهم وهو ظاهر الاخبار أيضا ان المملوك يجوز عليه بيعه من افعاله من بيعه وعينه الا باذن مولاه وظاهر مقتضى القصة على تقدم الاذن والوكالة والذي هو الناصر كذلك الله العالم الثاني قد صرح جمل من اصحابنا بالظان لا خلا فيه بان يجوز للحاكم الشرعي ان يبيع على التفتية المعلن النفا مع المصلحة وظاهر اخبارنا بان بيع الامام عليه السلام بغيره ذلك من الامام عليه السلام لان اول المؤمنين من انفسهم وكانوا في خصوص الفلوس مثل رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلس الرجل اذا التوى على غرانه ثم يامر فيقيم يدهم بالخصص فان اى باعه فيقيم يدهم بغيره ماله ومثلهما رواية عيات بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليه السلام في رجل جليل عن عتيا من اصحابنا عن ابيه عليه السلام قال لا غلب يقضى عنه اذا قامت عليه البيعة ويباع ماله ويقضى عنه دينه وهو غائب يكون الغلب على حجة اقدم الحديث وهو ظاهر في بيع الحاكم الشرعي الذي ثبت للدين عند بالبيعة ويتعد ذلك الى عند المؤمنين مع هذا الحاكم الشرعي كما يدل عليه بعض الاخبار من جواز تولي عند المؤمنين لبعض الحيات مع فقد الحاكم ولان احتياض ولا سبيل على الحسين الثالث قد صرح جمل من اصحابنا بان يجوز الجمع في عقد واحد بين الاختلافات كبيع ولجاء وقوم كاخ وسلف بعوض واحد فيطعن عن مثل ما جرد لا شل وهو كان يقول بعثت هذا الثوب اجرتك هذا الدار سنة وانكحتك ابنة وبنتك مائة من الخشب هاتين دينار فيقول بعثت فانه صحيح عندهم وانما غرضهم في هذا المقام الحق الا رد بطل عطل الله مرقدها العبد فذلك عنهم دليل على موافقة جواز العقود وعدم ظهور المانع ويمكن عدم الجواز لجهالة من المبيع واجرة السكنى ومهر الابنة حالا لبيع وهو لائق في الجهل ما اذا قل بعثت هذه البصرة كل فغير ذلك وهو غير جائز عندهم للجهالة وهذا نقل في التذكرة عن الشيخ عدم جواز بيع عبيد يكون كل واحد منهما المخصص باعاهما بصفة لجهالة من كل واحد ويمكن الفرق بان هذا الكل المخصص في احد والظن انه لا يمنع على ان المهر للبنت وانما ما يفرقون فينبغي عدم الجواز ما روى من طريقهم وطريقنا للنع من جواز بيع وتشرط مثل رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال بعثت رسول الله صلى الله عليه واله في رجل من اصحابنا واليا فقال له لا بعثتك اهل الله يعني في مكة فانهم عن بيع ماله يقضون عن شرطين في بيع وعن بيع ماله يضمن في مطلق الشرع على البيع كثيرا رواية سليمان بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال نوى سوا الله صلى الله عليه واله عن سلف في بيع وعن بيعين في بيع وعن بيع ماله يضمن عندك وعن بيع ماله يضمن في الفرية التذكرة في دليل الشيخ بانه يكفي معلومية من الكل ولا يحتاج الى معرفته من الاجزاء لان الصفقة الواحدة يكفي معلومية الثمن الذي هو اقل من الزاد بالشرط كل الشرط يجوز البعض بالاتفاق فكانت محمول على الشرط المخالف للكتاب السنة فحل الشرط على ما والظن ما قلنا كما فيهم من هذه الرواية ويمكن ان يؤول الرواية الى غير مقتضى السند فلا يصلح ان يعارضه عمود الكتاب والسنة والاصول بان جماعنا على بعض الشرايط المخالفة للكتاب السنة والبيع الغير المجازة فتأمل والاحتياط واضح انتهى كلامنا في مقامه يمكن تطبيق النظر الى مقامين احدهما ما ذكره من جهالة من المبيع واجرة السكنى فان فيه ما ذكره العلامة هنا وهو المفهوم من قواعدهم في امثال هذا المقام وحاصله ان اعتبار معلومية القيمة انما هو باعتبار العقد الواقع و الصفقة التي انعقد عليها البيع سواء كان ما وقع عليه من عقد الوعد او ان احتيج بعد ذلك الى التقييد في العقد كما ناع ملكه ومالك غير واجهالة بالنسبة الى وط كل واحد مما وقع عليه العقد غير مؤثر في ذلك لا خلا وعندنا في نسخة ذلك كله لان الجميع بمنزلة عقد واحد العوض فيه معلوم بالاضافة الى الجمل وهو كاف في انتفاء الغرر والجهالة وان كان عوض كل منها بخصوص غير معلوم يكون كل واحد بخصوصه بطلان العقد وبعضه اجابة او غيرهما للوجوب لعوض معلوم لا يقدر لان هذا العقد بهتين فيجب الصورة هو واحد فيكفي العلم بالنسبة اليه ثم ان احتيج الى التقييد فسط على ما ذكره وهو مضمون فيما قلنا الان يحل كلامنا قدس سره على منع ذلك وانه حيث كان مرجع هذا العقد في الحق الى عقود متعددة فانه بشرط في كل من تلك العقود وهذا التفريع الذي ذكره في المسالك انما يتجه لو قام الدليل على صحة مثل هذا العقد قد عرفت انه لا دليل عليه بانه على ما يتعونه من الاجماع بينهما ما استدل به من الخبرين المذكورين فانه لا عرف لذلك جهاتهما وان سلمنا اطلاق الشرط على البيع فانه لا يبيح العقد لمفروض ولا يبيحان في بيع ليدخل تحت هذين الخبرين ويبيحان معنى الخبرين المذكورين ان معنى بيعين في بيع على ما ذكره بعضهم هو ان يقول بعثت هذا الثوب قبل بعثته ونسبة تحت عشرة قال انما نهي عنه لانه لا يدركها الثمن فيجوز ان يقع عليه العقد اقول في ان ما ذكره وان كان هو الصريح به في كلام الاحتكاك المذكور في رد المحتار حجة الاخبار من صحة البيع وانما ليس له الا اقلها نظره وقيل ان معناه هو ان يقول بعثت هذا بعشرين على ان تبيعني ذلك بعشرة واما معنى بيع و سلف فهو ان يقول ان يقول بعثت مناس طعمم حالا بعشرة وسلفا بعشرة واما الثاني عن بيع ماله يضمن فيجب تخصيصه بالذات كان البيع حالا والبيع غير موجود في ذلك الوقت كما بطيخ ونحوه في غير رواية والا فلا مانع من الصفقة اتفاقا متلفوتا واما الثاني عن بيع ماله يضمن فلو ان يبيع للتاع الذي اشتراه من امة قبل ان يوجب البيع فانه قد رد الثاني عنه في اخبار اصاب ماله يضمن فقد تقدم الكلام في خلافه فيه غير ما ذكره بالثبوت للمكيل والموزون او الطعمم بخصوصه بل الجمل فانه لا عرف لا شفاة له هذين الخبرين وجهاتهما فيمكن ان يؤول ان الاصل بقاء كل شيء على اصله حتى يثبت التناقل



شعرا لم يثبت كون مثل هذا العقد المشتمل على هذه الاشياء المختلفة نافلا ولا كذا علم من الاخبار وهو الدائم عليه عمل الناس  
 و قد اجماعنا هو استقلال البيع بعقده على حد قوا النكاح بعقد علا حدة والتلف كذلك والاجارة ونحو ذلك الاحكام  
 للجموع واعلم ان هذه العقود اتما على ذلك وثبوت ذلك في بيع امعة متعدي في عقد واحد وتسيط الثمن على الجميع لو  
 لم يجمع الدليل على صحة لا يقتضيه قياس هذا العقد عليه كلية لظهور الفارق ولا سيما بالنسبة الى عقد النكاح  
 فانهم يجمعون انها بمنزلة المثل مع ان الظاهر ان هذه من قبيل المفقوضات وهي التي لم يمتين لها مهر وقد حووا بانها من جنس  
 المهر المستلزم لزوجته المثل عنه فلا يتم اطراف من المثل هنا وبالجملة فلا يستلزم حمل توقف اشكاله في كيفية التقييد بناء  
 على ما ذكره من صحة العقد كونه وان يقع من كل من تلك الاشياء منفردا وتنبهت في مجموع ثم يؤخذ من تلك العوض الذي وقع  
 عليه العقد تلك النسبة التي اجمعت لو تضمنت عقد البيع شرط فاسدا لقال الشيخ يبطل الشرط خاصة دون البيع وبطل ابن  
 الحسين بن البراء قال العلامة في لفت بعد فصل ذلك وللعقد عندك بطلان العقد الشرط معا قال ان الشرط فاسد من الثمن فان  
 قد يرد اعتباره وقد يقتضيه اذا بطل الشرط بطل ما باذنه من الثمن وهو غير معلوم فطرقت الجمل الى ان ثمن يبطل البيع وايضا البيع  
 انما هو ينقل لغيره بهذا الثمن المعين على تقدير سلامة الشرط وكذا الشرط انما يرضى بهذا هذا الثمن بمقابلته العين على تقدير سلامة  
 الشرط فلو لم يلزم كل منهما ما شرطه كان البيع باطلا لانه يكون تجارة عن غير ارض ثم نقل عن الشيخ انه اخبر بقوله تعالى احل الله البيع  
 هذا بيع من يكون مفعولا للشرط باطلا لانه مخالف للكتاب السنة وما روي عن عيشة انها اشترت بريرة بثمن العتق ويكون ولاها  
 لولا ما كان في بيعه صلى الله عليه واله البيع واطل الشرط وصعد المنبر فقل يا ابا القولم بشرطون شرط اليت في كتاب الله فهو باطل  
 كتاب الله لعنوا وشروطه او ثوق ثم قال مجيبا عن الجوابين الاول ان البيع انما يكون حلالا لوقوعه على الوجه المشرع ونحن نمنع من  
 شرعية وعن الثالث من نحو الاول الطعن في السند الثالث الحديث ورد هكذا قالت عاتبة ما تثنى بريرة فقالت كانت اهل على  
 اوراق في كل عام فاعتني فقالت ان احبها لك ان اعد لها الم عتق ويكون ولاؤه في ذمت بريرة الى اهلها فقالت لهم  
 فاقوا عليها فحانت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه واله جالس فقلت لى عمت عتقها فابوا الا ان يكون المولا لهم فسمع النبي  
 صلى الله عليه واله فاحبوت عاتبة النبي صلى الله عليه واله فقال خذها واستر لها الم المولا لمن اعنت ففعلت عاتبة ثم قام  
 رسول الله صلى الله عليه واله فاحبها لله واشتريه عتقها قال اما بعد فاما بال رجل بشرطون شرط اليت في كتاب الله فكل ما كان  
 كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط ففصل الله احق وشرط الله او ثوق واما المولا لمن اعنت ففعلت عاتبة ثم قام  
 به عليه لان بريرة اخبرت بانها كتبت طلبة الا عاتبة من عاتبة فقط الاستدلال به بالكتابة الثالث المراد بقوله عليه السلام  
 لهم المولا اي عليهم لانه عتقها لمرها به لا باعها فباسد كيفية تعلق عن الرسول مع نكحهم خاتمة الاعيان وهو الغرض وضع جملة  
 لا تتم انتهى كلامه في الاشارة ما فيه على الاطن النبية الذي قد جاس خلا لا يار الاخبار وما جرت به في هذا الصنيع وان كان قد  
 على هذا القول جل المتأخرين بل كلهم على ما يظهر من كلامهم من فضا على كلمة منهم شيخنا الشهيد الثالث وبسطة السند في  
 شرح النافع وغيرهم وما ذكره قدس سره من التعليل بطلان العقد بالعلل الاعتبارية المذكورة وان كان تخالف اربع الى الذين  
 لقوله ان الاخبار ترد وتندفع وما ذكره من خبر بريرة هناك من كلام الشيخ الذي نقل عنه في كلامه هو قايين شره الظاهر من طرف  
 العامة والذي وقف عليه من طريقها هو رواية المتأخر في النكاح في الصحيح عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام انه ذكر ان بريرة كانت  
 عند زوج لها وهي حواكة فاشتهىها عاتبة فاعتقها فخيرها رسول الله صلى الله عليه واله وقال ان شئت فعتقها فزوجها  
 ان شئت فارقها وكان مواليها الذين باعوها استرطوا على عاتبة ان لهم ولاها فقال رسول الله صلى الله عليه واله المولا  
 من اعنت وما رواه في في الصحيحين عن عيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لعائشة بريرة رسول الله صلى الله عليه واله ان اهل بريرة  
 استرطوا ولاها فقال رسول الله صلى الله عليه واله المولا لمن اعنت والحديثان كما ترى صحيحان صحة البيع مع فساد  
 الشرط وبطلان ما ظهر ان خبر الشيخ وان كان عاميا الا انه هو الاصح ولو افقته لا خبا اهل البيت عليه السلام لم يخلوا خبره وبطلان ايضا  
 يظهر بطلان ما ذكره من تلك التعليلات العلية ومن الاخبار الواردة في المسئلة المذكورة بالنسبة الى النكاح ما رواه الشيخ في صحيح  
 عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المروثة لاجل مائة فنجا بصدقه لاجل مائة هو امراته وان لم يات  
 بصدقتها الى الاجل فليس عليها سبيل في ان شرطهم بينهم حين انكحوا ففقدوا الرجل ان يبيع بضع امراته ولحبط شرطهم و  
 نحوها صحيحة ثانية لا ايضا ما رواه في عن الوشاء عن الرضا عليه السلام قال سمعت يقول ان رجلا تزوج امرته جعل مهرها  
 عشرين الفلوج جعل لاهما عشق الا في كان مهرها بواو الله جعل لاهما فاسدا قال السيد السلف في شرح مختصره في فساد من هذه  
 الرواية عدم فساد العقد باشتماله على هذا الشرط الفاسد انتهى وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة مرارا عديدا سيما في مقدمتي  
 الكتاب في جلد كتاب الظهارة وقد ذكرنا في بعض الاخبار ان هذا القول المشهور وان الذي هو الوقوف على الآحاد  
 في كل جزء من الاحكام من غير ان يكون ذلك قاعدة كما اتعوه ثم انه لا يخفى ان ما اجاب به عن حجة الشيخ الاولى محض عتقا  
 وان حديثه الثاني الذي اورد على الشيخ قال على ما دل عليه خبر الشيخ فان قوله صلى الله عليه واله لعائشة خذها واستر  
 لهم المولا ثم خطبت بعد ذلك ما يدل على بطلان الشرط خاصة اظهر ظاهر الحديث في العجينة قدس سره في اعتداله

في كتاب النكاح  
 في جلد كتاب الظهارة  
 في جلد كتاب النكاح



# فلا حرج في البيع

عند علمه بالخبر المذكور من الغرض خيانة الاعين مع كون الخبر عاميا واعجب من ذلك جعل الاعتذار المذكور وجها لتأنيده  
من جوه الجواب عن حديث الشيخ مع ان ذلك انما هو في حديثه وبالحجة فان الاستحجال وعدم التدبر في المقال مما يوجب  
تريلا لا اختلاف في الخامسة قال العلامة في الفتاوى المشهورين علماء المأذنين ومن عاصره الا من شذذ انما يجوز بيع الشيء  
اليسير باضعاف قيمته بشرط ان يفرض البايع المستتر شيئا لا يتم نصوصا على جواز ان يبيع الانسان شيئا ويشترط الاقرض  
او الاستقراض او الاجارة او التلف او غير ذلك من الشروط السابقة وقد كان بعض من عاصره يتوقف في ذلك  
لنا وجوه اقوله بقوله تعالى احل الله البيع وهذا احد جوه ثبانه بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن مراض منكم بل الاستثناء  
على تسوية التجارة للمقترنة بالرضا وصورة النزاع داخل تحتها انما لا خلاف بين علماء الامامية في جواز بيع الشيء  
باضعاف قيمته فنقول انضمام الشرط اليه لا يغير حكمه لانه شرط سابق يجوز اشتراطه في البيع بغير المثل او في البيع  
او غيرهما من العقود اجماعا فيجوز في صورة النزاع اذا الحكمة الداعية الى شرعية في تلك الصور موجودة هنا ولقوله  
عليهم السلام المؤمنون عند شروطهم ع اتفاق علماء الامامية السابقين فانهم قالوا لا باس ان يبتاع الانسان من غيره  
متاعا او حيوانا او غير ذلك بالنقد والعتية ويشترط ان يسلط البايع شيئا في بيع او يفرضه شيئا معلوما الى  
اجل او يستقرض منه فيكون حجة لما ثبت من ان اجماع الامامية حجة قال المفيد لا باس ان يبتاع الانسان من  
غيره متاعا او حيوانا او عقارا بالنقد النسيئة معا على ان يسلط البايع شيئا في بيع او يفرضه شيئا معلوما الى  
يقربه مائة درهم الى اجل او يقرض منه قال قد انكر ذلك جماعة من اهل الخلاف ولست اعرف لهم حجة في الانكار  
فان ذلك ان البيع وقع على وجه حلال في التلف او الفرض مائة ان راشرط ان يبيع غيره من متاعه لاجل قد سئل  
في الباقر عليه السلام عن الفرض من النفع فقال خيرا من النفع فظاهر الروايات عليه تعاقبه من غير معارض فيعين العمل عليه روي  
في سليمان بن محمد الدلي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
فيهمين الى اجل معلوم وهم يبالون ان اعطيتهم من ضعف المتيقن فلام فله من حيلة لا اخلف في الحرام فكتب اليه اقرضه بالذراهم  
وارد عليهم في ضعف الفرض ما كنت تبيع عليهم وفي الصحيح عن عبد الملك بن عتبة قال سالت عن الرجل يربح المال ويكون له  
عليه قال قبل ذلك فيطلب حجة مالا اريد على ذلك عليه يستقيم ان ازيد مالا وابيعه لولولة لتوي مائة درهم بالف درهم فاقول له  
ايعت هذا لولولة بالف درهم على ان اؤخره بمائة او مائة على ذلك كذا شهرا قال لا باس عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت للرضا  
عليه السلام ان الرجل يكون له مال فله على غيره مائة درهم ويؤخر عنه المال الى وقت قال لا باس قد امرت اني فعلت  
فذلك وزعم انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل اقرضه مائة درهم وعينه راسلا او ضحها ما ذكرناه  
ثم نقل حجة المأذنين فقال اخرج للمأذنين بما رواه يعقوب بن شعيب عن الصحيح عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن رجل سئل في بيع وتمر عشرين  
دينارا لئلا لا يصلح اذا كان فوضها لغيره فاعادها بصلح وعن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من اقرض رجلا مائة درهم ولا يشترط الا نالها  
فمن جوزه بالحق بها فليقبل ولا ياخذ احدكم ركوبها او عارية متاع يسهل من اجل فوضه ورواه ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
الربا من قبل الشرايط ورواه الوليد بن صبيح عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
ولان البيع بالمحايمة نفع وهو مشروط في الفرض فيجب ان يكون حراما ثم اجاب عن ذلك قال للحواشي الرواية بعد ثلاثة سلاسل  
التمهيد على الكراهة لا التحريم على اننا نقول الرواية الاولى وهي الصحيحة مختصة برواية محمد بن مسلم ونقول في حجة الرواية الثانية  
فان اشتراط النفع في الفرض حرام بالاجماع وهو غير صورة النزاع وكذا عن الرواية الثالثة وان كل شرط لو تضمن الربا كان  
باطلا باجماع مع اننا نضع اكثر الشروط بالاجماع فاذ اجماعها الا مع اشتراط الزيادة في ذلك لا نضعها مع هذا البيع وهذا هو الرواية  
بعينه وهو غير محل النزاع وكذا الرواية فتمت حجة فتناول الرواية اذ اقبل بابيعة الفرض والفضة مع الزيادة ولا الذهب بالذهب  
مع الزيادة وعن الثاني يوجب الاول للمعارضة بما روي من قولهم علمهم ان خير الفرض ما هو بفرضه وان المتنازع باقية الله  
بالحايمة مع اشتراط الفرض لا العكس انتهى لخصا القول انشاء شبهة القائل المذكور وهو انه لما كان التسبب في هذا الفرض من لبايع  
لشتره هو كون الشتر اخذ سلعة باضعاف قيمتها فيصير الجاهل للبايع على الفرض هو ذلك والفرض اذا جاز المنفعة كان باطلا  
فلو اجب الحكم بطلان البيع المذكور وهو قوم فسلان الاستفاد من الاخبار كما يجازيها التمسك بجميعها في كتاب الدين  
والجمع بينهما هو ان الحرم انما هو الاله الذي يشترط فيه النفع لا ما يجز النفع بقوله من يفسد من بعضهما ان يحرم ما  
يجز النفع مطلقا القائمة كما تقدم ذكره في كلام شيخنا المفيد في فائد على خلاف ما ذكرناه من الاخبار لصحة يعقوب بن شعيب في ذلك  
فهو هو على الاشتراط او التقييد والعلامة انما اجاب عنها بالمعارضة لصحة حجة محمد بن مسلم والذات كما رواه الشيخ النجاشي عنه  
غيره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل قرضا يعطيه من ائتماره وما سواه ما يشاء فيحتاج الى  
شئ من منفعة فيستأذنه فيه فياخذ له قال لا طائفة منه فلا باس به صلتان من عندنا يرون ان ذلك من حرج منعه وهو مفسد  
فقال اولي خير الفرض ما جاز منفعة وهذه الرواية هي التي اشرنا اليها في الدلالة على ان ذلك مذهب العلامة ونحوها في الدلالة على ان  
خير الفرض ما جاز منفعة غيرهما ايضا والعجبة انما سكنت عن الجواب عن رواية محمد بن قيس مع انها ظاهرة في الدلالة على ان التحريم ان

هذا الخبر المذكور من الغرض خيانة الاعين مع كون الخبر عاميا واعجب من ذلك جعل الاعتذار المذكور وجها لتأنيده من جوه الجواب عن حديث الشيخ مع ان ذلك انما هو في حديثه وبالحجة فان الاستحجال وعدم التدبر في المقال مما يوجب تريلا لا اختلاف في الخامسة قال العلامة في الفتاوى المشهورين علماء المأذنين ومن عاصره الا من شذذ انما يجوز بيع الشيء اليسير باضعاف قيمته بشرط ان يفرض البايع المستتر شيئا لا يتم نصوصا على جواز ان يبيع الانسان شيئا ويشترط الاقرض او الاستقراض او الاجارة او التلف او غير ذلك من الشروط السابقة وقد كان بعض من عاصره يتوقف في ذلك لنا وجوه اقوله بقوله تعالى احل الله البيع وهذا احد جوه ثبانه بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن مراض منكم بل الاستثناء على تسوية التجارة للمقترنة بالرضا وصورة النزاع داخل تحتها انما لا خلاف بين علماء الامامية في جواز بيع الشيء باضعاف قيمته فنقول انضمام الشرط اليه لا يغير حكمه لانه شرط سابق يجوز اشتراطه في البيع بغير المثل او في البيع او غيرهما من العقود اجماعا فيجوز في صورة النزاع اذا الحكمة الداعية الى شرعية في تلك الصور موجودة هنا ولقوله عليهم السلام المؤمنون عند شروطهم ع اتفاق علماء الامامية السابقين فانهم قالوا لا باس ان يبتاع الانسان من غيره متاعا او حيوانا او غير ذلك بالنقد والعتية ويشترط ان يسلط البايع شيئا في بيع او يفرضه شيئا معلوما الى اجل او يستقرض منه فيكون حجة لما ثبت من ان اجماع الامامية حجة قال المفيد لا باس ان يبتاع الانسان من غيره متاعا او حيوانا او عقارا بالنقد النسيئة معا على ان يسلط البايع شيئا في بيع او يفرضه شيئا معلوما الى يقربه مائة درهم الى اجل او يقرض منه قال قد انكر ذلك جماعة من اهل الخلاف ولست اعرف لهم حجة في الانكار فان ذلك ان البيع وقع على وجه حلال في التلف او الفرض مائة ان راشرط ان يبيع غيره من متاعه لاجل قد سئل في الباقر عليه السلام عن الفرض من النفع فقال خيرا من النفع فظاهر الروايات عليه تعاقبه من غير معارض فيعين العمل عليه روي في سليمان بن محمد الدلي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله فيهمين الى اجل معلوم وهم يبالون ان اعطيتهم من ضعف المتيقن فلام فله من حيلة لا اخلف في الحرام فكتب اليه اقرضه بالذراهم واراد عليهم في ضعف الفرض ما كنت تبيع عليهم وفي الصحيح عن عبد الملك بن عتبة قال سالت عن الرجل يربح المال ويكون له عليه قال قبل ذلك فيطلب حجة مالا اريد على ذلك عليه يستقيم ان ازيد مالا وابيعه لولولة لتوي مائة درهم بالف درهم فاقول له ايعت هذا لولولة بالف درهم على ان اؤخره بمائة او مائة على ذلك كذا شهرا قال لا باس عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت للرضا عليه السلام ان الرجل يكون له مال فله على غيره مائة درهم ويؤخر عنه المال الى وقت قال لا باس قد امرت اني فعلت فذلك وزعم انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل اقرضه مائة درهم وعينه راسلا او ضحها ما ذكرناه ثم نقل حجة المأذنين فقال اخرج للمأذنين بما رواه يعقوب بن شعيب عن الصحيح عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن رجل سئل في بيع وتمر عشرين دينارا لئلا لا يصلح اذا كان فوضها لغيره فاعادها بصلح وعن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من اقرض رجلا مائة درهم ولا يشترط الا نالها فمن جوزه بالحق بها فليقبل ولا ياخذ احدكم ركوبها او عارية متاع يسهل من اجل فوضه ورواه ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله الربا من قبل الشرايط ورواه الوليد بن صبيح عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ولان البيع بالمحايمة نفع وهو مشروط في الفرض فيجب ان يكون حراما ثم اجاب عن ذلك قال للحواشي الرواية بعد ثلاثة سلاسل التمهيد على الكراهة لا التحريم على اننا نقول الرواية الاولى وهي الصحيحة مختصة برواية محمد بن مسلم ونقول في حجة الرواية الثانية فان اشتراط النفع في الفرض حرام بالاجماع وهو غير صورة النزاع وكذا عن الرواية الثالثة وان كل شرط لو تضمن الربا كان باطلا باجماع مع اننا نضع اكثر الشروط بالاجماع فاذ اجماعها الا مع اشتراط الزيادة في ذلك لا نضعها مع هذا البيع وهذا هو الرواية بعينه وهو غير محل النزاع وكذا الرواية فتمت حجة فتناول الرواية اذ اقبل بابيعة الفرض والفضة مع الزيادة ولا الذهب بالذهب مع الزيادة وعن الثاني يوجب الاول للمعارضة بما روي من قولهم علمهم ان خير الفرض ما هو بفرضه وان المتنازع باقية الله بالحايمة مع اشتراط الفرض لا العكس انتهى لخصا القول انشاء شبهة القائل المذكور وهو انه لما كان التسبب في هذا الفرض من لبايع لشتره هو كون الشتر اخذ سلعة باضعاف قيمتها فيصير الجاهل للبايع على الفرض هو ذلك والفرض اذا جاز المنفعة كان باطلا فلو اجب الحكم بطلان البيع المذكور وهو قوم فسلان الاستفاد من الاخبار كما يجازيها التمسك بجميعها في كتاب الدين والجمع بينهما هو ان الحرم انما هو الاله الذي يشترط فيه النفع لا ما يجز النفع بقوله من يفسد من بعضهما ان يحرم ما يجز النفع مطلقا القائمة كما تقدم ذكره في كلام شيخنا المفيد في فائد على خلاف ما ذكرناه من الاخبار لصحة يعقوب بن شعيب في ذلك فهو هو على الاشتراط او التقييد والعلامة انما اجاب عنها بالمعارضة لصحة حجة محمد بن مسلم والذات كما رواه الشيخ النجاشي عنه غيره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل قرضا يعطيه من ائتماره وما سواه ما يشاء فيحتاج الى شئ من منفعة فيستأذنه فيه فياخذ له قال لا طائفة منه فلا باس به صلتان من عندنا يرون ان ذلك من حرج منعه وهو مفسد فقال اولي خير الفرض ما جاز منفعة وهذه الرواية هي التي اشرنا اليها في الدلالة على ان ذلك مذهب العلامة ونحوها في الدلالة على ان خير الفرض ما جاز منفعة غيرهما ايضا والعجبة انما سكنت عن الجواب عن رواية محمد بن قيس مع انها ظاهرة في الدلالة على ان التحريم ان







في الموضع السبع

[illegible][illegible]

مجلس

1

فصل فی بیان  
تاریخ و احوال  
تأسیس این  
مدرسه



... والعقد من الاستئجار على شرط فاسد بناء على ما اشتهر بين المتأخرين من جعل ذلك قاعدة كلية فقد عرفت ما فيه اتفاق بعض  
فكته هذا الفصل الا ان ما يؤيد كل ادمهم هنا ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله عرافهم عن المجمل في التصحيح قال يا عبد الله عليه السلام  
عن رجل اشترى ثوباً ولم يشترط على صاحبه شيئاً ففكر هل يردّه على صاحبه فاجاب ان يقبله الا بوضيعة قال لا يصح الا ان يخذ  
بوضيعة فان جهل فاخذه فباعه باكثر من ثمنه ردّه على صاحبه الاول فان اردو به فظهر صحة ما قد منادى ذكره من ان الذي هو  
في كل حكم حكم على اورد به الاخبار فيه من غير ان يكون ذلك قاعدة كلية كما ادعوه فان الاخبار في بعض العقود توافق ما  
ذكره كذا الخبر ونحوه غير ايضا وبعض كالأخبار التي قد منها ما تخالف ما ذكره فكيف يمكن جعل ذلك قاعدة كلية ثم  
انهم قالوا بناء على هذه القاعدة ايضا انه لا فرق في المنع من الزيادة والنقصان بين العينة والحكمة فلو قاله على ان  
ينظره بالثمن او ياخذ الصالح عوض المكسور ونحو ذلك لم يصح ثم اظنه لا خلاف بينهم في انها تصح في العقد في بعض  
مسالك كان او غيره خلافا لبعض العامة حيث منع من الاقالة في بعض السالم محتجاً بأنه يصير لما وسيعا وقد نهى النبي صلى الله عليه  
والله عنه ومنه مع تسليم الخبر انه مبني على كون الاقالة بيعاً كما نقله عن بعضهم وهو قائم على انه قد تقدم في النكته الثالثة  
ذكر معنى هذا اللفظ فلا يتعين المجمل على ما ذكره والاخبار الواردة باستحباب الاقالة شاملة باطلاها للكل والبعض هو صريح مجمل  
من الاخبار يستدل في المسئلة الثانية من المقام الثاني من الفصل العاشر في السالم كما او خصنا من ذلك الاخبار وعلى هذا فنحن وقع  
تقابل في البعض خاصة في حقيقتهم في الثمن على الثمن في بيع في ضعف المثل في ربعة بربعة هكذا عم قالوا ولا تسقط الجوة  
الدلالة بسو استحقاق الجوة فانه كان على السالم بالتقدم وقد حصل مثل الجوة الكيال والوزان والناقذ هو جيد قد عرفت ان بل لا  
يرجع كل عوض له ما لا كونه فان كان باقيا اخذوا بمائه المتصل به فانه تابع للعين واما للفصل فلا رجوع به ان كان حلالاً فمضروب  
ولم ينصل ما لا يثبت في المضرب فكل يكون كالأول منفصلاً لو يكون متصلاً كالثمن اشكال ان كان الاقرب الاول واما الضو في الشراء  
بمثل آخر فاشكالاً واستظهر في المسئلة من المتصل مع احتمال العدم وان كان الفار جع بمثل ان كان مثلاً وبقيته ان كان قيمتها  
وكذا يجمع بالقيمة في المثل لو تعدد المثل في تعيين وقت القيمة الخلاف المتقدم في الابحاث السابقة من انه يوم تلف العين او يوم  
القبض او يوم الاقالة او الا على من هذه القيم ولو وجد معيباً فلا يرش العين لان الجزاء الغايت بالعيب بمنزلة التالف فيجوز ان يضمن  
الجميع التماساً مما قد تكاثرت الروايات بذكر العينة لم اقف فلكتب الفقهاء على من تعرض لذكرها بهذا العنوان الاما سيجاء من نقل  
كلام لابن ادریس في السراير قال ابن الاثير في النهاية وفي حديث ابن عباس انه كره العينة هو ان يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم الى رجل  
لم يشره فله منه باقل من الثمن الذي باعها به فان اشترى بجزء طالب العينة سلعة من غير ثمن معلوم وبقيتها فباعها من طالب  
العينة الى رجل فبقيتها ثم باعها المشتري من البايع الا ان بالنقد باقل من الثمن فلهذا ايضا عينة وهي اهلون من الاولى وسميت عينة  
بحسب النقد الذي لصاحب العينة لان العين هي المال الحاضر من النقد والمشتري انما يشترى اليدها بعين حاضر فيقبل اليه مجزئ  
انتهى قال ابن ادریس في كتاب السراير على ما نقله عن بعض الاحتكاك وذكر شيخنا في الاستبصار في كتاب الكاسيات باب العينة وهي بالعين  
غير لجمعة لا صورة والياء الساكنة والثون المفتوحة مخففة والهاء المنقلبة عن تاء ومعناها في الشيعة هو ان يشترى السلعة  
بمن مؤجل ثم يبيعها بدون ذلك نقداً ليقضه بينا عليه ممن قد حل له عليه ويكون الدين الثاني وهو العينة من صاحب الدين الاول  
روى الترمذي في المعجم ما نحو ذلك من العين وهو نقد الحاضر انتهى وهو يرجع الى العينة الاول الذي ذكره في النهاية والوجه في نقل  
ما وقع عليه من الاخبار الواردة بذلك في المقام والكلام ذيل كل منهما كما يشع عن معناه نقاباً لايها آثاراً وفيه عن جعل  
ابن عبد الحاق في التصحيح قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن العينة والملك ان عامة تجارنا اليوم يعطون العينة فاقض عليك  
اكتبه فقال قلت يا ليت الرجل المسامير يد لما ان فيلوس من اولى عندنا متاع فيقول رجلك ده يارده واقول اناده  
او يارده فلا يزال يتر ارض حتى يتر ارض على امر فاذ امر غاقت لما في متاع احب اليك ان اشترى فيقول الحرج لانه لا يجد شيئاً  
اقول من عينة فلا ذهب قد قالته من غير مباينة فقال ليس وشت لم تعطوان شاء لم ياخذ منك قلت بل قلت فاشترى على ذلك  
الحرج وما كسر قبله جدي ثم ارجى به اليه فابايعه فبما اردت عليه القليل على القاولته واما اعطيت على ما قالته ورجعنا من  
ولم يكن شيء فاذا اشترى مني لم يجد احداً اعلى من الذي اشترى منه فبيعه منه فيجئني ذلك فياخذ الدرام فيدفعها اليه وربما  
جاء فيجئني على فقال لا تدفعها الا الى صاحب الحرج قلت وربما لم يتفق بينه وبينه البيع به فاطله اليه ليقبله منه فقال وليس لو  
شاء لم يفعل وان شئت انت لم ترد فقلت بل لو انتم هلك من المال لا باس بهذا اذا انت لم تعد هذا فلا باس بقولك بالمثل  
عليه هذا الخبر هو المعنى الثاني من العيين الذين ذكرهم في النهاية واطلاق كلام ابن شمس في هذه الصورة ايضا لان قوله ثم  
يبيع بدون ذلك عم من ان يكون البيع على من اشترى منه او على غيره وفي الخبر ايضا دلالة على انه لا يخص العينة بما اذا كان الغرض  
منها قضاء دين عليه كما يشرب كلام ابن ادریس ان كان قد ورد في ذلك في جملة من اخبار المسئلة لان ظاهر الخبر المذكور انما هو  
اخذ المال بالتقضي به وظاهر هذا الخبر وغيره من اخبار العينة ان الغرض من ذلك هو الحيلة في الخروج من الزياتان بحج الرجل  
محتاجاً الى مبلغ من النقد يريده الى مدة ينفع يكون لصاحب النقد في ذلك المال ضمن المدة المذكورة فيشترى منه من العينة  
زايدة على القيمة في اقلية مؤجلة عليه العقد معلومة به فاما اذا اشترى مؤقلاً في ذلك المبلغ الاول عليه الجواز لا اجل فربما

الحسين بن علي

عبد صبح صاحبہ الاقلام و غیرہ بہمن اشعور صاحبہ استقامت  
ازبک، انجمن، نظم، و نثر، و اشعار، و غیرہ

أَوَسْتَقْبَلُ الْبَرْقَ مِنْ قَعْدَةِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ طَلَبُ الْعَيْنَةِ بِالْأَفْعَالِ



في كل شيء

214

تعدن عليه بعد حلول الاجل فيعتق ايضا من ذلك الشخص او غيره ولو في دينه السابق بقوله في الخبر قايين الرجا الشا من يد المال الى  
المال المتقدرا بما يريد اقراضه الى مدة ينفع يكون فيه وهذه المساومة بان رازره ونحوها الى اخرها. كن ما هو حيلة في  
التخلص من الوقوع في الربا قوله لم يجدا هذا اغني به اي لم يجدا هذا ليشتر منه بثمن غال كثيرا فامنع عليه لم يقبل الحوالة  
ومنع من الدفع الا الى صاحب المحرر فلا عرفه وجهه لهذا حمله بعض مشايخنا على الكراهة قوله وربما لم يتفق بينه  
البيع الى اخره بمعناه انه ربما لم يتفق بينه وبين طالب العينة البيع فالتزم من ذلك باعنه المتاع ان يفسخ البيع الذي بينه  
وبينه ويقبل متاعه فقال عليه السلام لا يفسخ البيع الا بالبيع الاول الذي وقع بينه وبينه لا بما يجيشه لو شاء لم يفسخ البيع ولو شئت  
انت عدم الرقيم يجب عليك ان لا تقول بل الامر كذلك ولو هلك المتاع قبل الفسخ كان من مالي فقال عليه السلام لا تعد هذا  
الشرطي ان شاء لم يقبل وان شئت لم ترد فلا بأس فهو من عدا بعدواي تجلوزتم ما رواه في في ويب عن الحسين بن المنذر قال قلت لابي  
عبد الله عليه السلام في الرجل يطلب العينة فاشترى له المتاع من اجل ثم يبيعه اياه ثم اشترى به منه مائة قال اذا كان بالحق انشاء  
باع وان شاء لم يفسخ وكنت ايضا بالخيار ان شئت اشتريت وان شئت لم تغر فلا بأس قال فقلت فان اهل المسجد يبيعون هذا قاي  
ويقولون جاء به بعد شهر صلح فقال انما هذا تقدم وتلخير فلا بأس به اقول لا ذكر في هذا الخبر هو العينة الاولى من المعنيين المذكورين  
في النهاية ومن هذا الخبر يظهر ان مذهب العامة تحريم العينة لان المراد باهل المسجد علمنا العامة الذين يجلسون في مسجد النبي صلى الله  
عليه وآله للاجل نشر العلوم وتعليم الناس الى ذلك يشتر كلام صاحب الهاتمة للتقدم وقوله عليه السلام ان كان بالخيار امكنه ان يتحقق  
البيع ولو لم يوافق ما يفسد انما اذا تحقق البيع الاول جميع شروط الصحة فلا بأس بشرائه من كان العامة كانوا يشترطون الفصل بين  
البيعين بمدة مديدة فقال عليه السلام انما هذا تقدم وتلخير فلا بأس به الجواز ثم لا يخفى ان الخبر المذكور وان كان مطلقا بالنسبة الى التاجيل  
وعدم حصول النفع وعدمه الا انه يجب جعله على غير من اجبال السئل كالحال للتقدم وغيره كان ذلك معلوم من الحكم من لفظ العينة  
كما عرفت من معناه انما ٣ ما رواه في في ويب عن منصور بن حازم في القيعم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يطلب من  
رجل ثوبا بعينه فقال ليس عندك وهذا درهم تخذه او اشترها فان خذتها واشترى ثوبا بدينار ثم جاء به ليشتره منه فقال ليس ان  
ذهب الثوب فمن مال الذي اعطاه الدارم قلت بلى فقال ان شاء اشترى في ان شاء لم يشتر فقال لا بأس به اقول لا اشتراء هنا قد  
وقع ركالة عن صاحب الدارم والغرض هنا انما يتعلق بالتشاور على هذه الكيفية وقوله عليه السلام ان ذهب الثوب آه  
بمعنى ان ضمان الثوب على الذي اعطى الدارم وان الذي اشترى بالخيار بين ان يشتريه من صاحب الدارم وان لا يشتريه مما يوضح  
ان الشراء الاول انما كان وكالته عن صاحب الدارم لانه اقرضه الدارم فشره بها نفسه لانه لو كان كذلك ان لزيادة الثوب  
صاحب العينة ربا ولا معنى لقوله في الخبر ثم يبيعه ليشتره منه والله كما استظهره بعض مشايخنا عطرا لانه مرادهم انه قد سقط لفظ قلت  
بل بعد قوله وان شاء لم يشتر من قلتم فتدبر فان المعنى لا يستقيم الا بذلك وحاصله ان عليه السلام لا يسل الا ان كان ذهب الثوب فمن  
مال الذي اعطاه الدارم فمجاب بلى فقال ثانيا ليس ان شاء اشترى في ان شاء لم يشتر فاجاب بلى قال فقال لا بأس بالخبر بذكر فيه بقتة  
احكام العينة لان الغرض انما يتعلق بالتشاور عن هذا الامر الخاص بما رواه في في ويب عن منصور بن حازم في القيعم قال قلت لابي  
عبد الله عليه السلام في الرجل يطلب من الرجل عينة فيقول له الرجل انما ابصر حاجتي منك فاحضه حتى اشترى في اخذ الدارم فيشترى  
حاجته ثم يبيعه الى الرجل الكثرة المال فيدفعها اليه فقال ليس انشاء اشترى في ان شاء تراد وان شاء البايع باعنه ان شاء لم يفسخ فتم  
قال لا بأس في التقرير في هذا الخبر كما في سابقه وهو اوضح من ذلك لما عرفت في الاول ما رواه المشايخ الثلاثة بوزن الله مخرجه من  
بشار بن يسار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع المتاع فيشترى به من صاحب العينة ثم يبيعه منه قال نعم لا بأس فقلت اشترى  
متاعا قال لا بأس به ومتاعا لا يقبل ولا غمنا في قوله هذه هي العينة على ما عرفت في ما يرفع لقيمة ما اشتراه منه فيجعل الاخرى باعنه  
الاجل العلوم بينهما والتاثر فيهم المنع لانه يشتر متاع نفسه اجابة عنك كما يراه فلا تتقل عنك بالبيع الاول الذي جعلت فيه العينة  
فليس هو متاعا وانما هو متاع للشتر وانت تريد شرا منه ما رواه في في ويب عن ابي بكر الخضر في الحسن قال قلت لابي عبد الله  
رجل يبيع ثم يبيعه فيم يجدها بغيره اي بعين من صاحب العينة يعطيه قال نعم ما رواه ايضا عن الخضر قال قلت لابي عبد  
الله عليه السلام يكون له على الرجل الدارم فيقول لبيعه شيئا اقضت فابيع المتاع ثم اشترى منه فاقض المتاع لا بأس به ما رواه في  
في عن هرون بن خارجة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل يبيع المتاع لبيعه شيئا فاقضت له فبيعه فقال لا بأس به فقلت لابي عبد  
عنه يقضت ورواه في في عن صفوان الجمال قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل يبيع المتاع لبيعه شيئا فاقضت له فبيعه فقال لا بأس به فقلت لابي عبد الله  
قلت هذه الاحكام على التعيين ثانيا من صاحب العينة الاول كما ذكره ابن ادریس في كتابه لم يطع الا على خبر الخضر حولا لاختصاصها  
بهذا الضور فلا عرفت فيما تقدم وهو ان يشتر طالب العينة من صاحب الطلب متاعا بما يريد على قيمة السوقية موجلا عليه  
يشترى البايع بانقص يدفع الثمن الى صاحب العينة ثم ان طالب العينة يدفعه لصاحب الطلب عن طلبه السابق وقيمة ما باعه  
عليه او لا في ثمنه بنا عليه العاشر قال ابن الجنيد العربون من جملة الثمن ولو شرط المشتري للبايع ان جاء بالقرن  
والا فالعربون له كان عوضا عما منع من البيع وهو الثمن في سبعة قال في لفت بعد نقل ذلك عن ابن الجنيد والمعمدان يكون  
من جملة الثمن فان امتنع المشتري من دفع الثمن وفسخ البايع العقد وجب عليه رد العربون لنا الاصل بقاء المالك على

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



المشتركة ينقل عن الأبوجه شرحه ومارواه وهب عن الصادق عليه السلام قال كان أمير المؤمنين يقول لا يجوز بيع العربون إلا  
ان يكون هذا من الثمن ثم نقل عن ابن الجنيد أنه احتج بقوله عليه السلام المؤمن عند شئهم ثم أجاب عنه بأن المراد  
التأخير أقول أقوله من الرواية بلفظ هذا من الثمن هو الموجود في يدي غيره إلا أن هذا من الثمن والظن على هذا أن  
يكون من الثمن بدلا من نقد وكيف كان فالظن ضعيف ذكره ابن الجنيد أن لم يكن ذلك الشرط في عقد صحيح لازم لوجوب الوفاء  
بالشرط ومنع كونه سائعا كما ذكره العلامة لا اعرف له وجهه لو وقع ذلك من غير أن يكون في عقد لم يلزم أن يكون بوجوب  
الوفاء بالوعد كما دل عليه ظاهر القرآن ويدل عليه أيضا بعض الأخبار واليه خرج بعض مشايخنا المتأخرين وهو قوتي  
**الحاشية** عشرين روى الشيخ في تبين حكمه بن حكيم القتيبي قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول قال إن  
السلطان يشرب من القرب والادوية فيكون الوكيل حتى يستوفيه منافق وشوه حتى لا يظلمنا فقال لا بأس بما ضلح بهما  
ثم سكت ساعة ثم قال لا أنتدشونه يا خذاقل من الشرط قلت نعم قال فسدت رشوتك أقول فيه دلالة على جواز الرشوة  
لرفع الظلم المتعذر والظن أن الجواز إنما هو بالنسبة إلى المعطى لا إلى القاض فأنما حرمته عليه التبتة لأنها أعطى لأجل دفع  
ظلم وهذا إنما يوجب زيادة في التجرىم وإنما اعطاء الوكيل هنا لأجل أن يقبل أقل من الحق الواجب إذا وفاته محرم التبتة  
ولهذا قل عليه السلام أنه بعد الرشوة يا خذاقل من الشرط يعني الحق الذي شرط عليه فقال نعم فسدت رشوتك فان ذلك  
حياته ووظفه وهو ظاهر والله العالم بحقايق أحكامه وأولياته القاطنون عيال خلا له وحاشه **كتاب الدين** في تقدم  
من أجل من الأخبار الواردة في الاستئذان فنحن كتابنا هذا كتاب فروع وأخبار كما لا يخفى على من تأمله بعين الفكر والاعتبار فروى جماعة  
في الوثوق قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل ما يكون عنده الشيء يبيع به ويبيع به عليه بن أبي طاهر عياله حتى يلبس الله عتق وجعل بميسر فيقضي دينه  
لو يقرض على ظهره في خبث الزمان وشدة الكاسب يقبل الصدقة قال لا بأس به بل عند دينه ولا يأكل من أموال الناس إلا وعنده ما يؤدى إليهم  
حقهم أن الله عز وجل يقول ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا يستقرض على ظهره إلا وعنده وفاء  
ولو طاف على أبواب الناس فبرزوه بالثمن واللقمتين في الثمن واللقمتين إلا أن يكون له دين فيقضي دينه من بعد الدين من موت الأجل الله  
له ولا ياتى قوم في دينه فيقضي عنه دينه وروى عبد الرحمن بن الحجاج في صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام يقول قال قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا  
وعلى الرجاى بوال الأيم أقول الأيم الذى لا زوج له ولا وارثا كادها في يدي نعمت الله وفي كتابنا هذا في الأخبار روى عن الكاهلي أنه سأل أبا عبد  
الله عليه السلام كان على رجل دين يعوز من بوار الأيم فقال نعم لا يجزى ثمنها إنما كان يتعوز من العاهات العامة يقولون بوار الأيم وليس  
يقولون بوار الأيم إلا أن التعوز منه إنما هو البوار الذى يكون من جهة العاهة بها لا مطلق البوار وإن كانت حصة الدين بها من  
مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا ربح الأوج العين ولا تم الأيم الذين وهذا الاستئذان قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله الذين رقبته الله عز وجل في الأرض فزار الله جل اسمه أن يذل عبدا لوضعه عنقه وعن عبد الله بن ميمون  
القلاح عن أبي عبد الله عليه السلام عن باقر عن علي عليه السلام قال قال الأيم والذين فاته مدته بالثمن واللقمتين في الثمن واللقمتين إلا أن يكون له دين فيقضي دينه من بعد الدين من موت الأجل الله  
له ولا ياتى قوم في دينه فيقضي عنه دينه وروى عبد الرحمن بن الحجاج في صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام يقول قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا  
وعلى الرجاى بوال الأيم أقول الأيم الذى لا زوج له ولا وارثا كادها في يدي نعمت الله وفي كتابنا هذا في الأخبار روى عن الكاهلي أنه سأل أبا عبد  
الله عليه السلام كان على رجل دين يعوز من بوار الأيم فقال نعم لا يجزى ثمنها إنما كان يتعوز من العاهات العامة يقولون بوار الأيم وليس  
يقولون بوار الأيم إلا أن التعوز منه إنما هو البوار الذى يكون من جهة العاهة بها لا مطلق البوار وإن كانت حصة الدين بها من  
مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا ربح الأوج العين ولا تم الأيم الذين وهذا الاستئذان قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله الذين رقبته الله عز وجل في الأرض فزار الله جل اسمه أن يذل عبدا لوضعه عنقه وعن عبد الله بن ميمون  
القلاح عن أبي عبد الله عليه السلام عن باقر عن علي عليه السلام قال قال الأيم والذين فاته مدته بالثمن واللقمتين في الثمن واللقمتين إلا أن يكون له دين فيقضي دينه من بعد الدين من موت الأجل الله  
له ولا ياتى قوم في دينه فيقضي عنه دينه وروى عبد الرحمن بن الحجاج في صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام يقول قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا  
وعلى الرجاى بوال الأيم أقول الأيم الذى لا زوج له ولا وارثا كادها في يدي نعمت الله وفي كتابنا هذا في الأخبار روى عن الكاهلي أنه سأل أبا عبد  
الله عليه السلام كان على رجل دين يعوز من بوار الأيم فقال نعم لا يجزى ثمنها إنما كان يتعوز من العاهات العامة يقولون بوار الأيم وليس  
يقولون بوار الأيم إلا أن التعوز منه إنما هو البوار الذى يكون من جهة العاهة بها لا مطلق البوار وإن كانت حصة الدين بها من

هذا الحديث يدل على جواز بيع الدين بالدين بشرط أن يكون الدين بالدين ولا يباع الدين بالدين إلا في حالة الضرورة ولا يباع الدين بالدين إلا في حالة الضرورة ولا يباع الدين بالدين إلا في حالة الضرورة

هذا الحديث يدل على جواز بيع الدين بالدين بشرط أن يكون الدين بالدين ولا يباع الدين بالدين إلا في حالة الضرورة ولا يباع الدين بالدين إلا في حالة الضرورة ولا يباع الدين بالدين إلا في حالة الضرورة







[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب







صحيح فيما ذكره في الأصول بعد ان جعل ذلك رافعا هو من طريق العامة فاعلم انما علم بعد التبع في شيء من كتب اخبارنا واخبار المسئلة المتقدمة  
على كثير من هؤلاء فلا يسهل فيها الشعار فضلا عن الدلالة القبيحة بطلان اصل العقول بل انما هو بطلان الشرطان مفهوم في الباس  
مع عدم الشرط في كثير من مقتضى الاخبار انما توجه الى الزيادة كما لا يخفى على المتأملين فانها موثقة بحق بن غمار المشقة على انه ينيل الشيء  
بعد التبع كراهية ان يأخذ المصلح في ذلك لا يباس ان لم يكن ناشطه وهو ظاهر في ان التسوال انما هو عن جعل الزيادة فاجاب عليه بطلان  
مع عدم شرط وهو مفهوم ان مع الشرط لا يتخلل انما اصل العقد فلا تعرض في الخبر بوجه من على ذلك غيره من الاخبار الى مثله في هذه  
العبارة مثل خبر اسحق التائي وحسنه الحلبي نحو ذلك قوله عليه السلام في حقيقة محمد بن قيس لا يخلو احدكم ركوذ في ابنة او عارته متاع  
يشترط من اجل فرضه ورواه في غير ذلك من الاخبار المتقدمة لا دلالة فيها ولو بنوع اشارة على بطلان  
العقد من اصله ولا يعرف لهم دليل الا الاجماع المذموم كما عرفت في المسئلة لذلك محل اشكال في تأليفها لا يخفى ان الزيادة التي يحرم  
اشتراطها في فرض يجوز اخذها مع عدم الشرط اما ان يكون عينية وهو ظاهر او حكمية كدفع الجنب للزوجة الصحيح بدل المكسور  
والكبير بدل الصغير لا اشكال في صورة عدم الاشتراط في ان المقرض في الزيادة المذكورة ملكا مستقرا بقضائه لك لا فائدة في  
للعين كان ذلك استيفاء حقيقة في الاشكال في الزيادة عينية كما لو دفع اشعث من عليه عشرة فهل يكون الحكم في هذه الزيادة كالزياة  
الحكمية بناء على انما معلومة عما في الدقة عليه كونه متفاضلا وهو مع عدم الشرط جائز وان يكون الزيادة مقررة لهبة فبشرط عليه  
احكامها التي من جعلها الرجوع في العين مادامت موجودة على بعض الوجوه نظر الى ان الثابت في الدقة انما هو مقدار الحق فلا يزيد في حق  
واحد من عطفه من عدة اشكال في ذلك لسالك بعد ذكره في ذلك بعد ان عرفت انما لم يقف فيه على شيء مالم يورثه لعل الشئ اوجه  
خصوصا مع حصول الشئ انتقال الملك عن ملكه على وجه الزم انتهى وهو جدير بوقوع ان غاية ما يفهم من الاخبار المتقدمة هو محل  
ذلك لو ان كان على كراهية كما قد نذكر وهو لا ينافي في الرجوع مع وجوب العين لعلنا ذكره الحق في الارز بطله قد يتوقف هذا على  
حيث قال بعد في حصة الحلبي المتقدمة الدلالة على ان الرجل يستقرض الدرهم البيض عددا ثم يعطيه ورناله ثم يبيع في بيعه في هذا المثال  
على ان الزيادة هبة مستأنفة محرمة فيها احكامها ولا يحتاج الى تحديد بل يكفي الاعطاء بطيب النفس عوضا عن غير هبة احكامها وموضع  
كما هو مقتضى الاصل والقواعد وقد تدين في شرح بيع ثم رجع ما رجعنا وقال له اقمتم نقل في العبارة كما قد نناه فيه اولاً انه  
لا يخفى ان كلامه في هذا الشاهد المذكور في المقدمة انما هو في الزيادة عينية والدقة تضمنه الخبر انما هو الزيادة الحكمية فنال العمل بالحاصل في الدقة  
انما هو من قبل الحكمية كما تقدم في دفع الكبير بدل الصغير وقد عرفت ان الاشكال في انفسهم لو ملك المقرض له ثانياً ان عبارة الخبر ولو  
وهي بالكان اصل ظاهر في ان ما تضمنه التسوال الجواب ان لا انما يعطى محرراً لا يباشره الله قد بينا سابقا على دخول الكراهية فيها وقد  
ذكرنا ان قوله ولو وهبها آتانا اريد به الاشارة الى دفع الكراهية بان هبة الزيادة بصيغة شرعية يخرج بذلك من الكراهية فظاهر الخبر  
انما هو ان الدفع انما كان على جهة الاباحة والعطية المطلقة وان الامام عليه السلام استدل بذلك بقوله ولو دفع ذلك على وجه الهبة  
لكن اصله وفيه اشارة الى ان الذي ذكر في الخبر اولاً على غير الوجه الاصل لان الرواية دلت على كون الزيادة هبة كما عرفت في قوله عليه السلام  
ان توسل في مقام ظاهره تغاير ما قبلها وما بعدها وان ما بعد فرض آخر من ان الاصل ان يكون كذلك وما ذكرناه من وجه الله سبحانه  
ظاهر لناظر **باب ما عرفت** في حرم اشتراط النفع في الفرض مطلقاً عينياً كان او حكمياً او قال الشيخ في النهاية وان اعطاء  
الغلة وتقدمه التصاح شرط ذلك او لم يشترط لم يكن يربا بل قال ابو الصلاح يجوز الفرض بشرط ان يطيب عوض الغلة صحاح  
وعوض للصوم من الذهب عينا ومن الفضة ورقا وعوض نقد مخصوص من خالص الذهب الفضة العتيق من نقاء غيره ويلزم ذلك  
مع الشرط ومع عدمه ليس الا مثل ما افترض لان يتبرع احدنا ما قال ابن حمزة في حصة اشتراط التصحيح عن الغلة وكذا قال ابن التراج في ظاهر  
كلام اكثر هؤلاء هو استثناء اشتراط اخذ التصاح عن الغلة من القاعدة المتقدمة وادابوا الصلاح على ذلك هو ملكه في عبارة  
وقال ابن ادريس يجوز ان يشترط في التصاح عوضا عن الكسرة ومما في جملة من تأخر عنه وهو كذلك نقل عن الشيخ ومن معه  
الاستناد في ان كره له ما رواه عن يعقوب بن شعيب في الصحيح قال قال الله تعالى عليه السلام عن الرجل يقرض الرجل الدرهم الغلة ويأخذ  
منه الدرهم الطارئة طيبة فله ان لا يباشر في ذلك عن على عليه السلام في الاصل بانه لا دلالة فيه على ابعاده ان لم يذكر فيه الشرط  
وغايته انه مطلق فيجب فيه عدم الشرط جميعا بين ما دلل من الاخبار المتقدمة على تحريم الاشتراط ولا سيما صحيح محمد بن قيس في  
ضخ في المطالب حيث قال فيه من فرض جلا ورفق فلا يشترط الا مشاهدا وظاهر الحق الارز بطله ان هذا دليل على ما ذكره الشيخ ومن تبعه  
فهم الحكم في النفعة الحكمية لا بخصوص ملك عبارة به بل نقل عن الشيخ والجماعة المذكورين الصوم ايضا ان قدس سره ولما اشترط  
الزيادة وصفه ان يشترط التصحيح عوضا عن المكسور فنقل عن الشيخ وجماعة جواز ذلك كما تمثل اشتراط الجنب عوض الردي و  
لا اصل وعدم ظهوره في ذلك تحت الزيادة وعدم دليل اخر من اجماع ونحوه وخبر العامة الذين صححوا معارضين بخبر محمد بن مسلم ثم نكح جلة  
من الاخبار المتقدمة المطلقة في جواز اخذ دفع القرض الى ان قال نعم يمكن جعلها على ما اذا لم يشترط جميعا بين الادلة ثم اورد  
جملة من الروايات الدالة على صحة الباس في الشرط ثم ذكر حقيقة محمد بن قيس قال في هذه صيغة في المنع والتجريم عن الزيادة  
الوصفية الى ان قال فلو لا الحمل بل لو لا هذه الرواية لكان قول الشيخ والجماعة قويا بما تقدم مع عدم نص صحيح في المنع  
في الوصف لان الاخبار المتقدمة انما دلت بالمفهوم على الباس مع الشرط وهو اعم من الكراهية والتحريم فكل العمل على الكراهية

هذا الخبر لا يثبت فيه اشتراط النفع في الفرض

هذا الخبر لا يثبت فيه اشتراط النفع في الفرض



## في الفرض

اوله فتأمل وفيه أولا ان ما نقله عن الشيخ والجماعة من مجموع الجواز في الزيادة الوصفية مطلقا لا عرفه وجهها وقد قلنا ذلك  
عبانهم وكيف لا والشيخ في النهاية مصحح في غير موضع بتحريم الزيادة وصفية او عينية مع الشرط انما استثنى هذا الفر الذي  
قلنا نقله عنه وهو ما كمل روايته التي نقل عن الاستناد اليها وثانيا ان قد تقدم في رواية خالد بن الحجاج انما يفسد الشرط  
وهو انهم من ان يكون الزيادة المشتركة بـ ثبوت او وصفية ولكن له الجواب بان الخبر عن صحيح كما يشير اليه قوله مع عدم نص  
صحيح في المنع في الوصف في ثالث قوله فكان الحال على الكراهة وله فان فيه ان اوله انما هو العكس لان ثبوت لباس يدل على  
بالمفهوم في تلك الاحبار وان كان نعم من الكراهة والزم من ذلك ان صحفة محمد بن قيس لما حجت بالتحريم كما اعترف به  
فالمناسب حل هذا الاطلاق في هذا الاخبار عليها وتعيينها بما هو القاعدة المشهورة والله العالم وخامسها قال الحق  
الاردبي في قدس سره بعد البحث في المسئلة وتقليد جملة من الاخبار المتقدمة منها ثم ان ظاهر الاخبار المتقدمة وهو بطلان الجواز  
ذكره في التذكرة وليس بعيدا عن عدم الاحاد بعيدا وتكليف المقترضين غير الاجوف في الاصل وبأنه فضل الزيادة بلا مانع فيجب  
القبول لدخوله تحت مثل المانع يمكن المنع في الزيادة عينية وهذا ايضا لا ينبغي مع عدم المنع بل قد يكون المنع لو قيل في  
آخر من يدعي كراهة وفيه نظر اما اوله فان ما نقله عن التذكرة وفيه عن بعد من ظهور الاخبار في وجوب احد الاجو لا  
اعرف وجهها فان غاية ما نقله عليه السلام انما اشار اليها هو في لباس عن اخذ الاجو كما تضمنته صحفة الحلي ورواية خالد بن  
الحجاج ورواية ابن النسيج وهو ان لم يدل على لباس كما قيل ان في لباس يشير الى لباس بل على الوجه على ان الوجه  
حكم شرعي يحتاج الى دليل صحيح واضح واما ثانيا لما عرفت فيما تقدم في المورد الاول من انه يكون المقترض قبول الزيادة عينية  
او وصفية وليست لوجوبه بغير ذلك من جمل من الاخبار وبذلك ايضا صرح الشيخ في النهاية حيث نقل بعد ان عدل جمل من  
المواضع التي يجوز قبول الزيادة فيها عينية او وصفية مع عدم الشرط في الاول فيجب ذلك الجمع وهو مؤيد لما ذكرناه حيث فهم من  
الاخبار ما تضمنه واما ثالثا فان ما ذكره من الوجوه التي تجب في اعماد لا اله الا الله على الوجوب حيث قال بعد ما يحتمل ان يكون  
سواء من هذه العلل التوجيهية لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية الا في الاصل عند استقراء الكائنات بل وعلى تقدير بطلانها في الاجماع  
ودليل العقل فان اجماع المقام والادليل عقليا لا يضمنان ذلك عند عدم الاستقراء البراءة الاصلية على ان قول وتكليف المقترضين  
منه لا اصل معارض بان يقتضيه القواعد ان التكليف ما يقع بالاستقراء الدائمة وحوال الراد على ذلك ما خرج هذا مخرج التخصيص والاصل  
ان الراد بـ تجزئة القاعدة فالادليل مغلوب عليه كما عرفت وفيه هذا الوجه لا وجه له من غير هذا الكلام المذكور لا في غير هذا  
وقصور الله العالم **الموضع الثالث** المشهور بين افاضنا رضوان الله عليهم من انما هو من باب ما القصد كبره ما لم يدل  
خلو في ذلك وقيل بانه مما يملك بالتقديس ونقل عن الشهيد في بعض جوابات اسبغ هذا القول بالاتيح وفي بعض القول بالتمسك  
به الشيخ وحده الاخر بلفظ قيل احتجوا بالقول المشهور بان التضرع في الملك تابع فيمنع كون تطايف والاولى الدور وتوجهها  
التضرع لا يجوز حتى يصير ملكا يقع التقديس في مال الغير فلو كان لا يصير ملكا حتى يتصرف فيه لانهم يوقفوا التضرع على الملك الملك  
على التضرع وهو دور في منع تبعية التضرع للملك وعدم تسليم قوله ان التضرع لا يجوز حتى يصير ملكا فانه يلحق حوز التضرع ان الملك  
كما في غيره من الماذونات والاشياء في حق الاذن بالايجاز القبول فيكون ذلك سببا في جواز التضرع به حسبما نسب الى اذنه الملك  
فان التضرع حصل تمام الملك كذا ذكره في ذلك اور وعليه الحق الاردبي في بيان الاذن انما حصل من الملك ان يكون ملكا ويكون عليه  
لا مطلقا كما في سائر المعاولات فانها على تقدير بطورها لا يجوز التضرع بان الاذن قد حصل لانه يتحلل جميع التصرفات لان الوحي  
مثلا لا يمكن الا بالملك او التخليل معلوم عدم الشك في ذلك الا في المبيع وكذا البيع ونحوه فانه لا يجوز لعين ماله الا بالملك او التضرع  
ان يجوز ومعلوم استقامتها انتهى هو جيبته في المسائل ايضا فان على اثر كلام التتبع في ان كان التضرع غير نافذ في التضرع  
فلازم واضح وان كان نافذا فان الملك الصيغة قبل التصرف في مخطئة ليس في العبد المأمور بعقبة عن الامر غير للمالك نقل في شأن  
القائل بعمل التضرع كما شفا عن الملك مطلقا وعلى هذا فلا اشكال في هذا الوجه بالنسبة الى انصار والمائل انتهى في بعض ايضا الحقوا  
ذكره صاحبنا على اثر الكلام المتقدم ولا يحصل حصول الملك قبل التضرع لمخطئة في العبد المأمور بعقبة لا تضرع الا في شأنه  
فيه مافيه لا تملك بواضح ولا موجب له وهذا ترك الحق الثالث فلا شك في اوفيه لعلنا ان نقول ان هذا الكلام المأمور بالدليل الشرعي  
ويقتضي فيه في وجوبه لا يضر ذلك انتهى ان قال في ذلك اصار بقرينة هذا القول بحالة بقاء الملك على اصله ان يشك في ان كان  
هذا العقل ليس في عاجضا ان يجب فيه البطلان ليس على طريق المعاولات فيكون كما لا يباح شرط العوض ولا يتحقق الملك مع الا  
مع استقرار بدله وكالمعاطات ومع ذلك كله فاقبل على المشهور بان لا يكره يتحقق الخلاف في ظاهر كلام قدس سره هو ان الاقوى  
بحسب القواعد الشرعية بينهم هو هذا القول بعدم تمامية الادليل الذي احتج به لاقول المشهور ببناء على ما عرفت وتأييد هذا القول بذكره  
من هذه الامور وانه انما صار لما هو المشهور من حيث التمهيد بل بعد تحقق الحد في ذلك اقوال على هذا التبع كلام غيره في هذا المقام  
علمنا ان اعلام والعجب منهم قدس سره الله ارواحهم وبنواشاحهم في الزلون في هذه التعليقات وماله في اونها من التطويات احسا  
اصل البيت عليهم السلام ظاهر في القول المشهور انهم الصواب بل في ذلك على اظهر من غيرها صيغة في قوله تعالى في ذلك  
رفع له رجل بالافرض على من كونه على الفرض او على الفرض







في الفرض

[illegible]







[illegible]



وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه "البيان" في بيان حقيقة الإيمان...  
يوم اخذ الله من نوح ذواته فان كان ذواته معطاة قرضاً فانفذت اهلها...  
من كان على انسان ذراهم او دينار او غيره من الناحية ان ياخذ مكانه...  
كانت ذراهم وتعامل الناس بغيرها...  
بينهم وبينها...  
النقل الاوان...  
طواهر الاخبار...  
ثلاثة الاف...  
وكتب عليه...  
كامل...  
اسم...  
رجل...  
فان...  
اول...  
وهو...  
قد...  
وفي...  
صورة...  
ينهل...  
حصل...  
للقواعد...  
او...  
وقد...  
واحدا...  
قوله...  
فصرح...  
الاول...  
وطاهر...  
ولم...  
التي...  
بعد...  
والا...  
المقصد...  
من...  
الوارث...  
جملة...  
وام...  
واما...  
التي...  
لما...  
التي...

هذا هو المقصد الثاني من هذا الكتاب...  
وهو بيان حقيقة الإيمان...  
وبيان ما يجب على المؤمن...  
من أعمال وأقوال...  
وبيان ما يجب على الناس...  
من تعامل مع المؤمنين...  
وبيان ما يجب على المؤمنين...  
من تعامل مع الناس...

هذا هو المقصد الأول من هذا الكتاب...  
وهو بيان حقيقة الإيمان...  
وبيان ما يجب على المؤمن...  
من أعمال وأقوال...  
وبيان ما يجب على الناس...  
من تعامل مع المؤمنين...  
وبيان ما يجب على المؤمنين...  
من تعامل مع الناس...







بها رعا فكتب عمل فيها واخرجها صكاً فليلا حتى يخرج من قاعة الاستبصار ان تصدق بها راضى بها صاحبها وانها الامام فامر  
ان تصدق بها اقول لفظ بعد الاحتمال لانه عدم معرفة الورثة لا يثبت على العلم به ان لم يطلب لم يفتى كون ذلك للامام مشروط بالعلم  
بعلم المارث مما لا يخفى به يظهر ان هذا الخبر دليل على قول الشيخ ومن تبعه ان ما ذكره الاحتجاج من عدم التصديق على ذلك مخفلة عن الوقوف عليه  
وعدا مثله وبار وافي في بيت عن الهيثم لم يروى صاحب الخبر قال كتب الى عبد صالح الى ان يقبل الفلوق فينزل عند الرجل فيموت  
فجاءه ولا يعرف ولا يعرف لاده ولا ورثة فيبقى للماله هكذا كيف اصنع به ومن ذلك السال فقال تركه على حاله وظاهر هذا الخبر يقاؤه امانة  
عنه حتى يظهر له طالب عن هشام بن سالم قال سالت ابا جعفر عن رجل قال ان كان عندك اجير يعمل عنده بالاجر  
فمقدنا موبقة من اجرة شئ ولا تعرف له وارثا قال فليقل ان يطلبنا ما لم نجد ففان ساكنين حررت يدك قال فاعاد عليه قال يطلبنا ما لم نجد  
قد رت عليه الا فكسبيل الله حتى يجد له طالب فان حدثت بك حثا وصحت ان حاله ان يدفع اليه قال المجتهد الكاشف في هذا الحديث  
ساكنين يعني انهم ساكنين حيثما يتلتم بهذا الوجه لم تعرفوا انهم هوان الامام فكانت عليه كل امر يصح في الافضاح بذلك في  
يؤيد هذا المعنى ما يلق في باب من مات وليس له وارث لو صدقنا من كتاب الجنان من اجابوا ويحتمل ان يكون المراد هؤلاء ساكنين او  
رايين ان يدفع الى الساكنين على سبيل الاخبار والاستفهام كما يدل عليه الخبران الاتيان في الخبر عند بعد ما ذكره من الاحتجاجين فان خبر  
الخبرين لا يصححانه بعد ما رجعت الى ان امره ان يكون عند في مشقة حتى ينجي من ثلثة هو واحد الوجه في المسئلة كما استجيب ايضا  
انشاء الله تعالى فاما ما يقوله ساكنين انما هو الترحم لانه لا يجوز ابتلائهم بذلك كما هو المعنى الاول المذكور واما ما في بيت  
هشام بن سالم في الموثق قال سالت ابا جعفر عن رجل قال ان كان عندك اجير يعمل عنده بالاجر اجير كان يقوم في رعا  
وله عند دارهم وليس له وارث فقال ابو عبد الله عليه السلام ان يدفع اليه ما لم يجد ففان ساكنين ثم قال رايت فيهما ثم اعاد عليه المسئلة فقال له مثل ذلك  
ما عاد عليه المسئلة قال ابو عبد الله عليه السلام ان يدفع اليه ما لم يجد ففان ساكنين ثم قال رايت فيهما ثم اعاد عليه المسئلة فقال له مثل ذلك  
بها فان جاء طالبها هو الا فليقل كسبيل الله قول قوله وليس له وارث يعني باعبار علمنا ولا فلو كان عدم الوارث ففان ساكنين من  
الانفال لم يغير الجواب هنا ما ذكره عليه السلام ان الخبر قد تضمن اولا جوابه عليه السلام بالدفع الى الساكنين يعني ان يدفع اليه ما لم يجد ففان ساكنين  
فيكون مؤيد لقول الشيخ ومن تبعه ان بعد ما رجعت الى ان ثانيا الجواب بذلك فيصاوب بعد ما رجعت الى ان ثانيا الجواب بذلك فيصاوب بعد ما رجعت الى ان  
عدم وجوده يكون كسبيل الله والاصل ان المراد بذلك للمكانة عن جواز التصرف في التملك لم يشترط الرضا بل ظهر من الراجحة الوضعية بذلك عند  
الموت كالتكليف عليه هذا الخبر خبر خطاب الا عورثت لعمركم وح فيجب حمل الخبر على التخيير بين الامرين المذكورين كما يجمع بينهما الاخبار  
فان بعضها يدل على الصدقة وبعضها على كسبيل الله واما ما ذكره هذا الخبر بان الافضل هو الصدقة وان جاز التملك مع الضمان  
حيث انه عليه السلام ما سوغ له التملك بعد المراجعة ثلثا وعلل صدقته في هذه المراجعة مع امره بالصدقة او لا وثانيا هو انه قد سمع جواب  
التملك مع الضمان وكان رغبة في التجوز عليه ان خير ما رواه في قوله في التصحيح عن صفوان بن يحيى عن ابن جندب عن هشام بن سالم  
قال سالت ابا جعفر عن رجل قال ان كان عندك اجير يعمل عنده بالاجر اجير كان يقوم في رعا وله عند دارهم وليس له وارث فقال ابو عبد الله عليه السلام ان يدفع اليه ما لم يجد ففان ساكنين  
صفت بذلك فكيف اصنع فقال رايت ساكنين فقلت جعلت فداك انما تصفت بذلك فكيف اصنع فقال هو كسبيل الله ان جاء طالب  
اعطيت وهذا الخبر موافق لغير سابقه ونحو خطاب الا عورثت لعمركم وانما خبرنا به هذا الخبر ان بعضنا هارل على الصدقة وبعضنا  
على الامانة في يد بعضنا على التملك ان كسبيل الله يتصرف في حاشاء مثل سائر امواله مع الضمان والوصية في الجمع بينهما بل على  
التخيير بين الاموال الثلثة والقائلون بالصدقة فيدها بان تصدق به عن المال الوضعية ظهر للمالك ورضي بذلك فلا اشكال في عدم  
رضاه في عدم التصديق ويكون ثواب الصدقة للتصدق ولا باس بل ان كانت الاخبار مطلقة انما التصديق بما لا يخفى غير ان ذلك والتصديق  
في ذلك لم يعم عقلا ونقلا واما التصديق على الوجه المذكور فاحتمل ما على الحسين من سبيل الله لا تدعى التصديق به على التملك  
فان اتفق موت قبل الصدقة او بعد ما فقد وصل اليه ثواب الصدقة وان اتفق حيوة ورجوعه الى ماله فهو مخير بين قبول ثواب الصدقة و  
غرامة الرجوع عليه فلا احوط اظهر في بقائه امانة من خطر التلف بغيره في شرط الموجب لعدم الضمان وهو ممكن وكذا في جواز التصديق  
فيه وتلك مع الوضعية من حيث احتمال عدم رجوعه وظهوره فالتصدق على كل حال ارجح ثم ان ما ذكره الاحتجاج من الرجوع للحاكم الشرعي  
واطابوا ابو دعو اعليه لا وجود له في اخبار المسئلة كما سمعت الا ان العذر لهم ظم من جهة عدم ذكرهم لما نقلناه من هذه الاخبار بل عدم  
وقوفهم عليها وان كانوا غير معدودين من جهة عدم التمسك لادلة من مظاهرها والاشكال في التخيير وجوب من التمسك على ما ذكرنا  
سالت الله سبحانه وتعالى في لآل الاقدام والعقود عن صفوات الاقدام في دفع الاقدام في الاحكام قال في ذلك ومخرجه هذه الصدقة  
مضرة للدين وان وجبت على المدين او وارثه بالعرض فانما تملكه الوكيل الوضعية التي يجب عليه الصدقة وان كانت في اصلها مندوبة  
وفي ارجح ما ذكره من ان مع القطع بموته وعدم وجود الوارث فهو الامام عليه السلام وهو في الاخلاق فيه بين علمنا الاعلام و  
استفاضة الاخبار كما تقدمت الاشارة اليه في كتابنا نحن في بحث الانفال حيث انما لم نعط المسئلة حقا ثم ان التحقيق ونقل جملتنا  
المتعلقة به بحيث ان هذا الخطر انما خطر لنا في الكتب الاخيرة فلتقل هنا جملة اخبار المسئلة وما يتعلق بها من البحث والتحقيق  
فيها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ان ابا جعفر عليه السلام قال من مات وليس له وارث من قبل قرابته وامواله عنقه ولا وصيا  
من جوارحه فماله من الانفال وفي رواية حماد بن عيسى الطويل في المقدمة في كتابنا المشار اليه فقال عليه السلام هو وارث من زوارث

هذا الخبر موافق لغير سابقه ونحو خطاب الا عورثت لعمركم وانما خبرنا به هذا الخبر ان بعضنا هارل على الصدقة وبعضنا على التملك ان كسبيل الله يتصرف في حاشاء مثل سائر امواله مع الضمان والوصية في الجمع بينهما بل على التخيير بين الاموال الثلثة والقائلون بالصدقة فيدها بان تصدق به عن المال الوضعية ظهر للمالك ورضي بذلك فلا اشكال في عدم رضاه في عدم التصديق ويكون ثواب الصدقة للتصدق ولا باس بل ان كانت الاخبار مطلقة انما التصديق بما لا يخفى غير ان ذلك والتصديق في ذلك لم يعم عقلا ونقلا واما التصديق على الوجه المذكور فاحتمل ما على الحسين من سبيل الله لا تدعى التصديق به على التملك فان اتفق موت قبل الصدقة او بعد ما فقد وصل اليه ثواب الصدقة وان اتفق حيوة ورجوعه الى ماله فهو مخير بين قبول ثواب الصدقة و غرامة الرجوع عليه فلا احوط اظهر في بقائه امانة من خطر التلف بغيره في شرط الموجب لعدم الضمان وهو ممكن وكذا في جواز التصديق فيه وتلك مع الوضعية من حيث احتمال عدم رجوعه وظهوره فالتصدق على كل حال ارجح ثم ان ما ذكره الاحتجاج من الرجوع للحاكم الشرعي واطابوا ابو دعو اعليه لا وجود له في اخبار المسئلة كما سمعت الا ان العذر لهم ظم من جهة عدم ذكرهم لما نقلناه من هذه الاخبار بل عدم وقوفهم عليها وان كانوا غير معدودين من جهة عدم التمسك لادلة من مظاهرها والاشكال في التخيير وجوب من التمسك على ما ذكرنا سالت الله سبحانه وتعالى في لآل الاقدام والعقود عن صفوات الاقدام في دفع الاقدام في الاحكام قال في ذلك ومخرجه هذه الصدقة مضرة للدين وان وجبت على المدين او وارثه بالعرض فانما تملكه الوكيل الوضعية التي يجب عليه الصدقة وان كانت في اصلها مندوبة وفي ارجح ما ذكره من ان مع القطع بموته وعدم وجود الوارث فهو الامام عليه السلام وهو في الاخلاق فيه بين علمنا الاعلام واستفاضة الاخبار كما تقدمت الاشارة اليه في كتابنا نحن في بحث الانفال حيث انما لم نعط المسئلة حقا ثم ان التحقيق ونقل جملتنا المتعلقة به بحيث ان هذا الخطر انما خطر لنا في الكتب الاخيرة فلتقل هنا جملة اخبار المسئلة وما يتعلق بها من البحث والتحقيق فيها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ان ابا جعفر عليه السلام قال من مات وليس له وارث من قبل قرابته وامواله عنقه ولا وصيا من جوارحه فماله من الانفال وفي رواية حماد بن عيسى الطويل في المقدمة في كتابنا المشار اليه فقال عليه السلام هو وارث من زوارث



فَلِحُكْمِ اللَّهِ

[illegible]















[illegible]







فاحكام الدين

٢٢

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

[illegible]

...

...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٠



# کتابُ الدین

[illegible]



فاحكام الدين

[illegible]







فاحكام الدين

24

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

مجلس

...







فاحكام الدين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

جاء



## کتاب الدین

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



## فِي مِيقَاتِ الْعِيدِ

مخالفة القواعد الشرعية والله العالم **الزواج** في البيع في قوله يأنفد به التجارة ولا في الاستدانة لا ما راد المولى منه في البيع ولا في الاستدانة  
بل كان ضايعا وقال بن حمزة يكون ضايعا لا في المالك بل في يده أو كل من دفع له المالك وقال بن زبير يقع به بعد ائق و به من قول البيهقي كان ضايعا  
وهو اختياره في التصريح أصا قال في هذه وهو المعتمد أقول ظاهر الزاوية الزاوية انهما من هذا القساقان في قوله يسترجع ويبيع قد علم بذلك مواده  
يتبرأ منه غير ما روي من حديثه من الاجتزاء وانما اراد يتبرع ويبيع ولم ينكر ذلك عليه مع انه حاكمه بانه يبيع فيه عليه ظاهر الاستدانة في حقه  
لذلك هو متكمل لان مسامحة العبد مملوكة للمالك كسنة فاستعانة متبرع على ضمان المالك مع بطلان ضمان عليه لعدم الادب بالكتابة فلا بد  
من حمل الاستدانة على كونه بعد ائق و ح يكون لزوما بدالة على قول ابن ادریس هو الاوفاق لقواعد الترية **الخامس** ان اقتر من المولى لا  
طاعة للمولى وتلق في يده تجزئ المقر في المطالبة للعبد والمولى وعلى ان كل منهما ما دلل به على المالك فمقتضى ان رجوع على من شاء ما كان رجوع  
على المولى قبل ان يفتقر العبد برجوع المولى على العبد ان عتق لا يستقر لثلاثة يده ولان المولى لا يمتنع له ما له رده عنه وان كان لرجوع على المولى  
بعد عتق العبد فان كان عا لحد المالك عالما بانه من المارحوع له على العبد صارا ان كان قد عتق العبدان المارحوع ومن حله امواله وليس يبرأ من  
رجوعه على العبد للعرو ولرجوع المقر على العبد بعد عتقه و بان رجوع المارحوع عليه كاتفاق كالفيل في بعض المواضع من تأمل في هذا قول لا بد من  
له ما في دفتر عدل من الظاهر من قوله لا يمانع الا مع القول بملكه وان كان محجورا عليه كما هو الظاهر في الامانة من حله لا مانع من حله ان كان العبد مارقا  
في الاقتر من قبله بملكه انما يكون له في العتق فلا يجوز لملكه ما لا يمانع من العتق ولا يجوز للمقر من العتق ولا يجوز للمارحوع على العبد الاستمرار في ملكه  
و ملكه له رجوع العبد على حده لانه عاصم منها اذا كان الاقتر من المولى وكل من ائق فانه لا رجوع للمولى على العبد بل حله من كلامهم هذا انما تم  
واكان المقر من المولى هو ما اقتر من المولى او لم يقر من المولى في رطله او لم يقر من المولى في رطله او لم يقر من المولى في رطله او لم يقر من المولى في رطله  
**الزهن** والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق  
يتأكد بالاصحاق رهنه ما جعلته تاسلوا اياه بما يملكه كذا في رهنه المتاع بالذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق  
لما رهنه بالذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق  
تتم كل من يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق والذين يمانعون التوثيق  
وبه يخرج غير اصحاب المانعة انما هو مع محاربي يطلو عليه لينتمل مع ان مقتضى كلام المصنف ان التانعة اصحابه لغوي فاب مال  
شرطه هذا المعنى هو احد مقتضى لغة والكلام في هذا الكتاب في مقتضى الفصول **الفصل الاول** في رهنه المارحوع **الاول**  
في الصيغة المستندة على الاحداث لقوله ظاهر كلام بعض الاصحاب في الاكتمال لفظ دل على الارهاق فهو هنا او هو المارحوع عا لحد هذا  
وهو عا لحد وراد في رطله عا لحد على المالك ان يهدر من قول في قول لحد بالمالك ما هو المارحوع ورجوعه من المارحوع عا لحد عا لحد عا لحد  
الصيغة للعاص و هو عا لحد مادل على التراجع من المارحوع فلا يبيع عنه في كتابه هذا الا لفظه و يمانع من المارحوع ان الرهن المارحوع  
في ظاهره من عا لحد المارحوع في البيع غير مانه عا لحد في رطله في المارحوع في العتق والارادة من الاحداث لانه في اللفظ المارحوع عا لحد المارحوع  
والفارق بينهما في الاحداث كذا في غيره من العتق والارادة لانه المتأخر من لفظ العتق في المارحوع لانه في اللفظ المارحوع عا لحد المارحوع  
على ما نعت كونه رهنه لاجماع وكيفية الاجماع في الصيغة في رطله وكذا غيره في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
على الدليل على ما ذكره واسمعه الاخ في العتق عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
حقا لفظ العتق والارادة لا يمانع من رطله في المارحوع في رطله في المارحوع في رطله في المارحوع في رطله في المارحوع في رطله في المارحوع في رطله في المارحوع  
بذلك لا يعاب القول فيه كما تقدم في الاجابات قال في التذكرة وفي التانعة ما اعطاه وان شئت ان يعاب المارحوع في المارحوع  
واعلم ان الرهن اما ان يكون عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
فيكون المارحوع قبلت واما ان يقع شرط في عتق المارحوع لزم تسع او اشارة او كاخ او عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
فيقول ان شئت رهنه لانه عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
منه في احداث القول بحد من ان شرطه ما لم يلفظ بالمعطاة واما المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
كذا شرط ان ترهنه كذا في التانعة في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
بذلك ان ترهنه كذا في التانعة في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
سوي في رطله كذا في التانعة في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
عليه في رطله بطل الحاشية في التانعة في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
كذلك لانه رهنه من ان مقتضى التانعة في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
الشي قبل تمام الشراء ولزومه ويتحقق الشراء قبل الرهن مع ان مقتضى المعطاة في البيع فيكون هذا ايضا بل لفظه في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
الاكتفاء بها وعدم اشتراط الاشارة لفظه في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
وضده حاز وفيه بعض الاستدانة ايضامان انما ان يكون رهنه في المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
كذلك يعتبر في تمام مقامه مع تعدده ولهذا قال بعض المحققين في الاكتمال ما اشارة والكفاية في رطله عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع  
اللفظ لان الغرض من ذلك نفي ما وجد في **المسئلة الثانية** في اختلاف الامانة في رهنه المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع عا لحد المارحوع















فَالْأَمَنَ

Y F 9

[illegible]







وَالْقَمَرِ

[illegible]







فَالرَّاهِنُ الْمُرْتَقِنُ

[illegible]







في الموضع الحق

[illegible]



والله ما خترناه بميل كلام الحق الا ربنا بيله فانه يشرح الارشاد حيث ان جعل البحث في المقام وذكر اخبارنا في مقتضى ما يطول به الجمل المنع من غير ظاهر  
الوجه كما هو ظاهر اكثر العبارات خصوصاً من لو طرقت وافتقر منه او ما الاضطر على الرهن مثلاً الاستخدام والبيع الثوب والدم ينقص ولا يضر سكتة  
القرار وكوب المداينة واستكثاب الماكن الاخر كل ما ذكره اكرامه هو حيد ونحوه ايضا الفاضل انما اشك في الكفاية وهو ظاهر عند روى سناء على  
صحة حديث مسلم وذكره في صدر كتابه والله العالم **الشاهر** اننا على الراهن الامت الموهوبه بانك الممنوع او يدوم واحبها صار تام ولا  
لا تالم يخرج من ملكه بالرهن ان منع من التصرف فيها كما هو المهور بينه وبين علقه يديه او يتيقن التبرع مع عدم الاذن وعلى ما قدمناه في سابق هذا الموضع  
من دلالة الخبرين بتصحيح على صحة الوجه مع عدم الاذن فلا يتم ولا يغير ثم انتم مع الاحتياض في رها الماكن ولا يضر في رهن الموهوبه قضية  
الرهن اقول احداهما جواز البيع مع علم المالك على بيع الرهن عند المالك عدم اداء الرهن ولا ان حق الرهن قد سبق الاستيلاء للمانع فهذا  
القول بخلاف التمهيد وتاثيرها للمنع مع علم المالك على البيع من بيع اتمها الاولاد وهما ما وتاثيرها التفصيل باعتبار الرهن فباعت وبيارة فلا تبا  
وليف القيمة من غير ما يكون وهذا القول عن الشيخ في فوائدها العلامة في قوة ودورها التفصيل بجواز البيع مع وطها بغير ان الرهن والعدم  
مع وقوعه بانها في حق الشهود في بعض حواشيه مرجع الاقوال المذكورة المتعارضة في جواز بيع الرهن ومنع بيع اتم الولد من الاصحاب  
مرجع بينهما بالتفصيل المذكور في القولين الاخيرين ومنهم من يحمل الترجيح على القولين الاولين فبعض جمع اوله جواز بيع الرهن الاخر في جواز  
بيع اتم الولد والحق في المسئلة ان ما ذكر من التفصيل في كل من القولين الاخيرين لا دليل عليه الا خبرنا في اعتبارنا في حقها لغيره في جواز  
بيع الرهن في اوله منع بيع اتم الولد وظاهره في هذا التمسك بالاستناد في ترجيح اوله جواز بيع الرهن الى سببه في المسالك والاقوى  
ترجح جانب الرهن بسبق سببه فتجوز البيع مع اقله في فيه ما لا يخفى وبالحكمة فانه قد تعرض اطراف اوله جواز بيع الرهن في اطلاق اوله  
المنع من بيع اتم الولد وتخصيص احد الاطرافين بالآخر يحتاج الى دليل الا انه تم اقتضاها بالتبع للاخبار على ما بدت منها على ما ذكره وان شمس  
بينهم بل انما الاجماع عليه من اختصاص الرهن بحق الرهن من طلب من الرهن بغيره اذ لم يكن وكبلا عنه في البيع والاداء في فان فعل ولا  
رفع الامر الى الحاكم الشرعي كما ذكره رضوان الله عليهم بظاهر الاخبار المتقدمة في الموضع الرابع من هذا المقام انما هو العام فيما اذا  
ما تمل الرهن استعرت ويؤنه التركة حيث حكم عليها بالتشريك بين جميع هذه الغرام وان كان الاحتياط يقولوا بمضيقها بخروجها  
عن قاعدة المداينة ولما قلنا في الاخبار على ما ذكره في صورة ما لو خاف الرهن بجود الورثة كما قرئ في موضع السارد من فان الرواية قد صرححت  
في هذه الصورة بانها باخذ ماله قبله يا هو اما ما عدنا ذلك فلا وح فيقوى بناءه على ما ذكرناه القول بالبيع مع علم المالك لا على ما  
جواز بيع اتم الولد من غير معارضه هذا المقام في صورة خوف المجهول بل انما في ذلك ما ورد في حمله من اخبار الرهن من قوله عليهم السلام في  
من عالت لا يحسن الاستدلال با اعتبار اخذ المدين من الرهن بعد تعذر الاداء من الراهن من الاحتيا الفلانة على ذلك صححه عبد الله بن شمس  
في كتابه ما عدا الله عليه في الحيوان والطعام ويرى من الرجل الى رهنه فان لم يستوف من ماله في وثيقة سماعة الواردة في اخذ الرهن على  
ماله لم يضره الا باس ان تستوف من ماله فيغنى بها عن رهنه لعل هذه الاخبار وضوحها مستند الاحتياط في ذكره هنا وان كانت غير  
مستوية فيما ادعوه من القاعدة المذكورة فان محذور الاستدلال لا يدل على جواز البيع ولعلنا باعنا البحر عن الانتفاع به كيف كان فللمسئلة  
لا يخفى من الاشكال انما ينبغي ان يعلم انما بالوطء بالجل لا يخرج عن كونها رهنه اذ لا منافاة بينهما بل ان معاً من بيع اتم الولد لا مكان موت المالك  
فانه مانع واذما تامل السبب السابق على **الشاهر** لو وطأها الرهن بغير اذن الراهن مكرهاً فالتا ذكره حمله من الاحتياط ان عليه عشر  
قيمها ان كانت بكرة او نصف العشر ان كانت ثقباً او قيل مرامتها مطلقاً لانه عوض الوطء شرعاً وقيل عن التمهيد في بعض حواشيه القول  
بغير المالك بين الارب وهو يجب على كل من التقديرين المذكورين ان يشرك في البكارة زايدها على العشر حجة شيخنا الشهيد الثالث في الاحتمالين من غير  
سنة قل لا نه حو ونحوه في بيت للمهر على التقديرين عوض الوطء ثم اعترض على نفسه بانها واجب لشر السكارة صلات نيتاً فيعطي عليه مهر التيب  
خاصة واجاب ان اذا وطأها بكرة فقد استوفى منفعتها على تلك الحال ففوت جبراً منها فافانبت خلافاً لان احدهما عوض من غيره والاخر  
عوض منفعة ورتباً فيلزم في العشر وعدم دخول في مهر المثل اكثر عمارات الاحتياط من المقتضى ولو صار تمت فالت هو وان لا يمتنع عليه استنادا الى  
قوله صلى الله عليه وآله لا مهر لغيره وهو مكره في ثلث النسخ فيتم ورد منع طلاق على موضع البيع لان الامت لا يمتنع المهرية اتمها هو ولو لم يها فلا  
ينكح استحقاق مولاها مع كون التصرف مع ماله بغير اذن مع ان المهر شرعاً انما يطلق على عوض من جنس النوة حقة سبقت بسببه مهر فبجلا في الامت  
فان في النص محمول عليها فلو لم يملك ثبوت المهر اقوى للراي به لاجل الاخيرين السابقين مما تقدم من القولين قبل على تقديره في كاهول لا تجهة  
في ثبوت لشر السكارة لا نه اجانية عن مال الغير فثبت رهنها اقول انما في هذا المقام على فرض يتعلق بمدا كروه من هذه الاحكام بالنسبة الى الزايف باخرين  
وهذا كانت ام لا وان كان ظاهر كلامهم الاتفاق على جعل هذه الاحكام في الجلاء والاداء وقت عليه مما نسياسه بل ان يكون هو المستند لهم بالنسبة  
في العشر وضع العشر وراه انك في الصحيح عن الفضيل بن عياض قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في حديث قال ان له ما هو له رجوع عند مهادته فضيقته  
بكر اخ لا حرمه ما دون مهرها ان يمتنعها قل لا ليس له الا ما اسحق هو ولو لم يمتنعها لم يملك له ما سوى ذلك لعلنا ربيتا حقه ما دون المهر  
فقلت ان شهوة ما تشتهها قال لا ينبغي له ذلك قلت فان فعل يكون زانيا قال لا ولكن يكن حاشا لغيره لصاحبها عترة قيمتها ان كانت بكرة وان لم تكن بكرة  
فوضع عترة قيمتها مع غيرها ان الوطء في هذه الصورة ليس بباطل وكذا صححه الوليد بن مسعود في السنة الثانية من المقتصد لثالثه  
من الفصل التاسع في بيع الحيوان من كسب البيع وموزن في ما ليس في ربح التجارة وهي لنقص ما لم يمتنع في احياء طاهر لهم ان هذا حكم الزايف بانه  
غيره وان كان له تمل وتدل ان يكون ذلك ولا مستند مما اذا ثبت ذلك في الترجيح بتدليس اوله ولا في صورته في تحصيل غير المخرج وان لم يكن



## في الأثرين المشرق

۲۰۷

[illegible]

الحمد لله







## كنا والشفعة

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



كان الشفيع

[illegible]



فَمَا يَنْبَغِي فِي الشُّعْنِ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



كتاب الشفيعه

5 7

عدم استحقاقه المرد من تلك الشفعة حيث انما عبر احد الشفعين ولا شفعة هذا لعدم الترتيب وبين بيع حصته من الشفعة خاصة التي هي المرد  
لشركة عند الشفعة . حيث الترتيب في المرد لا يترتب بيعها مع ما لا يقع فيها وان لم يبع حصته من تلك الطريق بعد بيع الدار فله الحق في الشفعة  
فما الى ان يفتى له ذلك السبب المسدود ولا يفتى في الزاوية لبيع الدار مع الطريق كما هو موضوع المسئلة اما الثانية فهي صحة ذلك حيث قال  
وان باع الطريق مع الدار فلم الشفعة وقد عدل العلامة في التذكرة وغير الزاوية الاولى دليل المسئلة المذكورة ويمكن ان يكون منشاء توهمهم  
ذلك حمل قوله فيها برواية فان اراد صاحب الطريق بيعه على معنى بيع الطريق مع الدار وهو غلط فان العبارة ظاهرة ببيع حصته فكون البيع انما وقع على  
الطريق خاصة واصلح منها قوله في رواية الشيخ وان اراد شركاء ان يبيع من قبل فليس لهم ان يبيعوا فيه ايضا قوله بعد هذه العبارة والافهم طريقه  
كلامه في رد قول وان اراد بيعي آه كما في رواية يتبناها ظاهر في انه قد باع الدار والا وهذا الكلام في الطريق خاصة بعد بيع الدار وان باع حصته منها فلا يترتب  
فيها الشفعة والافهم طريقه ليحج ويخص منه الى ان يفتى له باب الدار المسدود هذا ظاهر الخبرين كما هو رأي العبد وقال في كتاب الفقه الرضوي ان كانت الدار  
فيها دور وطريقا باع على عرضة واحدة من رجل واحد من رجلين كان لصاحب الدار الاخرى شفعة اذا لم يتهتم له ان يحول بالدار التي اشتراها الى موضع  
اخر فن حوّل بها فلا شفعة لاحد عليه انقضى ان قوله اذا لم يتهتم له ان يحول الى كناية عن دخول الطريق في البيع وعدمه بمعنى انه ان باع الدار وحدها  
من غير دخول الطريق معها فلا شفعة لما عرف من عدم موجب الشفعة وان دخل الطريق في البيع لعدم امكان طريقه بل غير ذلك فله الشفعة في الجميع  
في النسب على امر **الاول** لا يخفى من مورد الخبرين المذكورين انما هو الطريق كما عرفت والافهم انما هو الطريق هو الذي يجري في  
الماء الى الارض المقسومة بغير ان الارض مقسومة والتمت فلو باع احد الشريكين حصته من الارض مع حصته من التمر فلا يترتب الاخر الشفعة ولا يخفى  
عليه فان الحكم على خلاف اصوله للقرينة والروايات للقرينة من عدم جواز الشفعة في القسمة وتبدل بالصلح لعدم الشطر على مال الغير فالواجب لو قوفها  
حالة لا على مورد النص كما قرر في غير مقام **الثاني** اطلاق الشفعة في الرواية الاولى من الروايتين المذكورتين يدل على جواز الشفعة في  
الطريق متى بيعت وحدها سواء كانت قبل القسمة ام لا والمشهور بين المتأخرين اعتبار قبوله لذلك في صورة بيعها مع الدار كما هو موضوع  
المسئلة فافهم كلامهم عدم اشتراط ذلك نظر الى ان الطريق تابع للبيع حقيقة انما هو الدار فيكون قبوله للشفعة **الثالث** هل شرط في  
جواز الشفعة في هذه المسئلة كون الدور مقبوضه بعد الشركة او لا او يكفي كونها منفردة من اصلها او كل منهما على حدة من غير تقدم شركة وان اشتركت  
في الطريق فعلى هذا يجوز الشفعة فيها نعم من ان يكون مشتركة في الاصل ام لا قولان والثاني في صرح العلامة في التذكرة وهو اختياره في اللب و  
عليه تدل اظاهر الرواية الثانية حيث ان السؤال فيها عن دار فيها دور وهو نعم من كونها مقسومة بعد الاشتراك ام لا وبالاقوال صرح المحقق في  
يع وغيره في غيره قال في التبع بعد نقل الثلث عن التذكرة وهو الظاهر لان هذا مستلزم من اعتبار الشركة ويكفي فيه بالشركة في الطريق ولان  
رواى الشركة بالقيمة قبل البيع يلحقها بالجواري فلا وجه لاعتبارها ويظهر من عبارة المجلس وجماعة حيث فرضوا الحكم في الارض المقسومة مع الاشتراك  
في الطريق اعتبار الشركة في الاصل واجتبه له مانع من غير المشفوع الى المشفوع لا يوجب ثبوت الشفعة في غير المشفوع اتفاقا والبيع الذي لا شركة  
فيه في الحال ولان الاصل ليس من متعلقات الشفعة اذ لو بيع وحده لم يلزم فيه منع من حال اثباتها لا يكون الا بعض الجوار واذا انضم الى المشترك  
وجد ان تكون الحكم بذلك ولو لم يرد عليه في الشفعة في الترتيب مقامه ولا يترتب هنا في الحال ولا في الاصل ولرواية في العتبات  
الشفعة لا يكون الا الشريك وغير ذلك تمامه معناه ولا يخفى على اضعاف هذا الاحتجاج لان هذه الصورة مستثناة من شرائط الشركة  
بالنقل والاجماع فلا يقدح فيها ما دل على اشتراط الشركة ولا على هذه الشفعة بضميمة غير المشفوع اليه من ان المقسوم خرج عن نقل الشفعة  
عند ضم ضميمة كضميمة غيره لولا الطريق المشتركة ولان مدلول هذه الروايات اعتبار الشركة بالفعل وهو مستغنى مع القيمة ولو اريد  
منها ما يقع السابقة لزم ثبوتها في المقسوم وان لم يكن له شركة في الطريق واما معارضة رواية منصور الصيغة والحسنة بتلك الاخبار الدالة  
على اعتبار الشركة وترجيح تلك بالكثرة بموافقة الاصل فيجيب ان مدلولها على تقدير قطع النظر عن سندها اعتبار الشركة  
بالفعل كما ذكرناه وروايات منصور دللت على الاكتفاء بالشركة في الطريق فهي خاصة وتلك عامة فيجمع بينهما بتخصيص العام بما عدل  
ذلك انتهى هو جيد وجيه الا ان في اعتضاده بروايات منصور ما عرفت انما هو مدلول واحد بما دون الاخرى  
**الرابع** ظاهر رواية منصور المتقدمين مع اعتبار استصحابها عرفت جواز الشفعة مع تعدد الشركاء وهو قوي جمهور الاقطاعات  
ما دل عليه من الاخبار الا ان ظاهر كلامه عليه السلام في كتاب الفقه كون الشريك متحدا وسيجى الكلام في هذه المسئلة انتم تفرع في المقام  
**الخامس** قال الوبايع عرضة مقسومة وشخصا من اخرى فالشفعة في صفقة الشقص خاصة بحصته من الثمن والوجه فيه ظاهر لان المقسوم  
لا شفعة فيه كما تقدم وليس هذا من قبيل الصورة المتقدمة المستثناة من هذه القاعدة واما الشقص فاعلة للوجبة للشفعة موجودة فيه في  
الشركة في كل واحد حكمه لا يقدح في ذلك كونه بجا واحدا لصدا البيع على واحد بانفراجه ايضا ومن هذا الباب لو باع البستان بثمنه  
والارض بزرعها ساء على ما هو المشهور بين المتأخرين من عدم الشفعة في الثمرة والزرع لكونها متماثلين والشفعة مخصوصة بما لا ينفصل عنه  
كما تقدم ذكره في هذا تنبت الشفعة في غير الثمرة والزرع بحصة من الثمن بان يثبت قيمة المشفوع فيه من قدر القيمة المجموع فحصة من الثمن  
سلك النسبة فاذ اقبل قيمة المجموع مائة وقيمة ما عدا الثمرة والزرع ثمانون اخذ الشفع المشفوع باربعة اثمان كما ينسلك **الثاني**  
من شرطه المتقدم ذكرها انتقال الشقص بالبيع خاصة فلو جعل صدقا او صدقة او هبة او صلح عليه فلا شفعة على الاظهر لا يظهر بل  
كان يترتب اجتماعا وخالف فيه ابن الجنيدي فثبت الشفعة في حجر "نقل حصة الحصة بعوض وغيرها قال على ما نقله عنه فلفا اذا ازال ملكا شريك  
في حصة - بعوض شري بعوضه اياه او غير عزم كانت للشفع ثمة فيه فان حبس ملكه لو اسكنه لم يكن للشفع شفعة ثم نقل حصة



فِي سَطْرِ الشَّفْعَةِ

[illegible]



# کتاب الشفاعة

[illegible]



في الشفيع

[illegible]



# كتاب الشفعة

٢٤٦

بن مهران عن الجواد عليه السلام انظر ثلثة ايام حيث لم ينض القرض انتهى فيه ما عرفت انما قال اما الهريقان كان قبل الاخذ فلا شفعة لهما فاذا  
 انصرفا على القول به وان كان بعد المدة المشتري في الفسخ ولا يوقف على الحكم نعم ولا ينصرف الا من اراد الشفعة **فصل في الاخذ بالشفعة** قال  
 والشفعة والمجنون ويؤخذ في الاخذ بالشفعة مع الغبطة او في رد عين عليه بالنسبة الى الغائب التي عرفت ما رواه الشيخ النجاشي عن ابي عبد الله عليه السلام انما  
 الكيل في الشفعة في بطن الشفعة في الموضع الخاص اما الصلوة في ابرسال عن علي بن ابي حمزة في حديثه في قوله في الموضع الخاص انما قال  
 امير المؤمنين عليه السلام في قوله في بطن الشفعة انما كان له فيه رغبة في رد عينه في الغائب شفعة وكان حملوا الجحدل في ابي بصير الا ان ظهر  
 كلامهم ان ثبوت هذا الحكم هو لانه انما هو بالاولى العامة دون هذه الزاوية قال في ذلك بعد ان ذكرنا ان ثبوتها للغائب والشفعة والمجنون و  
 الصحة واصورة الاشبهة في ثبوتها من ذكر المصوم الاول المتكلم في قوله عليه وعينه وهو جند مؤيد بالرواية المدلولة روح فثبوت الشفعة للغائب  
 بعد حضوره وان طال زمان الغيبة فيؤخذ في الشفعة بنفسه ولو لم يكن من المطالبة في الغيبة بنفسه او وكيله فمما عارض في حكمه الرضى الذي  
 لا يتمكن من المطالبة وكذا العوض طالما الرجوع به عن اداء ثمنه في وقت ما عرفت من الشفعة والمجنون والشفعة فيطالب به المولى مع الغبطة كما اشار اليه الرواية  
 لقوله ان كان له فيه رغبة في انظاره لولا ان الشفعة بل لهما الاخذ به بعد ذلك لان المانع لان التاخير  
 وقع بعد ذلك كالمغائب **الشاهد** ان لو لم يكن البيع بالشفعة بل بالبيع مطلقا لكانت الشفعة مطلقا لولا ان البيع مطلقا لكانت الشفعة  
 الكلام في ثبوت الشفعة للمولى انما كان شرعا للثبوت في ذلك الشفعة فيلزم ان لا يصح الاخذ بالشفعة مطلقا لولا ان البيع مطلقا لكانت الشفعة  
 وان كان قبل العقد لم يصرح العلامة في لفظة فضل الشيخ في ذلك اذا باع في المثلثة حصص من المثلثة بدينه في بيعه لم يكن له الاخذ  
 بالشفعة الا ان يكون او سببا لان الوصية منهم فيؤثر في تقليل الثمن ولانه لا يملك ان يشترى لنفسه بخلاف الابن المحدث في غير ماله ان  
 يشترى بالشفعة ما يملكه في الشفعة هنا من ان ليس للوصية ان يشترى لنفسه كالأب المحدث في غير ماله ان يشترى بالشفعة ما يملكه في الشفعة  
 الوصية لنفسه كالأب المحدث في غير ماله ان يشترى بالشفعة ما يملكه في الشفعة الوصية هنا من ان ليس للوصية ان يشترى لنفسه كالأب المحدث في غير ماله ان  
 فجاب عن ابطال الشفعة بانه لا يملك بان المدة في وقوع البيع على الوجه المعتد به في الشفعة من تملك العلامة البطلان بوضا الوصية  
 فقال ولا يتم ان الرضا بالبيع قبله ليقط الشفعة لان ذلك يمهيد للاخذ بالشفعة وتحقيق سببه فلا يكون الرضا به مطلقا لهما  
 الرضا بالسبب من حيث هو سبب في الرضا بالسبب فكيف يقطع للمستل في قوله ما عرفت من ان الشفعة لا يملك الاخذ بالشفعة ومنه ما نال  
 الاخذ بالشفعة على جواز الشراء ولا يخلو من تروك الله العالم **المقصد الرابع** في كيفية الاخذ بالشفعة ومنه ما نال  
**الاول** في ان لا خلاف كما قلناه في ان لا يملك الاخذ بالشفعة على خيار وكان الخيار بالشفعة فان لا يملك الشفعة بنفس العقد  
 ولا يوقف على انقضاء الخيار قالوا لان انتقال الملك عن البايع يحصل بالعقد من غير توقف على فسخه الخيار والشفعة مترتبة على  
 البيع والانتقال الى المشتري ليؤخذ منه ظاهر سقوط خياره لانقضاء العاقبة من فسخه لان غرضه على تقدير الفسخ حصول الثمن  
 وقد حصل من الشفعة بالشفعة فلا ثمة ترتب على فسخه بخلاف فسخ البايع لان غرضه الرجوع الى المبيع واما لو كان الخيار للبايع  
 او لباو للبايع واجبة فان قلنا بان انتقال البيع بغير العقد كما هو الاثر في الشفعة لا يحصل للمقتضى وهو البيع الناقل للملك مع  
 وجود الشراء وانما المانع ان ليس الا الخيار وهو غير صالح لما عرفت لان فسخه كون العقد بسا الخيار من الاول لم يثبت كونه مؤثرا  
 في المنع وانما نال بالانتقال بغير العقد بل يتوقف على مضي الخيار كما هو قول الشيخ فلا شفعة حق خيار لان الترتيب مترتبة على  
 الانتقال والمدة وهو لا يحصل الا بعد مضي الخيار ثم ان على تقدير القول للشهود من الانتقال بغير العقد فهو يقطع خيار البايع  
 مالا حدا بالشفعة لان انتقال الملك عن المشتري لان البايع اذا فسخها تخرج على المشتري والحال ان المبيع قد خرج عن ملك المشتري و  
 صار الى مالك اخر ام لا يثبت لان الاصل بقاء الخيار فان فسخ البايع او فسخ الخيار بطلت الشفعة وان لم يفسخ حتى انقضت مدة الخيار  
 ثبتت الشفعة في لان وثانها لا يخلو من قوة وهو اختيار في ذلك في مسائله بفتح التثنية هو ان تأمن التخصيص في كون الخيار  
 للمشتري او للبايع وانه على الاول ينقل البيع الى المشتري بخلاف الثالث لما فيه من الخلاف صريح به الشيخ في قوله في باب الشفعة من ان  
 في باب الخيار من كتاب البيع قال انه اذا كان الخيار للمشتري وحده زال ملك البايع عن الملك بغير العقد لكنه ينقل الى المشتري  
 حتى يفسخ الخيار فاذا انقضى ملك المشتري بالعقد الاول ومقتضى هذا الكلام التسوية عند بين البايع والمشتري في عدم ثبوت الشفعة  
 مع الخيار مع عدم انتقال الملك الى المشتري والشفعة متوقفة على ذلك كما عرفت به وهو غير الا انه لما كان هذا القول لم يقل به  
 عنه مع موافقة في باب الشفعة من حيث وطى على ما قد مناقله عنه لم يتحقق الخلاصة المسئلة زيادة على ما قد منا من التفصيل  
**الثاني** لا يخفى ان مقتضى الدلالة على ان الشفعة هو استحسان الشفعة لمجموع الشفعة لشرطها اذا اخذ بالشفعة وان ملك  
 حقه شرعا ولا يملكه بعض حقه بان يفسخ في بعضه بترك بعضه ام لا ظاهر استحسانه من غير خلاف يعرف هو الثالث لملك الشفعة من الاخذ بالشفعة  
 ولا ينافي سببا الاخذ بالشفعة الذي شرع له في الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه  
 والنفقة كذا باو سببا في الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة  
 انما هو على اعتبار المحقق ودرعاه في حقه موقوف على الدليل وما عرفت في ذلك انه لو اخذت صفات الشفعة على اعتبار حقه في قوله لا يملكه  
 بطلت شفعة لان لما اخذت صفات الشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة في قوله لا يملكه الاخذ بالشفعة  
 الفور في وجه فبطلت الشفعة في جميعه وانما قيل في جميعه انما قيل في جميعه انما قيل في جميعه انما قيل في جميعه انما قيل في جميعه

باب الشفعة







كُنَّا السَّعْدِ

[illegible]

عَلَى الْقَوَائِدِ وَتَحْتَ الْعِلْمِ

المشتر عنه حال العلم فقام مع حصوله فلا يعد شيء من هذه عندنا لأن قولنا أخذت بالشفعة لا يتك شيئا من ذلك **الثامن**  
 في معنى الاختصاص وان الله عليهم من غير خلاف يعرف أنه لا نقط الشفعة بتقابل المتبايعين لأن استحقاق الشفعة لا يحصل بالعقد حتى  
 الشفع متقدم ثم لو على الشفع سقطت الشفعة من جهة الشراء وحصل بتجدد الأقالمة بناء على التمايع مطلقا ولو في حق الشفع الأشهر لأظهر  
 لعدم كون الأقالمة سبعا وإنما هي متخ فاقدم تحقيقه في بعض نكت الفصل الثاني عشر من كتاب البيع ولو قلنا بانها بيع أخذ الشفع  
 من البايع بعد الشفعة ثم أنه إن حصل التمايل قبل علم الشفع بالشفعة لم نقط بالأقالمة لما عرفت من سبق حق فله فخر الأقالمة والأخذ

المشتري على قاعدة الشفعة ودوله على المشتري كما لو لم يكن ثمة أقله فإن ذلك المشفوع في جميع أفراد الشفعة على المشتري فلو ظهر استحقاق  
الشفع من جميع عليه بالقرن وغيره مما يبرره ولو كان المشتري لم يقبضه من البائع لم يكلف أخذه منه ثم أفاضه الشفع من الشفع يقبضه من البائع  
لأنه قال الحق يقبضه كقبض المشتري وعلى كل حال فيجب الدلالة على المشتري وكلا لا تقط الشفعة بالتقيل فكذلك لا تقط ببيع المشتري سواء وقفه  
ووقف ولا جعله مسجد أو لأخوه فالمن يشتره فانه لا يماوان كانت صحيحة من حيث أن المشفوع بذلك لكن لا يبطل لأن الحق الشفع لسبقه على أي  
هذه النص في مما أخذ بالشفعة مما استقامه النص في أن يشتره ان كل من يشتري الشفعة كالسهم فالظن كما لا يخفى

انه يجزى التمتع بين اخذه من الشرة الاولى والثالثة والثالثة وهكذا الوعد لان كل واحد من البيوع المتعددة سبيل في ثبوت الشفعة ثم ان اخذ  
الشفع بالشر الاول وقع الثمن الاول وبطل المتأخر مطعون اخذ بثمنه وفتح السابق عليه مطعون ان الرضا به يستلزم الرضا بما سبق عليه  
ان اخذ من المتوسط اخذ بثمنه وفتح ما تقدم وبطل ما تأخر عنه وان كان التصرف مما لا يثبت فيه الشفعة كالوقف الهبة والاجارة فلا تنفع نفسه  
اخذ الشفعة بالشفعة لسبق حقة والتمس في الهبة للواحدة لازمة كانت او جازية والمصدق ولا خلاف في عدم هذه الاحكام وانما نقلوا الخلاف في  
بعضها عن بعض العامة حيث حترجوا صحة التصرف بالسهم والوقف في غيرها واطلوا الشفعة انهم لم يحسبوا حكمه بطلان نصرة المشتري والله

العالم **التاسعة** قالوا لو اهدم البيت لعاب فما صور واحدا ان يكون ذلك بفصل المشتري قبل مطالبة الشفع بالشفعة ولا يحصل منه  
ثلاثة من العين فالتهوران للشفيع الخيارين الاخذ بكل الثمن او التوك لان المشتري انما اختر في ملكه قصر فخطبكم تصرفا سايقا فلا  
فلا يكون مضموفا عليه العايل لا يقابل بشئ من الثمن فلا يستحق الشفع في مقابله شيئا كما لو قبض في يد البائع فن المشتري يتخير بين الضم وبين الاخذ  
بجميع الثمن وقيل بضمه على المشتري لان حق الشفع قد خلق ويخرج بالبائع وان لم يطالب المطالبة انما قيد تأكيدا كما تضمن الرهن اذا جنى  
منه على رواتها ان يكون ذلك بفصل المشتري على الشفعة ولا شهوة ان يضمنه الشفع بمضيقا فاقبل من الثمن لان الشفع قد سخطوا اخذ الثمن

فكلاما بالمطالبة وتعلق حقه به فذا نقص بفعلنا شره ضمنه ولم يقل بعدم الصمان وهو ظاهر التوضيح فخط استناد أن الشفع لا يملك بالمطالبة بل الأخذ فيكون المشرع قد قصر في ملكه قصرنا أيضا فلا ينعقد ضمنه وذلك بان التصرف في المال لا يملك ضمانه كقصر الزمان في هذا من شرهاتها لأن في تعلق حق العين وقاله أن يكون ذلك بفعل غيره سواء كان فله المطالبة بالشفيع أم لا فإنه يتخير الشفع بين الأخذ بجميع الثمن والتزلزل لانه في قصير من المشرع ولا اعتراض في حال استحقاق الغير وجب الصمان المذكور في الصورة الأولى امتناعنا الضعيف باعتبار أن العيب يغير فعل المشرع في القول وقد ورد في هذه الصورة ما يدل على ما ذكرناه وهو ما رواه الثوري في سنن أبي التيمم عن الحسن بن محمد عن رجل قال كنت لله الفضة على ثوب في

فإنه لو جازت من سبل أو امتناعا غير مقوم كان شريكه الذي له النصف الآخر غايبا فلا يقضوا وتقول نعم اللهم لك الدار وجهه سبل خارج  
بذلك وهذا هو وجهها فجزاء شريكه الغايب فطلب الشفعة من هذا إذا عطاء الشفعة على أن يعطيه ماله ولا الك نفقة عنها فصار من قيمة البناء فلات  
البناء قد انهدم وذهب السبل ما لا ينبغي في ذلك فوقع عليه لم يبر له إلا الله وأبى الأول أن الله وما تقدم في أمور بين السابقين القول  
المشهور فيها وإن لم يرد برض إلا أنه موافق القواعد الشرعية والله العالم **العاشرة** اختلاف الاختلاف في الشفعة هل تؤثرت أم لا فقلا

١٠٠



# كتاب الشفيع

[illegible]







## كتاب الشفاعة

[illegible]

100

الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل











[illegible]



فی مَوْحِبَاتِ الْحَجَرِ

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَلْتَمِذُوا







حضرت ابوالفضل

[illegible]































1. \_\_\_\_\_

[illegible]



ثالث صور احدها ان يكون للفايت قطع من الثمن ويجوز افراجه بالبيع فان البايع عندهم يتخير ههنا بين ان ياخذ الباقي بخصته من  
الثمن فيضرب مع الغرماء بخصته التالف بين ان يضرب بجميع الثمن مع الغرماء ولا خلاف في ان يحكم المذكور عندهم وسبيل سبيل ما  
لو وجد العين سالمة كاملة كما تقدم حيث ان الموجد يصدق فيه انه وجد عين ماله فلان ياخذها وظاهرهم انه لا فرق ههنا في  
وجوه التالف المتقدمة فانه باقيا اتفقوا في الحكم فيه ما ذكره الثانية ما اذا كان الفايت لا يقطع له من الثمن كيد العبد بان وجد بعد البيع  
وعند ارادة الرجوع فيه بغير يد فان كان فواتها من الله عز وجل او من المشترى فالشركة هو الذي ذكره الشيخ في عبارة انه ليس للبايع  
الا الرضا به على تلك الحال واخذ ناقصا من غير ان يضرب مع الغرماء بنقصانه وهو ارشء والضرب بالدين وعلاو عدم الارشء ههنا بان  
لا حيلة في العين الا بالفتح المتجدد بعد البيع فاما حق قبل الفسخ في الثمن فالعين في يد المشترى غير مضمونة للبايع فلم يكن له الرجوع  
بارش المتجدد وظاهر عبارة ابن الجنيب المتقدمة انه لا فرق في الرجوع بالنقص اذا اختار اخذ العين الباقية بين الصورتين المذكورتين  
فكما انه يرجع بالنقص في صورة ما اذا كان للفايت قطع من الثمن كذلك فيما اذا لم يكن له قطع فانه حكم بان يضره بالتألف في كل وجه  
وعبارته وان كان لا يخرج من احوال الا ان حرره بالاولى هي الاولى التي ذكرنا في الثانية في كلامه هي الثانية التي نحن فيها ووافقه العلامة  
في حكم بقوة ما فكره والى هذا القواعد اجماع من افضل المتأخرين كما حقق الشيخ على ما شرح عدو الشهيد الثاني في ذلك معلل بان من  
المعاوضة بوجوب جوع كل مال صاحبه من كان باقيا رجوع بغيره كان ناقصا رجوع به بالملك كما كان قالوا او كون العين في يد المشترى غير مضمونة  
للبايع معاصر به لا قطع حيث انهم لو جوب الرجوع بالنقصا ثم على ما لا نقول انها مضمونة لمطالب بمعنى ان العاينة في يد المشترى يكون من ماله  
لان ذلك مقتضى عقود المعاوضة لا نمونية فاذا ارتفع عقد المعاوضة وحصل منه وجوب جوع كل من الموضين المالكه او بدله ان قال  
علما ان كون مثل اليد لا قطع لها من الثمن محل نظر فانه لو ادها لم يبدل المشترى ذلك الثمن كله قطعا الثالثة ما اذا كان فوات ذلك الجزء  
الذي لا يقطع له من الثمن بجناية اجنبية فلو اتخير البايع بين اخذه والضرب بجميع الثمن في ذلك لان الاجنبية كانت عليه  
ارشء الجناية وقضه منه للمشرى والارشء من البيع فاذا فسخ البايع رجوع به لانه جزء من مبيعته وهذا خلاف العبد الذي من جحبه الله عز  
وجل حيث انه ليس له عوض او يدعيه ان ذلك المتقدم ذكره ههنا ما ذكره في هذه الصورة ينال ما ذكره سابقا في الصورة الثانية لانه مقتضى  
التبديل الذي عللوا به سقوط ارشء في تلك الصورة من ان العيبه فاقوع في وقت لم تكن العين مضمونة على المشترى والبايع لم يقطعها الا بعد الفسخ  
فلم يكن له الرجوع بارش المتجدد بل يقع ان لا يكون له ههنا الا الرضا بالمعيب لا يحد سواء قالوا وعلى ما قررناه من ان الفسخ بوجوب جوع كل من  
المتاوضين الى ماله او بدله فلا شك في ان متعديا او اجنبية البايع فيجعل كونها كجناية الاجنبية ويجعل كونها كالا لانه التام في ذلك رجوع الاول  
في الرجوع على ماله ليس بمملوك له ولا ضمانه قال وان كان بجناية المشترى فقد قطع وانما اعتبر كون الارشء الذي يرجع به بنفسه نقصا للقيمة لان  
هذا هو واقع الارشء من ان الذي يرجع به جزء من الثمن بنسبة اليه كقيمة نقصا للقيمة اليها ولا لانه لو رجع بمقتضيه الجاهل من حيث ضمانه ارشء  
الاجنبية لزم منه الضرر في بعض الصور لان ضمان ارشء الجناية قد يكون بتقدير شرعي بحيث يكون بقدر قيمة الجحبه عليه فيلزم الرجوع بالعوض  
والعوض قد لا يكون له عند البايع ما يتبرر به من ثمنه او قد لا يشترى به ثمنه فحينئذ عليه الجاهل بقطع يده فان ارشءها من ثمنه فهو ثمنه فلا يجوز ان يرجع  
بها وبالبدل لا يجمع بينهما بل الذي يرجع به ثمنه هو ما قد مضى ذكره في قاعدة الارشء اما حكم ارشء الجناية فارجح بامر شرعي يستحقه مالك العين حين الجحبه  
اقول هذا المقتضى كلامهم في هذا الاقام وحيث ان السند عار به من النص الواضح فالتوقف فيها بجميع تقوفا محال في مجال يتما مع تعارض هذه  
الاقوال وتصادم ادلتهم والحق الا رجوع به مما كاد على ما ذكره اولئك الفضلاء المتقدم ذكرهم وبوجه مهم ومما قد ذكره اعراضا عن نقله  
ذكرناه ومما شاء ذلك عدم النص الصاطع لمادة القيد في القال اما التعليلات العقلية فتقول تفق على ساحل الاختلاف العقول في الاهتمام فمن ثم لا  
يجوز الاعتماد عليها في الاحكام والله العالم **الثالث** اذا رجع الى العين ووجد بها زيادة فلا يرجع اما ان يكون تلك الزيادة منفصلة كالولد او  
او مصلة كالتمن في الطول او حبل من زيادة القيمة ولا خلاف في ان الزيادة بالمعنى الاول للمشترى لا فقا انفصلت فملكه فلم يكن للبايع الرجوع فيها  
الا انها ليست عين ماله ولا فرد في الولد من الحمل والمنفصل لانه الثمن من الحلوق ما في الضرع اصله الانفصال على الجميع سواء كانت الثمن المتحد  
واما العلامة في الزيادة بالمعنى الثاني فظاهر الشيخ في القول بالتسوية للاصل في ان الزيادة المذكور اما وجد العين زيادة متصلة كالتمن الكبري وتعلم  
الضعفة كان للبايع الرجوع في العين وقسمها الزيادة متصلة لان التما المتصل بفتح الاصل فزاد مع العقلية بتعريف الزيادة وتبعه ابن  
البراق في ذلك كذا في اعلامه عند الاحتجاج على ذلك بان الزيادة محض ضمنية وليست من فعل العقل فلا تعدى ماله ولا تملكه حادثة وجد العين  
من رجوع به ذهب ابن الجنيب الى عدم التسوية حيث قال له وجد رابدا اخذ ايضا بقيمة وقد علم الغرماء فضر القيمة ان تامة والاسئلة واختاره العلامة  
في لفه لاحق عليه بان عند العين ما رجع عن الاصل فيثبت في الموضع المتفق عليه هو اذا وجدها كما هو اناضته ويقتضي ان يملك على حكم الاصل  
ولان فيه ضررا على المقتضى الغرماء فيكون له حصة ولا ضرر على المالك لو اخذ العين ووقع قيمة الزيادة ولان الزيادة مملوكة للعقل فلا يخرج  
عنه نحو ما ولا له البتة عين ماله المعبرم بل الزيادة هي عليه فلا يملكها وانما سوغها اخذها مع القيمة مع ما بين المصالح وهو اخذ عينه  
للمرأة ثم ارباها لها واستد دة قيمة الزيادة للعقل في الغرماء من ان لا فرق بين احد العين التي وقعت في المانية ولا اعتبار في حظر الشرع بالخصومة  
وقول الشيخ العقد انفسخ في الاضعة الزيادة مجموع كل منفصل لان وجوه الفسخ المتجدد ان كان في تقدير وجوه حال العقد لزم في المنفعة ما قاله  
في مقابلة ولا لزم في المنفعة ما قاله في المنفعة مستند من دفع هذه التعليلات متعارضا توقفت جميع في الحكم المذكور كالحق في بيع وهو في  
اشارة في المالك انما يصح ان يفسد في الاقوال والتعليلات المتعلقة بها ولم يرفع شيئا كما في قاعدة ومقتضى مذهبه ابن الجنيب



لانی کریدے۔ ٹھیکریں سے خالی اور سب کی باتیں ہی اور غلطیوں کی۔ فالہم یہ طرہ پر سرور







لا فلاش ما أقف فيه على دليل فن مودر التصريح بالت رابها هو كفه خاصة وكيفية كان فلا يقتصر على الواجب فيه وهو الاشواك الثلاثة قالوا لو  
 فيها الوسط مما يليق به عادة ولا يقتصر على الادون وبه قطع التهيدة الساب ولا ما ترفق له المتبادر اليه الاطلاق والحقوا به مؤنة التجهيز من  
 سدر وكافور وماء ونحوها وهو غير بعيد لا استلزام الامر بان تكفي هذه الاشياء ان قول علي عليه السلام في بعض تلك الاخبار يكفي فقد ما ترك الامر  
 بالتكفين وهو ان يلازمه **القول الثالث** قالوا ان اتم الحاكم مال المفلن ثم ظهر غريم بعد القسمة بقضها وستمته على الجميع وهذا الكلام غير خال  
 من الاجمال وقضيل الكلام في ذلك ان يقول ان هذا الغريم الظاهر بعد القسمة اما ان يطالب بعين مال المفلن ان يكون قد باع مبيعاً وعينه قائمه  
 في اموال المفلن فيلزم ان يرجع في تلك العين كما تقدم بحقيقة او يطالب بدين في ائنة وعلى تقدير الاول فاما ان يكون تلك العين قد ضايت بالقسمة  
 في حصة بعض الغرماء او ضايت الغرماء جميعاً بالتوبة ففي ايديهم جميعاً ولا يجزى ان يكون قد باعها الحاكم وقسم قيمتها على الغرماء فهي ماصورة  
 اربع هي صورة ما اذا كان الطلب عليها واخص بها بعض الغرماء وباعها الحاكم لاسبيل لا ينقص القسمة لان العين اذا انتزعت من احد ما وردت  
 في البايع بقي الاخر غير حق وخ فلا بد من نقص القسمة واقله صورة ما اذا كان الطل في البايع او عيها وكفها في يد جميع الغرماء بالتوبة يقولون  
 احدهما ينقص القسمة كالقول لتبين فساها من حيث ان جميع الغرماء يستوفون في المال وقد وقعت القسمة بعين رضا البعض فيكون كما تقدم ان كل  
 ظهر لهم ثم شريك اخرون ثانياً انهما لا يتقص بل يرجع الغريم على كل واحد بحصة يفضها احتساباً لكل واحد منهم فله ملك ما هو قد ضايت بالانقضاء  
 المصادر من اهل في محل فلا يجوز النقص لانه يقتضي ابطال الملك التام اما احصة الراية على قدر حصته باعتبار الغير الاخر منها عين عملوا  
 له فثبت بعد ذلك المسئلة من اصلها الخلوها عن البعض محل اكمال والظ ان ساء الاطلاق الا ان قد ساء فله عيها في صدر المسئلة على اختيار  
**القول الاول** من هذين القولين فانه على ذلك فخص القسمة في تصور اربع جلا والله العالم **الحكم** مستمرا اذا كان عليه بون حالة  
 ومؤجلة وقت القسمة قسم المال على الديون الحالة اما لو كانت مؤجلة وقت الحجرحلت وقت القسمة شارك فيها اربابها وان كان المحجر فابتهل  
 انما وقع لاجل الديون الحالة كذا قالوا وفيه قد تقدم فبمخرج حله منهم مائة بالجر قد تنقل المال المحجور الى اولئك الغرماء الذين وقع المحجر لاجله  
 فلا تنقل الشركة كما تقدم في مسئلة من اقردين سابق في الموضع التام من الامر الا ان من الامور الاربعة والاقراب الاول يتما على ما تقدمناه  
 من عدم دليل على هذا المحجر ما يترتب عليه قالوا ولو حزن بعد قسمة البعض سار في السلف وصرف جميع المال وصرف باقي الغرماء سقية ديونهم والله  
 العالم **القول الثاني** من الامور الاربعة المتقدمة ذكرها المحقق في يد ان يعلم انه لا يجوز حله من الغريم مع ظهور اعيان عيها في الغريم او قسم البينة  
 لو علم الحاكم ولو تعدد الغريم موافق ببعض احاد حرون **الحكم** الفاجت ان يكون الموافق من يحصل باساره التمسك فيدحل في قيام البينة  
 بالبينة في الخالف المتعار من الاخبار الواردة في هذا المقام وقد تقدمت في صدره ما المطلب ان عيها عليها عليه لم يكن بحقيقة الدين  
 اذا التوى على احصائه اي اطلق الوفاء ثم ياحر قسمة ماله بين الغرماء ان كل واحد مالا ظاهر مع عدم ظهوره فانه يحل حصة يفتين اقله حصة  
 فاذا ثبتت له حصة حصة يستعيد الا وهو مطبق على ما دل عليه كلام الاصناف قالوا لو كان له مال ظاهر امتنع من الوفاء فخير الحاكم بين حجب حصة  
 يوفيه بنفسه وبين ان يوفيه الحاكم عنه بنفس فان كان ماله مرجع في حق صوفيه الغريم وان كان محالها باع منه وادى جميع ما دل على استبعاد  
 من الاخبار المذكورة ويحل لصاحب الدين الا غلاظ له في القول كان يقول بانظام ونحو الخبر المشهور عنه صلى الله عليه واله انما لو اجد جعل  
 عقوبة وعرضه في اطلاق العقوبة المحبس الغرض الا غلاظ له في القول لو لم يكن له مال ظاهر ادعى الاعا اظهر الاخبار المتقدمة  
 انه عليه لم يكن محبس حصة يفتين له الا على ايدى اصحاب غنوا ان الله عليهم ما قد مضى حواماته ان وجدت البينة عيها على قسمة بها لكن  
 ان كان مستند البينة في انها عيها سلفه امواله فثبت وان لم تكن مطلعة على باطن امره لان الشهادة بذلك على اثبات المحسور  
 بثبوت تلف ما يحصل الغرض من فقر وان شهد ما لا عيها مطلقاً من غير فقر من تلف ماله فلا بد في ذلك من كون الشاهد  
 لهامعة حصة أكيدة ومعاصرة باطنة بحيث يطالعها على باطن احواله لا ما اعترها ذلك ذلك ما اذا كان الشهادة سلفه للمال لان مرجع  
 هذه الشهادة هنا الى الشهادة على ان مع اعشاً انما هو الشهادة على البينة بمجموعة ولما مع قسمة لها ما ذكرناه من الاطلاع على باطن  
 امره بل العاشرة الاكيدة فانها ترجع الى اثبات تقصير الوفاء بقوله ان يملك الاقوت يومه وثبات ثبته وهو ذلك ان لم توجد  
 البينة على احد الوجهين المذكورين وكان له اصله او كان اصل للدعوى على احد حصة يفتين عيها المراد من قوله ما كان له اصله ان كان  
 له مال قبل الان ولكن ادعى ان تلفه وقولنا او كان اصله لا دعوى الا ان غريمه الذي قد ثبت دفع التمسك مقابلته مالا ان يكون قد باع سلفه  
 وهو مطالب بتمها الواقصة مالا والمديون يفتين تلفه او يبرر وصوله اليه مع قيام البينة بوصوله اليه حكمه ان يحبس حصة يفتين عيها  
 لان الاصل فيما عدا ذلك الا عيان وظاهرهم انهم يحبس بغير ثبوت الدين وامتناع من ادائه وقال للمعلم في كونه ان لم يكن له ثبته ما ملك حصة  
 الغرماء على عدم التلف فاحلوا حله ثم انه مع عدم ذلك حله من البينة على الوجهين المتقدمين وانه الاصل ان لا يدعى البينة في  
 حار ان يستدعي اعشاً طامحاً في دفع الالف لغرماء لحياد كذا ليرجع معاه الحقيقة في عيها في يد البينة ان لم يكن له ثبته على  
 وجوب المال لطلب البينة من الاحتمال في حوز المال ونحو الاحاديث في تحجر الاحتمال في السطر العلم الطرح على اقله حصة او له على المال  
 من غير محاض طاهر ان يترك المال به يدعون وجوده عند الاصل عيها وقوله ما عيها في قول البايع او عند حله على انما له كم  
 ولا يكلف البينة لو اقام بنية على اتساب مدعاء خاصة في الحقوق العامة فيلزم تدركه ما يهاهه على ان ثبتت على البينة ثبته التلف  
 دون بنية الاعا محققاً بان الدية انما يثبت في الموضعين محضات من تكديف اليه بغير ثبته على الله عليه السلام على البينة في  
 واقعة موضع احومها بانه لا يمين في الموضعين محضات من تكديف اليه بغير ثبته على الله عليه السلام على البينة في















جراؤفك رهانت كما فككت رهان اخيك وروى حبيب بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله لا يصلي على رجل عليه بن فاني  
 بجنازة فقال هل على صاحبكم دين فقالوا نعم وديار ان فقال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة هرا على يا رسول الله قال صلى عليه فلما فتح  
 الله على رسوله قال ناو الى المؤمنين من انفسهم فمن تركه لا فلورثته ومن تركه دينا فخطب وما يد لان على حقه الضمان مع عدم العلم  
 بالضمون لم يتم قال الحق الشيخ في الحديثين فان النبي صلى الله عليه وآله لم يبال عليه شاة لم ولا امامتة عن صاحب الدين والميت  
 فلا يتطهرها وعلى قوله في ما به يتطهر معرفة المضمون له لغيره هل يبال المعاملة ام لا ومع استقاء ذلك تطرف العروة معرفة المضمون عنه  
 ليتطهر هل يستحق بذلك عليه ام لا ثم قال والحواش عن الاول لقول بالموجب في المضمون له واما المضمون عنه فانه متعين لتخصيص صورة  
 عنده ولا يشترط عليه منه لاجاله والغرض ليدعيه عند لا يشترط عليه حال الضمان بحسن معاملة المضمون له وعكس وان علمه بغيره اجماعا  
 فلو كان الغرض معترا كان العلم بهذا الوصف شرط وليس كذلك بالاجماع انتهى اقول وبذلك علم صح هذه الاقوال المذكورة في الامام  
 وهي عند التحقيق لا اعتماد عليها في تأسيس الاحكام اما قوله لان المضمون عنه آية لولا انه مصادرة محض لان هذا عين المذموم  
 مع تسليمه انه يكره التميز بوجهه كما اعترفيه القائلون بعدك لا يشترط بالنسبة الى المضمون عنه وبه يظهر ضعف قوله وبذلك يستدل العلم  
 واما الخبران المذكوران فانهما وان ذكرهما التخصيص في الاثر انما هما من روايات العامة فانهم كثيرا ما يستلغون رواياتهم ولا سيما التخصيص في  
 الكناسل المذكورة فلا تقوم بها حجة ومع تسليم صحة ما فيها بالدلالة على العدم في كل من المضمون له وعكس كما ذكره الشيخ في حيث استدل  
 بها على ذلك بالتقريب الذي تقدم فله عنده واما ما استدلل به الشيخ في طه وهو اظهر ضعفا من ان يتعزز لبيان الوصف بناء الاحكام الشتر  
 على مثل هذه التعليلات الواهية لا تنفع المجال والكلام في ترجيح الاحكام مع استعاضة النصوص عن دوى الخصوص بالمع من القول  
 فيها الاعراض عنها ثم لا بد ان تكون وما احاطت في لف عن غير السوط بالنسبة الى المضمون عنه فانه متعين لتخصيص صورة عنه  
 يتم بالنسبة الى مورد الخبرين والمذموم من ذلك وبالحكمة فان الاعتماد في تأسيس الاحكام على مثل هذا الكلام محال في احكام الملان  
 العلامة المحب عنهم رسول الله عليهم اثم يطعون في الاخبار المتفق على روايتها في الاصول الشهيرة المعتمدة ما على الاصطلاح الحديث  
 ويقولون هنا على نقل هذه الروايات الواهية التي هي كبيت العنكبوت وانه لا وهن البيوت من شأنيته وبذلك يظهر ان الاصح  
 من هذه الاقوال هو القول بعدم الاشتراط مطلقا وما يدل صريحا على عدم معرفة المضمون له ما رواه في عن حبيب بن عيسى عن ابي عبد  
 الله عليه السلام قال قال اخبر محمد بن اسامة الموت حدثت عليه سوهانم قال لهم لقد عرفتم قرأته ومروني ما روى عن علي بن فاختة فقصوه عن  
 فقال علي بن الحسين عليه السلام على ربيك كلمة ثم قال علي بن الحسين عليه السلام اما انتم لم يسمع ان اصحابنا اؤاؤا كراهه ان يقولوا قنا  
 وهذا الحديث انما يدل على عدم اشتراط معرفة المضمون له كذلك يدل على عدم اشتراط معرفة من ادركه في حديثنا الكلام فيه السمع  
 والاصح القائلون بعدم الاشتراط مطلقا وعدم اعسار العلم بالمضمون عنه من السماء وروى عنه وهو حار عن كل مدون ولفظ  
 رواه المضمون له قال اعرفه القبول لفظا كما هو مقتضى العقد لا يرد في هذا ما رواه في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله  
 اما صالة العدم فيقوم دليل على الاشتراط للمضمون عنه او المضمون له واما اعتبار القول في روايات من عدا عن عدا في من اعزل المذموم  
 ما يدعيه فانه على كل من سارح المذموم وان عليه صاحب من غير محصل لا علم في هذا بالكلية واما علم هذا انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله  
 المقفول هذا ما رواه ما ذكره القائلون بما في القول من اشتراط اعتبار المضمون عنه عند ادائه من صحة هذا القول في حاشية ما نقل  
 عنهم فعيل ان وجهان الضمان يتوقف على القصد وهو متعلق بالمضمون عنه في الخبرين المذكورين في صحة هذا القول في حاشية ما نقل  
 في رواية علي بن فاختة في كل بيع فقه الصلة على ذلك انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله  
 على معرفة من عليه الدين والدليل انما يدل على اعتبار القصد في العقد لا من كان عليه الدين فله ان يضمن في الاخرى في رقه خصه فان درهم  
 فقال له اوصيته بالان كان قصدا في عقد الضمان على اتي من كان الدين على لا دليل على اعتباره اذ من ذلك الى ذلك في رقه حال  
 وهل يشترط معرفة ما يميزه عن غيره الاقرب لعدم الوقوف على حصة الدين الذي لا يخلط به ما يار الساسع من انهم في غير المضمون عنه  
 بوصف يميزه عن الضمان مما يمكن انقصه عن الضمان عنه ولم يقصد الضمان من اتي من كان انما اقول ما حكوا من صحة الضمان وشو  
 في هذه الصورة يميز على اتي من كان من التام لم اقصيه على خصه في علي او بشرط المضمون له في رواية ما رواه في حاشية ما نقل  
 معرفة المضمون عنه ولو بوجه بالحكم بالصحة في اذروه يتوقف على الدليل ان الاصل في الدلالة على ما به الحاجة الى دليل واضح  
 ولزكون في هذه التعليلات ان تعليلها محاذرة محض كما عرفت ودعوى العروة بغيره وانما تعليلها محاذرة لتبطل هذه الصورة فتكون  
 وبذلك يظهر ان الاظهر في الاحتجاج عند اعتبار ذلك انما هو كون هو الوارث حصصا لا على الله من القصد الذي تطرقت اليه هذه  
 الساقية والله العالم **الثالث** مشهور عند الاصحاب اشتراط رضا المضمون في صحة الضمان وعلوه بان حقه يجوز من رقة عريم  
 في رقة الضمان ولسان المضمون في حسن المعاملة وسهوى القضاة لم يعتزضاه لوم لغيره بل هو من التخصيص قول بعدم اشتراط  
 رضا مختصا بغيره وانما اداه هذا الذي عن لسانه في رواية علي بن فاختة عليه له عن رضا مضمون له ولحق ما رواه وافقه  
 نحو لاهلان ذلك تمايدل على عدم بطلان الضمان من على رقة ويصح بقوله في رواية صحيحة ولكن لا يلزم الا رجعا للمضمون له اقول  
 والدقة في علمه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه في رواية الاسام والشيخ في قوله في رواية ما رواه في حاشية ما نقل  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين فمعه صامم للبراء فقال ان ارضى به ندماء فقد برئت رقة للنت ورواه

في الخبرين المذكورين فانهما وان ذكرهما التخصيص في الاثر انما هما من روايات العامة فانهم كثيرا ما يستلغون رواياتهم ولا سيما التخصيص في الكناسل المذكورة فلا تقوم بها حجة ومع تسليم صحة ما فيها بالدلالة على العدم في كل من المضمون له وعكس كما ذكره الشيخ في حيث استدل بها على ذلك بالتقريب الذي تقدم فله عنده واما ما استدلل به الشيخ في طه وهو اظهر ضعفا من ان يتعزز لبيان الوصف بناء الاحكام الشتر على مثل هذه التعليلات الواهية لا تنفع المجال والكلام في ترجيح الاحكام مع استعاضة النصوص عن دوى الخصوص بالمع من القول فيها الاعراض عنها ثم لا بد ان تكون وما احاطت في لف عن غير السوط بالنسبة الى المضمون عنه فانه متعين لتخصيص صورة عنه يتم بالنسبة الى مورد الخبرين والمذموم من ذلك وبالحكمة فان الاعتماد في تأسيس الاحكام على مثل هذا الكلام محال في احكام الملان العلامة المحب عنهم رسول الله عليهم اثم يطعون في الاخبار المتفق على روايتها في الاصول الشهيرة المعتمدة ما على الاصطلاح الحديث ويقولون هنا على نقل هذه الروايات الواهية التي هي كبيت العنكبوت وانه لا وهن البيوت من شأنيته وبذلك يظهر ان الاصح من هذه الاقوال هو القول بعدم الاشتراط مطلقا وما يدل صريحا على عدم معرفة المضمون له ما رواه في عن حبيب بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال اخبر محمد بن اسامة الموت حدثت عليه سوهانم قال لهم لقد عرفتم قرأته ومروني ما روى عن علي بن فاختة فقصوه عن فقال علي بن الحسين عليه السلام على ربيك كلمة ثم قال علي بن الحسين عليه السلام اما انتم لم يسمع ان اصحابنا اؤاؤا كراهه ان يقولوا قنا وهذا الحديث انما يدل على عدم اشتراط معرفة المضمون له كذلك يدل على عدم اشتراط معرفة من ادركه في حديثنا الكلام فيه السمع والاصح القائلون بعدم الاشتراط مطلقا وعدم اعسار العلم بالمضمون عنه من السماء وروى عنه وهو حار عن كل مدون ولفظ رواه المضمون له قال اعرفه القبول لفظا كما هو مقتضى العقد لا يرد في هذا ما رواه في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله اما صالة العدم فيقوم دليل على الاشتراط للمضمون عنه او المضمون له واما اعتبار القول في روايات من عدا عن عدا في من اعزل المذموم ما يدعيه فانه على كل من سارح المذموم وان عليه صاحب من غير محصل لا علم في هذا بالكلية واما علم هذا انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله المقفول هذا ما رواه ما ذكره القائلون بما في القول من اشتراط اعتبار المضمون عنه عند ادائه من صحة هذا القول في حاشية ما نقل عنهم فعيل ان وجهان الضمان يتوقف على القصد وهو متعلق بالمضمون عنه في الخبرين المذكورين في صحة هذا القول في حاشية ما نقل في رواية علي بن فاختة في كل بيع فقه الصلة على ذلك انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله على معرفة من عليه الدين والدليل انما يدل على اعتبار القصد في العقد لا من كان عليه الدين فله ان يضمن في الاخرى في رقه خصه فان درهم فقال له اوصيته بالان كان قصدا في عقد الضمان على اتي من كان الدين على لا دليل على اعتباره اذ من ذلك الى ذلك في رقه حال وهل يشترط معرفة ما يميزه عن غيره الاقرب لعدم الوقوف على حصة الدين الذي لا يخلط به ما يار الساسع من انهم في غير المضمون عنه بوصف يميزه عن الضمان مما يمكن انقصه عن الضمان عنه ولم يقصد الضمان من اتي من كان انما اقول ما حكوا من صحة الضمان وشو في هذه الصورة يميز على اتي من كان من التام لم اقصيه على خصه في علي او بشرط المضمون له في رواية ما رواه في حاشية ما نقل معرفة المضمون عنه ولو بوجه بالحكم بالصحة في اذروه يتوقف على الدليل ان الاصل في الدلالة على ما به الحاجة الى دليل واضح ولزكون في هذه التعليلات ان تعليلها محاذرة محض كما عرفت ودعوى العروة بغيره وانما تعليلها محاذرة لتبطل هذه الصورة فتكون وبذلك يظهر ان الاظهر في الاحتجاج عند اعتبار ذلك انما هو كون هو الوارث حصصا لا على الله من القصد الذي تطرقت اليه هذه الساقية والله العالم الثالث مشهور عند الاصحاب اشتراط رضا المضمون في صحة الضمان وعلوه بان حقه يجوز من رقة عريم في رقة الضمان ولسان المضمون في حسن المعاملة وسهوى القضاة لم يعتزضاه لوم لغيره بل هو من التخصيص قول بعدم اشتراط رضا مختصا بغيره وانما اداه هذا الذي عن لسانه في رواية علي بن فاختة عليه له عن رضا مضمون له ولحق ما رواه وافقه نحو لاهلان ذلك تمايدل على عدم بطلان الضمان من على رقة ويصح بقوله في رواية صحيحة ولكن لا يلزم الا رجعا للمضمون له اقول والدقة في علمه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه في رواية الاسام والشيخ في قوله في رواية ما رواه في حاشية ما نقل عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين فمعه صامم للبراء فقال ان ارضى به ندماء فقد برئت رقة للنت ورواه







خير ما تجد لهم دليلا لا شافيا على ما ادعوه من عدم اشتراط رضاه المضمون في صحة الضمان الا ما يدكرونه من جواز اداء الدين عنه بغير رضاه  
وعايت ما يستدل به هنا فاداء الدين حديثا لضمان عن الملتح حيث لا يتصور الرضا او عدمه من الملتح وما ادعوه من جواز اداء الدين عن  
الحق وبراثة من مع عدم رضاه بذلك لم نقله على دليل ومع وجود الدليل عليه فحل الضمان على ذلك قياسا ان كان تمام رجوع اليه بنوع من الاعيان  
والاستناد الى الضمان عن الملتح والاداء عنه غير نال على ما نحن فيه لظهور الفرق بين الحق والملتح فهو قياس مع الفارق وما ذكره العلامة  
من الدليل على ان هذا لا يسبيل وبالحيلة فالمسئلة لما عرفت محل اشكال الخامس ان لا خلاف في انه متى تحقق الضمان على الوجه  
المعتبر شرعا انتقل المال من ذمة المضمون عن ذمة الضامن وبراى المضمون عنه من حق المضمون له وانما يبقى الحق في ذمة الضامن اذا  
كان الضمان باذنه دون ما اذا كان تبرعا وخالف القاعدة في ذلك حيث قالوا بان الضمان غير ناقلا وانما هو صفة ذمة له ذمة فله مضمون له مطالب  
من تاء من الضمان والمضمون عنه ويدل على القول المذكور مضافا الى اتفاق الاصحاب رضوان الله عليهم حقيقة عبد الله بن مسعود  
اصح بن عمار وموثقة الحسين بن الجهم المتقدمات فها صرح في حلو ذمة المضمون عن وانتقال المال الى ذمة الضامن فله هذا  
ابراى المضمون له ذمة المضمون عنه لم يقد شيئا بل كان لغوا و ذلك لانك قد عرفت ان الضمان انتقل الى ذمة الضامن وبراى  
ذمة المضمون عنه من حق المضمون له فهذا البراء لم يضاف محلا لانه غير مشغول بالذمة له نعم لو ابرأ ذمة الضامن بر ما جميعا اقام  
الضامن فلان مشغول بالذمة له فاذا ابرأ برئت ذمة اقام المضمون عنه فلان الضامن لا يرجع عليه الا بما اذاه عنه وهو هنا لم يبرأ  
عنه شيئا فلا يرجع اليه بشئ وحالف الجمهور في ذلك فقالوا ان كل واحد من الضامن والمضمون عنه ذمة مستعولة فاذا ابرأ المضمون له  
المضمون عنه فقد ابرأ الضامن لسقوط الحق كاله ادى الى المال ولو ابرأ الضامن لم يبرأ المضمون عنه لان الضامن عندهم كالوثيقة  
فلا يلزم من سقوطها سقوط الدين كقلت لزم والحكم المذكور اتفاق بين اصحابنا كما ذكرتم في كراهية حديث اجماع عبد الله بن مسعود  
والحق في نسبة الحق في قول جمهورنا كان فيه استبعاد بوجه مخالف فصار اشارة الى عدم تحقق الاجماع لم يبق الساس قد  
صريح الاصحاب رضوان الله عليهم بانه يستترط في الضامن الملازمة او العلم باعسان والمراد انه شرط في اللزوم لانه في الحقيقة فلو ضمن ثم  
بلن اعساره كان للمضمون له الضمان فلو ان عقد الضمان صفة على الارتفاق بقصد استيفاء الدين من الضامن وانما يكون  
ذلك لان يمكن الاكراه باي اشارة فان قلت هذا المقصود ثبت للمضمون له الخيار بين ارضاء الضامن وبين فتح العقد الرجوع على  
المضمون عنه وهل الخيار هنا على الفور ام لا لا اقف فيه على كلامهم والاصل يقتصر استدراكه الى ان يلبس للمزني والمراد بالملازمة  
لشرط في الضامن ان يكون مالكا لما يؤدى به الدين فاضلا عن المستثنيات في البيع وانما تستمر الملازمة ابتداء لاستدراكه فلو كان  
مليئا وقت الضمان ثم تجددت بعده ما قبل الاداء لم يبطل الضمان ولم يجز له الفسخ لحصول الشرط حين الضمان ولم يفسد الا خبر في المقالة  
الامار واه ثقة الاسلام في حق الشيخ في يمينه بن عبد الله قال لا تنظر عبد الله بن الحسن ورواه في حريه لا قدرى انه  
لا تنظر عبد الله بن الحسن فاجتمع عليه عزائم وطالبوه بدينهم فقال لا مال له عندنا فاعطيكم ولكن ارضوا بما شئتم من ائتمنى على بن  
الحسين او عبد الله بن جعفر فقال الغرياء عبد الله بن جعفر في مطول وعلى بن ابي طالب حل لا مال له صدوق وهو احمى اليه افاضل  
اليه احمى المحرف قال ضمن لكم المال له على ولم يكن له غلة تجزى فقال اليوم قد رضينا ورضيت فلما انت العلة اتاح الله عز وجل له المال فاداه و  
الخبر مع ضعف سنده وعدم سنده الى الامام عليه السلام دلالة فيه على محل البحث وطعن ان الاحتجاج الوضوح ان شرطه صار للمضمون  
له بالضامن وقبوله له مليا كان لو غير مليا كان غير الملازمة مع حصول المثل كما يقتضيه هذا الخبر لا يقتضيه في نية الاش  
عليها وبالحيلة فان اشترط رضاه المضمون له كما هو المشهور بينهم بالضامن والضامن كافت عن هذا الشرط هنا مع انه لا دليل عليه  
الا ما ذكره من التعليل الذي يحصل بالرضا بالضامن الا انك قد عرفت اختلاف الاخبار في ذلك وان اكثر الاخبار طاهرة لعدم  
والله العالم **السابع** الحق المضمون اما ان يكون حالا او مؤثلا ثم انه اما ان يصحبه الضامن حالا او مؤثلا وعلى تقدير صحته  
للمؤجل مؤثلا اما ان يكون الاجل التام مسلوبا للاول وانقص او ازيد وعلى التقديرين ان يكون الضمان تبرعا او لسواء المضمون  
عنه بالصورة اثنى عشرة وقد صرح حجة من محققى المتأخرين ومناخ بهم بانها كانت احاطة لا محصل وعموم دلائل مشرعية الضمان تحقق  
المغرض المطلوب من جمع ولانه كالمضامن عن الدين وبعض هذه الصور ليسا على وجهها محالان الا ان محل الخلاف كلامهم غير شرطي وظاهر  
كلام المحقق في ان الضمان المؤجل محال اجماعا في الحال بتردد ظهور الجواب والرد من انما الله هو محل الريد عنه ما لو كان الدين مؤثلا فصحت  
الضامن حالا والمقول عن الشيخ حجة مع الصلح هنا لان صحة الضمان على الاثر لا يبعد الا على مقتضى هذه الصورة بيلد  
المعنى المذكور لان الدين مؤجل والضامن يضمنه حالا ويصح سعة المضمون ووجهه وهو ان سوت للمالك ذمة الضامن في ذمة  
المضمون عنه والفرع لا يكون اقوى من الاصل والقائلون بالتحقق احوال عن ذلك فان الانتقال بالضامن هو الدين واما الاصل فذا سقطت المديونية  
انما المال اشارة فكما اذا سال الضمان كذلك ان الضامن اياها كمال فادرس سوال فهو في حق الا على الملازمة لا يرجع على المضمون  
الا بعد تمام الاجل وان انا محالا بمقتضى الضمان ولو كان الضامن مشرعا بالضامن فاوله بعدم الاستدراك اذ الرجوع على المضمون عنه صلي  
في معنى ما لو ان عنه دين المؤجل فحل الاصل وهو جابر ومن لا يبيح له الجبر هو الاقوى في هذه الصورة اعنى صورة الضمان حالا مؤثلا  
اخرى هي ان كان الدين حالا وسقط الكرامة منه في المقام التبرع والاولى مما قلناه من كلام المحقق في قول ان الضمان المؤجل جابر  
اجماعا في حاله الجبر من الصور منها ما لو كان الدين حالا فتمت منه خا وهذه الصورة مجمع عليها ورواه اجماع هذا محل التعليل

الدين من المضمون عنه  
والضامن له مطالب  
من تاء من الضمان

الدين من المضمون عنه والضامن له مطالب من تاء من الضمان











في حق الزوجين  
في حق الزوجين  
في حق الزوجين

في حق الزوجين  
في حق الزوجين  
في حق الزوجين

في حق الزوجين  
في حق الزوجين  
في حق الزوجين

في حق الزوجين  
في حق الزوجين  
في حق الزوجين

للشروط هل هو لازم ام لا وحديثان مذهب الشيخ عدم لزوم من قبل العبد الا انه لو عجز نفسه رجع فاقبى عليه مسئلة الضمان مذهب الاصحاب  
لما كان هو القول بالزوم ثم قالوا بالزوم هنا فان المسالك ولو تتركنا الى الجواز فالضمان متى ما ايضا لان المال ثابت في حق المكاتب  
بالعقد غاية انه غير مستقر كالقصر في مدة الخيار فلهذا امتنع منه ضمان انفق لا تترك ثم الاداء بناء على انه فاقول امتنع التجهيز  
كما ادى الى ما بينه انتهى بالجملة فانظر هو الشاهد والمعارف وموضع الخلاف كما عرفت وهو انثابة المشروط اما المطلقة فانظر لا  
خلاف في لزومها وضمانها والله العالم **الثالثة** لا خلاف في ان صح ضمان نفقة الزوجة المقيمة والحاضرة لاستقرارها وقدرتها في الرجوع  
اما المستقبل فكيف نفقة الشهر المستقبل فلا وجه الفرق بين الحالين ان النفقة عوض التمكين وهو بالنسبة الى الزمان المستقبل غير حاصل الجواز  
النشور فالنفقة فيه غير متعلقة بالذمة فلا يصح ضمانها ثم ان ما عدا ذلك من الضمان في الموضوعين الاولين من استقرار النفقة في الذمة انما يتحقق في النفقة  
الماضية واما الحاضرة فانه لا اشكال عندنا في وجوبها وثبوتها في الذمة مع التمكين لمحض حواجر من انما يجب في كل يوم حاضرا بطلوع شمس يومه مع  
التمكين واما استقرارها ضمنية اشكال مبني على انها لو نشرت في انشاء اليها هل يثبت فيها نفقة ذلك اليوم ام لا وفيه خلاف في الكلام  
فيه انتهى فلهذا قالوا اما لو ماتت او طلقها استقرت وفي تخصيص نفقة الزوجة بالتكر في هذا المقام مع وجوب الاتفاق على غير هذا من العود  
اشارة الى عدم الضمان في نفقة غير هاتين القابتين هما الاثبات في الذمة كما ثبتت نفقة الزوجة بل غاية ما يلزم من الاختلاف هو الاثبات  
المؤاخذة لان الغرض المقصود من الامر هو البر والاحسان ففوت نفقات وقفا بخلاف نفقة الزوجة فانها معلومة وقعة في مقابل  
التمكين فبذلك سبيل الذين وقد وقع الخلاف ههنا في موضعين الاول قال الشيخ في ط صح ضمان النفقة الماضية والحاضرة للزوجة  
دون المستقبل لا تهاجب بالتمكين ومتى ضمن النفقة فمقدار نفقة العسر ثابتة لكل حال واما الزيادة عليها الى تمام نفقة  
للو سر فهي غير ثابتة لانها تنقطع باعسارها وشعر ابن التراج على ذلك وهذا الكلام غير خالص الاشكال بل الاختلال لا نفي منه كان القول  
يجب قضاؤه انما هو النفقة الماضية والحاضرة والزوج بضمنه يثبت حاله فان كان موسرا ضمن نفقة للوسر ان كان معسرا ضمن نفقة  
للمسر ولا يسطر الزايد على نفقة المعسر باعسار الموسر بعد وجوبه ولا يتم هذا الكلام الا على مذهب من يقول بضمن النفقة المستقبل  
كما صرح به في له حيث قال وانما يتم ذلك على مذهب القائلين بضمن ضمان النفقة المستقبل وقول الشيخ في ط كانه مذهب المخالفين فخرج  
على تنويع ضمان النفقة المستقبل وتبعه ابن التراج توهم ان ذلك فتواه انتهى ما ذكره قدس سره جيدة حذرة ان ان خليف  
عبارة الشيخ عليه من كل الحيث ان كلامه قدس سره ههنا في ط لا يخفى من سوء وعقل لعدم ارتباط العبارة وانطلاقها الثالثة قال ابن ابي  
الموضع ان يصح ضمانها فلا يصح الا ان تكون معلومة لان ضمان المجهول على التحقيق من المذهب عند المحصيلين من اصحابنا لا  
يصح وهو ظ عدم ضمان النفقة مع مجهوليتها وعدم معلومية قدرها وكيفية ما يات في تحقيقه انتهى في هذه المسئلة  
**الاربعة** في ضمان المجهول والوارد به ما يمكن استعماله بعد ذلك كما لو ضمن ما في ذمته اقل من يمكن الاستعلام  
بمقداره ان نزل واحد الى الوفاة من تلك شيئا مما لا يمكن على فلان لصديق الشيء على القليل والكثير واحتمال لزوم اقل ما يقتضيه الشئ  
كالاقرار به مع بانه ليس هو المضمون وان كان بعض افرادهم فمن قال بضمن الضمان في المسئلة الشيخ في النهاية وشيخنا المفيد في النفقة  
انما ندب سلازل ابو الصلاح وابن زهرة وابن التراج في الكامل والمحقق والعلامة وهو القول المشهور على ما نقل في ذلك ومن  
عدم الشيخ في ط وقد روي عن ابن التراج في المذهب وابن ادریس احتجاج في لف على القول الاول قالنا الاصل الضمان  
محمود روي رعيما و اشار الى محل البعير الاصل عدم تقيده وقوله عليه السلام في الرجوع غارم و ما رواه عطاء عن الباقر عليه السلام قل قلت  
له جئت اياك ان عذرتنا اذا ذكرته فسد على ما نافية فقال سبحانه الله او ما بليت ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يقول في  
خطبة من كضمانا فاعلى ضياعه ومن ترك ديننا فعلى دينه ومن ترك مالا فاكله وكفالة رسول الله صلى الله عليه واله كفالة حيا لكفالة  
فقال الرجل نفسي عني جعلني الله فداك ولو لم يكن ضمان المجهول حيصا لم يكن لهذا الضمان حكم ولا اعتبار اذا الباطل لا اعتبار به فستنغ  
من الامام عليه السلام الحكم بان النبي صلى الله عليه واله كافل ثم نقل عن الشيخ انه اخبر بان النبي صلى الله عليه واله نوع من الضرر وضمان المجهول  
غيره لا يدرى كم قدرا من المال عليه لعدم الدليل على صحته ثم اجاب قدس سره بان الضرر انما هو في المعاونة التي تضمنها الضمان  
افضل الاقرار والضمان وشبههما فلان الحكم فيهما معين وهو الرجوع الى قول الله في الاقرار والى البينة في الضمان فلا غير هذا الدليل  
قد بيناه انتهى اقول وعلى القول المشهور زيادة على المذكور ما تقدم من حديث حنمان على بن الحسين عليه السلام الذين عبد الله بن حسن  
وحديث ضمانه عليه السلام في حكاية سامة فانهما ظاهرا بل صريحان في عدم معلومية الدين قدره وكيفية وقت الضمان انما قابل  
ان يقول ان الظن من كلام الماشي من ذلك من حيث الضرر ان محل البحث والخلاف في المسئلة انما هو بالنسبة الى الضمان الذي يرجع به حيا  
على المضمون عنه وظاهر هذه الاخبار انما هي خبر ضمان النبي صلى الله عليه واله وضمان علي بن الحسين عليه السلام ليس كذلك فلا يحكم بهذه  
الاخبار من محل البحث في شئ وهكذا الكلام في اذنية فانه متى خص محل البحث بما ذكرناه فان الآية ليست من ذلك في غير ايضا لان الظن  
منها انما هو ان الجملة كما تقدمت الاشارة اليه بالجملة فانه ان جعل موضع البحث الضمان بقول مطلق فالقول بانها الموقوف للشهو  
لاية والاخبار المذكورة وان خصصنا ذكرنا فانها بل لما فتى عن مسدود المعرفة والله العالم الحاشية قد عرفت في سابق هذه المسئلة  
ان التهور صحه ضمان المجهول لان القائلين بذلك اختلفوا فيما يرجع اليه شيان ذلك المجهول فيعين قدره فيقول بالرجوع في ذلك  
الى البينة بانه كان ثابتا في ذمته وقت الضمان لا ما يوجب كفاية لا ما يقر به المضمون عنه ولا ما يلحق عليه المضمون له من الدين عليه







# كتاب الضمان

في بيان ما يقع عليه الضمان

من ضمان الاعيان فانما يقع في الاخبار على ما يدل عليه اتما حوزة من حوزة بما عرفت من ذلك الوجه الاعتباري الذي تقدم ذكره مع انقضاء  
بما عرفت ايضا وكل هذه في التذكرة التي استدل بها هنا لا يمين ولا يمين من جوع فانه يرد عليه جميع ما ذكرنا في الجمل فانه لا يمتنع  
صاعدا الضمان كما ان عود دليل واضح فاما منع مستظهر في الاصل لعدم ودعوى عموم اذلة الضمان لذلك ثم لما عرفت ان ائمة علماء المشهور من  
الحكم يجوز ضمان الاعيان المضمونة وما لا يضار به وما في يد الوكيل وامين الحاكم والوصي فانه لا يمتنع ضمانها وقد ادعى في كره الاجماع على ذلك وجعلوا  
الفرق بينهما وبين ما استويا بعبارة الضمان وعدمه بحيث كانت تلك الاعيان مضمونة على من يملكها لان يده يد عادية حتى يجوز الضمان فيها  
بجواز هذه حيث انه الضمان عليه ان فرض ضمانها على تقدير التعذر والتفريط لا السبب لان ليس بواقع نعم لو كان قد تملكها ومانت من جمل  
اخر ذلك المسئلة لو جاز السبب هو كونها مضمونة والبحث فيها عن جواز ضمان الاعيان المضمونة ثم من ان يكون ضمانها بالاصل والعارض انما  
بذلك هذا الفرق الذي بنوا عليه لما عرفت من ان مجرد كونها مضمونة على من يملكها لا يصلح سببا لجواز ضمانها لاختلاف شرط الضمان كما عرفت  
والعمدة في ثبوت الاحكام على النصوص الشرعية وحيث لم يرد فيها نص فثبتت بالحكم والاعتماد على مثل هذه التعليلات مجازفة سيما مع ما عرفت من  
انقضاءها وعدم تمامها والله العالم **البحث الثالث في التواضع** وفيها ايضا مسائل **الاول** في الظاهر خلاف بين الاضطرار  
ان الله عليهم في جواز ضمان المهر وهو ان يضمن عمة الثمن للشرع عن البايع ان كان قد قبض البايع في كل موضع يثبت فيه بطلان البيع من  
اصل وان يكون مستقما لغير البايع ولا يجوز للمالك الباع على تقدير صحة بيع الفضول او سبازه ولم يرض بقض الثمن ومثله بالوتيت بخل البايع اقتص  
عنده كتحلف شرط فيه او اقترانه بشرط فسد على القول بكون ذلك مبطالا لاصل العقد والمضامين لا يضمنون على احد هذه الا  
وقت لضمان فان ضمان الثمن للشرع يصح في جميع ذلك وكما يصح ضمان المهر عن البايع للشرع يصح للبائع ايضا عن الشرع بان يخرج  
الثمن مستقما ويخوفه وان يكون مقيما ليحقق الارش ببرو ظاهر حجة منهم ان دليل هذا النوع من الضمان انما هو الاجماع والضرورة فانه لو لم يكن  
مشددا لم يمتنع لبعض المعاملات فان كثيرا ما يحتاج الانسان الى المعاملات مع من لا يوثق به في تعلق الثمن على تقدير بطلان البيع وبطل  
المسلمين ولا ذلك اشار في كره فقال وهذا الضمان عندنا صحيح ان البائع كان قد قبض الثمن له ان قال لا يطابق الناس عليه جميع  
الا عتصا ولان الحاجة تمس للمعاملة من لا يفسر ولا يوثق بيده وملكه ويضاف عدم الظفر به فيخرج مستقما لغيره فيقول كانه لئلا قال  
بعدمه قال بعد جواز ضمان الاعيان قال في ذلك وفي التحقيق هذا الفرد من افراد الاعيان المضمونة على تقدير كونه وجودا لالة الضمان وقد تقدم ما  
ضمان الاعيان والمضامين انما رتب الحكم على مذهب ههنا وان هذا الفرق خارج من البين لمكان الضرر فانه ظاهر من الاطباق على  
جواز اشتهر ان تحريمه في تعليل انهم في هذا المقام من عدم الصلوح لتسليس الاحكام ولو لم يرجع الى مثل هذه التعليلات العلية في تأخير  
الاحكام الشرعية لاقع الحال وكذا الخط في سيرة ذي الجلال مع استعانة الاخبار عن الال بالمعنى المتولى الاما يعلم عنهم صلوات الله عليهم  
والامر بالرقا اليهم فيما لم يرتفعه عنهم والامر بالركوت عما سكت الله عنه ونحو ذلك كما لا يخفى على من تتبع الاخبار وجانب خلاص الديار نعم لا  
يجوز كونه نافلا ايضا بمعنى وجوب الرد في طلب العين من الضامن بما اخذها من المضمون ويرد هذا الاهل ان ثبت الثقل بالدليل ولم يثبت  
الثقل بخصوصا بما يمكن من الاموال اليه في الدمة قال في كره ضمان المال عندنا نافلا للمال من دمة المدين الى دمة الضامن على ما بان في ضمان  
الاعيان المضمونة والعهد اشكال الا في سعة جواز مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه اما الضامن فللضمان واما المضمون عنه فلو هو العين يده او تلفها فيه  
وفي العهد انشاء المشتري طالب البايع وان شاء طالب الضامن لان الفصل هنا بالضمان التوثيق لا غير ان يثق ولا يخفى عليك في هذا الكلام  
فانه مجرد دعوى عارية عن الدليل والبحث في صحة الضمان في هذا المقام واثباته بالدليل الظاهري يمكن بناء ما ذكره من هذه الاحكام وان كان ينوع  
من التجوز في بعض المواضع كان ذلك غيرناست ولا يصح جميع هذا الكلام نفع في غير ضررهم وتفسير الضمان بمقتضى العين ممنوعة يده كما ذكره في  
صدر كلامه مجازا بعيدا لا يصح اليه الا دليل والا فغنى الضمان شرعا هو انتقال الحق للذمة الضامن في نقل ما ذكره من نحو الرقاب بعد قوله  
ولا يكون النقل مخصوصا بمدة الدمة فيه فانه من الاشارة اليه من انما انما انحصر على الدمة لكونه هو مورد الضمان شرعا ولا غيره مما ذكره  
في ضمان العين للمضمون والعهد الراحم اليه ايضا طالب من الضمان في عدم الدليل عليه فلم يثبت عليه الحكم المذكور وتكلف ترتيبه عليه  
هذا التجوز ان التخييف من ثبوته فلا دليل عليه في ما ذكرنا في ظاهر ذلك ان ضمان العهد ان تعلق بالعين الموجودة فهو داخل تحت ضمان الاعيان  
المضمونة وان كان ظاهرهم هنا الاثارة ان عليه بضررة كما ازعموا بخلافه ثم لما تقدم من الخلاف في تلك المسئلة وان تعلق بالثمن بعد  
بلفه واستقراره في الدمة فهو داخل في ضمان الدية التي في الدمة ولا شك في الصحة **تبينها في الاول** في كره المناط في  
ضمان العهد ان يقول الضامن للشرع ضمننت لك عهدا بتمنه او ردك او خلصتك والظان انه اياه من ذكره هذا الا لفظا مجردا فيقال  
بمعنى ان كل لفظ يفهم منه ذلك كلفظ الا لفظ ونحوها فانه يقع به الضمان ويصح ذلك للبائع او المشتري وحمل الضمان المذكور كل موضع  
يظهر فيه بطلان العقد كما تقدم **الثاني** قد عرفت مما تقدم ان من شرط صحة ضمان العهد اشتغال الدمة بالضامن على اصل الوجوه  
السابقة وحيث لم يعتبر في ضمان العهد وجود الضمان حاله فلا عبرة بالتجدد بعد ذلك كالفسخ بالتقابل وتلف الباع قبل القبض وحيث  
يجاز اليه وان وحيا بالجل في نحوها فانه خالة الضمان ليس بها سدا لم يحصل الاستقرار في الدمة الذي هو شرط في الضمان فلم يكن مضمونا  
ضمانه على هذا التقدير يكون من قبيل ضمان ما لم يحجب فلا يدخل في ضمان العهد ومثله ايضا لو فسخ المشتري بيعا بوجوه  
لا يدخل في ضمان الهمة فلا يلزم الضامن الثمن على تقدير الفسخ بالعيب بل يرجع به للمشتري على البايع وبطلان به لان الفسخ  
بالعيب يوجب بطل العقد من حينه لا من اصله كما في ضمان العهد الذي تقدم تحقيقه فلم يكن حاله الضمان وهو وقت البيع مضمونا







من جملتها كونه ثابتا حال الشك في عدم التمسك به او بغيره في ثبوت ما يبيع ام لا فان ثبت عليه بغيره ان كان كما تقدم بل  
الخلاف انما هو في ثبوت لبيد الضمان وان كان ثابتا مدونه بمعنى ان كل منهما سبب على وجهه وفيه الواسط المشترك بين البائع وح  
الرجوع بسبب البيع فان بقي الرجوع بسبب الضمان لو قلنا بصحة كما لو كان له خيار ان فاسقا احدهما فان لم يفسخ ما رآه الله  
العالم المسئلة انما اجترأوا استلف الضمان المضمون في قبض مال الضمان وادعى الضمان منه مع كون ضمانه بادر المضمون عنه  
وانكر المضمون له ذلك فان مقتضى القاعدة ان القول قول المضمون له بيمينه لانه منكرو الاصل عدم الدفع فلهذا في الاول في  
هذا الحال ومقتضاها ان ليس للضمان رجوع على المضمون عن يمينه لانه انما يرجع عليه بما عرفه وحسب ما يتحقق عن استحقاق الرجوع في  
وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون ضمانه بالاذن وعدمه انما قيدنا بالاذن ولا ليرتب الاحكام الالية عليه اذ لا يتفق مع التسريح ولا يرجع  
الثانية ان يشهد المضمون عن الضمان بانه دفعه بشرط عدلته وعدم فطر التهمة اليه فانه تثبت تهادته على القول بدفع الوجه  
فيه ان تهادته بذلك متعنت للشهادة على نفسه حيث انه لما كان الضامن باذنه موجبا لرجوع الضامن عليه فشهادته بالاذن شهادته  
على نفسه شهادة لغيره فلتصح ان يطرق اليها التهمة وقد فرضوا التهمة صور انما ان يكون الضامن قد صالح على الحق من الحق فيكون رجوع  
انما هو بذلك الاقل فتهادة المضمون عنه بذلك تجزئ عنه فنعافان ذلك اذ لم تثبت يمينه مجموع الحق في ذمته للضامن في اذنا ان يفي  
في سقوط الزاوية من المضمون عن اعتراف الضامن بذلك ولا حاجة الى الشك في ثبوت التهمة فقبل التهمة اذ هو الواجب فيها  
ايضا ان يكون الضامن معسرا ثم يعلم المضمون له باعساره فان لم يفسخ حثلا تثبت الاداء ويرجع المضمون له على المضمون حثا فيه مع اذنه اذ  
حق الحق في ذمته فنهان ان يكون الضامن قد جحد على المحجور بالفسخ للمضمون عليه من فانه يوفى بشهادته مال الضمان في اذنه فيضرب  
الثالثة ان لا يكون شهادة المضمون عنه مقبولة لاحد الوجوه المتقدمة من فسخ المضمون له فانه متى حلف كان له ذلك الضمان  
ويرجع الضامن على المضمون عنه بما رآه اذ لا اعترافه بانه لا يثبت سواء وان ما اخذ منه بعد اليمين انما هو ظم وعدوان مع موافقة  
المضمون عنه على ذلك وينبغي ان يعلم ان رجوعه به اذ لا اعترافه بان يكون مساويا للحق او اقل منه الا رجوعه باقل الامرين لا يثبت لانه الرجوع  
بازيد من الحق انما يجترأوا لولم يشهد المضمون عنه فالواجب ان يرجع الضامن بما رآه اخيرا لان لم يثبت ظاهرا اذ سواء هذا اذ لم يرد على ما  
ادعاه او لا ولا على الحق والارجح بالرجوع بالثلاثة لان الاقل ان كان هو ما عرفه او لا فلهذا ان لا يثبت سواء فان التلقا ظم  
كان الاقل ما عرفه ثانيا فانه لم يثبت ظاهرا سواء وان كان الاقل هو الحق فلا يثبت انما يرجع بالرجوع من المدفوع والحق هذا القول وعند الفرق  
بين هذه الصورة وسابقتها تامل حيث كفي هذا بالرجوع بما رآه اخيرا لما ذكره في سابقهما بما اذناه او لا لما تقدم مع امكان ابراء المظن  
بما في كل من الموضعين بل يجهل فالغرض من التطويل لهذه الاحكام مع عدم النصوص فيها من اصل الذكر عليهم التسليم لثبوت اذنه ان لا يفي  
والاطلاع على تفرعها في كل مقام مع اجمالها لا يمكن استنباط من القواعد الشرعية والصواب المرحي والاصل على الاحتياط في كل  
خلاف من النصوص والله العالم المسئلة الخامسة ان كان له على جليلين مال ضمن كل منهما مصلحة فانه لا اشكال في صحة الضمان  
من استكمال شرائط المتقدمة وعلى هذا يجوز ان كان على كل واحد منهما المصلحة ح فان تساوى المالان وكان خيرا كل واحد لربوا  
الاخر ولم يتغير وصف الدين بالحلول والتأجيل فقايلة هذا الضمان تعاكهما في الاصل والفرعية فيما يترتب على ذلك فالواجب المضمون  
لهما حد ما فانه يبره الاخر وهذا البراءة انما يفتقر الى ما ضمنه عن صاحبه لانه هو الباقي في ذمته للمضمون له والاقل المال الذي دفعه  
قد انتقل بالضمان الى ذمته صاحب فلا معنى للبراءة منه كما تقدم وح فاذا ابرئ من مال الضمان لم يكن له الرجوع على صاحبه لانه يرجع عليه الا  
بما اغترم عنه والحال انه لم يفرم شيئا بسبب البراءة فمن اجل ذلك برئت ذمته الاخر من ذلك واقاما اشتغلت به ذمته الاخر من مال  
الضمان الذي ضمنه عن ذلك الذي ابراه المضمون له وهو باق في ذمته فبرائة ذمته الاخر انما هو مما كان عليه لا مما ضمنه انما يجوز انما  
على كل واحد احدهما مصلحة مع ضمانه فادفعه ورضي المضمون له بها فلوروا احدهما واجتمع الحقتان على الاخر وكذا لو ضمننا على التناقص  
اجتمعا على الاخير الا ان يحصل التضييق المسئلة السابعة ان اذ رضى المضمون له من الضامن ببعض المال او برئ من بعضه  
لم يرجع على المضمون عنه الا بما اذناه ولو ابرئ منه فلا يرجع له وكذا لو دفع الضامن عسرا فله ذمته للمضمون له فانه يرجع على المضمون  
عنه باقل الامرين من قيمته التوقية ومن اصل الدين قال في التلاوين في ذلك بين ان يكون قدره المضمون له بالعرض عن يمينه عقد بين يمين  
الصاحب عن مال فلو كان ثوبا يملكه المضمون له وهو ما لا يرجع الا بقيمة الثوب هذا اذا جرى البيع على العرض فبعض المال المضمون له اما لو صالح  
عليه في المثال باثنين مائة فمقتضاها الرجوع بالمائتين لانهما تثبت له ذمته بغير الاستيفاء وانما وقع الاداء بجمع فبطل الرجوع بيمينه  
وان الضمان وضع لا رمان وتوقف في التدك في ذلك انما قول وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في الموضع الخامس لموضع العانة في  
الاول المسئلة السابعة انما يرجع الاضمان رجوعا الى الضمان ودوره بان ضمن ضامن ثم ضمن غيره وهذا الى عدة ضمان ولا  
مانع منه ان تحقق شرطه وهو ثبوت المال في ذمته المضمون عنه وهو هنا كذلك وح فيرجع كل ضامن على من ضمن عنه اذ كان الضمان باذنه  
ما اذناه عنه وبصح دوره بان يضمن الاصل ضمانه او ضامن ضامنه ان تعدد فليست بذلك الضمان ويرجع الحق كما كان ويترتب على جحد  
لوجود المضمون له الاصل الذي ضمانا معسرا فان لم يفسخ والرجوع الى الضامن السابق وقد يختلفان بان يضمن الحال مع جحد  
وبالعكس حاتفه في الموضع السابع من البحث الاول وقد تقدم نقل خلاصة الشيخ في ذلك والله العالم المسئلة الثامنة انما يرجع  
فيها يفي في مسائل الا في قبل الحوالة عقد شرع لتحويل المال من ذمته الى ذمته مشغولة بغيره في ذمته عن غيرها بغيره

من جملتها كونه ثابتا حال الشك في عدم التمسك به او بغيره في ثبوت ما يبيع ام لا فان ثبت عليه بغيره ان كان كما تقدم بل  
الخلاف انما هو في ثبوت لبيد الضمان وان كان ثابتا مدونه بمعنى ان كل منهما سبب على وجهه وفيه الواسط المشترك بين البائع وح  
الرجوع بسبب البيع فان بقي الرجوع بسبب الضمان لو قلنا بصحة كما لو كان له خيار ان فاسقا احدهما فان لم يفسخ ما رآه الله  
العالم المسئلة انما اجترأوا استلف الضمان المضمون في قبض مال الضمان وادعى الضمان منه مع كون ضمانه بادر المضمون عنه  
وانكر المضمون له ذلك فان مقتضى القاعدة ان القول قول المضمون له بيمينه لانه منكرو الاصل عدم الدفع فلهذا في الاول في  
هذا الحال ومقتضاها ان ليس للضمان رجوع على المضمون عن يمينه لانه انما يرجع عليه بما عرفه وحسب ما يتحقق عن استحقاق الرجوع في  
وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون ضمانه بالاذن وعدمه انما قيدنا بالاذن ولا ليرتب الاحكام الالية عليه اذ لا يتفق مع التسريح ولا يرجع  
الثانية ان يشهد المضمون عن الضمان بانه دفعه بشرط عدلته وعدم فطر التهمة اليه فانه تثبت تهادته على القول بدفع الوجه  
فيه ان تهادته بذلك متعنت للشهادة على نفسه حيث انه لما كان الضامن باذنه موجبا لرجوع الضامن عليه فشهادته بالاذن شهادته  
على نفسه شهادة لغيره فلتصح ان يطرق اليها التهمة وقد فرضوا التهمة صور انما ان يكون الضامن قد صالح على الحق من الحق فيكون رجوع  
انما هو بذلك الاقل فتهادة المضمون عنه بذلك تجزئ عنه فنعافان ذلك اذ لم تثبت يمينه مجموع الحق في ذمته للضامن في اذنا ان يفي  
في سقوط الزاوية من المضمون عن اعتراف الضامن بذلك ولا حاجة الى الشك في ثبوت التهمة فقبل التهمة اذ هو الواجب فيها  
ايضا ان يكون الضامن معسرا ثم يعلم المضمون له باعساره فان لم يفسخ حثلا تثبت الاداء ويرجع المضمون له على المضمون حثا فيه مع اذنه اذ  
حق الحق في ذمته فنهان ان يكون الضامن قد جحد على المحجور بالفسخ للمضمون عليه من فانه يوفى بشهادته مال الضمان في اذنه فيضرب  
الثالثة ان لا يكون شهادة المضمون عنه مقبولة لاحد الوجوه المتقدمة من فسخ المضمون له فانه متى حلف كان له ذلك الضمان  
ويرجع الضامن على المضمون عنه بما رآه اذ لا اعترافه بانه لا يثبت سواء وان ما اخذ منه بعد اليمين انما هو ظم وعدوان مع موافقة  
المضمون عنه على ذلك وينبغي ان يعلم ان رجوعه به اذ لا اعترافه بان يكون مساويا للحق او اقل منه الا رجوعه باقل الامرين لا يثبت لانه الرجوع  
بازيد من الحق انما يجترأوا لولم يشهد المضمون عنه فالواجب ان يرجع الضامن بما رآه اخيرا لان لم يثبت ظاهرا اذ سواء هذا اذ لم يرد على ما  
ادعاه او لا ولا على الحق والارجح بالرجوع بالثلاثة لان الاقل ان كان هو ما عرفه او لا فلهذا ان لا يثبت سواء فان التلقا ظم  
كان الاقل ما عرفه ثانيا فانه لم يثبت ظاهرا سواء وان كان الاقل هو الحق فلا يثبت انما يرجع بالرجوع من المدفوع والحق هذا القول وعند الفرق  
بين هذه الصورة وسابقتها تامل حيث كفي هذا بالرجوع بما رآه اخيرا لما ذكره في سابقهما بما اذناه او لا لما تقدم مع امكان ابراء المظن  
بما في كل من الموضعين بل يجهل فالغرض من التطويل لهذه الاحكام مع عدم النصوص فيها من اصل الذكر عليهم التسليم لثبوت اذنه ان لا يفي  
والاطلاع على تفرعها في كل مقام مع اجمالها لا يمكن استنباط من القواعد الشرعية والصواب المرحي والاصل على الاحتياط في كل  
خلاف من النصوص والله العالم المسئلة الخامسة ان كان له على جليلين مال ضمن كل منهما مصلحة فانه لا اشكال في صحة الضمان  
من استكمال شرائط المتقدمة وعلى هذا يجوز ان كان على كل واحد منهما المصلحة ح فان تساوى المالان وكان خيرا كل واحد لربوا  
الاخر ولم يتغير وصف الدين بالحلول والتأجيل فقايلة هذا الضمان تعاكهما في الاصل والفرعية فيما يترتب على ذلك فالواجب المضمون  
لهما حد ما فانه يبره الاخر وهذا البراءة انما يفتقر الى ما ضمنه عن صاحبه لانه هو الباقي في ذمته للمضمون له والاقل المال الذي دفعه  
قد انتقل بالضمان الى ذمته صاحب فلا معنى للبراءة منه كما تقدم وح فاذا ابرئ من مال الضمان لم يكن له الرجوع على صاحبه لانه يرجع عليه الا  
بما اغترم عنه والحال انه لم يفرم شيئا بسبب البراءة فمن اجل ذلك برئت ذمته الاخر من ذلك واقاما اشتغلت به ذمته الاخر من مال  
الضمان الذي ضمنه عن ذلك الذي ابراه المضمون له وهو باق في ذمته فبرائة ذمته الاخر انما هو مما كان عليه لا مما ضمنه انما يجوز انما  
على كل واحد احدهما مصلحة مع ضمانه فادفعه ورضي المضمون له بها فلوروا احدهما واجتمع الحقتان على الاخر وكذا لو ضمننا على التناقص  
اجتمعا على الاخير الا ان يحصل التضييق المسئلة السابعة ان اذ رضى المضمون له من الضامن ببعض المال او برئ من بعضه  
لم يرجع على المضمون عنه الا بما اذناه ولو ابرئ منه فلا يرجع له وكذا لو دفع الضامن عسرا فله ذمته للمضمون له فانه يرجع على المضمون  
عنه باقل الامرين من قيمته التوقية ومن اصل الدين قال في التلاوين في ذلك بين ان يكون قدره المضمون له بالعرض عن يمينه عقد بين يمين  
الصاحب عن مال فلو كان ثوبا يملكه المضمون له وهو ما لا يرجع الا بقيمة الثوب هذا اذا جرى البيع على العرض فبعض المال المضمون له اما لو صالح  
عليه في المثال باثنين مائة فمقتضاها الرجوع بالمائتين لانهما تثبت له ذمته بغير الاستيفاء وانما وقع الاداء بجمع فبطل الرجوع بيمينه  
وان الضمان وضع لا رمان وتوقف في التدك في ذلك انما قول وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في الموضع الخامس لموضع العانة في  
الاول المسئلة السابعة انما يرجع الاضمان رجوعا الى الضمان ودوره بان ضمن ضامن ثم ضمن غيره وهذا الى عدة ضمان ولا  
مانع منه ان تحقق شرطه وهو ثبوت المال في ذمته المضمون عنه وهو هنا كذلك وح فيرجع كل ضامن على من ضمن عنه اذ كان الضمان باذنه  
ما اذناه عنه وبصح دوره بان يضمن الاصل ضمانه او ضامن ضامنه ان تعدد فليست بذلك الضمان ويرجع الحق كما كان ويترتب على جحد  
لوجود المضمون له الاصل الذي ضمانا معسرا فان لم يفسخ والرجوع الى الضامن السابق وقد يختلفان بان يضمن الحال مع جحد  
وبالعكس حاتفه في الموضع السابع من البحث الاول وقد تقدم نقل خلاصة الشيخ في ذلك والله العالم المسئلة الثامنة انما يرجع  
فيها يفي في مسائل الا في قبل الحوالة عقد شرع لتحويل المال من ذمته الى ذمته مشغولة بغيره في ذمته عن غيرها بغيره







کتاب الصما

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]







المذكور بالوجه المتقدم بين كون الرد بالعيب بعد قبض البيع او قبله وبين ان يتفق الرد بعد قبض المحتال حال الحوالة او قبله ولا بين الفسخ  
بمختيار العيب غيره من انواع الخيارات والافالة والفسخ بالتخالف ونحو ذلك مما لا يبطل البيع من اصله ولكن المتأخرين من اهل هذا الشأن مثلوا بالعيب  
تبعيل فرض المسئلة وكذا لا فرق بين العيب السابق على البيع او اللاحق على وجه يجوز الفسخ كالعيب قبل القبض وقبل انقضاء الثلثة في  
الحوان لا شتران الجميع في القلة للوجبة للحكم المذكور في الصورة المفروضة في كلام من فرضها واصل هذه الفروض الفرع في هذه  
المسئلة وامثالها كذا من كلام العامة كمالا يخفى على من لاحظ كونه واحصا بنا كالتخلف واتباعه جروا عليها **الثاني** انه قد قلنا يبطل  
الحوالة كما هو احد الوجهين المتقدمين باي سبب التسبب المتقدمين ايضا فان كان المحتال هو البايع قد قبض المال من المحال عليه  
فقد برئت ذمته المحال عليه يستعيد المشتري من البايع ان كان موجودا بعينه ولو تلف لزمه بدله وان تلف بغيره فبطلت ذمته مضمون عليه حيث  
انه قبضه عوضا عن الثمن ليس للمحال ذمته على المحال عليه فن رده عليه فلا شتر مطالبته وان كان له قبض فليس له قبضه لبطلان الحوالة فيجب  
في ذمته المحال عليه لصاحبه هو المشتري كما كان فلو خالف المحتال وقبض بعد بطلان الحوالة لم يقع عليه بطلان حقه وهل يقع للمشتري  
قالوا فيه وجهان ومنه قلنا بصحة الحوالة كما هو الوجه الاخر فان كان البايع قد قبض برئ المحال عليه ورجع المشتري على البايع ولا يتعين حقه  
فيما قبضه وان لم يكن قد قبض للمشتري الرجوع عليه قبل القبض لان الحوالة كالمقبوض من ثم لا يقطع حق البيع لو حال المشتري البايع بالثمن  
قبل قبضه لعدم جواز رجوعه الى ان يقبض لعدم وجوه حقيقة وان وجد ما هو معناه في بعض الاحكام اقول من المحتمل قريبا ان ترتب الرجوع  
على القبض وما في معناه لا يظهر له وجه وجيه لان الحوالة بناء على ما هو المفروض من القول بصحتها امر منفك عن البيع غير مترتب عليه  
حقه وبطلان ما في معناه في الحوالة بما هو مقتضاها من قبض المحتال من المحال عليه من اراد رجوع عليه المشتري او لم يرجع وفي البيع ما يقتضيه من  
رجوع المشتري بالثمن بعد الفسخ على البايع قبض مال الحوالة ثم لم يقبض الله العالم **الثالث** لو حال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري  
ثم فسخ المشتري بالعيب وبارح حادث لم تبطل الحوالة لما ذكر من التعليل وهو تعلو الحوالة هنا بغیر المتبليعين بخلاف المسئلة المتقدمة  
وهي حوالة المشتري البايع بالثمن فان الحوالة متعلقة بالتبليعين وهذا هو وجه الفرق بين المسلتين وبنا الفرق ان الحق في تلك المسئلة  
كان مختصا بالتبليعين بسبب البيع فاذا بطل التسبب بطل ما يرتب عليه بخلاف حوالة الاجنبية فانه لا تعلو له بالبيع ولا بصحة ولا بطلانه  
وان حكمنا ببطلان البيع بعد الفسخ حيث ان الثمن هار مملوكا لذلك الاجنبية للمحال قبل فسخ العقد ونقل عن الشيخ هنا الاجماع على  
عدم بطلان الحوالة قبل ويحتمل ضعيفا البطلان هنا ايضا لان استحقاق احتمال فرع استحقاق الخيل فاذا بطل حق الخيل بطل ما به وجب  
ضعف ان ينعين الحوالة لا بعد ذلك لادائها الملك حيز وقت نسيه عارض اقوى وعلى هذا لا فرق بين ان يكون المحتال قد قبض ام لا لان  
المطل للمالك الحوالة لا القبض وح فان الحال يرجع على ذلك تشر بهما بل لا بد من النظر لو لم يقبضه المشتري بعد الفسخ يرجع به على البايع **الرابع** لو  
ثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في كل من الموصفين المذكورين اعني حوالة المشتري البايع بالثمن كما مر في المسئلة الاولى وحوالة البايع الاجنبية  
بالثمن على المشتري وتوضيحه ان حقيقة الحوالة فرع استحقاق البايع الثمن ثبوته على كل من التقديرين المذكورين ومع تبيين بطلان البيع من اصله يظهر  
عدم استحقاق البايع الثمن فجزء المشتري في نفس الامر التحقيق ان الحوالة وقعت باطلا من اصلها الا انه انما اكتف بالبطلان بظهور بطلان  
البيع وعدم استحقاق الثمن فيكون بطلان البيع كاستغفار بطلانها وح فان كان البايع بالثمن في المسئلة الاولى والمحال بالثمن في المسئلة الثانية  
لم يقبض فليس له القبض بظهور البطلان كما عرفت وان كان قد قبض فان المشتري ان يرجع عليه بذلك للمشتري ايضا الرجوع في المسئلة الثانية  
على البايع بما قبض تحت الالاف قد وردت عندها ذمت للمحال هو الاجنبية فقطع بمسئولية وليس للمشتري الرجوع في المسئلة الاولى وهي ما اذا  
حال المشتري البايع بالثمن على شخص اخر على ذلك لشخص اخر المحال عليه صدور القبض باذنه وانما يرجع على البايع والله العالم **المقصد**  
**الثالث** في الكفالة المفهوم من جملة من الاخبار كراهية الكفالة والتاكيد في النع منها فروى في عن حفص بن الغزير في الصحيح قال  
ابطات عن الحج فقال لعبد الله عليه السلام ما اطابك عن الحج فقلت جعلت فداك تكلمت رجل فحجر فقال مالك والكفالات ما علمت  
انها اهلكة لقرون الا اني لم اجد من يوافيها كثيرا فاشفقوا منها وخابوا فاشد يد الخافا اخرجوا فقالوا لا نوبكم علينا فانزل الله  
عز وجل عليهم العذاب ثم قال تبارك وتعالى خافوني واجترأتم علي واتخفتم فقبض العهد وروى الشيخ في تبيين عن الحسن بن النضر بن عتبة  
عبد الله عليه السلام يقول لا يه العباس الفضل ما منعك من الحج قال كذبت بكلماتها اما علمت ان الكفالات اما علمت ان الكفالة هي اهلكة لقرون  
الاولى وروى الصدوق في تبيين من لا يحل قال الصادق عليه السلام الكفالة خسارة غير مضمونة وبنا على ما قيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام  
لا تقربوا الحقوق فاذا لم تملكتم نصيبها وروى الشيخ باسناده عن طراد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكتب في التوراة كفالة فداك غرامة  
والجدة في هذا المقصد يقع في مواضع **الاول** الكفالة هي الشهادة بالنفس بمعية التزم احكام المكفول على طلب المكفول له فهو متعلقة بشئ الكفيل  
وهو ما يجمل الفاعل وان كانت هذه القضية تصلح للفعول ايضا الا انهم انما اوردوا به هنا الكافون المكفول له لا الرب في اعتبار رضا الزوجين  
والاخلاق فيه ايضا لان الكفالة من جملة العقود اللازمة للتوفقة على الايجاب القبول ونحوهما قال ثالثا بكرة ولا بد فيه من صيغة دالة على الايجاب  
والقبول فيقول الكفيل كملت لك فلان او انا كفيل بلخاره او كفيل برب او بغيره لو بغيره او بوجه او براه لان ذلك يعتبر به عن المحذور  
فلا بد من وقوعها بين اثنين وهما الكفيل والكفول ولا بد من رضاها اما الكفيل فلا بد من ملتمس الحق وهو غير صحيح الا برضاها اما المكفول له  
فلا بد من رضاها لئلا يجوز الزامه شيئا الا برضاها وبما يتم العقد او المكفول بلخاره ان لا يعتبر برضاءه لوجوب الضم عليه من طلبه حتما  
حيوان لم يكن ثمة كفالة الكفيل انما هو بمنزلة اوكيد حيث يجرى المكفول له بلخاره فغايتها الكفالة هي حضور الكفيل حيث يظن ظاهره العادة

منه انما هو بمنزلة اوكيد حيث يظن ظاهره العادة

فان كان

منه انما هو بمنزلة اوكيد حيث يظن ظاهره العادة











بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

### الكفالة

دون قبوله اخرى كما هو ظاهر كذا ليس صرحنا انه قول الكفيل وعلة تيرابانه عن هذا الخبر على وهم الراوى لا يتوقف به فان صدق الخبر  
واحد والتاثر فيها واحد هذا على نسخة الكفا كما كنباه وانما على نسخة ييب لكذا نشأت عنها تكلفات الاحتياط لا يتلذ هذا التوجيه فان  
الحديث فيه هكذا رجل تكفل لرجل بنقل رجل فقال ان جئت به الا في حصة من درهم الحديث والظان من غلط النسخ والعلم عند الله  
انتمى قول بل الظاهر من قول الشيخ فانه لا يخفى على من نظر الكتاب بل قد كورعين الشامل فانه قد اختلفوا في حد من احاديه من التغيير والتبديل والتحقير  
في التسلط والمقن والله العالم الخامس قوا من اطلق عزيم من يد صاحب الحق فمرا ضمن احصاء او اداء ما عليه بركات ولا رمة احصاء او دفع  
الدية والوجوه وجوب الاحصاء في كل من المستلزم انما باطلا فة الغريم قهر عاصب فغلبه ضمان ما عصبه باحضاره لان اليد المستولية  
يدلش حجة مستقيمة وبر يتحقق الغصب يثبت عليه الضمان بالاحضار واما الوجه اداء ما عليه في المسئلة الاولى فانهم علوه بان باطلا فة له  
عصبا فلا لزوم له اقرار جاعة وتسلمه او اداء ما عليه من الحق بالحق بسببه ثبتا ليد عليه والظان يثبت على مانعة في الكفيل يمنع من  
الاحضار وتسلم للكفول فان قلنا بالتغيير بين الاحضار ودفع ما عليه ثم ما ذكره هنا والظان القائل به هنا يوجب ذلك في تلك المسئلة  
وان قلنا بان الحق الذي لا يخفى فقتنه الكفالة انما هو الاحصاء حاشته والرضا بما عليه معاملة اخرى يتوقف على التراجع لم يتجبر ما ذكره  
هنا من التغيير بالنسبة الى دفع الدية في المسئلة الثانية هو المحيولة ايضا فيه وبين عزيمه لكن الظاهر في ذلك بعد التمكن من احضار  
وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق ولم اقص في المقام على حصر الامار واه فقة الاسلام في حق عن حرز في الضمير عن له عبد الله عليه السلام  
قال سالت عن رجل قتل رجلا عمدا فرفع له الولد مدعيه الولد الى اولياء المقتول ليقولوه فوفت عليهم قوم فاحضروا القائل من ابدا لا يوافق  
قال ركني بحسن الذي خلع القائل من ابدا لا يوافق حتى ياتوا بقاتلهم في التفتي فان مات فغلبهم الدية يؤزوها حيفا الى اولياء المقتول  
وهذا الخبر كما ترى ظاهر الدلالة في حكم المسئلة الثانية انما هو من اصل القائل حتى يصير ولا يقرص من ماله كرهه من التجبر من احصاء  
وبين دفع الدية والامام عليه السلام انما وجب الدية عليه عدهوت لقائل وعدم احضاره فهو ظاهر ان مع حصة القائل وليس الحكم الاحصاء  
وتسلمه الى اولياء الدم وهو موافق لما تقدم من اخبار الكفالة من حيث ن قد صاهر انما هو احصاء المقتول دون اداء ما عليه كان عام حمله  
منهم ومنه يفهم ايضا حكم المسئلة الاولى وان الحكم فيها انما هو احضاره وان اداء ما عليه ان مرجع المسائل الى امر واحد وهو من اطلق  
عليه حق من يهرع قهر فانه يصير ويحجب عليه بحصاره وتسلمه من عدم من يد وان للحاكم بحجب خايج الكفيل حتى يصير في الكلام في  
انهم قالوا في المسئلة الاولى وحيث يؤخذ المال الرجوع له على الغريم اذ لم يصر له من الاطلاق ما يقضي الرجوع وهو جليل وتنت  
بجواز اخذ المال لانه لا دليل عليه كما عرفت وقالوا في الثانية لا فرق بين كون القتل عمدا وغمرا اذ الفصل لا يحل على الماسر فاذا قدر  
استيفاء وجبت الدية كما لو صر للقائل عمدا او مات ثم استمر القائل هار ياد هذا المال على المقتول ان يترك الولد مدعيه رة الدية العام  
وان لم يقض من القائل لا تملك انما لو كانت المحيولة وقد انت وعدم القتل لان من ذلك اخبار المستحق اقول وفي هذا ايضا ما ساقه فان  
وجوب الدية على المقتول انما ثلث في صورة موت القائل خاصة كما عرفت من الخبر المتقدم بحكمه ان المقتول لم يسل حصة اداء ما عليه من ماله  
هو احصاء المقتول حتى يصير موقولا مع بعد راسيها لا يفسد على القائل عمدا او مات سلم بالدية الموقوفة خاصة  
دون المهرق لا دليل على احد الدية في الصورة المذكورة وبه يظهر ذلك فمعرفة ثم استمر القائل هار اداء ما عليه من ماله على المقتول  
من يد كفيله وتقدر راسيها الحق من ماله على المقتول لا الدية من الكفيل كان له الرجوع على الذي حطه من ماله في تجلب من يد المقتول  
وفيه ايضا ما عرفت ان الولد يثبت على الصورة في الصورة انما هو حط المقتول حتى يصير الغريم اذ حطه مدعيه الى الكفيل ثم ان الكفيل يثبت  
على الكفول وليس على الكفيل به من المال كما ادعوه حتى يرجع به هذه المقتول حتى يصير موقولا مع بعد راسيها من ماله في تجلب من يد المقتول  
في احراز في كل موضع تعذر فيه تحصيل الحق من الغريم لا مطلقا في ادعوه وقد تقدم في الموضع الثالث ان الواجب على الكفيل بقبضه الضمان  
المذكورة فتم انما هو الاحصاء خاصة دون اداء ما عليه المقتول وان كلامهم في هذا المقام كل منته على وجوب الاداء على الكفيل في الكفالة  
والخاص في صورة هذه صير وقد عرفت عليه رة مع عدم الدليل على مدعوع ماله اذ لو اذرة فتم وهذا الصواب والله العالم **الاربعون** الا ان  
خلاصهم في وجوب كون الكفول مبالغة في كماله مذهب لم يصح كذا الوقف فقلت يدا ولا ولا الوقف كملت بديان لم اجد مبرور  
لاشتراك الجميع في المحالة وراهم للكفول انظر لان العزم من الكفالة هو وجوب احصاء المقتول وادام يعلم الموقوف لم يبق الحق الطالبة بل حضاره  
وفي الصورة الثالثة ما يوجب الاطلاق ريادة على اجهان من تعليق كمال عمر وعلة وهو عدم انباء بر يد بطل من هذا الوجه انما  
وكما ان يد بديت منعته لان الكفيل حصل نفسه في حصة احصاء عزمه ان احصاءه يرجع الى انما كالتا تو هكذا في روه والتحقيق ان يوق  
ان الكفالة من العقود والارادة للوجبة لا تشمل المقتول في الوقوف بها على ما ارد به التنوع وقروه من المواضع التي تحقق مده وهو ما اذا كان الكفول  
متينا معلوما واما عده فلا يصح لعدم الدليل على **الشارع** فلا يخفى في ادانته في مواضع من الاصل في حاله ان لا يطالبه كان  
ضرر عليه لزمه ذلك وان كان عليه ضرر لم يجب سعة ابن التراج على ذلك التهور بين الماسر بين روه من حق المقتول والماسر عيه ما هو عدم  
الوجود لانه غير تسليم الواجب حيث لا يوجب مشروط بطول الاجل فحقه محصور بحلول الاجل فلا يحل بقبضه عيه حقه وايضا في مندا ما  
لو لم يتسلم فيمكن اقلنا ما قصده الاطلاق الاضطرار الى موضع العقد خاصة في غير موافق انفق الضرر او كان سهل لا اقله ولو سلم الكفيل  
ان الكفول لا يمكنه تسليمه وقضه كونه مجموعا عليه لم يبرأ الكفيل لان رة مشروطة بالتسلم التام كما تقدم في كل موضع الثالث فلا  
يقبض بالقيام للموع مع من استيفاء الحق بقاءه وغيره ونوكا في حصر الحكم الشرعي لم يمنع ذلك تسليمه للممكن من استيفاء الحق بخلاف ما

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



# كتاب النسخ

وكان في حلس الجابر والفرق بينهما واضح في الاختلاف الحاكم السري لا يمنع من احضار مطالبته بالحق بخلاف الجابر فانه قد منع فلا بد من التقييد  
ببعض الاقوال فوض ان المكحول قادر على قتله من حلس الجابر لصحة كانه يدين وبينه او قوة المكحول او بخلاف ذلك فانته في قوة عدم الجابر  
بالكذب والاختصاص انما اطلقوا الحكم بناء على الغالب من عدم تامة انا لو كان في حلس الجابر ثم انه لو كان في حلس الشرع فطلبته من الحاكم الحاكم  
باحضاره وحكم بينهما فان افضلت الحكومة بينهما رة الى حلس الجابر الاول ولو توجه عليه حق الجابر حلسه احضار الحقيقين معاقبة وقف  
فكذلك خلاصه من استحقاق مع الشافعي المشهور في كلام جزم منهم انه اذا تكفل بتسليمه في موضع معين وجب على الشرط ولا يبرر بالدفع  
في غيره وقال الشيخ في عا الكفيل على ان يسد اليه في موضع اخر فان كان عليه مؤنة حمل في موضع التسليم لم يلزم قبوله ولا يبرر الكفيل وان لم يكن  
عليه مؤنة ولا ضرر لم يبرر قبوله كما ذكرنا في الاجل سواء وتبعه ابن التراج في ذلك ورد الاختصاص بما روي في سابق هذا الموضع من ان حقيقنا  
هو في ذلك الموضع الشرط فلا يجب عليه القبول في غيره لانه ليس حقه واقا اذا تكفل بتسليمه مطلقا ولم يعين موضع عا فظاهر من ان الاطلاق يقتضي  
الملاءمة لعدالة المفهوم وقد تقدم الكلام في ذلك في فصل السلم في كتاب السمع وث كما ذكره بما كان محققا العقد مكانا لا رجوع لهما اليه كبرية  
او بدعية في ملاءمة معارضة وغو ذلك لان قائل القاري على استثناء الحق للشرع وحسن الاطلاق وبقوله لقن الشيخ في طاعة انا  
اطلق موضع التسليم وجب التسليم في موضع الكفالة ثم نقل عن ابن حمزة انه يلزم التسليم في ذلك الموضع او موضع الايمان على امتناع وردة من الله  
اطلاق موضع التسليم فمعين موضع العقد كالتسليم وعدم اولوية بعض الامكان **الشافعي** اذا كان المكحول مائبا الكفالة حاله وموكله  
وحمل الاجل وهو غايب كان الغايب ممن يعرف موضعه لم يقطع خبره او طرقت ايمكن الذهاب اليه العوبة وان لم يعرف له خبره او موضع  
صامعهو الجبر لم يقطع الكفيل باحضاره لتعذره وعدم اه كانه ولا يقطع عليه لانه لم يقصده الرضا ايتوحا بل كان كره حمل منهم ولم يضمن  
لما لا يتعلق به **الشافعي** في ما اذا تكفل بحمل من يسد رجل رجل فسد احدهما يبرر الاخر لانه لا يدل عليه لتعابر الحقيقين  
تبعه ابن حمزة وابن التراج والمشهور في كلام المتأخرين بانه الاخر لان المقصود تسليمه ولو فاجعل من لو سلم نفسه او سلم احدهما برى الكفيل  
من الكفالة لحصول المصون فكيف من تسليم احدهما لكفيلين فانه اوله وتظهر الغاية لو هو بعد التسليم الا ان فعل المتأخر هو الحق للمكحول في عا قول  
الشيخ ومن تبعه له الرجوع على الكفيل لانه لبقاء حقه عليه ثم انه على تعابر القول المشهور من تسليم احدهما لكفيلين في حقه قصد تسليم  
عمد من تسليمه ام يفي الاطلاق بل يفي تسليمه عن نفسه احتمالا ان ربه لم يمتلها ما يبرر التسليم او سلمه احدهما وبطلت منه ايتاح في جواب قول  
المكحول وقصده ممن لم يسد ارجح عليه قبول الحق ممن ايسر عليه اوبدا ومن حصول الغرض وهو التسليم وظاهر اطلاق الاختصاص القائلين بهذا القول  
هو الاختصاص مطلقا في هذا المثل وسنجد الكلام في ذلك بالتسليم الى غير هذه الصورة ولو نفكر الغرض بان تكفل رجل رجلين من رجل ثم  
سدد الى احدهما لم يبرر من الاخر بعد الاختصاص بالفرق بين هذه الصورة وساقفة ما بناء على القول المشهور من رارة الجمع هو ان عقد  
الكفالة في هذه الصورة وقع مع اثنين فهو بمثابة عقد بين كمالين كمالا على اقراره وكما لو ضمن دينين كخصيص فاقبل احدهما  
فانه لا يبرر من بين الاخر اقول في الاطراف في الظاهر انما هو كمالا المستر بين اثنين في ذمة اخرى رايدرى بالدفع الى احدهما لشرطه ان يكون  
وكلا من الاخر في القصر يكون المتبأ هنا صفة نفسه وكالا عن الاخر بخلاف الصورة السابقة فان الغرض من اتمامها احضاره وقد  
حصل وان كان فعل احدهما فبطلت الكفالة بحسب الغرض منها **الحارثي** لو قال الكفيل ابرئ المكحول فمكرو المكحول فان كالكفيل  
بنت تامة دعواه ولا اشكال ان لم تكن بيعة فليهم من طرف المكحول فاما ان يخلف على حقه او يبرئ اليهم على الكفيل وان حلف برى من  
دعوى الكفيل عليه ثبت الكفالة ثم اجاء الكفيل بالمكحول فدعى اليوانه انما لم تكف اليهم الا في حلفهم المكحول للكفيل بل عليه له  
يبرر اخرى لا يها دعوى بانه لا يتعلق بالدعوى الاولى فان الدعوى الاولى وثبتت الكفالة وعدمها وان لم يبرر انة المكحول لو ثبتت الدعوى  
الثانية في ثبوت الحق وعدمه ان رة المكحول ان يبرر على الكفيل حلفه من الكفالة ولا يبرر المكحول من ذلك وان كان الاقرب من يمينه لك  
الا بدعوى من مختلفان وان الانسان لا يبرر يمين بيمينه نعم في صورة الدعوى بين المكحول والمكحول لو حلف المكحول اليهم المروية على يمينه  
بني الائمة من دعوى المكحول في المكحول الكفيل لانه ثبتت هابر انة الذي تطلت الكفالة وان كان قد حلف المكحول للكفيل ولا على عدم  
الامر لم يقطع الحق يمين المكحول وقصده في حقه ما لو ادعى الحق فببره فثبتت الكفالة كما ذكرنا في **الشافعي** عشر فلو اذات المكحول في الكفيل  
وكذا له ما المكحول ويسد في المكحول قول قائل الحاكم الاول وهو واضح لان منه اق الكفالة التي قد ثبت بالموت والاحضار المذكور في الكفالة انما  
يقصر الحال لحيوة الامة العر الشافعي الذي يبرر عليه الاحكام فيمن عليه الاطلاق قال بعض محققه متأخرين في ما روي في حلفه عليه من الاختصاص والفرق  
من ذكره انما هو الرد على بعض العامة حيث لا وجوب الا على الكفيل لانه قال في ذلك هذا كله اذا لم يكن العرض الشهادة على صورته والا وجب ليخصاميتا  
مطلقا حيث يمكن الشهادة عليه بان لا تكون قد تغيرت بحيث لا تعرف في الاخر وفي ذلك بين كونه قد فرغ وعنده لان ذلك مستطير من حجة حيث انما قول  
ما ذكره من المرجع المذكور قد نقل العلامة في كونه عن بعض الشافعية ورد في ما ينقل من كلامه في هذه المسئلة في الكفالة قدس تراذات  
المكحول لم تطلت الكفالة ولم يلزم الكفيل شيء عند علمائنا ثم نقل عن حلة من علماء العامة ثم نقل عن حلة منهم القول بوجوب كمال على الكفيل مطلقا  
والاسان الكفيل وثيقة على الحق فاذا تعذر استيعاء الحق ممن عليه استواء من الوثيقة كانه من تمة ما يبرر بين الموصعير المذكورين ثم قال في بعض  
مشافعية لا تطل الكفالة ولا يقطع على الاختصاص الكفيل وهو واضح قوله العامة في عدم باع عليه حصار لم يبرر وقتنا فيهم البش لا خذلنا اذا اراد  
المكحول برفاهه الشهادة على صورته كمالا لو تكفل اسدا ببدل المبت بتم رة ما لم يبرر في حال لان كفالة على الاختصاص وانما يفهم منها الحصار حال حيوة  
هو المتعارفين في ناسي الذي يحظر بالبال فيجوز الاطلاق عليه يمكن كما احتمل بعض المحققين حلفه لانه في ذلك على ما اشترط احضاره ميتة الاجل

فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في

فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في

فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في

فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في

فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في  
فان كانا تافعا في











فی جملہ خلعت کا

[illegible]

۳۱۱  
در امامان و ائمه اطهار علیهم السلام

مجلس العلماء



# كتاب الصلح

من طعام الثمن ما يخص على احرولم يعلم بقدرها في هذه كلها حتى يصح الصلح ظاهر في نفس الامر بقيد نقل المالك ابراء الذمة وان كان على  
المجهول كما صرح به الاصحاب وضوان الله عليهم بل في صريح عبارة الشهاب الثاني في المسالك الاجماع على جواز ابراء الذمة امر مطلوب  
والحاجة اليه ماسة ولا طريق اليه الا هذا الصلح ويدل على صحة ايضا عموم الآية لقول بقوله والصلح خير والاحتمار وكقول حجة الله عليه الصلح  
جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وقول الصادق عليه السلام في صلح جابر بن عبد الله بن مسعود في صلح جابر بن عبد الله بن مسعود  
الباقر عليه السلام وصوفان عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في صلح جابر بن عبد الله بن مسعود في صلح جابر بن عبد الله بن مسعود  
عنه صاحبها فقال كل واحد منهما صاحبها عندنا ولا يعتد بغيره الا بالبرهان والبرهان انما هو ما كان العلم به بل يمكن معرفته مطلقا فهذا الاصلح الصلح عليه  
بقدر ذلك الطعام من كل ثمنها كما هو واضح **الثالث** ان يكون مجهولا عند اعلان الصلح ولا يعتد بالعلم به بل يمكن معرفته مطلقا فهذا الاصلح الصلح عليه  
قبل العلم به على الاظهر لمصلحة المصلح والغير الموجب للصلح بالزيادة والتقصيص مع امكان التفرغ عنه بل لا بد من العلم به لولا بالكيل والمكيل والوزن في  
الموزون والعدة في المعدود والذرع في المذروع فلو صلح على صبر من طعام من غير كيل ولا وزن لم يصح كما قد سبق لان الاستعلام فيه ممكن وكذا في  
البر والارز وروعاء التمر ونحوه الا صلح عليه بعد معرفته كيلا ووزنا مثالا ومن هذا لفصيل الصلح على ضيق شخص من عين او ميراث مع جهلها  
بموقعها كان العلم بقدره ونوعه بعد الملاحظة والدراسة وان كان في الحاشية فان صلح والحال هذه غير صحيح لا ظاهرا ولا باطنا ولا يفيد تملك كولا ابراء  
وعموما الآية والاحتمار الذلة على جواز الصلح بين المسلمين مخصوص بالاعتراف لا جهالة انتهى عن ذلك في الخبر كما عرفت **الرابع** ان يكون مجهولا  
عند اعلان الصلح به يمكن في الجملة لكنه معتد بعدم الدين والمكيل في الحال من من الحاجة الى الانتقال فلا تستقر جميع من الاستحسانهم الشهادتين في  
في سري الترخي للقلعة في التفتيح والشهادتين في ذلك صحة الصلح والحال هذه هو وجه تعدد العلم في الحاشية مع اقتضاء الضرورة ومساير الحاجة لوقوعه  
الضرر بتأخيرها وانما الضيق في نقله فيه مع تناول عموم الآية والاحتمار الذلة من هذا القبيل ايضا الصلح على ضيق شخص من ميراث او عين يتعد  
العلم بقدره في الحال مع اه كان الرجوع في وقت اخر الى فرضي او عالم به مع مسير الحاجة الى نقل التفتيح في الحال الخامسة ان يكون مجهولا عند  
الاستحقاق ومعلوم ما عند الآخر وهو من عليه الحق ولم يعلمه بقدره وصالحه باقل من حقه وذلك كتركه موجوده يعلمها الله في يد موجهها الاخر وكذا  
كل من له نصيب ميراث او غيره لا يعلم به ويعلم بخصم في صلح باقل منه من غير اعلامه سواء كان من عليه الحق منكر اظاهرا او مقرا بقدر ما  
صلح به او اقل منه فان الصلح ح غير صحيح وللعارضه في نفس الامر باطلا والواجب عليه اعلام صاحب الحق فان رضى بالصلح بالاقبل والاوجب  
ايصال حقه اليه تمام الصلح قبل الا اعلام فهو حرام لا يتم تملكه لو كان المدعي عينا ولا ابراء من الباطن لو كان دينيا حقا لو صلح على العين بال  
منه في واجبه ما في يده مضمونه ولا يستثنى له مقدار ما دفع لعدم صحة المعاوضة في نفس الامر الذي يدل على عدم صحة هذا الصلح وجوازه  
مضافا الى ما فيه من الغرر والخداع انتهى عن كونه من قبيل الصلح الذي احل حراما او حرم حلالا ما رواه علي بن ابي حمزة قال قلت لابي الحسن  
عليه السلام رجل يهودي او نصراني كانت له عتق اربعة الاف درهم فبات يجهوز ان يصلح ورثته ولا اعلمهم ثم كان قال لا يجوز حتى يجهوزهم ونحوها  
فمن يريه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان للرجل على الرجل دين فظلمه عنه مات ثم صلح ورثته على شئ فالدن يأخذ الورثة لهم وماله فهو  
للميت يستوفيه منه في الآخرة وموثقة ايضا قال التبا بعبد الله عليه السلام عن رجل من ضما ثم صلح على بعض ما عنده قال ليس له الا الله  
صلح عليه ثم هذا الصلح مع فساد وعدم صحة في نفس هو صحيح بظاهر الشرح كما صرح به جماعة الاصحاح منهم الشيخ علي بن عبد الله في شرح  
عند الشهاب الثاني في شرح صحيح محكم به على كل واحد منهما ما لا يجوز له الخروج عن مقتضاه ظاهر عدم العلم يكون من عليه الحق مطلقا في  
صلحه خاد عافيه واحتمال كونه محققا فيكون حاله مشتبها فلا يكون صلحه باطلا في الظاهر وان كان على مجهول فم لو انكشف امره ظاهر بعد الصلح  
بحيث علم مقدار المدعي وزادته على ما صلح او غرض هو بذلك فلو تفتحه بطلان الصلح ح ظاهر ايضا وجب عليه تسليم المدعي طاهرا  
لظهور شغل ذمته وبطلان المعاوضة ظاهرا وباطنا هذا اذا لم يكن من له الحق قد رضى باطنا كان الصلح صحيحا في نفس الامر كما قطع به العلامة  
قدس سره في كونه ح فلا يجوز له اخذ ما زاد عن مال الصلح وان علم الزيادة لمصلحة الرضا منه باطنا بل لا يقل عوضا عن حقه وان كثر ويكون العبرة  
في اباحه الباقي بالرضا الباطن لا بالصلح ويمكن ان يستدل عليه بصحفة الجلبه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه الشئ في صلح قال  
اذا كان بطيئة نفس من صاحبه فلا بأس فمؤا بالظواهر الشامل لذلك كما هو ظاهر **السادس** ان يكون مجهولا عند الاستحقاق ومعلوم ما  
عنده من عليه الحق ولم يعلم قدره لكن صلحه بمقدار حقه او اكثر وقد صرح جميع من الاصحاح منهم الشهاب الثاني في شرح صحيح محكم به على كل واحد منهما ما لا يجوز له الخروج عن مقتضاه ظاهر عدم العلم يكون من عليه الحق مطلقا في  
كان على مجهول لا نقاء الغرر والخداع فيه مع ان العبرة بوصول حقه اليه لا بالصلح واما اشتراط اعلام في صحة الصلح كما في خبر علي بن ابي  
حمزة السلف فالظاهر اختصاصه بما اذا اراد بالصلح بالاقبل لانه مظنة الغرر والخداع في وقوع الاعلام بقدره في الغرر والخداع راسا اما مع الشك  
بنام الحق او اكثر منه فلا خداع فيه قطعا فلا يجب فيه الاعلام مع رجوله في عموم الادلة على جواز الصلح بين المسلمين **السابع** ان يكون مجهولا  
عند المستحق معلوما عند من عليه الحق ولكن اعلمه بقدره ولا شك في جواز الصلح وصحته ح سواء صلحه بمقدار حقه او باقل مع الرضا به  
لحصول العلم وارتفاع الجهالة وحصول الرضا وعموداته جواز الصلح والله العالم **الثامن** ان يكون معلوما عند المستحق مجهولا عند الآخر  
فصالحه باكثر من حقه الذي له في الواقع له هذا المقتضى من عود لم يصح هذا الصلح في نفس الامر به يستمر به ما زاد عن حقه الذي له في الواقع  
بطان للمعاوضة في نفس الامر ان كانت بصحفة بظاهر الشرح كما سبق نظره فالظان ذلك مع عدم الرضا الباطن من الغير لمكونه ح  
من قبيل اكل المال بالباطل اتمام رضاه بالصلح كذلك باطنا فافظحة الصلح ح وابتد ذلك للزيادة عن حقه بطيئة به وباطن العبرة ح  
طابحة ذلك الزيادة بالرضا به لا بالصلح كما سبق مثله **التاسع** ان يكون صلحه قبل حقه ولا ينقل لاشك في صحة الصلح

في صلح جابر بن عبد الله بن مسعود في صلح جابر بن عبد الله بن مسعود











فجملہ احکامہ

[illegible]

وَبَيْنَا نَزِيلٌ يَا بَابَ الْعِلْمِ  
وَقَدْ كُنَّا عَلَى السَّكِينَةِ



كتاب الصلح

هو قيمة وان قلنا ان القيمة ضمن بقيمة فالأمر لا يمتنع من ان يكون هذا إذا صاحبه بدوهمين فخرج صحة الصلح هنا على الخلاف  
للتقدم للزوم الربا فيصير الصلح عندهم من قال بتخصيص النكاح بالبيع ويبطل عندهم من قال بالعموم في جميع المعارضات ولهذا اختار في المسالك هنا  
على البطلان بناء على ما اختاره ايضاً من وجوب ضمان القيمة بقيمة **المسألة الثامنة** ولو ادعى اثنان عيناً في ثالث من طرف  
او ثوباً ونحوهما بانها لهما بالمانعة وصح ما عاها بالسبب الموجب للملك من انهما ورثاها معا او وكل من شرها لهما معا بالمانعة او نحو ذلك  
فصل في المدعى عليه احد ما فيما يدعيه من ان النصف له كذا بلاختم لانه صلح المدعى عليه ذلك الذي صدقه على النصف لانه اقر له به وهو  
وحيث كان هذا الصلح باذن شريكه سابقاً على الصلح او لاحقاً به على صحة الفصل في صلح الصلح على تمام النصف الذي وقع العقد عليه و  
يكون الموضع بينهما مضافين كما ان الاصل كان كذلك وان لم يكن الصلح باذن شريكه مع الصلح في حقته المقر له وهو الرتب الذي هو مضاف على الصلح  
وبطل مخرج شريكه ويكون شريكاً مع المدعى عليه بذلك الرتب والوجه في ذلك انما اتفق المدعيان على كون سبب كل واحد منهما مقتضياً للشركة بالمانعة  
كما فرضناه سابقاً فقرار المدعى عليه لاحد ما يقتضيه اقرارهما فيما اقر به ان لا يصادرهما على السبب المشترك لانه مقتضى السبب المذكور كليهما  
ونحوه هو التبريك ويمنع استحقاق المقر له بالنصف خاصة دون شريكه كما ان الغاية يكون ذاهباً على ما يقتضيه اقرارهما بالسبب المشترك من اجل  
ذلك فخرج عليه ما قلناه من التفصيل صحة الصلح على النصف مع اذن الشريك الاشتراك في الموضع عدم النصف الا في الرتب مع عدم اذن وتكون  
الشرايط مع شريك المدعى عليه بالرتب هكذا في الاصلح بالاشاعة والمناصفة اما لو لم يصح ما يقتضيه الشركة سواء  
صحت ما ينافيه ام لا كما لو ادعى احد ما ملك نصف المدي فيه بالميراث وادعى الاخر ملكه بالشراء فتم اياها لا يشتركان فيما اقر به المدعى عليه ملك  
لكن لا يسلخ ملك الاخر فلا يقتضيه الاقرار لاحد ما عاها بما يدعيه مشاركة الاخر اياه قال في التبعين كذا الحكمين المذكورين هذا تقرير ما ذكره للس  
جماعة في القيمين وفيه بحث لان هذا لا يتم الا على القول بتخصيص البيع والصلح على الاشاعة كالاقرار وهم لا يقولون بترك كون اطلاقه على ملك الباع  
والصالح حتى لو باع ابتداء ملك النصف نصف العين مطلقاً صرفاً في ضيق ووجهه بان اللفظ من حيث هو وان تلوته لتسببه في التصفين الا انه  
من مخرج قد يخرج انصرفه الى النصف للملك للبايع فطره انما هو الباع انما جعل على المتعارفين في الاستعمال هو الباع الذي يترتب عليه استعمال الملك  
بفعل المتعاقبين ولا يجوز في ذلك الا في المملوك بخلاف الاقرار فانه اخبار عن ملك الغير في نفسه فيستوفيه ما هو ملكه وملك غيره مخرج فالأمر هنا ان يشتر  
الصلح الى سبب المقر خاصة فيخرج جميع المستحقة بجميع العوض فيقال انما عاها من الاخر والتشبه ههنا وقع الصلح على النصف الذي هو ملك للمقر له  
اما لو وقع على النصف الذي اقر به المشتري توجه قول الجماعة لان الاقرار ينزل على الاشاعة والصلح وقع على المقر به فيكون تابعاً له وهذا ينبغي حل  
كلهم لا ينافيه ما ذكره من القاعدة المقر كذا ما هو هذا توجيه حسن لانه هو عليه انما ذكرنا التبعين في بعض تفصيلاته لانه الصلح على النصف  
للمقر له من غير مشاركة الاخر مطلقاً وتبعه عليه الشيخ رحمه الله انتهى اقوال ينبغي ان لا يصح ما ذكره ثم بيان ما فيه فقول قوله ان هذا لا يتم الا على القول  
بتخصيص البيع والصلح على الاشاعة آية يخرج انما لو باع شخص حصته من مال مشترك بينه وبين غيره كالنصف مثلاً فانه يقتضيه تقريرهم ليس صرف المال بل  
الى النصف للعلوم المشاع مطلقاً بينه وبين شريكه فيكون البيع ربع الباع وربع الشريك وهم لا يقولون بربع البيع ولا في الصلح بل خصوصية نصف  
الباع والصلح وانما ينزل على الاشاعة الاقرار فلو اقر بالنصف للغير يكون اقراره بربع الشريك ووجه الفرق بين الامر بين الباع انما  
يباع مال نفسه ولا يصح بيع مال غيره الا في ضوابط على القول بوجوب كالة وما مضى ان هذا يقتضيه مال كما هو المتبادر والمتعارف بخلاف  
الاقرار فانه كالتجارة بانه للغير وهو قد يكون في مال غيره فلهذا ينبغي ان يكون ما يصح عليه هو نصف المقر به وهو الرتب بالتسببه الى  
المجموع فيكون العوض كله له لانه يكون انصافاً كما ذكره والنزاع يقع للشريك الاخر مع المدعى عليه هذا اذا كان الصلح على النصف مطلقاً  
او على النصف الذي هو ملك للمقر له واما اذا صاح الصلح للمقر له على النصف الذي اقر له به كان الصلح هنا منزلاً على الاشاعة لانه تابع قرار  
لنزل على ذلك كما عرفت فيكون قول الجماعة منجهاً على هذا الوجه وعلى هذا ينبغي حل كلامهم هذا حاصل ما ذكره قدس سره وفيه لا  
ان القائل قول الجماعة بان اطلاق البيع والصلح انما ينصرف الى ملك الباع والصلح دون الشايع انما هو في المال المشترك الخلف عن النزاع و  
القاعدة المذكورة انما هي بالنسبة الى ذلك وما نحن فيه ليس كذلك لو جاز النزاع وعدم ثبوت نصف خاص للصلح بل الثابت بحسب الشرايع  
انما هو الرتب كما عرفت لان الفرض انما اعترف به المدعى عليه له مشترك بينه وبين شريكه بحسب نفس الامر ظاهر الشرايع من حيث اقرارهما بما يتو  
الشرك ولا نزاع في ان ما اقر به المدعى عليه مشترك بينه وبين شريكه فهو انما صاح على رتب ربيع شريكه ان ليس نصف الصلح عليه الا ذلك به  
يظهر ان ما نحن فيه ليس من جنسيات القاعدة المذكورة ولا من افرادها الفصل المنافاة كذا عاها قدس سره وانه لانه مع الاغراض عن ذلك فان  
الظن المقام والتبادر من شيئا الكلام كما صرح به من ذكر المسئلة من علماء اعلام ان الصلح انما وقع على النصف الذي اقر به المدعى عليه  
والذي اقر له الا ذلك لان الصلح وقع على نصف الذي له في نفس الامر والخروج عن قاعدة البيع والصلح انما يحصل على التلذذ دون الاول وما  
ذكرنا في ظاهره ايضا ان احتمال الذي ذكره الشهيد وتبعه عليه شيخنا على رجاء الله تعالى ليس بحديث والله العالم **المسألة العاشرة** ولو ادعى  
عليه شيئا فذكره في الصلح المدعى عليه على سبيل تزعم او شجرة بانه قبل لا يجوز لان العوض هو الماء مجهول هذا القول منقول عن الشيخ و  
الشهور الجواز مع ضبط التزم بمدة معلومة ومثله ما كان الماء معوضاً وبليغة فانه يجوز التزم بالماء عوضاً للصلح بان يكون موزوناً من غير  
عين او منفعة وكذا يجوز كونه موزوناً له وعوضه اخر من عين او منفعة كل ذلك مع ضبط بمدة معلومة والشيخ قد خالف في الجحجحة  
بجهالة الماء مع انه يجوز بيع ماء العين والتبريك جزء مشاع مسجوز في عود الصلح كذا قالوا في قولهم ان يكون منعه من الصلح على  
التزم المذكور من حيث عدم الضبط بالمدة فانما يجوز ذلك مع الضبط بمدة معلومة عليه اطلاقاً فانه لا دلالة فيه على المنع مع الضبط

هذا هو الوجه في صحة الصلح على النصف الذي اقر له به المدعى عليه  
لان الصلح على النصف الذي اقر له به المدعى عليه هو كالتبريك  
لان التبريك هو التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه  
لان التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه هو كالتبرك  
لان التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه هو كالتبرك

هذا هو الوجه في صحة الصلح على النصف الذي اقر له به المدعى عليه  
لان الصلح على النصف الذي اقر له به المدعى عليه هو كالتبريك  
لان التبريك هو التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه  
لان التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه هو كالتبرك  
لان التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه هو كالتبرك

هذا هو الوجه في صحة الصلح على النصف الذي اقر له به المدعى عليه  
لان الصلح على النصف الذي اقر له به المدعى عليه هو كالتبريك  
لان التبريك هو التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه  
لان التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه هو كالتبرك  
لان التبرك في عينه او منفعة عينه او منفعة عينه هو كالتبرك



المدة ليتجه نسيان الجلاء في المقام وبالجلاء فانه يمكن تخصيصه المنع من اتيان المصوب فيكون موافقا لما ذكره واعتراض عليه بأنه صريح  
 بحواجيج داء لعين الشرج ومنتاع من وجع جرح عوصا للضيق يمكن دفعه بأن الماء في صورة محل تحت محمول لا يدخل في احدا لاقتسام المذكور  
 لأنه لم يمتحن بالصلح جميع الماء ولا فصله معناه انما استحق سقيا يعرف قدره ولا مدة انتهائه ومن ثم شرطوا في الحواصط لمدة وهو يومين  
 بالمنع مع الضبط كما عرفت في الكلام فيما يتعلق بالصلح بقية مضبوط دائما او بالقياس الى الماء اجمع وانما وان حمل لتقريبه العبد عن الضيق  
 نتيجة الشهادة المذكورة في الترويض للشيخ بذلك في باب الصلح وهو غير بعيد لما قد ساء وذكره غير واحد من الأصحاب ان من  
 الصلح على المساهلة والمساخطة قالوا وكذا جرح الصلح على احواء الماء على سطح او ساحة بعد العلم بالموضع الذي يجري فيه الماء فان يعرف  
 جرحه طول وعرضه ويرفع الجبهة عن محل الصلح عليه ولا يعتبر بقياس الضيق لان من ملك شيئا طلق فله ان يقرره في الحجوم الارض لا فرق في ذلك بين فعله  
 عوضا بعد المساهلة وبين انقائه استلاما او قاطع حمله منهم حكم الماء من غير ان يتسوطوا من اهله ليرفع العري وقياد حروص من اهله او وضعه  
 حروصا من الميراث احدا ولا يحل بقتله وتزويجه قد يتعلق الغرض باحدا من الاخر ولو سقط الصلح بعد الصلح واستلحق سابقا الى اصلاح فعله  
 مالكا التوقف الحق عليه ليس على المصلح ماعنه **المسئلة الحادية عشر** ان له لو قال مدعي عليه صلح عليه على ان لا يكون  
 يكون اقرارا بالصلح مع الاعتراف بطلانه لا يستلزم الاقرارا بكون ذلك لا حلالا مع المساهلة واصاحته وحال فيه بصلح  
 حيث يحتمل ان الصلح لا يصح الا مع الاقرار بوقوعه على ذلك ان المدعي عليه لو قال قبل الاقرار صلحت علي اعين الله ادعيتها فلا يكون ذلك ساقرا  
 لأنه طلب منه التملك وهو يتحقق الا عند ان الملك قصار كما لو قال ملكي وفيه انه متحقق بناء على احد المذكور من حيث تخصيص الصلح بالاقرار  
 او اقرارا وهو متحقق عليه عند ادعاء حمله منهم من صحت وقوعه على الاقرار والامكان بطلانه لا يكون موافقا للاقرار بصلح او ملكه انفسه  
 ذلك الاقرار بصلحه فله ان لا يبرح في طلب التملك سنة يكون ما كان لا سيما في حصوله لا سيما في اقراره بعدم الملك بقوله الملك  
 في الكلام ان من يملك يكون ملكا في كل وقت من اوقات ملكه او لا يملكه الا في وقت من اوقات ملكه لا يكون له ملك في كل وقت من اوقات ملكه  
 الغلبة على كونه ملكا له وانما في كل وقت من اوقات ملكه هو كونه ملكا له لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 اكون المطلوب بغيره تحت يد المصلح ترشح حاسب ملكه لانه لا يملك الا في الاصل عدم مال لا حلالا في المسالك قد تفتت الملك العلامة في كل وقت  
 الشهادة من هو قور سنة اقول ايضا ما تقدم من الكلام هو صريح ما ابيح من التملك في كل وقت من اوقات ملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 اقراره من غير اقسامه من اقراره من خارج يد على الملكية او عدمها الا اجمع انهم ما يدل على احدا لا يبرح لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 ما دبر من هذا المرح لا يعرف من يد يد على ما ذكره من محذور ولا اليد على الملكية محل توقف لا يقع ذلك من ردة الملكية وانما في اقراره بملكه  
 في يد وكيل ايضا كونه معترف بالوكالة عن العبد هذا محله في كل وقت من اوقات ملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 عن شخص الا ان اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 موثقة عن من يد يد على ما ذكره من محذور ولا اليد على الملكية محل توقف لا يقع ذلك من ردة الملكية وانما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 صلح على بعض ما ضمنه من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 تقيدها بالادب لا يبرح من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 او معها البقاء لا يبرح من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 بها في كل وقت من اوقات ملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 ولا يجوز الصلح على تحميل البعض ايضا من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 عن الله عدالة عليه لم يقل من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 بعضه وامد ذلك في الاجل فيما يقع عليك قال لا يرى ما ساء ثم يرد على اسهالة قال الله حاشا لكم واما اموالكم التي انفقتموها في  
 قوله عليه السلام ثم يرد على اسهالة ثم يرد على اسهالة ثم يرد على اسهالة ثم يرد على اسهالة ثم يرد على اسهالة ثم يرد على اسهالة  
 يرد الابه فيمكن الاستدلال بالخبر المذكور على غيرهم لزوم الصلح ايضا فان الربوا انما يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 وبعضه ايضا حسنة ان من حقه عن اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 النصف من حق على ان اصح عند القسمة لاجل لمساواة ما قال به **المسئلة الثامنة عشر** ان له لو قال مدعي عليه صلح عليه على ان لا يكون  
 والكلام فيه يقع في مقامات **المقام الاول** في صريح لا يتصور ان الله عليه السلام يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 عاينه لا يتصور ما مائة وهو اعارة عن احد او توافيق بينه ما مائة الاحتمال فيضمة اليها مع ما ذكرنا في موضعها اعمدة من الطريق وما قيل في ذلك في الروايات  
 ما مائة على هذا المعنى اعارة عن احد او توافيق بينه ما مائة الاحتمال فيضمة اليها مع ما ذكرنا في موضعها اعمدة من الطريق وما قيل في ذلك في الروايات  
 والكلام في ما يقع في موضع **الاقول** في الرجوع في التصرف في المائة في ذلك الطريق وما يليق بما قيل في ذلك في الروايات  
 الحيوان والحمار والفرسان وحمل لا يصح بالمعارف والاعمال في اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 العلامة في كونه ان يتمكن العاقر من المتوخة ورعيه مستصلا بصلحه قال لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه  
 وقواء في ذلك لا يمكن اجتماعه مع ما ساء في غير ذلك من اقراره بملكه لا يبرح من اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه لا سيما في اقراره بملكه

في جملته أحكام

في جملته أحكام

في جملته أحكام

في جملته أحكام







في تراجم المحققين والتتابعين الاملاء

بذلك يظهر لك الفرق بين الطريقين في قياس قياسي أحدهما على الأخرى في الدين والله العالم **الخامس** قد عرفت أن الظاهر أنه ليس لأحد من  
 المسلمين معارضة في إخراج الخراج والزوتس ويأجل فيه الحار فإليه المعارضة ليكون هو الذي يملك ما ساق حتى دللنا على ما حرج  
 روشن فيما قلنا من أن الأول ليس لصاحب الأول منه عالم يصع على حتمه شيئا منه ويجوز للأخر إخراج زوته فوق لأقل أو تحت ما يصير به  
 يعتبر أن يكون عاليا لا يضرب بالمائة على الوجه المتقدم ولو اطمع الطريق بوضع التمسك ببلاده من الصدر أو أتم ما حصل به وإن كان للأول نص  
 الزوت في ذلك لأن الأول المحل للموجب للظنر أتم ما حصل بالتأني **السادس** قال في كوة لوصالح وأصح أن زوتس أو الخراج و سادات أرباب الذر  
 وأصحاب التمسك على وضعه حار على الظاهر عندنا لكن الأول استطراد من معين لأنه حق ملكه فاعتبر للمالك في إخراج الصلح عليه أحد العوضين  
 كماله القرار ومع منه الشافعية من أن الأول هو الأنفع فلا يفرق بين المال صلحا كما لا يفرق بينه وبين سواه من فائده لنعنة من الأفراد بالصلح  
 خلاف الصلح لأنه يتناول الثمن والصلح مما واقع عن الوصف وكذا الحكم في صلح مالك لدرع الخراج المسرع اليها من الجواز عندنا  
 والمصع عدمه انتهى ظاهره أن الحكم جامع عندنا في كل من الموصفين وأما المخالف فيه الشافعية خاصة مع أن عبارة الشيخ في طهارة  
 فيما عرفت عن الشافعية حيث قال في المخرج حار إلى رفوف غير ما عرفت لم يجوز أن أربابه معينون فإن صالحا على تركه عوض بأحدويه منه لم يجوز أن  
 في ذلك أفراد الأول بالبيع وذلك لا يصح استقوى الاحتجاج بقوله أو ذلك عنه أصا والله أنه عمل عن مراعاة ذلك والحق في بيع قد ترددت  
 المسئلة من أحولها والبيع أصا وكيفية كونه من الظن أن كلام الشيخ زه منته على ما تقدم نقله عنه من فرعية الصلح على البيع كما هو مذهب  
 الشافعية وقد تقدم نقله عن الجميع وبما صعد المصع من كلامهم كما هو ظاهر عبارة زه المذكورة استحقاق جميع فلا ل الطريقين في  
 لذلك وهو مخالف لما حرجوا به في الشافعية من اختصاص الداخلين بمالين لمالين واستزاد الجمع مما يحصل مما حرج عن  
 الأول كماله مناسب لا يتم مع عدم ذلك إلا بقرائن أو زوتس المحدثان ٥ حارج عن جميع الأولات بحق الجمع والصلح على إخراج الزوت  
 مع الجميع وإن كان داحلا عن بعضها لم يتوقف على ذلك إلا في حق يوقف على صا المخرج كالأقل وقواء في الذر وس في الشافعية  
 ذلك **السابع** قالوا الوصف في الزوتس من زوتس في ذلك هو الأول كماله لأن الأول لم يملك الموصع  
 بوضع الزوتس في زوتس أو التمسك بوضع الأول في كوة لوصالح في كوة لوصالح حار وهو زوتس بياض وضع الجار وتساووا  
 في محادثة زوتس في مكان زوتس الأول جاز وصلا حتى يبرأ من الأول كان ينبغي ذلك نفسه إلى فادارال وسقه التمسك إلى محادثة  
 كان أوله كرجحان في مكان مباح كسجد لوزن ما عرفت ثم قام عنه أو أقيم منه من واقع من الخلو في يكون لعين الخلو من مكانه  
 ليس الأول زوتس وإن كان الأول كذلك ثم نقل البيع عن بعض الشافعية في خصوص كلامهم ٥ ما عرفت في زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول  
 إلا بتمام كل حال في المكان الأول وتبريد ذلك صرح عنه لصا وظاهره أن غايته ما لم يملكه كسجود زوتس ٥ ولأنه أصا خاصه والأول  
 في ذلك ولا يجمع ما فيه من الاستكال لعدم الصلح في بيعه كماله ما عرفت ثم يملكه من غير أن يبرأ من الأول فلو كان ذلك  
 وعوضها بتميل من ذلك وقد ثبت لما ذكرناه الحق في زوتس في ذلك يبرأ منه بعد فعل كماله كره وما ذكره من كلام بعض الشافعية قال لا بد من  
 الأول في قول بعض الشافعية أن لا يملكه صلا الأول وتبريد الأصلها وما عرفت من زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 عدم زوتس الأول في المحرر ما عرفت حكمه ليس في صرح لا يجمع ما عرفت في ذلك يملكه من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 ليس أقل من تخيير آه وإن كانت العبارة راجحة من عدمه من أجل غلطها ٥ كما في ذلك في زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 إلا بتمام زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 استعمل في ذلك الفصل ما عرفت في السابق في موضع مهم من صرح في ذلك استعمل في ذلك الفصل ما عرفت في السابق في موضع مهم من صرح في ذلك  
 بعد ذلك فيتمثل سقوط حق الأول في المعارضة لعدمه فلا يبرأ منه حار ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 العلامة مما نقلناه حار كماله السالك والحكم في الشافعية من أن لا يملكه الله تعالى المقام **الثاني** الطريق في ذلك ما عرفت في ذلك  
 في شارة من موعده والكرد في هذا المقام يقع أصا مواضع **الأول** الظاهر لا خلاف في أن الحق في حوار في الأول في المصلحة في نظر  
 النامة لأن السليبي بها في حوار أحداث الأيوب بها الحوارها سواها ٥ لذلك لداريات أحر اليها من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 أما الطريق فلا يجوز إلا من صا أهلها ولا في حد التمسك ٥ منها الأمان السابق وكذا في حوار وضع سار في طريق السادة والجمع على  
 كوة ما من الناس ما سرقم اتفقوا على وضع لليارب سها على سطوحهم قد أو حدثا في إيجار سها في ذلك أصا ما عرفت في ذلك الفصل ما عرفت في السابق في موضع مهم من صرح في ذلك  
 أصا في زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 حق للسليبي والمروص أنه لا يملكه فيكون كونه مشاعلا ٥ وما عرفت في ذلك الفصل ما عرفت في السابق في موضع مهم من صرح في ذلك  
 استكال في ذلك الطريق المروعة وإن استلزم ذلك لا يملكه حار ما عرفت من زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 بذلك الأصا في ذلك في بيع الحار وضع بحيث يملكه لا يملكه حار ما عرفت من زوتس ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 مع الزوتس أو التمسك ما عرفت في ذلك الطريق ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 يكن له باب قديم وإن لم يستطع منه دفعا للشبهة أعني شبهة استحقاق الطريق ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 والزوتس في ذلك مع جميع الحار ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون  
 الزوتس أو التمسك ما عرفت في ذلك الطريق ٥ من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون من غير أن يبرأ من الأول فيكون



كان في التكة المرفوعة ابواب بعضها ادخل من الآخر فيمثل جميعهم في جميع التكة فيكون الاستحقاق في جميعها جميعهم  
ام شركة كل واحد يحق بما بين داس التكة وابوابه لان محل تروقه هو ذلك المكان خاصة المشهور بين الاصطفا الثاني والوجه فيه ان مقتضى  
لاستحقاق كل واحد هو الاستطراف ونهايته بابه فلا يشارك في الداخل فحكم بالتسوية الى هذا الداخل الزايد على باب حكم الاجبة  
من غير اهل التكة وقيل بالاول فيشترك الجميع في جميع حصة الفضلة الداخلة عن الابواب هو صدر التكة ان كان ذلك كذلك و  
على احتياجه الى ذلك عند اذحام الاحمال ووضع الاثقال عند الادخال والاخراج وقوي في س هذا القول وقيل القولين في كوة عن ايشان  
وقال ان اظهر الوجهين لهم الثالث والمسئلة غير منصوصة عندنا الا ان الاوفق بالقواعد الشرعية هو القول المشهور وبوضعه في صدر الترفاق  
فضلة عن الاستطراف فظاهر الاصطفا ان لرباب الابواب فيها سواء ولا اولوية لواحد على غيره لا ستوائهم في الارفاق بهما خلا من بابين انما  
او الابواب فان دخلت الباب فحق الاستطراف اليه وهو محقق بالاستطراف فيتحقق الترجيح فلا يدخل بغير بابين البابين وهكذا لو كان  
اكثر من بابين ويشترك الجميع في الطريقين اعني صدر التكة الخلة عن الاستطراف لما تقدم واخرها الزايد على الابواب لا يشترك الجميع في  
استطرافه قل في كوة فظهر للمشهور عندنا ان الادخل عندنا بغير بابين البابين ويشترك في الطرفين ولكل منهما الخروج ببابه مع سدا القول  
وعند من كان سدا فله العود اليه مع الثاني وليس لاحد من الادخل ببابه ويحتمل لانه قد كان له ذلك في ابتداء الوضع ويستحب له الرجوع  
الى جدار باب له انتهى القول المظان هذا الاحتمال مبني على القول الاخر الذي تقدم تفويته عن التدويل الا فانه يشكل بناء على المشهور  
من حيث اختصاص تلك باب استطرافه وهو الباب المولوجي ويؤيد دخاله الباب الى داخل التكة مع انه ملك غير من استطراف الابواب  
الداخله مشكل وورد الحق الردي بطله هنا عليهم اشكال لا قد اشرنا اليه في الموضع السادس من المسئلة السابقة قاله ثم ههنا اشكال  
وهو انهم قد حكموا بكون المرفوعة ملكا لكل من فيها فافا الهواء والارض كله ملك مشترك بين اربابها وايضا لو لا يجوز لاحد ان يخرجه  
التراب من الابواب المستحق حتى لا يغير الاستطراف ايضا وكذا وضع للتراب سواء حصل الضرر ام لا الا باذن  
الارباب فمجاز مطلقا فهو وتدل لا يشترك ثم حكموا بها بالاخصاص بابين البابين الذي الباب الادخل والاول ان قل فحكمهم تجوز  
ما حرموه وقد تقدم شيخنا الشهيد الثاني في المسالك فانه ايضا اشار الى ذلك وتفرع على ذلك ما اشرنا اليه انما من توقف وضع الجناح او  
التراب على اذن الجميع بناء على حكمهم بعموم الملك للجميع والتفصيل بما تقدم بناء على كلامهم هنا من اختصاص الداخل بابين البابين  
التراب قال العلامة في كوة جدير الموضع شارع بابا موران يجعل الانسان ملكه شارع سبيل حبل وديك فيه شخص او يحيي جماعة  
ارض قرية او بلدة ويتركوا مسلكا فاذابن الدرك المساكين ويفتحوا اليه الابواب ويصير موضعها من المرات جادة ليسلك الناس فيها فلا  
يجوز تغييره وكل موات يجوز استطرافه لكن لا يمنع احد من احيائه بحسب الممر عليه فليس هو حكم الشوارع انتهى وقال في الدروس يجوز على  
عمل سرباب في الطريق المتأقنا اذا حكم ارجه ولم يحصر الطريق من وجهها ولو كان في المرفوع لم يحصر من حكم الا باذنهام ومثله السابقة  
من الماء اذ لم يكن له حارب فديم وبيع الفاضل من عمل السابقة وان حكم الاربع عليها في التأقنا قالوا بانهما بغير ارج فانه يمنع منها الجماعة ويجوز  
لكل احدهما ان ياتي بالماء في الثالث في الجدران والبحر فيها يقع في موارد الاول الجدران بين المالكين انما ان يكون لواحد  
من صاحبي المالكين او يكون مشتركا بينهما فان كان مختصا فاحد ما كان له القسمة فيتمتع به بدم وساء ويخون ذلك وليس لاخر وضع حنك  
ولا حنكة عليه الا ما كان صاحبه فذلك له لا خلاف ولا اشكال وان كان مشترك لم يجز لاحدهما التصرف فيه الا باذن الاخر كوضع وتدفق  
كوة ويخون ذلك حتى انه عذ في كوة من ذلك فاحذر ان يستر في الكثرة لا يجوز له ان يبدل شركه ثم استثنى من ذلك ما لا يقع المضائق به  
كالاستدانة استئجار الدار من هذا الحكم فانه جدار لا غير مطلقا لا يغيره الا بغيره الا استخاره بغيره والغير الاستطراف  
بسرابة لو منع المالك الشراب من الاستدانة فاحذر من الاجرم في كوة بذلك تجز المسالك استقر في الدروس عدم الانتفاء الضرر قال في  
المسالك وموضع الخلاف انما اذا كان للمنفعة يستندون الى بحر اجماعا الثالث في الجدران فلو كان من جدار وصع جند وعاء حايض جارد ويجب على جاره  
اسابته ثم يستحب ان يملك المسالك على الاستدانة بما روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
خشيته على جداره اقول نعم على هذا في كتبنا ورواها الطائفة من ثقاتنا حيث اشرنا في المسالك بعضها اجاز وضع الخشب في جدران الاذن  
مستند الى هذا الخبر وان كان فان يجوز احيار قضاء الجوارح المؤمنين والتوصية بالجار ويخون ذلك مما يملك على الاستدانة مشر ذلك فلا باس به ثم ان  
لو ادله في الوضع فله الرجوع الى ان المدينعة اتفاقا ما لو وضع فقيل ان لا يجرع لا قضاء الاذن في ذلك للدوام والتأيد كما لا ريب  
وفى الميت في الارض للاضرار حاصل باستحقاق حيث يملك من ارضه في ذلك ما دون ذلك في حياطة والمنشور من المتأخرين في  
منهم للحق والعلة من التهميدان وغيرهما من الرجوع لانه عارته والاصل جوارح شر المالك في ملكه ما يجرع فلو ادله بالطرف بالدفن قياس مع  
الغلل والخرم من حيث تحريم البناء والاضرار يدفع ضمن الارض التورق هذا الجواب جدير بثبوت ما لا يخبره عليه على تخليص ملكه  
منه من ابعاله لغيره مطعنا والقائلون بالاول استندوا الى انه ما يحرم صا به الاذن فمجاز قلعه لا يبعدهما نقصه لان فيه جمعا بين الحقيقين  
ولانه سبب الاذن لا ذنوه الماشتر ضعيف لا ملة بالامر شرعي ثم انه على تقليد وجوب الارش فمن هو عوض بما نقصت لالت الوضع بالهدم  
وهو عبارة عن تفاوت ما بين اعداء الجوارح جهات اختار اولها في ذلك وزاد الحق الردي بطله وجهان الثاني في جمل قالوا هو جميع ما  
اخرجه المالك في الجدار بعد وضعه قيمة الا في التوجودة مسافة فخل فيه كوة الاكار وغيرها وهو الاظهر من ان يملك على بقائه بالاجرة  
ان كان يملك في ذلك فاعلم ان ظاهر الحق والمدينونة في شرع على دليل ذلك مذهبنا في هذه المسئلة قال في كوة في ظاهر المصنف بل انكر

والفصل في الجدران والبحر فيها يقع في موارد الاول الجدران بين المالكين انما ان يكون لواحد

وان كان مشترك لم يجز لاحدهما التصرف فيه الا باذن الاخر كوضع وتدفق كوة ويخون ذلك حتى انه عذ في كوة من ذلك فاحذر ان يستر في الكثرة لا يجوز له ان يبدل شركه ثم استثنى من ذلك ما لا يقع المضائق به

والفصل في الجدران والبحر فيها يقع في موارد الاول الجدران بين المالكين انما ان يكون لواحد











اعتبار القرابين في اثبات الاحكام الشرعية مع ان الامر بحسب الشرع ليس كذلك حيث كانت الرواية بذلك متعددة مع صحة بعضها  
وجب الوقوف فيما على مورد هاهنا والله العالم **السابع** من تقدم الكلام في انه لو اهدم الجدار المشترك لم يجرى شركه على المشاركة في  
عمارة قالوا وكذا لا يجرى صاحب الغل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحمل العلو واليه جره فيه انه لا يجرى على الانسان عمارة ملكه لا جمل الغير الا  
ان الشهادة في سنده بان لا يكون لازما بعدد مجزئ ان لا يكون حمل جدار العلو والتقفلا زما على صاحب الجدار التقفلا لم يزل فلو كان  
ولجبا عليه في جرحه هو جيد ولو اراد صاحب الجدار الا على بناء الاسفل بغير عاقلة لصاحب الجدار الاسفل منعه ام لا الكلام فيه كما تقدم في  
لورد الزايع واطلق العلامة في بر انه ليس له منعه هذا كله اذا اهدم الحائط بنفسه او هدمه معا اهلوا هدمه احدا بما بدون اذن الاخر او  
بالمنكر لكن بشرط ان يبره فقد اختلف الاصل في ذلك فقيل بان يجرى عليه اعادته ونقل عن الشيخ ربه وبر صرح الحق في بيع واعلم انه في ذلك  
وقوله في ذلك عن كرامة الذي قفت عليه كرامة خلافا لما نقله كما ستمعه ان شاء الله تعالى من العبارة المشار اليها وقيل بان الواجب انما هو الاكر  
صرح العلامة في عدو كرامة قال في التذكرة لو هدم احد الشريكين الجدار المشترك من غير اذن صاحبه فان كان لا شهادة في موضع وجوب  
الهدم لم يكن عليه شيء فان كان مما لا يجب هدمه او هدمه هو معمول لا يخفى عليه التقفلا فقد اختلف قول علماء قال بعضهم يجرى الهادم على  
عمارة له ما كان عليه ولا الاقوى لزوم الهادم لان الجدار ليس بمثل انتهي منه يظهر لك غلط ما في نقله في ذلك عن كرامة من القول  
بوجوب الاعادة وقيل بالتفصيل في ذلك كما ذكره في سقار لو هدمه فغلبه اعادته ان امكن المماثلة كما في جدران بعض البساتين للزراع  
والا فلا ريب في الشيخ اطلق الاعادة والفاضل اطلق الارش انتهي في ذلك بعد نقل ذلك عنه وفيه مناسبة الا انه خارج عن القواعد  
الشرعية لان انتفاء الملكية في الغائب فانه محض صفة اذ لا عينا باقية والمماثلة في الصفة بعيدة والقول بالارش مطلقا واضح وظاهر الحق  
الارد بيل للميل ههنا ما ذكره في سقار بعد ان ذكر الا على ارض على القول بالا عادة بان ضمان المثل انما يكون في المثل والجدار فقي لا  
مثله وان كان القائل بذلك استدل ما في كرامة قال ولا يخفى ان الاعادة غير بعيدة فيما يمكن المماثلة في الجدران وان كان الجدار قيمته با صفة  
الا ان العرف قد يقضي بالمماثلة في بعض الجدران وعدم دقة فيها اذ كان المطلوب المماثل والمانع ولا يريدون في امثال ذلك غير تلك المماثلة  
في الجدران فليس بعيدا لاكتفاء في امثاله هذا المقدار فان العقل يجذر ان لا تكليف في امثاله الا بالمثل وهو المضمون وبذلك ان الارش بعد  
فانه لا يسوي بعد الهدم التجميع قليل جدا والجدار الصحيح تكون له قيمة كثيرة بل المناسبة على القول بالارش ان يراد به ما يحتاج في تعبيره  
بمثل ذلك التعيين وفيه ايضا ان لا يقد تغفلت العمل والاجرة كثيرا فاقول ان في اعادته كروية في المسائل في الاعتراض على الدروس ان  
خارج عن القواعد الشرعية والخروج عن القواعد لوجه اذ لم يكن مأخوذة من النص الصريح لا ما من انتهي قول والمثله كطائرها  
محل اشكال لعدم الاستدلال واضح في من هذه الاقوال وتذاع التعليل في كل مهابد الاحتمال وان كان كلام الدروس لا يجمع من قرب في  
هذا المجال والله العالم **السابع** للشهور ان اذا كان البيت لرجل وعليه غرفة لا غرة لا عيا جدار ارباب بيت فانه يتعمد لصاحب البيت  
بيمينه ولو تداعى في جدران الغرفة فاقول قول صاحبها يمينه والوجه في ذلك ان حدران البيت جزءه وحدران العرف جزءها فصح ان  
يحكم بها لصاحب الجدران ونقل عن ابن الجندان جدران البيت بينهما معالان حاجتهما اليه واحدة بخلاف حدران العرف اذ لا تسلي  
لصاحب البيت بها قال في طو توتانغ صاحب البيت والغرفة في حيطان البيت فصح به لصاحب البيت وقال ابن الجندان لو كان  
على راس الدخ روشن ليست طرفة صاحب العلو وهو على منزل صاحب السفلى كان روشن لصاحب العلو واجداع التقفلا وبوارب و  
جميع التقفلا لصاحب العلو واخط ان يحال له بينهما مع موضعهما من الارض كانه نظره ان يحل ومنه العلو والسفل على نظريته  
ولا بأس بهذا القول انتهى في ظاهره للميل في ما ذكره ابن الجندان في ذلك ايضا انه قول جندان الا في الجواب ولو كان الشارع سقف البيت  
له وارض الغرفة فقد اختلف فيه كلامهم قال في ط فان لم يكن لاحد منهما بيته حلف كل واحد منهما على دعوى تتامان حلفا كان بينهما منصفان  
الا حوط ان يقرع بينهما فمن خرج منها حلفه حكم له به قال في ط يقرع بينهما فمن خرج اسمه حلفه صاحبه حكم له به وان علم انه يقيم بينهما  
كان جازيا واستدل باجماع الفرقة على ان كل مجزئ هو يستعمل به الفرقة وهذا من الامر المشتب وقال ابن ادراس في علم لصاحب العرف بالتقفلا  
تخص من لان في المسئلة اقوال ثلاثة القول باستوائهما فيقفلا هو قول الشيخ في ط وفواه في سق ووجه اشتراكهما في الانتفاع به لانه سقفا  
البيت وارض صاحب الغرفة والقول بالفرقة وهو للشيخ ايضا كما عرفت واستند الحق في بيع ووجه ما تقدم في كلام الشيخ ووجهه ان علي يمنع  
الاشتبا ههنا الا في رجحان الطرفين في نظر الفقيهين بل الاشتبا بالفتنة الحكم وعنده من نظر الفقيهين ان الاشتبا في المسئلة المرجح في نظر الفقيه  
بحر هذه التفرجات لا يخرج الحكم عن الاشتبا لان جواز الفقيه في الاشتبا هو محمل المنع ايضا فان العلم المسئلة التفرجة وهو موقوف على  
من الكتاب السنة فلا تشب مجزئ هذه التفرجات العقلية يتامع ضامها كما عرفت في كرامة ههنا السابعة في القول ان انتقام العلم لصاحب العرف و  
هو من صاحب ادراس هو الظاهر من عبارة ابن الجندان المنتقاة وتنتاره العلامة جمل من كتب والي بميل كلامه للسبب ان عليه ان قال ان العرف  
انما يتفق بالتقفلا هو لانه لو لم يكن غير سقفا فلا فاعا على ان صاعقة اصحابها بدون التقفلا عرق ولان خضر يهادون حيا  
التقفلا قول مرجح لان التقفلا وان امكن الانتفاع به لهما الا انه بالنسبة الى صاحب الغرفة اعلى في حقه ان يكون التفرجة ما عدا  
اغلبية الحجة واضرتهما ويرد عليه ان ذلك يجري في جدران البيت لانه قد تقدم اختياره فيها القولا لا اشتراكا من حيث ان كلامهما  
صاحب مع ان البيت لا يوجد الا بالجدران لا تماخره ولا وجود لكل بدون الحجرة من الغرفة فانهما يمكن ان تنفي عن الاعادة و  
الاساطير لا يتوقف على الجدران فيرجع الامر ههنا الى انهما وان اشتركا في الانتفاع به الا ان صاحب البيت ضربه ان ما قاله



التقفان قيل ان ما فوضوه نادر قلنا وجود البيت بدون التقفان لا يتصور ذلك فظهر ان بناء الاحكام الشرعية على ما لا يتصور  
العقلية من المجازفة الظاهرة قال في ذلك موضع الخلاف والتقفلان يمكن احداثه بعد بناء البيت فاما لا يمكن كالانح الذي لا يعقل الجدل بعد بناء  
الجدل والاسفل لاحتياجه الخارج عن بعض الاجزاء عن بعض جملته لا قبل انهاء ليكون جملته للعقد فيحصل به الترتيب بين التقفان والجدل  
وهو دخول الات البناء من كل منهما في الاخر فان ذلك دليل على انهما لاصحاب التقفل فيقدم قوله فيه بهيئة انتهى هو كذلك انما العام المقام  
الترجيح في مسائل متفرقة من هذا الباب **الاول** في الشهرة والبرهان في حجة غصن الشجرة الى ملك الجار وجب على مالك الشجرة عطف تلك  
الاغصان ان امكن والا قطعها الا ان يحجب عليه تفريق ارض الغير وهو من مال كيف ما امكن وان امتنع المالك من ذلك فملك الارض والهواء تولى  
ذلك مقدم للعطف على القطع ان امكن ولا يتوقف ملك الارض مع امتناع مالك الشجرة على اذن الحاكم لان سبيل هذا الحكم سبيل هيبة دخلت  
في ملكه فان لم يخرجها من غير توقف على ان الحاكم قالوا وهكذا الحكم في العرق وروايت الجواز ازالة ملك الارض لها من دون حرجية ملك الشجرة  
لان ازالة العدوان عليها امر ثابت له وتوقفه على ان الغير ضرر ويؤيد ما تقدم من جواز اخراج الهيبة الداخلة في ملكه من غير حرجية مالك الهواء  
من كلام العلامة كونه انما لا يحجب على مالك الشجرة ازالة الاغصان المذكورة وان جاز للمالك الارض مستند الى ان ليس من فعله فلا يحجب على ازالة الشجرة خلافا  
ما تقدم من القول الشهور ورجح القولين الحائز على الاطلاق تفريق ارض الغير من مال اذا لم يكن ذلك ففعل ولا يحجب عليه ولا يطالب به وانما يكون  
الحكم متعلقا بجنس الارض فان شاء تفريق ارضه من مال الغير فلا شك وان كان لا يحضر في الان دليل على ترجيح احد الوجهين ولو قطع الاغصان المذكورة في  
ملك الارض مع امكان عطفها ضمن بلا اشكال لكن هل ضمن جميع ما قطعته ام تفاوت ما بينه وبين الموقوف اشكال من التقفان بالقطع فيضمنه ومن ان العطف  
حق له وما يثبت به حكم التالف شرعا فلا ضمن الا التفاوت ولعل الثاني اقرب في حكم اغصان الشجرة الثواب المستقل من ملكه للمالك غير جملته المابل في تيقن  
هو ما لا غير فيجب المباداة بالخطي في الارض والهواء منها لو لم يملك التراب قبله لم من فعله وان امتنع من قبوله وجب له ان شق ما تقدم هكذا لو لم يملك  
عرفت من الترتيب ولو صالح على بقاء الاغصان المذكورة في الهواء فملكها هو الصحيح ومنع منه الشيخ بناء على اصله المتقدم ذكره من تفريق التسليم على البيع  
وبن الهواء تابع لاصح افواه بالبيع وقد تقدم تقرير هذه المسئلة في الموضع السادس من المقام الاول في الكلام هناك ان الشيخ قد علم ان ملك جملته لغيره  
فقال لو صالح على بقاء الغصن البارز له ملكه بالغير في الهواء لم يصح ان كان وطبا لانه يزيد في كل حال ولا يضر في ذلك ان كان يابسا لانه يبيع  
الهواء من غير قرار ذلك لا يجوز انتهى ورجح اذا كان طبيا من حيث الجهة ولية المصلح عليه فلا بد من معلومية قبل ذلك بعبارة القول والصور ولو  
صالح على طرحة على الحائط جاز مع تقدير الزيادة انها لكان الاغصان كانت قد انتهت في الزيادة بحسب ظن اهل الخبرة مع الصلح على ابقائها  
مطلقا وان كانت اخذت في الزيادة فلا بد من تقدير الزيادة ليكون الصلح مضبوطا ولا بد مع ذلك من تقدير مدة الاقامة فلا يصح للزائد على ما ذكرنا  
ان يترجح في خلاف بينه وبين الاصل انما هو في صورة عدم الزيادة بان يكون يابسا لوقته تاهت زيارته بحيث لا يزيد على ذلك بحسب نظر اهل الخبرة  
**الثاني** في قولنا اذا كان لانيان بيوت الخان التفل ولا يورثه العلياء والدرج فانه يقيض بها المصالح البيوت العليا مع بميل لاختصاص  
بالشخص فيها بالتلوك لبيوت العلياء وان كانت موضوعة في الارض التي هي لاصحاب البيوت التفل لان مجرد ذلك لا يوجب اليد وكما يحكم به المصالح  
العليا فكذلك اعمها هذا مع اختلافها ايضا في الخزانة التي تحت الدرج اما الواقع على ان الخزانة لاصحاب البيوت التفل وانما النزاع في الدرج خاصة  
فانه قالوا ان الدرج ح كالتقفان المتوسط بين الاعلى والسفل فيجري فيه الخلاف السابق فعلى تقدير القول ثمة بان التقفل لاصحاب العرفه فانه يحكم  
هنا بالدرجة لا على مطلقا سواء اختلف في الخزانة ام اتفقا على انها لاسفل وانما يتجه الفرض على تقدير القول باشتراك فانه مع الاتفاق على  
الخزانة يجوز الدرج هنا مشركا بينهما كالتقفان اما مع الاختلاف فيها فالحكم في الدرج ما تقدم من كونها للاعلى مع عيونه ولو تداعى في الخزانة  
التي تحت الدرج خاصة كان في دعوىها على التسواء والوجه فيه ان لكل منهما شاهدا بالملك اما صاحب الاعلى فلا ذلك قد عرفت ان له الذوات  
فيكون مكانها كذلك وان كان مكانها الهواء لان الهواء كالقار واما صاحب الاسفل فله من متصله ملكه باي من جملة البيوت التفل ورجح  
فيقيض بها المصالح التالف النكول كما تقدم اقول ويمكن ترجيح دعوى صاحب الاسفل بان يقر انه قد ثبت ان الهواء تابع للقرار وهذا منع الشيخ  
كما تقدم من بيعه الصلح عليه منفردا عن القرار فالاصل في ذلك ان يكون تابع للقرار ويجوز وضع الدرجة فيه لا يستلزم الملك وتبعيته للدرجة  
في ذلك لانه انما في ذلك ولو تداعى الخصم قالوا ان ماليلك فيه الى العلو يكون بينهما ما خرج عن ذلك فهو لاصحاب الاسفل والوجه فيه ان  
صاحب العلو لا يفرس لوكه اليه المانصر في قدر الممر كان له اليد عليه بذلك دون بقا الخصم فلا يملكه عليه لما كان صاحب الاسفل يشارك في الاستغناء  
بذلك لانه قد مضى وحاشا كان له يد عليه فاقضه ذلك الشكر فيه دون ما زاد لاختصاص صاحب الاسفل به وعلى هذا لو كان الممر في العلو  
خارجا عن الدهليز لم يكن لاصحاب العلو مشاركة في العرض لانه الدهليز بالكلية اذ لا يملكه على شئ منها ولو كان الممر في وسط الخصم بين  
اول الدهليز الى الممر بينهما التصرف فيه ومارا ذلك فهو لاصحاب الاسفل **الثالث** في تنازع راكب الدابة وقاضيه جامها فيصير ان يقيض  
بها للراكب لقوة يده وشدة نصرة بالنسبة الى القاضيه هو قول الشيخ في طائفة قال انه يحكم بها الاقواها اياداء كدما قاضيه وهو الركب وبه  
قال الحق في بيع وشراء وقيل هما سواء في الدعوى هو قول الشيخ في قال الذاتا زعل في دابة واحدة راكبا الاخر اخذ بلجامها ولم يكن مع  
احدهما بقية جعلت بينهما نصفين لعدم دليل على وجوب تقديم احد على الاخر انتهى في بيان ابن ادريس قال في لند وجه القسوة انشركا  
في اليد وقولها لا مدخل له في الترجيح ولهذا لم يؤثر في ثوبه بل احد ما اكثر كما سيجانم مع الركب زبارة التصرف لانه لم يثبت شرعا كونه  
مرجحا وتعرف المذبح والمنكروم طبق عليها ما يغير انتم ورجح القول بان تساوي قوى بعد ان يحلف كل منهما صاحب اذ لم يكن بينه وبينه  
غير ان ما ذكره هنا جاز في التنازع في التقفان بين العرفه والدار السفل مع انه قد اخبر هناك القول بختصاص صاحب العرفه بقوة يده فانه















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَإِلِهِ الظَّاهِرِينَ

في فقه الشريعة

كتاب الشريعة في بركاتها وانسان ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب يقع في غنول الاول في حقيقة الشرك وما يترتب عنها من  
سائل الاول في حقيقة الشرك بانها اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل التبع ونحوه العلامة في قوله في الذكر انما هو  
انما هو اعتقاد او حيا او حيا بان يقتلها بشيء او يعرفها ما دفعه فظاهر في هذا التنازع في ذلك عن فهمه فيما ذكره من هذا التعريف حيث قال في الشرك  
تطلق على معنىين احدهما ما ذكره القسوه هذا المعنى هو المبادر من شركه المعنى الثاني لا مدخل له في الحكم الشرعي المرتب على الشركه من كونها من  
جملة العقود المفقورة لا الانجاب والقبول والحكم عليها بالحق والباطل في ذلك يشترط العلم بما يقوله قبل بطلان الشركه اعني الشرط والمصرف  
قبل بيع وان كان على احسن تقديم تعريفها على ما ذكره لانها المقصود بالذات هنا او سبب علمها على وجهه من قبل لا يلبس عن حقيقة ما واحكامها ولكن  
اقتصر على تعريفها بالمعنى لا على غيرها كما قد يكون لا يخفى على من اطل الاخبار الفارقة فهذا الاضمار انه لا يفهم منها معنى لشركه غير ما ذكره الفاضل  
ونحوه ما كانت به هذه المعنى وغيره وهو المبادر لنا وعرفنا من لغة الشركه وهذا المعنى الثاني الذي ذكره لا يكاد يشبهه غيرها بالمره ومن اخلوا الوارد  
في الباب بحث منام فيها عن السيد الله تعالى قال سئل عن رجل يشارك في اسلحة فان ربح فله وان وضع فليس له وموثقة محمد بن سلم عن رجل يشارك  
قال سئل عن رجل يشارك في الدابة وليس عند نفسه فانه لا يملكها فقال اقلان ان قد غلبت الدابة والربح بينه وبينك فقد غلبت  
الدابة قال فما علمها لا انه لو كان رجلا كان بينهما ومقتضون هذه الرواية اخبار عديدة وصحح ابن رباب قال قال ابو عبد الله لا يبيع للرجل  
المسلم ان يشارك الذي ولا يبيعه ولا يورثه ورواية الحسين بن الخطاب قال قلت لابي عبد الله ان الرجل يكون له الشريك في غنم عليه قد ذبح  
اخا في شيا الله ان يخذ منه مثل الذي اخذ من غير ان يبرأ فقال شوه انما استركا بامانة الله وان لا حث له ان راي شيئا من ذلك ان يستر عليه  
غير ذلك من الاخبار الالهية في خاها ان قد يشارك في شركه فيها مع غيره في الاول وهو وجوب حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الاتان في  
قرينة مضادة لا لا على العقد المذكور فيكون سببها العقد كما تقدم بان يشترى ثيابا لا اغصانا او ثلثا او يشترى نصف حيوان بنصف  
حيوان اخر فذلك من سببها الارث ونحوه مما تقدم وعرفنا بعضها بغير شرعا بانها عقد جائز من الطرفين بشرط ان يكون العقد في كلام التمهيد الثاني وان  
خير ما ذكرنا انه لا عقد بالكلية ولا عاقد او انما الشركه هي اجتماع الاموال على الوجه المذكور فلا معنى لوصف الجواز نعم البصائر على حكمها  
انه لا يبيع عليه الضيق على الشركه بل يجوز رهنها واخذ حصه ثم يبعد جمل هذه الاموال واشتركاها واستراجها لا يبيع لاحد الشركاء المتصرفين  
فيها الا باذن باقي الشركاء واذا اذن كل منهم لصاحبه مع التصرف في مال نفسه وماله غيره وهذه ثمرة تعقد عليهم قال في الذكر الثاني  
الاصح وقد بينا ان اصل عصمة الاموال على اربابها وحفظها لهم فلا يصح التصرف فيها الا باذنهم وانما يعلم اربابها والآن باللفظ الدال عليه  
فاشترطنا لفظ الدال على الاذن في التصرف والتجارة فاذا اذن كل واحد منها لصاحبه من جملتها فالاذن في صحته ظاهر بل صحه كما ترى ان  
يجوز الاذن في جواز التصرف والتجارة فالاذن في كل واحد من جملتها فالاذن في صحته ظاهر بل صحه كما ترى ان  
في المقعد ايضا حيث قال كتاب الشركه وسببها قد يكون راتا وعقد او غير جائز لا يبيح المان قال وليس لاحد الشركاء التصرف الا باذن الجميع  
لغيره لا يبيح في مال الغير ويقتصر على التصرف الماذون فان بقي غيرهم قال في الخارج بعد ذكر هذه العبارة الثانية واعلم ان الشركه كما يطلق على  
اجتماع حقوق الملاك في المال الواحد على الوجه السابق كان يطلق على العقد المبرور جواز تصرف الملاك في المال المشترك وبهذا المعنى ذهب  
الشركه في هذه العقود وقبل الحكم بالتصحر والفساد لا بالمعنى الاول والمعنى الثاني الاول باقتناعه من لاقتناعه من لاقتناعه بالاذن بالبحث  
عنه هنا انتهى بقول من جمع كلامه السابق وكلامه هنا الى ان يشكك في هذا التكليف انما هو لاجل دخول شركه في هذه العقود حيث هو  
في هذا التكليف وفيه ان هذا التامية لم يثبت ذلك شرعا انه اذ عرفنا شيئا من هذه الامور غير حاصل ما عدم ثبوت الاخرين فقد عرفنا في  
منه من كلامه ولما الاول فلا عرفنا من الاخبار اذ لا ننفك من حقيقة الشركه فيها لا نريد من هذا المعنى القوي العرفي نعم يوصف التصرف  
بغير التصرف في حق الشركه بالمعنى الذي ذكرنا على الاذن وما يقع منها على التراخي في التجارة ونحوها من تصرفات ومقتضى الرجوع الى المال

في فقه الشريعة



[illegible]











على ولا وقع اشتراطها في عقد معاوضة لشخص واحد المومنين ولا يقتضى تمليكها عقدها ولا اسباب المنة للملك معدودة وليس هذا الحد ما يكون  
اشترائها اشتراطا لتمام شخص ان يخرج بغير سبب ناقل للملك كما لو وقع البيع بآية يجرى عليها والمطلوب ان يثبت العقد لتضمن له اذ لم يقع الشرط  
بالشركة والاذن من المتصرفين في ذلك التقدير وقد تبين من كلامه في الامر بالايضا بالعمود ولا في المومنين عند شروطهم الشا في اذ  
اليه المومنين في البيع المومنين العلامة والدور ولد من القول بالبيعة وادعى عليه المومنين الاجماع واحتجوا بالادلة العامة مثل قوله تعالى  
بالعمود الا ان تكون تجارة عن تراض قد وقع على ما اشترطوا قوله من المومنين عند شروطهم والاجماع المنقول بخبر الواحد كما يقتضيه نقل غيره  
من الادلة في اصاله الا بالحق ونباه الشركة على الاوتفا في كل منها من جهة موضع الترام الثالث ما ذهب اليه ابو الصالح في صحة الشركة دون  
الشرط وجعل شرط الزيادة اباية لها يجوز الرجوع فيها ما دامت العين باقية قال على ما نقله عنه في الخ وانما كانت الشروط انعقدت الشركة و  
وجب لكل واحد من الشريكين من التبرع بمقدار ماله ومن الوضعية بحسب فان سلموا في التبرع على اكثر من ذلك هل تنال الزيادة بالاباحة دون  
عقد الشركة ويجوز لمبيعيها الرجوع فيها ما دامت العين قائمة فان اشترط في عقد الشركة تفاضلا في الوضعية تحت الشركة وبطل الشرط  
كانت الوضعية بحسب الاموال الا ان يتبرع احد الشريكين على الاخر فان كان احد الشريكين على الاخر عاملا في العمل لا في التبرع بازاء عمله لم  
يجز في الشرط وكان للعامل جرة عمله من التبرع وبحسب قوله ان قول القائل ان يحل الخلف هنا هو شرط الزيادة مع عدم زيادة عمل له يقابل تلك  
اما لو كان العمل ليدفعها بالانظار لا خلاف في جواز انعقد وصحة الشرط قال في التذكرة لو اخضع احدهما بمن يد عمل وشرط من يد عمل  
له صحت عندنا ذلك ايضا يشترطون في صحة دليل القول الاول لان الفرض انما ليست في مقابلة عمل وبالحيلة فالجدة فالظن انه لا شك  
في ذلك وعلى هذا ينبغي ان يقتضيه ذلك اطلاق القولين في الامرين وانما الاحتج بها صحة القول الثاني فقد عرفت جواب بعض من احتج  
بالقول الاول وبقي منه دعوى الاجماع وهو ثبت بما اورد من بينا المنكوت وانه لا وزن له في البوت واما الاستدلال به الا ان يكون  
تجارة عن تراض ففيه ان الشركة ليست تجارة فلا تنالها الاية نعم لو كانت الزيادة في مقابلة زيادة العمل كان ذلك معاشرة وتجارة  
عن تراض الا انك قد عرفت ان هذا ليس من محل البحث في شيء ويمكن ان يقال بصحة الشرط لكن لا من حيث الشركة بل من حيث  
وعدم قدرته الاية والرواية على وجوب الوفاء بالوعد كما تقدمت في الامتيازات السابقة لان صاحب الزيادة قد وعد باعطائها وضمن  
بذلك وورد كلامه في الصلاح بانه منبه على ان الشرط الفاسد لا يفسد العقد لا يفسد خلافاً وفيه ما عرفت مما تقدم من الامتيازات السابقة و  
في مقدمات كتابها اياه وكيفية كان فالمسئلة كغيرها مما تقدم من امثالها لا يخرج من الاشكال لعدم التوضيح في هذا المجال وظاهر  
شيخنا الشهيد الثاني في ذلك التوقف في ذلك حيث اقتصر على نقل الاقوال المذكورة ونقل غيرها ولم يرجح شيئا منها وهو محله عندنا  
ما لو علم ما انما لو كان العامل احدهما مع شرط الزيادة للعامل فانه لا اشكال في صحته وحيث ان العقد في الشركة يشترط  
في التبرع من حيث كون راس المال شركة ويختص العامل بالزيادة والشروط في مقابلة عمله كما يختص عامل الضمانة بالبحصة المقتضية من  
التبرع في مقابلة عمله وبآية مثل ذلك فيما تقدمناه من انما لو علم ما وكذا كان في عمل احدهما زيادة وشروط الزيادة له في مقابلة  
زيادة عمله اما مع ثباتها في الماين وزيادة عمله او مع نقصان ماله مع ثباتها في العمل او في زيادة عمله بطريق واحد لا يشترط ان يجتمع كون  
الزيادة في التبرع في مقابلة عمل في مكان العقد عقد معاوضة من الجانبين بالنظر الى ان العمل يقوم بالمال ولكن الشئ من جهة القول  
الجواز والتفصيل بما ذكرناه كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني وغيره اجماع في صحة تقييد الاطلاقين المذكورين بذلك لما تقدمناه سابقا  
في تفسير العلامة في التذكرة بذلك بل ظاهر دعوى الاجماع في ذلك حيث قال عندنا مع تونه من القائلين بقول المرحوم في ما ذكره  
في صحة القول الاول مع ان الدعوى مطلقة فذكر ذلك في دليلنا دليل على ان المراد بتلك الدعوى على اطلاقها والله العالم  
المسئلة: ثانياً متى حصلت الشركة بالجنس المشافاة لا يجوز لكل من الشريكين التصرف الا باذن الاخر لما ثبت عقلا ونقلا  
من عدم جواز التصرف في مال الغير اذ ان كان احدهما للاخر اخضع لما اذن بالتصرف ولا يجوز للاذن التصرف الا باذن الماذن  
والاذن فيكون في التصرف فلا يجوز له ان يتعدى اذنه من المعلوم والمخصوص والاطلاق والتقييد فان اطلق في التصرف تصرف كذلك  
وان خصص اخصص بما خصصه ويراعى فيه الصلحة فان اطلق في التصرف تصرف في كل شيء من اموال البع والبيع والاشراعية ومثاله  
وتولييه ومواضعه حيث شاء احتمل ان من حيث رخوا تحت الاطلاق ومن حيث كونه فطنة الخطر ولا يجوز له اقرض المال لا مع الخطر  
لا المضاربة عليه لانه ليس في ارباح التجارة وقد صرح في التذكرة في غير موضع بان اذن شريك في توكيل فيجب ان يراه فيه فيجب رعايته من  
الوكال فلا بد ان يقتصر على ما اذن له فيه كما يجب على الوكيل ان يقتصر على ما وكل عليه فلو تعدى في بعض المواضع عن محل الاذن اثم ومن حيث كانت  
الشركة من العقود الجائزة دون اللازمة بالاجماع فكل من الشركاء الرجوع والاذن والنظام بالقيمة اما الاول فان سئل احاط الادب  
انصرف وهو من مضافات الوكالة فيكون جازة واما الثاني فلا بد لا يجب على الانسان مخالطة غيره في ماله ومقتضى اصل ان يتصرف كل منهم بماله  
كيف شاء قال في التذكرة الشركة عقد جاز من الطرفين ليست من العقود اللازمة لاجماعا فاذا اشتركا بمنج الماين فاذ لكل واحد منهما الصب  
في التصرف فكل واحد من الشريكين في الشركة في الحقيقة توكيل وتوكيل فلو قال احدهما للاخر عرفت انك لا تصرف ولا تصرف في نصيب  
الغرض الخاطب عن التصرف في نصيب الغرض لا يصح ان الغرض عن التصرف في نصيب الغرض لا يصح ان الغرض عن التصرف في نصيب الغرض لا يصح  
فيها ما عا فان لا شرا في باق وان لم يكن لاحد من الاطراف من لا ارتفاع العقائد انتهى في قوله قال احدهما للاخر فاما ان احدهما خطب قوله  
فصل في الشركة وهو يؤول الى علم اذنه للاخر في التصرف وعمله وبطلان وكالاته في ان هذا العقد والاذن توكيل غاية ما يكون عكس  
فصل في الشركة وهو يؤول الى علم اذنه للاخر في التصرف وعمله وبطلان وكالاته في ان هذا العقد والاذن توكيل غاية ما يكون عكس

في قوله لا يشترط ان يجتمع كون الزيادة في التبرع في مقابلة عمل في مكان العقد عقد معاوضة من الجانبين بالنظر الى ان العمل يقوم بالمال ولكن الشئ من جهة القول الجواز والتفصيل بما ذكرناه كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني وغيره اجماع في صحة تقييد الاطلاقين المذكورين بذلك لما تقدمناه سابقا في تفسير العلامة في التذكرة بذلك بل ظاهر دعوى الاجماع في ذلك حيث قال عندنا مع تونه من القائلين بقول المرحوم في ما ذكره في صحة القول الاول مع ان الدعوى مطلقة فذكر ذلك في دليلنا دليل على ان المراد بتلك الدعوى على اطلاقها والله العالم

فصل في الشركة وهو يؤول الى علم اذنه للاخر في التصرف وعمله وبطلان وكالاته في ان هذا العقد والاذن توكيل غاية ما يكون عكس



# في القصة

نفسه أيضا فانما بدله يجوز المقارنة ان لو قيل لا يغزل مجرّد عزله ولا يحتاج الى ان جديدا لان يعلم الاخر ان لو قيل بل يرخص بعزله او يبرأ  
 فامل ومخلص كلامه المناقشة في ارتفاع العقد بالكلية فان هذا القول مما وقع من جهة والذى يدل عليه عزله الاثر عن التصرف  
 ابطال وكالاته وغاية ما يمكن التماسه ان عزله لنفسه ايضا الا انه مجرّد ذلك لا يلزم بطلان العقد وارتفاعه عليه ان لو قيل لا يغزل مجرّد  
 عزله نفسه بل يجوز له الرجوع بدون ان لا يفرق بين الحكم بارتفاع العقد كسما بنفسه الشركة بالفتح تنفيذا بينا بالبحر ون والموت  
 لبطلان الوكالة بهما وهي معناه كما عرفت بل هي كالة في التحقيق ونحوها ايضا الا انهاء والمجمل لغيره او فلس قال في التدبر وكذا ينفع  
 احدهما وجوبه وانما به والمجمل عليه للشركة كوكالة شتم في صورة الموت ان لم يكن على الميت دين ولا هناك ودية تخير الوارث به القصة  
 مع الشريك ونحوها وبقيت الشركة ان بالشارع شيئا وان كان غير الوارث فبطلت الشركة او بقاءه لا يضر في تقدير  
 الشركة من عقد مستأنف وان كان على الميت دين لم يكن للوارث التقييد على الشركة ان يبقى الدين من مال غير الشركة ولو كان هناك ودية  
 فان كانت لمعين فهو كالحدا الورثة في تخير به بالتقيد والفتح وتعلق الوصية بذلك المال وان كانت لغير معين كالفقير لا يخير بتقيد  
 الا بعد خروج الوصية فانما خرجت الوصية بقى المال كالأول ويجوز وصية بخير الوارث به بالتقيد والفتح انتهى المسئلة لتابع  
 لو شرط الناجل في الشركة بمعنى ترتب اثرها عليه من التصرف للنجاة ونحوها الاجل مخصوص بلزم الشرط المذكور بل لكل منهما  
 فخصا بطل الاجل لا ينافي عقد جاز فلا يؤثر شرط الاجل فيه نعم يترتب وجوب المقتضى على الشركة الا ان يؤثر ما ذكرناه فله اثر في الجملة  
 ونقل في المنع عن الشريك انهما قالوا الشركة بالناسج بطلت قال والظاهر ان ما بالشرط بطلان من ليس بل عدم اللزوم ولهذا قال المفيد  
 ذلك فكل واحد من الشريكين في وقت شاء وان كانت بجملة ثم قال والعيا انان رتبة التحقيق في الناجل اثره هو  
 كل منهما من التصرف بعده الا بان مستأنف وان لم يكن له مدخل في الامتناع من الشركة اذا حصل بينهما الفسخ قبل اتمام الثاني  
 ينبغي ان يعلم ان الشريك امين لا يضمن تلفا في يده الا بالاعتداء والتفريط لانه وكيل وامرنت فيما سبق ويقتل قوله مع ميمه في دعوى  
 التلف سواء اذعي سببا ظاهرا كالعرق او خفيا كالسرق قال في التذكرة كل واحد من الشريكين امين في يده اذ انما على مقتضى  
 كالتوديع والوكيل يقتل قوله في العرق والتلف مع التمسك بالاستوديع اذا ادعى التلف سواء استدل التلف بسبب ظاهري او خفي فلا يفسد  
 الامع التفريط ويقتل قوله في عدم اوجبا غمما من التصرف وكان في عدم نجاة ويقتل قوله في عدم الشراء بمال الشركة اذا  
 الشراء بما يجتبه وكذا اذا ادعى الشراء بالمشترك الفصل الثاني في القصة وهي بنية جواز الشراء عن حق الاثر والصح في ما يقع  
 في مسائل اولى اظن انه لا خلاف بين اصحابنا في ان ما اشر به من وجوب تحليل الشريك حصته الشريك الا في حصته فانها صلت  
 بشرائها حصل بها الملك وليست ببيع ولا صلحا ولا غير ما لعدم وجود خواص الغير فيها كصيغة البيع انما ياد بقوله او غير  
 الحقور ويدخلها الاجبار في غير ايراد البيع التي يدخلها الاجبار ويقتدر اراءه التحصيل بقول اخر مع تاريما والبيع ليس كذلك بل  
 يجوز فيه الزيادة والنقصان بينهما واختلاف التوازم تدل على اختلاف الملمزات خلافا لبعض العامة حيث جعلها ببيعها مع ان لا  
 خلاف عندهم في ان اذا طلب احد الشركاء القصة يجب على الآخر اجابته وعدم منعها اذا لم يحصل في حصته القصة سواء كان في  
 ضرر ام لا وسواء كان احدهما مضطرا الى القصة ام لا لان يجب الاضال والغير اليه ولا يجوز منع عنه وهو هنا بالقصة ولا يقع  
 الا باذن الشركاء الا ما شئت القصة عليه الثانية في خلافه ان مع الضرر على الاثر عدم ضرر لا يجوز ان يمنع مال وهو سفا  
 واسر ان منعه واقعا لا ضرر في حصته فانه يجب المقتضى من القصة الشريك القصة وهو ما لا خلاف فيه ايضا انما الملام  
 في معنى الضرر المانع في صورتين يقتل بانه عباد عن نقصان العين والقيمة نقصانا لا يتسامح به عادة لان فوائد المالية من الاثر  
 لا في الاموال والقول في الضرر ولا ضرر وهو غامض وقيل بانها عبارة عن عدم الانتفاع بالتحصيل فنقص القصة بوجوبه واستلزامه  
 المنع عنه كالمجهره الكبيرة التي لها من كثير بعد الكسرة لا تنوي شيئا الا شيئا قليلا وبقاياها بعبادة عن عدم الانتفاع به منقرو  
 فيما كان يتفقد به مع الشركة مثل ان يكون بينهما دار صغيرة اذا تمت صاقل واحد منهما موضع ضيق لا يتفقد به من شئ من الاول  
 وان امكن الانتفاع به من غير ذلك قال في ذلك بعد نقل ذلك كما ذكرناه ولا يفرق بين الاول واليه ايضا مال المختص لا ريب في ان  
 الثاني بعد الثالث بعد انما هما الى ما ذكرناه هنا ثانيا والثالث انه على تقدير عيب المصلحة الاولى في انتفي مثل هذا الضرر عن  
 مطلب لاحر القصة مع انتفاء عنه ايضا فانه يجب ارجاء القصة ويجبر المقتضى وهو ظاهر لما تقدم من انه يجب الاحتياط  
 من طلبه ولا يجوز منعه اذا لم يضر المقتضى انه لا مانع من ذلك وانما عدم وجوبها مع ضرر الشريك فهو ايضا ظاهر بجبر الضرر ولا ضرر  
 الامع ضررا طال القصة دون المقتضى فالظاهر انه لا يجب اجابته لان ارتكاب ذلك منه وتبعه ماله لان يربح ما يربح ويتبع  
 قال في الدليل لو ضرر احد الشريكين دون الآخر بالقصة اجبر بتقرير المقتضى بطلب الاجر دون العدم ونحوه لا يجبر بهما لانه طالبا  
 احدهما فيضر بعد الانتفاع وان ترون بقص القصة فالاول حسن بذلك في مرام المسئلة اتوا لثلاث نالها القفيل المذكور  
 شيئا المذكور وهو جواز ارتفاع القصة مع تضمنها الضرر كما جوه في التمسك والمضايقة القصة فقد سبق لمقتضى هذا الجواب بان لا  
 يجوز قسمة القصة والفهم من كتاب غير المحكة القصة المشقة على غيره لا يجبر المقتضى عليها لكنها تقع بالتأخر والاتقان جملها مع  
 ان كتاب القضا من مع فتر الضرر بنقص القصة فانه ما بعد اجواز مع نصير الضرر بما ذكره من اجل فارجح مع القصة لا يمانع عند  
 المنع فتر الضرر بعد الانتفاع امكن من حيث استلزامه بالقبض المالى بغيره ومن فانه اذا لم ينفقه بالاجرة فلا فائدة في القصة بل هو  
 ومع التمسك لينا الاثر في الرجوع الى الفرقة ما نوقشنا طال القصة بالقصة

في القصة  
 في القصة  
 في القصة











على شئ منه دون الآخر متى ابرأ من جهة وان بقي حق الآخر وكذا اذا اوجبوا شريك الاخر واستوفوا حقه وتايمها ان متعلق الشريك  
بغيرها كان هو العيّن وقد ذهب وليه بوجوهها الا ان في متنها اذا اخذ احدها حقه منه لم يكن قد اخذ عينا من عيان الشريك بل من امواله  
على شئ منه لا يمتنع الا بقبضها بالكلية وهذا ليس كذلك لانها قبض لنفسه اقول في الاول ان ما ذكره من الدليل الاول ظم البطلان اذا  
ملازمة بالامرين بل ظهور الفرق بينهما في حال فانه صورة الامراء والهة والصلح قد برئت عنه الغير من مال الشريك الذي ابراه  
وهو اوصاله ولم يبق في ذمته الا حصة الشريك في حق كيفة اذ كانت استوفاه وهو لم يمتنع شيئا بالكلية بل صاكا لا جنبي بخلاف  
ما لو لم يقع شئ من المال المشترك في ذمته الغير كما هو محل البحث فان دفع شيئا والمال هذه فانه دفع عملة في ذمته من المال  
المشترك والمندفع انما هو من المال المشترك فلا يختص به القابض وتانيا ان ما ذكره في الدليل الثاني فهو وجه على ما لا يمتنع مقابلة القبول  
القبول في الحقيقة فانها اجزاء تحت مقابلة التصديق وهو على قاعدة التهديم وطريقته الخفية من عدم العمل باخبار الواحد جيدا  
عند من لا يقول بقوله بل يعمل بها فلا وجه لهذا التعليل في تناقضها وانما ما يفهم من ذلك من الجبل الى ما ذهب اليه ابن ابراهيم في غير شك كما اذكره في الدليل  
الثاني حيث ايدته في اختياره بوجوه اطلاق بذكرها وطعن في اخبار المسئلة جيدا قال انها قاصرة عن الاستدلال بها لارتكاب بعضها وضعفها  
وعدم صحتها الظاهر في بعضها فافهم الكلام مع هذا المقام يرجع الاستدلال بالاخبار المذكورة وبيان صحة ما وصل حقه في المدعى في  
ذكرها وبيان ما يدل عليه وان كنا قد قدمنا ما في الدين كتاب من الجبل المتقدم فنقول من الاخبار المذكورة ما رواه الشيخ والصدوق  
قوال صحيح عن سليمان بن خالد قال سئل ابا عبد الله عن رجلين كان لهما مال منه بايديهما ومنه منقصة عنهما فاقتهما بالسوية ما كان في ايديهما  
وما كان غائبا فلهنك نصيب هل هما انما كان عنده غائبا واستوفى الاخر اير قلة حيا قال نعم ما يظهر به في ماله وما رواه الشيخ في الموطأ عن  
عبد الله بن شنان عن ابي عبد الله قال سئل عن رجلين بينهما مال منه دين ومنه غير فاقتهما العيز والدين فتوى ان كل واحد منهما  
من الدين يخرج الذي لا يخرج على صاحبه قال نعم ما يدل عليه ما رواه في حصة قال سئل ابا عبد الله عن رجلين بينهما مال منه بايديهما  
ومنه غائب عنهما فاقتهما الذي بايديهما واطال كل واحد منهما بنصيب من الغائب فاقطع حدهما ولم يقبض الاخر فقال ما افقعه احدهما  
ففي يدهما ما يذهب به اليه وشمل ذلك رواية غياث عن جعفر عن ابي جعفر عن جعفر عن جعفر عن جعفر عن جعفر عن جعفر عن جعفر عن جعفر  
الله ولا يخفى على السائل المتصفية لا مجال للطعن في هذه الاخبار بعدد من بعضها الى بعض فانهم في كثير من الاحكام يعتمدون على خبر  
واحد ضعيف باسقاطهم من جبره بالثبوت فكيف بهذه الاخبار على تعدد ما وثقه القبول بها اذ لا خلاف في ذلك سوابق في وجود  
القبول باسقاطهم الحديث والافا الامور من ذلك كما تقدمت بحقيقة جلد كتاب الطهارة من الكتاب اما من حيث الدلالة فهي لا تنوب  
على جريان الحكم المذكور في الدين مطلقا الشك المدين وتعدد وتخصيصها كما ادعاه ابراهيم في غير ما قدمنا نقله عنه مما اذا كان الدين على رجل  
الاخر ما ذكره يحتاج الى تخصص من اخبارنا وليس فيهم من هذه الناقصة في الدلالة بانها غير صحيحة في المطلوب كما ذكره شيخنا المتقدم ذكره  
ولو تم ما ذكره لبطل الاستدلال بالعموم وهو خلاف ما عليه جميع العلماء الاعلام وارباب النقص والارام وغاية ما يتعلق به في دليلنا الثاني  
ان متعلق الشريك انما هو العيّن وقد فاست احدهم لم يكن قد اخذ عينا من عيان الشريك بل من امواله في الاخر ما ذكره في المدعى في  
من جيل الثمن مشترك كالميراث افقتة لا دلة الشرعية بحيث يترتب عليه ما يترتب عليها اذ في وجهه فغير ذلك كل جزء يحصل في  
ذلك فهو بينهما كما ان الامر في العيّن كذلك وبالجملة فان خروج عن ظواهر الاخبار وتجوز هذا الاعتبار ومقابلة للنقص بالاجتهاد وفيه  
خروج من جازة التمسك واما قوله ان هذه المسئلة لم يتعرض لها احد من المتقدمين ففيه ان عدم التعرض لها والفتلة عنها لا يوجب عدم  
القول بها مع قيام الدليل عليها او قد غفل المتأخرون عن جملة من الاحكام من غير علمه المتأخرون بل المتأخرون وفيه عليها ما سألنا في المتأخرون  
وتانيا ان جمل المتقدمين لم يصفوا في ذمهم لاحكام وبسطوا القول فيها والتعريض والبحث عنها وانما كانوا يذكرون اخبارا متعلقة  
بالاحكام وهذه الطريقة كما اشترانا اليه انما مبداها من التسليم على ما نقل في الفقيه صحيحة سليمان بن خالد المذكورة وهو يوثق  
بقوله بمضمونها بناء على قاعدة المذكورة في كتابه الاصحاب انما يثبتون اليه لا قول باعتبار ذلك فهو من جملة القائلين بالقول المشرك  
وابر الجبل قد صرح ايضا بذلك وهو من المتقدمين على ما في التمسك فانه لم يمتنع ما كانوا اقتسم الشريكان وكان بعض المال في ايديهما وبعضه غائبا  
عنهما فاقتهما الذي بايديهما واخر كل واحد منهما بنصيب من الغائب فقبض احدهما ولم يقبض الاخر فاقبض من المال بينهما انتهى اذا  
عرفت ذلك فاعلم ان المقام اشكال وذلك ان مقتضى كلام الاصحاب في هذه المسئلة ان الدين لا يقبل القسمة وان كل من خرج منه فهو مشترك  
سواء كان في ذمته واحدة او سم متعددة وقصته حكم بالاشتراك برأيه الغير من حصة الشريك الاخر الذي لم يقبض من المال المندفع  
لاستحالة بقاء الدين في الذم مع صحة قبض عوضه وانما تولد في يد القابض يكون الثالف بينهما كلا او بعضا من حق الكل المشترك  
كان في الذم فقبض القابض الماخوذ فهو لها لا يمتنع لاحدهما النص في هذا لا يابن الاخر وهذا هو ظاهر الاخبار المتقدمة والاصحاب يقولون  
بذلك في الموضعين المذكورين وانهم مترجوا بالنسبة الاول بانه يخرج عن الرجوع على الشريك والغير في النسبة الى الثاني ان الثالف يكون  
من القابض خاصة لا يرجع على الشريك بشئ منه قال في التذكرة لا يصح قسمة ما في الذم لان قال فلو قاسما ترى بعض المال يرجع من ثمن  
ما له على من لم يتوفى قال في موضع آخر لو كان لرجلين في ذمهم واحد ثمن عقدا وصارت واسمه لكنا وغيره فقبض احدهما شيئا من القابض  
ما قبضه يقبض قسمة الغير في الذم من غير رضا الشريك وهو باطل فوجب ان يكون الماخوذ لهما والبناء بينهما وغير القابض الرجوع على  
القابض خاصة سواء كان باوفا في يده او اخذه عنها وله ان يرجع على الغير لان الحق ثابت في ذمته لهما على وجه سواء كان في يدهما







الامر بانه اصفا وبنية فاعبته الشبهة والاول انهم مقتضى القول الشك فيما قلناه هنا ان يكون كذا في المسألة التي قلنا ما هي الحق  
ممن انه لم ينقل من خلافه وبنما ما حملوا به على ان الملك والحياة والنسبة لا تزلها هنا وهو مشكل وقد نقل في الخ من الشبهة باب حيا الاكو  
من كتاب الملك وانه اذا نزل قوم وسعنا في الموت فخذوا فيه من الاشرع وانما فيها وهم ومما يشبههم نهائهم مقامهم ولم يقصدوا  
الملك بالحياء فانه لا يكون الا في الحيوان بالاجزاء اذا قصدت له بانه لا تعتبر هنا النسبة والقصد الى الملك والاملاك هو  
خلو عدم كذا في مجرم الحياء والحياة وقال في باب الشريكة من كتابنا يجوز ان يستاجر ليجتنب له او يتشعل مدة معلومة او قول بعد  
الكلام ايضا انه لا يند في معنى الحياة في نية الملك والاملاك لا يستجار ولا يستاجر بملكه تجوز الحياة فلا يصح ملك المستاجر له ولا  
اذا قلنا يتوقف على النسبة فانه يصح الاستجارة وسكننا في ذلك لان الملك يكون تابع للنسبة فاذا نوى ملك غير مع كونه تابعا  
صح قال في بعد نقل هذا القول عن الشبهة في ذلك وقد ورد في ذلك بعد نقل عبارة بيع المقدمة الدالة على من بعده ما في النسبة وان  
الجمع لم يجز في خاصه ما هو في هذا الجزء انه لا يتم بكونه بملك الغير في ذلك الا في الاشكال الذي ذكره من توقف ملك المباح على النسبة  
فاننا لو قلنا يتوقف ونسب ان وكلنا ثبت الملك لهما ولو قلنا بعدم توقفه في ثبوت الملك للمع نظر من حصول ملك الملك وهي الحياة ونسب  
فيثبت المعلوم من وجود المانع والكونية عدمه بل انشائه للغير في ان يثبت خبرا بمقتضى ما قد مرنا نقله عنه سابقا وهذه المسئلة من ان  
من والسفوف فونز كون الماء المباح لهم جميعا كان كالوكيل ينفذ ما يملكه من غير ان يملكه هنا بانه باجته للمع خاصة والنسبة في توثر شيئا  
حيث انه لم ينفذ الا في المالك لو كان وكسلا بالفعل في الجملة فان دلالته هناك المظاهر من لا يج من نوع مدافعة وكيف كان فان الكلام  
في هذا المقام منته على الامام في حيازة المباح وانه هل يكفي في حيازة او يحتاج الى النسبة او يكفي في حيازة مع عدم نية عدم الملك فلو توعد  
اثر في ملك الملك اقول ثلثة وخمسة من المتخصصين في الحقوق في بيع والعلامة في جملة ما يتبع ومنها ما تقدم في عبارة المتخصصين في نقل عن الشريعة  
الوقت في ذلك وهو حمله لعدم الدليل الواسع على صحة هذه الاقوال ولا يخفى ان هذه المسئلة لا تعلق لها بكتاب الشريكة الا من حيث  
هذه النسخة عن المذكورين لا في حيازة المباح كابل في البوان وسحق في البحث فيها بعد الوصول الى هذه والله العالم انما قلنا  
الحق في ما وجدنا من احد الشريكين سلطة بينهما هو وكيل في انقبض او في الشريعة عليه انتم في الباب وصدقنا الشريك في الشريعة من جهة  
وقبلت شهادته على القاض في الشف الاخر وهو حصة الباي لا ارتفاع القيمة عنه في ذلك القدر ولو ادعى عليه في الشريك فصدق الباي  
لم يثبت المشتري من شيء من الثمن لا رجعة الباي لم تسلم اليه ولا في وكيله والشريك منكر القول قوله مع عينية وقيل يعتدل شهادة الباي  
والمشترى في السليتين اشبه انتم في قول ختموا في كلام هذا المقام يقع في موضعين جدهما اما لو كانت الدعوى من الباي من الشريكين والمشتري  
في غير ذلك فينا الدعوى من الشريكين كما سطر في السطر فبهم مناصون انهم في وقوع الدعوى بين الباي من الشريكين والمشتري  
والمعروض فيها ان الباي من الشريكين في كل من جهة الشريكين لا في جهة الشريكين كما انه وكل في البيع ففي هذه الحالة ادعى المشتري انه دفع  
الثمن الى الباي وصدقنا الشريك الاخر وانكر الباي ذلك فان ادعى المشتري البيعة برئت ذمته من الباي من حق الباي في البيعة واما من  
ادعى الشريك الاخر فينا وبتعددية الباي في دعوى بكونه لو كان عدلا فثبت شهادته على شريكه لان الشهادته على الشريك مقبولة كما ان  
فيها منها عدم الشهادة بكونها انما تقبل في حصة الشريك الباي لا في الجميع المتضمن بحصة منه فلتطرق الشهادة فيها كما يشير اليه قوله وقبلت  
شهادته على القاض في النصف الاخر وهو حصة الباي لا ارتفاع القيمة عنه في ذلك القدر ولو ادعى المشتري البيعة بآداء الثمن كان القول  
على قول الباي به بانه لا ينفذ في دفعه فاما جليلنا فيتم في حصة حصة لا غيران شريكه بمرأته ذمة المشتري حيث انه وافقه على دفع الثمن في  
انه صاد بري الدية وان شريكه قد دفع في ذلك مسالة لنفسه وكاله عنه والوكالة قد طلعت بفعل متعلق الوكالة وهو القبض فليس له ما ذكره  
الشريك فيما قبضه باليمين ان المال لا يصل مشتركا الا في كل شرفه بان ما قبضه شريكه طام وان جمل انما هو في ذمة شريكه الباي بالقبض  
في الاول وان كل الباي عن اليمين وقد في المشتري فاحلفنا انه قبض الثمن جميعه انقطعت عنه المطالبة وان كل الزم بضيق الباي حلفنا  
قالوا وحيت يثبت الاداء الى الباي بالنسبة فالشريك المطالبة بمحضه من ما ثبت ذلك بشاهد يمين او باليمين المرودة على المشتري او بآداء  
الباي على القول بالعتناء به ان ذلك انما يثبت في حق الخصام صير في حق غيرهما القول والظاهر ان السبب في ذلك من حيث اليمين لانها لا يثبت  
في مال لا يدبر الحالف كالبينة وعليه يتفرع النكول كما لا يخفى الصورة الثانية التي دعوى من الشريكين قد عرفنا ان الشريك الباي وكل من جهة  
شريكه الذي يدعى هنا في قبض الثمن وهو قد صدقنا المشتري في قبض شريكه له ربح فاشريك هنا يدعى على شريكه الباي حصة من الثمن وشريكه  
يدعى حيازة ذمة المشتري لا تكاره القبض منه وعلى هذا فان قام الشريك بيقينه بان شريكه الباي قد قبض الثمن من المشتري كما يدعى عليه  
عليه بجملة منه والا فالقول قول شريكه لانه منكر القبض فيقبل قوله مع عينية فان حلفنا انقطعت الدعوى وان كل ادعى اليمين حلف الشريك  
في المقر واخذ منه حصة ولا يرجع الباي بذلك على المشتري لا غير ان بطلان شريكه له شرفه وانه لا يتصور في نفعه شيئا وانما حصة بان ذمة  
المشتري ولا في ذمة المشتري برئته من حصة لا غير ان يدفع ذلك الى الباي فلا يمكن ان يقال ان رجوعه عليه لكونه قد ادعى عنه في ذمته  
فارجع به عليه هذا كله فيما اذا تقدمت الخصومة لا في الثانية وارقبنا اما اذا تقدمت الثانية فان الحكم كما ذكرنا ايضا الا ان  
الشريك للمقر لا تقبل شهادته على الباي لسبق حلفه في البيعة فانهما مالوكا كانت الدعوى بين المشتري والشريك الا ان بان  
ادعى المشتري انه بعد الشراء من الشريك الباي سلم الثمن في شريكه الاخر وصدقنا الشريك الباي على ذلك والشريك الذي يدعى عليه منكر  
فالقول قوله بعينه فاما الحاجة المتفق عليها في تفصيل الكلام هنا يقال ان البايع انما يكون قد اذن ايضا لشريكه الباي في القبض







مصدقون في الأرض يتفقون من فضله الله تعالى على العمل في بيعها للشيء على التجارة وابتغاء طلب الرجوع بطله صانع المال فكان الصواب مستقيا  
عما طرأ على الباب المتيقن في حصره أن أصل من شرطها كل ما يترتب عليه من غير أن يكون له في نفسه أو ما وجدته المستندة في القسمة  
الثانية فهو ما من العوض وهو القطعة خاصة أن شرطها أن يكون له في نفسه أو ما وجدته المستندة في القسمة  
سلكها للمعامل وأقسط له وتلقا بين أن يترتب على شرطها من غير أن يكون له في نفسه أو ما وجدته المستندة في القسمة  
عن أبي الذؤدنة أنه قال قاض الناس ما تادسوا في أن تترتب له لم يترتب له يريد ما هم فيها يقولون وهذا المعنى متحقق هنا لأن المال من جهة  
المال ومن جهة العامل المعنى فثبتنا أن في تمام العقد بما في هذا المال ونسب هذا العمل فيكون ذلك لا يشترط الكفا في الرجوع ويطلبها  
وأصل استحقاته ولا يخفى أنه كسبته ويقال منه للمالك مقاض بغير الرأ والمعامل مقاض بالفتح ومن اللفظة الأولى يقال للمعامل مضاف  
أبكر الرأ لأنه الذي يضرب في الرأ ومن بالراء فيطلب وله رتبته في العمل للغة الرب المال من المضافة سيما بخلاف الفرض كذا في التذكرة ونحوه  
في ذلك وقال في ذلك وأعلم أن من دفع العزم لا يتجوز به فلا يخرج أما أن يشترط أن يكون الرجوع بينهما أو أحده أو لا يشترط شيئا فان شرطه  
للعامل فهو فرض أن اشتراطه للمالك فهو متباعد وإن لم يشترط شيئا كذلك لأن للعامل جرة المثل ونحوه قال في التذكرة وقدر  
المتحقق لا يوجب هناك موضعين أحدهما في البضاعة حيث حكم بأن للعامل جرة المثل قال بعد نقل عبارة التذكرة قوله وعليه جرة المثل  
للعامل محل التامل لأن الأصل عدم لزوم الجرة وما ذكر من أن إذا استعمل شخص عمل له لوجه عادة لمثل هذا الشخص فيتحقق به أجره للمثل  
أن ثبت ذلك وكان ما نحن فيه من ذلك القبيل يكون له الجرة المثل والآخر هو متباعد للمقارنة في حاصلي الرجوع في تمام احتمال التبرع فالحكم  
بالأجرة مع إطلاقه يحتاج إلى دليل وليس فليس هو جدير بأنهما قولها في صورة ما إذا اشترط الرجوع للعامل أنه فرض أن ظاهره مانع  
من الحكم بكونه فرضا بغير هذا الشرط قال في ذلك قوله كان المال فرضا ودينا فان القرض يحتاج إلى صيغة خاصة وله أحكام خاصة فلا بد  
عدم وجودها من المال فكيف يمكن بوجوده وترتب أحكامه عليه ولا يخرج المال عن ملك مالكه ودخوله في ملك غيره يحتاج إلى دليل وما  
وجدنا لا يخفى قوله المتجوز فيه فيكون الرجوع لك وغيره يكون هذا المقدار ملكا باعثنا أن كون الرجوع له فرع كون المال لك بالعوض فيجوز  
لأن الكفا في خروج مال عن ملكه ودخوله في ملك آخر مثله من غير أن لا يشترط به شكل على أنه قد يكون العامل والمقابل جاهلا لا يعلم أنه  
لا يمكن كون المال باعثا على ملكه وكون الرجوع للعامل أن يكون مقصودا له طرأ الرجوع للعامل بعد أن كان له وبالجملة أن وجود دليل في هذا نقل  
الملك مع العوض يكون فرضا إلا فلا يمتنع في جدينا أيضا إلا أنه يمكن إجورنا بأنه ليس المراد بثبوت القرض حصوله بمجرد هذا الشرط  
بل مع حصول القرض ولا يصحبه الدالة عليه والألوه وما قاله أيضا بالنسبة إلى القرض الذي هو محل البحث فإنه لا بد من صيغة  
خاصة عندهم معن ظاهر هذا الكلام الاستكفاء بمجرد هذا الشرط وهم لا يقولون به وبالجملة فالمراد أنما هو أن يشترط الرجوع  
لها معا إنما يكون في القرض واشترطه للعامل خاصة إنما يكون في القرض والمالك خاصة إنما يكون في البضاعة وهذا لا يدل على حصول القرض بمجرد  
هذا الشرط كما هو منه ظاهر الكلام المتقدم ولا على حصول القرض كذلك على أنه يمكن الاستدلال ما ذكره هنا بما رواه من ذهب عن محمد  
بن قيس في القرض عن أبي جعفر قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يشترط في القرض فليس عليه ضمان وقال من ضمن لأجر فليستر له الأجر ما له  
ليس له من الرجوع شيء ومنه موثقة محمد بن قيس عن أبي جعفر قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يشترط في القرض فليس عليه ضمان وقال من ضمن  
قال أيضا من ضمن ضمانه فليستر له الأجر ما له ليس له من الرجوع شيء في القرض فليس عليه ضمان وقال من ضمن لأجر فليستر له الأجر ما له  
عن الضمانة من أنه يتقدم هناك عقد القرض ولا وهو في معنى شرط الرجوع للعامل فان الأمرين من إيراد القرض قال في الواو بعد نقل خبر  
الذكورين يريد بالصدق خبران في الضمانة لا ضمان على العامل فان شرطه عليه الضمانة يصير فرضا انتهى من جملته أنه باعشرطه الضمانة كأنه  
فصل أن المال يكون فرضا كما أنه باعشرط الرجوع للعامل خاصة كأنه فصل ذلك في بيده من إيراد الظاهر والاول وهو لازم والكلام في هذا  
الكتاب يقع في مقاصد أربعة الأولى في العقد ما يلحق به وفيه مسائل الأولى قال العلامة في التذكرة لا بد في هذه المعاملة من لفظ  
قال على الرضا من المعاقدين في الرضا من الأمور الباطنية التي لا تطلع عليها إلا الله تعالى وهذه المعاملة كغيرها من المعاملات يشترط فيها  
الرضا للآية واللفظ الدال على الإيجاب يقول بن المال ضار منك أو قارضك أو عاملك على أن يكون الرجوع بينهما نصفي أو ثالثا أو  
غير ذلك من الوجوه بشرط تبين أكثر من وجهها والاول كذلك والقبول أن يقول العامل بثلث أو رصبتا وغيرها من الألفاظ الدالة  
على الرضا بالإيجاب وكذا الإيجاب لا يخفى ظاهرا فلو قال خذها واتجر به على أن مائة هل الله في ذلك من يرجع فإيدى يكون بغيره التوبة أو  
منفوا أو جاز لا بد من القول على التواصل اعتبر في هذا القول هل يعتبر اللفظ الأقرب لعدم فلو قال خذها هذه الدائم واتجر بها على أن  
الرجوع بينهما على كذا فخذها واتجر بها لا قرب الاستكفاء به في صحة العقد كالكالة ويكون فرضا ثم نقل عن جملته من العامة أنه لا بد في الرجوع  
بذلك كالكالة فان القرض عقدية خاصة فلا يشبه الكالة التي هي من قول قال الوجه الأول أن قول قد عرفت في غير موضع مما تقدم من قول الأمر  
في العقد وأنه ليس لا ماذل على بطلان المعاملة ونهاه كلامه هنا وكذا كلام غير الاستكفاء مما دل على الرضا وإن كان فلا ضمان القبول قال  
شيخنا الشهيد الثاني في الترتيب في شرطه ووجهه لفظ الجواز بالفعل قول لا يخرج ثابته من قوة وبذلك يظهر لك ما في قوله فلا بد من  
القبول على التواصل المعبر عن أثر العطف من التامل فانه متى صح القبول بالفعل دون القوا فلا معنى لاشتراط التواصل الذي هو صفة  
عندهم من حيث لا يجاز به في قوله لا بد من فعله فانه من هذا إنما يتجوز بها لو كان القبول لفظا إلا أن إرادته لا بد من التواصل أن  
كان نقول فلا بد من أن يكون الاختصاص بالإيجاب بلفظ هو بعيد بالجملة فانه لا دليل على اعتبار هذه المقارنة بل سجدت خواهر جملته من

هذا الكلام لا يثبت في القرض ولا في البضاعة











مقامه بقاء و كماله بقاء و در مقام بقاء

والله اعلم



قد سارت دراهم ودينارين وانما يختلفا للثمن وهي وصف في الفدين وربما لا يتغير خصوصاً اذا قيل انهما لهما ذلك ارجح مما سار من وجه  
انهم هو جيد قول لا يخفى ان من لا يلتفت الى دعوى مثل هذه الاجماع لعدم بروت كونهما دليلات شرعية فانه لا مانع منه من وجه بالجوهر  
غير القدين نظر الى عموم لادلة القالة على جوازها وتخصيصها بالخراج الى دليل شرعي وليس فليس قالوا فنرى على ما تقدم فلا يصح المضاربة بالفلوس  
ولا بانديهم المقتضية سواء كان الفشل اقل او اكثر ولا بالضرورة وانما جبرها بان جلد ما عرف حيث انه لا مستند منها ايضاً سوى دعوى الجمع  
ولكن ينبغي تقييد المنع من الدائم المقتضية بما لو كان العامل بها ساقطاً ولا فوجرت في المعاملة فانه لا مانع من المضاربة قال في ذلك هذا  
اذا لم يكن عاملاً بالمقتضيات ولو كان معلوم الضرب بين الناس جازت به المعاملة وتصح جعله مالا للقراض وان كان الفشل اقل او اكثر انتهى  
الثاني لو دفع الى القيد كالثبوت بمقتضى من القيد كالمضاربة على جرة الالة وذلك لان هذه المعاملة ليست بمضاربة  
افلا مضاربة كما هو الجمع عليه عندنا انما يكون بالذات والذات لا يكون الا بمقتضى المضاربة المقتضية للمال الدفوع والثالث بالبيع  
او الشراء وهذا ليس كذلك لا بالاشتراك الاول والثاني وليست ايضا بشركة لانها هنا مركبة من شركة الابدن وغيره او قد تقدم بطلانها  
تميز مال حصة الشركة وعدم حصول الشركة في وليست بل بمادة وهو ظاهر ثم ان الحكم هنا يكون القيد للمضاربة خاصة يعني على حد تصور  
التوكيد في ثلث المباح كما هو عند القولير والافان فيبطل تقييد مشترك كالمضاربة ابراه الصائفة وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الثانية  
من الفصل الثالث في التلويح من الكتاب المتقدم واحتمال انه انما يتعد القيد لنفسه وليس بمشاركه الاخر فيقيد فان الظاهر ان دخوله انما كان  
على جهة الشركة قال في ذلك حيث يكون القيد له في نفسه من غير ان يكون له في غيره من المضاربة بالمال اقل قد تم توضيح ذلك في المسألة  
الثانية من الفصل المتقدم ذكره من الكتاب المتقدم من جبره الى ان كل منهما القوة المتل في جميع كل منهما على الاخر فانه لا يشك في الاشكال  
ولا خلاف فيما اذا كان مال الفراض معلوماً مقدار معين وان كان شاعراً لا يشك في معيق في نفسه مع كونه جاسطاً بالاشواط والافريق  
ان يكون العقد مع الشريك او غيره ولو كان شاهداً مع كونه جوهراً لا يبيع للجهازة وقيل بالبيعة لرد ال معظم الضرر بالشاهد على  
في الخ من ان القول بجواز المضاربة بالخراج وانما يكره ما شهدا بالمال في قوله الموثق من عند شروطهم ان قال في ذلك فلا يصح القراض  
كان ليس المال جرافاً لان الفراض عقد شرعي يحتاج الى دليل شرعي فيمنع من الترخي ما يدل على صحة هذا الفراض فوجب بطلانه والظاهر انه هو  
وقال في طيطل وقال قوم جميع ويكون القول قول العامل فانه فان قلنا بغيره من الحكم لينة المالك فانه يثبت القارض قال في هذا هو لفتو  
عند قال وهو هو الا في حق من قال في الخ وما فواء الش هو لا يورثنا الاصل المعنى وقوله الموثق من عند شروطهم وقد تقدم شرط  
سائق فيحكم به انه في ظاهر شيخنا انه يهدى لثمة في ذلك يرجح الاول من حيث بهالة وظاهر الحق لا رد بطل الميل الى المالك لعموم الادلة  
عدم التبدل الواضح على المنع والمسئلة محل توقف لعدم الدليل الواضح على الجواز والتعلق باطلاق الادلة مردود بمعرفة في غير مقام بل تقدم  
من ان لا يطلق يجب حمله على التكاليف الا في المصارف المذكورة المذكورة في الشريعة وذلك انما هو مع التعيين معلومية المقدار وعند ظهور  
الجهازة بوجه من الوجوه وكيف كان فانه لا اشكال في كون القول قول العامل بمسئله وتعارضها فان الحكم لينة المالك لانه المذموم مقتضى  
القاعدة المحكم ببنية وكذا لا يتعد القرض من بناء على ما تقدمنا لوضعه بالية مع عدمه من فقال فارضنتك بالية ما شئت لا تنفذ القرض ان  
هو شرط في صحة العقد كما عرفت ولا فرق بين ان يكون المالك ان يتجارب من جهازة او غنفلين خلا فالبعض العامة حيث جوزه مع التلويح  
وظاهر الحق المتقدم ذكره الميل الى الجواز هنا ايضا اسناداً الى هو الادلة وفيه ما عرفت في الساليج لو اخذ مالا للمضاربة مع تجزئته  
بمعنى انه يجزئ من طلبه في التجارة والبيع والشراء به كقوله قالوا لا يخفى اما ان يكون المالك المباح من اجهاز لا يملك فان كان الثاني فانه يضم لينة  
مع علمه بنفسه وانه يجزئ من ذلك وانما يبيد على المال على غير الوجه المادون فيه فانه انما دفع اليه ليعمل به في التجارة لكن هل يكون ضامناً للجمع  
او القدر الزايد على مقدرة قولان انما اردوا في ذلك وجه الاول من عدم التغير والنهي عن اخذ هكذا الوجه وجه الثاني من القصر انما يجب  
لا التزايد فيجوز به وقد بطل انه ان اخذ جميع فله حكم الاول وان اخذ مقدراً فله حكم الثاني لا يرد من جهازة من الزايد خاصة ولورد عليه بانه بعد وضع  
يد على جميع عاج عن الجوع من حيث هو مجموع ولا يرجح لان اخذ الجهازة او لورثها الاول واخذ الثاني بآذنه لم يجز قول لا يخفى على هذه الظلال  
العيلة من عدم الصلوح لا ببناء الاحكام الشرعية عليها والحكم غير مخصوص به يظهر من الاستدلال في عمومات الضمان الى النهي في حق من اخذ  
نصف المسألة وكانه اشار بمقتضى النهي الى ما ذكر من قوله بان يكون فله حكم على المال على غير الوجه المادون فيه وجه انه يمكن تخصيصها بالربط لانه هو الذي حصل  
فيه الخرج فيكون هو الغير المادون فيه وانما كان يمكن العمل فانه يكون مادوناً في الجهازة فالحكم لا يخفى من شوب الاشكال لما عرفت لعدالة  
الواضح قالوا ولو كان المالك عالماً بغيره لم يضمنه القدر على الخطر او ان علمه بذلك يقتضي لمن له التوكيد قول وفيه بالنية في التعليل  
الاول ما في سابقه من الاشكال فمن الممكن ان يكون عالماً بغيره لكن يجوز حصول القدر لا بعد ذلك لوجود من يبيعه او يتجدد بعض اسباب  
الوجه القدر ومع عدم امكان ذلك فانا لانتم انه يجزئ علمه بعدم القدر مع انه انما دفعه لاجل المعاملة به وبمقتضى الترجيح والنهي بيقين  
عند الضمان اذ لا اقل يكون مبدءه كالامانة ويجزئ دفعه على هذا الوجه لا يستلزم جواز فواته على ما لكان لان الدفوع اليه محال فكيف يضمن  
بمجنون ولا سفيه حتى يكون المالك قد فرط بدفعه اليه ولكن قد تقدم لهم مثل هذا الكلام في مسألة بيع الفضل وقد اوضحنا ما فيه بالواضح حيث يشك  
الضمان لا يبطل العقد اذ لا منافاة بين الضمان وصحة العقد انما قيل ويدل عليه ما تقدم في تلك الاخبار وعليه اتفاق الاصحاب من انه مع الخالفين  
لا شرط للمالك فانه يضمن الى جميع بينهما الخاص لو كان له مال من غير تقييد شخصي ذلك لا لوجود معلوم القدر فانه يجوز عند من  
بفراض عليه الفاضل مع استحسان بل في الشروط الظاهر ان الحكم اتفاقاً عند الاصحاب اذ اختلف على نقل خلاف في المسألة والظاهر انه لا اشكال في  
خلافه انه متى وقعت المضاربة واشترى العامل وهو الفاضل بذلك المال المقصود من شرائه فانه يضمن فانه يضمن من الضمان الثاني  
عليه بالنصب لانه قضى من المالك باذنه انما الخلاف في انه هل يبرئ في مته ويجزئ عقد المضاربة ام لا الظاهر ان المثل في الاول مخرج



في ظل القرآن

العلامة وولد في الشرح قال بهذا التمهيد الثاني في ذلك وجوب بقاء الضمان انه كان خاصا ولا يتم يحصل ما يبره له لا عقدا الفراض لا ينافي  
عدم الضمان فانه قد يجامعه بان يتبعك فليست فيه ولقولنا على اليد ما اخذت حتى تؤدى وحملها لاشهاد الغاية فيبقي الضمان الى الاول اما  
الا مالك ومن ذن له والدفع الى البائع ما ذن فيه فيكون من جملة الغاية ثم نقل عن العلامة انه لا يتقرب ذن الضمان بهما وتبعه ولد في الشرح في  
مسندنا الى ان الفراض مائة فصحة عقده بوجوب كون المال مائة لان صحة تريت الاثر والاشهاد على الضمان من جهة آخر كما لو كان مائة  
لعدم المناقاة فان الضمان قد جامعه كما اذا اقتضى العامل الا وقال الما اقتضا العقد الاذن في القبض فصحته لان مجرد العقد لا يقتضي ذلك  
واما يحصل الاذن بامر آخر ولو حصل لئذ ان الضمان انتهى بقول قال العلامة في التذكرة وهل يزول عن الغائب عما يقبل الضمان عليه بغيره  
الى بايع التسعة للفراض بوجبه وذلك على الاول لانهما سلكه باذن صاحبه والثاني على الثالث لعدم الشك في بطلان الفراض وضمان العقب  
كما لو قد في فيه طالوجه عندك الاول لا يتبع الغائب يتبع العقب فبطل العقد الفراض فيزول تابعه في الظاهر الحق كما لو كان مائة  
الضمان بانه انه لا يثبت تريت الضمان على العقب وجوب الضمان على الغائب اما هو من حيث كون المتبوض كذلك فغير ضامن المالك ولا اعازة  
وتح فلو فرض ان المالك رضى بالعقب لجاءت ضمانا لا يتبعه ضمان ولا اثره بذلك يعلم ان الضمان وعدمه لا يبره دار الرضا بالقبض  
لا اثر ان شخصنا المذكور ولا غير مخالفت في شئ مما ذكرناه ورحمنا نصيب الضمان بذلك المال للمقبوض قد حصل الرضا بالقبض فيزول وجوب  
الضمان كما عرفت واما قول شخصنا المذكور انه لا ماض من جملة صحة الفراض مع ضمانه وهو صحيح الا ان ذكر ذلك هنا نوع مغالطة فاننا لا نمنع  
ولكننا نقول ان ثبوت الضمان متوقف على وجود سبب يقتضيه ما ذكره السبب وجوده هو المخالفة واما فيما نحن فيه فلا يثبت الا استصحابا  
بالضمان وفنا العقب لا يستلزم ما عرفت من تعرض حاله لغيره في الحالة التي كان عليها وقت العقب شرط العمل بالاستصحاب على تقدير تسليم  
حجية ان لا يعرض ما يخالف لعله الا في غير هذا الامر هنا على خلاف ذلك لما عرفت من عدم الرضا او التحصيل الرضا فانما وقد عرفت في حجة  
ان ثبوت العقب وعدمه دائر مدار الرضا وعدمه واما قوله ان مجرد العقد لا يقتضي لك وانما يحصل الاذن بامر آخر فلا يتبعه راب اما قوله  
فتقدم في مسند الكار بغيره الضمان بانه عقد شرعي ليجارة الاصل بما لا غير بحيث من الترخيص وانما ان ثبوت شرعية هذا العقد  
على الوجه المذكور لا يتبع العقب لا يكون الماع لان الرضا فكيف يكون مجرد العقد متبعا للرضا والقضايضا فانه قال في ذلك شرح  
قول المعنى وهو جابر من الطرفين انه لا خلاف في ثبوت الفراض من الحق الجارية من الطرفين لا والله في الاستدلال ثم قد يصير شركة وهما  
جائزان اه ورحم كيف يتم كون هذا العقد كاللثة الابداء مع البطاء على العقب كما يذهب الى لازم من الحكم بكونه وكالا هو حصول الاذن  
بناؤه على العقد المذكور كالا يخفى على من تتبع كلامهم بل في كلامهم ان مجرد العقد مستلزم للاذن في القبض وتريت سائر الاحكام وبالجمله فان كان  
في هذا لا عرق له وجها وجهها واما ثالثا فانه لا يخفى انه لما كان ثمة هذا العقد الغرض منه انما هو التصرف في المال والعمل به فيصرف  
هذا العقد من المالك مع عدم الرضا والاذن ما هذه الاستسطة ظاهرا وقد تقدم نظيره في المسألة في كتاب الرهن ايضا العقب من الرضا  
انه في هذه المسألة منح بانقلناه عنه من قول العقب مجرد عقد الضمان بانه الرهن بشرط الاذن في القبض ايدا على عقد الرهن ما قد سنا  
نقله عنه في المسائل من باب واحد كما لا يخفى والسا قال الما السالك وهو من قبل في فرع في المقام الاول قالوا وقال في هذه المسألة  
طافا نرضي منها فهو فراض كان باطلا لان صحة الفراض يكون مال الفراض عينا معينة معلومة مملوكة للمالك وما هنا ليس كذلك فان في المسألة  
حال العقد بغيره ولا نه امر كل بعد البيع في ذمة المالك وهو عينا غير مملوكة للمالك حال العقد ايضا فان العقد ملحق بغيره وقد تقدم  
لا يصح عندهم الثاني لومات دبا لآل المال في حق هذا العامل اقره الوارف على العقد الاول فانهم صرحوا بان لا يصح لان العقد الاول  
بطل بالوثق كما تقدم من ثمة من العقود الجارية التي تبطل بالوثق فلا يصح لا تجديد العقد من المالك الثالث والعقد ايضا غير جائز لان الابداء  
الضمان ان يكون من القدين والوجود الان عرض فلا يصح الضمان بهما ولو مات رب المال والمال في يد المالك كان العقد صحيحا ولو مات  
الفراض به بلا اشكال وهل يصح بلفظ التقدير قبل لا نه يورث باسحق الاول وامضانه فانه انما يقول له ما يتركك على ما ان عليه اقر  
على ما كنت عليه وكحال ان ما هو عليه قد بطل كما عرفت قال في ذلك والاقوى الصحة ان يفسد من اللفظ معناه الاذن لا عقدا الفراض لا يخسر  
ولفظ من العقود الجارية والتقدير قد بطل عليه انتهى وهو جيد في كلامه هنا كما ترى تدل على ما عرفت سابقا من صحة الفراض لا يقتضي الاذن بل  
فما يحصل الاذن بامر آخر فانه محل مناط الصحة هنالك الاكفاء بالتقدير في تجديد العقد بكونه فيضد ما يقيد العقد لا يبر وهو مذهبنا  
بل ان كلامه الاول الثالث لو اختلفنا العامل والمالك في قدس المال فغضى القاعدة ان القول قول العامل بهينه له سبب الا يبره والمالك  
يدعي بانها ولا فرق في ذلك بين كون المال باقيا او ناقضا بتقريب العامل بل حكم في الثاني بغيره الاول فان العامل كان قال في القول  
في العقد قال في ذلك هذا كله اذ لم يكن له ربح ولا انفق في قوله اشكال من جريان التعليل المذكور وهو الظاهر من طلاق المسألة في ضماننا  
مكاره لن يبره له لس المال فغير الربح فين يد حصة منه فيلزم لك شئ قوة اخلافا فيما مر قد وجهته مع ان القول قول المالك بهينه بوجه  
مع بقاء المال لاصل مقتضى كونه جميعا للمالك ان يبره ليل على استقامة الزاوية مع تلفه بتقريبه فالتقريب قد يقال للمالك واذا كان  
لاستحقاق المال للمالك بجميعه قبل التلف بتقريبه مطلقا وهو ضعيف جدا انتهى في نه ثبت المباشرة في صاحب هذه القول قال في المثال  
الامام في الدين في شرح القواعد المقتضية الثالث في الرجوع وفيه مسائل الاولى ان المهر يبرهن صاحب المصناب يتحقق من الرجوع وضع  
عليه الشرط من البضعة والثالث والربع او غير ذلك وهو خيار الشراء في وجه الاستسطة وقال في نه اجرة المتل والنسبة بقاءه للمالك  
قال في هذا انه يكون للمصناب من الرجوع بمقدار ما وقع الشرط في مخرجت تدب اقل او اكثر من هذا القول ايضا عن المصناب وسلا  
فيما يبرهن ويرجع هذا الخلاف لان عقد المصنابة هل هو عقد شرعي صحيح او باطل في القول المشهور فيمنع على الاول والثالث على الثاني والاول  
والثاني من الاخبار الدالة على ذلك في المسألة الاولى من البصير الاول ومنها بوجه عاين من موقفة المقيدتان في مسند هذا الكتاب



عن ابن ابي نجاد في ذلك وثقة غار بن يحيى عن الحسن قال سئل عن مال المضاربة قال الربح لا يوضعه على المال وحسنه كما اهل  
عن ابن الحسن وموسى في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة ففعل به شيئا من الربح مسمى في اتباع المضارب متاعا فوضع فيه قال على المضارب  
من الوضعية بعد ما جعل له من الربح اجمع القائلون بالقول الثاني بان اثم المضارب لا يصل اليه الا ان يكون الربح للمالك ولا ينفذه  
المعاملة معاملة فاستدل بها في العوض فتبطل فكون الربح لصاحب المال وعليه جرة المثل للعامل والجواب ان جميع ما ذكر ان كان هو  
مقتضى قواعدهم كما هو جوابه غير موضع الا انه بعد استقاضه التصور كما ذكرها كما عرفت بمقتضى هذه المعاملة وفيها اليه وغيره مع  
عدم مخالفة ولا مناقض فيها فانه يجب القول بمقتضى العقد عدم ائتمن بمجمله العوض كما يثبت في مثل هذه المزايا عقد والمساواة وضع  
بثبته التماسا للاصل لقول وهذا الموضع ايضا مؤيد لما قد ناذر في غير موضع من عدم وجوب الالتزام بقواعدهم والوقوف على ما  
مقابلته التصور فان ناذر من القواعد المذكورة قد بناه عليه الاحكام من جهة من الموضع واجتنب في غير مقام الا انه لما ورد التصور  
هنا كما ترى على خلافها وجب الخروج عنها بذلك فالحال هو الوقوف على التصور حيثما وجدت الشائبة في الظاهر لا خلاف  
بينهم في انه يشترط في الربح الشياخ ميعان يكون كل جزء منه مشتركا لانه مقتضى المضاربة كما تبادر في الاخبار المتقدمة من كونها  
بان الربح بينهما ينع كل جزء جزءا مشتركا فانه خارج عن مقتضاها فلهذا الشرط ولعل في مفهوم المضاربة ويتفرع عليه  
صور منها ان يجعل احداهما شيئا مقيما كعشر دراهم مثلا فانه يملك اتفاقا وكذا الوضعية في ذلك ان يملك بينهما ولا يشترط ان يكون الربح  
المقدر فليكن ان يختص به من شرطه ويبقى الاخر غير مسمى مع ان الروايات المتقدمة قد انفقت على ان الربح بينهما بالجملة فان عقد المضاربة  
الاشترائك في كل ما يحصل من الربح بمقتضى اخبار المذكورة وهي من الربح ليس بينهما سواء في ذلك ان يملك بينهما ام لا بل الذي بينهما انما  
هو بعضه على تقدير الزيادة انما هو لمن شرط قبيل العقد البتة على كل من التصورين منها ان يقول خذ قرضا والربح في وجه القضا  
ففيه ايضا لان مقتضى الفرض كما عرفت من التصور اتفاقا كمال الاضمار لا يشترط في الربح وجه القضا لا يقتضي ان يكون  
على وجه من التصور قوله والربح في بطن ذلك وح فلا يمتنع ان يكون قرضا البتة وهل يكون في هذه الصورة بمقتضى اعتبار العامل لا يشترط  
على عمله اجرة كما هو المقرر في البضاعة ام يكون قرضا باطلا لا خلا لا بشرط الفرض مع التصريح بكونه قرضا لهما وان لم يذكر  
على تقديره ان يكون الربح للمالك خاصة لانه ماله وعليه جرة المثل للعامل هذا مقتضى قواعدهم ويصير جوابا في وجه الاول النظر  
في المعنى فانه وان على البضاعة وان كان بلفظ الفرض لان البضاعة في التجارة بين عاقلين ولا يختص بلفظ ما ذكر ان عليها ولا يمتنع  
بالقاء اللفظ انما يمكن عمله على التصور وذكر الفرض ان كان من انما يجب لظاهره لانه يمكن ان يكون مأخوذا من معنى الناطات التي هي ارجحها  
المال ومن اهل العلم من غير الثقات في امر اخر وهو اخذ ما اشترى من البضاعة ولو قيل ان ذلك مجيب للبيعة والحقيقة الشرعية فاما ما يمكن  
ان يتصور فيه فاما الجواب في اللغوية فيصير مجازا شرعية وهو ان البضاعة التي هي قول لا يخفى ما فيه من البعدي والتحمل في البضاعة ولو اشترى هذا  
الباب في مضاهيم الاقفا لا يفتق الباب في هذا انما اشترى في البضاعة كيف كان فالمسئلة من الدليل الوضعية لا يخرج من الاشكال كثيرا  
بما يرى في هذا الجواب في الكلام في ان ظاهره لا مضاربة مع حكم بكونه قرضا فاسد يكون الربح للمالك وللعامل اجرة المثل كما عرفت في حال العلامة  
في الخ بعد ان قيل عن التبرع فوطا انه لو قال خذ قرضا فان الربح كله في كان قرضا فاسدا ولا يكون صحت ما لفظ والوجه عندنا في الاجرة للعامل  
لانه دخل على ان كان متبرعا بالعمل فلا اجرة له في ظاهره وان كان قرضا فاسدا فانه لا اجرة له لدخوله مع عدم تبرع اجرة وكان عمله تبرعا  
وقام في ذلك الاحتمال بناء على كلام العلامة على البضاعة ايضا ولا يخرج من قوة اما بالنسبة الى البضاعة فظروا بما بالنسبة الى الفرض فلما عرفت من  
قضا ودخول العامل فيه على هذا الوجه هذا انما ينضم الى الكلام المذكور فافهم منه ارادة احد الامير من قرض البضاعة من القرض العاليية  
او العاليية والاشارة الى العمل على ذلك ما يقتضيه من صحة ابطالان ومنها ان يقول خذ قرضا والربح كله لك وقد عرفت انفا وجه الفسادة  
انه لا يصح قرضا وهل يكون ذلك قرضا بالتقريب المتقدم في البضاعة بالنظر الى تلك العبارة او قرضا فاسدا كما تقدم ايضا فلهذا الاول يكون الربح كله  
للعامل والمالك مضمون عليه كما هو شأن الفرض ولا شيء للمالك وعلى الثاني فالربح كله للمالك وعليه جرة المثل للعامل فلهذا الاول يكون الربح كله  
هذا انما يقتضيه مقتضى من لا يمتنع بان لم يحدد شيئا بالكتابة ولم يعلم ما قصد والا كان قرضا فاسدا لانه انما في قرضه لو قال في  
الصورة الثانية خذ قرضا فاجزه والربح في فانه يكون قرضا بغير اشكال وكذا لو قال في الصورة الثالثة خذ قرضا فاجزه والربح لك فانه قرض بغير اشكال  
والوجه في ذلك انه لم يذكر شيئا من البضاعة في الاول والثاني والثالث فلهذا في كل واحد من هذه القضا وانما اليه والربح  
اولئك فخرج باراجل قرضا وهو حقيقة شرعية في المقدار المخصوص الذي يترتب عليه الشركة في الربح مع انه قد تم اية ما ينافي في ذلك من  
قوله والربح في اولك ولو قال خذ قرضا على الخلف فانظر العينة لا يشترط في ذلك ان الربح بينهما انصاف هو مقتضى مقتضى العامل فلو قال في  
ان الربح بينهما فانه يقتضي التوزيع بينهما انصافا فان قيل ان الوجه في ذلك استوائهما في السبب المقتضى للاستحقاق والاصل عدم التفاضل كما لو اقر بها  
بمال وكما قال المقرائين القائلين في بعض نبيد فقل عن بعض الشافعية فيكم بطلان في البضاعة تصدق مع التفاوت بحيث لا يثبتها فيحصل  
استحقاق الربح ودد بمنع صدقها على البضاعة مع اطلاقها في قرضه صحت حكمه على غيره بواسطة او على بعض الحكم بالمنفعة فلهذا  
العبارة بان قوله الربح بينهما ظاهر ان جميع ما يربح يكون بينهما وهو يرجع الى ان كل جزء جزءا مشترك عليه الربح فانه بينهما وهو مقتضى المناصفة  
بلا شك ولا يهبط من ضعف ما تعلق به ذلك القائل بالجلال من ان البضاعة تصدق مع التفاوت فان دعوى صدقها تمام كما عرفت في قولنا في دعوى  
ثبوت الحكم بالمنفعة من هذه العبارة اشكال وذلك لان الجواب قد ذكر في الاخبار المتقدمة من قولهم والربح بينهما ولو اقصت المناصفة كما  
يقعونه كان الحكم في المضاربة هو ان يكون للعامل النصف من الربح وانما هو في الاشترائك كما هو قول هذا البعض من  
الشافعية هنا وبغيره في قوة القول بالجلال فان ذهب اليه هذا القائل ولو قيل ان بعض روايات المسئلة قد اشغل على انه بينهما على ما شرط











لأنه يمكن في العقد المسمى ببيع وأما لو حصل منه شيء فهل يكون العامل شريكاً في العبدية أم يستحقه من حيث هو من البيع أو أنه لا يترتب عليه هذا  
البيع أثره وأما العامل لجزء الشئ قولان الأول منها لا يترتب عليه شيء وبالثاني في صريح العلامة في البيع قاله طائفة من الفقهاء فيستحق على رب المال بأثره  
وكان فيه ربح يغتفر ويضم للعامل حصته من الربح وإن لم يكن ببيع انصرف العامل إلى الشئ له قال العلامة في البيع فيستحق على رب المال بأثره  
التقديريين بطلان الفراض بشرائه المادون فيه والوجه في القول الأول من هذين القولين هو ثبوت حصة العامل في العقد المسمى ببيع المالك بالثبوت  
كما هو الصحيح المشهور وإن وجهه ما هنا على المالك من حيث سريان الصلح بالعبدية كما أشار إليه الشافعي في حياته بقوله ومنه من العامل حصته من الربح ولا  
يغني عن صحة العقد المذكور لا ينفك عن صحة العقد المذكور لأن ذلك في القول الثاني وهو خيار العلامة كما عرفت ومثله الشهيد الثاني  
في كتابنا أنه المسمى ما أشار إليه العلامة فيما تقدم من كلامه بقوله بطلان الفراض ويصح ما قد ساد ذكره في البيع في البيع خارج عن مقتضى  
المضاربة فإن يتعلق بالأذن فيها ما اشتمل على تملك المال بالأخذ والعطارة بعد أخرى فيحصل الربح وهذا تضمن الحصة لتعقب الصلح  
له وجه فاذ بطلت المضاربة فيه لم يترتب على ذلك الربح أثره وأما للعامل لجزء المثل عوضه خاصة فإن قيل أنه إذا كان هذا المشتري ليس  
مقتضيات عقد الفراض فإنه كما لا يستحق شيئاً من الربح فكذلك لا يتعلق لجزءه من مقتضى العقد فاجواباً أن مقتضى البيع ليس باعتبار  
هذا الأمر خصوصاً بل بالنظر إليه في غير من العتبات كمنه ما ذكرنا فإنه إن كان من الموهبة لغير التجارة ونحو ذلك من غير أن  
التكاث التي إنما فيها ذلك ومع تسليمه لا يمتنع ما ذكرنا فإن كان من الأمور التي يتشبه بمثلها لجزء المثل فيجب لأجرة ولا يخفى كان  
فالمسألة لا تخرج من شوب لا شك لعدم النص الواضح الذي ينقطع به مادة القبل والقال الشافعي أن يكون شراء بغير إذن المالك ربحاً فإن وقع  
الشراء بغير إذن المالك فالظاهر أنه بطلان العقد على ما تقدم من مناقضة الفرض الثاني المطلوب من عقد الفراض بل إن شأله على خلاف الحق ورد ذلك في  
غاية التصرف في مال الغير بغير إذنه ومقتضى ذلك هو كونه فضولاً فإنما يقتضيه الفرض وهو صحيح هنا وإن وقع الضرر على أجرة المالك هذا مع  
علمه بالقبض عليه بالحكم وأنه يتحقق عليه وهو أتم ما مع جملة ما يمكن كونه نصاً كذلك لأن الأذن في هذا الباب إنما يصرح في ما يمكن تبعه وتقليده  
في الجواز فلا يترتب عليه ولا يتناول غير ذلك فلا يكون ما ذكرناه من غايته ما في هذا الباب من قبل المالك من حيث العمل وهو لا يقتضي  
الأذن وإنما يقتضي عدم الإثم وبالحيلة فالذي يترتب على الإثم والواحدة لا تقتضي ويحصل منها البيع ويحكم بغيره على المالك في هذا ولا يمتنع  
في العامل لأن مقتضى عقد الفراض شراء ما يترتب عليه الربح بحسب الظاهر لا بحسب نفس الأمر وهذا من حيث هو يحصل كذلك وهو كونه فضولاً من حيث  
لا يمنع من الصحة التي وقع عليها عقد الشراء ويترتب عليها الصلح لا بحسب الظاهر بل بحسب الظاهر والالتم التمسك بالباطل وان كان  
الشرعية إنما تترتب على الظاهر لا على نفس الأمر الخطاب في التكليفات إنما تنطبق بما هو الظاهر في نظر المكلف من حل ويجزى به وطهارة ونجاسة ونحوها  
لأنها كانت في الواقع ولم تكن في الاحتمال أو تترتب من الأول وإن وقع الشراء بغير إذن المالك على هذا فلا يترتب عليه شيء لأن المالك لا يملك ولا يملك  
وجه يكون الشراء له ظاهراً وباطناً وإن عينه لنفسه فيعزل عنه المالك لفظاً فهو فضول على القول بصحة الفرض وأما وجهه في وقوع  
للعامل بحسب الظاهر بطلان العقد فلا يترتب عليه شيء من حيث هو شرعي ليس كما قاله في الواقع ونفس الأمر بل ينفك المذكورة الصفة عنه  
العلم العام الثالث أن كان مال الفراض لا مائة فاشترى العامل في وجهها فلا ينجح أما أن يكون الشراء بأثره فوجهه بطلان العقد بحسب الظاهر  
ما قرر في محله من منافع اجتماع المالك والتكاح أو يكون الشراء بأثره فوجهه بطلان العقد بحسب الظاهر لأن المالك لا يملك ولا يملك  
المصر بلفظ قبل ولم يعلم ما كان في قول هذا القول فنقلنا العلامة في التواضع المسئلة وعقل وجه الصحة هنا بأننا اشترى ما يمكن طلب الربح  
ولا يملك به من المال فيجوز ربحه كما لو اشترى ما ليس بربح ويقل بطلان الشراء المذكور يحصل الضرر على المالك ويكون ذلك دليلاً على بطلان  
وتعيب لما اطلعت من أن لا يدل بغيره من قولنا أن هذا القول حكاية الخ في بيع واختار من هذا القول بالبيان معطلة بأن علمه  
ذلك ضرره وبقية ذلك ما قد ذكره والعلامة في الأثر أشارت صراحة على أن هذا القول بالبطلان جائز ما من غير نقل قول أخيه في قول قبل بطلان  
الشراء لغيره ما به ويصح قبله وهو ما قيل في حديث جابر بن عبد الله في حديثه الثالث في ذلك وكذا في المحققين الأربعة في شرح الأثر وأما مقتضى  
العمل الذي في وجه البطلان هو الرجوع إلى العقد المفسوخ بما عرفت من أن يحصل الضرر على المالك وموجب ذلك أنه لو ربح المالك من المال والى  
فيكون التجبر بالعقد المفسوخ أصح من حكمه بالبطلان وطرحه علامة في القول عدل في الشبهة ما بالعقد المفسوخ والعمل عليه إنما هو واجب  
حيث عبر عنه بأنه وجه موقوف على الإجازة وفيه إشارة إلى أن المراد بالقول بالبطلان إنما هو مطلق لا باعتبار عدم الإجازة فإنه ذلك  
ثم أنه ذكر القول بالصحة مطلقاً وبالحيلة فإنه لا يمتنع أن يكون في المسألة ثلثة صحة القول بالشراء مطلق وبطلان مطلق والقول بكونه كالعقد  
المفسوخ في ثلثة أقوال الثلاثة في العلامة وهو كذلك كلمة من كلامه من القواعد لأنه اقتصر على بطلانها ولم يمتنع شيئاً  
منها ولا يشار إليه ظاهر الجزم بالبطلان مطلقاً والظاهر أن المراد بالضرر الذي جعلوه جزم البطلان هو انقضاء التكاح مع صحة الشراء ولا  
فإن العبد بعد الحكم بصحة الشراء يكون من جملة أموال الفراض بترتب عليه ما يترتب عليها من جواز البيع وتحويل الربح في ثبوت العقد بذلك  
إلا أن اشكالاً فإن قيل هذا ضرر يوجب بطلان الشراء بترتب ما قالوه والظاهر أن الشراء صحيح وإن كان التكاح وجه الاعتدال  
المضاربة كغيره من مؤاثراته على تقدير كونه من غير موجب البطلان فإنما يترجع إلى العقد المفسوخ كما هو مظهر القائل بذلك من البطلان  
مطلقاً نظر إلى تلك الثبوتية المدعاة اتفاقاً فإن قلنا بطلان العقد المفسوخ كما هو ظاهر من أن كان خلافه لا شيء في الأمر وأما في قلنا بطلان  
مع وقوعه في الضرر على الجازة المالك ربحاً الأمر الإجازة فإن إجازة المثل كان حكمه ما تقدم في صورته ما إذا كان الشراء بأثره أو لا  
بأجل أن اقتصر ذلك على علم أنه على تقدير القول بالبطلان فلهذا مع عدم الإجازة فلا حكم وأما على تقدير صحة العقد فإن كان سلباً  
أنما هو من الموهبة في الشراء أو إجازة في البيع فيكون البطلان كونه على كونه في العقد لأن قوة سلباً  
ورضاها وأما على القول بالصحة مع عدم الإجازة فيكون البطلان كونه على كونه في العقد لأن قوة سلباً







الاول مني فلما بان الرمح يملك بحجود الظهور عظامه والعمود المشهور والمؤيد النصور والقف قاعا...  
 تحت وكذا ان انفق على الانفس واخذ العامل حصة بعد الانفاق اما لو طلب المال من غيره...  
 وجوب ذلك على العامل فالان استحقاقه الرمح والربح بالتميز والاستقوار وشروطها...  
 لان ذلك انما يتم قبل الفسخ منه مقتضى عقد الفسخ اما بعد وجوبه في العامل كالاجرة...  
 يتابع مكان اخذ الحصة من العررض فان غابته لم يكون شريكا في تلك العررض والشريك...  
 ام لا فلو كان والظن العدة للمعروف ايضا وبالجملة فان اشياء البهائم على حد ما...  
 صحت في النافذ فان لم يكن ان يأخذ ما شاء عليه اجرة المثل للعامل منها...  
 كما اشترى اليه انفا وهل العامل ان يبيعها ان اراد بغير رضا المالك ام لا فلو كان...  
 بوجهه والفرق عدم الرجوع والخصم فيها لبيعه في المثل من غير الرجوع...  
 من يعلق حق العامل به واحتمال وجوده بنون بنون من غير الرجوع...  
 له من المال والفرق عدم وجوده بنون بنون من غير الرجوع...  
 فلهذا ذكره وهل المالك في هذه الصورة الزام العامل بالانقضاء ام لا فلو كان...  
 وقد اخذ منه فليست عليه الا ان يغيره من المال بغيره فيجوز له ولا يخفى ما فيه فان...  
 فاشاع من ذلك فلا يستعقب من ربحه العامل والاصل عدم الرجوع الى المالك...  
 ان يكون المثل والعوض بالجملة فالاصل العدة هو اقوى دليل في المفاضلة...  
 من عمل لا عوض عليه الثالث ما ذكره فيما اذا كان المال لم ينفق...  
 بالدين الامم الاذن لانه خلاف مقتضى علم مقتضى النكاح وكذا ليس له...  
 عليه ولا اشكال في ذلك وانما الكلام فيما اذا اذن له المالك...  
 المقدمة فيقيد ذلك بان الفوائد ايضا فقال اذا كان المالك...  
 وجوب الانقضاء في الجملة وانما الخلاف في تخصيص ذلك بصورة وجود الرمح...  
 رد ونس المال عن صفته والربح يخرج المال لان الدين ملك ناقص...  
 يؤدي وانما خبره في هذه التعليقات من عدم الصلوح لانه...  
 ونحوها احكام شرعية يتوقف على الدليل الواضح والاول عندنا...  
 ذكره من الغليل المذكور معارض بان الاذن انما حصل بان...  
 مع الاستمرار على العقد اتمامه فانه فيما اذا كان الفاسخ هو المالك...  
 على خلافه وانما قوله في ذلك انه يضرع بان المالك انما يتم...  
 له هو المالك وبالجملة فان مقتضى عقد الفسخ الان في وجوب...  
 العقد بالفسخ حصل النسخ لا خلاف له في ان جميع البهائم ومن جملتها...  
 ذلك فهو ضعف ما عرفت ولو لم الاستدلال بهذا الخبر على ما ذكره...  
 عرطفه عزله الموقل عن الوكالة فانه يجب عليه مع تلك العررض...  
 قد صحت حواجا بغيره الفراض فيمن اوداه بل هو واداه في الاول...  
 بل الظن انه متى عزله الموقل اضعف فانه سواء كان المال...  
 من جملة اسباب النسخ فلو كان ذلك والمال عررض فالظن انه...  
 مع عدم الاتفاق على ذلك نظر الاحتمال في الكلام حسب ما تقدم...  
 مطابقة الاخر بالانقضاء من دونها من جهة المالك...  
 من غير الوارث لان المال لا يورث من غير اذن فيه ولا...  
 الشافية والثاني الوجه اخرهم ايضا في غير ما سبق...  
 هل العامل بنفسه فلا يجوز ان يبيعها من غير اذنه...  
 وكان وكلامه قبل المالك في ذلك فان كان يبيعها...  
 واما على القول بتوقفه على الانقضاء والقسمة فلا ولكن اجرة...  
 الاول على هذا التقدير ان شرط نفسه شيئا من البيع...  
 الحصة للعامل الثاني بعد رجوعه الاول في وقوعه...  
 لا يقتضيها العامل الاول اذ ليس هذا علم ان اعمال...  
 لا بهذا المعنى المذكور بل بمعنى اخر من ياد مع وجوب...  
 بل يكون صحيحا لان النسخ المذكور انفا وهو عند العمل...

بالتصريح

٢٦٤٠

مختصہ بقولہ انما































أبديت حرم وميتها ما رواه في صحيحه في البخاري عن الحسن بن علي عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 هذا الحديث العائون ولا كالأجر في فضل العائون والأجر من الأرض ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 عن الأرض يسألها الرجل ثم يولجها بأكثر من ذلك قال ليس به بأس أن الأرض ليست بمنزلة الأجر في فضل البيت حواء وفضل الأجر حواء  
 الروايات الثلاثة هي حجة المتأخرين على القول بالجواز إلا أن ذلك إنما هو في الأرض خاصة لأنها موصوفة بالحق والنجاسة لا بالأجر والبيت العائون  
 والمعتق ثم من ذلك كما عرفت في فرض المسئلة فلا تكون واقعة بتمام المطلوب فيجب أن يعلم أن حجة الفضل بالنجاسة في هذه الثلاثة ليس على الإطلاق  
 بل مخصوصة إذا لم يعمل بذلك فلا قبل أن يوجر ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 فيكون ثلثها بعشرة لم تكن بمأثر ولا يولجها بأكثر ما استأجرها إلا أن يحدث فيها شيا ودواء في الفقيه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 عليه السلام لو أن رجلا أحدث وعمل في الأرض ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 ذلك لأن الحديث فيها شيا أقول على هذا فيكون الفرق في الروايات الثلاثة المقدمة بغير الأرض الثلاثة المذكورة فيها هو أنه يجوز إيجازها  
 الأرض بالأكثر أحدث فيها شيا لم يحدث في الثلاثة المذكورة لا يجوز إلا مع أحدث شيا بغيره يظهر في الجمع بين هذه الأخبار وبغيرها  
 مما يدل على صحة الحديث مع حديث أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 الله قال سأله عن رجل استأجر من أرض خراج بدلهم مائة أو بضع مائة مني ثم جرها وشرط لمن يزرعها أن يقاسمه النصف  
 أقل من ذلك وأكثر منه في الأرض فجدد لك فضل يصح ذلك قال نعم وأجبرهم به ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 في رجل استأجر أرضا من أرض خراج بدلهم مائة أو بضع مائة مني ثم جرها وشرط لمن يزرعها أن يقاسمها النصف  
 في ذلك فضل على الجارية وله ثوبه الأرض وليست له فقال إذا استأجر أرضا فافضت فيها شيا أو نهها فلا بأس بما ذكرت ودواء في فضل  
 من سأل قال سأل أبو عبد الله عن رجل استأجر أرضا من أرض خراج المحدث ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 بالثقل والرجح فافضلها بالنصف قال لا بأس قلت فافضلها بالنصف قال لا بأس قلت فافضلها بالنصف قال لا بأس قلت فافضلها بالنصف قال لا بأس  
 لأن هذا مضمون ذلك غير مضمون قال الفاضل المحدث الأمين لا بأس بآدمي قوله لأن هذا مضمون ذلك أن قول المصنف الأول لم يضمن شيا  
 قال أن يصل شي يكون ثلثه أو بضعه لك في الشايع من شيا مقينا فليكن من حجة لو لم يحصل شي انتهى وهو جيد فان الغرض من أن يعل  
 الفرق واقبل أن يعلم عليها ولا يخفى على هذا أن ذكر الله أم خارج من حجة القبول يكون لغز من الفرق بين المزارعة والإجارة قال المزارعة  
 لا يصح إلا بالخصصة الشايع من بضع أو ثلث أو نحوها بخلاف الإجارة فإنها لا تدرك إلا بالتمام كون ما لا إحادة دناءة لوردها أو شيئا  
 مضمونة أو مضمونة قال الفاضل المحدث خليفة سلطان بن خورشيد على الفقه ثم أرى أحد سائر أرباب ما عرفت من أن هذا المصنف إنما  
 لم يجمع نفعه إلى حصة أو بضعه من الحكم لأن الحكم ولا يخفى بهذا وهذه الأحاديث ونحوها مما سألته عنه في هذا الموضع من الاستماع للقول  
 المذكور فيها ولهذا أرى أن الاستنباط بعد أن يغفل الأخبث الثلاثة الأول قال قال في هذا الموضع من الاستماع للقول  
 ما أكثر ما استأجرها ويصنع في فضلها ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 في الثلاث والربع وان علم ذلك أكثر من ذلك ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 فلهذا لم يقل في الثلاث والربع ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 منها وأما على هذا الوجه فلا بأس بدلالة ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس  
 في حجة الموقوف عن أبي عبد الله قال إذا فاضل أرضا بدلهم مائة أو بضع مائة مني ثم جرها وشرط لمن يزرعها أن يقاسمها النصف فقلت أن  
 فاضلها بأكثر مما فاضلها لأل النصف الفضة مضمونة ومنها أنه إنما جاز ذلك إذا أحدث فيها شيا أو نهها فلا بأس بذلك وهو لا يوجب ذلك  
 ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 أنه يجوز له أن يوجرها بضع مائة أو بضع مائة مني ثم جرها وشرط لمن يزرعها أن يقاسمها النصف فقلت أن  
 عن محمد بن مسلم عن جدهما قال سأله عن الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 ففعل ففكر عن أبي عبد الله قال لا يجوز أن يوجر المسكن والمغان ولا الأجر بأكثر ما استأجره إلا أن يوجر به بغيره بغيره أو يملكه بغيره  
 الثاوت وكذا شكر بعض الملك له بخزان بوجر المائة من باده عن بجرة والخصر بحد ويجوز بأكثر ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 ورواه المحدث كما قدمناه والظاهر أنه من أجل هذا الفلخص بعض شايخنا المتأخرين خلاف أشهد ثلاثة والدين يظهر في أنه أنه حديث  
 قال قال الشيطان إذا استأجر شيئا لم يجر أن يوجر بأكثر ما استأجره إلا أن يحدث فيه حدثا به بسلطه ونفعه أو اتفق المجلس له غيره وفيه  
 كان قال في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 المقدمة ولا الدلالة على البيت والأجر للعائون ومنها الروايات المذكورة في كراهة التمسك بها والروايات المذكورة في كراهة التمسك بها  
 رواية الحلبي التي بعدها وموقعة استحق من عمار المذكورة في كراهة التمسك بها والروايات المذكورة في كراهة التمسك بها  
 لأكثر ما استأجرها أحد ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 رواه الشيخ في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 استأجرها به إذا صلح فيها شيا منها الثمن ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 في صحيحه قال لا أن يكون قد صلح فيها شيا ما رواه في صحيحه عن أبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها  
 الثالث من حكم الغياط قال قلت لأبي عبد الله في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها قال لا بأس في الرجل يسأل عن الأرض ما أكثر ما استأجرها







42

بسم الله الرحمن الرحيم



















## كتاب التزكية والبر

[illegible]

فی حکایت  
العامین







[illegible][illegible]



- في أحكام الزينة

[illegible]







## فائز

[illegible]



[illegible]

وإن ساء لا تمه يصح صلتها بما هو متروك  
لوحصل العمل على الفاعل لأن مثل العقدة  
مخبر عن العمل المتروك

فقط المسافر



المذكور والظاهر بعد ذلك ان يحمل كلامه على حكمه بخلاف عقد المساقاة فانها في كل سنة كما نقل من الاشارة اليه ولو اتفقنا على المساقاة على ان يكون  
للعام فانه لا خلاف في كونها كمال في وجوبه في غير ذلك وبسبب ما نقلت ان زيادة اقل على حسب ما يتفق عليه وهو ان المساقاة في عيانية  
لكن والله تعالى اعلم ان العمل في المساقاة انما هو في هذا المقام ان يخصص العامل مع الملاك فيخصص بها بعض ما يخص المالك  
كل منها فاحدة فالذي يخص العامل هو كل عمل يتكرر كل سنة مما يحصل به نفس الثمرة وجودها وزيادتها ومنها اصلاح الارض بالحرث  
والجحر حيث يحتاج اليه وما يتوقف عليه من الاشياء في تهيئة الاجالين جميع الاجاج بالسكر والتشديد والمزجها به المقبول في وقتها  
في اصول الشجر التي تحتاج الى التقوية وكذا تهيئة الارض وازالة الحشيش من غير جريد النخل يقطع ما يحتاج الى قطع منه كالشجر النابت  
من كرم العنب لا غصن النابت للثمرة من الاشجار بل ولو كانت طينة مع حصول الضرر بها كمن شجر الكرم مما يجري به العادة ومنها السقي بمقاييس  
المتكررة كالزبون والريشا وصلاح طيور الماء وتفتيتها بالجماع ونحوها استقبال الماء والاشياء اذ لا بد ان السقي من ثمره ونحوه وتغير  
الاشياء من الذكر على الوجه المعتاد والمعتبر بتعديل الثمرة لصلاحها بالاشياء ما يفسد من غصنها والورق ليصل اليها الهواء والشمس وليتغير  
حدا ليد ذلك ووضع الحشيش ونحوه فوق العنايد ونحوها من الشمس لضررها ووقاها من الارض حيث تضرها ونحو ذلك ومنها ان تعلقا بغير  
الذلم وكسرها وهو لظاظة الثمرة انما أخذها عند الحاجة في الوقت الصالح له ويحتمل ان يراد باللفظ اذ لا ماسقط من الشجر على الارض بغير  
اللفظ الا ان الاشياء في كلامهم هو لاول ومنها ايضا اصلاح موضع التمثيل في موضع الذي يجعل فيه الثمرة للشمس لئلا يفسد بها ان كانت  
الحاجة فيها ذلك كما في بعض البلدان خصوصا البحرين ونقل الثمرة الى ذلك الموضع وحفظها الى وقت الثمرة وهل نقلها الى منزل المالك  
ان لم يتوكل المالك على العامل يحتمل ان لا تمام العمل بل هو على اليد المأخوذة حتى يوقى عدمه لانه ليس من مال الثمرة والظاهر ان  
هذا لا يرد في عرف المالك عادة أهلها في ذلك فانوا واضابط انه يجب العمل في وقت الصالح لثمرته هذا كله مع ما لا خلاف ان المالك  
فلا لشك في لزومه ان لا يكره انما المقضي العقد على تبادل على وجوب الوفاء بالشرط فالواحد العامل في كل الفاعل في كل ما يجب عليه فان  
كان وجوبه بطريق الشرط تخيرها لكان جاز في منع العقد انما يشترط في العمل فان منع قبل عمل فلا شيء له وان كان بعد فعله الاجرة شو كان  
عمله هو المسمى ام بعده فمضية للشرط وان كان وجوبه من حيث الاطلاق فالظاهر انه يكون كذلك قبل ظهور الثمرة اما بعد فعله فغيره ولا  
يبعد الجواز لو حصل على الأصل نقص بسبب التقصير لزمه الاضرار بالظاهر ان الثمرة كذلك انتهى هذا بالنسبة للعامل واما المالك  
فما اضابط فيها يجب عليه عندهم هو ما لا يتكرر في كل سنة وان عرض له في بعض الاموال المتكررة مما يتعلق بفعة بالاموال بالذات ان حصل  
التفريط منه للثمرة عروضا فانه على المالك ان يرضى بذلك وانما هو بالارادة والاشياء التي فيها بالاشياء التي في الأصول وبيانها في ذلك  
لا فرق في بناء الخياط بين جميعه وبعضه في حكمه ومنع النوك وخرجه على راسه قاله في ذلك ويشكل لو كان ما يتكرر في سنة عامه لم يضر المالك فيقول  
لا يخفى ان بناء هذه الافراد المعلقة في كل من الموضعين جعلها بطريقها هو على العرف والعادة والا فانه ليس هناك تقييد في كل من الموضعين  
حينئذ في وجوبها طالعكم في كل من الموضعين وذلك منها على ما يستعمل به من رتبته اليه ونحو ذلك من الاشياء مما لا يتكرر بالادوية  
يتكرر قال المالك في الادوية انما قد تقدم ان ذلك على العامل خلاف البراءة وليس له ان يجمع على العامل المشروط به من الاشياء التي في الأصول  
والعامل انما عليه التامع واستندوا في ذلك الى ان الكسب قبل انما هو من اجابان العامل انما هو عليه العمل في الأصل البراءة من وجوبه على المالك  
ونقل عن ابن ادریس انه على العامل ان يستحسن بيع ونقل عن ابن ادریس ان العامل بائنه بزمان الثمرة وصلاحها الواسع على العامل في ذلك قاله  
الاول الرجوع الى العادة ومع عدم اطرافها في شي قاله الاول النقيض انتهى قال في ذكره ان شرا الزيل واجرة نقله عليه المالك لانه ليس من العمل  
يجري ما يقع به ويقر بوقوعه على الارض على العامل كالتفريط انتهى وبالحيلة فالظاهر ان الكسب من الخيوط بالنسبة الى الخياط والمداولة بالمال  
لكن ثبت في كون الجميع على المالك انما على العامل العمل بذلك لا ان يخرج من العادة بخلاف ذلك لما اشرفنا اليه انما من بناء تضابط بين المالك والمالك  
على العرف والعادة بغير الكلام هناك في موضع الاوجب قد تقدمت الاشارة الى ان جميع ما ذكرنا مما يجب على المالك والعامل انما هو من  
حيث اقتضاء الاطلاق ذلك فلو وقع الشرط منه بخلاف ذلك بان شرط ما على المالك من تلك الاعمال على العامل فالمساقاة في حقه بعد ذلك  
ذلك معلوما بيننا على وجه لا يحتمل الضرر وكذا الوشرط بعينه بطريقه او يقال ان شرطه على المالك ما يضمنه حفظه فعمل وهو مستأجر فان  
انشاء الامكان فان شرطه على العامل في ذلك وبعضه قال في بطل المساقاة لانه شرط ليس من مصلحة العقد وبيد مقتضاها والذين  
في نفسى انه لا يمنع من صحة هذا الشرط ما نهى عن ان يفسد المالك من ان يشترط على المالك احدات مثل جديده ونحوه ونحوه  
به لا يكون له في ثمرته خوفا وحمل على ذلك هو مقتضاها في كل سنة للثمرة قبل خروجها فان جعله بعد ما يحل بيع الثمرة جاز قال في الخمد نقل  
القولين المذكورين والوجه ما رواه الشيخ قوله الموقوف عند شروطهم سواء حصل له من زيادة مستطام ولا يفسد لك بها انتهى وهو جيد ولو  
شروط ما يجب على العامل على المالك فان كان الشرط جميع العمل فالظاهر انه لا خلاف في بطلان المساقاة لانه مقتضاها تحمها العامل في مقابلته  
العمل فاذا لم يعمل شيئا لم يثبت شيئا وايضا فانها تفسد كالباع بغير من والاجازة بغير من في مقابلته او بالحيلة فانها من عقود المعاصات التي  
تحتملها على وصول العوض لكل من الطرفين نعم لو كان الشرط بعض العمل باق في نفسه شيئا وكان ما يحصل به الزيادة في الثمرة فانه لا مانع  
ولعمري انه لزمه الشروط فيكون البصيرة في مقابلته ذلك والظاهر ان شرطه على العامل في ذلك لا خلاف في بطلان المساقاة لانه مقتضاها تحمها العامل في مقابلته  
معه فالمساقاة باطلة لان موضع المساقاة على ان يكون المالك على العامل في كل سنة على العمل بطريقه كالفرض في هذه العلامة  
التي باقية في شرط العامل على المالك في كل سنة على العمل بطريقه كالفرض في هذه العلامة لانه لا مانع منه هذا انتهى في قوله  
جيد ونقل ايضا انه قال في شرطه انما على اجرة الاجراء الذين يعملون وليت طلبهم من الثمرة فالتفريط في المساقاة مقتضى ما لا خلاف  
وبالمالك والمالك العامل في كل سنة ان يكون اجرة الاجراء من الثمرة كان على رتبته المالك والمالك العامل في كل سنة ان يكون اجرة الاجراء

في حكم المساقاة  
دعا في كل سنة  
الصلح



اذا بقى العامل على ما بقيه انتهى ان تعرفت ذلك فاعلم ان ظاهر إطلاق كلام العلامة هو ترتيب القيمة على بقائه شئ من العمل اللازم للعامل بقى من  
ان يكون مما يترتب عليه ان ياد في القيمة الا ان يكون كغير الحفظ لها ولأن من حيزه ذلك هو ما قد مناه من ان لا يد من ان يكون يحصل  
به ان ياد في القيمة ولا يكفي ما يحد بحره الحفظ قال ولو قيل العامل بالاحتمال يستلزم القيمة كالحفظ فيقع ايضا المساقاة وضع المساقاة كماله  
ساقاه وقدي من العمل ذلك ثم لو حصل ذلك بلفظ الايجاب مع ضبط المدة صح انه في ظاهره من هذا ثم لم يبق له من الكفاية بغير العمل الحفظ  
والتميز في الكثير في الظرف في خوف ذلك وظهر جواز المساقاة بغيره فقام هذه الاعمال والاعمال الاولى فانه هو السبق من لا فله وغيره  
لادليل عليه والله العالم الثاني قالوا لو شرط العامل ان يعمل غلام المالك مع جازاته او شرط ان يعمل الغلام بخاضر الى العامل فقيمة فرد  
والاشبه يجوز ان يقول هناك ما ان احدهما ان يشترط العامل على المالك عمل غلامه مع جازاته المساقاة وظهر لا يجزأ هو الجواز من غير شرطه وخالفه  
واتما ان خالفه في بعض العامة مستند الى ان العبد كماله وعمله كماله فالحال لا يصح شرط عمل المالك فكذلك غلام المملوك كماله لانه خالفه  
لو وضع المساقاة وهو ان يكون من المالك في العامل العمل بالحب غرض لك ولا بان عمل غلام المالك مال له فهو مضمون مال المالك كما انه يجوز  
الغرض ان يدفع الى العامل بهمة يحمل عليها والفرد بين الغلام وبينه من ان العبد يجوز ان يكون تابع العمل لغلام ولا يجوز ان يكون  
على المالك تابعه لانه هو كماله ويجوز في التابع ما لا يجوز في المقتدر فاني منع حكم الاصل لما عرفت نظام من جواز ان يشترط العامل على  
المالك اكثر العمل فاذا جاز ذلك بالنسبة الى المالك فلو كان له بالجواز فانه ان يكون الشرط عمل الغلام العمل في ملك العامل فانه ان يكون  
الارض العامل بخصوصه لا مال المساقاة كما هو المقصود من الاظهار الحق والعلامة وقوع الخلاف هنا من اجلنا لغير الحق في حق  
في ذلك وان رجحنا جواز ذلك العلامة لا ان يشترط ان يثبت في ذلك منه هنا ان الخلاف في هذا المقام هو من الغاية وظهر ان  
الاختلاف بين صاحبنا الجواز حيث قال المعتبر في المانع من ذلك الاتفاقية لكن المصنف لا والعلامة ذكر التسليم على وجهه في خلافه عندنا  
وقد ذكر هذا من هذا في موضع كثيرة اقول وفيه ما يبيد ما قد من ان اصل هذا المقتدر على كل ما اجعلها انما هي من الغاية حيث انه ليس له  
اصحابا ان في ذلك من ان الشئ به من ان لا يقضي ان يرد من ان يرد من وجب الجواز عندنا بخلافه ان وجهه ما في المانع من ان شرطه ولا ان جاز  
ان يعمل في المشترك بينه وبين ولا كما في الاول فلا يجوز في المقتدر بطريق اول وجهه المانع ان شرطه على ان يقابل عمله فضلا عن قوة اشتراط  
جميع العمل على المالك واجابوا عنه بان في المساقاة قول ويمكن ان يقال بطلان على قليل لا ثم في مثال هذا الحال بانه لا يصح لك لو فرض عمل الغلام  
اكثر من مال العامل في مال المساقاة لا يبرهن كون القيمة التي اخذها العامل بغير عرض لان عمل العامل قد وقع في مقابلة عمل الغلام  
مال المساقاة لا يبرهن كون القيمة التي اخذها العامل بغير عرض لان عمل العامل قد وقع في مقابلة عمل الغلام فله بقوله على الحق بلحقة  
ويصير هذا ساقاة بلا عرض من جانب العامل بل من بطلان من ان يمكن الجواز بانه لا مانع من عمل الغلام وان كثر في مقابلة بعض عمل العامل وان  
قل في بعض القيمة في بعض الملاك ويؤيد الادلة العامة من وجوب الابقاء بالعقود والشرط وكيف كان في مثال هذه الفرع وهذه التحليلات  
لا يخفى ان هذه المساقاة التي هي غير متماثلة والله العالم الثالث الشبهة ان لو شرط العامل على المالك جرة الاجر بان يجر  
للعمل اجرة لا غائبة ويدفع الاجرة من المقتدر بغيره من العمل ما يحصل ان ياد في القيمة كما تقدم فلا بأس في تقدمه في الموضع الاول نقل خلاف  
ان في هذه المسالة وقد عرفت خصه ولو شرط العامل على المالك ان يستاجر على جميع العمل بحيث لا يقبل الاستعمال لاجراء والقيام  
عليه والتمتع قال في ذلك في صحة هذا الشرط وجعلها احدهما الجواز لان ذلك عمل تدعو الحاجة اليه فان المالك قد لا يملك في القيمة  
واستعمال الاجراء ولا يجب من مباشر الاعمال وما يمتنع فندعو الحاجة الى ان يجر من المقتدر ذلك لئلا يوجب في الاستعمال وتاثيرها المانع الثالث  
في ان مثال ذلك يفي على من اعمال المساقاة التي هو شرط من شرطها فان المبادر من اعمالها خلاف ذلك في الحقوق انما تكون بتوقيت اشار  
حضر في هذا العقد الذي هو على خلاف لاصل انما في قول لا يخفى صفة الوعد الاول من الوجهين المذكورين في العمل على الثاني والله العالم  
المسألة الثانية في ان المساقاة والكلام في هذا المقام يقع في موارد الاقول انما انه لا خلاف في ان يشترط ان يكون العامل من مباح من العامل  
ليكون مساقاة كما عرفت من هذا من ان يثبت احدهما القيمة والثاني كونها شائعة في جميع العامل فلو لم تكن شائعة بل كانت معينة كان ذلك  
اجازة وان وقع العقد بلفظ المساقاة لكانت اربعة اركانها الجواز وهذا ولو لم تكن حصة بالكلية كان العقد باطلا وكذا يبطل لو شرط له ان يجر  
بالقائمة وفي هذا الشرط من غير ان يشترط ان يكون العامل من مباح من مباح المساقاة ان يكون القائمة شائعة في العامل ولو شرط له ان يجر  
بما ومن هذا حاصل في تخيل مقرر او اشجاره معينة خرج لك من المساقاة وما يثبت عليه فيبطل العقد لكن يخلف الحكم في ذلك من العامل والمالك  
فانه ان كان شرط القائمة على الوجه المذكور وقع العامل بطل العقد كما عرفت متى بطل ان يكون القيمة كلها المالك العامل لجره الثلث كما في مثال  
ان شاء الله من ان كل موضع حكم بالبطلان في العامل لجره الثلث والوجه في ذلك ان العامل انما دخل في العمل للقيمة معينة له وحيث لم يمت له هذا الظاهر  
بطلان العقد وجب الرجوع لجره الثلث وان كان الشرط المذكور فلما لا يلاقي عندهم انه لا جرة له لدخوله في العمل على وجه التبرع والتبرع لا جرة  
له ولا حصة كما تقدم نظيره في المقتدر من العمل بغيره في المساقاة لان المساقاة بغيره المقتدر في الجدة فلا يقبل بالرجوع اليه وكذا يبطل  
لو شرط لنفسه شيئا متلويا زاد فيها وكذا لو قد بلغت طالا ان ثمة خلاف معينة اقول في هذا كله ما يتفرع عن اشتراط التبرع في القيمة  
الاكثر ان المتفق عليه صاف في عقد المساقاة فان جميع هذه الصيغ خارجة عن ذلك بكونها باطلان فياخذ على ما عرفت ان المتفق على ذلك  
شئ من الخصال الا ذلك العقد العتيق فلا يكون الاخر شئ بالكتابة الثاني قالوا يجوز في كل نوع بغيره مخالفة القيمة من النوع الاخر  
كان العامل خالما بغيره في كل نوع لان الغرض من حصة معلومة كيف كان ولو لم يعلم مقدار احد الانواع لم يقع له في القيمة فالشرط في كل نوع  
قد يكون اكثر من غير فيحصل الغرض كما سبق من اننا ناول في الحق لا يبرهن في الناقصة في هذا المقام اذا كان في التسلل الذي ساقاه عليه نوع  
مختلف من القيمة والشرط الثالث من جدهما والصف من ان من ملامح المساقاة بشرط علم العامل بمقدار كل نوع ومنه هو الكلام بطل على علم

والفائدة في المساقاة







الكلام في المسئلة ينبغي على ما قرأناه ان يشتمل الخامل اقل الاترين من جهة الشرطية واجبة المثل لان الاقل ان كان هو لاجرة فظاهر لان  
فساد العقد لفساد المسئلة فيرجع الى الاجرة وان كان الاقل موقفا للزائد فيكون بمنزلة الزائد على هذا التقدير كما يتبرر من عقدنا في الشرط  
جميع التهمة للمالك وعلى تقدير علمه بالفساد ثم قال ويصح ان يجازى بالقرن للوضعين فانه على هذا التقدير لم يقدم على البيع ماله كذا  
يحمل ان يكون البضعة فاصح من قبله العمل بحمل سائر ماله وزيادتها عليه اضعا فاضاعة فهو فاقطع على حمل الزيادة والنقصان فليس  
منزعا به مطلقا وان حمل فصوره في بعض الاحوال بخلاف العالم بشرط جميع المسئلة للمالك فانه قادم لا ابتداء الامر على البيع المحض على كل  
تقدير وهذا القول لا يثبت وان كان ما اقتضاه البحث شواجا ايضا واكثر الصواب اطلاق وجوب جرة المثل مع الفساد وانه قد رتبته في  
اقول لقائل ان يقول في تأييد القول المشهور بان ما يصح غايه القصور وما وجبت وتقيت بحيث لا يجوز الزيادة عليها ولا النقصان  
من حيث اشتراطها في العقد والمأبطل العقد بطل العلق بما في العقد والرجوع اليها وان كان المالك قد رضى بحمل العقد على تقدير خضوعه  
الحكم بتبني على قاعدة اخرى من كونه عملا موجبا للاجرة وانما داخل في ذلك ولو لم يسلم له لظهور استحقاتها او فسادها فلا بد  
لعمله من اجرة ورضي الخامل بتلك المسئلة على تقدير خضوعه لغيره من الماملة قد بطلت وجعلت المسئلة اخرى ورضي الخامل  
بطلت المسئلة على تقدير خضوعه لغيره من الماملة بطلت المسئلة على تقدير خضوعه لغيره من الماملة بطلت المسئلة على تقدير خضوعه لغيره من الماملة  
بناء على الغرض المذكور وضاه بالقرينة لو كان في تلك الماملة لا يوجب حكم عليه به هنا الا ان يتجسس منه رضا الخبير بذلك وقد قدم نظير ذلك  
المزاحة في مسألة ما لو اختلفت المزارعة والعاية ادعى المالك المزارعة ولقد دعا العالم الثاني من قالوا ان المالك  
المالك اجبر للعمل بخبر من التهمة فان كان قبل ظهورها بطلت الاجارة لا غير خلاف لما قد عرفت من ان عوض الاجارة يجب ان يكون موجبا  
لعوض البيع والمال انه هنا ليس كذلك كما هو المقرر من جواز ذلك المسئلة حيث انهم قد انفقوا على جواز العوض فيها مع المبالاة وعدم  
الوجود خرج بالتسليم الاجماع مؤيد بما ليس الناجية لذلك وان كان بعد ظهورها فان كان بعد بدو صلاحها جازى بلا اشكال ولا خلاف  
وان كان قبل بدو صلاحها فانهم بنوا الحكم هنا فيها على جواز تبليها بالبيع في هذه الحال وقد قدم الكلام في ذلك في الفصل الثامن في  
بيع الما من كذا في ذكر الخلاف في جواز البيع مطلقا وعدمه الجواز لا بلحدا موقفا لثبوت قيمته اليها او شرط القطع او ما بين فضله  
من ثمار البحث في تحقق هذا الخبر والقول بالجواز بعد ظهورها قبل بدو صلاحها بشرط القطع حيث ان مذهب البيع ذلك لان لو  
عليه كان ان يذكر الضميمة مضافة الى القطع والتجسس على العمل بجهة منها او يجبرها بعد ظهورها العلم بقيد العمل جازوا الا فلا وان جبر  
بما في الحكم المذكور من الاشكال لعدم الدليل الواضح في هذا المجال على البيع كما ذكره محسن يائس لا يوافق اصول التشريع سيما مع ما قد تمان  
الاشكال في اشتراط القطع في مسألة البيع بقوله اشكال في جواز تبليها بالبيع في هذه الصورة على تقدير كون الجبر من المصلحة فانه متى قبل بطلت الاجارة  
هنا بشرط القطع والمال ان التمسك به من الماملة والمالك فاقا لشركه تمنع من البطلان على القطع فيبعد التسليم لتوقف جواز القطع  
على كذا في الشريك ومن ثم قيل في هذه الصورة بعدم الضميمة وقيل بالحققة وهو اختيار المحقق في حق نظر الى امكان القطع والتسليم الا  
كما في كل مشترك ولو فرض امتناع الشريك من لاذن بمكره من الحاكم الشرعي والى هذا القول مال الشارع ايضا حكم بانه لا يصح ما لو كان  
الاجرة مجموع الحاصل فانه لا اشكال لان دفع المصلحة المذكور وكذا لو كان الكافي بالضميمة عن شرط القطع كما اشارنا اليه فانه ينبغي  
ذلك ايضا الا انك قد عرفت فانه من الاشكال كيف كان فانه يشترط تعيين العمل للمالك عليه كما هو مقتضى قاعدة الاجارة واليه يشير  
قوله في عدم العلم بقيد العمل بالمال العالم الثاني في المسئلة قال الشيخ في هذا انما قال سابقك على هذا القايط بالنصف عن ان سابقك على هذا الامر  
بالثالث بطلت لانهما يتبعان في بيعه فانه ما رضى ان يبيعه من هذا النصف الا ان يرضى به الثالث من لا يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك عبدك  
هذا بالفعلان يتبع عبدك بغيره فانه فالكمل بل ان يقول ان يبيعه عبدك فانه لا يبيعه بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك عبدك  
الترك فان لم يرضى به سقط وهذا ما رضى به بغيره بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيعه بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك عبدك  
الجهول اذا اضيفت المعلوم كان لكل محب ولا فلهذا بطلت فينا في هذا اذا قال سابقك على هذا القايطين بالنصف من هذا والثالث من هذا  
حيث يصح لا نصفقة ولحد فمقدور لحد وليس كذلك هي هنا لانها مضافة الى ثلثه لو قال بعتك فان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك  
عبدك بطل الكل ولو قال بعتك فان يرضى به فانه لا يبيعه بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك عبدك فانه لا يبيع اذا قال بعتك  
ناخر عنه كالحق والعلامة وغيرهما من اخرها بما يشا ذكره وانما يجد عكس الحكم الذي ذكره الشيخ فحوزا منعه لشرع ما يجوز  
حيث قال ولا اخبار ايقاع المسئلة مضافة لحد فمقدور بغيرها ان يرضى به فانه لا يبيعه بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك  
الاخر قال في الخ بطلت كذا في المسئلة انما يشترط ان يرضى به فانه لا يبيعه بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك  
جوزه في موضع من شرط وهو الحق ولا جماله هنا قال في بعد ذكر ملخص كلام الشيخ وكلام ابن الجوزي والافق في صحة الجميع ومنع الجبر في الزيادة  
التم لمعوا الامر بالوفاء بالعقود فانه يتحقق من الشرط كما يجزى منه وجوب الوفاء بالشرط ولو فرض عدم الوفاء لا يقتضي ذلك رد الناصر  
من الممنوع اذا فاه بل يسلط الشرط على الفسخ كما لا خلاف فيه من الشرط واما ابن الجوزي فانه لم يذكر على ما ذكره في المصلحة في المصلحة  
جواز الامر من ماله في هو مبيد في الجملة فان مقتضى الاسول والقواعد الشرعية صحة العقد المذكور مع ما شرط فيه كغيره من الشرطية بشرط  
سابقه في صحة العقد ويجب الوفاء بالشرط بغيره ان يرضى به فانه لا يبيعه بالثالث ان يرضى به فانه لا يبيع اذا قال بعتك  
مع حد ا مكان جبره على الفسخ بالعقد والشكل عليه من الشرط كما هو القول الاول فينا فقل هذا القول بالاشكال بذلك كما قد عرفت  
مقتضى ذلك كما لا يبيعه بالشرط الجبر في الجبر والتمسك العالم الرابع بيع لو كانت الاسول لما امكن في اياد واحد اما بايقاع منها  
معها في بيعها او من احد الما وكذا في الفسخ اما ان يكون المسئلة للعاية منها اشوكا بالنصف والثالث كان يقول لحد

هذا هو مقتضى البحث في المسئلة في جواز البيع في هذه الصورة على تقدير كون الجبر من المصلحة فانه متى قبل بطلت الاجارة

هذا هو مقتضى البحث في المسئلة في جواز البيع في هذه الصورة على تقدير كون الجبر من المصلحة فانه متى قبل بطلت الاجارة











## في حكم المقاتلة

[illegible]

طاعوا ذلك وفضلوا له مما لا يورثهم من أموالهم ولا زينتهم وذهبوا به إلى قبره فدفنوه وكنى له أبو بكر العديري.

5















[illegible]



انه ليس مطلوباً التصديق كافي في الحفظ بل لابد من كونه محرراً عن غير ايمان لا يشترط فيه التصديق بل كونه يديعاً  
بالفعل كذلك وكونه كسراً لا يتقبل عادة بحيث يمكن سرقته كذلك مطلقاً وهذا القول في الاصطلاح الرابع ونسبها اليه ولا يخفى من اشكالها  
مع علم الورع ورضاء بما هو عليه هذا القدر من الضبط والظاهر انه لا يعتبر وجوب ضبط الوديعة وحفظها انما يعتبر من حيث المالك له وحفظه  
له وزيادة حصة حقه وحفظه وهو لا يبلغ هذا القدر من سببها ما ذكره من ان لا يشترط في ذلك اليقين الذي فيه التصديق يدان الا ان لا يخفى  
العيال والادراج والاولاد والخدم الذين يترددون في البيت خوفاً وخروجاً والذين لا يمكن الاحتياط في البيت لاجل الحافظة بل يحتاج الى التردد  
في حوائجهم من اسواق وغيرها وبلصاحبه من ذلك من الكلام في هذا المقام من حيث به العلامة في ذكره انما هو ان لو كانت له خزانة مشتركة بينه وبين غيره  
الوديعة لا ينبغي ان تكون مشتركة فالأقرب لضمان الا ان علم المالك بالحال يقال لا يجوز ان يضع الوديعة في مكان غير ان يثبت بين  
غيره كمكان او دار مشتركة الا كونه وهو مشكل كما عرف وقد تقدم ما ذكرناه من الاشكال ايضا الحق لا يسلطه في شرح الاشكال الخامس  
لو اردت عداية والمراد بها مطلق الحيوان المستحق للعدا فان ابرء بالانفاق او يطلق فيهما صوتك الا انك ان لم تخرج عليه كسراً  
ويجوز بذلك على المالك ولو اخل بكان فمطلوباً من كونه ايسر من مقتضى الحاجة المقررة عند من ان له لو خالف مقتضاه يخرج عن كونه  
امناً ولا يرجع الى ذلك الا بان جديد من المالك ولو امتنع المستودع من انفاق ماله والصورة فقد خرج ذكره بانه مضى وموت مثل الدابة  
مثل تلك المدة نظراً فان كانت فتمت حلت ضمانه وان نقصت من مقتضى فان تخلف المدة باختلاف الحيوان قوة وضعفها  
الثانية ان فيها من انفاق فان ترك الانفاق مثلاً الامر قالوا لو كان حامياً لنفسه لما فيه من خيف المالك المتيقن من ان لا يملك الامور  
المحمية التي لا يجوز ان لا ينفقها بغير وجه شرعي من جهة الانفاق وحق الله تعالى في حق المالك فلا يقطع المالك حقه وهو ينفق في هذه الحال  
استشكل ذلك في ذكره ثم قربا لعدم قال وهو قول الشافعية كلوا قال ابن ابي قتيبة فقلنا ان الامر به من قساسة البحر فاما او امره بقتل عبيد فقلنا انه  
يأمر ولا ضمان عليه فكذلك انما انتهى الى الوجه في هذه الصورة رفع الامر الى الحاكم لئلا يامر بذلك ويجبر عليه ما عرف من عدم جواز خلاف المالك في  
وجه شرعي وترك انفاق هو وجه ذلك قالوا الحاكم ان يستلزم عليه ويبيع بعض الوديعة للفقرة او يعضل والملك وان يعضل مياناً بقله  
فلن يقدح جميع ذلك انفق المستودع واشهد في جميع ما انفق مع تعدد الرجوع ولو بعد الاشهاد فظاهرهم الا في مقتضى الرجوع فينقضي  
لا يقبل الرجوع كاحد في امثاله انما لك في ذلك من وجه في ذلك لا يوجب التوصل اذ من اذن وكيله فان تخلف مع الامر في الحاكم لئلا يامر بذلك في  
ما تقدم في سابق هذه الصورة وقال العلامة في ذكره وان يطلق لا بداع ولم يامر بالعلق في نفسه ولم يهره عنها فيجب على المستودع العلف في  
لا انه ان لم يحفظها لانه ثم من ان لا ينفقها فانما انفق حقه في نفسه من العلفها وسقيها وبيده قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجب عليه العلف  
ولا ان يستغفرها لئلا يامر به بل يملكها وقد بينا الامر في معنى ان في ظاهر هذا الكلام انه يجب على المستودع العلف بذلك في الصورة الاولى ولا يخفى  
ان من بينها الا باعتبار كون الامر الاول من حيث هذه الصورة ضماناً والا فهو ما مورداً في الصورة من حيث هو مطلقاً في خلاف ما قد تناقله عن النبي  
في هذه الصورة وامر من جهة ذلك الكلام الحق الاول في حيث قال ان ان كان حكم الا ان لا هو حكم الامر بالعلق في الرجوع به عليه في  
فكانه قال ووديعة عندك وعلقها واستغفرها فالامر في نفسها لا امر في نفسها في حكم الصريح اشار اليه ذكره ايضا بعد هذه المسألة فلا فصل  
مسألة اخلافت في ان لا يجب على المستودع الانفاق وعلى الدابة ولا تدعى من ماله لاسالة البراءة والمضرة بالنفس شرعاً لكن ان دفع المالك الى  
الفقعة فذاك فلو لم يدفع اليه فان كان للمالك قدام بلفها وسقيها ويرجع به عليه لانه امره بالانفاق على ما فيهما غاد نفعه عليه فكان كما  
لو ضمن عنه مالا يامر بذلك ومنه وان يطلق لا بداع ولم يامر بالعلق في نفسه ولا يامر بالمالك خاضعاً ووكيله طالبه بالانفاق عليه او  
اذن له بالمالك فالانفاق فينقضي ويرجع به ان لم يتطوع بذلك ولو لم يكن المالك خاضعاً ووكيله دفع الامر الى الحاكم الا انما ذكره في الصورة  
الثانية يرجع بما اليه في المعنى ولا يخفى في هذا الكلام من المداخلة لما قد تناقله عنه في انفاقه في نفسه الاول وهو مطلق الامر بالانفاق كما  
قد تناقله عنه فان هذا من كلامه الثاني في ذكره ايضا في هذه المسألة الاخير ولو ترك المستودع الانفاق مع اطلاق الاستدلال ولو ترك  
الاحكام ولم ينفق عليها حتى تلفت ضمن ان كانت تلفت من ترك ذلك لانه يقتضي تركه وان تلفت في زمان لا يتلف في مثله لعدم العلف  
يضمن لانها تلفت بذلك قالوا في حكم التفتت ما يحتاج الى رضوخ وانه يخرج حكم الحيوان النحر الذي يحتاج الى التفتت ونحوه من الجمل من حيث ينفق  
مع عدم الاشهاد اما التعذر او لعدم شرطه فلو تلفت في قدره فالقول قول المستودع مع يمينه ولو تلفت في قدره لا بداع فالقول قول الورع  
علاماً بالاضطرار للوضعين في الاول خلاف كثير من عبارات الاصحاب لا يجوز ان يتولى المستودع علف الدابة وسقيها بنفسه لولا ان كان  
ذلك القلام ام غير امين غلبا كان المستودع ارضاء والوجه في ذلك ان يجرى على ما هو مقتضى الغاية من تولي القلام القادم لذلك الا انه قال في ذلك  
بعد نظر في ذلك وليس كل ذلك جازاً انما يجوز في القلام لذلك مع خصوصية المستودع على ان لا يطلع عليه بما يجب ان يكون من امانه والامر  
في ذكره والوجه في ذلك انما هو ان لا يستأنبه مع خصوصية ظاهره وانما كونه امناً فلفظاً الاستئناس في خصوصية ظاهره في ذلك ولو كان ذلك الجار  
لما ينفق من ايداع الورع وهو جازع عندهم مع انما كان كذلك ذكره انما الله عز وجل ان ذلك فيمكن من ايداع الامر ونحوه انما يكون  
كذلك فانه يجوز له الاستئناس بتكليفه كان وقد تقدم ذلك بالتحقق لا يخفى من كان قال الظاهر ان الامر مع علمه بان المستودع يتخرج عن هذا الامر  
بإشراعه بنفسه انما يباشره خدمه مثلاً ومع ذلك اودع غنائه انما اودع غنائه انما اودع غنائه الرجل المذكور وطريقته الباصرة  
في أمواله ودوابه والظاهر ان المراد بالامير هنا هو من شكر النفس في فعله وان لا يخالف ما يوصيه لا العمل ولا اشكال فانه الا شكاً  
وصفاً الامر غنياً بذلك وان غلب الشائبة في حمله منهم الحق والعلامة بانه لا يجوز خلع الدابة من المنزل الامع الضرورة كعدم مكان  
التسوي بالعلق في المنزل ولا غلب عليه الوجه ان القفل يصر في ماله وهو غير جازع مع اسكان تركه في ان يخطئ فيوقف على ذلك فانه من غير ان  
الحيوان لا فرق في المنع من اوجهاً لذلك بين كون الطريق امناً او موقفاً لما عرف من النقل ونحوه وهو غير جازع مع اسكان تركه ولا يسن كون



Page

[illegible]



مطرو بالجملة فمن ارد تحقيق المسألة ليظهر له حتى ما ذكرناه هنا فليرجع الى الموضع المذكور والله العالم **التاسع** لو ظهر المستوعب  
الموت بان حصل له مرض من الاراض الغائبة ارجس للقتل ونحو ذلك فاقول ثلثة احدها وجوب الرد على المالك او وكيله والمالك عند  
تعددها وايداعها الثلثة عند تعددها فان تعدد ذلك اشهد علمها بخاؤه العلامة ذكره الآية رجع عنه بعد ذلك الا ايضاً وانما فيها  
الاشهاد على ذلك خاؤه جمع منهم المحقق في بيع والعلامة في الارشاد وانما الوصية بها وقد بينت انه مذهب العلامة ذكره والوجه في ذلك  
ان حفظ الوديعة كان واجباً على المستوعب وجب كما يتوقف على حفظ من احد هذه الامور الثلاثة الا ان لم يقف على نص في العلم يتعين وجوب  
شيء مما اتجه به والا حياط في المسئلة مطلوب بل واجب على المستوعب ان يوصي بوجوب الا حياط عند اجتناب المسئلة صارت بذلك  
من المشتبهات حلالة بين وخام بين ومشتبهات بين ذلك والا حياط عند العمل بالقول الاول ثم انه على تقدير القول بالاجتناب بالاشهاد فانظروا  
المراد به اشهاد عدلين بحيث يحصل الاثبات بما لو انكر الورثة او كانا نوحياً او بعضهم سفاهاً لا يقبل بالاكتفاء بواحد اليه يثبت كلام العلامة  
في جملة تركه حيث جعل الواجب والايضاها وهو محقق يدون الاشهاد كما ذكره في ذلك والتحقيق ان القول بالايضاها غير القول بالاشهاد  
كما قدما ذكره وكيف كان فلو اخل بالاشهاد والوصية ضمن وكذا لو اخل بالرد على الوصية المقدم ولكن لا يقر الضمان بالاموت ولو فرض  
خجانه فلا ضمان ولذا لم يثقل في الثلث اذ لا يصدق في الحال هذه ولا لوجوب الاشهاد على كل مدعى كما كان في حقه ولا فائدة ولا دليل على  
قالوا ويصير الوصية على القول بوجوب الوصية العادلة والنظر ان المراد به الوصية التي يستقر اليها المالك ولا فرق بين الا حياط  
الوارث في القين والوصية للمراب الوصية اليه بذلك ان يعلم بها او ياتى بردها بعد الموت لا في قبلها اليه لانه اذا لم يوصي كما كان  
ذكره انشاء الله تعالى ذكره فوهم بعض ان المراد من الوصية بها تسليمها الى الوصية كما لا بد منها الى المالك وهو لا يذاع بعينه وليس كذلك بل المراد  
بالرد من غير ان يخرجها من يده وانما حال هذه خيرة بين ان يودع للحاجة وبين ان يقتصر على الاعلام والامر بالرد لان وقت الموت غير معلوم ويده  
مستقرة على الوديعة فاذما حياها انتهى بوليه يوم لم يوصي به وانكر الورثة فالقول قولهم كما لو انكرها المورث لان اصل عدمها وكذا كل من يدعى  
عليه ولا يميز على الورثة الا ان يدعى عليهم العلم بالوديعة لان دعوى القين انما تستلحق بالورث كالولد على عيبيه يدين الا انه اذا ادعى عليهم ذلك  
لزمهم الحلف على نفي العلم الا على التمسك بالعلف على غير فعل الغير قال في ذلك ومثلهما الوارث الورثة ولكن لم يوجب تركه فادع  
المستوعب انه قصر في الاشهاد وقال الورثة علمها بالثقل قبل ان يثبت في التفسير بالقول قولهم علمها بظاهره ائنه الذمة ولا يثبت لامع دعواه  
عليهم التفسير انتهى عندك في هذا الكلام اشكال لان جميع ما يفهم من ائنه عبادة في المقام الى ان المالك يدعى بقاءها وتفسير الوصية في الاشهاد  
الوديعة مقرون بها ولكن يدعى وجودها في التركة وانه علمها بالثقل قبل ان يثبت في التفسير بظاهر هذا الكلام ان كلام المالك يتضمن  
وجوب من حياها كانت باقية في التركة وظاهر هذه الدعوى يرجع الى الورثة بانها عندهم وان انكارهم لكونها فانكره بعد الاقرار بها غير مستوع  
فما يما تفسير الورث بعلم الاشهاد لتحقيق الضمان وسقوط اليمين عن الورثة فاما تجده على الدعوى الثانية وهذا الوجه اللهم الا ان يحمل  
على ان المالك موافق على عدم وجودها في التركة وانما يدعى بقاءها الوقت عروضا من الميراث الذي هو السبب للوصية والاشهاد فيلزم الضمان  
بالفريق في ذلك والورثة يتكرونها لوجود الوجود في ذلك الوقت فلو تعلق الدعوى بالورثة على المذكور والله العالم **السادس** في اختلاف  
في وجوب رد الوديعة الى المالك متى طلبها وهي باقية حراً او اذا كان لا مكان لها او اذا كان المالك في يد غيره او ان يورثها والاعتماد  
الى اهلها والى واية المتقدم في هذا الكتاب فان جملة منها قد سحرت بوجوب الرد ولو غير مسلم فلو اخل والمالك كان من اهلها او قتل غير المسلم  
انه كان المستوعب حياً وجب على المستوعب ان يحمل على ما اوردته السلطان الاسلام وهو ضعيف مردود بالاشهاد والمشاورة اليها من كونه حلالة المالك  
مقيد بغير ما نأه في بيل سقنا وهذا الاخبار الصريحة المذكورة وبالجمله والحكم بما لا يخالف فيها سواء وظاهر القول بالضرورة كما اشترطه الاية  
حق مقتضى الادنى والى المالك بالامكان ما يغير الشريعة العقل والعادى فلو كان بمسئولة واجبة اتها او بينه وبين مانع من مطرو ونحوه بين  
حتى يزول او يقتضى الحاجة ضرورة فالا ان ينفذ من كل اكل الطعام والشراب وصلوة النافلة وانقطاع الطر الغير المانع حد اجتناب واستغفر بركه  
العدم مع حكمة باب الوكالة بانها العارية رد الميراث اليها الموكلة فينبغي ان يجوز هنا ولو في حيث كان وجوب الرد فلو باقته بقاء على ذلك  
وعلى ان الامر بالشئ يثبت له انتهى عن ضد من خاص بطريق الصلوة الواجبة مع سعة الوقت لو حصل الطلب قبل الدخول فيها وكذا بطلان النافلة  
مطرو وكذا بطلان جميع العبادات النافذة لذلك الا ان الظاهر عندك كما تقدم تحقيقه في كتب العبادات على شئ ما اوردته من ان الشرائع يثبت  
النهى عن ضد الخاص بل قيام الدليل على خلاف ذلك ولما فيه من ارجح الحجج والفتوى المنطوق بالاية كالقوله المار ذكره لا يفسد ما شره للرد  
تحمل موضعه كما انما يظهر من بعض عبارات بل يفسد في اليد عنها والتجنية به المالك وبغيرها فلو كانت في ضد ومقتضى فخره وان كانت في البيت  
مغلقة فكذلك وهكذا لو اخل الدفع لاجل الاشهاد عليه فهل يكون ذلك راجعاً بعبادة الضمان اقوال الاول لا يدفع عن نفسه التزام واليمين لو انكر  
المالك والثانية لان قوله في الرد مقبول فلا حاجة الى البيينة ولا ان الوديعة مبيعة على الاخفاء غالباً الثانية التفسير بان كان المالك في يد  
قد اشهد عليه بالايضاها فله الاشهاد يدفع عن نفسه التهمة واللام كما في ذلك وهذا القول رجحنا لاعتبار اقوى الثلاثة الا ان ما اوردته في القول  
عند محل توقف اذ لا يعرف عليه ليدلوا واما الذي يرد من المالك والامر من حيث هو لانه في العودية فليجباها بما يحتاج الى دليل واضح  
فيادع على الامر بالرد كما لا يخفى وتكونه مقبلاً لا يفسد في هذا القول الذي ذكره ضم لو فهم منه التحقيق فالامر كما ذكره ولو كان للودع  
غاصبا فانه لا يجوز رد ما عليه ولا على وادته لو طلبها بل يجب رد ما عليها الى المالك ان عرف ولو لم يعرف فاقول احدها ما ذهب اليه الشافعية قال في  
يعرفها من لا يصدق في القطة فان جازت بها صاحبها او لا يصدق في ما عتبه بغيره ان يرجع وهو المتعول عن الرجوع لا يضر به من حيث العلاقة في  
كرهه والارادة في ذلك هو المشهور بين الاصحاب ذهب اليه المصنف قال ان لا يعرف بالايضاها من الميراث فيفقد اليمين في حقه وتبطل ايمانه  
في حقه منها البقاء في فقره المؤمنين وقال سلاوان لا يعرف بالايضاها من الميراث فيفقد اليمين في حقه وتبطل ايمانه في حقه منها البقاء في فقره المؤمنين وهو يرجع



في موجبات الضمان

المقول الشيخ الفريد فالتحاشا ذهب اليه ابو الصلاح قال اذا لم يرد من صاحبها ولا من يوثق من سببه حملها الى الامام العادل فان تعذر ذلك  
في السليم فخلد المودع حفظ الوديعة الى حين التمكن من اتيانها الا يستحق ذلك والوصية بحملها من يوثق مقامه ولا يجوز رد خا طه المودع  
مع لا خيا وقال ابن دريس ان لم يبق من حملها الى الامام العادل وان لم يتمكن من ذلك لم يبق من حفظه في حيوته ومن ثوبه في ذلك بعد فاته الى  
حين التمكن من التمسك قال في الفخ وهو الاقوى لنا انه احوط وقال في التبعيد نقل ذلك عن ابن دريس قوامه الفخ وهو حرجي قول وهو قول  
ابو الصلاح المتقدم والذي وقف عليه من لا يخفى انما رواه الشيخ عن جعفر بن محمد قال قال مالك باع عبد الله ثوبا من رجل من البجليين ورجل  
من القنوصيين وراهم وصالحا والقصم لم يرد عليه قال لا يرد فان لم يكن ان يرد على صاحب فضل الا كان في يده بمنزلة اللقطة بعينها يرد  
حول فان استأجر صاحبها رد على حاليه واللقطة بعينها فان جاب بعد ذلك خيره بين الاجور وغيره فان اخار الاجور فله وان اخار غيره فله من غير له  
كان الاجور وهذه الرواية في ما ذهب اليه الشيخ وليس غير هذا في الفخر المسئلة ولم اقتنع على دليل يدل على شيء من القولين لاخير قال  
في الفخ بعد نقل الرواية والجواب بطريق التمسك ولا نسلم فانه لا لقطة ثم قال على ان يقول الشيخ لا يخرج من قوة وعين الحق بل لا يفتقر  
جعله على الشك واعتاله الذين لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم ومنع المسائل لللقطة بعد تصريح بالخبرين للثبوت هو انما تمتلئ في قوة ما اخاره  
بالاحياط والاحتياط عندهم ليس يدل على شيء ورد الخبرين المعان غير مقبول ولا شمول وقال في التبعيد الاشارة الى الخبرين المذكورين  
والطريق ضعيف لكنه يجوز بالشهرة وبغير علم قوة ما ذهب اليه الشيخ وانما عذر ان بعد ان يستحسن فله ان يرد ليس كما قد سئلنا عليه  
عنه قال وان كان القول يجوز النصيب ما بعد الياسر والتعريف متوجبا ايضا كما في كل ال بياسر معرفة حسب الان في جوار من مصلحه  
الدنيا الاخرى بالنسبة الى مالكها فانه لو ظهر غرم له ان لم يرض بالفضل لا يرضى عليه ثم قال بعد نقل مذهبنا في الفخر في  
التعريف به الصدقة بها وبقاها امانة وليس له التملك بعد لتعريف هذا ان جاز في اللقطة واما احتمال جواز ان لا يملك الرواية فانه  
جعلها فيه كالمقطة وهو ضعيف يمكن ان يرد بها كثره من اللقطة في وجوب التعريف وطول يترك من عمل بالرواية جواز التملك انتهى ولا يخفى ما  
فيه من المداخلة للكلام الاول لئلا يعلل على التملك وجواز النصيب مع الضمان وبين الوحدة قوة ذلك ولا انه هذا الكلام على هذا التملك  
من حيث كان انما هو مع الضمان واحتمال العدول عما ذكرنا في الاستيعاب في الوحة الاول والتعريف بالعلم وعدم التعريف في التملك  
الثاني بعد مقتضى هذا الكلام الاخير قد وقع قول رابع في المسئلة في ظاهره في التملك هو الحكم هنا وان لم يرد بها بالكلية وقال في التبعيد انما  
يجب منع الفاضل منها مع مكانة فلوله فيقدر على ذلك سلمها اليه وفي الضمان مع نظروا الذي يقتضيه قواعد الفقه ان المال الرجوع على انهما  
شامدان كان قرار الضمان على الفاضل انتهى لو خرج الفاضل مائة ماله وادع بحقه فعدا لطلب جميع منهم الحق فجميع ان كان امكرا او  
ثمين الما لغيره من غير او متعة لاخر وان لم يمكنه وجب الرجوع على الفاضل على الوجوب هنا بان منعه من مقتضى منعه من ماله لان الفاضل  
عدم امكان التيسر منه ماله غير جاز ولا يشك في ذلك بان في الرد على الفاضل في مال غيره بغير حرج هو كخياره في حق الزبالة الحاكم  
لغيره ممكن الى اخر كلامه في قول هذا الفرع ايضا كغيره من الفروع المشككة لعدم الدليل الواضح وصورة ما اذا ادع جميع مع تعدد التملك  
بقوة فهل يرد عليه الجميع فوطيلهم لا ام يرجع فيه الى الحاكم ولعل الاقرب الى القواعد الشرعية رفع الامر الى الحاكم الشريعة فلهذا الغالب في قول  
بالعدل والنسب ويظهره القاسم ان امكرا ولو باصطناع نيابة عن الحاكم والله العالم الثاني في وجوب الضمان وهو ان يرد من يرد من  
والفقد فيهما مقامان الاول القريب ويرجع الى ترك ما يجب عليه من الجواز ونحوه وهو من عدل مخالف للعدالة فانه سببا عاما لا يجوز كس  
الثوب وركوب الدابة ونحو ذلك وهو لوجوده والتعريف كان يلزمه في غير ذلك يترك الثوب الذي توقف حفظه على الشرع او يترك  
غيره من غير ضرورة ولا ان لو قيلها كذلك مع خوف الطريق وامنه وطول لا فتة في الموضع التي تعفها وترك سبب الدابة او حفظها منه  
تصبر عليه في العادة فتكون مخوفا ذلك والكلام هنا في موضع في موضع الاول فاذا ذكر من جملة من سبب الضمان ان يترك حرجا غير حرجي قالوا  
ويجب تقيدهما اذا طرعا اذ ذهب عنها اما الاول فيجوز من جملة ما يتركه لم يقدح في ان العبر من الزمان ان يكون غير مناجح او سببا  
فيه يجب ما لا هو نوع كغيره من التعريف اول ما ذكره التمسك المذكور لما كان شاذا فادخله في اطلاق التمسك في الاقرب المذكور في الخلاصة  
والثاني في مقتضى الاشارة اليه غير موضع وكذا عدم سبب الضمان بالخير اقل في الجملة على الوجه المتعارف فليس يجب للضمان ان  
جدا في الفخر لما ذكر من ان يترك الثوب الذي توقف على الشرع والوجه في ذلك انه يجب عليه حفظه من حرجه وان توقف عليه في  
الثوب الذي يحتاج الى الشرع وتعرضه للموت في كل وقت يقتضيه خاتمة قالوا كسب ثوبه يتلف ضرره الابه وبالجملة فكل عليه الخطا كما يجب  
عند الاطلاق سبب الدابة وحفظها ونحو ذلك ما يتوقف على بقاءها وحفظها الا ان ينهاه اما التمسك في ذلك فانه لا يلزم من الضمان ان يترك  
له الخطا كما تقدم من ذلك في نفقة الدابة ولم اقتنع في المقام على حرجه من الاقارب على ذلك الحقيقة فواحد مقتضى لا انه قد تقدم  
في كتاب الرهن من لا يخفى انما هو المبرر من في المناقاة فان جملة من يترك على انه لو كان الرهن نيا با وتركه الرهن ولو سجد له ولو يفتوه  
حتى يملك في اكل فانه من مال الرهن مع انه لا خلاف في حق الرهن في حيل الرهن امانة يضمنها مع التعريف وبهذه وهذا الاخبار المذكورة  
انما هي في المقنع ايضا فقال ان رهنه عند مناعا فله يتركها ولو يتركها في يده وهذا في ذلك لا يفتقر الى ماله شيئا انتهى وهو  
في حرج من رهنه لا ضمان عليه حسب ذلك عليه لا يخفى انما هو المبرر من في المناقاة فان جملة من يترك على انه لو كان الرهن نيا با وتركه الرهن ولو سجد له ولو يفتوه  
انما هي في المقنع ايضا فقال ان رهنه عند مناعا فله يتركها ولو يتركها في يده وهذا في ذلك لا يفتقر الى ماله شيئا انتهى وهو  
في حرج من رهنه لا ضمان عليه حسب ذلك عليه لا يخفى انما هو المبرر من في المناقاة فان جملة من يترك على انه لو كان الرهن نيا با وتركه الرهن ولو سجد له ولو يفتوه

في موجبات الضمان



في كتاب التوبة من الخ نفل عبادة الصدقة المذكورة ثم قال ولا ارب على المومن الضمان لان تركه فشر التوبة المقتضية فيه يكون  
تفريطا للفرط ضامن انتهى وهو موزن بغلته عن اخبار المذكورة وعدا مطلقا عليها كذا والا كان التوبة كرها لا  
مستندة وهذه المسئلة والجواب عنها بالجملة فالتسليم عندك لما عرفت محل بوقت ولكال والتمساعا انما قال في الشا ذكر من انه  
يعني مع ابداعها القهر من غير ضرورة ولا اذن وهو كما لا خلاف في غيرهم قال في ذكره اذا اودع المشتري الوديعة غير فان كان اذن  
المالك فلا ضمان عليه اجماعا لانقاء العدول وان لم يكن باذن المالك فلا ضمان اذ اذن اودع من غير ضرورة او بضمان اذن اودع بضمان  
ضمن اجماعا لان المالك لم يرض به غير واما ما ذكره في ذلك الغير به من بعد فكون وجهه اذ اذله او اجتمع عند علمنا اجمع انتهى  
ومقتضى كلامهم انه ائتمان يسقط بالحدس في كل حال الا اذن فانه يجوز الادخال على الضمان اذ اذن به ولا ضمان وثانيها الضمان  
خوف سرقة او نهب او حرق او اذ سفل الا ان ظاهره من ظاهره ان الواجب لا يؤول الى المالك او وكيله ان يمكن الا في الحكم مع مكان  
الدفع الى المالك او وكيله ضمن ان لا يودعها الى التمسك مع امكان الدفع الى الحاكم ضمن لا يودع في المنع من ابداع الغير بدون احد الوجهين  
المذكورين بانه يكون الغير مستقلا بها او شريكا في الخط بحيث يقبض من ظهوره وهو موضع وفان ولا ضرورة في مال الغير غير  
اذنه قال وفي حكمه مغايرة الوديعة وضمانه في محل مشترك في الخط بحيث لا يلا خطره في سائر الاوقات نعم لو كان عند مفارقتها  
ضرورة فيستحفظ من يثق به فيلا خطه اخر فيجوز وتخرج في ذكره اغتفاره لقضا الفاقية ولا يدايع في خطه الحاجة ثم قال ولو فوض الخط  
الى الغير لضرورة او اشتد له ولم يحجزه ضمن ولو اودعها من غير اذن ولا ضرورة في صاحبها ان يرجع على من اخطأ بها لو علمت فان رجوع  
على المستودع لا ول فلا رجوع له في الثالثة وان رجوع على المستودع الثالثة ان يرجع على المستودع الاول لا تدخل  
معه على ان لا يضمن كذا ذكره في كرهه والوجه فيه ان الحكم هنا كذا الفاسق فذكر اتمه انه مع رجوع المالك على اخطأ فانما الجاهل  
منهم بالفسق يرجع على من غلط على مال الغير ولم يعلم بالحال واما العالم فلا رجوع له فنهى عنها ايضا كذا في دفع رجوع المالك على  
المستودع الاول فانه لا رجوع للمستودع الاول على الثاني لعدم رجوعه في خطه بل على سطره في الاخطأ بخلاف رجوع المالك على  
المستودع الثالث لانه مضمون فلا ضمان عليه بل يرجع على الاول كذا في كرهه فيا ذكر من ان يضمن مع التسليم على الوجه الثالث المذكورين  
والظاهر انه مما لا خلاف فيه قال في كرهه لو عزم المستودع على الشف كان له ان يلزمه المقتضا حفظ الوديعة لا ضرورة باستمرارها ولا  
ردّها الى صاحبها او وكيله الا في الحكم ويجب عليه قبولها لانه موضوع للصالح فان لم يقبلها الى امين لا يملكها فانما هو  
لا في التمسك كانت عند ذايه فاما اذ اراد المخرج تسليمها الى امين لم يملكها ان يردّها فان ترك هذا الترتيب فدفن الى الحاكم او امين  
مع امكان الدفع الى المالك او وكيله ضمن ولا يجوز ان ينافيها فان سافر بها مع الضمان على صاحبها او وكيله او الحاكم او الامين ضمن عند  
علمنا اجمع شواكران التفرج حقا او غير خوف انتهى في كل ما لم يبق عند الوضول الى المالك او وكيله او الحاكم الشقة الكثيرة الى جهة التسليم  
التسليم لان ذلك من هذا اللفظ غروا ولغة الملاءمة في كل ما لم يبق عند الوضول الى المالك او وكيله او الحاكم الشقة الكثيرة الى جهة التسليم  
الى التسليم الوديعة بان يضطر الى التسليم ليس بالبلد حاكم ولا امين لم يجد المالك ولا وكيله او اتفقوا في البلد ما يوجب الرجوع من حيث  
عادة او خيف لم يجد احدهم هؤلاء المذكورين فان ظاهرهم جواز التسليم ما لا يمتنع اذ عي عليه ذكره الاجماع قال لان حفظها من التسليم  
بها والحفظ واجب واذ لم يتم الا بالتسليم بان كان التسليم بها واجبا لانها من حلقا اما لو ضمن التسليم من غير ضرورة وقت التسليم وامن البلد  
وعجز عن التسليم فلهؤلاء المذكورين رضاءها قال في اقرب الضمان لانه المضمون لحفظه اخص فليؤخر التسليم او يلزم خطر الضمان انتهى وكذا في كل  
ظاهره كذا في حوائج التسليم من غير ضرورة مع التجزئ من احد هؤلاء واستصحابا الامانة مع ائتمان ومنع ذلك في الصورة المذكورة فقال  
بعدم نقل ذلك عنه والاعود المنع وهو لا يربط في جاز الاحاطا المطلوب امثال هذه الغامات الخالية من التصووس وكذا في التمسك  
بما لا اشكال فيه فان ظاهره للاق الابداع والحفظ انما يخبر في المحض لان التسليم لا يوجب من خطره جملة ويؤيد انه لا يوجب الاخطا طبعا  
فان في كرهه فوضر المستودع على التسليم فدفن الوديعة ثم سافر منها ان كان في غير حوزة فان في حوزة يعلم بالخطأ فيها ايضا  
ولا ضرورة فيها الى ضرورة فلا يصل صاحبها فيها لانه ربما خفي النكاح وعرف فلا يعلم كذا مكانها فان علم بها غير وكان غير مضمون لانه  
قد رضاءه نصيبا وان كان امينا ولم يكن كذا في الموضع ضمنها لانه لم يورع في حوزة وان كان كذا في الموضع فان كان الشخص مع مقتضاها  
والحكم جاز لان الموضع وما فيه بيد الامين والاعلام كذا لا يدايع انتهى وثانيها هل المراد بالتسليم هو التسليم الشرقي فانه قصد  
المساواة واما هو اقم منه ومن الخ في كرهه فدفن ذلك قال في شرح القواعد اذ في كل ما يوجب التسليم والتسليم شرعا صدقاتا فلهذا  
لا يجب الرد الا بالخرج الى مساواة وهو مكمل لانه متى خرج المستودع من بلد الوديعة على وجه لا يسقط به عرقا يجب ان يقال انه ضامن لانه خرج  
الوديعة من يده ففقر خطها فضمن في نفسه اجزاء بان تردد في البلد نحو في الموضع التي لا يبعد الخرج اليها في العادة ورجوع  
البلد انقطاعا عنه كالبناءين ونحوها لا يجب بهما في الوديعة وتعد الحكم والثقة كذا في كرهه في شرح الارشاد وهو  
من كلام الشرح المذكور واذ من وجب بطلانها لان حيث لا يخفى لان الشرح المشار اليه وقال في كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب  
الشرعي في هذا لا يجوز ايسر خطها في تردداته في حوائج الحدود البلد وقال في كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب  
ولا يجوز ايداعها في مثل ذلك مع امكان سطرها كما لا يجب ذلك على المالك انتهى قال في الحق لا يوجب رجوعه في كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب  
شرح القواعد وكلامه في كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب وكذا في كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب  
للو دعي لان دليها في الحكم وبوجهه عند تسلمه في حيث علينا تحقيق التسليم هو كذا في الفقه بل في فقه العامة ثم قال في العجائب  
التي علم ان يجب حفظها على مقتضى كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب وكذا في كرهه فدفن ذلك التسليم في الاول جملة على الصواب



فِي مَوْجِئِ الضَّيَا

[illegible]



بالحق

الفصل في وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما انما  
من الكسب لم يخلد قال في كره القضاة انما يشترط ان لا يكون في الوصية فعل ولا قول ولا يضمن من امانة وصدا خيضا خائيا ولا امانة الحائز فيكون  
خائضا انما انما وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
اميل الى خائضا انما وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
لترزان ويخول ذلك لا ريب بطلانه الثاني ما ذكر من انما الوصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
فلان وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
واما وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
الوصية الاولى تحقيق محض الوعد وتفصيل الكلام في هذا المقام في فرع الاول قال في كره الوصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
له الامتناع ولا التاخير مع كونه فان فعل احد هما كان ضمانا وحكمه ما لو طلب للمالك فلم يرض عليه الا انما بغيره فان انما المشيوع له التاخير  
لانه انما يشهد لدفع البع على القبض لا في الدفع البع هو الوكيل لو انكر الدفع صدق بينه وبين ذلك يستلزم ضم المشيوع بالغير انما في قول مرجع الفروع  
بغيره انما في صورة انكار الوكيل الدفع لصاحبه المشيوع لا في البتة مع عدمها بين المنكر لان هذا الفرد احد اركان التاخير لقابلية بان البتة  
على الدفع البع على المنكر انما في صورة انكار المالك لو ادعى الوعدى الدفع البع فله وان كان ايضا احداهما متعيا والاخر منكر الا انما من حيث كونه  
امنا وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
الكسب هذا هو المشيوع قبل ان عليه البتة في صورة الوعدى على المالك ايضا على القاعدة المذكورة والظاهر من هذا انما على حكم الامانة وانما  
يقبل قول الامين بيمينته الوعدى من جملتها كما تقدم ذكره الثاني لو قال المالك لمرءى الوعدى على فلان وكيله فلم يطلب الوكيل الوعدى قال في كره  
لم يمكن المشيوع من الوعدى فلا ضمانا عليه قطعا بعد تفسيره وان فكل من المرقع لعل القضاة انما امر به الدفع وكيله فكانت عثره فيصير على كونه  
لامانة المشيوع الثاني انما في حكم ايضا الوعدى بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
على الاطلاق بخلاف قوله ان الوعدى امانة وقول المشيوع مقبولة في قوله لا يضمن فلا يضمن للاشهاد ولا في الوديع حقها الاضطرار لان فضا الذي  
وهو اظهر وجه القاضية اقول في انما قد صرح في الفرع الاول بان الوعدى التاخير عن الدفع لا الوكيل لان يشهد على القبض الجلس بعد الاشهاد  
من الفرع عليه لو انكر الوكيل القبض من نفسه هذا الكلام انما لا يجب على الوكيل الاشهاد واللازم من ذلك انما لا يجب على الوعدى الدفع في صورة انكار المالك  
بالدفع كما هو المفروض في كل من الوصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
على المالك على ان بناء على القول المشهور في الجملة فان القاضية عند الوعدى في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
عليه البتة وانما على ما ذكرنا انما كان محض وجوب القضاة لا انما بانما كان من جملتها البتة انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
فيما لا بد من امانة الوعدى بيمينته في حق الوعدى انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
مبنية على الاخفاء فانكاره بغير ما يجب الترتيب اذ في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
ما انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
الفرع على وصية بغير مال الخبر بها وعد انما من غير امانة فيكون ضمانا انتم لو ترك ذلك لم يخرج شيئا منها عن حمله لم يستعمل كذا لو تركه انما  
يكون ايضا من ضمن المالك ان لا يضمن في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
القضاة ووجوبه على ما سبق في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
لا من ضمن ذلك ما على الصيغ من سبل الرابع ما ذكر من القضاة انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
كذا من ضمنها انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
بغير ما على الوعدى بيمينته في حق الوعدى انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
كلامه في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
لنفسه على الخطا انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
بالكون عنه انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
ذو القعدة انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
منها من لا يضمن في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
علاما على كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
من المالك فان كان من الوعدى فلا ضمانا انما في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
كان الفصل في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
الاول ووجوبه في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة  
استمر في كره في هذه بين الكلامين الثاني انما في كره من القضاة انما يوجد في القضاة

بالحق











فی اللہ الحق

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَعْيُنَكُمْ عَنِ الْفُلِ وَأَنْتُمْ كَالْعَمَىٰ

الف

5

5

10

3

1

1

U

42

—







بالنظر الى الجور على هذه التعليلات فان الظاهر هو عدم الضمان لان التوديعه من حيث لا تعلق لها بالذمة الا من حيث نسب التلويح او التفرقة  
المتقدمة والقرينة من هنا وانما غاية ما يجب على الودعي ان يثبت ان الضمان لا ينافي مع عدم وجودها بعد موت لا يستلزم تفرقا  
ولا بعدا يحصل به الضمان فاضالة عدم الضمان ظاهرة وان احتمال بقاؤها واحتمال الرد الى المالك ونسب بغيره قد قام في العين حديث  
على اليد المأخوذة يمكن تحصيله حتى يقال ان عليها ما أخذت وبه يظهر وجهها استظهرناه ومن ثم قال ذلك بعد الكلام في مسألة ولا فو  
انه ان علمه بقاء عينها بعد الموت لم يتميز بغيره ما لكها على غيرها وكان بمنزلة التلويح وان علم تلفها بغيره فهو سوية التفرقة والافلا  
ضمان اصلا لاضالة براءة الذمة واصله بقاءها الا ان لو سلمت لا تقتضي تلفها بالذمة التي هي وجوبية ثم ذكرناه سريعا فقاما هنا  
هو الاحتياط والعلامة في كونه حيث قال قد بينا الخلاف فيما اذا كان عنده وديعة ولم يتركه وليس في الاحتياط في كونه حيث قال قد بينا  
الخلاف فيما اذا كان عنده وديعة ولم يتركه وان الذي يقتضيه النظر عدم الضمان والذي عليه قوي بشرائطها من التفرقة او عليه  
الضمان ثم نقل من الثاني انهما لم توجد بينهما عناصر المالك للغير وان نقل خلافه في هذه المسألة فخلوها عن الضرر اوضح غير جائز  
الاشكال وان كان اذ كان لا يخرج من قريب بالنظر الى هذه التعليلات والله العالم الشاهد ان كان في يده وديعة فادعاه ان كان بالاربع  
كل واحد من هذه خصوصية فغيرها الودعي لا يحد من الخاصة ايقظها مما او يثبتها او يقول لا ادركها مع قطعنا بالاحتياط فيهما او يقول  
لا ادركها في كفاها او غير كفاها صوابا الا في ان يقرنها لو امكن من الخاصة قد صرح الاجماع بانها يحكم بها من اقرنها بها يجب  
وضعا اليه ويجب على الودعي ان يحلف للغير فان حلف سقطت حق الاخر عنه وبقي النزاع بين المدعين ومنه يقرنه في ثبوت حلفه حيث ان  
اقرنه الودعي قد دفع اليه الوديعه فان حلف سقطت المالك له وان حلف الودعي عن اليمين الاخر حلف له الاخر على استحقاقه ان لم نقل بان  
حلفه بالثبوت على كل واحد من الطرفين في الودعي في ذلك الاخر المثل القبيح لحيولة ثبوت الوديعه بادره الاول من صوته لفضا  
بالثبوت فظاهر انما في صوته حلف الاخر فلان اليمين الردية عندهم بمنزلة اقرار المالك فانه لو اقرها اناسيا للاخر بعد ان اقرها ولا بد ان  
الغير مثلا او قيمة الاقرار وتماثل بان اليمين الردية كالبينة من المدعي في كفاها حيث لا يكون الحكم فيها ما تقدم في بطلان اليمين من  
الاقرار من غير التوثيق بقاء العين في يد الاخر في حلف الودعي من يد الاخر لا يثبت العمل بالبينة كون العين من شهدته له وورد بانها  
انما تكون كالبينة بالبينة المدعيين خاصة لا يجوز غيرها وهذه العينة ضمانات خصال الاول والنزاع هنا انما هو بين الودعي وبين  
وكونها كالبينة في حق المدعي عليه في نفسه له للحيولة بينه وبينها باقراره الاول فالواو اليمين فيها ما هنا على التلويح في الاستحسان  
ونفسا الثانية ان يقرنه ما على سبيل الاشتراك ويتركيب له في كل الاستقلال بالاستحسان في ذلك كل واحد من هذه وهو جميع  
ستقدم البعوض في قسم بينهما وبين النزاع بينهما في الضيف فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
مع الودعي بالجملة فانه يكون بمنزلة ما في يد شخصين يدينانه هذا البينة الودعي فان حلفه الضيف في التلويح في الضيف فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
فكل منهما عليه عمن فان حلف سقطت دعوى كل واحد منهما عند حلف كل واحد منهما من الحكم بالثبوت في الدعوى فاما في ذلك فالتلويح في الضيف فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
لشأن من كتبه ما معا فلو اذنت بغيره فحلفها الا لغيره وكل منهما حلفا على التلويح فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
بالثبوت وضمانه الذي هو حلفه لان يد المالك خارجة عن حلفه اذ كلفا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
ولا ادرك من حلف اليمين فان واقفا على حلفه باليمين فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
ان المالك قال قول قوله مع يمينه الا حلفه هنا على عدم العلم بغيره فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
في الحلف وجعله اقوى في ذلك والقول الثاني في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
استحقاق كل واحد منهما في حلفه له ووجه الثاني ان كل واحد منهما قد حلف في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
يجعل مع اليمين اذ يدعي الكلام في انه مني حلفها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
حتى يثبتها قال الفرقة لو كان عنده وديعة فادعاه ان كان بها فان حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
ميناء واحدة فاحلها حلفه وخرجنا الوديعه من حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
يقسم بينهما نصفين والاصل في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
حتى يثبتها فاحلها حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
التمهيد الثاني في ذلك حيث قال بعد نقل القواين المذكورين والافق انهما حلفان ويقسم بينهما كقواين المذكورين وانما في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
يقضي اليه كذا ولا يجوز لغيره حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
صريح بذكره هنا انما اذا ادعاه عليه العلم كان القول قوله مع اليمين فان حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
تحلف الاخر لانه لم يثبت لو اذنت ما يدعي استحقاقه للصورة الاولى التي لم يثبت بها الحكم فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
ولو سلم كل من اليمين فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
لها الان ويحلف لعدم حصر ذي اليد الحق فيها وله اقراره في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
قوله لا ادركا للصورة الرابعة والخاصة انما يقر في يد حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
يؤيده ان تبادلا ما انه ولو ثبتت لهما ما لك يجب ادفع اليه ويحق في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك  
ان الصوتين المذكورين في حلفه فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك

هذا هو الوجه في حلف الودعي على غيره فان حلفه سقطت دعوى كل واحد منهما عند حلف كل واحد منهما من الحكم بالثبوت في الدعوى فاما في ذلك فالتلويح في الضيف فاحلها ما ادركا في بطلانها وان حلفا حلفا خاصة في نفسه ولا احتسب المالك

في التلويح



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في الوصية

للشيخ رحمه الله تعالى بقائه في يده وظاهره في وقت ما تقدم في حياته ما تنزع من يده واستوجه الخ واستحسنه ذلك والله العالم الشاخص  
لواجره في القيمة بعد ثبوت المقرض فهل القول قول المالك به يمينه والقول قول العام قولان وبالأول قال الشيخان على ما نقله في الخ ونقل  
عنهما احتجاجا بطلان الأمانة بالحيانة فلا يكون قوله يمينه ما نقله في الخ في اتصاله مع قول ردوى بن أبي يعقوب في الكورع فيكون هذه الرواية  
للشيخين فيما ذهبوا إليه هنا وقد اقبل بأنه على تقدير قبول قول الردوى في أن المالك قبله من حيث كونه أمين المالك ما ذكره وإنما قلنا قوله من حيث  
كونه منكرا للزيادة في يدها المالك فالقول قوله به يمينه لذلك كما أن البينة من أجل المالك كونه مدعيها وأما الخبر المذكور فلم يثبت على وجه  
تقوم به الحجته وبالقول الثاني من صحة الحق الأمين بل الحق بقدره إلى كل من شاركه في هذا المعنى وإن كان غاصبا أنه في وجوده نظر إلى  
الأمر لا إلى تحت انعاده المنصوص به والله العالم القاسم لا يربطه إذا مات المودع سلمت الوديعة إلى ورثة من كان فواحدة بلغاه  
سألت الوديعة إلى الجميع أو لكل من ذمهم لو كانوا أحرارا أو المالك مع غيبته الوارث أو عدم وجوب إبادته بالرد إلى المالك فوالله أعلم أنه  
لا فرق في وجوب إبادته بالرد بين علم الورثة بذلك وعدمه فنقل فيكون من بعض الشافعية أن مع علمهم لا يجب الدفع إلا بالطلب ونفى خبر  
وقال في ذلك بعد نقل ذلك عنه هو وجب إلا أنه لم يثبت به قائل متاويل كان القول به بمكانة من قبل كجماع أقول لا أعرف ما رجحناه وهذا  
المقام وجهان بعد الاتفاق على كونها أمانة شرعية لمحوها في يد غيره من المالك ومن شأن الأمانة الشرعية وجوب ردّها أو إخراجها من يد  
الغريم بغير دليل بوجوب الخصم أن يخرجها عن أصل المالك المذكور في الأمانة الشرعية والله العالم الحاشي لو كان في يد سائر  
الخاصة عشر اشترى بها لا يردّها إلى المالك ولو كان في يد غيره من المالك كان ضامنا والرجح بل هو المالك في يد غيره من المالك ولو كان في يد غيره من المالك  
وإن الرجح وغيرهم وكذا قال ابن الجبلة لأن الجماعة لا يردّها إلى المالك ولو كان في يد غيره من المالك كان ضامنا والرجح بل هو المالك في يد غيره من المالك  
خير على أن يضمنه إياها ولو خرج على ذلك لم يخرج من يده فيكون له ضمانه إياها قال في الخ بعد نقل ذلك عنه ولا بأس  
بهذا القول لأن المضمين وإن لم يكن إلا أنه ينفذ الأمانة في نفسه فيكون الرجح للورد لا لأنه حقيقة سببه أنه ثم نقل رواية أخرى في  
ما رواه في نيب والفقهاء من سببه قال في الخ بعد نقل ذلك عنه فيكون له ضمانه إياها قال في الخ بعد نقل ذلك عنه ولا بأس  
الغنى كنهناست وبعده إياها فقال هذا المالك في نفسه وهذا الرجح لأنهم رجحناه في ذلك فالحق مع المالك ولا يردّها إلى غيره من المالك  
المال منه وأبى أخذ الرجح ونقضت للرجح ولو فعت المال الذي كنت استودعته وأبى حتى استطلع رأيك فمات في ذلك خذ ضمت الرجح و  
لعله النصف وحله في هذا أصل تأبى والله يحب التوابين ثم قال بعد نقل الخبر والظاهر أن ذلك على وجه الاستحباب والشبهة أنه ما تضمنته  
الرواية في الذين أقول لا يخفى في كلامهم على إطلاقه هنا من الإشكال لأن هذا الخبر في هذه الصيغة خاص بالاشكال لأن كان دفع القرض  
الوديعة محتملا لأنه يقتضي مال الغير بخلاف من هو الرجح يكون المشتري في حصة الشراء المذكور ولا أعرف الحكم بكونه للمالك وجهه بالمال  
كما ذكرنا وأما لو وقع الشراء بالعين فانه يكون باطلا لا يثبت عليه استحقاق الرجح لا للمالك ولا للبايع لأن كل الرجح يرجع حصة القابل  
الواجب هو رد كل ملك على مالكه من بيع ومواريث وهذا مقتضى القواعد الشرعية والقنوط الرجحية في البيع والرواية أيضا لا تخفى من الإشكال  
الأن تحمل على كون الشراء وقع في الدقة والرجح كالتجريح وفي المالك أنه لا جمل من المالك وطالب التحليل منه بذلك هذا المبلغ ليس فيه  
بذلك فيحمله مما فعل فكانه بمنزلة الصلح بينهما وأما ما مر به يقول ذلك ورد النصف على مقابلة تويته وقد تقدم الكلام في هذا المقام  
في المسألة التاسعة من المقتضى الثاني من كتابنا الذي والله العالم الثاني عشر لو خلف المالك ومزجه الوديعة في أنه وديعة أو في ذلك  
الذي عنده المالك أنه وديعة وأدعى المالك أنه دين قال الشيخ في بيان القول قول صاحب المال الذي عنده المال البينة على أنه وديعة  
فإن لم يكن له بينة وجب عليه رد المال فان ملك كان ضامنا وان طالب التحليل لم يملك بالبيع بل لم يودعه ذلك المال كان له وقال ابن الجبلة  
وإذا أقر الرجل الرجل بال مال وأدعى فيه عليه من قبله حقا وجب لصاحب المال من أنه لا يثبت في ملكه ومضامنه فحمل نصنا الابنية وكان القول قول  
صاحب المال مع يمينه أنه في حقه الرجح المذكور في فصل الدرس هنا فقال الوجه عند فلا يقبل قوله ويكون القول قول من ادعى أنه دين لأنه  
يضمن قداقر باب الشئ في يده أولا وأدعى كونه وديعة للرسول ثم قال على اليد ما أخذت حتى تؤدى هذا قد عرفت بالأخذ والعقب والوديعة هي  
نقطة الحق الذي أقر به صاحب المال فلا يقبل قوله في ذلك فاما لو لم يقرب شخص المال ولا بل ما شهد الذي على غيره بل كان له عند ما لا يباي قال  
ذلك عندك وديعة كذا وكذا فيكون القول قوله مع يمينه لأنه ما صدق على دعواه ولا أقول لا يصح ردّه المال إليه بل قال لك عندك وديعة فليس  
بالأقرار بالوديعة أقرار بالالتزام بالشئ في الدقة ثم أمر بان يحط ذلك زعم غيره فمضاهيوا في بموجب يقضيه يوافق الشئ في الشق الأول خاصة العلامة  
في الخ وافق الشئ وابن الجبلة ورد تفصيل الدرس بأنه ضعيف جدا قال في الخ في موضع ما في يد المقرض أنه وديعة وأدعى حيا أنه دين لأنه  
أعترف بثبوت يده على مال الغير وهو يفتنه ظاهره أن يكون القول قول من يملك الدين قضنا بالظاهر أنه في قول والذي وقع عليه من  
لا خبار له علقه بهذه المسألة ما رواه الكليني في الخ والصدق في الوثوق عن إسحاق بن عمار قال سألت أبا الحسن عن رجل سئو رجلا فله من  
قضنا فقال الرجل كانت عندك وديعة وقال الآخر إنما كانت عليك قضنا قال المالك لا لأنه لا يرفع البينة كانت بينة ما رواه الكليني في الخ في  
الموتى عن إسحاق بن عمار وأيض عن أبي عبد الله عن رجل قال الرجل جعليك الف درهم فقال الرجل لا ولكنها وديعة فقال القول قول صاحب  
المال مع يمينه ولا يخفى ما في هذين الخبرين من الظاهر فيهما ذهب إلى أن الوديعة متمايزة عن الأمانة التي غرض بها دفع القرض بناء على ما يودع  
فيها من حيا الوديعة مؤتمن إيمانهم البناء عليها مع الاتفاق على كونه ذلك وديعة وأما مع اختلاف كذا الأصول الفرضية فلم تفت الوديعة في  
على كونها أمانة وإن قول الأمين مقبول وبالأجمل قد عرفت القرض لا معارض له إلا دعوى الوديعة وهذه الدعوى غير مسموعة بظاهر هذه الأخبار

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في الوصية



















في العيالج

اذن له في محتمل الدابة قد لم يعتنا فزاد عليه اذن له فيكون ما ينفسه فارد وغيره مكرنا فقلنا قد الماذون فيه فلا شيء عليه حتى  
كونه ماذونا وانما الاجرة في مقابل ما زاد ومثل ذلك ما لو اذن له في وضع خطه في موضع خطه وغيره فانفل على العلامة انه فرق بين اذن  
عن الخطي وبين الاطلاق فوجب الاجرة كلما مع النهي وانسقط التفاوت مع الاطلاق بمخاطبة لوامر بوضع الخطه مثلا ونحو غيرهما فانه بالخاطبة  
يضمن الاجرة كمالا ولو لم يضمنه بل امره بها من غير نهي غيرهما فانه مع الخاطبة لا غير الخطه مما هو موقوف يستقر ومنفعة خطه فيقطع على الاجرة  
يؤخذ الاجرة على ما زاد وهو منسحب على مذهب الذي قد تناقله عنه من جواز المسلم والا فلا ضرورة وانما الحكم ما كان خيرا وادع عليه هذا  
التفصيل بان الفرق غير واضح لا يقتضي غير اذن فيمنع كل من المرفوض الذي كونه غاية لاسرته في صورة النهي جاء لمنع من حيث النهي ليس نص عليه  
المالك في صورة الاطلاق وعدم النهي جاء لمنع من حيث عدم الاذن اذ قد علم من الشروع المنع من الترخيص في ملك الغير غير اذن مالك وهذا  
لا يوجب اختلاف الحكم والله سبحانه العالم الشارح المشهور في كل الاستصحاب على وجه لا يظهر فيه خلافات نه يجوز عارة الشاة للخطوط  
عندهم بانفسه بالكرتاج في ذلك جواز عارة الشاة لذلك ثابت بالنقض على خلاف الاصل لان اللبن المقتضى من كفايته غير يسفغه وعدو الحكم  
غير اشارة بما بعد الحلب من لسانه وغيره فانه كذا يجوز عارة الشاة الغنم للنتفاع بلبنها وضوفا في مقتضى الحكم عن موضع الوفاق ان كان هو عارة غير  
الغنم للغير بغير نص القليل مع وجوب المنع وهو ان الاغارة مختصة في الاصل بالاعتبار بالتفاوت في المنافع منها والنقص من طرفها غير واضح ومن طرفها  
لا يتعد على غير اشارة اقول لا يخفى في كلامه من النافع من كذا ويجوز فانه قد ظهر من طرفها هذا الحكم فانه حكم بثبوتها بالنقض على  
على خلاف الاصل ومقتضاه كون ذلك النقص من طرفها كما لا يخفى ومقتضى كلامه اخيرا وقوله والنقص من طرفها غير واضح ومن طرفها العامة لا يدل على  
غير اشارة كون مستند هذا الحكم لتمامه والنقص الذي من طرف العامة وانما لا ينقص من طرفها وهذا هو الحق الوضوح فانه لا مستند لهذا الحكم انما  
على الوجه الذي ذكره في هذه الحقايق قد استدل بها في ذكره حيث ثبت الكتاب المذكور في جواز اطلاقها بالاشتغال باللبن والنقص في جواز اطلاقها  
بالاشتغال بلبنها وضوفا وهي الحق في ذلك لا يقتضيه الحكم بالاحتلال الحقة تدعو الى ذلك واخره تسع مثل هذه الاعيان كالمراعي والظفر  
مقدور على العامة من الحق انه قال المنفعة الموروثة والحق في الاحتلال تدعو الى ذلك ولا تال الصان من الرجل يكون له الغنم  
يعطيها بغير نص في ثمنها شيئا معلوما او ذراهم معلومة من كل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا بأس بالذراهم ولست حاسب بكونه بغير نص  
عبد الله بن شاذان في مثل الغنم من جعله في حق من لا يملكها من كل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا بأس بالذراهم وانما التفرق لا يثبت لك الا ان  
تكون حواله فلا بأس وانما زاد ذلك مع العوض فيكون اقول قد قدنا الكلام على هذه الاخبار وبيانها استملت عليه المسئلة الرابعة في  
المحار يشتر من كتاب البقارة وظاهر العلامة من كلامه على الشاة مع انه في بعض اماكن رديا ان يذبح انكاده هذه الغنم له ومنه ما هيست انما  
بيعا ولا اخارة قال والتحقيق في هذا ليس بجمع وانما هو نوع من مصادره لا ينفك بل ينافيه ولا يمتنع في ثمنها على ما يعرف في ثمنها انما  
قد استمل على البقرة ايضا كما قد ثابته وهو لا يقول به والظاهر منها ايضا بغير نص في ثمنها على ما يعرف في ثمنها انما ينفك بل ينافيه ولا يمتنع في ثمنها  
وتنمها وحفظها وخراتها وما هو ظاهر ذلك رواية اربهم بن سميون انه سئل باع عبد الله قال في الراعي الغنم بالجمل في جاهداه ما هو  
الناس ما ويعينها الراعي لخل شاة ورهها قال ليس بذلك بأس الحديث وبالبينة فان عملها على الشاة تادده بعيد اية البعد يوجب للنتفاع  
الاخبار المذكورة على الاشارة على هذا العوض مع ان الشاة لا يخرج منها ويذبح بالذراهم المستفاد من اخبار الفقهاء ان المستفاد من الاشارة  
بالعين فيما يترتب عليه فانه يجوز الانتفاعات ان كان الاذن غلما واما استيفاء الذراهم منها كاللبن والسمين ونحو ذلك فلهما لم يثبت  
انما اخذها الاستحباب من الثمن وهذه النصفية بالمنفعة انما هي حديثهم المروي من طريقهم لا فائدة من ثمنها من تلك المالكة وبالبينة  
فانه لا مستند لهذا الحكم ظاهر الا ما يترتب من عوارض الانتفاع ولا فائدة من ثمنها من تلك المالكة وبالبينة لا فائدة من ثمنها من تلك المالكة وبالبينة  
الحكم بالحق في قليل والله سبحانه تعالى الرابعة قد تقدم ان العارية من العقود الجارية للمالك الرجوع فيها اشركات مطلقا ومنعده بجهة الا  
في بعض المواضع التي تقدم استثنائها ونقل تقدم خلاف في جند في الارض ليس بغيرها للبنا والعرض فاذن انما قد يثبت انه ليس له الرجوع  
خطه تنقضي المدة فتعزم بلزومها من طرف الغير حتى تنقضي المدة لا يمتنع وخلافه في الكلام انه لو اذن له البناء والعرض والرجوع ثم طلب  
اذاله بعد ذلك فظاهر الاستحباب ان له ذلك من حيث جواز الرجوع في بناءه ولكن على ارض من حيث اذن وخالف الشيخ في الرجوع فقال ليس  
المطالبة بطلب ادراكه وان دفع الارض له وقبضه اليه واقبضه ابراج وليس ذلك ولا ادب بطلان قوله في الباب حيث ان الاعادة  
العقود كجواز الرجوع مطلقا الا ما فام الدليل على خروج ولا دليل من حديثنا في خبر لا ز من الطرفين فلا يمكن الترجيح فيجب  
ان الاصل من شرط ان اسرها ما هو مع انه يمتنع الجمع به في الجنتين والندفاع الخبر من الجانبين بطلب الارض من الغير والمراد بالادب هو ما لا  
تفاوت ما بين كونه من عام من الارض ولما فيها فان له ذلك ولكن تخير بين ان يقبله ويغادر ارضه فهو قد التفاوت به فيستعقبه او يملكها  
الاخر كلامه وهل المراد بكونه بطلبه ذلك الارض من حصة تفرقة كذلك هو شاة تجازا او بغيره قال في ذلك كلامه الشيخ في سبيل اوله هو قوله  
من كلامه المقدم والجواب مع احتمال اعين اشارة الى هذا الاحتمال ماله ونقله عن كونه غير هذا الموضع كما ياتي في كلامه على الاول بان  
في الارض ما كان اذن لما لك تبرعا او تقضي لك بجاهه تبرعا كذلك في تملكها جواز الاشارة به المصنف فيقول تابا بغيره وما زاد  
حق المصنف في بناءه من ارضه حق المصنف وحل الشاة بل جواز الرجوع في الشاة لا يمتنع الا ان يكون منفعة لا يبين من صاحبها لا يوجب  
مع فلا يستحق البقاء فيها الا برضها بالاجرة وحق استعير بغيرها لا يرضى بطلبه لاجرة او انتفاعا بقاءه او قد اهو لا يرضى واخرا ورواه  
في غير حله استنفاذ اقول ومن هذا القليل يظهر وجه منفعته للقليل الاول لا يمتنع التملك الاول بان المالك في وضعه هذا الاشياء  
في رعيته امتنعت بقاءها في شاة وقد ردت في القليل اشارة بان جواز الرجوع في العارية لا يوجب الا بان يكون منفعة لارض صاحبها لا  
حق لغيره فيها اذ لو كان لغيره حق فيها لوجب جواز الرجوع فيها واولا في جملتها من ثمنها في شاة فيجب سادس في ذلك نقل















فَالْمَوْلَىٰ وَالْمُحْكَمُ

نباد القدر من لاهزم على منسب عاريا ذاهلكا سرقت او عنت اذا كان المستعير مائونا وسيا انشاء الله نعم في كتاب الاجارة فلهذا  
 الاخبار الدالة على صحة ما ادعينا في اذنه على ما ذكرناه هذا وانما تقدم في كتاب الوديعة الثانية قالوا اذ ارد الغاربية الى المالك ووكيله  
 بوجه واداهما الى الحر لم يبرم ولا لو استعير الدابة الى غاربية لم يبرم ما قولك في هذا الكلام على ثلثة اشياء  
 من الاحكام اما الاول منها وهو بطلان المستعير من الغاربية متى قد غلب المالك او وكيله نظاها لا ريب فيه واما الثاني وهو عدم البراءة بل قد  
 الى الحر كالدابة الى الاضطبل مثلا فان وجهه فيه ان المستعير لا يملك الدابة على ان يملكها الخدث حتى يوقى فان المراد من اذنه ان يخرجه من الدفع  
 المالك لو وكيله لا يخرج وقد خلا داه او اضطبله بل يقتصر القامد ان يكون مضمونة او لا لتفريطه في موضع لم ياذن له المالك في اذنه  
 لو تلفت بعد وضعها في الموضع المذكور بل ان يملكها المالك لزم ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن  
 حنفية قال في التذكرة اذا ركب المستعير الدابة الى وكيله بمرى من ضمانها او الى وكيله ملك الكما بان جعل الدابة الى اضطبل المالك  
 فاعلم ان وجهه اذنه الى الدابة بل قد قال في التذكرة ان المستعير لا يملك الدابة على ان يملكها الخدث حتى يوقى فان المراد من اذنه ان يخرجه من الدفع  
 بل قد بوضعها في موضع لم ياذن له المالك بالرد اليه كالدابة الى وكيله بمرى من ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن  
 ينوب من باق لم يحصل الرد كالدابة الى وكيله بمرى من ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن  
 في الشاة الى املا لخصا بها فيكون ما دونها من طريق العاة وهو غلبا لتسبيل بالسا في اذنه الموقوف الى الحر ولا تعرف العاة الى  
 ذكرها فيبطل ما قاله انتهى وهو جدي واما الثالث وهو ما لو استعير الدابة الى غاربية مضمونة فانه يصير عند الرد مضمونة لانه لم يدفعها الى وكيله  
 بل قد بوضعها في موضع لم ياذن له المالك بالرد اليه كالدابة الى وكيله بمرى من ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن  
 ينوب من باق لم يحصل الرد كالدابة الى وكيله بمرى من ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن  
 في الشاة الى املا لخصا بها فيكون ما دونها من طريق العاة وهو غلبا لتسبيل بالسا في اذنه الموقوف الى الحر ولا تعرف العاة الى  
 ذكرها فيبطل ما قاله انتهى وهو جدي واما الثالث وهو ما لو استعير الدابة الى غاربية مضمونة فانه يصير عند الرد مضمونة لانه لم يدفعها الى وكيله  
 بل قد بوضعها في موضع لم ياذن له المالك بالرد اليه كالدابة الى وكيله بمرى من ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن  
 ينوب من باق لم يحصل الرد كالدابة الى وكيله بمرى من ضمانها المالك وانه لا خلاف في ضمانها وانما نقل فيه الخلاف عن



حتى وان وجب لفظة ويجعل كونه كالجهول المالك فجزا للفقهاء من غير تعيينه في الشارح والوجهل السيل او ما يشبه ذلك  
في ملك الغير ملك الاثر وما فيها المالكها ويجوز على ان انما كان كذا في الاشكال والاختلاف مع اختلافه كما تقدم في الاخبار فان لم يمتنع  
بالثقل في المصنف خاصة وان لم يمتنع منه خاصة وان كانا ممتنعين فاما انما الكلام والاشكال فيما يطلق على هذا القول ولم يمتنع  
من لا يراى بالثقل المتقدم ونقصت لغير الاستحالة بالاستعمال حتى بلغت في هذا المصنف في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ان يتصل بفعل في حق ماذون فيه فلا يكون ممتنعاً ولا لا ولم يمتنع في هذا المصنف في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ذلك هو معنى الحق ونقل عن طوكرة او انه يمتنع من النقص ايضا نظر الاشكال فيكون له النقص ممتنعاً وهو المنقول عن ابن ابي عمير  
الصالح واستدل في هذه المسألة قال في ذلك يمكن القول بغير ان لا يمتنع من النقص بالاستعمال وبأن يمتنع من غيره في قوله الثالث  
لا يمتنع من غيره ماذون فيه فلا يستعصي ان يمكن ان يمتنع من النقص في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
فيه فلا يكون ممتنعاً وان يمكن خدشه بان لا يمتنع من النقص في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ان يكون له استعمال ماذوناً والنقص ممتنعاً وكذا السائل في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
فانما لا يمتنع ذلك مع الشروط وانما يمتنع من غيره فان المانع ان يمنع من كون النقص ممتنعاً في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
تضمن المصنف في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره ان يمنع من كون النقص ممتنعاً في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
بجانب لاجزاء كالتوب في حق اللبس اما لو كان في خلاف من حيث الحقيقة المتوقفة على بعض الاشياء فلا يمتنع من النقص في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ليجاب ذلك على الغالب في كل ما ذكرناه من حيث شروط النقص في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
في ذلك في المسألة الثانية من الفصل الثاني والله سبحانه اعلم بالحق في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
لذلك قد تقدم في المسألة الأولى في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
صاحب الركبة في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ومقتضى كلام السبعين في ملكها بالاستيفاء المستند الى الامارة في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ملكه وهو ينكر استحقاقه ولا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
المالك في عدم العتامة وان لم يمتنع في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
اجرة انقل موصفاً من مضاف اليه وكذا البعث في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ما اقتضاه المالك في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
عن ملكه الا بوضوح من اجل ذلك يكون القول قول المالك في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
يقبل قول المالك فيما يدعيه من اجزاء لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
عرفت من ان يشوبها يتوقف على البينة ولا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ح اجرة المثل واحضر من غير فاضل من غير المثل في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
عن ملك المالك لا بوضوح من اجل ذلك يكون القول قول المالك في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
العين من حيث هو ملك للمالك فكذلك ما فيها من اجزاء لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ثبت لها الا من ملكها المالك في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
للتقوى عليه وهو يستحق الاطلاق والعوض في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
لو كان ما يدعيه من اجزاء لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
تبطل الاجارة وانما لم تبطل في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
هذا القول وهو ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
اجرة المثل في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
المالك في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
وجبنا الاصل المتقدم من اجزاء في ملكه المصنف في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
الحكمه باقل الامرين لما تقدم ذكره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
يجوز دفع ذلك لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
وجاءه منهم الشهيد ان لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
للمقدم ان قولنا هذا يرجع الى المسألة في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
الامرين والقول الثالث في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره  
ان يقول ايضا ان المالك هذا يدعي الاجارة فمتى ما كان لا يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره في قوله الثالث فليس له ان يمتنع من غيره



[illegible]

**الوديعي**

**ادبیات و فنون**

ایضاً







10-71







[illegible]

المكويين

اب



البيع سيقضي ما ذكرناه والله سبحانه العالم الخلق الثاني والشرط هو شيئين الاول كان للطاقد من فلا يفقد بالبيع والجنود في الصلح المتبر  
باذن الولي وجهان بل قولان وقد تقدم تحقيق الكلام في البيع بما لا يرد عليه الثاني معلومته الاجارة لا خلاف ولا اشكال في ان شرط كون كونه  
معلومة لجهة كرهيل كبري الكيل والمورد لا كنهان معلومته بالمشاهدة لا شفاء منظم الضرر بذلك والحق الصيغة لا بد من الكيل والوزن  
في كل منهما قولان المشهور الثاني ونقل الاول عن جماعة منهم الشيخ والشرط في صحة بيع واستيفاء في ذلك قال في غرر الحيل الاجارة يصح ان يكون  
معلوما بالمشاهدة وان لم يعلم قدره الا بالمشاهدة لان الضرر من غير محسوس العلم بالمشاهدة ومنع من ان يكون من ذلك ولا يجب ان يكون الاجارة معاملة  
لا من مبنية على الغالب المتعاكس فلا بد منها من غير الضرر من العرضين وقد ثبت من الشارع احكام الكيل والوزن في البيع عدم كفا  
بالمشاهدة فكذلك الاجارة لا تتحد طريقا للمالكين بل هي من غير شرط لظهورها في الموضع الذي هو محل العقد وذلك الجواب في ذلك بخلاف  
كلام العلامة في ذلك في الحقيقة لا يبيد هنا الميل في القول الاول حيث قال بعد نقل الخلاف في المسألة والاصل هو كونه ادلة الاجارة وحده  
دليل مناسخ للاشراط دليل الاول اذ ليس الا في المصلحة في البيع على ما نقل عنه فلو صح كافي ليل في البيع فقط الا ان السبب هو الضرر فقط من  
حيث هو هو وانما الموجب للعتوانة هو وجودها في غير كافي ليل في البيع وكذا في ان كان كذلك وكذا في ان كان كذلك وكذا في ان كان كذلك  
في مشاهدة غير الكيل والمورد بالانفاق والظاهر ان يكفي العلم بالمشاهدة في الكيل والمورد في العقد والوزن بالظهور لا ولو يثبت  
بطلان القبل من كونه اجارة غير صحيح عندنا قال في الشرح قلت الحديث ورد في البيع والاجارة معمولة في بعض الفاتحة لانها بيع ولما  
عندنا فلا يان الامر بطريق آخر طريقا لغيره وقد عرفت عما كان اثبات الاجارة بحيث لا يكون مياسا باطلا انتهى كلامه فوجد قول  
وقد تقدم في كتاب البيع الكلام في هذه المسألة والنقل عن جماعة من الاجتهاد جواز البيع مع المشاهدة في الصلح المذكورة وانما هو الظاهر ان كونه  
الاخبار اذا ثبتت ذلك في البيع بطلان العقد ومن اجل الاجابة على ما استدلوا به من خبر عن النبي عن رجل من بني النضير عن رجل من بني النضير  
عن ثقاته في كلامهم وعلى تقدير صحة نقل الاجارة على البيع في ذلك لا يخرج عن القياس كذا ذكره الحق المذكور وما ذكره في ذلك عن النبي من القول  
وهو شامل لموضع القناع وهو بعد ثبوت ما انفاه والنقل من كلام غيرهم انما هو دعوى ورد في خبر في البيع لا مطمع مع عدم ثبوت من شرطها  
سريث وبذلك يظهر لك قوة القول الاول وان كان لا يحيط هو بالثبوت والله سبحانه العالم الثالث ان يكون المنفعة معلومة اما بملك المالك اعيان  
بان يكون ما كان لا اصل فيمنعه المنفعة وهو ظاهر فيفقده بان يكون قد استأجره بملك منفعته بالاستيجار من غير ان يشترط عليه استيفاء  
المنفعة بنفسه عند الاجارة لغيره فلو شرط عليه لحد الامر من غير عمل بالشرط والظاهر ان المراد بالملك هنا هو صحة التصرف والسلطة  
على المنفعة بوجه شرطي لدخل فيه ما اذا كان في غرضه اطلاق القول بعدم ملك الموقوف عليه اقول وقد تقدم الكلام في ان البيع لا يكون صحيحا  
في المسئلة الرابعة من مسائل الشرط الثاني من هذا الطل كذا في كتاب المرافعة فانه هو الموضع الذي يبتطاف فيه الاجارة في المسئلة في كونه  
والمخلف في مالكا غير المالك شيئا مما يصح للمالك بجاره فمضاهل يقع باطلا ويصدق على الاجارة قولان هل يقع في ذلك ولا خصوصية  
بالاجارة بل خلافه ورد في جميع عقود الفسخ وكذا في بيع الاجارة عن البيع بقوة جازي البطلان من حيث انه قضية غرورية الباطل مع البيع  
شراء الساقط على جواز بيع الفسخ وشراؤه بطلان قال في حاشية الجواز بمورد النص الا في بوقوعه على الاجارة مطلقا انتهى اقول وقد تقدم تحقيق  
الكلام في هذه المسئلة في البيع بما لا يرد عليه من الجواب انهم يردون الاخبار المرفوعة في اصولهم بالمشاهدة للقول عليها بغير تقديمهم بلا  
خلاف من جهة ضعف الاستدلال هذا الاصطلاح جديد ويعلقوه هذا الخبر الغالب بالقبول فيكون عليه ما لا يخفى عليه من الضرر واجمع من ذلك ان  
خيرهم اتموهو البيع وهم بعد من ذلك الجبيع العاود من كونه من كونه هناك من غير فاسال الله عز وجل المسألة لتأولهم فيما زالت فيه  
الافدام الرابع ان يكون المنفعة معلومة بهر المتعلقين ليزال الضرر في تقدير العمل بخباطة هذا التوثيق وكوب الدابة الى الموضع الذي لا يقدّر  
المدة بخباطة شهر وكوب شهر في سكنى الدار سنة وخون ذلك ولو قد دة بالمدة والعمل ما قبل جيل فيلحق في تفصيل هذه المسئلة في ما قبل  
يعني ان يعلم ان الخصم هنا بغير التقدير بكل من هذين الجانين ليس كليا وانما المراد ان كل منفعة يمكن تقديرها بها ما عا فانه يخير بين تقديرها بها باحدا  
وذلك كما سيجازي الادعي والدابة فانه يمكن ضبط العمل بالمنفعة كالتأخير في تقدير من يخاطب هذا التوثيق وكوب الدابة الى الموضع الذي لا يقدّر بغير ضبط  
بالزمان بخباطة شهر وكوب شهر فانه يمكن ضبط العمل بالمنفعة كالتأخير في تقدير من يخاطب هذا التوثيق وكوب الدابة الى الموضع الذي لا يقدّر بغير ضبط  
تقديره بالزمان وضبطه والعناية هو العلم بالمنفعة على احد الوجهين المذكورين وهو الخبر ان جعل الضابط بالنسبة لها يجوز ما سنانا كان له على  
وما يخفى بالزمان ما ليس له عمل كالتأجير والاضطراب عليه بانه فيفضل الاول باسبغ الادعي الذي لا يخفى فانه على الضابط بالزمان انما يكون في جملة ما بان  
حين بين تقدير العمل وضبط المدة بحيث يتطابق بها العمل للمدة لا يرد احد على الآخر مثل ان يخاطب هذا التوثيق في هذا اليوم فانه قبل البطلان لا يرد  
ولا استيفاء العمل في تلك المدة فلا يتفق وان اتفق فهو نادى كان استأجره على ما لا يقدر عليه فانه يمكن انهاء العمل قبل انهاء التأجير والعكس ظاهر العمل  
على تقدير الاول لان يتهى المدة لم ان ياد على ما وقع عليه العقد بالنسبة الى شرط العمل لانها كانت كاهو المفروض ان لم ياتر بالعمل لم يترك العمل في المدة  
المشروطة بالنظر الى التحديد بالزمان وعلى تقدير الثاني وهو العكس وانما بالامكان مع انتهاء الزمان كاهو المفروض ان العمل في غير المدة المشروطة لم يترك  
تارك العمل الذي وقع عليه العقد قبل الاجارة فلهذا في ذلك غرض ولما عرفت على كتاب الاجارة بعد البيع وكونه غير الكتاب المذكور بعيدا قال في حاشية  
الصحة بخباطة ان المفروض انما يتعلق في ذلك غالبا بقران العمل ولا ممة في ضبطه على الزمان والقران لم يمكن لا غير في هذا الزمان بل ان الزمان ملك  
الاجرة لم حصول الفرض فان جرت المدة قبله فليس له ان يخير فان فتح قبل على شيء فلا شيء لو بعد في فاجرة مثل ان يعمل في الاجارة الامتنان في الاكمال خارج للمدة  
وليس له الصلح ثم قال في ذلك وانما ذكرنا ما يميزه لولا يقصد للظاهرة وهو خلاف موضع النزاع فلو قصدنا ان يعمل كما قالوا ولا ممة في ذلك فيكون له لولا المدة  
مع زيادتها على التمسك فان لا يبرر بما يجعل التواني في العمل ويسهل ان لا يزيد في غير ما يكون له اقل الامر من التمسك ان كانا العمل من غير ان يميزه على تقدير التمسك  
ان لم يبرر في ذلك العمل والافقوى البطلان لا مع زيادة الظرفية المطلقة وامكان الوقوع فيها انتهى في بيع قد تردد في المسئلة وهو في حله فان

والمشهور في البيع ان يكون له ان يبرر في ذلك العمل والافقوى البطلان لا مع زيادة الظرفية المطلقة وامكان الوقوع فيها انتهى في بيع قد تردد في المسئلة وهو في حله فان











المذكورة والظاهر من القول المذكور عدم وقوع الدليل عليه من الاخبار ولا من اعتبارها في المسالك فاما ان قيل حكمه في  
تحقيقه بان الاطلاق في كل الاخبار يقتضي التجمل لانه يجب المباداة لذلك الفعل فان كان مجرد انما في نفسه لا يختص به و  
غيره فيقع التناقض بينه وبين عمل المخصوصة الباشرة وقوع عليه منع من الاجارة الثانية في صورة التجمل عن الدقة مع الباشرة كما منع الاجر  
الخاص وما تقدم في الاجارة التي مؤيد لذلك فانهم حكموا بعدم صحة الاجارة الثانية مع اتخاذها ان لا يطاع نصا او حكما ولو اطلق نهيا او  
حينئذ احدهما بالنسبة الاولى والى في الاخرى ولا يبين ما ذكره لكونه وان كان وجهه غير ظاهر لعدم دليل على القومية وعمولا كما لا يخفى  
بالعموم ووثوقه لا يدل بطلان على القومية عند عدم وعند غيرهم من المتحققين لما كان الامر بالشئ انما يقتضيه انتهى عن صلبه الغام وهو الامر الكلي لا الاختصاص  
الخاصة بل انما لا يقتضي التجمل لان الدليل على التماسك في ذلك ما ذكر من الحجج ليس بجدة وتجرحه وتفرغ على ذلك جوبس في وجه الصلوة  
الخاصة بحسب ما كان وعدم جواز اجارة نفسه ثانيا بل الامام وما يختص بالوجوب على كل خصوصية ايام معينة فربما من هذا فانما الباشرة والفتاوى  
الفاصلة انتهى وهو جيد وجهه لا يخفى والله سبحانه العالم الثاني لا خلاف ولا استكراه في تلك الاجرة من قبل العقل لاقتضاها استصحابا للازمة  
والاجارة منها لكن لا يجب تسليمه لان تسليم العبر المستأجرة ان كانت الاجارة على عين وعالم العمل ان كانت الاجارة على عمل لا يجوز اخراجه  
الطلب لخال ذلك وما يدل عليه بالنسبة تمام العمل وانما في الكثرة في النص والحسن في كتاب الحكم غير عبد الله في الجاهل الاجير قال لا يجب جرمه  
حتى تطير جرمه وهو شقيقت قال كتابنا لا يجب عبد الله قوما يقولون بطلانه وكان جرمه الى العصر فلما فرغوا قال لعقبت عليهم جرمهم فلما فرغوا  
والظاهر ان ذلك جرمه في حق من كان له من الاجرة من قبله من المصلحة بجرده لا يقتضي ولكن لا يجب التجمل الا بعد جملته  
الامر من المذكورين وانما قولهم يجب تسليمه من الاجارة مع الاطلاق فالظاهر ان المراجعة اول وقت وهو الدفع الذي هو عينا لا يوجب تسليم العمل والفرع من العمل  
قال في ذلك بعد قول الحنف والشافعية في التجمل مع الاطلاق ومع شرط التجمل مع الاطلاق في اول وقت وجوبه في كل وقت وهو انما  
العمل وتسلم العبر المؤجرة لا يقتضي تسليمه على المطالبة بالاجرة بمقتضى المانع الموجبة للملك انما يقتضي ما ذكرنا من انه لا يجب تسليم  
الا بعد احد الامر من المذكورين قالوا لو كان المستأجر مستأجره تسليمه في ذلك لانه لا من جاز او بشاهد لخال ولو فرض توقف العمل في الاجرة  
كما في مثله وامتنع التسليم في تسليمه كما استظهر من ذلك ايضا جواز الفسخ ولو شرط التجمل في الاجرة على ما ادعوا من الاطلاق كما عرفت من ان يجب تسليم  
مع الاطلاق نعم يقتضي ذلك تأكيد وتفرغ على شرط العمل على الفسخ ولو شرط في مدة مضبوطة فالحل به وجوبه ولو شرط الفسخ او تسليم العبر  
الموجبة فانه يصح عملا لصلواته لزم الشرط المذكور في مدة مضبوطة على الفسخ مع الاطلاق في كل وقت غير وقد قلنا الكلام في ذلك في كتابنا في  
وتقدم القول بعدم سلطة على الفسخ بل الواجب فيه امر الحاكم وجبره على الفسخ بالشرط فليخرج من مقتضى ذلك انما هو مقتضى الفسخ في كل وقت  
قدما لا تمتد لشرط التجمل في الاجرة حتى يتبين ان شرط ضبط المدة وكذا الوترها بما جوبها بدفع العبر او يعمل العمل ولا يطالب بالاجرة الى الاجل للغير  
او يضبطها بحصل كل شرط مما ملوا منها فانه لا مانع من ذلك عملا بمسؤوله له وعدم ظهور المانع وكذا لا فرق بين اجارة الواحدة على غير منبه الا اذا  
المطلقة الواردة على ذلك في هذه الاقسام والاعطى له العالم الثالثه قالوا لو قيدت الاجرة بمسألة ما عاين في الفسخ  
فان كان الاجرة مطلقة وهو الضمونه تخير بين الفسخ واخذ العوض او في مقتضى تخير بين الفسخ ولا يخلو على الاول بان المطلق يتعين حينئذ لا بد من  
المسئوق كالكوة في الفسخ العينة ومبني له لا بد من البيع الذي هو مقتضى الفسخ وهو الشا واليه بالنسبة التي يتبين ما ذكره من مثله والمثلون  
او مقتضى الاطلاق العمل على الفسخ وهو امر على لا يختص المدعوع وهو وقتية بما ذكرتموه من مقتضى ذلك انما لا يخفى من انما العوض من العمل لو قيدت  
بوجه الفسخ وتخير بينه وبين الرضا بالمعيب على لا يشرع على ان الفسخ المدعوع اليه من حيث اعتد عوضا به وهو حكمه في التاخر وهو ما اذا طاف به  
فانه يتخير كما قد متناقله عنهم في الفسخ والرضا به مع لا يشرع من حيث مقتضى مانع من البطلان كما تقدم في كتاب البيع ودليله ظاهر مما تقدم في بيع العيب والظاهر  
ان يقول بفسخ هذا الحكم بالبيع ما هو موافق للدليل ظاهره من ان لا دليل على ما ذكره في العمل على البيع في ما لا يخفى من الجاهل هذا الحكم في الفسخ  
خاصة والظاهر ان كل كلام الحق لا يرد على حيث قال اذا كانت معينة له الفسخ والاشارة في دليله ظاهر مما تقدم في بيع العيب يمكن احكاما البيع باجماع دليله  
ويكون من الفسخ فقط بل يمكن الاتفاقا ايضا عند وقوع الرضا انتهى وهو جيد والله سبحانه العالم الرابعه الظاهرية لا خلاف في انه لو استأجر او اودع  
او غيرهما من اعيان فان له ان يوجرها على غير ما اذشرط عليه المالك شيئا المتفق به في نقل الاجماع في ذكره على قيد جملة من لا يحل منها  
العلاقة والحق الشيخ على غيرهم بانه لا يسلم العبر المستأجرة ان كان المالك للغير بالاجرة من اجلها واخرى من اجلها او غيرها من اجلها  
دليله والظاهر ان الاشرط وعدم الضمان لانه لا يصلح الاذن بالاجرة في ذلك ففسخه لك فانه قوي جواز من غير شرط قال ان  
عقلا بعض من شرطيات الاجارة للغير قد حكم بجوازها والاشارة في الثاني ان لو اذنته رغبة كور الفسخ من لوازمها الامانة استيفاء النفع  
اقول لا يظهر في الاستدلال على ذلك هو ان لا خلاف في الاخبار الدالة على جواز الاجارة من استأجر وقد تقدمت في كتاب المزارعة فان طلقها فاحضر عند  
هذا الاشرط وتقدمت فانما ذكره في هذا الجواب لا دليل واضح ولا يشرط على ذلك على تلك خصوص ما ذكره في الجواب في الفسخ والضم من حيث جاز قال  
سالكه من رجل استأجر بابة فاعطاها غير ففقت ما عليه قال ان كان شرطان لا يركبهما تخير من هاتين الا وان لم يسم فليس عليه شئ وهذا القول  
ما ان لا يخفى انما استناد الى الصحيح المذكور في وجوه فله ان يوجرها باقل مما استأجره وانما اذشرطت له اذشرطت له اذشرطت له اذشرطت له اذشرطت له  
ذلك قال بعض محققين من اهل البيت والاشارة في الثاني ان لو اذنته رغبة كور الفسخ من لوازمها الامانة استيفاء النفع  
انتهى فنقل جملة من اهل البيت والاشارة في الثاني ان لو اذنته رغبة كور الفسخ من لوازمها الامانة استيفاء النفع  
الا ان يوجب غير جرح لاجرة او يثبت ما يقابل التفاوت وهذا ليس بغير الملك فخير بينه وبين النفع في كل وقت وهو ما لا يخفى  
من كلامه في موضع الخلاف من هذه المذكورات قال في كتابنا المذكور في الثاني ان لو اذنته رغبة كور الفسخ من لوازمها الامانة استيفاء النفع  
يحدث فيه جرحا من حيث هو ففقت ما عليه قال ان كان شرطان لا يركبهما تخير من هاتين الا وان لم يسم فليس عليه شئ وهذا القول

في الاجارة

في الاجارة















بر







فَالْحَكَا مَر

[illegible]















[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم







[illegible]







Fig.

53

رحمہ اللہ







[illegible]



في الوديعة والغارية من عدم وجود دليل على اليقين بل ظاهر الخبر وجوب الإحالة من إيجاب كماله في الودعة أنه لا يميز بينهما قبل قوله من  
يؤمن بل القول بذلك هنا الضعف لعدم وجود دليل زال على قبول قول الساجر بالكلية فضلا عن أن يعتمد اليقين بل الإخبار كماله بعد ضم  
بعضها إلى بعض فتفقد على وجوب الضمان عليه إلا مع قيام الحد الأمر الثلاثة المتقدمة وما إذا خلا هو وغيره من أن يميز بينهما قبل قوله من  
في التلف من أن لا دليل على الدليل كما عرفت وأصح في خلاصة الاتفاق الإخبار على ضمينة التلف لا مع قيام البينة أو غيرها الأمر به أو كونه ما عرفت  
من دقوا الكذب على أنه لو كان آمينا قبلوا قوله في الرد مع أنهم منعوا من قبوله كما عرفت والله سبحانه العالم بضمائنا لو دفع الخطأ فورا  
صغره فبما مدني الأذن المالك فما المالك إنما المالك يقطع فيه صدا وقد اختلف كلام الشيخ في ذلك فقال في كتاب الوكالة مرقا القول قول الخطأ أو  
حاجب لأجابه منه القول قول حسب التوب به قال ابن ريد قال في طالع القول قول الخطأ فقال قوم القول قول رب التوب هو المصعب وأصح ما في التوبة  
ولم يأت مدح للأذن في قطع القضاة عليه البينة وإذا فقد هذا فاعلم المالك بيمين لا ينفك الخطأ فاعلم المصنف كان القول قول رب التوب فكذلك  
صفة القطع وقال في ذلك وكما قلنا في ما تقدم في هذه المسألة أن القول قول الخطأ لا أنه غامض لأن التوب يجب عليه فطاعة له به فليس من ذلك ثبوت  
التوب فكان عليه بذلك البينة فإذا فقد هذا وجب الخطأ المميز قال في تفهيم كرم هذا الكلام من قوله الآخر وهذا أيضا قوى وهذا يدل  
على ترده وبحق ما ذكره من أن لا يفرق في طائفة القول وكلامه مؤذن بنوع ترد في ذلك فانه قوى ما ذكره من قبل الشيخ للقول بأن القول  
الخطأ بيمينه ثم قال في الحق ما ذكره في قول وهو يخطئ اختيار القول بيمينهم قول حسب التوب لا اختياره لا يميز من بذاته فإن إخباره لما ذكره  
في قول لا أن يذهب له الأولية بأخباره فاعلم أنه قد تقدمت إيماننا من القول قول الخطأ ولما زاد الأولية بأخباره ذكره المسألة في قول  
بنوقف على ما رجحت وإلا المقدم فيه هو كتاب الإحالة على كتاب الوكالة وكيف كان فانك قد عرفت العلة في كل من القولين وإن العلة في تقديم قول  
المالك أو الخطأ يدعي عليه الأذن في هذا القطع المحصور لصل عدمه فاعلم أنه قد تقدمت إيماننا من القول قول الخطأ ولما زاد الأولية بأخباره ذكره المسألة في قول  
الاجرة والمسألة كما ترى غريبة عن التصحيح والتجليل في متناقها ولو قيل بالتخالف جميعا بين هذين التسليطين لم يكن في إيجاب الخطأ من حيث هو  
المالك الأذن عليه ولا يصل عدمه بتقديم قوله في ذلك بيمينه ومن حيث دعواه الأذن على المالك أنه يستحق الاجرة بناء على ذلك المالك منكر  
تقديم قول المالك في هذه الدقولا لا مخالفتها كما تقدم في مخالفتها لقطع ما بين الدعوى والأذن بل في ذلك مخالفتا لمقتضى قاعدة التخالف  
للمقدمة من عدمه بناء على من علم بثبوت القاعدة المذكورة وصحح جميع من لا يصحح بل يخرج عن كتاب البيع وفي هذا الكتاب ثم أنه على تقدير  
القول بتقدم قول المالك بيمينه واستحقاقه الأذن في قول هو بيمينه وقيل بيمينه مقتضى ما يقتضيه هذا الأصل في إيجابه إجمالا وأما  
عناية عن تفاوت ما بين حقيقة جميع مقتضى هذا القطع هذا الوجه الذي يذهب إليه الخطأ عندنا لا أن ذكره في ذلك والله سبحانه العالم  
بكتابات الوكالة قال في ذكر الوكالة عقد شرعي للاستئابة في التصرف وهي جائزة بالكتاب السنة والإجماع أما الكتاب في قوله  
بإسجانه أما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليهم ما يجوز العمل بذلك بحكم النيابة عن الشخص قوله نقله فاستوفوا الحدكم يوم كرهتموه  
هذه الآية فليظن أنها أركن طعاما فليأكلكم يوم كرهتموه وهذه وكالاته وقوله نعم إذا هبوا يميني هذا بالقول على وجهه باتسار  
في هذه وكالاته وأما السنة فناروا القامة ثم نقل جلة من إيجابهم فيها حديث عروة البارقي في شراؤه الشاة وحديثه كالتالي قال عروة بن  
أمية الصيمري في كتاب أم حبيبة بنت أبي سفيان وكل أباء في قول كالح موقوفه ثم نقل حديثا من طرق الخاصة لخال علي الإخاء في إيجاب  
الكتاب لأن قال قد اجتمعت أمية في جميع أمصارها وأصنافها على جواز الوكالة ولا يشترط الحاجة إلى الوكالة ظاهره أنه لا يمكن لكل أحد  
مباشرة ما يحتاج إليه من الأفعال فدعت الضرورة إلى الاستئابة انتهى كلامه في هذا الكتاب بيمينه مطالب سبعة المطلب الأول  
في العتق ما بالحق به وتحقيق الكلام في ذلك يقع في مسائل الأول في ذكره عتق كماله المتقدم الوكالة عقد يتعلق بحكم كل واحد من  
المتعاقدين بما في قول الإيجاب القبول كالبيع وأنه صلح به عتقه قال الشافعي في غير من التصرف لا بانه فلا بد من جهة الموكل من لفظ قال على  
الرضا بتصرف الغير وهو كل لفظ يدل على الأذن مثل أن يقول وكلتك في كذا وقضيت إليك ما بينك فيه وما أشبهه ولو قال وكلتك في كذا  
فقال نعم وأشار بما يدل على التصديق كفي الإيجاب لو قال نعم وأعتق ونحوها حصل الأذن وهذا لا يشترط إيجابا بل هو من أذن وأنا الإيجاب  
قوله وكلتك واستغفرك وقوضت إليك وما أشبهه وقوله أذن في كذا فاعلم ليس من جهة الإيجاب بل أذن في الفعل لأن قال لا بد من القول  
لفظا وهو كل ما يدل على الرضا بالفعل أو فعلا ويجوز القول بقوله بثلث ما أشبهه من الألفاظ الدالة عليه كل فعل يدل على القبول نحوون بامره  
بالباع فيبيع أو بالشراء فيشتر لأن الذين يكلمهم النجدة لم يفعل منهم شواشال إلا أنه أذن في التصرف فجاء القول منه بالفعل ككل الطاعة انتهى  
أقول قد تقدم في غير موضع ما يدل على سعة الدائرة في العقود وان التعبير فيها هو كل ما يدل على الرضا من الطرفين بذلك المعقود عليه بقول الكلام في قول  
أن قوله بيع وأعتق لا يشترط إيجابا أو أمارة أو أذن وكذا قوله أذن في كذا فاعلم ليس من جهة الإيجاب بيمينه قد صرح وألا بأن الإيجاب عبارة  
عن كل لفظ يدل على الرضا بتصرف الغير وهو كل لفظ يدل على الأذن وقال في إيجابه فيقول المصنف ولا أنه أذن في التصرف فجاء القول منه بالفعل  
وتقدم في كل ما يشترطه لا يشترطه في قول عروة بن ريد إذا هبوا يميني وقوله نعم فاعلم ليس من جهة الإيجاب بل هو من أذن وأنا الإيجاب  
فطاعة وقد وكل النبي عروة البارقي في شراؤه شاة بلفظ الشراء بيمينه وهو مثل القطع الذي منع منه وقال قال الله نعم خذوا أهل الكهف ثم ذكر  
الآية ثم قال دل على الأذن فيجزي قوله وكلتك ومقتضى ذلك كون المثالين المذكورين وقوله أذن في كذا ذلك وبالحكمة فإما البعد من كلامهم  
هو سعة الدائرة في هذا العقد بأذن غير من العتق من حيث أنه من العقود الجائزة فلا يخفى أن لفظ حصول كل ما دل على الرضا بالاستئابة  
قال في ذلك لما كان عتق الوكالة من العقود الجائزة مع ركن لفظي يدل على الاستئابة ولو لم يكن على غير الألفاظ المستعملة في العقود بيمينه عليه قول  
النجي ليرى البارة أشرفنا شاة وقوله صحيح كناية عن أهل الكهف فليأكلكم يوم كرهتموه ومنه يبرر وأعتق وأذن في كذا وأذن في كذا فاعلم ليس من جهة

دائرة في كذا  
الوكالة  
الوكالة  
الوكالة











في المحصل

منه

انما الجارة كان لازما وان قلنا انها حالية كان جائزا ولا تعلم خلافا من جهة العلم ان الوكالة عقد خارجي لا ينعقد على تصرف  
 مستقبل ليس من شرطه تقدير عمل ولا زمان فكان جائزا كالجحالة فان تصرف الوكيل انفسه في بطل تصرفه وان تصرفه الوكيل فذلك لان  
 ولا خلاف في ان الوكالة بطلان الوكالة انتهى في معرفة ذلك فاعلم ان الكلام هنا يقع في معنيين الاول في عزل الوكيل نفسه فذلك لا خلاف فيه فالو  
 ولا فرق في بطلان الوكالة بعزله نفسه من جلال الوكيل لعدم بطلان عزل الوكيل لعلنا ان الله تعالى في المقام الثاني ومقتضى ذلك انه  
 لا ينفذ تصرفه بعد عزله نفسه قبل علم المالك لا ينافي مقتضى تصرفه هو مقتضى عزل نفسه باطلا بعزله نفسه لا انه قد تصرف جملته منه بانه يحل  
 بوقت انزاله على علم الوكيل مع جبره في التصرف قبل بلوغه علم المالك الذي انفسه الوكالة بل يحتمل ذلك مع بلوغه ايضا لبقاء الادب في  
 علمه بالرد لا يذلل على بطلانه من قبل المالك او لا يذلل على قبول الوكيل بعلمه مقتضاها كيف كان في هذا الاحوال جدا لانها تصير على ان  
 واباحه ويجوز في ذلك لطلو العقد على ما يجتاز بالقبول مع ويرتبه عليه اثر الجملة وبهذا الاحوال قطع في عدم حيل الوكيل الى ان يقول قد  
 عرفته مما قد سأل من اخباره ليس فيها ما يدل على ما ذكره من القبول للفظ الذي دخلوا به الوكالة في باب العقود وانما ذلك تصرف على مقتضى بلوغها  
 في كس على القول بالاثبات بالعلم للمأمور به وان ادخلوا بذلك في باب الادب والاباحه في باب العقود كما انه لا دلالة في شيء منها على ما افهم من  
 صريح لا يجاب الى ذكره في ما وعدوا به الوكالة من باب الحيلولة وكذا في حجة وانما استعملت على جرد الادب والامر الذي هو عند المالك  
 باب الاباحه وبذلك يظهر ان الاظهر من الاقوى بالنظر في مرجعة الاخبار والعمل بما يثبت عليه هو مقتضى علم المالك انه يعلم لا يبطل الوكالة  
 بقاء الادب في المقام من المالك الا انما استعملت علمه في الاخبار وما لا ينفذ المالك ويصح بعزله وبالجمله فانه لا يفت على دليل من التصرف في علم البطلان  
 بعزله نفسه غير ما يدعونه من الاجماع ومقتضى التصرف المذكور وهو ان الوكالة هي المقتضى مقتضاها حتى يثبت المخرج من ذلك والمانع  
 منه وليس لا عزل الوكيل في حجة مما سألنا وما عزله نفسه كونه بطلانها فانه انما يفت في غير مقتضى جرد كونها من العقود الجائز لا يوجب ذكره من  
 بطلانها بعزله نفسه انه في حقها بل غاية ما يوجب ان لا يلزمه شرعا ولا يجب الاتيان بذلك كما هو مقتضى العقود اللازمة بل ان شاء فعل وان شاء  
 لم يفعل وعدم تقيدها في وقت عزله نفسه رده لما لا يوجب من جهة من اراد ان يبره الوكيل قال في ذلك في ما يطبق فاذنا  
 نعلمه من اجل حال الدال على جواز التصرف على ما ذكره في اصل المسألة من بطلان الوكالة وعدم جواز التصرف على ما ذكره في اصل المسألة من بطلان الوكالة  
 بطلان الوكالة بغير علم المالك فيكون كونه مقتضى اجابته بطلان بالرد وعدم بطلان التصرف بالرد بان يحكم بطلان الوكالة الخاصة  
 بعزله نفسه من اجل لو كان بقاء الادب العام اقول لا ينفذ ما منه من التكاليف البعيدة لتحتمل الغير استيدا ما او لا فيها اشرا الى انفسهم  
 لا منافاة بين كونها صحيحة مع الرد وعزله نفسه لان جوازها ليس لا ينفذ عدم وجوب اقبائها وعدم ترتب الموانع على تركها وهذا لا ينافي  
 جواز الرجوع اليها بعد تركها والاعراض عنها تانيا ان ما ذكره من الحكم بطلان الوكالة الخاصة وبقاء الادب العام مردودا على ما قلناه في المسألة  
 الثانية في مقام الرد على كلامه من قوله ان الوكالة ليست له اذ لا بد على الادب هذا هو الذي يقتضيه الاخبار والمقتضى فانه ليس في الرد من  
 الا واما الدال على طلب تلك الاشياء المذكورة من قوله استمر في راجع طلق ونحو ذلك الراجح في بطلان الادب في مباشرة هذه الامور  
 هذه صريح الوكالة التي اضطرب فيها كلامهم وقبولها انما هو عبارة عن مثال تلك الامور والمشارعة الى الاثنان بها التصرف في الفظ وكل  
 وقت ولا يخفى انها كانت من جهة مقتضى هذه الاخبار وهذه الابواب الجري على اجابات العامة تليق على الحكم وبالجمله فان كلامهم في هذا  
 المسألة ليس لا ينفذ مقتضى اضطرابه لا سيما في حصة العلم فانه اطلوا القول بالبطلان في المسألة التي يبرر وهو ان لا ينفذ مقتضى عدم  
 صحة التصرف هنا وجعله لاحتمال مسأله بطلان الوكالة بالتعليق على الشرط ومكسركه كما قد تناقله عنه نالك المسألة ثلاثة وتظهر فيها  
 الشبهة الثالثة في المسألة الاولى الوقت كما في عبارة وقد علم من هذا ان جميع ما ذهب اليه في عد حيث قال هنا يمكن بناء هذا الحكم على ما تقدم  
 من ان بطلان الوكالة هل يقتضي بطلان الادب العام او لا وقد مر تحقيقه لا يترك ما في بطلان الوكالة هناك لعدم التصرف في ما لا ينفذ الادب  
 ان هذا الحكم هنا لا ينفذ عن رجحان على ذلك حيث ان الادب صحيح خالص للشرائط بخلاف السابق فانه معلوم في مقتضى ما قد عرفت ومن ثم جزم  
 في المواعيد بقاء مقتضى هنا وجعل الصحة هنا احتمالا انتهى اقول وانت اذا تأملت فيما جزمنا به في المسألة التي يبرر التحقيق وطرح  
 ما ادعوه من هذه الاجابات ورجعت الى الاخبار السبل الواضحة في الاصل الشرعية ظهر لك المخرج من هذا الاشكال والتجاذب  
 من هذا المقتضى والله سبحانه العالم المقاسر في ذلك في عزل الوكيل له قد سمع من الشريعة في احوال الصلاح وادب الجاهل ورجح  
 وان اردت ان لا ينفذ الادب العام بالعلم بالعلم متاخر في احواله ومعه عدم ان كان في العلم في كس الاشياء عازل ذلك  
 فالانزال يبرر الاشهاد والاعلام مع عدم مكانه وبذلك لا ينفذ والتشهير بالخير وهو قول فانه لا ينفذ الا بالاعلام وقبل انه  
 ينفذ في عزل الوكيل وان لم يعلم ولم يشهد على ذلك وهو قول عدو الذي يقتضيه علمه من الاخبار في المسألة ما رواه في ريبه في بيان ذلك  
 قال سألنا باجده الله عن امره وكنت جلان بزوجها من قبل الوكالة وانتهت له بذلك فذهب الوكيل بزوجها ثم انها انكرت ذلك  
 الوكيل فزعمت انها عزلت عن الوكالة فافلتت شامدين انها عزلت فقال ما يقوم من ذلك في ذلك فلو كان ينفذ ذلك فلا ينفذ ذلك  
 بزوج فالوكالة باطلة والمزوج باطل ان عزله في ذلك فافلتت شامدين انها عزلت فقال ما يقوم من ذلك في ذلك فلو كان ينفذ ذلك فلا ينفذ ذلك  
 امره وان شرطت عليه الوكالة قال فقال يعزله الوكيل عزله كانه لا تعلم بالعلم فقلت نعم من عمن انها عزلت جلان واشهدت في المالك  
 وقال في المالك في قد عزله بطلت وكانه بلان تعلم انه لم ينفذ جميع ما فعل الوكيل في التكليف فانه في غير البطلان الوكالة الا ان علم الوكيل  
 بالعلم ويقولون المالك منه عوضا صحيحا والفرج ليس منه عوضا واقع منه ولما قال شيخنا الله ما يوجد هذا الحكم وانفسا في التكليف عزله بطلان  
 محض لانه وهو منج ومن يكون الولد على ما انما من مسعدة على انها قال امير المؤمنين انها وكلت له ولم يملك انها عزلت عن الوكالة  
 فزعمها كما امرني به فقال لها ما تقولين فقالت قد اخلى امير المؤمنين فقال لها الك بقبته بذلك ففانك هو لا شهود تهديون قال لها تقولون

منه

منه

منه































[illegible]



























في هذه الصورة بيان وجه الثاني في نكر الغريم في الوكالة فانه لا يملك بالدفع الذي

في هذه الصورة بيان وجه الثاني في نكر الغريم في الوكالة فانه لا يملك بالدفع الذي

بينة فلا يخفى انما انكر الغريم الوكالة او صدق على الثالثة فانما ان يكون الحق عينيا او بينا فانهما سوا ربيع لا ولا ربيع الوكيل البينة على نكر  
الوكالة وقد عرفت ان لا اشكال في وجوب الدفع اليه بعد البينة وعدم تصديقه وقيل لا يملك على الغريم ومن عنده المال هناك  
اليمين عليه انما يوجب على من لو صدق بمقتضى تصديقه كذا قيل وجه نظري ان شاء الله ذكره فلو دفع بشا على الظاهر مع كونه غير مكلف  
بالدفع ثم خسر الموكل وانكر الوكالة فالقول قوله مع يمينه فان اختلف على نكر الوكالة نكح على الدافع ويوجب الدافع على مدعي الوكالة  
لان المدعي يوجب على الظاهر ان يثبت خلافه وقد عرفت للمالك وجه بذلك عليه بلا اشكال الثالثة ان يثبت الغريم مدعي الوكالة والحق  
الموكل فيه عينيه وبعده وحكمه انه لا يوجب التسليم اليه بجواز كونه او هذا الاقرار انما يعلق بخلافه لان له ان يكتفه بما عاين ولو دفع  
ولما ان له جاز بناء على ما به يثبت الوكالة وتصديقه فيها ولا لانه لا سماع غير هذا الا ان يثبت الموكل على وجهه فاذا خسر من الموكل  
برتب ذمة الدافع وان كذبه فالقول قوله مع يمينه فان كسبت العين وجوه اخذ ما له مطالبة من ثمنها بالرد ليرتب يدها عليها ان  
تعدت ذمة الدافع وغيره مخيرة الرجوع على من شاع منها الماعرف من ترتب لا يملكها فان رجع على الوكيل لم يرجع على الغريم قط لا غرض  
ببرائة دفعها اليه وان رجع على الغريم لم يرجع على الوكيل وتلف يدها بغيره فربط لانه عنده ان يثبت صدقته في دعوى الوكالة والا  
وجه عليه ومنه يظهر انه لا رجوع للعالم منها على الاخر لو تلفت بغيره فربطها الماعرف ولانه مظلوم من غير المظالم لا يرجع له على ظاله  
الربعة الصورة بخلافها ويكون الحق دينا وهل الحكم هنا كما تقدم فسا بقوله الصورة وانما يجب الدفع اليه جازها الاول منها اليه عليه  
انما يكون على الموكل ولا يثبت ان الغريم عليه سماع غير مقتضى حقه ولو التسليم لا يوجب له الا اذا كان مبررا للذمة ومن لم يوجب عليه  
الحق الامتناع من تسليمه لما لكه حتى يثبت عليه وليس هنا كذلك لان الغائب على وجهه وله مطالبة الغريم بالحق ولو انكر الوكالة والحق  
ان هذا التصديق انما اقتضى وجوب التسليم من مال المقترض نفسه لا من مال الموكل وانكار الغائب لا يوجب ذلك فلا مانع من نفوذ ذلك  
اقرار العقل على انفسهم جازا قول ومن اجل ذلك ترد في وجه ذكر الوجه الثالث اذ لم يتغير اذ الوجه الاول فقال وان  
كان ربا العمل وجوب الدفع اليه لا عرفه بانه يستحق المطالبة وفرض بين الذين العيز ظاهر فان المدفع في الدين ليس عين مال  
الموكل واما العين فانه عين مال الغير ولم يثبت عند الحاكم انه وكيل فله كونه له بالدفع انتهى وظاهر لك هنا اخيار الوجه الثالث  
حيث اجاب عن ذلك الوجه الاول بعد ذكر ما قلنا لا من ادلة الوجه الثاني المتضمن للوجوب بضمن بعض تلك الادلة فقال وتوقف  
وجوب التسليم على كونه مبررا مطلقا ممنوع والبرائة هنا برائة خاصة ولا جواز الامتناع للشهادتها انما يقتضي على المدفع  
اليه وهو ممكن بالنسبة الى مدعي الوكالة فوجوب الدفع هنا الوجه انتهى ثم انه لو حضر المالك وانكر الوكالة فالقول قوله بيمينه  
بطالب الغريم وان كان ما دفعه الغريم في الوكيل وجودا بيمينه لان ذلك ليس للمالك بالقدست لاشارة اليه وانما هو من مال  
الدافع لان الدين لا يبيعان لا يبيعان في حقيقة او من يقوم مقامه الخال ان هذا القاصر ليس احد ما دفعه الغريم الرجوع على الوكيل بل دفعه  
مع بقاء العين او تلفها بغيره لا بد منه لانه من حيث تصديقه على الوكالة فهو يمين عنده ولا بين لا يضمن به ولا يبرئ به ولا يثبت  
على الوجه الثالث من وجه هذه الصورة ان الغريم لو لم يصدق المدعي كما تقدم في الصورة الثانية وكان الحق دينا انه لو ادعى عليه الوكيل  
العلم بالوكالة فله عليه اليدين بعد العمل لانه لو اقر لزمه التسليم في فاعده كونه عندهم قال الحق وكل موضع يلزم الغريم التسليم لا يبرئ  
يلزمه اليدين اذا انكر فاما لا يبرئ من تسليمه من ثمنه فمما لا يبرئ من ثمنه بل غايته في الغرض حيث انه لا يبرئ به بغيرها بيمينه والتصديق كما  
نفذ والله سبحانه التام المظلم الناس الوالح في هذه مثال الاول لعلهم يرون كذا لا استحباب بل ادعى على اجماع ان الوكيل المبرر  
لا يضمن له المعتقد او القريب وقال فخرج عدلانه يلوح من كلامهم انه لا خلاف في ذلك بين علماء الاسلام اقول ان اريد كونه مبررا هو قول  
اقوله بيمينه فكل ما يدعيه من تلف ليس المقترع بيمينه رده على الموكل مثلا وقول قوله فاعده وكل فيه ونحو ذلك فكل ما لم لا يصاد عليه  
ان ادين ان ذلك في بعض هذه الافراد فالاول التخصيص على المالك الا في المرد الا ان يعلل اليمين في العام يقتضي العو كاستحقاق عليه ما يخرج من  
لك جماعة من غيرهم في العام قال في ذلك بعد قول المفسر له خلفا في التلف فالقول قول الوكيل لا تامين ولا يصدق اقامة البينة بالتلف  
عابا فاقنع بقوله دفعا لا التزام ما عاقده غايته المار في التلف المالى الذي يشبهه على وجه الامانة ليخرج فيه العين الموكل فيسبها قبل وقتها  
حيث يجوز له قبضه بعدد العين الموكل فشرائطها كذلك وجه القول مع مخالفة الاصل بعد اجماع ما ذكره المصنف ولا فرق بين ان يكر  
تلفها بسبب ظاهر كالحرق والغرق او خفية كالسرقة عندنا وجه حكمه لا يوجب الحد والحكم وامينه والوجه وقد تقدم اخلا في قول بعض  
لامنا انتهى في حال ذكر الوكيل مبرر يده امانة لا يضمن ما تلف يده الاستعداد وتفريطا في تلف قبضه في الدين والامان او لا يضمن  
من الموكل او غرضه فلا ضمان عليه شوا كان وكلا جعل وغيره فان يثبت في كماله امانة او ليس التوثيق وفرضه في حفظه ضمن  
اجماعا وكذا في الامانات كالوديعه وشبهها ما دبر بالجملة لا بد على ثلاثة اقسام امانة كالوكيل والشروع والفريق وغامل المضاربة  
والوصى والحاكم وامين الحاكم والمرحوم المستعير على وجه بارة ويثبت كالتصايب المستعير على وجه بارة ويثبت كالتصايب المستعير على وجه بارة  
شأنه فاسد والتناقض ويدخل فيهما وهي يد الاجر المشترك كالقضاء والصايب والحايك والصانع وما اشبه ذلك فيها للتأخية  
قولان وعندها انها امانة اذا عرفت هذا فكل امانة لا ضمان عليها الا بعد اذ تفرط لانه لو كلف الضمان لا امتنع الناس من  
الدخول في الامانات مع الحاجة اليها بيمينهم الضرب فاقضت محكمة فقول الضمان عنهم انتهى وقال في وضع خرا اذا ادعى الوكيل تلف  
المال اتفق في يده للموكل او تلف المثل الذي فيه ثمنه بيمينه انكر المالك قدم قول الوكيل مع يمينه وعدم البينة لانه ميمينه وكان كالموكل  
ولا نه قد يصدق امانة البينة عليه فلا يملك لك ولا فرقان يدعي تلف بيمينه اخر كلامه وقال في موضع اخر اذا خلف في الرد  
فادخل الوكيل وانكره الموكل فان كان وكلا بغير حمل الحمل بقا قول الوكيل لا نه قبض المال لنفع ما لكه كان القول قوله مع يمينه كالموكل



فَاللَّوَّاحِقُ

[illegible]

مجلس ۱۰۰



الابتداء فاما النجدة والبرهان وهذا يرجع الى التحقيق الصافي فاذا ذكر في غير موضع تركب العبادات ويشرح لا سيما في باب من  
الاستدلال بالبراهين الاصلية والعمل بها فيما يتبعه بل هو من الحكماء هذا مع ان القول بذلك موجب لحيث هو المستقيم بالادلة والرواية  
والاجماع فانه لا يخفى انه لا يكاد احد من الملوك كلفين طوعا او نهي في هذه القول الذي ذكره جلال  
بطلان عباداتهم وصلواتهم وغيره في وقت بطلان نوافلهم ومشتبهاتهم وعدم الترخيص استقامهم ولزم الاثم والموخذ في جملة افعالهم  
من اجل مشرب نومهم وكلامهم في حقهم لان الفصل ختمهم من عهد الاستبداد والخاصة التي هي خاصة حقيقة في الترخيم فاق  
حريصون اعظم من ذلك ومن اظهر ما يدرك على عدم التكليف في هذه الامور التي يردونها كمن في الاشياء قول ولا انما في رتبة استجواب  
عما ان عليا كان يقول لهم وما ايتهم الله وما آواه الشيخ الفقيه عن مولا قاسم المومنين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد لا احد ولا  
تعدوهم ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب  
فلا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب  
اشياء لم يتركها انسانا فلا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب ولا تفر من علي بن ابي طالب  
فيها اجاز كثر من اناسا العامة القضاة في حقهم لا صولته رد على ما دللت عليه هذه الاخبار وكما هو من ذلك كما لا يخفى على من جالس خلال الدار  
او بما يؤكد ذلك ما كثر من اخبار عنهم من الفقيه في القول بالامتناع منهم ولا يرد عنهم ولا كف الا ثبت حتى يال ومنه حديث صاحب الزهد المروي  
الحكاية قول الحسن عليه السلام انما شر عليكم ان تقولوا في ما لم نسموه من ائمة معناه اخبار عديده وبذلك يظهر لك ما دللنا في القوانين لا صول  
صيفي البطلان فان من كثر من ان القوانين الشرعية الثابتة عن اهل العصمة بغيره وهي لا يرد الا من بالاتباع ومن كان عليه الاتباع  
مرجس عدم النامل فيها والرجوع في ذلك اليها انما هو ظاهر من وبقية على ما شرعنا ولا يخفى صحة ما اخرناه وثاننا انه من المعلوم الذي  
لا بد خاله الشك والريب ان اصل هذا العلم الذي هو علم الاصل انما هو العلم بالامتناع وقد كانت العامة من الامتناع كالشافعية والحنابلة  
واحمد بن حنبل واخراهم غافلين عن هذا العلم وصنفوا فيه الكتب ويستدلون به على مطالبهم وبما ينظرون به احد كلامهم ولم يتركوا العلم  
رواج في الاحكام يبين بطلان الامتناع من الشيعة لانهم لا يستغفرونهم بالبول من قسمة من جملة الحكماء ونحو هذا العلم ما يذيعه من قواد  
بطلان اصول اهل البيت الا في حكاية الشرعية كيف عقل الامتناع عن عقليته للشيعة في زمانهم وشعره لهم حيث انه لم يوافقوا ولا يوافق  
من احكام والسنن والادب جميعا بغير الايمان ويعرض له الا حجت به الاخبار وكما ثبت به من كماله وشربه ونومه وبقيته وترويضه كما  
او سعه وليس الثابت ضربا لاجل لا يخفى ذلك فكيف يثبتون على هذه الامور فيكونون في الاشياء واشد ما حجة وهي في اصول التي يبين  
عليها الاحكام الشرعية وثبتت منها ما هذا الا يجب بحاج عندنا والالباب ذيل الكلام ولست في الباب بمحب القبول به اخرج من موضع  
الكتاب والمذهب العالي وانا انما ذكرنا في الفورية في الزكوة ونحو المال الموصى به الفقراء ونحو ذلك لا اعرف عليه شيئا الا ان لا  
يجوز له بالادب ان لا يستلزم الفورية ما هو كذا في حقهم على ما قد دللت اخبار على تأخير الزكوة الشبهة والشبهة في بعض ما  
في ذلك بغيرها واثباتها وقد ردوا على حمل حجة الامام من البطلان البعيد ومع وجود الحق وحل ذلك في الفورية الثانية  
ما ذكرنا ان له الامتناع حتى يشهد له صاحب الحق بالقبض احد القولين في المسألة بعقل بالقبض بانه ان كان مما يقبل قول المدافع فيه ولا  
يتوجه عليه ضرر بترك الاستظهار كالدين والمغيب في حقها واثباته بعقل بالقبض في هذه القضية لا خير بانه ان كان هناك بينة  
بالحق فلا امتناع حتى يشهد له صاحب الحق بالقبض احد القولين في المسألة بعقل بالقبض بانه ان كان مما يقبل قول المدافع فيه ولا  
يقبض بذلك فانه وان لم يقبل قوله بالادب لو اقر بالدين الا انه يمكنه التخليص بوجه اخر وهو ان يرسل الحق بان يقول لا يستحق عندنا شيئا  
فيقبل قوله بهمينه كالاول لانه منكر اقول والدين وجدته في نار من حشر كلامه هو القول الاول وهذه القاسيل لم اقف على قائل  
فيها ما تناوأت في جملة في كتابنا انتم بغير ذكره الى الشافعية واخرج من هذا اصحابنا الى القول الاول بان كل من كفر عن غيره  
وان كان حقا فاذا اذن الشارع فيها فميرت التواب عليها خصوصا في بعض الناس من ذكر المرات فان من الغرامة عليهم سهل من غير المؤمنين  
في القول ويضد ما ذكر من محله في المراتب من الغرامة بغيره من جهة الشبهة الخارجية لما ظلمها وادعت  
عليه مفرها عند فاضل المدينة فافكرته فالزمه الفاضل المير فامر به الشافعية اياها بالجلال الله سبحانه وان يحلف وان كان ثباتا  
قال المحقق الاديب بعد الكلام في توقفنا تسليم على الاشهاد كما ذكره الاحصاء اعلم ان في هذا اشكالا اذا قد عذروا وجود عديدين  
مقبولين خصوصا في زماننا هذا وفي كثير البلدان فان اهلها يمشقون عن اصوله جماعة بل منات معدمة بالكلية لعدم العدل مع هؤلاء  
الامر في ذلك وان يتركوا الطلاق مع صقوا الامر فيه بالنقض والاجماع وكذا في بعضها من الطلاق ايضا قال الشافعية في الثاني والسيدنا فاعلم  
تليده انه لو قيل بعدم جواز التقصير في الفاضل بغيره لم يحسن لاجل التقصير لم نادر انكم الواجبك العينية وعدم امكان تحصيلها  
او انتم فيهم ومعية وان كان فيه بجهت قد مضت منها انه منبسط على ان الامر بالشبهة يستلزم التمسك من هذا الفاضل وهو لا يقول بغيره  
بعد عدم الجواز مع المعتد او المعتد المستلزم منع حسب الما من ماله الذي يدل العقل والنقل على صحة خصوص اذا استلزم فوت  
الامتناع مع تاسان في دلائل واضحا على جواز ذلك المنع الا ما اشير وهو احتمال لزوم الامتناع وهو لا يصح العقل والنقل على انه قد يلزم بل تعليم  
في حجب المال انه لا محذور فيه وعلى تقديره ليس بامتناع من منع انما ان الله مع انه لا يفانده في حليته ضابطا لذلك لعدم حصوله في ذلك  
في المبادي والتم هو انما تنفع مع الحاكم بما فالوه وانه قد يستلزم الواب بالمعاملة مثل الديون والعتاق وغيرها فالمنع من مثله  
لا محتمل بعينه عتاقا على امر غير محقق اذ قد لا يكون الحاكم او يموت الشهود او يرحل عن شرط القبول بعد خصوص ما يمتنع من قبول قواه  
في هذا من بعض ما عليه البينة وبالجملة الحكم الكلي مشكل جدا الان يكون على نظر واجماع والله يعلم وهو جليل عده الدليل عليه العمل



العدد يخرج ما ذكره من ذلك وما لا يسلم فلم ينقل في مقام بل غاير عبارة ذكره انما هو الاعد حيث جعل الحقول بالاشهاد هو اقرب  
ابدا ناهيا عما لا يجوز وبجمله فان قيل انما يصلح حمل وزن حتى يقوم الدليل على خلافه وليس الاصله في تعليل انما يجوز  
غير موضع الثالث قد عرفت انه اذا امتنع من الرد بعد المطالبة من غير هذا كان ضامنا لكن يودعي تلف لما قبل الامتناع او ادعى  
الرد قبل المطالبة فهل يسمع دعواه بغيره بذلك ولا يقبل ان الامتناع من الرد ان كان مجرد تقصير مطلق فانه امر من هذا الامتناع  
قبول قوله وسماع بينه بدعوى التلف قبل الامتناع والرد قبل المطالبة فانه افاة بينهما وهو ان كان بينهما بالامتناع لان هذا هو  
مقدمة علومه لا امتناع وترجوع الى الضمان وحصول الحكم المذكور من قبل الامتناع عند العسر مخرج يدعي لرد ذلك وسماع بينه  
كان الامتناع باجور فلا يخفى ما ان يرجع لنفسه الحق عن غير ما يقول لاحق لك عندك ولا يلزم من نصيحتي اليك ويرجع الى انكار قضه وتسله  
منه بالكلية بان يقول ما قبضت منك شيئا على الاقل منهما فالحكم كالتقدي بل او سمع لانه متى ادعى التلف قبل الامتناع او الرد قبل المطالبة  
فامتناعه بهذا المعنى لا يوجب تلك الدعوى بل يوجب ما فانه متى تلف منه او رد منه لا يحق لك عندك ولا يلزم من نصيحتي اليك وما على  
الثاني فهو محل الخلاف في المسائل الفصل بعد قوله دعواه وان قام البيعة وهو محرم العلامة ما كثر كسره قال في كره لو انكر فوكل فبطل ما في التمسك  
ببيعة واعتراف فادعى الرد والتلف لم يقبل قوله لنبوت حاشا بحجج فان قام بيعة بما ادعى من الرد والتلف لم يقبل بيعة ونظامها  
لحدهما لا يقبل ما ساد لانه لا يملكها بالحق فانه لا يقبل قوله ما قبضت شيئا من الرد شيئا والسلف يقبل لانه يدعي الرد والتلف قبل وجوب البيعة  
كان نبوة وجوده ذلك لا تستحق على شيئا او مالك عندك سمع قوله مع بيعة لان جوابه لا يكون لك لانه اذا كان قد تلف رد فليس عند  
شيء فلا يملك من القولين لان ادعى انه رد وتلف بعد قوله ما لك عندك شيئا فلا يملك قوله لنبوت كدبر وحاشا انه رد قبل يقبل قوله  
سماع بيعة وهو خيار يرجع قال في الدعوى ما اخاره المصنف من القول جواز استناد استناده الى سهمه وسياق ما يجب على المدعي اليه  
على وانكر ويقوى لك ان يظهر انكاره هذا الثاني بل دخوله في خصامه لا رد قبل الرد وهذا جفت فان لم يكن لودعوه من قوله وانكر  
الفصل في الدعوى مثل ان قال انت سبنا وسمعت من ذلك مع التمسك فلو لم يملك ما ادعى فانه رد من حيث مدانه وحمل  
على الحقيقة وانه من وجبت في دفع هذا الباب بغير سبيل بطلان كثير من حقوقنا في العمل لا ان نرى هذا كل شيئا وكما في التمسك  
او الرد قبل الجحوى ما لو كان بعد بان قال لا قبضت بعد ذلك الزمان انما حدثت فيه وردت اليك وتلفان وان لا يفسد ويبطل قوله بغير  
لهم هو خياره كدبر قبل دعواه وسمعت بيعة لا يملك لك ذلك لانها فان وعامتها يكون جحوى سمع مدانه ان رد ذلك لا يادى بقوله دعواه  
بيعه فاذا اقام البيعة على الرد الذي ادعى ما ثبت حكمه وتثبت المطالبة وانما غشوة تلفت فانه وان برئت من من والعين بالبيعة والبيعة  
الا انه يلزم من مثل الحقيقة من حيث انما المربط على الحياة وبالقرين به من ضرورة تقبيلية والبيعة هنا مع العلة في رد دعوى المدعي  
سماع دعواه والله سبحانه العالم الثالث في الرد في دفع الدعوى في حياها نيسا وشره بايد ما يندى فادعى ما وانكره فادعى قوله  
مع اليقين فادخل قبل دعواه او لو كان قد سلمه بالبيعة لم يملك له فيه في رد دعواه في انما استحال لا تانصه وجهها الصداق  
انتم من بينا الذين في الودعة لا تثبت لا بالبيعة وانما في من لان الودعة اذا ثبت عليه البيعة يدعى كان القول في رد  
فلم تعد البيعة شيئا بخلاف الدين لا الفخا لا يثبت لانها انتهى بقول الشهور في كلامهم هو انه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
لو لا بدع بانه في الاول لو لم يشهد او كل على الفضا انتم في التمسك لا يملك هذا في حياها في رد دعواه في رد دعواه في رد  
ظاهر ما يلزم الذي هو مطلوب الموكل انما يتحقق بالاشهاد وكذا امر الموكل فيه انما يتحقق بالاشهاد فانه في حياها الذين يقض  
من اوكل ولا يقضى مكانه لم يات الموكل بما وكل فيه ولم يات بما امر به الموكل فيكون ضامنا بخلاف لا بدع فانه لا يلزم بالاشهاد لا يقضى  
لان الودعة بين من لم يقبل شهادته او لم يشهد فلا يطالب بالاشهاد فاذا لا انه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
كل من الموضوع لا يدل على انه ما يدعى ان الوكالة معلقة لا تقضى فيها بالاشهاد وبوجوده في الوكالة فلا يصلح الاشهاد انما  
وكل فيه يجوز من دون الاشهاد لان دعواه قبل ما ادعى في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
ظاهر يستحق في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
الضد بالان يكون جاحلا فيعدرو باب المدعى فالتسليم لغيره الا في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
والسبب في العالم الرابعة قالوا لو تعدى له جرحه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
بائع ما تعدى في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
تقل ذلك عن احكامنا ايضا حيث لا تعدى لوكل فيما ادعى في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
وعده مطلقا وانما في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
فان تعدى في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
القول في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
قال الضمان عنه جاحلا فيعدرو المستند في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
في الكلام هناك موضع لا اقول في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
استدري وختمنا على المدعى في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
انقول في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد  
انما في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد دعواه في رد







[illegible]

والله اعلم  
بما كنا  
على  
من  
الصدق







[illegible][illegible]

فصل في بيان ما ينبغي من التوكل



وان عرفت بوقالته فاما طالب بالتمسك بالوكل لا غير لوقوع انكساره واوكيل سعيته بهما وحينئذ لا يفر شيئا والقول بان يكون للوكلة  
قال وهو حد وجوه الشافعية والظاهر ان البايع مع تصديق الوكالة طالب الوكل لا غير لان اتمام العقد يعلق به ولا وجه فيه والثالث  
انه يطالب بتمسكها فنظر الى المعتد لا لانتهى قول وما اعتد به هو اقرب لا نقول الا انه لا يخفى من يخلص في بعض هذه  
الترديدات والظاهر هو ما فصله في المسالك قال ولا بد ان يقال في المسألة ان الحق اما ان يكون جديا ومطلقا وعلى التقديرين فاما  
ان لا يكون كذلك لا على التقديرين فاما ان يكون البايع عالما بوكالته او غير عالما وحكمها ان لا يكون جديا فاما ان يكون جديا  
سواء في ذلك الوكل او في ان كان في الذمة ودفعه الموكل الى الوكيل تحية البايع في مطالبته بما شاء مع علمه بالوكالة اما الوكيل فلا الش  
فيده واما الموكل فان اشترى له شيئا فباعه لا يفسد في الشراء بعد ان لا يكون دفعه الى الوكيل فله مطالبته لو قبل مع جله بكونه وكلا دعاه البينة  
عليها او الوكيل مع علمه انتهى ومنه يعلم ان ما اطلقه في ذكره من معنى كان في الذمة وقد سلمه الموكل الى الوكيل فانه يطالب الموكل ليس  
كذلك بل لا يظهر كما ذكره في ذلك هو التخيير مع العلم بالوكالة الحاصلة من تعلقه بالوكالة لو كان موكله فاجابه من عليه  
الحق بانك لا تستحق المطالبة لم يلقه في هذا الجواب لانه مكذب للبينة القائمة على الوكالة فان مقتضى البينة بثبوت الوكالة وثبوت  
ثبوت الوكالة استحقاق المطالبة واورد عليه بان يخطئ استحقاق المطالبة لا يستلزم تكذيب البينة لانه يجوز ثبوت الوكالة ثم عزله  
عنهما او اذبرا من حق المدعي والادعاء الى الموكل او وكيل اخر في جميع هذه الوجوه لا يستحق المطالبة وان ثبت كونه ولهذا فقل عن  
عدائه استحقاق الحكم المذكور واجيب عن هذا الاشكال بان نقول لا يستحقان لما كان مشتركا بين بايعة وما لا يبعد لا يبعد التخيير  
لانه لا تعدد في شريعة الا بعد تخريره ولو اجاب عن ذلك بان قال عزلك الموكل وان الموكل ابراه من حق لم يصح لان  
يدعي العلم على الوكيل فله عليه ان يمين بعد العلم الشائنة لاختلاف بين المسائل في قول شهادته الوكيل على موكله حصول الترابطة  
استثناء الموانع وكذا الاختلاف في قبولها لا ولاية له عليه مطلقا واما انما له ولاية ووكالة فيه فقل لا لا يستحق البينة ايضا اذا كانت له  
بعد العزل ما لم يكن اقام الشك فيه حينئذ لو كاله فانه باقائه باختيار الوكيل له رد التهمة وكذا ان رد فيها الوكيل بكونه بعد شروعه المناقشة والخاصة  
قال لا يرد قبل شهادته الوكيل مع الترابطة على موكله مطلقا فقل لم يرد في غير ما هو وكيل فيه والوكلاء في بيع دار فتمت له بعد شهادته فيها  
هو وكيل فيه فان كان ذلك قبل العزل لم يقبل لانه متى لم يرد في نفسه فتمت شهادته بكونه وكيله في نفسه ان كان بعد العزل فان كان قد  
خاف ان يرد فيه خاف وكما انه لم يقبل منه ايضا لانه متى لم يرد في نفسه فتمت شهادته بكونه وكيله في نفسه ان كان بعد العزل فان كان قد  
عندنا انتهى بقول لا يخفى في هذه التعليقات من لا يمكن ان يثبتها الاحكام الشرعية عليها بعد ثبوت العدالة في الشاهد ثم انه ان ينعى هذا  
ثبوت ولا نه التعريف له بل ثبت ان كان الغرض من هذا بطلان ذلك عن البايع او موكله ونظم معانيه ومخونه ذلك الى ما ذكرناه مما يمل كلام الحق  
لا يرد عليه حيث قال واما وجه العدة على احداهما فهو انه متى رد جديا ليقول بين الوكالة فيما اردل فيه جاز يقع وفيها تأمل فلا يكون جديا  
سواء لو مطلق الولاية والوكالة نسبا بل قد يكون غير كذلك انتهى وكذا ان يكون من قول الشاهد المعتبر يحتاج الى الدليل بعد الدليل على  
قيام شهادة العدل المتصف بالتربط وهذا الشارح فاقول ان هذا هو جديا لا يرد في نفسه فتمت شهادته بكونه وكيله في نفسه ان كان بعد العزل فان كان قد  
سند في الغرض وانكر الموكل فانقول قول الموكل وترد في بيعه فان ذكره اذا ردل بكل الاستثناء من حق جله في ذلك افعال اشوفته وهو  
فخذه عليه اخذه ولا يمتنع لهذا الاختلاف وان قال استوفيه وتلف في يدى فالقول قوله مع مبيته على العلم باستيفاء الوكيل لا يقتضي الحق  
فلا يستل قول الوكيل والديون القسمة لان قولها اعجاب لا يسل منها اما لو امر ببيع سلع وتسلمها باقتضى منها اطلاق القسمة من غير تقييد فاقتر  
الوكيل بالبيع حتى تشتت اشترى انكر توكله فالقول قول الوكيل فانوار العرف بين العتق وبين ان الدعوى الضوئية الشائنة على الوكيل من حيث سلب البيع  
ولم ينعى الغرض به اعاد في موكل وهو موجب للضمان لانه يبيع خبا كما تقدم ذكره في المسألة الاولى من هذا الباب في الصورة الاولى في الدعوى على  
العرف في ذلك من قبله فانه يملك في شتر في الفرق المذكور في بيع قول والظاهر من المصنوع انما له على قول قول الامين هو مقتضى قول الوكيل في العتق  
المذكور في البيع فوجبه في شتر انما يكون محل النزاع هو تصرف الوكيل في تصرفه فيما تقدم بان قوله مقتضى ذلك والظاهر انه من اجل ذلك ترد  
المتن في الصورة الاولى حيث حكوه في مقتضى قول الوكيل منظر الفرق المذكورة الثانية وبالجملة فالظاهر هو مقتضى قول الوكيل في الموضع  
قال في ذكره لو وكاله في البيع وقبض الشراء والبيع مطلقا وقلنا ان الوكيل يملك بالوكالة في البيع قبض العرف بانقضاء البيع واختلافه في قبض العرف قال  
الوكيل قبضته وتلف في يدى وانكر الموكل وقال الوكيل قبضته ودفعه اليك انكر الموكل القبض فلا قوى له قبول قول الوكيل في ذلك الشائنة  
في ذلك طريقا لحدها انما على الخلاف المذكور في البيع فبما الشرائط الظاهرها عند من هذا الاختلاف ان كان قبل تسليم البيع فالقول قول الموكل  
لما في المسألة انما بقية وان كان بعد تسليمه فوجهها احدها ان يجوز كذلك لان اصل بقاء حقه واجبه بما ان القول قول الوكيل لان الموكل يبيع  
الى اخيانه بالتسليم بل من ان يترد الضمان والوكيل يكره فاشبهنا اذا قال الموكل جالسك برمال الذي دفعته اليك او يمين  
البيع الذي قبضته فامتنعت من تصرفه وتلف قال الوكيل لم يظلم اليك بذلك لم اكسره شرا فان القول قوله انتهى قول قوله فالا في  
عدم قول قول الوكيل في ذلك فبما في مقتضى بيع الكتاب هو خلاف ما سرح به لا يخطئ من ان يقول هنا قول الوكيل كما عرف من كلامهم في  
الفرق بين ان يترد في بيعه يفسد على من قبل الخلاف عن كره في ذلك فلي تأمل في ذلك ولا يخطئ من ان يقول هنا قول الوكيل هنا بناء  
على كون الداء وحي حد تسليم العين في الشتر بالقرين لكان نفعه هنا من بيع قول الشافعية واما الوكلاء الذين يقولون ببيع العين بل من ياتيه  
في يد الوكيل فان اتول عندهم قول الموكل لما ذكره وما تقدم في المسألة الاولى وان كان احكم في ذلك فبما هنا لا يخفى عن اشكال بالنظر الى  
ظواهر الاخبار الدالة على قبول قول الامين مطلقا والوكلاء من جاز عرف فلا ينعى لرجوع قول الموكل باصناعه ليعرض بخود ذلك لا  
مستغنى عن جعل الاخبار المذكورة مختصة بهذا الاصل والخروج عندنا ان اصل العدة في كل ما يدعيه الامين فلا معنى للعدا بها في موضع المرجع



في الخبر الواجب العمل به في جميع الاوقات ان الغلام يهرم ثم يمتدح فيقول قوله في الاجماع والذين اختلفوا في نقله عنهم ولم يذكره الجاهل  
ولم يظلموا عليها بالكلية ولا اجماع لا يقوم حجة في موضع التراجع في كلامه هذه في موضع الاول قال في كره على اثر الكلام المتقدم وهذا القيد  
فيما اذا اذن في البيع مطلقا واما اذا اذن في التسليم قبل بيعه او اذن في البيع ثم يوجب له القبض بعد الاجل فيهم هنا لا يكون ناشئا  
بالسليم قبل القبض والاختلاف كما لا خلاف قبل التسليم انتهى في قوله مرده ان التسليم قول الوكيل انما هو في موضع يستلزم خشيته في انشاؤه  
انه امين واذن له في البيع ثم يوجب له القبض بعد الاجل فان ترجع الاختلاف بينهما في هذه الحال في صورة الاختلاف قبل التسليم في البيع  
ان القول قول الموكل في حقه ما تقدمت في شارة الله من ترجع ذلك الى دعوى الوكيل النص بقبض الشيء الثالث قد عرفت ان قوله قد  
فيها الا انه يمكن ان يقال ايضا ان دعوى الثالث الذي يقبل قوله فيه انما هو بعد القبض للحال انه متصف هنا كما هو المفروض بالجملة فالحكم هنا  
لا يخرج عن شوب الاشكال الثاني ان القول قول الوكيل في قبض الشيء من المشتري خلف الوكيل على قوله فهل يحكم بمرأته دمة للمشتري  
فوقنا فيهما ذكره واستظهر في ذلك وعلى ما هو الحق واحد فاذ قيل قول الوكيل في قبضه فكيف يتوجه ايجابه على المشتري انما انه لا يترى منه  
المشتري في مساله عدم الاداء وانما قبلها من الوكيل في حقه كقيمة اياها مع ان قبول قول الوكيل في قبضه انما هو من حيث كونه امينا يقبل قوله بهذا  
لحقه مقتضى مقتضى لا يقبل قوله في ذلك لو كان التمتع معه ابتداء واستحق هذا التوجه في التذكرة ايضا الوجه المذكور ان التذكرة  
تعلق في التذكرة والتعليقات المذكورة في الثالث خلف الوكيل وتلنا بمرأته للمشتري بذلك ثم وجد المشتري بالبيع عينا فان رده على الموكل عثر  
التمتع لم يكن له الرجوع على الوكيل لا عثر به بان الوكيل لم يخلد شيئا بل رده على الوكيل وعزمه لم يرجع على الموكل ونقول قول الموكل بيمينه في انه  
ياخذ من شيئا ولا يلزم من قبضه على الوكيل في الدفع عن نفسه بيمينه بيمينها على غير وجه البيع يستحق الرجوع المشتري بالتمتع على الوكيل  
لانه دفعه اليه ولا رجوع له على الموكل لما عثر كذا في حشره في التذكرة والظاهر انه شار بقبوله لما امره ما تقدمت في ان القول قول الموكل  
في انه لم ياخذ من الوكيل شيئا وكيف كان ظاهر كلامه هنا هو العون بيمينه في صورة جرح ثوبه مستحدا دمة في الصورة  
الثانية انما يرجع على الوكيل خاصة ولا رجوع له على الموكل في ذلك الصورة الاولى فان له الرجوع على كل منها ما دله ورجوع كل منهما على الآخر ما  
عرفت المفهوم من كلامه لا صاحب هو الخلاف في هذه الصورة اعني الاولى فمن الشئ ويصح جمع منها بل الظاهر انه لا شهره في حقه يرجع المشتري  
على الوكيل خاصة دون الموكل وعلى ما لا يثبت ولسوا لتمرر المشتري الموكل في حار في الرجوع على الموكل قال بعد نقل القول الاول ولو قيل رده  
البيع على الموكل كان نسبة وهو يتوون بانه لا قاتل بذلك قتله ونحو ذلك المسالك ايضا قال ولا توى ما اخاره المصنف في الملك له الوكيل  
ما يب عنه والمبايع في الحقيقة هو توكيل ووصول التمر اليه وعدمه لا مدخل له في هذا الحكم اسلايل لا يجوز رده على الوكيل لانه ينظر البيع  
ان لم يكن وجلا في قبض البيع على تقدير رده بالبيع كيف كان يقول الشيخ في حقه كذا في سلسلة انتهى والله سبحانه العالم خجارتها كما هو ظاهر  
والله اعلم بالصواب

وَقَدْ تَمَّ كِتَابِي كَالِهَذَا يَوْمَ الْبُغْرِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ الْحِجْرِ

الحمد لله الذي طبع في داخلي طبعاً لم أره في غيره من البشر

اللَّهُ مَبْرُورٌ فِي خِلْدِ عَلَمِهِ بِمَا وَلَدَ

الارشاد للملاح احمد آقا والمجلى آقا

وَقَفَرْنَا أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

من اشهر الكتب

ماہنامہ  
سنہ ۱۳۴۰

مَنْ يَلْعَنُ أَتَى اللَّهَ كَمَا الْعَرُوفُ وَالصَّادِقُ مَا يَفْعَلُهَا مَخْرُجٌ إِلَيْهَا











هَذَا  
كَأَنَّ الْقَوْفَ وَالْإِصْدَاقَيْنِ  
كَأَنَّ الْجَدَّ أَوْ الْبَاقِيَةَ فِي خُكْمِ  
الْعَيْنِ الظَّاهِرَةِ صَوَاتِ اللَّهِ  
عَلَيْهِمْ رَجَعَتْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعن الله على اعدائهم اجتمعين كتاب الوقوف  
الصدقات وما يتبعها من الحبر السكت والهيأت وتفصيلها في المذكورات تقع في فصول اربعة المقطع

**الأول** في الوقف وهو ثابت بالتصريح بالإجماع وسينأتي النصيحة بذلك في علمها ووقد ورد في الخبرين وفي جملة من الأخبار وإن عرفت فيها بلفظ الصدوق فإن هذا الإطلاقي كان شاملاً لهذا الأول كما دلّت عليه جملة من الأخبار ومن الأخبار المشار إليها ما روي عن

الكلبي وبن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس يتبع الرجل عبدا من العبيد إلا ما خصصه من أجلها في حقيقته في تجربته

والله اعلم بالصواب

[illegible]

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحب الله وأحب إلى الله فليكن من أهل الجنة. قالوا: وكيف يكون ذلك؟ قال: من أحب الله وأحب إلى الله فليكن من أهل الجنة. قالوا: وكيف يكون ذلك؟ قال: من أحب الله وأحب إلى الله فليكن من أهل الجنة.

فان قبل المعتد في الحديث الثاني اربع خطا مع انه قد فصلا خبرا بهما اثنان خطا فانما المعتد فيه ثمانية اثنان في الاصل في معنى الحديث الثالث الى قسم من حصة الجبر هذا في حيوته فمضى خبر صبي يورث وهي الوقف كما ذكرناه وصحة قبوله لا اوتت ولعله لما بناه الساجد الى ايامه في غير ذلك

وبناء القنطرة ونحو ذلك لعل المراد بكونه مقبولاً كونهما مراداً بهما وجه الله تعالى وجعل التقريب اليه قدراً للشيء وطناً وان وفاق الجاهلية كانت أربعة  
الناسية والعيرة والعيلة والحام ثم بين ما بينهما الى ان قال معجزة الله تعالى ما جعل الله من حجة ولا سابقة ولا وصيلة ولا حام واكن النبي

كروايفيرون على الكتب الاثيرة والنسخ في هذا المقصد يقع في طالب الاقل في العقد واليخ به والكلام فيه يقع في وضعين الاول

الصرف فيه كالنقد في الاملاك بالبيع والمجبة الصل ونحوها بحيث يكون نافلا لا لا تسبب الاثمة او اياهما اللوقوم عليه بحيث يتقدم بهما كذا يند  
واما كثرهما من الاصلين والاملاك النفاذ فلفظ التمسا وهو ان في متاملة القصد وعرفه في س بانه الصل الحاربا قال وشه في س ب

الإصلا والاطلاق انفعلة هذا التعريف تبع لما ورد في الاضحية المتقدمة قال في المآل قال العلم الصانع الجارية الوقف هو تعريف بعض الموائد كغير

فان واللفظ الصحيح هو الذي لا يغير هذا اللفظ من الالفاظ التي جعلت سنداً فيها انما يرفع في قول من غير تفرقة بين اللفظ الصحيح واللفظ الصحيح بها صحة وان كان غير صحيحاً أما في هذا اللفظ من الالفاظ التي جعلت سنداً فيها انما يرفع في قول من غير تفرقة بين اللفظ الصحيح واللفظ الصحيح بها صحة وان كان غير صحيحاً

مخوضها الوجه :- بذلك إن الوقف لما كان من العقود ذاتية المصلحة وجبه للديم فتمتد إلى القضا الصريح الدال على ذلك وهذه الألفاظ لما كانت

متشركه بين هذين من غير زوال تدعى صريحا باسم الحكم بانه لما علم ذلك ان الحكم اطلاقا على العمل المليات صرح جميع الروايات واعتدلت اطلاقا  
ونحوها فلا بد في الحكم بالوصف فيها من ضم قرينة تدل على ارادة ذلك كقول صاحب الوقوف والبناء او لئلا يمتنع قول لا باع ولا يوجب في ذلك ما ظهر

ذكرناه ان الافاظ المعربة في عقد الوقف منهما ما هو صحيح فيه لا يتوقف على تعيين احوالنا وهو لفظ وقف فثبت انهما ما هو متوقف على التفسير اجماعا



وَالصَّافَاتُ

[illegible]







## والْحَمْدُ لِلّٰهِ

[illegible]



کتاب الوقوف

[illegible]



## والصدق

129

[illegible]

اللوغو فحسب مدته وهذا له وان ينقل اليه قبل الغضب الا ان يتركه الطير



## كتاب الوقف

جدير بالنظر اليه والحقائق **الخامس** فاصح جمله من الاحكام ان ما لا يشترط في القبض القوتية مع العقب بالاصل

وعدم الدليل على ذلك أقول وبشر إلى عدم ذلك قوله عليه في رواية عبد بن زائدة وصححه محمد بن مسلمة أنه يقبضوا حتى يموت فهو مشرأ

منه ظاهر مما قلناه حيث علمنا ان عدم القبض ختمه بوث التوفيق لعدم البطلان منه تحقق القبض وان تراخي عن العقد الا ان يتراخي  
العقد **السادس** ينبغي ان يعلم ان القبض العيني عاقد الوقت اذ اهمه التمسك بالبطالة الغفلة لا بغيره فلو كان القبض

العقـد الشـيـخـانـي

اعبادك في قبلة البطون لا تم يلقوا الملك عن البط الاول وقد تحقوا ولا لزوم بالقبض ولا وهذا هو مقاض الاخبار بالنقد

غاية ما يدل عليه هو القبض من وقف عليه كادون غير من الثمن البطون والاصل العدم حتى يقوم دليل على خلافه

لو كان الوقف على الفقراء أو الفقهاء فلا بد من نصب في القبض ما عرفت من أن القبض معتبر بشرط ما في مقدر الوقف والوقف على هؤلاء المذكورين في الحقيقة إنما هو وقف على الهيئة كما سأف بيانه لأن المقدم في الأوقف من الإشهاد فلا يكتفى به بغيره لأنه ليس هو الوقف وإنما الوقف

تاریخہ ماہنامہ علمی و ادبی، لاہور، پاکستان، ۱۹۸۱ء، ص ۱۰۰۔

بالعين التي في نسخ كما تقدم لب فيه ازدياد قول ذلك اللفظ المحكي في الخبر وبه ثبت الوصف ثم الا انه يمكن ان يقال ان قبضه عليه سلم لذلك

لما كان طريق الولايت كذلك البهجة وهو الحاكم القوي كان ذلك كافيا نعم لو كان الواظف ليس حاكما شرعيا فان الواجب فضلا عنهم جهة  
الاحتياط الحاكم ان لا ينفذ كاذبا واما في صحة صفاته فانه كان اذ قد اودع اولاده هو تيممها واما ان يكون

وَجَعَلَ لَهَا تَحَامٍ مِّنَ النَّارِ وَقَعْلَهُمْ فِي سَجْدَةٍ تَاَوَّلَ الْآيَاتِ إِذْ قَالَ لَهُمُ الْمَلَكُ الْمَخْفِيُّ أَقْبِصُوا بَصَارَكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَآيَاتُ رَبِّكُمْ لَكِن لَّيْسَ بِكُمْ حَافِظُونَ فَاذْكُوا وَارْتَبُوا لِمَا آتَاكُم مِّنَ النَّارِ وَلَا تَقْرَبُوا هَٰذَا شَيْئًا فَتَكُونُوا كَالْعِزَّةِ الْكَافِرَاتِ الَّتِي لَا يَمْسَسُهُنَّ الْعَذَابُ لَكِنَّهُنَّ يُعَذِّبْنَ أَنْفُسَهُنَّ أُولَٰئِكَ هُنَّ الْفَاسِقُونَ

القض من العقيم فيكون الخبر ليل في السلة وحملوا على البالغين لان حكم الضمان المذكور في الرواية وان الاب يقبض عنهم بالاول

ولو كان الوقت على مصلحة محضة كما سجد القنيطر في نحوها فإن القنيطر في ذلك إلى الناظر العيني تلك المصلحة من الواضحة والحاكم والمحرك عند  
 ذلك المصلحة من الأدلة والآثار كما هو معلوم من الشبهة القنيطر من الأدلة الكاركان الوقت عامية وعنده ولا يشترط

القبول هنا ولا في السابق لما تقدم من ان القبول انما هو من الموقف عليه فهذه من الموضوعين انما هو الجهد ولا يقبل اعتبار قبوله على

أما طه عن أبي ذر في ذلك من الجنة والناقة الثمانية اطلق بعضه، تحقق القبض وقصا المسبح والمقبرة وصلوة واحدين في دفن

وأحدهما وقته أخر بوقوع ذلك بإذن الواقف ليتمكن الإقباض الذي هو شرط صحة القبض وقته ثالث إن بوقع الصلوة والآخر

لأنه لو كان لا يفي بغير ذلك لم يلزم وشبهه الذي قالوا هذا إذا لم يقضه الحاكم الشرعي بمصوب والافالاقه الا كفاية اذا وقع ما ذكره

الواضح لا تنافي للملأين أقول لم اقف فهذا المقام على مقتضى تضمن شيئا من هذا الاحكام وهو مبنى على ما تقرر عن عدم ثبوت الشيء

الأبواب فتح قد تقدمت مما تحق في ذلك في كتاب الصلوة في التيمم المسمى بالقدمة السادسة في المكان واستوفينا الكلام معهم. يضار

الله عليهم في ذلك فليرجع اليهم احب الوقين عليه **الشارح** المفهوم من كلام اكثر الاصحاب هو صريح جملتهم انه بعد القبض  
ابن الاثرية زوجه وحره فله الشك الفدية حره الله في القبض الوقي في الاصل صقيت لا يحرر التوبة فيها الا ان يبرر الوقي

اللَّهُ هَامٌ فِي فَلَايَ فَيُجِجُ إِلَيْهِ

ليس للواقع ترجيح بوجه وقال الشيخ المفيد رحمه الله في المقصد الوفوي في الأصل صدق قبل لا يجوز الرجوع بينهما إلا ان يحدث الوقوع  
والواقع لا يرجع بوجه والواقع لا يرجع بوجه والواقع لا يرجع بوجه والواقع لا يرجع بوجه والواقع لا يرجع بوجه والواقع لا يرجع بوجه والواقع لا يرجع بوجه

عليها بجمع التبع من معونته والى الله عبيدهم اذ يوجب تغير الترتيب الوصف ان غير ان وعليهم ذاهج لهم من قوله على حاله قال ابن دوزي  
ضاد ان عن والى يقتضيه من هذا ان تبعه في نفسه لا يجوز التوسع فيه لا يتغير عن معونه وسبيله لا يجمع سره كان يجلو وعليه

ام لا الى ان قال من ادعى غير ذلك فقد ادعى حكما شرعيا يحتاج في اثباته الى دليل شرعي وانهم اجابوا العلامة في الخ عن ذلك بما يؤذن به الخبر

بهي الكلامين من عمل كلام الشيخ الفقيه على ان الواصف له قد شرط ان يخرج بدونه اجزاء الوقف على حاله قال ففهمنا ان يخرج الوقف عن الازم وان يخرج

الواصف في حسنة الموت عليهم الصلاة والسلام فخرج أن أبيه عن أبي يوسف إلى هذا القول فأنزل أن يقول يخرج أو يابى عن الاستعانة  
 الوقف صدقة من شرط الصدقة الثقف والله تعالى لا يقول الصدقة على شرط الوقف على من لا يقدر عليه من كماله استخفاف أو ال

فليس الله روح مبنية على شيء وهوانة أهل الشيطان في حق الوقف القريبة إلى الله نعم به فلو خلاصه ما لم يكن بقفا صحيحا لم لا فعل الأ

لو تجرد من الوقوف عليه في النقر يا ايها الله نعم فصله كما ضاع ما يكفر بطل الوقف كما ان يبطل ابتداء لو كان كافيا في

مميز الوصف عليه الا ان يكون الكافر احدا لا يوين لان من صفة الوصف بشرطه صفة الفرية فيلاني وصح الفيدف من من فندرج في  
المذكرة وما شواط الفرية في صفة الوصف كما يشبه الله كلامه هنا فقال في موسم انور لا يبدى في ذكر الوصف من شرط الصدقة لله والفرية الى الله فقم

وَجَاءَ عِزُّ ابْنِ اَدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغِيْرُهُ مِنَ الْعَالَمِيْنَ لِحَدِّثِ الْقَوَاكِمِ مِنْ عِبَارَاتِ الْمَذْكُوْرَةِ وَمَثَلِهَا مَا صَرَّحَ بِهِ فِي مَوْضِعِ اخَوَاصِهِ حَيْثُ

وجملة القول انه ينبغي تحفظ الوصف الى شرط الى ان قال وفيه ان يكون متعلقا بمرجع فاصلا اليه والتقرب به الى الله فم والمرد بقوله متعلق

فانه لا فرق بين البطالان بقوافل في الاسراء وفي الاشياء فان شرطية فاشته امتداد واستمرارية الكلام الشيخ المذكور وبناء على ما ذكرناه

يعتبره قصدا لا مقصودا على الكلام في تحقيقه للسئلة وهو انه هل يشترط في صحة الوصف القرينة ام لا فلهذا بحث من كلام الشيخ الفقيه

ادريس القول بذلك ونحوها الشيخ في تيه حيث قال والوصف الصدقة شق واحد لا يصح شق منها الا بعد ما يقرب به الى الله تعالى

لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ لَمْ يَجْعَلِ الْوَقْفَ دَامًا فِي الْبُيُوتِ فَامْ بَعْضُ مَا ذَكَرْتُ بَعْضُ الْإِنْسَانِ وَظَاهِرُ كَلَامِ خِيَمْنَا أَشْهَدُ الْثَّانِي فِي الْمَالِ  
الْعَدَمِ كَانَتْ السَّلَامَةُ الْقَدِيمَ وَفِي الْمَسَاءِ وَقَالَ الْحَافِي تَوَدُّ أَشْهَدُ شُكْرًا لِقَوْلِهِ وَالْأَصْحَابُ الْعَدَمِ لَعَدَمِ دَلِيلًا عَلَيْهِمَا الْعَدَمُ تَشْفِي

العدم كما بين عليه في هذه النسخة وكان الخارج على سر من يد يد به في ذلك الموضع لعدم العلم بذلك

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
لو اننا لم نكن من الخاسرين



## والصبيان

[illegible]







وَالصَّدَقَاتِ

[illegible]



[illegible]











اذ لا يتبين اباها فما لما تقدم من ان شرط صحة الوقف القبض ولو لم يحصل القبض بطر فلا يجوز وقف زوقه المورثا وقبل  
ويشكل ان القبض المعتبر في صحة الوقف ليس بقبض فوجع فلا مانع من فوجع الصبي ويصح وقفه من عاهة بقبضه ذلك وان كان لربا من  
تقدر بطلان هذا بخلاف البيع منة معاوضته من الجانبين في شرطه امكان تسليم العوضين في الحال بالقبض لا يتعدى غيره ولا يصلح لو قد انقضى  
عليك على تحصيله فلا ولي التمسك لول المانع ولا عبرة بالصيغة هالان شرط الوقف المصريح لا يكون فقبض بعض الوقوف هو هذا الصيغة من الوجه  
وهذا في حكم البيع والوقف بالنسبة الى الاقباع عموم وخصوص من وجه انتهى هو جسد **الراجح** من وجوه الوقف الذي يابى والذراهم لا  
فولان من شأنه على حود لمفعله لها مع بقاء عينها لا يرد من نقل في ط الإجماع على مسح من قبضها الامس ساد و قد تقدم فقبض المحت في ذلك كتاب  
العلوية واوضحنا فيه بالحق الواردة عنهم عليهم السلام حصول ما مع مباح فقامت عليها طريق اليه احسب الوقوف على الله العالم **الراجح**  
الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في صحة وقف المشاع كغيره مما كان متمركا القبض من قود على دن الواقع والشراب وما كان على ذلك من الاحكام  
وان كان بلفظ الصدقة لما عرفت فقامت في اعتبارها لفظ الوقف ان كثر اسماء الموقوفين انما هو هذا المعنى وسماها حتى الحول في مثل  
ابعد الله عن ذلك ان لم يقم تقديف بعض اهل الدار فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة  
القبض الله عن صدقة والى بغيره ولم يقم تقديف بعض اهل الدار فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة  
القبض الله عن صدقة والى بغيره ولم يقم تقديف بعض اهل الدار فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة فالحال في ذلك ان كان هبة  
سبعة الا ان من العمل فربما بموتها فاما في الامر الثاني من المسئلة الثالث ان المراد انما اراد التاسيس لفظ الصدقة في مثل صدقة الدار العبد  
والهبة لخطا في ذلك بل المراد به الوقف كما ثبت في قوله فيما ذكرنا ان الصدقة محدثة بها كان التحلل والملك فثبت امر بها وهو ما كان مقرا  
بالقرينة صدقة محدثة من العامة وانما الصدقة من الوقف منه يعلم ان النقص المذكور في اصحابها من الوقف الصدقة والملك ما هو من  
العامة بينهم من الاصحاب والافليس لا يوقف المقربين والصدقة في احصاء هذا الباب والتحلل والملك وهذه الصدقة المصلحة لها من اتمها  
هو من جملة اشراذ التحلل والملك وما ذكرناه وان له يوافق كلامهم في صواب الله عليهم السلام الا ان طاهر الاحكام المذكور قد حوّل الى يد يصبون ان تصدق  
باب الحبس والفقير وسماها رواية نذارة عن ابي جعفر في رواية الرجل تصدق بالصدقة المذكور في رواية جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله  
في رجل تصدق بغيره على رجل في حايه وان لم يعلم ما هو الله العالم **الطلب الثاني** في رتبة الوقوف والمنهوان من  
فد البلوغ والعقل حوار التصرف في الكلام هنا يقع في موضعين **احدهما** في قبض من بلغ عا او ج فاولا في قبض على الصدقة  
برواية زرارة عن ابي جعفر في رواية ان عليا على العلام عن يمينه فانه تحول من مال ما اغتفره وصادق في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
معه لغيره ان كل واحد من وجه المعروف وهو جابر والرواية وان كان في مورد الصدقة في رواية الشيخ في رواية زرارة في رواية  
المات بعدوا في الصدقة بالمعنى الا انهم اقول طاهر الخبر كغيره ان كانا يصح على وجه من وجه هو ما يروى في رواية زرارة في رواية  
وبؤيد الرواية المذكورة موقف جابر بن ذريح عن ابي جعفر في رواية ان عليا على العلام في رواية جابر بن عبد الله في رواية  
احداهما في قبض من بلغ عا او ج فاولا في قبض على الصدقة في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
وقف من بلغ عا او ج فاولا في قبض على الصدقة في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
زارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
يمكن ان يقال ان ما ذكرناه من البلوغ والرتبة هو الذي اريد في كلامه لما قال اصحابنا في محله في كلامه في كلامه في كلامه  
غيرها ما ورد في الوصية كرواية محمد بن الحسن بن ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله  
روايات عن ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله  
الا انك قد عرفت كثرة الاخبار بما اوجب الخروج عن تلك الاصول في كثرة من قبض الصدقة في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
في كلامه في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله في رواية ابي عبد الله  
ان خرج الاصحاب من غير خلاف وهو ان لا يجوز ان يحصل مقابلة بين الوقف والوقف في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
عليه ان قلنا ما نقل الملك لغيره الى الحاكم شرعي والملك لغيره الى الحاكم شرعي في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
حلا لا وعلى الثاني مضاهي عموم ما ذكرناه وهو ان لا يرد في صدقة الوقف خارج راحة الصدقة في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
من امر الرجل اليه بمجالس احد اضيق ليلها من يقوم بها ويبرها وتذكر في حلقها واحد وشهد في ابي جابر بن عبد الله في رواية ابي عبد الله  
فان ذلك من جعل صاحب حقيقة في ما عليها انما لا يجوز ذلك لغيره في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
حيث جعلت لغيره لغيره في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
خاص به حيث يجب فيكون الخبر صحيحا قال ابو جعفر في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
منه كتابا في الله الرحمن الرحيم هذه الاوصية به عليه السلام محمد رسول الله اوصيتكم بهذا الصدقة بعد الله في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
والخير والصابية ودارهم ابراهيم في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
والقادرين الا سودا الوترين العوام وكنت علي بن جابر في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر  
ياخذ منها ما يريد من اضياف وان العتاة خاصهم فاني عاينته في رواية زرارة في رواية المعنى في رواية ابي الطاهر

في رواية ابي جعفر



أمواله الخلفه في يمينه وقد قام شرطه وفيه انه يقوم على ذلك الحسن باكل من المبرور ثم ذكر بعده الحسين ثم من بعده الى من ينجى  
الحسين ووثيق به الحديث لخصا ومنها مسددة الكاظم باضه فاجعل الولاية فيها الى الوصاية وابنا اباهم ثم على من بعدهم على الوصاية  
المذكورة في الخبر هذا كله مع الشرط لنفسه ولغيره واما الولد بعين فانه ينسب القول في ذلك هنا على انه هل ينسب الوقف عن الواقف بالوقف  
ام لا وعلى الاول فهل ينقل الى الوقف عليه مطلقا او لا وقوف عليه ان كان معتبرا والله عز وجل ان كان عليه  
عائدا وعلى الاول والثالث فالنظر لكل منهما وعلى الثاني والثابع فالنظر للحاكم حيث لا يوجد الخافق بصير الواقف في ذلك كالاخي  
وسياق الكلام في تحقيق المسئلة المذكورة انه نعم بقى المسئلة امور يجب التنبيه عليها **الاول** مؤلفا ان النظر للواقف  
ابتداء او مع شرط فهل يشترط عدل المالك لا ظاهر الاصح اب الثاني وبه قطع في كونه مع احتمال اشتراطها لخرجه بالوقف عن الملك و  
مساواة لغيره فلا بد من اعتباره بالعدالة في التولية كما تبين في غيرهم وعلى عدمه بان انما ينقل ملكه عن نفسه على هذه الوجه فيتبع شرطه  
المسئلة محل توقف لعدم النقص اما بالنسبة الى غيرهم من شرطه في العقد لم يشترط فلا بد من العدالة فيه لا عرف خلافا فيه بدعيه  
ما في خبره في امير المؤمنين بهما في يمينه حيث فانه في امره بعد ذكر الحسن والحسين عليهما السلام كما قدمنا الاشارة اليه فان حدث  
بحسن حسين حدثا فان الاخرين ما ينظر في نفي على فان وجد فيهم من يرخص به مذهب اسلامه امانه فانه يجعله اليه اشاء وان لم ير فيهم  
بعض الذين يريدون جعله الى رجل من الارب طالب بخير فان وجد الى ابي طالب قد ذهب كبرائهم وذو وارائهم فانه يجعله الى رجل  
يرضوه من بني هاشم الحديث فلو ان لم يكن عدلا او خرج عنها خرج عن النظر كان الحكم كالمطلق ولو عادت العدالة عاد الى  
النظر ان كان مائة وواحدة الا فلا قاله اذ يشترط فيه ضايفا الى ذلك الاهتداء الى كيفية التصرف كما يعتبر ذلك في الوصية  
**الثاني** قد عرفت انه قد خرج بالنظر للغير عن الا ان لا يجب على ذلك الغير القبول ولو قبل لم يجب عليه الاستمرار لانه  
في معنى التوكيل كذا صرح به في ساقول كما يجمل انه في معنى الوكالة فيترتب عليه ما ذكره كذلك يجمل انه في معنى الوصية  
فيجب عليه الاعلام بعدم القبول والالتزم القيام بذلك ويمكن ترجيح الاول بان الاصل عدم الوجوب واذا كان الاصل  
عدم وجوب القبول فليست اياه استصحاب الحكم في عدم الاستدانة فلا يجب عليه الاستمرار استصحابا للاصل المذكور فاذ ارد  
ما اراد لا ناظر له ابتداء ميتولا الحاكم او الموقوف عليه ان قلنا بالانقضاء اليه وكيف كان فالحكم لا يخرج من شوب التردد **الثالث**  
لست الناظر من قبل الواقف على قسمن احدهما ان يكون مشروطا في العقد واذا كان كذلك فانه لا يجوز للواقف عزله عما  
بوجوب الوفاء بالشرط الا ان يظهرنا بوجوبه له وتاثيرهما ما لم يكن كذلك بان نصب بعد العقد بالنظر المتناول له فانه يجوز عزله  
شاء لا يخرج في حكم الوكيل الذي يجوز عزله بغير الوكالة منه اراد **الرابع** لو شرط للناظر شيئا من الرجوع مع وكان ذلك لجهة  
عمله ليس اربابا وان كان اقل من الاجرة وان اطلق فله متل اجرة عبد اقل ان ارد بالاطلاق هو عهد ذكره في موضعين مع ذكر  
ما هو جبان لاجرة فاذا ذكره جدي وان اريد وقوع العقد خاليا من التعرض بذلك نفيا ولا اثباتا فاذا ذكره مشكلا لان الوقف  
فان ينقل بالعقد الى من عيّن الواقف من الوقوف عليه اخراج شيئا منه يحتاج الى دليل وليس في العقد ما يدل على ذلك كما هو المقرر  
والخصوص الى ان على جواز جعل الواقف ناظرا للوقف حاله من ذلك والظاهر ان الناظر اتمارضة بذلك بخلافه فلا يستحق اجرة  
**الخامس** قد عرفت ان وظيفة الناظر في الوقف العارية لا الا ولا يحصل الرجوع وقسمه على المستحق وحفظ الاصل والعلة  
وتعود ذلك من مصالحه اقول وقد صرح بذلك في التوقيع المتقدم ذكره وهو المفهوم من اطلاق باقي الاخبار ومقتضاها انه لا يجوز  
التصرف في شيء من الاعمال المذكورة ولا في العلة الا بانه ولو كان التصرف من الموقوف عليه فهو مقتضا طلاق كلام الاصحاب ايضا  
في المسالك وفيه اشكال من وجهين احدهما لو كان الموقوف عليه مقبلا ابا ابتداء ولا نقاش ذلك في بعض الطبقات فانه  
مختص بالعلة فتوقف تصرفه على اذن الناظر بعبء لعدم الفائدة خصوصا مع خصوصية اليه بان تكون فاضلة عن العارية بخلاف  
تمامه على القسمة يقبنا نعم لو اشكل الحال توقف على اذنه قطعا لاحتمال ان يحتاج اليها الى بعضها في الامور المتقدمة على اخصا  
الموقوف عليه اقول يمكن الجواب عن ذلك بان لا عموم في الاخرين المتقدمين على وجه يشمل ما ذكره من هذه الصورة فان الظاهر من نصب  
الناظر انما هو فيما يحتاج الى النظر والعمل مثل التعمير ومع الخراج وقسمه الحاصل بين اربابه ونحو ذلك لا مط بحيث يشمل مطلق التصرف  
ولا لا ذى ذلك الى انه لا يجوز لاحد من الموقوف عليه بعد القسمة وتبخر حصته التصرف فيها الا باذنه مع انه ليس كذلك اتفاقا وبالجملة  
فان حكم العلة في فرضه حكمها فيها الوصية الناظر وميزه في انهما اختلفت بصاحبها في صورة القسمة كذلك في صورة الاتخاذ  
ثم قال قد ستر وتاثيرهما الا وفاق العامة على المسلمين ونحوهم التي يربى بالواقف انتفاع كل من الوقف عليه بالثمرة اذا مرت بها كاشجيا  
الثمار فان مقتضاها اعادة ايضا عدم جواز تصرف احد منهم في شيء منه الا باذن الحاكم ولا يخرج من اشكال وتقويت لكثير من  
الوقف بل ربما دللت القرينة هنا على عدم ارادة الواقف النظر على هذا الوجه بل يريد تفويض الانتفاع الى كل واحد من افراد  
ملك الجهة العامة فكانه في قوة جعل النظر اليه لكن هذا كله لا يدفع الاشكال لما تقدم من انه بعد الوقف حيث لا يشترط النظر  
لاخذ كالاخي في ينقل الحكم الى الحاكم فلا عورة بقصد خلاف ذلك حيث لا يوافق الفواعل الشرعية وجعل مثل هذا الاطلاق نظرا  
لكل واحد من غير المنع وبالجمله فانه الفواعل الشرعية المتفق عليها لا تدفع مثل هذا الخيال ويبقى ان يقال ان التصرف على هذا الوجه  
ما لم حاشه بذلك حيث لا يجب صرف الثمرة في الامور المتقدمة على صرفها الى الوقوف عليه كذا القول في تصرف الموقوف عليه المتقدمة



# والصنف

٧٥

المستند فلا لان غنيتها وتبرع كل واحد من الشركاء بوقف على انما طردح فيكون كالصنف في المال يستول بغير اذن شريك  
 فيستقر في حقه حصة الشريك من ذلك ولو اوقف في هذه الاحكام للاصحاب على حقه فيسقى تحرير انطويه من قول ويذكر الجواب  
 انهم بما قد صنف في سابقه فانه حقه كان الامر كما ذكر من ان الغرض من وقفه على المسلمين اسما عن كل من الوقوف عليه بالثمة او اذنتها  
 فانما لا نسلم دخوله تحت القاعدة المذكورة لان ذلك في قوة قوله من شاء ان ياكل من هذه الثمرة فهو ما دون ومع تسليم الوقف  
 على اذن الحاكم فلا واجب على الحاكم ان ياذن او مانعا مما عليه حصة اذ اوقف ومطلوبه فلا يوقف كل فرد فرد من اذن ذلك  
 المصلحة الوقوف عليها الى اذن حاكم كانه قدس سره ويؤيد ما قلناه قوله بل تمام ذلك القرينة على عدم ارادة الواقف النظر على هذا  
 الوجه آه وجوابه عن ذلك بان لا عبرة بقصد الواقف بل بعدد سوح الامر الى الحاكم حيثما يصير مع الاشواط كالارضية فلا عبرة  
 بقصد حلا ولا بقصد نظر الحاكم فردا فانما يحصل هذا المقصد من الواقف قرينة على عدم دخول في الامر حتى لا يطلعوا على  
 استثنائه من ذلك فلا يرجع اليه في هذه الصيغة على ان ما ذكره من انه بعد الوقف حيث لا يتقرب النظر لاحد كالأرضية ينقل الحكم  
 الى الحاكم فلا عبرة بقصد خلاف ذلك محل منع وكيف لا والعقود فاعند القصور وقصد القواعد الشرعية هو الوقوف على ما علم  
 من القصد صريح او بقرينة او بخود ذلك وكونه احتيايا بعد العقد لا وجبا المحرر في قاعيته قصد واما المراد منه انه لم يرد بعد  
 العقد اذ حدث بتوفيق على خلاف ما دل عليه العقد والنظر في ان نقل الحكم الشرعي اتماما هو على حصة ما دل عليه العقد ولا يجر  
 له المحرر عن مقتضاه وهو قد مر في صورة الاشكال انه رتب ما دل القرينة على عدم ارادة الواقف النظر على هذا الوجه بل يرد  
 بقوله ان اسما عن كل واحد من افراد تلك الجهة العامة آه وحق ما قلناه من انه كان الامر كذلك فلا ريب ان في قوة القصد للوقف بما  
 ذكره والصريح به فكيف هو بخلافه بالخروج عن عدم يكون المحرر عن مواضع القواعد الشرعية بل الوقوف عليه بمقتضى القواعد  
 الشرعية والخروج عنه على خلافها ما لم ينعين الصفة وما دل به عن غير قسمة بل يظهر لك ما دل به او يامر بما ذكره في الاول لا يجر  
 كما هو المثل التاثير بذلك يظهر انه لا يتم على الاخذ في تصور بين المدكوتين خاصة من سره والله العالم **المطلب الخامس**  
 في شرائط الوقوف عليه بشرط ان يكون موجود وله اهلية التملك او ما يملك الموقوف له ذلك وهو عاده وكان قاسلا  
 للوقف فها مسائل **الاولى** الظاهر انه لا خلاف في بطلان الوقف للمعدوم اياه وله اوقف على من في العام الا ان يملك  
 ان يقال مضافا الى ظاهر الانفاق ان الوقف نقل للصفة الشرعية والعين على احد الا ان لا يكون له الوقف على المعدوم لا يصح له ان  
 فالواو في معناه العمل الصم لا به وان كان موجودا الا انه عر ضاح للتملك فادام حلالا من قبل بصد الوقف رقه مع ذلك  
 فالجواب الصحيح بين الامرين ان الوقف يملك في الحال فلا يرد من اهلية الموقوف عليه بملكه وصدق ما قلناه من ان  
 فالتملك فيها مراعى بوضع حيا ولو مات قبل خروجه حيا بطلت وله برتها وادارة حلالا ما لو خرج حيا لو عطلت بمات ما بها  
 يكون ميراثا نعم لو ذكر المعدوم تعلق الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في  
 لو وقف على اولاده ومن يستحق ميراثه وهكذا اما ان يملك من لا يملك من حقه فليس له ان يملك الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 ولو ذكر المعدوم او لا يتم الموقوف كان صحيح الاول ولا يملك من لا يملك من حقه فليس له ان يملك الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 في المسئلة الرابعة من المطلب الثاني في شرائط الوقف وهل ايها الحاد في الوقف الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في  
 يعلم ان عدم صحة الوقف على العبد اتماما هو بانه على القول ان لا يملك العبد ولا يملك الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 على القول بكونه يملك وان كان محورا عليه في العبد في لا مانع من لوقف عليه من سوا الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 الوقف الى مولاه لانه غير مقصود في العقد والعقود المقصود في ان المالك امران في الوقف على العبد على بعض الاعمال  
 حيث يجوز الوقف على العبد جعله مخرج الى مولاه ولا ريب في صحة ما قلناه من ان الوقف على العبد لا ينافي مع ما قلناه من  
 يقصد بالوقف عليه من ان يشرع اليه **قضية** قد قلنا في المسئلة الثانية من المطلب الثاني في شرائط الوقف الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 التملك فيشكل ذلك الوقف على المالك في الوقف الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 ما صرح به الاصحاب من ان الوقف المذكور في التعلق بما هو وقف على المسلمين اعم من ان يملكه او لا يملكه ولا في الموقوف من ومنه مع  
 وغاية انه وقف عليهم ما عشا ومعهم خاتمته ومعها لهم وكان وقف عليهم لانه لا يملكه ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في  
 فيه واما طهر الصدق في الوقف على المالك في الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 يجوز فان الموقوف هو على بيوت البارود في بيوت غيايب او في بيوت غيايب في بيوت غيايب في بيوت غيايب في بيوت غيايب في بيوت غيايب  
 غرضه منها ما يبيت على اوقافه على المسجد في ان الموقوف هو على بيوت البارود في بيوت غيايب او في بيوت غيايب في بيوت غيايب في بيوت غيايب  
 ولم يتعرض لنقل الخبر المذكورين احدهما الاصحاب في هذه المسئلة في الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 الموقوف من الاخبار حقة المؤنة في المالك لا كما هو معاريف هذه الا ما من التملك في الوقف عليها في الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
**المسئلة الثانية** قد اخذت الاصحاب في صفة الوقف على الكافر الا ان يكون من لا يملكه ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 سطر والمنقول عن الشيخين عطف الله مرقدتها انهما معاص وقصا المسئلة في الكافر الا ان يكون من لا يملكه ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع  
 او غيرهما من ذلك الا انهما معاص وقصا المسئلة في الكافر الا ان يكون من لا يملكه ولا في الموقوف من ومنه مع الموقوف له ولا في الموقوف من ومنه مع

في الوقف على الكافر



واضطرب كلام ابن ادريس فقال بفتح وقف المسلم على لدية الكافر دون غيرهما من الامل والفرابات وغيرهم لقولهم  
وصاحبهما في الدنيا معديهما وما غيرهما فلا يجوز ان كان قريبا لان شرط الوقف القرينة ولا يجمع التقرب الى الله نعم بالوقف  
على الكافر ونسب كلام الشيخ في التمايز من صحة الوقف على الاقارب الى انه خبر واحد ورواه بلفظه ايراد الا اعتقادا كما ورد  
غيره ان قال والاولى عن ابن ادريس ذوى ارحام من الكفار ويجوزون بحجة ابو برة الكافر في جواز الوقف عليهم لحديث علي بن ابي طالب  
واله بصلة الارحام قال بهذا الغرض ثم امر بليطه وناطقه ثم فعل بعد ذلك بكلام طويل عن الشيخ في ان الله يجوز الوقف على اهل الذمة  
اذا كانوا اذ ذمة ثم قال وقد قلنا ما عندنا في هذه المسئلة انه لا يجوز الوقف على الكفرة الا ان يكون الكافر احدا لا بون لان من  
صحة الوقف شرطه القرينة انما واضطريرط وح في المسئلة اقول اربعة الاول الجواز على ما استدل عليه بالعبارة امثل الوقف على ما بينها  
اهلها ولكل كبر حراة ابرو قوله نعم لا ينص بكلام الله عن الذين لم يقا لوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤوا عنهم بالبيعة بالبيعة  
الثاني المنع واستدل عليه بقول عمر بن الخطاب لا تجزى قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاداهم ودسولهم ولو كانوا اباؤهم وابنائهم  
الاية الثالثة تخصيص الجواز بالارحام ومسنده الجمع بين ما ذكره بين الاخبار الدالة على وجوب صلة الارحام والرابع تخصيصه بالابوة  
ودوجه ما ذكره مضافا الى قوله نعم ووصينا الانسان بالدين احسانا وقوله صاحبها في الدنيا معديهما في الجمع بين الادلة مما دل على  
المنع وما دل على هذه الادلة بالتحصيل بالابوين والفهوم من كلام الساجدين كالحق وغيره فثبت الكافر الى حرب وذوق طعم  
في الاول بالمنع مط والخلاف في الثاني بهذه الاقوال الاربعة فصل هذه الاقوال عندنا انها هي الاقوال التي ذكرنا ان المتن في  
قال لا ينفك المسلم على الحرب وان كان رعا ووقف على الذمة وان كان اجنبا وشيخنا الشهيد الثاني في الشرح فعل الاقوال الاربعة  
في الذي ثم قال واعلم انه لم يرد في عبارات المتقدمين الا الوقف على الكافر غير المبسوط فانه صرح بالذمة فعمل مرادهم ذلك في فعل مراد  
الاصحاب الكافر الكفار اطلقوه وجعلوه على البحث والخلاف في المسئلة هو الذي دون الحرب واختار في السالك المنع في الحرب مطامير  
مذهب المصنف وظاهر ما قبله الميل الى قوله في الذي حيث قال بعد فعل الاقوال الاربعة للتقدم وكيف كان فلهول بالمنع مطامير ضيف قول  
للمصنف لا يخرج من وجه اذا عرفت ذلك فاعلم اني لم اضع في المقصود على ما يدرك على حكم الوقف على الكافر فيتمنا كان او غير من نسبته ابن ادريس  
في رده على الشيخ في التمايز ما ذكره في التمايز الى انه خبر واحد ورواه الشيخ ايراد الاعتقاد انما اشعر بوجود خبره ذلك الا انه لم يصل اليها كاشف  
نعم بقي الكلام فيما ذكر من العمومات التي ثبتت بها الاقوال المتقدمة وهي ايضا غير خالية من الاشكال سيما الاطراف المذكورة فان الاية التي استدل  
بها على الجواز مطامير في ذلك حجة قال ابن الاسلام الطبري في تفسيره ما من كتاب يجمع البيعة على ما نقله عنه بعض الاصحاب بعد كلام ابن  
والله عليه السلام ان بر الرجل من دينه من اهل الحرب قربة كان او غير قربة ليس بموت وانما الخلاف في اعطائهم مال الزكاة والفقرة و  
الكفارات فلم يجوزوا اصحابنا وفي خلاف بين الفقهاء وهو كما ترى صريح في دعوى الاجماع على جواز بيعهم والوقف من جهة ذلك فلا يري كما  
نرى حليل ظاهر على القول المذكور اما الاستدلال بحديث الوقف على ما يقفها اهلها فانه عرفت انما ما ينفك والحدث الذي بعد موافق له  
مكن ظاهر في الدلالة الا انه صالح للنايب اما الاية التي استدل بها على المنع مطامير ظاهرة الدلالة ايضا على القول المذكور في معناها قوله  
عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عداوة ضدكم اولياء يلقون اليهم بالوثة وقد كفر واما ما حكى من القول انهما صريحان في التقى  
عن مودة الكافر ولا ريب ان الوقف عليه انما يثبت من الصلة والمودة وهو مؤكدا لما هو الحال انه منقوع عن المودة لانه نكسها الوقف و  
ناكته ما يكون نهيا عن بيعهم بطريق الاول نعم لا يخفى ان الاية الاولى ان ذلك على الجواز مطامير الا انه بدفعها بالنسبة الى الحرب والاقوال  
باشترط القرينة في الوقف قد عرفت انه مذهب جملة من الاصحاب فانه مقتضى الادلة والتقرب الى الله ثم بصلته مع خفيه سبحانه عز وجل  
لا يجهت عان وثانيا على اموال المسلمين فان مال الحرب فهو للمسلمين حتى اخذوه ويعد هو ينافي صحة الوقف عليه للعادضة كما هو حاصله  
بين الاية المستدلة بها على الجواز وبين ما ذكرناه ولم يظهر وجه يجمع بينهما وبذلك بنينا الاشكال ومن ثم ادر في المسالك في القول بالمنع  
في الحرب والجواز في الذمة لكن الواجب عليه ان يصيب عن الاية الدالة على الجواز مطامير مع انه لم يتعرض لذلك الا انه خشي ان الجواز لا يثبت  
كما اشرفنا اليه اذ من ادر جعل الاقوال الاربعة في الذمة خاصة لا في كثرى اعم بل صريح من الاسلام الطبري في كثرى هو كونه في الحرب  
وربما قبل بان التقى من الوادة في تلك الاية انما هو من حيث العادة فلا ينافي الوقف على غير تلك الحقيقة وهو معتل به في الاعتماد  
على الاية الاخرى صريح ما عرفت من العادضة لاجل ان المسئلة هنا عرفت على اشكال ولعلنا والقرينة العالم بحقيقة الحال **الحا**  
فدعفت الكلام في وقف المسلمين على الكفار في الكلام في وقف الكافر على مثل مطامير او وقف الحرب على الذمة او الذمة على الذمة  
خاصة فظاهر الاصحاب الصحة وكذا الوقف على البيع والكثير على الصلة باعتقادهم شرعية مصان الى اقوالهم على دينهم والثاني التمايز  
بالنسبة الى الذمة والمسئلة محل توقف لعدم الظفر فيها بغير ذلك انما يثبت ما بشرط القرينة في الوقف على القول به حيث ان ذلك هو مقتضى  
والواقع فلا يعقل التقرب الى الله الا ان يحمل قصد القرينة على قصد ما في الجملة وان لم يحصل قبضة ويخصص قصد ما من يقصد هو  
والاول بعد غاية البعد فانه محض الثاني بقية لا يخرج من بعد ان استظهر في المسالك ولما ان الاستصحاب من قول الكافر لا يقال  
للشروط القرينة مثل غسل الاموات ونحوه وابطلوا ذلك من حيث عدم نافي ذلك من الكافر **المسئلة الثانية**  
فدصرح الاصحاب رقه بطلان الوقف على البيع والكناس وكذا لو وقف خصه من الزكاة وقطاع الطريق وشاربي الخمر وامثالهم  
وكذا على الكتب السابقة كالنورية والانبجبل من غير خلاف يعرف اما الاول فلو جده فيه على ما قالوه وان قلنا يجوز الوقف على اهل



والصدق

[illegible]



مقتضى غير معلوم وقبل ان كان الواقف مختصا بقبلة شهادة الحال كالوقف على الفقراء وصدق ان يختص علم لا يقتضيه  
 تخصيص آخر وشهادة الحال ممنوعة والفرق بين المسلمين والفقراء ما تم فتن ارادة الوقف على جميع الفقراء على اختلاف اديانهم وبناب  
 واعتقاداتهم بعيد بخلاف ارادة فقراء المسلمين من اطلاقهم فانه امر خارج شرع مطلوب عرفا والا فولى المشهور نعم لو كان الواقف من احد  
 الفرق المحكوم بكفره ما لم يخرج قبلة من وقف ولا غيره من يحكم بكفره ايضا حيث لا يشهد حاله باخر اجد ويجعل اختصاصا من عدم الحرفان بقبلة  
 خاصة اقتضارا في التخصيص على محل اليقين وهو حجة لا مع شهادة الحال بخلافه انتهى اقول ما نقله من القول لا يقتضيه هو قول ابن ابي  
 حيث لا اذا وقف المسلم الحق متبنا على المسلمين كان ذلك للمختص من المسلمين اسند ان فوى الخطاب شاهد الحال يدل على كمال الوقف  
 الكافر وقفا على الفقراء كان ما خفي في فقراء اهل السنة خاصة بشهادة كماله الحال عليه قال وما اوردته شيخ خيرا حدوده ما يرد الا اعتقادا  
 لا تاويله نراه في حق الوقف القريب الى الله وبعض هؤلاء لا يثبت الانسان الحق بوقفه عليه انتهى فانت خبير بان كلام ابن ابي جيت  
 بناء على ما ذهبنا اليه ان الخارج عن هذا العنوان لغير المسلم المختص في افراد ثلثة احدها من الكوثيين من ضروريات الدين  
 كالافراد المتقدم ذكرها وهم موافقون على وجهها عن هذا العنوان بل عن عنوان المسلمين لانهم كفار عندهم بلا اشكال وثانيها  
 افراد الخالفين من العقامة ومن بقية من فرق الزيدية وغيرهم وهؤلاء وان كانوا عندهم من المسلمين الا انهم عند ابن ابي جيت  
 من محققى المذهب من الكفار باليقين وهو الحق كما تقدمت الاشارة اليه محل اعتراضهم هناك من هذا الفرع مع ان مذهبهم ما  
 عرف من القول بالكفر فخرجهم بناء على ذلك ظاهر ثالثها افراد المستضعفين من الشكالك وغيرهم وهؤلاء على ما يفرهم من  
 الاخبار والكثرة يخرجهم عليهم احكام الاسلام في الدنيا واما في الآخرة فمنهم من الرجحان لاصول الله وان دل بعض الاخبار على ان عقابته  
 احرم الجنة اجتم كما اذعننا في كتابنا المتقدم ذكره وهؤلاء لا يرتب دخولهم لوجوب اجراء احكام الاسلام عليهم وهذا عندها وبعض  
 ما ذهب اليه ابن ابي جيت من هذا ايضا ما ارم به الشيخ حيث ان مذهب في النهاية كما قد نقله عنه القول ما يشرط ما الفرق بين الوقف كاهو  
 مذهب ابن ابي جيت لا يوجب لسان لا يوجب القرب الى الله بالوقف على احد من الخالفين الذين قد خرجت انهم محل البهت يتطاعه القول  
 بالكفر الا ان مذهب هذا القائل بذلك يتبين ان قوة ما ذهب اليه واما بحسب معنى المسالك بما افادنا نقله عنه من المناقشة في القول  
 على هؤلاء كوقف الكافر الذي ينصرف الى فقراء تخطئه فوجها من افسطية لا يوجب حجة بطلان ما ذهب اليه لانه انما قصد بذلك  
 التنظير والتشليل لرفع الاستبعاد والافاديل المعتمد انما هو ما ذكرناه وهو كما ترى واضح الظهور ولا تغريب شائبة القصور واقتد  
 العالم ومنها الوقف على المؤمنين فلا خلاف لاصحاب فنك فقال الشيخ في تية اذا وقف على المؤمنين كان ذلك  
 لمقتضى الجواز من اهل المعرفة بالامامة دون غيرهم ولا يكون للفناء منهم معهم فتن على حال وكذا قال الشيخ المفيد ابن البراج وابن  
 حمزة وقال ابن ابي جيت لا يختص ذلك بالعدل بل هو عام لجميع المؤمنين العدل منهم وانما استوفى على هذا القول جرى المناقرون اقول  
 والقطب في ذلك ان الكلام هنا يوقف على ان بعض الایمان والشهور بين الاصحاب عبارة عن الاقرار بالانسان والتصديق  
 بالحق ايضا الاقرار بالشهادتين وجميع ما جاء به النبي من مقرونها بالتصديق والادعان وقبل ذلك كل مع انضمام العمل بالادكان الى  
 والمعاد بالعدل الذي يكون جزء من الايمان هو الايمان بكبار الطوائف والجناب كات العالمة هو مذهب الصدوق والشيخ المفيد  
 وجعل من المقتدين وهو المنفاد من الاخبار والكثرة ولا فرق في اخذ العمل من الايمان فهو بان يكون من الاثني عشرية وغيرهم  
 وان كان الايمان عندنا لا يثبت لغير الاثني عشرية فاذا ذكر في المسالك من ان الايمان الخاص فسرنا احدها ما اخذ فيه العمل الصالح  
 والثاني اعتقاد امانة الاثني عشرية ما تم اودن بعدم اعتبار اخذ الاعمال جزء بالنسبة الى المعقد بهذا اعتقاد وليس محل الجمل  
 فان المنفاد من الاخبار على وجه لا يضر به الشبهة المتبع ولا يقبل الانكار هو ان الايمان عبارة عن الركب من هذه الثلاثة هي الاقرار  
 بالان ادلا على اذبح الجناد والاعمال اذ كان وجه الضم وحيد من الاخبار ووردتها الصدوق في عنوان الاخبار وعلى هذا ففهمنا ثلثة  
 اقسام ومن هو من كان كل وكافر وهو من لم يصف بشيء من هذه الثلاثة وهؤلاء اهل الوعد من الجنة والنازلة ولون يسافون  
 من عبورهم الى الجنة والآخرون الى النار لاصحاب عليهم ولا كتاب والعلم الثاني للمسلم وهو من خرج من الكفر لعدم انكاره ولم  
 يدخل في الايمان لاسم حاله وهؤلاء اكثر الناس هم اصحاب الجناد واهل الحشر ولحقق هذا المقام محل اخذ بالجملة فان ما ذهب اليه المعتقد  
 في هذه المسئلة يثبت على محذورهم في بعض الايمان ما ذكره المناخرون صحتها ايضا على ما اخبروه فالتعاضد هنا فقط محل البهت في حق  
 بعض الايمان والحق عندك في مذهب المتقدمين كانه المنفاد من الاخبار المستفيض ان حملها ما خردوا الاصحاب على الفرز الا كل منه  
 الا ان العمل فرع وجوب المعاضد ثم الظاهر انه على تقدير صحة الايمان بالجنة المشهور فظهر الفرق بينه وبين التقدير الباطل الثاني  
 وهو اضافة العمل الى ما ذكرنا هو في بعض الفساق بالايمان وعدمه فيصفون به على القول المشهور ولا على القول الاخر ولكن مع  
 عدم اضافتهم به لا يكون كفارا بل مسلمين لانها النزلة الواسعة على الكفر والايان وكيف كان فان محل الجميع الا ما يتلوه الاثني عشرية  
 وما يظهر من المسالك من ان الايمان بجنة اعتقاد امانة الاثني عشرية صلوات الله عليهم اخص من الايمان بالجنة المشهور وان اريد بالخصوص  
 والعموم بوجه هو كذا وان اريد مصادف بعضاته بصدق الايمان بالجنة المشهور على ما هو اعم من الاعتقاد بامانة الاثني  
 عشرية صلوات الله عليهم كاهو ظاهر كلامه فهو باطل لاننا منع صدق الايمان باثني عشرية على غير ما ظاهري بامانة الاثني عشرية من  
 الاخبار على وجه لا يقبل الانكار من شرف المؤمنين ووجوب قضاء حقوقه وهو ذلك من الاخبار والرواية في الكفر وكذا



# والجند

٤٧٩

الآيات والكثرة وتفصيل حقوق المؤمنين مضاف الى ما ذكره ان الواجب لدخول الجنة وهذا كل لا يصح جواز على غير الاثني عشر منهم  
 المرادون بذلك على الخصوص نعم يجب التفصيل فيهم بالفتوح العادلة بناء على القول الاخر في معنى الايمان وفتح قلوبهم على المؤمنين  
 واطلاقه فان كان الواقف في الامامة وهم الاثني عشر فلا ريب في ان المراد بهم الامامة لكن يبقى الكلام في اختصاصهم بالعدلية  
 القضاة البنية على القول المشهور في الايمان من عدم اخذ الاحمال في معناه فيشمل واخذها فيخص وان كان الواقف من غيرهم فالظاهر ان  
 الحكم الاول وهو المفهوم من كلام الاصحاب ايضاً في المسالك بعد ان اعترف بان هذه الصورة ظاهر المقصود والاكثر كونه كالتحقيق  
 الاول بالفظه وهو مشكل لان ذلك غير معروف عند ولا قصد متوجها اليه فيكون على غير الحكم كالمسلمين في ان لفظه عام فيخصر  
 الى ما دل عليه اللفظ وان خالفه معتقد الواقف كما تقدم لان الايمان له هو مطلق التصديق وليس بمراد هذا اصطلاحاً مختلفاً  
 المصطلح بين والمجهر الله اعلمه اكثر المسلمين هو المصطلح العام فلو قبل مجمله عليه اذا كان الواقف غير ما هي كان حسناً او مبألاً ان كان من المؤمنين  
 يعمل على معتقده او من الامامة على معتقده او من غيرهم ضلي معتقده عملاً بالاشهاد الحالى في دلالته على الخاصة في الظاهر ان الحاشية انتم في  
 الدخول في كلامات ما اذناه من الاختلاف في معنى الايمان بحسب اختلاف المصطلح وان اعتبر اكثر المسلمين هو المصطلح العام بمعناه انما  
 عن مجرى الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان وروايات الكلام في ذلك ينبغي الرجوع فيها الى المعنى الشرعي الذي دللت عليه الاختراصة  
 هو الاول بالرجوع اليه الاعتبار وعلى تنبي الاحكام في الابرار والاصدار ولا عبرة بعد ذلك باصطلاح المصطلحين ولا باختلافهم في  
 اصطلاحهم ولا اتفاقهم والله دللت على الاخبار كما تقدمت الاشارة اليه ان الايمان لا يصدق على غير الامامة والا لزم دخول  
 غيرهم الجنة ولا فائدة في ذلك في المسالك اذا تفرقت في هذا الموضع مع الاعتقاد المذكور في المعنى المتصور واجتناب الكبار في  
 الشخ فيهم فلا يجوز للفتاوى من الامامة اخذ بشي من تبع جماعة ولعل منبأه على ان العمل من الايمان كما هو ما تورد عن السلف  
 ورد في كثير من الاخبار انه مركب من ثلث اشياء الاعتقاد بالجنان والقرار باللسان والعمل بالاركان فيكون العمل ثلث الايمان والشم هو  
 الاصح عدم اعتباره واليه هو الشبه في الشبان ايضاً لما تحقق في الكلام من ان الايمان هو التصديق بالقلب لا باللسان على  
 الوجه السابق وان العمل ليس بجزء منه ولا شرط انتهى في ان لا ينبغي على من راح الاخبار ان يفتي في الابرار والاصدار  
 انها ابرار بين قسمين ففهم منها اشمل على ان الايمان عبارة عن التصديق والآية ابرار هذه الاخبار وروايات علماء الفريين  
 الايمان والاسلام وان الايمان اخفى مظهر وقسم منها وروايات عارة عما ذكر مع اشتماله على العمل فصرحت بانها اقرار باللسان  
 واعتقاد بالجنان وعمل بالاركان وهذه الاخبار ومبادئ من الاخبار ايضاً مثل الاخبار الدال على تعظيم التاسع الى ثلثه  
 الرجعة الى غير ذلك من حديث الطيار المروي في الكافي قال قال ابو عبد الله الناس على سنة من مائة سنة فيكون ثلثها في  
 الايمان والكفر والضلال وهم اهل الوعد والوعيد الذين وعد الله نعم الجنة والدار المؤمنين والكافرين والمنكفون والمنكفون  
 والرجعون لا حشر الله اياهم وما يتوب عليهم والمعدون مدعوون من الله ليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين  
 الى اثبات منزل اهل الكفر والايمن وهو ميت على اخذ الاعمال في الاعمال وهو لا يتفهم الضمير من المسلمين لا بالمعنى المتصور  
 يدخل في المناقوش بل اخبر من اذا عرف في ذلك علم انه لا مساقاة ٨ هـ الاخبار اذ عايت الاحاديث الاول انما واللفظ  
 طائفة مقبلة وطريق يجمع حمل الاطلاق في تلك الاخبار على ما دللت عليه من احد الاعمال والادان طريقتها في قوله  
 لا يعض له سبها مع ما عرفت من ما يلهيها وتلك يظهر من اخباره في علم الكلام من ان الايمان عبارة عن عايد في لا اعتراف  
 وجهها وجهها بل المفهوم من الاخبار يعظم بعضها الى بعض هو ما ذكرناه من ان مركب من الثلث المذكورة ثم ان في كلامه انما  
 ظاهرة الى ان ما ذهب السلف عنه في الاخبار هو القول بما اخبرناه والرجوع لما رجناه والعبارة مع اعتدائهم بذلك وانته  
 قد ورد في كثير من الاخبار كيف قالوا خرج عن من غيرهم وافضل شئ ما حال على علم الكلام وفيما ان ما تحقق في علم الكلام ان كان  
 مستفاداً من الاخبار في حديثه ان ليس له ما ذكرناه وان كان من غيرهم فلا عبرة به ولا عمل عليك فان الله العالم ومنها  
 الوقف على الشيعة قال الشيخان لو وقف على الشيعة ولم يتبين كان ذلك فاضياً في الامامة والجارودية من الربوبية دون الشورى  
 فالسلا و ابن البراج وابن حمزة وقال المحقق في نهج والادامهم الامامة والجارودية دون غيرهم من الربوبية قال في المسالك  
 اسم الشيعة يطلق على من قدم علياً في الامامة على غيره بعد النبي ولا شبهة في كون الامامة منهم وكذا الجارودية وكذا  
 ثم اعلم ان البحث لا يكون تلاحقاً واما في الشيعة كالكيسانية والواقعية والفضيلة قد اختلفوا في ذلك لا يفتي اسمهم اسحق عن ذكرهم قول  
 وروايات ذكره من اطلاق الشيعة على هذه الفرق ما رواه الكشي في ذهاب الرجوع الى السلف عن غير من يروى في ذلك فخلت على ابن عتباته  
 فخذ ثمن لي او ضا تل الشيعة ثم قال ان من الشيعة بعد ما من هو من القادر على جعله فان الذي ينبغي ان يتوكلوا  
 ويبرأون من عدوهم قال نعم قلت جعلت فداك من لانا بعد فهم فلنا منهم قال كلا لا عيب من انما هم قوم يفتنون بريد يفتنون  
 موسى الا ان المستفاد من الاخبار الكثيرة المستفيضة من النواتج من طين الحامض والعام في صاننا الشيعة هو التعجب  
 بالامامة بحيث يقطع بعدم وقوعها في هذا الاطلاق ويؤيد ما خرج به في النهاية الاشارة حيث لا يبعد في لفظنا  
 ما لفظه قد علم هذا الاسم على كل من يتولى علياً واهل بيته حتى ما رهم انما خاصاً وقيل فلان من الشيعة عدوهم ومعهم من الشيعة  
 كذا انه عنهم شيعة يؤيد بان كان لفظ الشيعة متباطئاً على من لا يوافق في الامانة والاسماحة لا يتسا



من لفظ الشيعة الا امامية حتى اشتهر بالقبلة له باهل السنة فيقال شيعة وشوق بالجملة فان المبدأ رعن في هذه الا زمان انما  
هو ما ذكرنا ومنه يعلم ان ما ذكره الاختار ضوان الله عليهم من الخلاف والكلام في هذه المسئلة على اطلاق غير متجه من المشهور  
بينهم ان لو وقف على الشيعة انصرف الى من ذكرهما فانه نافذ عن المسالك وقصص ابن ادريس فقال كان الواقف من احد فرقا الشيعة  
كالجاردية والكنيانية والناووسية والقطبية والواقفة والاشعرية عشرية حمل كلامه العام على شاهد محال وهو قوله فخصص وعرف في كل  
مخلصة دون من عداهم من سائر المذاهب بعلامات اهل السنة والجماعة فانه لا ينبغي ان يختص هذا الخلاف بالوقف في تلك  
الاعصار اما في مثل او فائنا هذه ونحوها مما تقدمها واخرها فانه لا ينبغي ان يختص في انصرافه الى الامامية لو كان الواقف من سائر  
بقي الشك فيما لو كان الواقف من احد تلك الفرق الموجودة الآن فانه لا يبعد القول فيه بما ذهب اليه ابن ادريس بعلامات اهل السنة  
وهكذا لو كان في الصدوق السابق ما في واقف كان وفعل عن التذكرة انه في الباس عن قول ابن ادريس في المسالك وهو من  
مع قيام الفرقة على اراؤنه لفرقة ومع اشياء الخالف حكم العموم لكون اللفظ كالسبيلين انما اختارها لاجل الجارودية من  
فرق الزيدية بالذكر لانهم هم المائلون بامامته على ما بعده صلى الله عليه واله واما غيرهم من الصالحية والسليمانية والقرينية فانه  
يقولون بامامته الشيعين وان اختلفوا في غيرهما والجارودية ثبتت الى الجارودية من المندد بالله العالم ومنها الوقف  
على الامامية والظاهر ان لا خلاف في ان المراءى بهم الا في عشرية المائلون بامامته الا في عشرية جارية الله عليهم وفي الزيدية  
صريح ما شرط اعتقاد عصمة سائر علمائهم لانهم المندد بالله في ذلك وفي اشراط مطرطن كان اولي قال وبل في اشراط اعتقاد  
اخلاصهم على غيرهم وغير من معتقدات الشيعة المجمع عليها عندهم والنفاس في خالية عنده الظاهر فيها بخلافه انما في الاظهر  
لوجه في هذه الخلاف ولا يثبت على فانه لا ريب ان القول بامامة الامام مسلمون للقول بها يستبج ذلك من عصمة  
ونحوها اذ المراءى من الامامية هو من مال بامامتهم واعتقادهم جميع ما يدعيها نصيب الزيدية من اشراط اعتقاد عصمتهم دون غيرها  
لا وجه له لان هذا حاصل من غير اشراط الله بهم بالبعث دون غيرها لا يظهر له وجه ونرا ان في المسالك ان لا قول  
كان اولي لا يعرف له وجهها وجهها بالجملة فالحق ان هذه الاشياء كلها لا يرد للقول بالامامية ما شرطها لا ينفي ما شرطها  
وتخصيص بعضها دون بعض خرج من غير متج مع ما عرفت من انه لا محض في الاشراط الكلية ويظهر من الزيدية ان يقسم  
الخلاف في اشراط احسانا بالكبار ثبات هذه في المسالك مائة ليترك كل حال والفرق يظهر من دليل القائل باشارة فان مفهوم  
الامامية لا يدخل في العلم طلقا بخلاف المؤمنين انما هو جيت ومنها الوقف على الزيدية فمن وقف عليهم كان  
ذلك للمائلين بامامة زيد بن علي بن الحسين عليهما فاما من يجعلون الامامة بعد لكل من خرج بالثب من ولد فاطمة عليهما  
من ذكرا الراي العلم والصلاح ولا فرق بين ان يكون الواقف منهم او من غيرهم هذا هو المشهور قال الشيخان والاكثر وقال  
ابن ادريس هذا لا طلاق غير جيت بل اذا كان الواقف زيدا وان كان الواقف اماميا لم يصح الوقف بناء على ان وقفا لمصلحة  
غير ما طلق في المسالك بعد فعل ذلك عنه هو باطل اقول وقد تقدم الكلام في ذلك في هذه المسئلة في صورة ما لو وقف على  
السلمين وقديتة ثمة قوة ما ذهب اليه ابن ادريس وجعل الامامة بهم بكفر هؤلاء وهم يقولون باسلامهم وهو في طوطا الفرقة في  
الوقف وهو ما يعتد به وهم لا يثبتون بها فيكون قول ابن ادريس جيتا على اصوله وهو الحق في كل من الحكمين كما سلف بهانه  
والله اعلم ومنها الوقف على الجاردين وقد اختلفوا في ان يكون واقف الله عليهم في الجوار فقيس انه يرجع الى العدة هو اختيارنا  
لعلامة في الخلف والاعتماد المعروف لان اكثرهم جعل عليه في الحقيقة الشرعية ونحو في المسالك قال وجه واضح حيث لا يكون  
اللفظ حقيقة شرعية وقيل ان يؤخره الى اربعين ذراعا وبقيت الشك في اصلاحه من سائر ارباب التراج وارب ادريس وابن زهر  
وابن حمزة واقطب الكيد في الشرايع وهو حرج به قال الشهيد واليه والاعلام في التحرير في المسالك في نقله على  
مسند خصوصا لما في ابن ادريس لا يقول في مثل ذلك على الاخبار الصحيحة ونحوها المعروف لا يدل عليه فكيف في الامسند  
ولعل قول علي ما يتخذ من الاجماع عليه كما اتفق له ذلك حرارا وقيل الى اربعين ذراعا من كل جانب قال في الشرايع وهو مطروح وفي  
المسالك لم اعلم فانه جماعة من باحثي سائر الخلاف كالامام فخر الدين في الشرح والمقداد في الشفيع والشيخ علم اسندوا  
دليل الى رواية الامامة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم سئل عن رجل قال اقول والعجب كل العجب منهم رضي الله عنهم  
في هذه المسئلة حيث اختلفوا في اطلاقه ولو اطلقوا مع انه قد روي في ثقة الاسلام في الكافي في هذا ما يات تدل على  
القول الثالث في حكمه المصنف في مع ما طرأ من جملة ما عرفت انما استند في الرواية العامة مع ان الكتاب المذكور  
في يدنا ما يكون عليه رسة شرح ومطالع من الاخبار المشار اليها ما روى في الحسن عن معاوية بن عمار عن عمرو بن  
عكرمة وهو مجهول عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كل اربعين ذراعا جبار ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله  
وعجيب بن دراج في الصحيح والحسن في صحيحه قال في حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من خلفه وعن يمينه وعن شماله  
شماله وعن يمينه وعن يمينه عن ابي عبد الله في حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من خلفه وعن يمينه وعن شماله  
بوفلان وان افرج جباري حتى جاز من لا ارجو خيرا ولا ارجو شرا قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من خلفه وعن يمينه وعن شماله  
واطنة قال في المنداد ان ينادي في المسجد باعلى اصواتهم مائة لا ايمان لمن لا يامن جاره بواقف فنادوا بها ثلثا ثم اوحى سب



القول بغيره دارا بين يدي من خلفه وعن يمينه عن شماله وهذه الأخبار كاتمة وأصلها الدلالة في القول المذكور به بظهوره من المعنى  
المضمر وان ما عداه يحمل من القصور ولا يغني عنه من ثبت هذه الروايات وذكرها في هذا المقام مهم من شيخنا المشهور الثاني  
في هذا الباب والجواب قوله بعد ذكرها ولا شذوذ في القول به بين أصحابنا لكان القول به حسنا لكثرة رواياته من الطرفين وكثيرا لما  
ثبت لأصحابنا فولا بد من هذا المستند القائم بما لو لم يرد في ذلك انتهى في إتيان القول به على الفقه والمأمور به من الله  
سبحانه ورسوله وأوصيائه هو القول بالدليل الوارد عنهم والنهي عن القول بغيره بل في خلافه من مخالفة الدليل الوارد ومن  
الظاهر أن هذا الاختلاف في هذه المسئلة إنما نشأ من حيث عدم الوقوف على هذه الأخبار والآفة الوقوف عليها والعدول عنها  
إلى الأدلة عليه بالكيفية المحل يجوز نسبة إلى الكليات موجبة عليهم على مخالفة الله سبحانه ورسوله تعالى من دليل وإحدى طعن أعظمه  
على أنه قد صرح هو نفسه بغير ما قلناه من وجوب العمل بالفقه ما قام له الدليل عليه وإن ادعى الإجماع على خلافه فيسقطه ما لو اطلع عليه  
فقبل الوقت حيث قال في صورته لا أقوى ما اختاره المصنف ولا يقدح دعواه الإجماع في فروع السلامة لأن الحق أن الإجماع عند  
أصحابنا إنما يكون مجمعا مع تحقق دخول المصوم في جملة قومه فإن تجمعه إنما هي باعتبار قوله من قومه وهو قول في قولهم في مثل هذه  
المسئلة النظرية غير معلوم وقدرته المصنف في أوائل المعبر على ذلك ثم نقل عبارة إلى أن قال في هذا الأضاف عن الشيخ في إدخال قول  
غائب لا يعرف قوله في قول جماعة معروفين بجهلهم بغيره على ذلك القول بدون العلم بوقوعه ثم تكلم بآراء ووجهات مخالفة  
الفقه لما أخرجه من المصنفين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الإجماع إذا قام حسنه الدليل على ما يقتضيه خلافه وقد اتفق ذلك  
لهم كثيرا لكن مسألة المقام متناحرة عند الناس دون المسائل التي هو جدي ففسر من يعلم أيضا أن ما يقول به هو غيره من هذه  
الجماعات المتناحرة في كلامهم والجار به على رؤس أعلامهم مما لا اعتماد عليها ولا التفات إليها كما حقق أيضا في رسالته  
وجوب صلوة الجمعة وحققناه بما لا يخفى على من يطلع على كتاب الصلوة في حق المقام فإن ينبغي التمسك بها **الأولى**  
أنه على تعبير القول المختار من اعتبار الجوار بعد الدور من الجوانب الأربعة فالظاهر أنه لا فرق في ذلك بين حال الإجماع  
والكثرة ولا بين قرب المسافة بين الدور وبينها عملا بالاطلاق وحصول مساهمة الدور ويحتمل اعتناءه بالبناء فخلل إلى الإجماع  
والعرف في البلدان وإن دورها في الغالب متصل بعضها ببعض ويكون بينهما مسافة بسيطة وعمل الأقرب هو العمل بها  
في مكان البداية ظاهرة في المسألة لا بحيث قل ولو كان في أصل البداية معتبرا من غير الجوار وليست جارية في أو مسافة أو مسافة  
إلى المبنى المنصوص انتهى في استكمال تناظر القول المختار ما على القولين لا يخرج يمكن ذلك وإن كان لا يخرج من بعد وجوب  
الاستكمال إن مورد النص من غير الجوار بالدور والعدد المنصوص منها ومن المحتال في ثبوتها انقاسا إلى السليمة مما لا يخرج ذلك  
مخلاف البداية التي تغفل وتقول من مكان الآخر **الثانية** الطاهرات لا فرق في جمعها من جهة الجوار وإن أبعدت الدار  
للتأكد أو اجارة أو عارية وفي التعريف توقف في استحقاق التمسك والاستعانة بها فإما احتمال التمسك مع المملوك أو على أن  
كان مستعدا أو مستأجرا يستحق أحد منهما من الوقتين أما المال فإما حصول الجوار من اليد أو المال فاعلموا  
ما لا يخفى على ما استظهرناه فيها يكون العام سكتا استكمال من جهة الجوار عرفا من جهة المال فإما ثبوتها في ثبوتها في المال  
في عدم النافذة ويصح في التعريف بعدم **الثالثة** لوراء الدار التي يملكها الجوار والتمسك بها في المسائل  
سكتها ولو نأى إليها عاد إليها وكذا المستحب بفضاء الذي يعود إلى كل منها الحق في حصول السكت **الرابعة** عما  
عن الإجماع مع إرادة الرجوع فاطلق بعضهم أن لا يخرج بذلك عن الاستحقاق والأقرب التعجيل بأن كانت الغيب  
يكتفي وله فيها أهلية عيال وأسباب فإما سائر الأعم من الأمور التي يجرى العادة والتفريط في وقتها ما ذكره من  
أن لا يخرج عن الاستحقاق سواء كان الوقت مقدرا على مفعول أم وقع في حال غيبته وإن كانت غيبته عن الجوار وليس فيها أهل  
لا بأس بالتكليف فاذنوه على استكمال لعدم صحت التكليف على هذه الحالة على حال الحب والغيب وهو المصور بأن ما عداها  
من الدار من الأهل والعيال والاستبان في الصورة الأولى وحمل الساكن بل هو ساكن وإن كان غائبا بنته الرجوع لحالها  
**الخامسة** فالجواب لو كان داران يتردد إليه في السكينة فوجبا في هذه المسئلة فيسقط الاستحقاق مع وجود القدر  
المعتبر عند معتبره لو كان يسكن ما على التناوب ويعتبر الفصول استحقاق من السكينة أقول في تعيينه لا استحقاق فيه السكينة  
في الصورة الأخيرة ما ينبغي ما ذكره في الغائب من داره وليس له فيها عيال ولا مال ولا أسباب وإن ثبت الرجوع فلا  
يستحق من البيت شيئا **السادسة** فلما ساء الجوار على الغريب كالمواضع الأقال الغريب يجب قسم الوقوف  
على رؤس الجوار من مطر وكذا أن فلما لا فرج ويستوفى الضيق والكثرة بالذوق والاختلاف فلما الساء على يد الله في الظاهر  
فتمسك على يد صاحبه طاعة وكثرة قسم قسم كما ذكره على عدد أهلها وقبل أن يقسم ما قول الأعم على عاد أهل القرب  
والله العالم **ومنها** ما لو وقف على قوم قال الشيخان يكون على جماعة أهل البيت المذكور من الأمانات مع أبي بكر  
وابن حمزة وكان في الأصل يعامل بالعلوم من قصده في أن يعرفه قول في ذلك لا يخلو وقال سؤدد يكون جماعة  
أهل البيت ولو لم يكن ذلك ما ذكره قال من أدرك من أبيه يغنيهم عن أبيهم فيستحق الأول في هذه المسئلة يكون معروفا إلى  
الرجال من قبله من خلق يعرف بأهله وعشيرته دون من سواه هو من يتبعه في ألفه وغريب العادة في حق الخطاب







والله

عازوف الكوفى عن علي بن محمد بن سينا اليه يقرأ كيف ان وجهه لما اوى عليه من ان لا يرددهم احبنا ما المرحوم من ماله







[illegible]



في حاشيتها به في حق من وقف عليه من بطون وجهته لوجه مسليح وانه يجب ان ياتي على الوجه المذكور الى ان يشرها الله تعالى في  
 التهمات والارض وهو كناية الى اننا بيدينا يوم القيمة وهو موقوف على النسيب محسب الاصل وسبل الثمرة ولا يصنع له بالاختصاص  
 النصف فيه بوجه ناقصا هو عليه بعد الوقف ونحو قولنا هبة من بيننا في المقدم ويجعل المال على اصوله وينفق الثمرة وبذلك  
 يظهر ان هذا الخلاف والتفريق على ما ذكره من تلك الاقوال التي قد عرفت خروج اكثرها عن جادة الاعتدال كطريقين  
 طائفتان في العالم **الراجح** فالواقع انما يتفرع على الخلاف المتقدم نفقة العبد الموقوف فن جعلناه للوقف عليه كما هو حاصل  
 الاقوال فوق نفقة وجهان بل قولان احدهما للشيخ في ط وهو انها في كسبه لان نفقة من شرطه طبقة كرامة العطار وهو مقدمة  
 على حق الوقف عليه ولان الغرض بالوقف انتفاع الموقوف عليه وهو موقوف على بقائه عنده واما ما بقي النفقة فهو صير كان ما شرطها  
 من كسبه والثاني والظاهر ان الاقرب وقواه في المسالك وهو اختيار الملا في الخ وغيره ايضا وجوب النفقة على الموقوف عليه  
 لا لملكه والنفقة تابعة للملك اقول ويؤيده ان منافع مستحق للوقف عليه بالوقف حتما او يجب سعيه في كسبه النفقة و  
 خصها بقاها فبالمنافع المذكورة قد اتمر للوقف فتح وما تقدم من الاستدلال على كونها في كسبه بان النفقة من شروط جرائه  
 مسلم ولكن لا يلزم ذلك ان يكون من كسبه بل الواجب على الموقوف عليه ذلك للغرض المذكور وان قلنا بكونه لله عز وجل  
 فانما يبره على ان نفقة مستحق للمنافع كالايجار الخاص والموصى بمخدمته على مستحقها ام لا فان جعلنا ما عليه من هذا على الموقوف  
 عليه ابقه والا نفق كسبه فان تعذر ففي بيت المال وان قلنا بكونه للواقف فاشكال قال في المسالك وعلى القول بكون المال هو  
 الواقف فان نفقة على الموقوف عليه على الاول وعلى الواقف على الثاني انتهى وهو غير ظاهر المراد لدل ذلك لفظ في العبارة المذكورة  
 وبالجمله حيث كانت المسئلة خالية من النقص فالتوقف منها محال الا انه يمكن الكلام في ذلك جريا على قواعدهم بان يقال انك  
 قد عرفت انما ان الاظهر هو انتفاء الوقف الى الموقوف عليه ان كان معينا وان كان مجهولا ومصلحة من وجب له ان لا يكون  
 الذي عرفت ما عرفت ما به ذلك الله سبحانه وتعالى على الاول فان مقتضى القيل بالملاك وجوب النفقة على المالك كما هو احد القولين المتقدمين  
 واشهرهما واظهرهما وعلى الثاني فان الظاهر ان النفقة تكون في كسبه مقدم على حق الموقوف عليه فان كسبه في بيت المال ان  
 كان والا يجب كفاية على المكلفين كغيره من المضطرب واما البناء على نفقة مستحق للمنافع كما تفهم فالظاهر بعبء لان مستحق  
 للمنافع قد يكون له مال من اجل ذلك كان احدا لا في ان النفقة على نفسه وليست على المانح كما تقدم تحق القواعد  
 في كتاب الاجارة على ان البناء على نفقة لا يخرج عن القياس الخارج عن اصول الشريعة ولو مات العبد فبئس فقهه كنفقه  
 حال حيوته ولو كان الوقف عقارا فانهم صرحوا بان نفقة حيث شرط الواقف فان انتهى الشرط ففي ذاته مقدمة على حق  
 الموقوف عليه فان شرطه لا يجب الا ان قيل ويدل على الامحاج من المال مقدما على حق الموقوف عليه قول الكاظم ع حيث  
 وقف ارضا للمنفعة ذكره هتم واليهما اخرج الله من غلبا بعد ذلك يكتمها من عمارها وارضها من ولد موسى الى اخره ولو كانت  
 الغلة غراب الوقف وانما لا لم يجب عمارته بخلاف الحيوان لوجوب صيانته ووجه دلوصار العبد الموقوف وقعدا او على اخره  
 الغنى وبطل الوقف سقطت عنه الخية وقضت ذلك سقوط النفقة عن مولا لان وجوب النفقة عليه من حيث ان مملوك له  
 ولان قد صار هو او على هذا فنفقته مع عدم وجوده بان ذلك من اجابات الكفاية على المسلمين كغيره من المضطرب والموقوف  
 عليه من الجمل فالوجه ب شامله وان تغاير الوجه والله العالم **المسئلة الثانية** لو جنى العبد الموقوف على  
 غير ماله او خطا او جنى عليه فبئس ما مات ثلثه **الاول** ان يجزى هذا ولا خلاف في انه يلزمه القصاص ان اسلزم  
 ابطال الوقف عملا بهما دل على وجوب القصاص من الجاني قال في المسالك وهو موضع دلت ان ان كان الجناية دون النفس  
 فالواجب له ان يرضى وقفا لوجود المقتضى فان الوقف لا يبطل بلف بعض الوقوف وهو ظاهر لا اشكال فيه ولا خلاف وان كانت  
 الجناية النفس ان اخذت الى القصاص كان ذلك لا اشكال ايضا وان اخذت الى الاسترقاق والتم هو احد فقر المحققين  
 الخية في المولى فما اذا كان الجاني عملا عبدا فبئس له ذلك ام لا قولان فيل بالاول لان الجنى عليه ابطال الوقف اخراجه  
 من ملك الوقف عليه بالقتل قطعا والعفو عنه امر مطلوب شرعا وراجح قطعنا في استرقاقه جمع بين حق الجنى عليه وغنيله  
 المعفو فيكون اولى من القتل والى هذا القول قال في المسالك فقال انه الاقوى قول الثاني وبه جزم المحقق في الشرايع والملا  
 في الارشاد والتحريم وفي القواعد بعد ان افق بذلك قال على اشكال وعلى القول المذكور بان الوقف يقتضي ان لا يبد  
 وارادنا العين باقية وهو ياتي في استرقاقه لا سلبا بل بطلان الوقف مع بقاء عينه وخروجها عن الوقف في بعض المواضع  
 خارج لا يقتضي التعدي حيث لا دليل اقول ومن تعارض هذين الدليلين العلين يستشكل في حق الا ان شيخنا الشهاب  
 الثاني في ذلك حيث اخذ القول الاول اجاب عن هذا التعديل بان الثاني الواجب في الوقف انما هو من حيث لا يطر عليه  
 ما ينافيه وهو موجود هنا فهو اقوى من الاسترقاق انتهى وبالجمله فاستلزمنا ما من النص في اشكال لما عرفت من عدم  
 الركون الى امثال هذه التعديلات في تأسيس الاحكام الشرعية فكيف مع تعارضها الا انه يمكن ان يؤيد ما ذكره شيخنا المشد  
 ما بطلان الاخبار انوار دلت في المسئلة من انها ما رواه في الكافي ريب عن امان بن تغلب عن رواه عن ابي عبد الله ع قال اذا  
 قتل العبد الحر دفع الى اولياء المقتول فان شاؤوا قتلوه وان شاؤوا حبسوه وان شاؤوا اسرقوه يكون عبد الله ولهم المصطفى



# والثاني

احبان اخي المستند في المسئلة والتقريب فيها هو ان العكس المذكور في هذه الاشياء الموقوفة والمطلوب من تأويل  
 لم يجمع على العبودية وقابل على ان الحكم في العبد الذي انزعج التحجير من القيد الاسترقاق بغير طاهر كلامهم انهم يدعون بالمرجح عقد  
 دل عليه هذه الاخبار بالنسبة الى حواجز اختيار الاسترقاق بالمعاصي ما ان لو وقف يقتضيه التاثير ما دام العبد موقوفة فلا يجوز  
 رآسته ياق والالزم بطلان الوقف مع بقاء عينة ما يلزم من هذه المعارضة انه قد تعارضت مع عينة ما عيونه ان خيار له  
 على جواب استرقاق العبد الذي انزعج من ان يكون وقفا او طلقا وعموم لانه بار الدالة على ان الوقف يقتضيه التاثير ما دام الموقوف  
 موجودا اعم من ان يكون عبدا ام لا او غيره وتخصيص احد العمومين بالآخر يوجب الملح الى دليل من ان يرجح واحد من محض  
 العموم الاول بالتاثير دون العكس بل يمكن ترجيح العكس باقتضائهم على العود غير العموم الثاني اختيار حواجز الفقه لم يرد الا هذا  
 وهي كما دل على ذلك على حواجز اختيار الاسترقاق والواجب تخصيص العموم الثاني بالاول والله العالم **الثاني**  
 ان يكون الجاية خطأ وقيل اختلف كلامهم في هذه المسئلة فقال التبع وحاشا انما يتعلق به مال الموقوف عليه بعد رتبتهما  
 من رتبة الارث لا ينفذ في الارث الا بقرينة من يباع والسبع هاتبع حيث له من حق الموقوف عليه له واجب فلا ينفذ في الارث  
 في طرأ ما خوله الله قوة جناية توجب المالك لم يتعلق بوقت من يبيع فيه فدارق من الا يباع فلا يرد بانه اذا  
 في ان من قال ان الملك بقية الى يبيع في مال ومن قال ينتقل الى الله فبعض من الاله لا ان يبيع مع الوقف من تملكه لا يرد  
 وقت ان يكون في بيت المال بالخبر المعتبر في ذهاب الحق في بيع الى الله يتعلق بكسره لان المولى لا ينفذ في اثاره اورد في  
 لا طرأ الى عقد فيوقعه في يد الله ابرج العلامة في التقريب في الخلق في المسائل وهو لا يفي وهو احد انتهي  
 مثلا في اذكر الحق بان كسره اقرب الى الله من رتبة وتعلق سرقته بعتاة بما هو قريب الى رتبة في البيع في كسره  
 بوقت يبيع فيها كما يقتضيان العبد والسيادة دون من القتل وهذا كل من هو على اسفان للملك الى الله هو عليه اما على ان ينفذ  
 الى الله او القول بفساد ملكه على ملك الواقع كما تقدم من ان في الصلاح وبعض العاقل فانه قد لو انفق عليه اية اية  
 لانه وقف مع من تعلق الارث بوقت ويجوز ان يكون في بيت المال كالحجر المعتبر في مدعوتهم طرأ البيع بفساد  
 واحتمال من قال في المسئلة واد بعضهم على هذه الافة باحتمال التعلق بكسره في الطاهر باحتمال فلو كان  
 انما هو ساء على القول ما استقال الى الله ولا على القول بالفساد على ملك الواقع فلهذا في ذلك على رتبة الاعمال  
 المتقدم حتم على تقدير القول بتعلقها كسره ولو لم يكن كسره في مال الله فلهذا في الحاشية من رتبة البيع كما قيل  
 بعد البيع اودون من القتل اقول قد تقدم من كلام العلامة احتمال التعلق بالوقت وحواجز البيع من رتبة ورياستها  
 في شرح الارشاد على عبارة الشيخ المتقدم الدالة على تقدير استيفاء الحاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 ان على محضه كان الفسخ موقفا وقابل للمحس في ذلك احتمال التعلق بالوقت مع وقف مع الفسخ في ذلك الموقوف على  
 منصرف استمر هذا حاصل كلامهم في المقام والمسئلة محل ترقف اشكال والله العالم **الثالث** لو جاز عليه من كسره  
 جناية فوجب القضاء كان قبضه عليه بغير طاهر كلامهم في شرح ذلك على الخلاف المقام من ذلك ان الملك يستقل الموقوف  
 عليه فانه يبيع القضاء اليه كالوكان الموقوف نفسه ولو لم يكن ما انتقل الى الله ثم وقف او على القضاء المقام من ذلك ان الملك  
 بالحاكم الشرعي لانه في هذه الصالح المعلق به سبحانه ولو لم يكن في ان ما انتقل الى الله فلهذا في الحاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 تقدم ان الاصح هو القضاء بان كان الموقوف عليه محذوف الموقوف عليه وان كان على حاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 وعلى هذا فيقول القضاء هو ان يقال بكونه موقوف عليه على رتبة الله كم على ان يبيع او اود او جاز له ان يبيع  
 خطأ او احدث صلحا او يكون العاقل او يبيع من الحرية او اوجبت الحرية اوردت كذا في مدعوتهم طرأ البيع بفساد  
 بوجبت للمالك فلهذا يكون ذلك للوجود من الموقوف في عيونه وقت الحاشية وان شاء الله في مدعوتهم طرأ البيع بفساد  
 قال في طرأ لوجبه على العبد بوقوف عليه وحدث فيه ما تقدم في تبيينها بعد الحاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 لان حق البطلان الاخر يتعلق بوقفه العكس ما دام انهم يبيعها بغيره او مقامها في رتبة القضاء الى الله هو الا يفي  
 قد يبدل ان ملكه والوقف له بتيانه في القيمة والاول قول من ينقل الى الله انتزع ملكه في ذلك في حال الله  
 الى الموقوف عليه كما هو منه ببيع الى الله في ذلك بعد حواجز انما ينقل الى الله من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 ويكون وقفا في الامانة في ذلك والمعتلة في غير مقام له من بعض اصسط لانه في ذلك في حال الله  
 عن الواقف عن البطال الاول ولقد ان لم يتنازل القضاء لكما يدل عن العاقل في حاشية الفوائد في حاشية كلام  
 التبع في حاشية ان لانه في حاشية الحق في بيع ايضا والعلامة في حاشية رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 وشرح الارشاد انما في المسئلة حيث قلنا في هذا القول ان يبيع شيئا منها في البيع وهو في حاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 زيادة على ما تقدم اما القول الاول ما ان يبيع في حاشية رتبة البيع بان هذا اية لانه في حاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 لم يكن بالحق بالبقوة القوية من حصول البنية العبد للمالك ولم يتعلق بها من رتبة البيع بان هذا اية لانه في حاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه  
 فيجب ان يفي به هذا ويجوز ان يكون وقفا في حاشية رتبة البيع بان هذا اية لانه في حاشية من رتبة البيع بان هذا اية لانه



# كتاب الوقف

ولأن الوقف نافع لبقاء الماله ولما لا يجب الشراء بقيته حيث يجوز بيعه يكون وقفا دائما الثاني فوجه ان الوقف استلزامه لبقاء الماله لان موضوعه العين الشخصية لا غير وقد بطل بالادلة فممنوع ان يكون لمن سيجدس ان يطون فيه حق لانهم حال الحيوة غير مستحقين ووقف حيزونهم مستحقين قد خرج المالك عن كونه وقفا هكذا قرر في المسالك ثم اغتار ورد على الدليل الثاني حيث انه اختار القول الاول بالفظه ويضعف بان القيمة بيد من العين فيملكها على حد ما يملكها او يتعلق بها حق من يتعلق بحقه ما ولو كان وان لم يتناول القيمة مطابقة لكتبتنا ولما اقتضى من حيث انها ثابتة مقام العين ولان الوقف اقوى من حق الرهن وهو يتعلق بالعين والوقف اقوى وكذا لا قوى الاول اقول لو منع بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعديلات العقلية لاجتهاد قوة ما قواه قدس سره بهاتين الاذوق بالاخياط المطلوب في امثال هذه المقامات الخالية من التصحوص الا انك قد عرفت ما فيه في غير مقام ما تقدمت به في المقام فواضح التبيين عليها اظاهر الاكثر ان محل الخلاف ما قد ذكره من الجناية الموجبة للمال دونه او غيرهما والظاهر من كلام الفقهاء في التلخيص ان محل الخلاف الذي خاضعنا له كان اشارة للوجودين من غير خلاف وقضية الدليل المتقدم يؤيد ما ذكره الاكثر اننا على تقدير شراء عبدا وبعضه يكون وقفا في الذي يتعلق ذلك قال شيخنا الشيرازي في شرح شاد والوجود تفويضه الى الناظر المتأخر من صدر فالتاظر العام وان تعذر فالوقوف عليه قضية للشرط في النظر عموم حكم الحاكم على البطون واولوية الوقف عليه في المسالك ان يفضى على الخلاف المتقدم فان حكما بالمال للوقوف عليه فان حق الشراء راجع اليه لانه المال لذلك والبطون اللاحقة تابعة لهم ويحكم الحاكم نظر الى حق البطون اللاحقة وان الحاكم هو الولاية عليهم دون البطون للتقدم وان حكما يكون لله سبحانه فطعام لا غير وان حكما للوقف فله جهتان الاول لان اقول ولو تعذر الحاكم فظاهره يعلم عدد المؤمنين بذلك كافي غير هذا الوضع من الامور المحسنة وقبل تقديم الوقوف عليه فلا يظهر الاول حججه بل يصير وقفا بغير الشراء ام يفتقر الى الصيغة قال في المسالك كل محتمل وان كان الاول اقوى لانه بالشراء يصير يد لاص العين كالرهن وعلى الثاني يباشر من يباشر الشراء اقول وبالأول صرح شيخنا الشيرازي في شرح شاد ايضا قال في المسالك لو لم تقف القيمة بعيدا كمال الشئ شقص لها امثالا لا لا مرسو بحسب الامكان ولو ضل منه ضل عن قيمته عبد اشترى معه ولو شقص اخر اقول قوله امثالا لا لا ويوجب الامكان لا لا في معنى في هذا المكان اذ لا ضل كما عرفت الا ان يكون المراد بناء على ما يدعون له قال شيخنا الشيرازي في شرح الاشارة والاقوى ان البديل يجب كونه من جنس الوقوف لانه اقرب الى الوقف وكلام المقص هنا يشمل الجهر وغيره صحيح بغيب المسادة في الذكوة والا فوث وان امكن المساوات في باقي الصفات او معظمها فهو اولى ولو قبل في القيمة بضمانه بالمثل وامكن له مثل كان هو الوقف واستغنى عن الشراء وان قيل بالقيمة فاقى بعبد بالصفات امكن وجوب قبوله لان غاية القيمة صرفها في مثلته انتهى واصل الوقوف عليهم العفو عن القصاص وعن الارشاد لدته قال في المسالك ينبغي على ان البطون اللاحقة ما تشاركهم فيه ام لا اصل الاول ليس لهم العفو وعلى الثاني لهم لا بخضار الحق فيهم وقال في المسالك على تقدير المشاركة ولو عفا الاول فلثاني ان يسوفي الوجود سببا لاستحقاق من حين الجناية وان لم يثبت بالفعل مع احتمال العدم لتجدد استحقاقه بعد سقوط الحق بالعفو وعلى تقدير جواز استيفاء الثاني هل له القصاص كالا قول ان كانت الجناية وجبة ام يخص بالذمة وجهنا من مساواته الاول في الاستحقاق ومن تغليب جانب العفو بمحض من الاول والا قوى الاول اقول لا يخفى ان قضية المشاركة وان كان الخبز حق حاد الشريكين هو وقفا على وجوده هو ان حكم الثاني كالا قول في كل من الامرين المذكورين قوله في الاحتمال المذكور لتجدد استحقاقه بعد سقوط الحق بالعفو مدحج بان التاخر اتماما هو حق اولئك العاقين لاحق هو كلاء الساخرين ونحو قوله في الثاني تغليب جانب العفو بمحض من الاول فان الحاصل من الاول انما هو بالنسبة اليه لا الى شريكه وهو ظاهر والله العالم

**المسئلة الثالثة** المشهور بين الاصحاب ضوان الله عليهم انه اذا وقف في سبيل الله اضرف الى كل ما يكون مذكورا الى الثواب لان السبيل يعني الطريق فيكون المراد كلما يكون طريقا الى حصول الثواب منه سبحانه ويكون وسبيل الى رضوانه وكذا لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب سبيل الخيرات مرجع الثلاثة الى امر واحد هو سبيل الله بالمعنى المتقدم وخالف الشيخ في هذا قوله في الموضوعين فقال في الاول ان سبيل الله الغزاة المقطوعة دون السكك المانعة على باب السلطان والجمع والعمرة قسم ثلاثة فخص السبيل بهذه الثلاثة وعن ابن حمزة ان سبيل الله الجهادون وقال في الثاني بقسمة ثلاثة اثلث للعمرة والجمع والعمرة وهو سبيل الله وثلث الى الفقراء والمساكين وبيد باقارب وهو سبيل الثواب وثلث الى خمت اصناف من الذين ذكرهم الله في اية الصدقة وهم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمون والرقاب ولا يخرج من حكمه فانه نفق له على دليل على هذا التفصيل اقول وقد تقدم في كتاب الزكوة في معنى سبيل الله فيما يدل على القول المشهور داية على بن ابراهيم في تفسيره عن العالم قال في سبيل الله قوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما يتقون به او قوم مؤمنين ليس عندهم ما يحجون به او في جميع سبيل الخير فعلى الامام ان يعطيهم من مال الصدقات حتى يتقوا على الحج والجهاد واشترائهم ما يقيمهم الى ان الظاهر من بعض الروايات ان ضمير السبيل بالجمع انما كان تعينه حيث ان مذهب العامة ذلك والله العالم

**المسئلة الرابعة** اذا وقف على ماله فان انصرف المولى الى الاعطى والاسفل فلا اشكال والمراد بالاعلى هم العتقون له بان باشر العتق وانتهى اليهم ولا ياتى العتق والاسفل هم من اعتقهم بعد حصره كك فان اجتمعوا فان كان ثمة قرينة تدل على اعادة احد الصنفين او كليهما فلا اشكال ايضا وان انتفت



والضد

التران وجب الرجوع اليه في تفهيم ذلك وما اراد به فان تعذر الرجوع اليه واجتزانه لم يقصد شيئا بخصوصه فاما في علمه كقول  
اللفظ فهل يبطل الوقت او يجمع ويصرف اليهما او الى احدهما او يفرق بين المفرد والجمع اقوال فنقل عن الشيخ في طووف القول  
بالضم في كل في الخلاف اذا وقف على مولا ولد مولى من فوق ومولى من اسفل ولم يبين اخص اليهما لان الاسم يتناولهما  
فيجب صرفه اليهما لان الاسم يتناولهما فيجب صرفه اليهما كما لو اطلق الوصف على الاخرة اخصرت اليهم وان كانا متفرقين وليس لك بمجهول  
كما ان الوقف على الاخرة ليس بمجهول وبذلك قال ابن ادریس ايضا معطلا يتناول الاسم الا ان الشيخ فرض في المفرد وابن ادریس  
فرض في الجمع ونحوه المحقق في بيع فانه تبع الشيخ في الحكم بالتمتع الا انه فرض في الجمع وقال ابن حمزة اذا وقف على مولا اخصت مولا فقط  
مولى ابيته بمولا الله اعني مولا مولى نفسه الا اذا لم يكن له مولى عتيق وكان له مولا فاعني وان قال على مولا اخصت مولى العناد  
مولى النعمة قال في الخ بعد نقل هذه الاقوال والوجه ان نقول ان عرف يقرب حاله او مقاليه قصد فيه ما حصل لفظ عليه عملا  
بالقرينة وان انتفت الفران فان كان اللفظ مفردا ليس يجمع بطل الوقف وان كان جمعا ولم يجز ان ارادة معنى الشريك من لفظ الجمع  
حاصله ما وان ظنا ان حكم الوحد بطلنا اننا قد بينا في اصول الفقهاء لا يجوز ارادة معنى الشريك منه بلفظ واحد ولا شريك  
لفظا قولي من الالفاظ المشتركة بين العاقب للزيادة وهي العتيق وقول الشيخ ان الاسم يتناولهما قلنا ان اردت ذلك على سبيل الجمع  
فهو ممنوع لان الواضع لم يصف لكلام المعين فيكون استعماله فيما استعمل اللفظ في غير موضوعه الا على ما في الفياض على اربعة  
ضعيف لان الاخرة موضوع الجمع ولحد يتناول للتقريب بالا بوجوب واحد على سبيل النواطة بخلاف المولى وقول ابن ادریس  
بشمريتا بعد الشيخ وقول ابن حمزة في الجمع جيدا ما في المفرد فاعني على العتيق ضعيف وكون اقوى من المولى من اسفل لان يوث لا يخرج  
اللفظ عن كونه مشترك كالا بوجوب ترجيح في السناد انتهى وظاهر شيخنا التمهيد في شرح الارشاد دليل الى ما ذكره العلامة  
هنا من الفرق بين المفرد والجمع بالطلان في الاول دون الثاني قال بعد الكلام في المسئلة واعلم ان العتيق وتناول الجمع يعني  
اذا كان اللفظ صيغة الجمع كالمسئلة المفروضة من بعض من منع استعمال الشريك المفرد في كل سعيب احازة في الجمع ولا يترك  
جمعا معناه وهو للمعوم كافر في الاصول وان كان اللفظ مفردا كما لو وقف على مولا به بقول بالطلان ونفس شيخنا المقتدر عميد  
الدين العتيق في المجموع وهو ظاهر المضم في الخ لا تعلق مفرد لجمع ما يصلح له انتهى اقول فقد قدم في مواضع من كتب لعيادات  
الاشارة الى ان ما اشهر بينهم في الامور من عدم جواز استعمال الشريك في تعيين مما يظهر من الاخبار خلافا لغير ذلك اعز  
في الذكر ايقم ومنه ظاهره فما ذهب اليه الشيخ وكيف كان فالمسئلة اعرفت على اشكال والله العالم **المسئلة الفلست**  
في الوقف على الاولاد وله مور **احدها** الوقف على الاولاد ولا اولاد ولا اولاد ولا اولاد ولا اولاد ولا اولاد ولا اولاد  
فانه يشترط اولاد البن والبنات فذكرهم وانما هم من غير تفصيل اما الحكم الاول فلان طلاق الولد شامل للذكر والاناث ولا  
اشكال لقوله سبحانه ويصحبكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ونحوها فيصديق علم اولادهم من غير انهم اولاد اولاد وان  
اختلف في صدق الاولاد على اولاد الاولاد كما سياتي ذكره اسم ثم واما الحكم فلا يقتضيه الاطلاق ذلك وانحصار الاولاد  
شرا ان التسوية حتى يقوم الدليل على خلافها كما في كل الذكور والاناث في لفظ الولد تدخل الحناني انهم اما لو كان لفظ البن  
خاصا بالبنات خاصة واولادهم فالظاهر عدم صدق ذلك عليهم طالما اوجعنا بان قال على البن والبنات واولادهم فهل  
يدخلون في ذلك ام لا قولان للعلامة في هذه والتحريم بالتكليف منها انهم لهوا بان يكون الاناث والاولاد امام لا يخرجون عن  
الصفين في نفس الامر ولهذا يخرج احدهما بالعلامات ومع فقهائنا ثبوت نصف النصفين وقرينة ان كلامهم وجوب العلامة  
ولا دلالة لنصف النصفين على حصره بل يمكن لانه على عامه وجاز ان يكون طبقا ثالثا متوسطا بين النصفين انما اشبه  
**الحق الثاني** ما لو قال على من استبالي قال في الشرح لا يدخل اولاد البنات وقال بعد ذكر العبادات  
هو المشهور وقد تقدم خلافا للمحقق في ذلك فانه حكم بدخولهم في الاولاد حقيقة وهو يقتضيه انسابهم طبقا الى اقوال  
ومحقق قد استوفينا الكلام بما لا يجوز حوله ففرض لا ايام في هذا المقام واوضحنا نصف هذه الاولاد في كتاب النكاح والبنات  
فتدبر على اننا في الرجوع الى ذلك فلا علاج انا ان تكبنا امرارة النكاح في بيان صحف هي الكلام ومنه التمثل المراجعة على الظاهر فتقول  
اما ما ذكره من ان اولاد البنات لا يدخلون في النسب الى اب الام فتدبر على العلامة في الخ في كتاب النكاح في مقام الرد على المتعنتين  
فان لنا اثباتا يصدق الا نسبنا بغيره اذا كان من جهة الاب عرقا فلا يقال يسمى الا اذا انت اليهم الاب ولا حاشا في الاولاد  
انتسابا في خاتمة الاب ويؤيده قول الشاعر نونا نونا بناتنا وبناتنا بنوهم بناتنا بناتنا بنوهم بناتنا بنوهم بناتنا بنوهم  
قال رواه في بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام في حق الامهات من كان من جهة الامهات من سائر قرين بنات النكاح  
محل له وليس له من النكاح شيء لان الله قسم يقول دعوههم لابائهم ولا تدرطوا بهم في بطون وجود احد لها اذ قد  
من انه لا يصدق الا نسبنا بغيره الا اذا كان من جهة الاب فان الاخبار دعوه او خصوا ساطعة بخلافه من الاقوال والاولاد  
في الكافي في كتاب الروضة والتميز الجليل على بن ابراهيم في تفسيره عن ابي الجارود قال ابو جعفر ثم يا اما الجارود ما بقوله  
لكم في الحسن والحسين ثم قلت ينكرون علينا انهما ابنا رسول الله ثم قال فاني سميتهم عليهما قلت احبتهما الله الله  
في عبيد من صرهم ومن ذرية داود وسليمان اسم ساق الابه قال فاني سميتهم فلو انكم قلت قالوا قد يكون ولد الاسمان الولد ولا يلزم



من الصلب قال فاقى شق بجهم عليهم قلت بقول الله تعالى قل تعالوا انبأنا انكم وانا نساء ونساءكم فاقى شق قالوا قلوا  
 قالوا فليكون في كلام العرب ابناء رجل ويقول اربابنا قال فقال ابو جعفر يا ابا الجارود لا تعطيتكها من كتاب الله عز وجل  
 انما من صلب سول الله لا يرق لها الا كافر قلت فبين ذلك جعلت فقال قال من حيث قال الله عز وجل صحت عليكم امها لكم  
 وبنائكم واخوانكم الا نية الى ان انتهى الى قوله وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم منهم يا ابا الجارود وهل كان يحمل رسول الله من صلب  
 حليته ما فان قالوا نعم كذبوا وفخروا فان قالوا لا فاما ابناءه لصلبه الحديث اقول لا يخفى ان ماويل للمعاذين لا ايتين الاولين من وجه  
 الى القوز كما يدعي صاحبنا مع ما في الخبرين التشيع الفصح على من قال من اصحابنا بالقول المشهور تبعنا للعامة العياشي هذا الباب  
 مؤيد بالله من طغيان الاكلام وزيف الاخبار ولكن العذر لهم رضوان الله عليهم بقصور التبع للاخبار وبمضون هذا الخبر  
 حديثه قد اقصت في الكتاب المشار اليه انفا من الثاني ما رواه في الكافي في باب ما مضى الله ورسوله الاثم عليهم ثم واحد فواحد  
 صحيح عن عبد الوهم بن روح القيصري عن ابي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل البقرى الى المؤمنين من انفسهم ثم ساق الحديث الاول  
 على اخصاص الامامة بهم لان قال قلت هل ولد الحسن فيها غضب فقال لا والله يا عبد الوهم والله فيها غضب غير ما رواه واكثر  
 في كتابه خلق الاخبار عن حمزة وحمزة بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله في حديث قال علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله في الامامة ما صورته  
 يا حمزة ان من طاهر بينك وبين العالم قلت يا سيدي وما الطاهر قال انتم ترون خطيبا ينادي من خلفك على هذا الاخر فترد يقول ان  
 كان علوا با فاطما فقال ابو عبد الله نعم من كان محمدا علوا فاطما واما كما ترى من ينادي في محبة النبي عليه السلام مع ان ذلك انما هو  
 للائم وان كل من كان من خديس في ابناء ابي عبد الله فهو محمدي وبه يظهر ان ما ادعاه قدس سر من انه لا تقع النبوة ولا يقال تجوز ولا يجوز  
 الا لمن انتسب بالاب كلام شعري لا يتويل عليه الظاهر انما هو من كلام الامامة العياشي للكرين لكون ابن النسيب با حقيقتا  
 المتوصل بذلك الى الطعن على الاثم كما هو المفهوم من جملة من الاخبار التي اقبلت عليها في الكتاب المتقدم ذكره ومن ذلك ايضا  
 ما رواه في الكافي في حديث طويل في باب ما مضى الله ورسوله الاثم عليهم عن ابي جعفر عليه السلام قال في الخبر الذي  
 بينا وبين من هلك من اوجدها حقا واخوته من اوجدها الى غير هذا الحديث وما رواه في الحديث في قصه والبرقي في محاسن  
 ابي عبد الله قال والله لقد نسب الله عيسى بن مريم في القرآن الى ابراهيم من قبل النساء ختم تلاوة من خديته الا يدينها ان الاسناد  
 الى هذا البيت في معاملة الايات المتطافرة والروايات المتكاثرة الدالة على كون ولد النبي ولدا حقيقيا اما لا يفتخرا لولا قول  
 عليه كما خرج بذلك الشيخ في فت في كلامه المتقدم في المسئلة الثامنة من سابق هذا المطلب قد فسر مخصا لبيت المراد منه بان  
 الشاعر اذا دل انساب بجهة ان اولاد البنات لا ينسبون الى ائمتهم وانما ينسبون الى ابيهم وثالثها ما ذكره من حرسه حماد في فيه  
 اولاد الله بخصه اصطلاحهم فان الخبر ضعيف لا يقوم بجهة كما ذكره في مثاله وثانيا انه معارض بالايات القرآنية والاحاديث  
 المتكاثرة الدالة على خلافه وهو ما وخصوصا من الثاني ما رواه الشيخ الفيتي في كتاب الاخصاص في حديث طويل عن الكاظم  
 عليه السلام مع الشهيد في قال الشهيد لم لا تنهون شيعتكم عن قولهم لكم يا بن رسول الله وانتم ولد علي وفاطمة انما هي  
 والولد ينسب الى الاب لا الى الام فقال نعم بعد ان طلب منه الامان وامننا عوفيا بالله التمسع السلام ثم اوردتم آية عيسى ختم  
 اوردتم آية النبي اهلها وما رواه في كتابه لا يحتاج عن الكاظم في حديث طويل لما ادخل على الشهيد في فتح الحاجة منه انه قل له  
 الرتب لم يوزنتم للعامة والحاجة ان ينسبواكم الى رسول الله صلى الله عليه وآله ويقولون يا بن رسول الله وانما ينسب الى ابيهم  
 وفاطمة انما هي وعاء والنبي جديكم من قبل انكم قال يا امير المؤمنين لو ان النبي نشر خطيبا ليك كرميك هل كنت تهيب بظنك  
 سبحانه الله ولم لا اجيب بل انظر على العرب وقريش بذلك فقال لك لا يخطب الي ولا ان وجهه فقال ولم قلت لانه ولد في دم  
 يلدك فقال احسن يا موسى ونحوها غير هذا والتقريب في هذين الخبرين ونحوهما ان التمسكنا انكر عليه سبهم اليه صلى الله  
 عليه وآله بواسطة الامم وانما ينسب المرء الى ابيه كما ذكره عليه السلام في حرسه حماد المذكورة واجمع بقوله ادعوه لا بانهم اخوة عليه  
 بالايات المذكورة وما ذكره الشهيد في هذه الاخبار في انكاره عليه هو عين ما ذكره في حرسه حماد التي استأبها الفصح  
 الله في هذه الاخبار قد رد ذلك بالايات المذكورة الدالة على النبوة حقيقة ولو كانت النبوة في هذه الواضع انما هو على  
 جهة الجار كما يدعي العامة ومن قال بقوله من اصحابنا سابعهم الله بغلته فكيف يحتاج الى الاستدلال بهذه الايات بل  
 كيف تعرض الشهيد وغيره عليهم لهذه التسمية وباب الجار واسع وهو لا يوجب فخرا ولا يوجب ذكرا فلو ان المعاذين من  
 الشهيد وغيره عالمون بان دعواهم النبوة انما هو على الحقيقة اعترضوا عليهم بذلك ولما احتجوا عليهم التمسك بالاستدلال  
 بهذه الايات ونحوها لما عرفت وهذه الايات لا تصلح للاستدلال الابناء على دعوى النبوة الحقيقية وهذا هو الله  
 ظاهر تمام الظهور ان اطلع على الاخبار والايات الظاهرة كالنور على الطور ولم يعترض به بصرته حضور ولا غور واقاما  
 ذكره في المسالك ومثله غيره من شبه هذا الخلاف الى الرخصة بخاصة الله عنه خاصة فهو محب واي عجب فان هذا القول مذهب  
 جملة من مشركي الاصحاب بل ربما كان هو المشهور بينهم كما تلمت الاشارة اليه في المسئلة الثامنة من مسائل المطلب المتقدم وقد  
 ذكرنا في كتاب الحسن من ذهب الخ لكان من على آثنا المتقدمين والمشاخرين بما رتبنا به على عدم من صرح بالخلاف المشهور بين  
 المشاخرين والله العالم **الثالث** ما وقف على اولاده المشهورين انهم يتبعون بالاولاد لصلبه ون اولادهم ولا اولادهم



والصدق

[illegible]



## کتاب الوقوف

الفقرة انتهى واظهارات هذا القول هو المشهور بين المتأخرين وقوته بالنظر الى تعليلاتهم ظاهرة فمن اولاد الاولاد لم يتعرضوا  
عليهم بالكيفية فكيف يخلون في الوقف وعجزوا شئنا ان نعرضهم في الوقف على الفقر فلا يسئلونهم كونه وقفا عليهم لا تنفاه وجعلنا  
ولادهم في الوقف عليهم اوجب التشرية بينهم وبين الاولاد لانفاه ما يدا على الترتيب كما ذكره العلامة مع انه لا يقول  
به هذا كله بناء على ما هو المشهور بين المتأخرين من عدم دخول اولاد الاولاد في اطلاق الاولاد فاما على القول بعدم دخولهم كما هو  
المختار وبصرح الشيخ الفقيه ابن ادريس وغيرهم ممن تقدم ذكره فاذ لا شك في صحة الوقف المذكور فانه انما يتنقل الى الفقراء بعد  
انقراض اولاد الواقف من اولاد الصلابة من بعدهم من الاولاد وان تعددت الطبقات وكانت في الكلام في ان على تقدير عدم دخول  
اولاد الاولاد في الوقف صحة الوقف بعد انقراض الجميع فانه انما يتنقل في تلك المدة بين عيوب الاولاد ودخول اولاد الاولاد  
لديه هو قد عرفت من عبارة الشيخ المتقدمة انه يصرف الى اقرب الناس اليه الى ان يتعرض اولاد الاولاد فاذ انقضى اوصاف الفقراء  
وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك احتمال تجميع ذلك على انتقال الوقف وعدمه فان قلنا ببناءه على ملك الواقف فلا شبهة  
في كونه لورثته وان قلنا بانتقاله الى الله فليجوز في وجه البر وعلى القول بانتقاله الى الموقوفين عليه يكون لورثته البطن الاول اقول  
قد عرفت في الطلب الثاني ذكر الخلاف في المنقطع الاخر ومثله باق في منقطع الوسط من ان هل يقع ويكون وقفا او حبسا او يبطل ما يجزى  
وقد رجحنا انه يجب حبسا لا بشرط الوقف بالدوام وعلى هذا فانه يكون النماء هنا الورثة الواقف ولا يعود الى الفقراء بالكيفية وهذا يقتضيه  
شرح شيخنا المذكور في اخر الجواب في هذه المسئلة فقال نعم اذا قلنا حبسا بطلانه بانقطاع وسطه انقضى عوده الى ورثته الواقف على وجه  
الملك ثم لا يتنقل عنهم الى الفقراء وهذا هو الاقوى انتهى وهو جدير ببناء على مدعاهم في المسئلة والافتقار عننا لا يظهر صحة الوقف في  
شكالك كما قد ذكره والله العالم اقول وقد تقدم بعض مود المسئلة اقتصار في المباحث السابقة **قوله** من يحسب ان بيع الشرطية في  
في عقد الوقف من الترتيب التشرية والتفصيل فلو وقف على اولاده واولاد اولاده ففقد ذلك تشرية البطن الاخير مع البطن  
الاول ويلحق على ما اخبرناه من دخول اولاد الاولاد في اطلاق الاولاد اشترط جميع البطون من غير تفصيل كما هو مقتضى الاطلاق  
ولو قلنا على اولادهم ثم اولاد اولادهم فالا على ما لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور  
الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور الا ان لا يتصور  
بعضهم غير ولد كان نصيبه للبائين من البطن ونال ولد ذلك اخذ نصيبه والمراد باولادهم انهم من الصلابة فلا يدخل  
فيه اولاد الاولاد لقربة العطف لكن بقي الكلام في اولاد الاولاد فان المشهور بتخصيصهم بالبطن الثاني وعلى ما اخبرناه فلو قلنا  
فيه جميع البطون المتأخرة عن البطن الاول لدخولهم في اطلاق اولاد الاولاد كما عرفت فالترتيب صحيح انما هو بين البطن الاول وهم  
اولاد الصلابة من بعدهم من الطبقات المتأخرة واما الطبقات المتأخرة من اولاد الاولاد وما بعدهم من البطون فانه لا ي  
ترتيب بينهم ولو قال بطنا بعد بطون فالشهور انهم ينفرد الترتيب بين البطون وقال في التذكرة ان لا ينفرد الاقرب الاول ولو قل  
على اولادهم ثم اولادهم على انهم من مات منهم عن ولد فخضبه لولده ومن مات عن غير ولد فخضبه لاهل الوقف ثم  
احدهم عن ابنين من نصيبه لا ينفرد ما بالثاني عن غير ولد فان نصيبه لبلقي طبقه مع الابن المذكورين بالتسوية لان  
الجميع اهل الوقف فيشتركون في ثلث لومات احدا لابن المذكورين كان نصيبه لاهل الوقف وجميع اهل الوقف والله العالم

**السادس** لو خرب المسجد الموقوف او خرب الفقرة او الحلة لم يخرج الموقوف عن الوقف لما عرفت من ان الوقف موقوف  
لا تابد ولا ان السجدة حقيقة انما هو العروة التي هي الارض وهي باقية ولا ان الغرض المقصود وهو العتلة فيه باق ذنبه  
يصل فيه من يربيه وربما استود القربة او يحصل من بعده ووبالجملة فان الخراب غير موجب للخروج عن الوقف انما منافاة  
نعم هذا انما يتم في غير السجدة المنبث في الارض المنقوعة عنوة حيث يجوز وقفها بغير الاثارة التصرف قد تقدم في مقدمة  
صدر كتاب التجارة انه حتى ذلك الا انما سواء كانت اثناء الملك او الوقف فان الارض تعود الى مالكه عليه لو زال المقتضى  
للانحصار الا ان تبقى فيه رسوم اصل الميطان كما هو الغالب بحيث يصح وجود الاثار في الجملة فانه يكفي في بقاء حكم المسجد  
بل هذا هو المفهوم من النصوص فان ما صار الى الآن معولا على البناء وتشديد الجدران ومنع السقف على ما امرت به واجبة  
من النصوص انما هو مجرد التقييد والامانة الدالة على السجدة ونقل عن بعض العامة من وجه عن السجدة بالخراب فيا ساء  
عن عود الكفن الى الوادى شعب اليا من الميت بان اخاه السيل فياس منه محامع استغناء المسجد عن الصلابة كما استغنى  
الميت عن الكفن وردة الاصحاب بانه قياسي مع الفارق فان الكفن ملك المورثة فان التركة تنقل الى الوارث بالموت وان  
وجب صرفه في النكاحين فاذا زال الموجب عاد الى ما كان عليه بخلاف السجدة فانه قد خرج بالوقف عن ملك الواقف والمسجد  
حقبة انما هي العروة كما عرفت وهي باقية وايضا فان اليا من الميت التي اوجب رجوع الكفن الى الورثة غير مسلم هذا الجواز  
عماد القربة كما عرفت وصلوة المارة فيه واليا من الميت غير حاصل فاذكر في الكفن عن العود الى الوارث انما يتم  
فيما لو كان الكفن من التركة اما لو كان من الزكاة او الوقف او من مازل فانه يرجع الى اصله ما ذكره من الكلام هنا في المسجد مجزى  
في الدار الموقوفة فانه بائنه الدار لا يخرج العروة عن الوقف ولا يجوز التصرف فيها ببيع ونحوه والحكام في الفرق بين الارض  
الخارجية وغيرها ما تقدم في المسجد والله العالم **السابع** المشهور بين الاصحاب جواز بيع الوقف اذا وقع بين



# والصنف

الوقوف عليهم خلف بحيث يختص به وقد تقدم تحقيق هذه المسئلة وما فيها من الكلام بما لا يحوم حوله للتأخر نقض ولا  
 ابرام في كتاب البيع ولو انفلعت فخلت من ارض الوقف قال الشيخ يجوز بيعها للعد ولا انتفاع الا بالبيع وقال ابن ادرج تبعه  
 اكثر للساخرين انه يمكن الانتفاع بهذه الفلز من غير بيعها كالاجارة للتنقيف اي جعلها اجرة او نحو ذلك قال في الخ بعد هذا القول  
 المذكورين وهذه المناقشة تجري مجرى الفروع اللفظي لا التبع فربما سلب ما فيها على ما ذكره في دليل ابن ادرج من فرض لها  
 منافع غير الثمرة قال في المسائل بعبارة ذكر ان كلام ابن ادرج حيث يمكن الانتفاع والا فكلام الشيخ جسد ماصوتة فلما  
 ما ادعاء العلالة من ان لا نزاع بينهما الا في اللفظ حيث ان الشيخ قد فرض سلب ما فيها كما يقتضيه دليل ابن ادرج من فرض وجوبها  
 غير الثمرة فلا يخفى من حيث علم ابن ادرج لان دليل الشيخ يقتضيه عدم المنافع مع لا على تقدير عدم المنافع فحيث قصده  
 في التفصيل اجود انتهى والظاهر ان ما ذهب اليه ابن ادرج هو المشهور بين المناخرين اسنادا الى عدم جواز بيع الوقف اما  
 على مذهب ابن ادرج فان منع منه مطاوعا على المشهور فانهم انما يجوزونه في الصورة المتقدمة وهذا ليس منها والشيخ انما جوزه  
 بدو عدم حصول النفع الذي هو الغرض من الوقف فيجوز البيع لبطان الوقف ومتى ثبت وجوب النفع كما ادعاه ابن ادرج فلا يمنع  
 البيع بل يبقى وقفا على حاله اذ كرم الكلام في المقام مجرى النقص في خصيص السجدة اذا خلق وجده عما اذا انكسر بعد الانتفاع  
 به فيلزم في غيره قال في المسائل ومقتضى جواز البيع وجب ان يقتصر بقبته ما يكون وقفا على الاقوى مراعى الا لا قرب الى صفة  
 الاول فالاقرب ونقل في لفت عن ابن الجيند ان قال والوقف رقبته او ما يبلغ حاله الى زوال ما سلبه من منفعة فلا يابس  
 ببيعها وابدال مكانه بثمنه ان امكن ذلك او صفة فيما كان يصرف فيه منفعة او ثمنه على منافع ما بقي من اصل ما بيعه اذا كان  
 في ذلك الصلاح ختم قال وهو الاقوى عنده اقول قد تقدم في مسئلة مع الوقف المشا والميها انما من كتاب البيع ما يؤذن ان ذلك  
 في ذلك فيلزم بيع والله العالم **المقام** من قالوا اذا جازوا بطان الاول مائة ثم انقضوا في اثنا عشر يوما قلنا المير بطل  
 الاجارة فلا كلام وان لم يمتل بطلانها فيتمرد وظهر البطلان لا ما يتبين ان هذه المدة ليست للوجود من فيكون  
 البطلان الثاني بالخيار وبين الاجارة في الباقي وبين الفسخ فيندرج المراجع المتابع على تركه الاقلين بما في دليل المتخلف انتهى  
 اقول الكلام هنا مع في موضعين الاول في بطلان الاجارة وعدمه بموت البطل الاقل بناء على عدم بطلان الاجارة بموت  
 المور كما هو الاظهر وظاهر المشهور القول بالبطلان هنا وجعله من جمل المستثنات من عدة عدم بطلان الاجارة بموت المور  
 وعلى البطلان بما اشبه اليه من قول ان هذه المدة ليست للوجود من وتوضيح ان ملك المور هنا ما اجرة غيره بما لم يشاركه باقي  
 البطون في ذلك باصل العقد والمور انما يملك ما بقيت وبغيرها ينتقل الملك الى غيره فهو متبعين انهما حق فيكون  
 اجارة بالنسبة الى بقية المدة بغيره في غير حق من وقف على اجارة البطلان بعدة ومن ذلك يظهر ان صحة الاجارة في هذه المدة  
 التي اشتمل عليها العقد مراعاة بقاء المور ولو مات في اثنا عشر يوما بطلان الاجارة في المدة المتبقية مما ذكره في الموضع  
 بين اجارة البطلان الاول من الوقوف عليهم بالنسبة الى المير والى البطلان من اجارة المالك بعد موت مالك المتقار  
 بها الحيوة حتى لو اراد ان لا يملكه لم يكن للوارث ارض في ذلك والوارث انما يتناهي المالك من موت فعلا والوقف فان  
 البطلان الاول غير مستقل بالملك كما عرفت بل البطون الاخيرة مشاركون في الاستحقاق باصل العقد لانهم انما سلفون بعد  
 موته كما في الورثة ووجه التردد في المسئلة بما ذكره من ان المير في ذلك المالك كان قد ج ما فيه او استخبر بان النظر الى  
 هذه التعليلان لا يخفاء في قوة القول المشهور لا انك قاعدت عدم صلحهما في سبيل الاحكام الشرعية فانما العلم في القوة  
 حيث لا يضر هنا فالمسئلة لا يخرج من الاشكال وقد تقدم نظير هذه المسئلة في المسئلة السابعة والعشرين فيما اجرا الارواق  
 العتية من مسائل المطلب الثالث في الاحكام من كتاب الاجارة وبني ان يتشدد محل الاستكال او كان المور للوقف فاطورا  
 سواء كان اجنبيا او من الوقوف عليه في حكم النايبيات الجع فلا تطل الاجارة بموت الثاني ما ذكره من قوله يرجع  
 المساجر على تركه الاولين وهو محمول على ما لو فسخ الاجارة للبطل الاول والا فلا رجوع والمراد ما قبل المتخلف بل يرجع به  
 على ما ذكره في المسئلة هو ان يسيب اجرة مثل الى اجرة مشاع بموت المدة ويرجع من المستحق مثل ملك النسيب فلو كان قد احو  
 سنة بما تروى مات بعد انقضاء نصفها وفرض ان اجرة مثل النقص المتخلف تساو ستين واحة مثل النقص المتخلف تساو  
 ثلثين يرجع بثلثيها له وعلى هذا قياس والله العالم **المسئلة السابعة** في جعل من احكام الامة الوقوفه منها  
 انهم قد صرحوا بان لا يجوز للوقوف عليه طوا الامة الوقوف لانه لا تخفى بكمه فان كان له شريك في ذلك البطل فان ملكا  
 عدا نصيبه من العقول لشركاء وكذا من قيمة الولد لو اولد لها وعليه الحديث ما عدا حقته وان جعلها ملكا لغيره فيكون كان المير  
 حرا ولا قيمة عليه لاحد اقول اما الاول فيعلم وجهه مما تقدم في كتاب البيع في مثل وطوا الامة المسئلة كمنه في ذلك ولكن  
 قل من تبين لذلك وبني عليه في المير والمير الثاني في ان الوجبة في تفرم ذلك عليه مع ان منافع الوقف لخاصة فان  
 شاركه في الملك البطون المشاخرة والوطي من جمل المنافع هو المير بين الانتفاع بالوطي وغيره من المنافع من حيث ان الوط  
 معرض للصلح الموجب لصيرورتها من دوام الوقف على باقي البطون لا بعناقها بموتها فاما ان يرجع في غيره الولد  
 اذا اولد لها فلا يوطى غير معدود من الزنا لانه مالك في الجمل ولا يجب عليه القبول بغيره من البطون لانه محصور بالامتناع



الآن إذا لم يرد من انحصار تلك الطبقة فيه فلا شريك له إلا أن لا من البطن التي هي موقوفة لا من البطن المتأخرة والولد منه لا كسبها  
 وشرة البنان فيملكه بمان ملكه لا أمه إلا أن هذا لا يمنع من أحد القولين لأن من في المسئلة والقول الآخر أنه يكون وقفاً  
 كاملاً وأما عدم وجوب الحد عليه فلا عرفت من أنه غير نكاح وان صلحاً كما كان من وعلى الحيلة عمة أو يحتمل وجوب الحد  
 لم يكن له شبهة بديهاً على القول بعدم انتقال الملك إليه إلا أنه قل في التذكرة أنه لا أحد يعينه هنا لأن شبهة الملك فيه  
 ثابتة والمراد أن شبهة كونه مالاً كافتحة فإن رجحنا عدم ملكه لأنهما مسئلة اجتهادية لا يرفع ترجيح أحدهما بينهما أصل الشبهة  
 عن الجانب الآخر وهو كاف في ذرا الحد وهو كما ذكره قدس سره في الكلام هنا في موضعين أحدهما أنه هل يتبرأ بالاستيلاء أم  
 ولداً لا قولاً وعلى الأول تحقق العلق منه في ملكه على القول بانتقال الملك إليه لأن بعض الكلام على ذلك وهذا هو الصحيح  
 في صفة تمام ولد بالنقص والجمع وعلى الثاني بأن السبب إنما هو العلق في الملك التام النقص بالمالك المعين والملاك هنا لا ينفق  
 به لأن باقي البطن حقه من متعلق بها إلا أن وهو يرجع إلى منع ما ادعى من سببه السبب الأول لأنها يقدم عليه كليهما بالاستيلاء  
 ولا يثنى من تمام الولد كذلك بالاستقرار ولنا في الوقف الاستيلاء وانما خبر بأن مرجع ما ذكره من التعليق المذكورين إلى تعارض  
 عموم التمسك من إبطال الوقف وتغيير الحكم بدوام دلالة وهو مبادىء على بقاء الاستيلاء وتوابع أحكامه والمقتضى الأول أن عدم  
 على العموم الثاني وخصه بالأول والمقتضى الثاني هو تعارضهما في عموم من وتخصيص أحدهما بالآخر يحتاج إلى مرجح  
 وليس في غير المسئلة في حال الأفضال إضافة إلى عدم النص في أصل المسئلة فيعاطف الأفضال وثانيهما أنه على تقدير  
 صيرورتها أم ولد كما هو أحد القولين المتقدمة من فهل يؤخذ القيمة من تركته للبطن المتأخرة بيت موته وانما فيها بيت قبل  
 فيه وجهان أما طال الكلا فيهما في المسئلة وحيث أن أصل المسئلة كما عرفت غارقة عن النقص والكون في إثبات أحكامها وما  
 تفرع عليها إلى مجرد هذه التعليقات المتأخرة في كلامهم مشكل أعرضنا النظر عن الكلام فيها **ومنها** أنه يجوز  
 تزويجها والمتولى لذلك هو الوقوف عليها فلما انتقل الملك إليها بالانتقال إلى الله فالحاكم الشرعي لا المتولى نحو  
 ذلك ونقل عن الشيخ القفا تخرج نفسه ما ورد من ما تضمنه بأنه ضعيف أن قلنا ببقاء الوقف على ذلك الواقعة كان التوزيع إليه  
 ومعهما الموجودين من الوقوف عليهم والجهة الوقوف عليها إلا أنه فائدة من فوائد ما دعوى من منفعتها الخصص بهم فيكون  
 عوضاً لذلك **ومنها** أنه لو انت بولد وكان من ملوان أو زنا فقيل أنه يخص بالبطن الذي يولد منهم لأنهم من جملة  
 النماء فاشبه الكسب بثمر البنان وول الذاب والظاهر أن هذا هو المشهور وذهب الشيخ وابن الجبب بجماعة إلى أنه يكون وقفاً  
 كافه لأن كل ولد ذات رحم حكم أمه كالمدة والمرهون على قول من رد بأن الكلية ممنوعة وإن كان الولد من خربة قد صحح فلا شك  
 فيه إلا مع اشتراط الرقبة في العقب على خلاف فيه ما في تحقيقه انتهى في محل الدقيق وإن كان من خربة على شبهة فالواقف هو  
 عليه القيمة للوقوف عليه فلا ينفوت عليه ولذا لا يغير استحقاق ما أراد أن يكون القيمة للوقوف عليه لئلا تكون لهم على جهة الملك  
 لا على جهة الوقف على أصح القولين **ومنها** أنه لا يجوز للواقف ولطفاً على القول بالانتقال إلى الوقف نية إذا انتقل إلى الله تعالى  
 لخرج الملك عنه فيكون كالأجنبية يترتب على طمسه ما يترتب على الأجنبي تماماً على القول ببقاء ملكه قالوا فأنه لا أحد عليه شبهة الملك في  
 ضوء الاستيلاء والخلاف في استيلاء الآخر للعلاقة الوقوف عليه أولى بالنسبة هنا والله العالم **المقصد الثاني**  
 في الصدقة قد عرفت مما تقدم في سابق هذا المطلب أن الصدقة في الصدر الأول إنما تطلق بحسب الوقف ولهذا أن  
 أصحاب رستم قالوا سندوا في كثير من أحكام الوقف إلى الأخبار الواردة بلفظ الصدقة كما تقدم ذكره وتصح فالتصديق في الأخبار  
 الخمسة هذا المعنى المبحوث عنه من الوقف وقد يوجد فيها من الأخبار ما يتعين به أحدهما قد لا يوجد فيبقى محتملاً لكل من  
 الآخرين كما سيظهر لك انتهى نعم في البين وقد ذكرنا أصحابنا لا بد في الصدقة من العقد المشتمل على الإيجاب والقبول كما ينبغي غيرها  
 من العقود اللازمة قولاً أو أيد بالقبول هو القبول القولي في فهم من الأخبار أن شكال عدم ما يدل عليه فيها وإن أريد القبول فهو القبول  
 منها خاصة كما لا يخفى على التدبر وستره شطر منها انتهى نعم ومن شرطها القبض كمن باذ لما لك عند الاستحاب ولو قبضها بغيره فلم  
 ينقل إليه ولو إلا القبض المقرب عليه شرع هو المأذون فيه شرعاً والمقرب عنه غير منظور إليه نحو ما غيرها من العقود المنقصة إلى القبض  
 كالوقف والحبس ومن شرطها أيضاً التقرب والظاهر أنه اجباي عليه بد أجله من الأخبار والآية إنشاء الله نعم وهو حصل القبض بعد  
 العقد المشتمل على التقرب بها المنع الوجع فيها على الأشهر لا يورد نقل عن الشيخ أنه قال إن صدقة الطوع عند ما بمنزلة الحبس  
 في جميع الأحكام من شرطها الإيجاب والقبول ولا يلزم إلا بالقبض وكل من له الوجع في الحبس له الوجع في الصدقة عليه ورد في المقصود  
 بالصدقة ما لا جواز والتواب كما يدل عليه شرائط التقرب فيها وقد حصل فلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ولو سلم مساداً أنه لا يبره فأنها  
 بمنزلة إيقاع الوجع في الحبس مع العوض فيها ما لم يقربها أو غيرها أو الجمل ما قال الشيخ ضيف الدلالة الأخبار والآية انتهى نعم على  
 امتناع الوجع مع التقرب والواجب نقل ما وصل إليه من الأخبار المتعلقة بالمقام والكلام فيه إيماناً من الله نعم فمنها  
 ببركة أصل الذكر عليها كتم فتم ما زاد في الكافي وكتب في المحرر أن الصدقة في الآخرة والموقوف في الدنيا عن حماد وهشام وابن أبيه  
 وابن بكير وغيرهم كلامهم قالوا قال أبو عبد الله لا صدقة ولا حق إلا ما أريد به وجهه الله نعم وعن زرارة في الصحيح عن أبي عبد الله  
 قال إن الصدقة محدثة إنما كان الناس على عهد رسول الله يملكون ويحبون ولا ينفقون على الله شيئاً إن يرجع فيه قال وما



والصديق

[illegible]







والصَّدَقَاتُ

[illegible]







في الحديث

[illegible]



[illegible]



[illegible]







[illegible]







في الطب

[illegible]



لا راع فيه انتهى وهو مؤيد باختيار القولين لا قول الجاهل به عن تلك الوجوه غير بعيد ان يمكن المناقشة في بعضه وانما الجواب به عن الرواية  
فهو في غاية البعد ولو قامت امثال هذه الاحتمالات لانسدت ابواب الاستدلال على انه لا راع في الحكم بالجواز عليها الذي هو  
بعض الصحة او لزوم في اعرف والحال انها ليست بجهة حقيقة وانما اطلق عليها مجازا ولا يلزم الحكم بالصحة في كل ما اعطى ان لم يكن جهة  
ارتكاب التجوز فيه وهو لا يقول به واثباته ان لازم من كلامه استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وهم لا يقولون به لان قوله الجهة مجازة  
قبضت او لم تقبض قد اطلق فيه الهمزة على كل من المقبوضة وغير المقبوضة عندا ليست بجهة حقيقة فقام استعمال اللفظ الهمزة في كل من  
حقيقة ومجازه والثالث ان مقابلتها بالنقل وانها لا يجوز حتى يقبض بمعنى انه يشترط في حقها اولزومها القبض لظهورها في ان المراد بالجهة في صدر  
الخبر هو ما ياتي بجهة حقيقة لا مجازا ولا فان هذا الفرد المجازي الذي دعاه حكم حكم الفصل من انه لا يجوز ولا يصح ان يلزم حتى يقبض فاتي  
هذه المقابلة بينهما بالجمل فاتي لا اعرف لما ذكره وجهها وجهها ولعل لسؤني القاصر وكيف كان فالمسئلة لا تقع من الاشكال لظهور التعارض بين  
هذه الاخبار وتصارفها من الجانبين وادرك ان القول الثاني لا يخفى من قوة وقد تقدمت الاشارة الى دلالة الخبر الثاني عشر في ذلك قال في  
الدروس بعد نقل القولين المتقارنين والروايات متعارضة ثم قال ولعل الاصطلاح ارادوا بالزوم الصحة فان في كلامهم اشعارا به فان الشيخ قال لا  
يحصل الملك الا بالقبض ليس كاشفاً بحصوله بالعقد مع انه قائل بان الواهب لو مات لم تبطل الجهة فيرفع الخلاف انتهى اعترض في المسئلة  
قال وفيه نظر لمنع تعارض الروايات على مناقضتها فان الجمع بينهما احسن وادارة جميع الاصطحاب من الزوم الصحة غير واضح فان العاقل في فتح  
نقل القولين واجتبه بها ثم اخذ الثاني فكيف يحمل على الاخر فترك كلام الشيخ الذي نقل متناقض وليس جهة على النافين فان الخلاف متحقق اقول  
ما ذكره من منع تعارض الروايات ان كان بالنظر الى تأويل الخبر الذي هو مستند القائلين بالقول الثاني فقد عرفت ما عرفت فان تأويله في غاية  
البعد كما او معناه وان كان غير ذلك فليس في كلامه يد على التحقيق ان التعارض ثابت او خصه في معناه الاخبار المذكورة وانما يافى  
ما ذكره فهو جيد والعجب هنا من العلامة في كروحيث قال الجهة والهبة والصدقة لا يملكها المتهب المتهب اليه والمستند في عليه فيلحق  
والقبول اذا كان عيناً الا بالقبض وبدونه لا يحصل الملك عند علمنا اجماع انتهى وهو صريح في دعوى الاجماع على ان القبض شرط في الصحة  
وهو وان كان مؤيداً بصحة ما اورد في الدروس ان الخلاف مشهور كما عرفت والشيخان ومن تبعهما ممن تقدم ذكر بعض منهم على القول  
بانة شرط في الزوم وقد فرغ الشيخ على الخلاف المذكور فطرق العبد المشرع قبل الهلال مع عدم القبض الابعة فقال في نظ من وجه غير عبد اقبل  
ان بهل تنال فقبل الموهوب بل لم يقبض حتى قبل تنال ثم قبض فالطرق على الموهوب بل لان الجهة تنقل بالانعاب والقبول وليس  
من شرط انعقادها القبض وفي اصطحابنا من يقول القبض شرط في صحة الجهة وعلى هذا الاطراف عليه وتلزم الفطرة الواجب انتهى ملخصاً فانظر  
الى صراحتي في الخلاف وصريحاً في اختيار القول بحصول الملك بمجرد العقد من غير توقف على القبض وهو قدس سره في الخ قد وافق الشيخ في هذا  
المقالة واجتبه بما ذكره الشيخ وبذلك يظهر لك عدم الوقوف بهذه الاجتماعات المتناقضة في كلامهم والمتكاثرة الدوران على رؤس افلامهم  
اذا عرفت ذلك فاعلم ان في المقام اشكالاً لم اقف على من يعتد به وهو ان مقتضى القول بكون القبض شرطاً في الزوم لا الصحة هو ان  
الجهة بدون القبض تكون صحيحة غير لازمة وبالقبض تكون لازمة بمعنى انه لا يجوز الرجوع فيها اذا التبادر من الزوم هو ذلك مع انه كما سئل  
انتهى ذكره ان الامر ليس كذلك حيث انهم عند المواضع التي لا يجوز الرجوع وحصرها في مواضع مخصوصة وان كان على خلاف في بعضها  
وليس هذا منها وصريحاً بان لا خلاف في جواز الرجوع فيها ما لا يلو من صريح بذلك الحديث لكاشك في المفاتيح لما فهم من كلامهم فقال بعد  
عامة المواضع المتبادر اليها ما لفظه وفي غير ما ذكر يجوز له الرجوع مطر لا خلاف في كماله الصحاح المستفيضة ثم نقل ما يخالفها وحيد على الكرامة و  
الاشكال كما ترى ظاهرة لا يخرج من هذا الاشكال الا بما ذكره في التذكرة واثار اليه في من قام يرجع الى العمل للزوم على الفصل الا انك قد عرفت  
ما فيه وبالجمل فان كلامهم في هذا المقام لا يخفى من تشويش واضطراب كما لا يخفى على ذوي الافهام والالباب والله العالم بدينها  
**الاول** لو مات المتهب بعد العقد وقبل القبض فظاهره كونه الوهاب في التفرغ على القولين المتقدمين فان قلنا ان القبض شرط  
في الصحة بطلت الجهة في الموصي وصار الوهاب ميراثاً للورثة الواهب ان قلنا بالقول الاخير في الواهب في الاقتباس عدمه في موت المتهب  
وتعتبر ايرثه ذلك في موت الواهب صرح بذلك في التذكرة واكثر الاصحاب لم يدركوا الاموات المتهب استدلوا على البطلان  
بموت المتهب حيث ان المفروض في عبارة النص بمسألة بان ورواية داود بن الحصين المتقدمين ثم طعن فيه بما صنفه سند ومورد  
غيره من كثرى انه هو موت الواهب ثم نقل عن الشيخ في ط الخلاف في ذلك حيث انه قال لا يبطل الجهة ويقوم الورثة مقامه كالبيع في مدة  
الخيار من حيث ان الجهة عقد يؤول الى الزوم فلا ينقضي بالموت وتبعد البراج على ذلك مع ان الشيخ قال في هبة ذي الرحم اذا مات قبل  
قبضها كان ميراثاً وقال في الملاء لا يحصل الا بالقبض وليس كاشفاً عن حصوله بالعقد ثم اورد عليه التناقض بين كلاميه اقوالاً كلام الشيخ  
الاقول صرح على ما ذهب اليه في تناقضه عنه من ان القبض شرط في الزوم لا في الصحة الا انه اقصه بكلامه الاخير هنا وهو ما قدمت  
الاشارة اليه في مستل صاحب الدرر من يرفى في رفع الخلاف من بين ثم انه قال في المسئلة ولا فرق مع موت قبل القبض بين اذنه فيه قبل  
وعده لطلان الازن باموت وفي معناه ما لو ارسل هبة الى انسان فمات المتهب او هلك اليه قبل وصولها فليس للرسول دفعها الى المتهب  
اليه ولا الى ورثته لطلان الهدية بالموت قبل القبض كاهتها انتهى **الثاني** قالوا الواهب بالجهة والاقباض حكم عليه باقوله  
وان كنت لهية في الواهب لو انكر بعد ذلك لم يقبل لانه اقر بالجهة لا على انفسهم جاز وكوفي في ذلك لا يستلزم عدم الاقتباس بعد اعترافه  
لا مكان الرجوع به بعد ذلك لان يعلم كذب في اخباره الاول فطر الوقت الذي بيع القبض والرزوم ونحو ذلك **الثالث** فصح



في البيت

[illegible]











الاول

جواز الرجوع وهو مذهب الشيخ في النهاية والشيخ المفيد وسائر الرواين البراج وقيل بان له الرجوع وهو قول الشيخ في طويب التبت  
 المرقني وابن ابي عمير وابن ادريس والذين وقفوا عليه من الاخبار في هذا المقام مما يدل على القول بالخبر الخامس وهو صحيح صريح في عدم  
 جواز الرجوع في هبة ذى النجم وهو دال على جواز الرجوع في الصورتين الاكبر من حيث العموم وعلى الثالثة بالخصوص والخبر السابع وهو  
 ايضا صحيح السند دال على عدم جواز الرجوع في هبة ذى النجم لان المراد بالخبر الخامس اللزوم كما تقدمت الاشارة اليه وينبغي بذلك قوله  
 يرجع في غير ذلك انشاء وخاصل الخبر انه لا يرجع في الهبة اذا كانت لذى قرابة او معوضا عنها ويرجع فيما عدا ذلك والخبر السادس عشر هو  
 موثق سماعه الا انه مختص بهبة الولد لانه قد حكم عليه بما يبعد موته اليه الولد الرجوع فيه للزوم الهبة ومما يدل على قول الاخر  
 الخبر الثامن حيث صرح فيه بان النخل والهبة يرجع فيها حازها ولم يجرها وان كانت لذى قرابة والخبر الحادي عشر انه غير صحيح بل  
 ولا ظاهر في ذلك لان ظاهر تجوز الرجوع فيها بهب لابنه الا ان يكون صغيرا ان الرجوع انما هو من حيث عدم القبض بان يكون الموهوب  
 بالغ ولم يقبض له لاحكام بلزوم الهبة للصغير من حيث ان الاب فاصول الخبر الثالث عشر انه لا يخرج من الاجمال ونعدا الاحتمال وانه يحتمل ان  
 يكون الرجوع انما هو من حيث كون الهبة غير لازمة لان من شرطها القبض والحاصل في ان انتقلت اليه بالعقد الا انه انتقل من لزل مرعى  
 في لزوم القبض وح فلم يبق مما يمكن ان يستدل به بهذا القول لا الخبر الثامن وهو ضعيف عن عارضة الاخبار الاول سند وعلوه اوله  
 ومن المحتمل قريبا ان يكون قوله وان كانت لذى قرابة فبذلك قول اول الخبر ما يجزى ان اذ لم يجرها فله الرجوع وان كانت لذى قرابة وهو من  
 صحيح وبليق الاستدلال بالخبر المذكور على ما ذكره ونبأ او خصناه في المقام بظاهر ضعف مذهبنا في الكفاية من مواضع المرقني  
 في عدم لزوم الهبة على ذى النجم والايمان والايناء الثانية من قبلنا لو تلفت بعد القبض سواء كان القلف من جهة الله سبحانه والتمهات غير ما  
 فانه لا يرجع ونقل عن التذكرة دعوى الاجماع على ذلك وكذا لا يستدل بخلاف المرقني ودعواه على جواز الرجوع الامع التعويض مما يدل على  
 اللزوم وعدم جواز الرجوع في الصورة المذكورة الخبر الاول وهو صحيح صريح في المانع قل في المسائل وفي حكم تلفها تلف بعضها وان قل لا بد  
 الرواية على فان العين مع تلف جزئ منها لا تعد قائما انتهى وفيه اشكال فان الظاهر ان المراد به ياها بعينها كما تقدمت الخبر انما هو بغير وجود  
 وعدم تلفها فلا يؤثر تلف بعضها مع تلف كاصبع العبد لو قطعت فانه لا يملكه في قيام العين ووجوده سائرا وبالجمل فان ما ذكره  
 يخفى عندي من شوب الاشكال الشاشر فيما لو عوض عنها وان كان العوض قليلا اذا حصل التراضي والزوج في هذه الصورة اجماعا حتى  
 من المرقني وبديل على ذلك الخبر الثاني وهو صحيح صريح في عدم جواز الرجوع اذا عوض عن الخبر السابع حيث حكم عليه بغير الرجوع الهبة التي هو كما  
 عرفت انفا عبارة عن لزومها في صورة ذى القرابة والذي ثاب اي يعوض قال في ذلك ولا فرق في العوض بين كون من يعرض للوهوب غير  
 عملا بالاطلاق ولا اثر بالقبض بعد العقد مملوك للتمهات فيجوز بطلان عوضا عن الجملة انتهى اقول يمكن ان يقال ان المتبادر من المعارضة  
 هو كون احدا للعوضين غير الاخر ولو تم ما ذكره للزم انه لو دفعه للمتهب بجمعيه الواهب بعد القبض لصدق للمعاوضة فاما ما بقي رقا  
 ولا فرق بين دفع البعض لا دفع الكل قوله لانه بالقبض بعد العقد مملوك للمتهب مسلم لكنه ملك من لزل لا يلزم الا باعطاء العوض و  
 نحوه من الامور الموجبة للزوم وبالجمل فانه باعطاء بعض الوهوب وجميعه مما يقال رده او قبضه ولا يقال اعطى عوضه هذا هو الظاهر  
 من المرفوع الاستعمال وبه يظهر ان ما ذكره لا يخرج من شوب الاشكال ثم ان الظاهر من اطلاق الخبرين المذكورين انه لا فرق في لزوم الهبة  
 بالتعويض بين ان يكون قدس التعويض في العقد او وقع بعدا بان وقع العقد مطلقا انه بذل العوض بعد ذلك واعطاه اياه لكان صرحوا بان  
 لا يحصل التعويض بخير البذل بل لا بد من قبول الواهب له وكون البذل عوضا عن الوهوب قالوا لانه ثبت له هبة جارية ولا يجب عليه قبولها  
 بقا الكلام هنا انه لو وهب اطلق هل يقضى التعويض ام لا المتصور الثاني وقال الشيخ في فتاوى الهبة على تارة انقسام هبة لمن يوقر هبة  
 لمز دونه وهبة لمن هو مثل وكلها يقضى الثواب عندنا لمقتضاء ان الهبة يجب على المتهب بطل العوض ويلزم وان لم يطلب الواهب الا قبل  
 بسواء الا ان ابا الصلاح وافق في هبة الادب لا اعطى فقال انها يقضى الثواب فيعوض عنها بمثلها ولا يجوز التصرف في الهبة والم يعوض عنها  
 لاقتضاء العرف في ذلك رد كل من القولين المذكورين الاصل والعمومات يقتضيه خلافه ورتبنا على كلام الشيخ على جواز الرجوع في الهبة عالم  
 بثلث كالمو شرط فيها فيكون المراد ان لزومها انما يتحقق به والى هذا يميل كلام العلامة في لف في مقام الرد على ابن ادريس انتصار الشيخ  
 واتحق بعدد وبالجملة فان الحكم مع الاطلاق كما هو المتصور هو ان الهبة جارية من جهة الواهب الا ان يحصل التعويض بما يتفقان عليه مع  
 الاختلاف يرجع الى مثل الوهوب وبقية ولا خلاف في انه لو شرط الثواب مع اطلاق او عين له الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرطه وبذلك عليه  
 الخبر السادس فانه دال على حكم الشرط بالثواب مع او معينا وان للواهب الرجوع اذا لم يقبل المتهب بالشرط وانه ليس للمتهب مع استطرافه  
 في الحارة حتى يفي بشرطه وفيه دلالة على تحيز المتهب من الوفاء بالشرط ليلزم الهبة ويجوز له التصرف ومن رقا الهبة كما هو احد القولين وهو  
 منقول عن التمهات في سراجنا وقيل يلزم العقد من طرف المتهب ان يحجب على الوفاء بالشرط مطلقا كان او معينا وهذا القول جار على ما  
 قدما قبل عن الشيخ في فتاوى فعل ما هنا تفريع عليه وكيف كان فالظاهر ضعفه فان المتهم من الخبر اشار اليه خلافا فانه لو كان  
 العقد لازما لم يجز له وطو الجارية مع الشرط قبل الوفاء به حيث انه قد ملكها بالهبة ملكا لازما ويجب عليه الوفاء بالشرط كما  
 هو المفروض ومفهوم الخبر خلافه ثم انه على تقدير الشرط ان كان ما شرطه مقينا فالحكم واضح وان كان مطلقا فان اتفاقا على شيء قليلا او كثيرا  
 فلا انكسار ايضا والا وجب انما مقلد الهبة مثلا او قيمة ولا يجب الا يزيد وان طلبه الواهب كما لا يغير الواهب على قبول الاقل الا انه  
 يجب ان يعلم ان ذلك ليس على جهة اللزوم والحتم بل يتخير الواهب في جميع الصورتين الرجوع وقبول العوض لان العقد من جهة غير لازم قبل

الاول







عادلة ملك الواهب لم يعد إذ عرفت ذلك فاعلم أن تماثل على القول الأول ظاهر الجواب الأول وهو صحيح والتفريق فيه أنه عليه جواز الرجوع  
 إذا كانت الهبة قائمة بعينها أو فليس له وقيام العين الذي هو عبارة عن بقائها شاملاً لحالتي التضرر وعدمه وكذا ظاهر الجواب الثاني عليه  
 بعد ذكر ما يدل على عدم الرجوع بالنسبة إلى ذي القرابة الذي يثاب ويرجع في غير ذلك إنشاء وإيجاب في الخ عن هذين الجوابين حيث احتج  
 بهما لا محقق القول الأول فتصل عليه بما حمل على ما إذا لم يوجد التصرف وفيه أن الحمل على خلاف الظاهر كتحصيل العام وقبيح الإطلاق يتوقف  
 على وجود المعارض لجمع بينهما بذلك وهو لم يذكر هنا ما يوجب المعارضة على هذا الوجه إلا بعض الوجوه الضعيفة كما سيظهر لك أنت فما  
 ثم أن تماثل هذه القول لاخبار المتقدم ذكرها في صدر هذا الموضع فاتها مستفقة على جواز الرجوع بعد القبض متى في بعض ما استلنا  
 بعض الصور المتقدمة في بعض فني بعينها استلنا ما يعطى لله من حلة أو هبة أو صدقة وبعضها استلنا في ذلك الرجوع والتحقق في هذا المقام أنك  
 إذا نظرت إلى الروايات الواردة على جواز الرجوع بعد القبض متى أو ضمنت إليها ما دل من الاخبار على عدم جواز الرجوع في الصور التي قامتها  
 ظهرت أن الواجب تقييد إطلاق تلك الاخبار بهذه الاخبار الواردة في هذا الصورة وبقاء ما عدا هذه الصورة على الدخول تحت الإطلاق  
 فإن العام المخصوص والمطلق المقتضى فيما بقي بعد التخصيص التقييد ولا دليل في هذه الصورة المتقدمة هنا حتى يمكن أن يختص تلك الاخبار  
 بما خصت بغيره من اخبار الصور المتقدمة وبه يظهر قوة القوة القول المذكور تحت القول الثاني وجب ملاحظة من تصاعيف عبارات اصحاب  
 هذا القول أعني قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وليس الرجوع تجارة ولا عن تراض وهذا  
 مما استدلل به في الخ على ما اختاره من هذا القول ٢ عموم أو فوا بالعقود خرج منه ما دل الدليل على جواز الرجوع فيبقى الباقي على أصل ٣  
 رواية إبراهيم بن عبد الحميد عن الحسن بن علي بن فضال أنت بالخيار في الهبة ما دامت في يدك فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن يرجع فيها وقال قال  
 رسول الله من رجع في هبته فهو كالراجع في قبته خرج من ذلك ما أخرجه الأئمة في الباقي على أصل وهذا الوجه مما استدل به في الخ  
 جواز الرجوع يقتضي تسلط الواهب على ملك المالك وهو خلاف الأصل لقوله الناس سلطون على أموالهم فيقتصر فيه على موضع الدليل  
 ه فالشيخ وروى أصحابنا أن التمس في تصرف في الهبة فلا رجوع فيها وهو يدل على وجود روايات بذلك ٤ أن التمس قد ملك  
 بالعقد والإقباض فظهر أن الملك بالتصرف أقوى وجود التمس فكان تأمناً أو لا لم يحقق أثره فلا يحقق النقل إلى باب جواز الرجوع  
 سبباً هنا وإن كان سبباً في غيره وهذا الوجه مما ذكره في الخ وهو قول الأئمة ٥ أن جواز الرجوع يقتضي الضرر والضرر بالتمس على تقييد  
 بنائه وخرجه وطول مدته وما منعتان شرعاً ٦ أن الوهب ٧ كذا ملكا التمس بعينه الهبة فلا يعود إلى ملك الواهب إلا بعد جيل ولو ما هو  
 في حكمه ٨ أنه إجماع لأن الخالف معروف بالاسم والتبس فلا يقدح ٩ اخبار التي وهي متعددة هذه جملة أدلتهم على القول وسنتين  
 أنت تسم ما فيها من الصور لكن قبل الشروع في ذلك لابد من تمهيد كلام في المقام يكون كالوجه الجاهل لرقعاً ذكره هؤلاء الأعلام ثم تطفئ  
 الكلام على بيان ما في هذه الوجوه التسام فنقول قد عرفت مما ذكرناه في صدر هذا الموضع أن المشهور في كلامهم من غير خلاف فيمضي إلى أن  
 عليه الإجماع أنه يجوز الرجوع بعد القبض إلا في مواضع مخصوصة وقد دلت جملة من الاخبار الصريحة الصراح على ذلك وإماماً عارضها  
 من الاخبار الدالة على إعدام منع قصورها عن المعارضة لتلك الاخبار فإنه لا قائل بها من الأصحاب حملوها على الكراهة المغفلة حقيقة  
 بين الاخبار مع فالواجب هو الوقوف على هذه الاخبار المذكورة المستقيمة الضمنية المعتدلة بعلم الأصحاب واتفاقهم على القول بها  
 حتى يقوم دليل على ما يوجب الخروج عن إطلاقها وعمومها ثم قام الدليل بالثبوت إلى التمس في هذه ما قبله بالانخبار الدالة على أن فوجبت سلباً لها  
 وأما فيما نحن فيه فليس إلا هذه الوجوه التي لفقوها وهي ١ من بيت العنكبوت ٢ أنه لا وهن البيوت أما الأول فثبت أن الرجوع ليس لكل مال  
 بالباطل لا فاما جواز الرجوع بتلك الاخبار الضمنية الصريحة في جواز الرجوع بعد القبض فاتها صريحة في جواز الرجوع نعم ما الدليل من خارج على  
 عدم جواز الرجوع في بعض الصور ونفخت أصابع تلك الاخبار فثبت فيما عدا على إطلاقها بل لكل المال بالباطل إنما يلزم القائل باللزوم وعدم جواز الرجوع  
 فإنه متى دلت الاخبار على جواز الرجوع ويرجع الواهب ولم يدفع إليه بناء على دعوى لزوم الهبة بالتصرف فإن الأثر من ذلك أكل التمس لها بالكلية  
 بخلاف مقتضى النصوص المذكورة الدالة على استحسان الواهب ما بعد رجوعه منها ولما التمس في هذه العقود ومنها الصحيح ومنها الفاسد ومنها  
 الجائز ومنها الآثم وقد حققنا سابقاً أنه لا يجوز العمل بالآية على ظاهرها لما عرسل الواجب حملها على العقود الآثمة وما نحن فيه ليس يلزم لدلالة  
 النصوص الضمنية واتفاقهم على جواز الرجوع بعد القبض ثم من أن يكون قد تصرف أو لم يتصرف ودعوى كون العقد لازماً هنا بالتصرف مصادرة  
 رتب عن المتنازع وأما الثالث فمع قطع النظر عن ضعف السند الذي يوجب طرحه باسطلاهم فضلاً عن أن يصلح للمعارضة فإنك قد عرفت  
 هذا الخبر وما في معناه من الاخبار الدالة على عدم الرجوع بعد القبض قد حملها الأصحاب على الكراهة فتأد ما من طرقها حيث أنه لا قائل بها فكيف  
 يستلزم بها هنا وهم إنما يدعون اللزوم هنا من حيث التصرف والرواية وما في معناه إنما دلت على اللزوم وعدم جواز الرجوع بغير تمهيد  
 وليس فيها تمهيد للتصرف بوجه ما يدل عليه الرواية لا يقولون به وما يقولون لا يدل عليه فكيف يتم الاستدلال بها والحال كما ترى وأما الرابع  
 فثبت أن جواز الرجوع مما اقتضته الصراحة المتقدم ذكرها والتمسب إنما ملكه ملكاً منزلاً لا مراعى بعدم الفسخ من الواهب فثبت القبض بمجرد لا  
 يقتضي لزوم الهبة كما عرفت كما أي جارية لا يلزم إلا بأحد الأسباب الموجبة للزوم وهما وهما وهما وهما ودعوى أن التصرف من جعلها مصادرة و  
 متى يفتح الواهب رجوعاً فاما رجوعه في ماله وتسلط على المال المتهب ح فلا استدلال بالخبر عليهم لاهم وأما الخامس فثبت أن الاستدلال  
 بخبر هذا الكلام مجازة محضة سيما على مذاقهم واسطلاحهم ومنافستهم في الاخبار المروية فالأصول فكيف يعتمدون هنا على خبر هذا  
 الكلام مع أن كتب الاخبار خالية من ذلك واصحاب هذا القول بعد انحصار المناقشة في تحصيل دليل لهم من الاخبار لا يثبتون إلا على رواية



20



الكلام

لعدم الرجوع مستند إلى فعل الله سبحانه وخلف المذهب لكن بقي الإشكال في أنه هل يصح عدم قيامها بينهما على صورة الانتقال إلى الموضع  
تماما فنقلنا عن المسالك منع ذلك حيث نسب إلى الحكم وهو القول بغير دليل أو التكليف فيجوز الرجوع لصدق قيامها بينهما وكلامه في  
الروضة موافقة للشهد فما اختاره مؤلف بصدق عدم قيامها بينهما وهو خلاف ما ذكره في ذلك كما لا يخفى اللهم إلا أن يكون كلامه في  
الروضة حكيما على المشاشاة والتزويل بناء على القول بذلك بمعنى أن نقلنا بأن نقل المذهب لجهة إلى غيره موجب للرجم فهذا يكون موت المذهب  
للموجب لنقل الله سبحانه لها كلام لا وجه فيه عن الإبراهيم والشمس في المقام الثاني في جملة من أحكامها زيادة على وفيه مسائل الأول  
إذا ذهب أقض ثم باع الهبة من آخر فإن كانت لازمة كما في الصورة المتقدمة فإن البيع غير معتقد ولا صحيح لكونه تصرفا في ملك الغير غير أنه  
الأن يكون من باب البيع الفضولي على القول برفقته على الإجازة المذهب قلنا بصدقه والأفلاوان كانت الهبة جائزة يجوز الرجوع فيها نقل  
يصح ويقوم مقام الرجوع فيها فيكون بيعا وجوه عام لا بل لا بد من الرجوع أولا ثم البيع ثورا نقل ثانيا بناء على الشيخ رافق وهو اختيار الحق  
في بيع وبالأقاصح العلامة في الارتداد وعدا حجة القائل بعدم بقاء الهبة قلنا مستند المذهب والعقد وإن كان انتقالا لم يزل لا قائل للزوال  
بالفسخ فيمضي قبل الفسخ وقع في ملك الغير فأنفذ لا يرد باع مالا يملكه فتح القائل بالتحقق بأن الأصل البيع وهو متضمن للرجوع والمساواة خالية  
من النقص إلا أن الأقرب بالنسبة إلى نقلها أنهم هو القول بالتحقق وقول ذلك القائل أنه لا بد من الفسخ أولا والأحكام ببقائها لا يملكه مرد وبأنه  
لا يبيد إرادة البيع وصدا قبل وقوع العقد ظاهر في إرادة الفسخ ويكون وقوع العقد كشفا عن ذلك الفسخ بالتحقق بالتحقق عن  
القصد والإرادة للتقدمين على العقد لا يكون بيقينه عن الفسخ وإما مانع من ذلك وإلى هذا القائل في المسالك وهو من حيث الاحتياط  
قوي أن كان من حيث عام وجوده في المسألة لا يقع من توقفه بكونه الهبة فاسدة صحح بيعه لجهت إجماعه في عدمه وهو مالا اشكال فيه  
مع علمه بالفساد ما مع جملته وكون العتداء بناء على ظاهره مستحقة وإن كان في نفس الأمر فاسدا فاشكال في صحة البيع على ما قالوه وهو كونه  
من ماله جائزا تصرفه فيكون صحيحا وصحة البيع في الجميع معنى فالواضح كونه عتدا من ماله جائزا تصرفه فيكون صحيحا وجوبه لعدم على  
تقدير جهله بالفساد أن يقصد نقله عن ملكه لبنائه من حيث جملته بالفساد على أنه ملك الغير فيكون باع ملك غيره والعقود تابعة للقصد فلا  
يكون العقد معلوم الصحة ويجب عنه بأن يقع العقد باللفظ الصحيح كاشفاً للدلالة على الصحة كاشفاً عن عكسها في نظائره من العقود ولا يشترط  
في صحة العلم بكونه فاسداً ذلك للقطعية يكون شرعا بل يحمل إطلاق لفظه حيث يحقر عن قرآن عدم القضا على كونه فاسداً أقول والظاهر  
عندنا أنه لا ضرورة إلى هذه التكاليف المذكورة والتعليلات المسطورة بل الإقرار بأن يجعل الكلام هنا على تقدير الجهل بفساد الهبة وإتمام  
بجملته ظاهر صحة الكلام في شأنه المسألة وهو صحة عند الهبة ولا فرق بينهما إلا أن الهبة في الأولى صحة ظاهره وإتمامه الثانية  
صحة ظاهره وإتمامه فإذا كان الكلام هنا كذا لم يرد وقدمت ثم إن الأقرب هو الحكم بصحة البيع وكونه صحيحا فالقول بالتحقق هنا حيث أنه  
لا إشكال في صحة البيع مع العلم بالفساد مع الجهل بالفساد حتى حكينا بصحة البيع بناء على صحة الهبة ظاهره وإن كانت فاسدة وإتمامه كذا الصحة  
بظهور الفساد لا تعرف من أنه لا إشكال في الصحة مع العلم به فالبيع صحيح على التقديرين تقييد حيث أنهم قد صرحوا بصحة البيع به ولو كانت الهبة  
فاسدة في الواقع ونفس الأمر وإن كانت صحيحة في الظاهر على ما تقدم من الإشكال في بعض الصور لما ذكره من التعليقات لفتة أشرفا لبعضها صرحوا  
بأنه يفتي في ذلك مالو باع مال موروته وهو يعتقد بقاءه بمعنى أن يحكم صحة البيع على تقدير ظهور موت المورث حاله البيع فإن البائع باع  
ما هو ملكه بحصول شرط الغيب في الزوم وصدد البيع من ماله باع ماله وجه الطلاق في الموضوعين اتحاد المسائلين في أنه باع ماله غيره بحسب  
الظاهر فيصير ظاهره والقائل بالتحقق هنا انظر إلى وقوع البيع على ملكه واقعا حيث أنه ردت البيع قلنا نقل إليه بالارث وإن كان بحسب الظاهر أنه  
ملك غيره لعدم علمه بالوفاء والانتقال إليه وانعترض ذلك في المسالك بناء على ما اعترض به في تلك المسألة مما فادنا الإشارة إليه فقال هنا إنهم  
ويشكل بما عثر من عدم قصد البيع إلا أن البيع الإلزام بل إنما قصد بيع غيره واقعه على عقد الفضولي فينبغي أن يعتبر بصدقه مع ظهور الحال خصوصا  
مع ازعماء عدم العقد إلى البيع على تقدير كونه ملكا ولعل هذا أقوى لدلالة القرآن عليه فلا أقل من جملته احتمالا لا مساويا للعقد إلى البيع مع  
فلا يبق وتوقف بالقصد المعتد في الزوم البيع إلا أن يقال إن المعتد هو القصد إلى بيع لا زوم وتوقفه على إجازة المالك لغيره وإلى مثل هذا نظرهم  
مخبر صحة البيع ومثلها أنواع ماله غير مظهر شره وكذا أنه في قول لا يخفى أن من باع ماله غيره بغير زنه وصحة بيع هذا الوارث ماله موروته  
على جهته فأنه لا يبيع من أن يكون غاصبا أو ضوئيا أو على تقدير القول بصحة بيع الفضولي فأنه عندهم موقوف في زومه على إجازة المالك وأنه  
عدمها يطل والإجازة هنا غير ممكنة لظهور موت وقت البيع كما هو المفروض فيقول الراد إلى الطلاق على كل من التقديرين هذا مع تسليم صحة  
البيع الفضولي ولا فقد عرفنا أن الجواب أنه باطل كما صححه تحقيقه في كتابنا البيع بما لا يخفى عليه وجه فيبقى الأمر في ذلك على أن التصرف  
لا يبيح يكون بحسب الواقع شرعا وإن لم يكن بحسب ظاهر كل هل يترتب عليه ما يترتب على الشرع في ظاهره واقعا أم لا وبعبارة أخرى  
موافقة الواقع وإن لم يتعلق به قصد ولا إرادة بل بما يتعلق انقضاء وإرادة غيره هل يكون كافيا في انقضاء الظاهر من تتبع خصوص  
نيل سواء كان في العبادات أو المعاملات ومنه ما ذكره من مثالي من باع ماله غيره بغير شره وكيل به بصدقه أنه ظهر أن بيعه قد صدق الصحة  
بحسب الواقع وإن كان بحسب ظاهر غير صحيح فأنه لا إشكال في صحة البيع في الباب في العبادات لا ريب في أن الأمر في المعاملات  
استلكت كثيرا وناقش بعض فضلا متاخر المناظرين في الإكفاء موافقة الواقع اتفاقا لم يكن مقصودا وقد نقض الكلام مسد في كتاب  
الصلوة في مثل من خط في غير الوقت صحاحه ولو لم يرد في غير وقتها لم يرد في غير وقتها لا بد من إجماع الشارع عليه على الإخلاص كما عر  
لما أحرازه في يوم من شمان عن شهر زمضان متى فيه لم يرد منه بعد ذلك وبسقط القضاء عنه في شهر رمضان لم يرد



فانتهى

02v

في الرد على البلاد المتعارفة لم ينع على خلاف في ذلك ويوجب الحجة من ان امره ثم ظهر كونه اربعة وجوه من شريسيان من بد  
 انتم المسلمين ثم ظهر كونه غيبا ويوجب القضاء والكفاية على من امره بيمانه وشهره معان في الظاهر ثم ظهر كونه من سبيل ويوجب  
 القود والذية على من قبل شخصه والظاهر ثم ظهر كونه من سبيل في قوله ويوجب لبعض من غيبه لا لا وفيه ثم ظهر  
 كونه من غير ذلك من اوضاع التي ينف عليها المتعقب والوارثان ابانها اتفاقا وليس في ذلك الا من من الاكله معطية الواقع واسه يكون  
 مقصودا وما هو فيه من قبل ذلك وبذلك يظهر ان ما اطال به الكلام يتبع المتكلم ذكره في ذلك انما في مقصوده في السمع وما  
 كل فهو لا يغيره بل في الحق هو ما حققناه ثم ان ما اذعاه في عدم الاجماع على وجه البيع لو كانت له في مساهة كما اذعاه قد اعترف  
 للسالك فقال و علم ان لعلامة في عدم الاجماع على صحة البيع بتقدير ظهوره فينازلته وعطفه عند حكمه في باع مال موزنة والاشماع  
 ثم مع انه في كتاب البيع من الكتاب المذكور ونقل الخرافة فيمن باع مال موزنة في مائة وان استجبه النسخة من اقول من انما لم يكن جدي  
 الاجماع في مسألة بيع ما ظهر في المسألة مع الخلاف في المسألة المعطوفة عليه ان يكون حصصه عليها سواء على ما يحدده في المسألة من اجماع ما بها  
 مثل الاولى والمسألة الاولى لم يظهر فيها منازع سواء قدس شرفه اعلم وهو ان في دعوى الاجماع قبل فان مع مساهة عما اول مساهة  
 لم يذكر مخالفه او لم يشر الى خلافه في المسألة بالكلية كما هي اذعاه غاليا واعترف ذلك فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 وهو انه لو اوصى بوقية معتقة وظهوره في العتق فان الوصية تكون صحيحة لصادقته المالكات في مسألة اوصى بمسألة من اجماع ما بها  
 تكون صحيحة لصادقته المالكات بحسب الواقع من حيث فساد العتق وان كانت ماطلة بالنظر الى اطلاق من حيث العتق لموجب يخرج عن المالكات  
 فالوصية لم تصانف للمالك بحسب الظاهر فيبطل الا انما كان لمدار انما هو على مساواة الواقع والاعلان لا يمتنع في الواقع كانت صحيحة قال  
 للسالك بعد ذكره ما ذكرناه من الحكم بالعتق في بيان الوصية في ذلك في كل واحد من اوجهه انما في ذلك على هذا يكون معطى ظاهره انما يتعقب له حال  
 الوصية فساد العتق لا يكون مقصودا في الوصية الشرعية بل بمنزلة المانل والعتق والعتق في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 الاجماع في باع مال غيره فانه قاصدا الى بيع جميع شريته غايته انه جابر من قبل مال لا انما في باع مال غيره فانه قاصدا الى بيع جميع شريته غايته انه جابر من قبل مال  
 البتة وان لم يقصد الى برونه مقصودا في الوصية والعتق ظاهره انما في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 فالقول هو بتوقفها على تقدير اللفظ لا على امضاها يتبع وهو في الحقيقة قوة وصحة حدتها اذ لا يمتنع في اللفظ معصوم بل كل لفظ عليها  
 كما يشاكاف وهذا منه انما في قول لا يرد في النظر في الظاهر لا من اوجه اوجه الظاهر في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 هذه فانه في هذه المسألة في الغالب ولكن بالنظر الى الواقع حيث ان العتق فاسد في في الاحكام والكتابات في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 من ان مطابقة الواقع وان لم يتعلق به فبصديق بما يتعلق في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 في الصورة الاولى والوصية من ان في البيع قاصدا الى بيع جميع شريته غايته انه جابر من قبل مال لا انما في باع مال غيره فانه قاصدا الى بيع جميع شريته غايته انه جابر من قبل مال  
 العقد باطلا بل خلاف والعقد المزبور قد وقع بطله في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 واقعا كونه ملكا لبايع حتى العقد بالنظر الى ذلك وبالجمله فان هذا العقد بالنظر الى ماله اوجه في صرف لورثه من مال غيره في باع مال غيره  
 قد ظهر كونه باطلا لعدم حقوقه في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 صحة وان كان غير مقصود بل مقصود غير كما عرفت في الصورة المتقدمة وبين هذا بقا في الوصية في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 بحسب الظاهر باطلا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 فالظاهر هو ان المذهب في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 بانه اذا اثنى القبط عن العتق اقبض حكم بانتقال الملك من حين القبط الى حين العتق وليس كالموت في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 القول وان اثنى القبط اقول قد تقدم ذكر الخرافة سابقا في ان القبط هو شريته في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 هو الثاني والظاهر ان هذا الكلام منق على هذا القول فان مقتضاها ان الملك لا يحصل الا بقبول القبط في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 الملك واما علمه من حيث ان شرط في اللزوم فان العقد قبل القبض عند جميع نافي الى ان لا يرد في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 تقدم ذكره في من الاشكال لما عرفت ثم في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 نافي الى الملك كاشفا عن انتقاله بالعقد كما هو مقتضى القول باللزوم وبغيره مما نافي في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 الوصية فانها تنقل الى الوصي اليه بالامور وموت الموصي في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 العقود الا ان الهمزة خرجت عنها في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 الفورية لعدم الدليل عليها في عدم تدخل في صورة تبيينه قال في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 للزومها فيكون من التبع في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 امتناع في امتناع في تخرج بعض اوجه التبع عن بعض اوجه اللزوم في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 الاحتجاب يعتبر فيه ما بعد معجابه مع ذلك فغير ما في كماله في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 القول قول لا نه منكر والاحتجاب في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة  
 في هذه الصورة دون الاولى بالقبول فان هناك بين يمين لان اليمين انما يكون في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة فاعلم انهم قد اختلفوا في المسألة







## فالتبرع

[illegible]







ॐ नमः

[illegible]



لغة فخرى فيها الخيل الا ان المراد بلغة وعرفا انما هو بمعنى الغاية كما ذكره فلم ادر من ملة النجاشية وغاية لامنة فان في القاموس من المدة  
 كالق في العاية وقال في كتاب المصباح النير الممدى بغتتين الغاية وبلغ يدى البصرى منها وغاية ثم اعلم انه قد عنون اكثرهم هذا الكتاب  
 بكتاب السبق والزمانيه ومنهم الحق في الشرايع وهو ظاهر في اختصاص السبق بالخيال والابل والزمانية بالتهام مع انه قال بعد ذلك و  
 المناضلة السابقة والرواية والمناضلة لغة انما هي الرمي فلا يجوز في فاضله اي رامة وبها لا فضلت فلا تفضلت اذا غلبته وانتضل  
 القوم وتماثلوا اي رموا السبق وقال في كتاب المصباح النير فاضلته مناضلة ونضا الا زاميته فضلته فضلا من باب قتل غلبته في الرمي  
 وهو ظاهر في تخصيص المناضلة بالرمي ولهذا قال في المسالك واما اطلاق المناضلة على ما يشمل المناضلة فليس بمعروف فلفظة ولا عرف ولا عمل المعنى  
 ومن يتعمد في ذلك تحوز وفي الاطلاق وبعض الفقهاء عنوان الكتاب بالسابقة والمناضلة وهو الموافق لما نقلناه عن اهل اللغة ويشير الى ذلك  
 كلامه في التذكرة حيث قال والتسمية اسم يشمل السابقة بالخيال حقيقة وعلى السابقة بالرمي مجازا وكل واحد منهما اسم خاص فيخص الخيل بالرمي  
 ويخص الرمي بالنضال وهو ظاهر في ان المناضلة حقيقة انما هي بمعنى الرمي الثاني ما علم ان الفقهاء من الخاصة والعامة ذكره وفي هذا  
 الكتاب جملة من الاسطلاحات في اسماء التهام وما يتعلق بالرمي وهو مؤيد لما قلناه من ان المراد بالنضال الخبر المتقدم انما هو هذا القول  
 لا ما يطلق عليه لغة كما ذكره والرشق بفتح الزا الرمي وهو مصدر رشق رشقا رشقا بالتهام وبالكسر عدما يرمى به من التهام يقال  
 رمى رشقا بكر الزا اي رمى بهامه الذي يريد بهما كذا قال في المصباح النير شقته بالتهام رشقا من باب قتل ورشقته بالالف لغة رمية به  
 والرشق بالكسر الوجه من الرمي اذ رمى القوم باجمعهم جميع التهام وح يقال رمى القوم رشقا فلان رشقا بالتهام رشقا بالتهام التي ترمى  
 اجمع رشقا مثل حمل واحمال انتهى ولو حصل الاتفاق على معنى تحت حنة فكل حنة يقال لها رشق ونقل عن بعض اهل اللغة انه  
 خسر بين العشرين والتكثين ويقال رشق وجهه وبكسر الزا ويراد به الرمي ولا حتى يفرغ الرشق قال في المسالك بمعنى انه  
 مشرط بين العدد الذي يتفقان عليه وبين الوجه من الرمي لذلك اختلف في افعال رشقا او رشقا او رشقا عليه كأن يقال رموا  
 رشقا لزموا باجمعهم في جهة واحدة قال الجوهري الرشق الاسم وهو الوجه من الرمي فان حمل القوم باجمعهم في جهة واحدة فالورينا  
 رشقا والمراد برشق اليد هذا المعنى ايضا فاضافة الى اليد كما ضافة الوجه فيقال رشق باليد رشقا وجدا اذا كانت تحت الرمي واحدة و  
 يمكن مع ذلك انما ضافة اليها اي يظهر من كلامهم الثالث قد ذكر الفقهاء للتهام عند الاصابة بالعرض او ضافة انقل من التذكرة  
 ان ذكرها احد عشر سماعا في التغير بسة عشر سماعا ونقل في المسالك عن كتاب فقه اللغة لثلاثة عشر سماعا وذكر الحق في بعضها لكن  
 ذكر الحنة الاول جازما بالقيمة واما السادس من هذه الى القول بذلك فقال ويقال المزدلف وفي المسالك انه ذكر ستة او صاف في ذلك  
 بنام والمذكور انما هو خمسة كما سند ذكره انتم نعم واحاد او اسد او ارد فها بنادر في المسالك والعرض من ذلك ما اعتبره ارفقه  
 في هذا الزمانية ولا يستحق العوض المشروط ان يصيبه بما هو ابلغ منه اقول وعما ذكره المحقق المشار اليه من الاسماء احاد الحلية بالياء  
 احير اقال في كتاب المصباح حتى السوي يحمر وحسالتن دنا ومنه حبا السهم العرض وهو الذي يوضع على الارض ثم يصيب الهدف  
 فهو حباب وسهام حواب انتهى والمراد ان يرفع دون الهدف ثم يجول العرض فيصيبه وقوله يوضع على الارض اي يلق قال في  
 القاموس الزنج مخد الزلق ويسكن وفي اصطلاحه كان زنج يكون للآدم ويحبر كما اي زلق والنج الزلق وسهام الزلق اي يوضع على القوس  
 وثانيها الخاص بارجاء المجنة ثم الصاد المملة وهو الذي يصيب احد جانبي العرض واخوه في الخاصة لانها في احد جانبي الاساس وهو اساسه  
 احد جانبي العرض كما صاب في الخاصة ولم اقف فيما حضرني من كتب اللغة على هذه اللغة القيمة سيما القاموس المحيط بجميع المعاني وان كانت  
 موجودة في كتب الفقهاء قبل وبني ايضا حباب او قيل الجار بما سقط من وراء الهدف وقبل ما وقع في الهدف من احد جانبي العرض فعلى هذا  
 ان كانت الاصابة مشروطة في العرض فاجاب عن خطي ان كانت مشروطة في الهدف فهو صواب قول ولما اقف ايضا على هذا الاسم اي نحو كان  
 هذه المعاني في القاموس ولا غير مما حضرني من كتب اللغة وثالثها الخارق بالحاء والاياء المجتهد قالوا وهو ما يحدث في العرض في طاهره  
 فينقب فيه ويدلك منه في عند فقال الخارق ما حدثه ثم وقع بين يديه وفي التفسير انه ما حدثه ولم يقبله الا ان كذا اهل اللغة على خلاف  
 ذلك فانهم صرحوا بان لا ينفذ في العرض قال في كتاب المصباح النير خرق التهم القطار من قبله فهو خارق وجميع حواذف والمراد  
 بالقطار هذا العرض اعم من ان يكون قرطاسا او غير ما استقف عليه انتم وفي النهاية لا يخرق التهم وخسوا اذا صاب له رمية بعد  
 وسهام حازق وخاسق وطاهر الصلاح والقاموس هو مجرد الاصابة وهو اعم الاقوال الثلاثة قال في الصلاح في باب التين يسمي العرض  
 قرطاسا يقال رمى قرطاسا اذا صاب وفي القاموس خرقه بخرقة طعنه والخارق التسان ومن التهام المقرطس قال في الصلاح اي الخارق  
 من التهام المقرطس حاسق لغته في الخارق وهو موافق لما تقدم نقل من النهاية من تراود هذين اللفظين ونقل في المسالك عن المتأخرين  
 في كتاب مترامية اذا صاب بالهاج فهو مقرطس وخارق وحاسق وضابب وهذا ايضا اعم من ان يحدث له ام لا ويثبت فيه ام لا وهو  
 موافق لما تقدم نقله عن الصلاح والقاموس ورأى الخارق بالحاء للجهة والراء المملة وهو الذي يخرج من العرض فاذا وهذا المعنى  
 موافق لما هو مذهبهم من حاق هذا اللفظ عروفا لانه لا تحرف الثقب والثقب سواء نقض فيه او سقط منه الا ان هذا الاسم غير موجود  
 في جملة الاسماء المعدودة للتهام في غير هذا الكلام كما اعترف به في المسالك حيث قال بعد ذكر المصطلح وكلامه في ابي بن كثر ليس باسمه  
 لغة ولم يذكره احد من اصحاب الكتب الاربعة اللغوية السابقة ولا غيرهم ممن وقف على كلامه وفي بعض نسخ الكتاب بنارون بالميم بدل  
 الخارق وهو القواب موافق لكلام اهل اللغة لقبا وتقرها وفي الضرر جعل الخازن بمعنى الخاسق وقد تقدم وجعل الخارق والزاء



فی الزیما

[illegible]

کتاب الوصایا

[illegible]



## کتاب الوضو

[illegible]



# في الوصية

٥٣

تلك حدود الله ان حمل على ظاهره من التبريم فالواجب تخصيصه بما زاد على الثلث فان لم يجز له شرعا وهذا سواء في بظاهر الايتين المذكورتين  
وان حمل على الكراهة المؤكدة فانهم صلوات الله عليهم كثيرا ما يبالغون في النهي عن المكروهات بما يدحها في حيز آخر او في المستحبات  
مما يكاد يلحقها بانواجبها فيجب حمل على من يرواها على احوال الافضل المساوات بينهم وسماها تمام كلامه في هذا المقام انتهى ما  
نقضته حاشية من الاخبار المذكورة من ان لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصا في معرفته وعقله الطاهر حمله على ما هو اتم من وصيته  
بالاقرار بالشهادتين وجميع ما جاء به الله سبحانه من عليه خبر سليمان بن جعفر المتقدم والابناء باله وعليه مما كان يتعلق به حال حيوته و  
يدقوه بنفسه من هذا صغار وامور يريد انفاذها بعد موته فان الوصية لغة العهد بقاء وصاه ووصاه عهدا ليه فيعهد الى من يعينه  
من اخوانه المؤمنين ان يتصرف في امواله بعد موته بما يقص عنه ما وجب في ذمة مما قد ذكره وان كان له اولاد صغارا فاما مقامه في  
الولاية عليهم وليحتجب له كما عرفت ان يوصي لبعض اوصيائه وان يشهد على تلك الجماعة من اخوانه كما تقدم في حرسهم المتأخرين  
على ايمانهم وعقائدهم ويعهد لهم ان يشهدوا له بيوم القيمة وليعهد لهم على ما اوصى به من تلك الامور الذميمة مضافة الى الامور التي  
والى بعض ما ذكرنا في ما رواه في الكافي عن سعد بن سعد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اجلت في عمره يومين فاجعل احدهما لادراك  
نستعين به على يوم موته قبل ذلك الاستعانة قال يحسن تدبير ما يختلف ويحكمه ولا يري ان ترك ما في الامور من اضرار اليها و  
عدم الوصية بها موجب لما ذكره عنهم السلام من نقصان لمة والعقل قال ابن ادريس في كتاب السرائر بعد نقل حاشية من نقل على قوله ما  
ابا الى اضررت يومئذ او سرفهم فلا تتركها بما ملخصه سرفهم بالتبني غير المحرم والزنا غير المحرم المكسرة والباء ومغناه اخطائهم واغفلهم لان  
السرف الاغفال والخطا قد سرفت التثنية بالكسرة اغفلته وجعلته وحكي الاصحى عن بعض الاعراب وداعا احتياجا لمضى المسجل مكانا  
مخلفهم ففعل في ذلك فقال مررت بكم سرفكم اي اخطائكم واغفلتكم الى ان قال هكذا انصرف عليه جماعة اهل اللغة بذكره الجوهري في  
كتاب الصحاح وابو عبيدة الهروي واما من قال في الحديث سرفهم ذلك المال بالقاف فذا صفت سرف لا يتعدى الى مفعولين الا  
بحرف الجر يقال سرفت منهم مالا وسرفت بالقاف يتعدى الى مفعولين بغير حرف الجر فيلخص ذلك ان يتولى فيه ان يرجع استدلاله  
الهم الى ان سرفت يتعدى الى مفعولين بنفسه وسرفت لا يتعدى الى مفعولين الا بحرف الجر وهو في الحديث قد عدى الى مفعولين  
فينجب حمله على سرف بالقاف والافحرج دور وسرفت بمعنى اخطائه وجهله لا يدل على ما ذكرناه وانما مستلزمه لكن لا يلزم حمل الحديث عليه  
وانت خير بان ما استدل به فما ذكره في ردود بان الظاهر من كلام اهل اللغة ان سرفت ذاتا لا يتعدى الى مفعول واحد وهو طاهر  
صدر كلامه وان ادعى في اخره خلافا فان الحديث التي صلها من الاصحى انما تضمنت تعاقبا الى مفعول واحد انما هو في اللفظ الذي جعل  
بمعناه من قولهم اخطائكم واغفلتكم فان اجمع انما عدى فيه الى مفعول واحد ذلك قول يروى سرفت التثنية بالكسرة اغفلته وجهله فانه  
فانما انما يحكمه متعديا الى مفعول واحد كاللفظين الذين جعل بمعناه الفاعل القاموس في المخرج اجمع ومنه قوله تعالى اهل بيته فاما  
على ان ما ذكرناه من ان سرفت بالقاف لا يتعدى الى مفعولين بسبب ما روي بما ذكره في كتاب الصحاح المبرحيت قاله سرفت ما لا يتعدى  
الى الاول بنفسه وبحرف الجر على الزيادة وظاهرا كما ترى ان يقال سرفت مالا وسرفت مالا فيتعدي الى المفعول الاول ما روي به في نادر  
بالحرف على الزيادة وبذلك يظهر لك ضعف ما تكلفه قدس سره على ان لا يخفى ما في الخلل على الفعل الذي هو جلاب من الزيادة وذلك ان  
الغرض من هذا الكلام وسياقه في المقام هو المبالغة في المنع والرجوع عن الحيف في الوصية والاضر بالولد والوارث والمساكين لان  
انما هو لفظ سرف بالقاف فان حصل الكلام ان الاضرار بهم في الوصية بمنزلة سرفة ذلك من اهلهم المترتب على الاتمه سر علواشغال  
لذمة بالسرف حتى يرد الى صاحبه وحق فلا يجوز واما اخطائهم وجهلهم فان مناسبة فيه للبالغة في الاضرار وبالجمل فان كلامه  
قدس سره في نظري يحمل من القصور كما لا يخفى على من لاحظ ما ذكرناه في هذه التطوير والله العالم والكلام في هذا الكتاب يقع في  
مقاصد المقصد الاول في الوصية وفيه مسائل **الاولى** قال في الوصية قليل عين او منفعة او شايط على التصرف  
بعد الوفاة والمراد بالشايط المذكور هو ان يوصي اب ما فاد وصاياه والقيام بافعال ومجايد وفي الوصايا وما افهم بعضهم على  
تمليك العين او المنفعة ولم يذكر الشايط على التصرف ومتناهى ان يوصيهم اذ يحل الوصاية التي هي عبارة عن الشايط المذكور في  
الوصية ثم قد ذكرها في تعريف الوصية وبعضهم جعلها فيما احرارها وصيها للوصية والشهادتين الله سبحانه جعل لكل من العينة  
والوصاية كتابا على حدة وفي اللغة قال الاول هو من ما ذكرناه والله المبرور من كلامه انما هو ان يوصي به الى ان يحاط بالمفعول  
من الوصى اليه ان كان معينا واما غيره كالغفران مثلا فيقول الحاكم الشيخ اذ من يجب والطاهر في الثاني مما استظهره جمع من المتأخرين منهم  
شيخنا الشهيد الثاني في ذلك عدم التوقف على القبول وقدم نقضه في الوقت ثم ان على تعاقبه في حيز المقام الاول في  
يكفي القبول بالفعل الظاهر كما اختاره جمع من اصحاب من الكفاة بان ذلك كالخذل والنعمة في ذلك فانه قد تقدم في حيز من القبول  
للمقدمة وبذلك يظهر ان عدا عدا كما ذكره في المخرج من النظر اذ مقتضى ذلك وحيز الانجاب والاداء الى المقتضى من حيز من العقو  
الان يكون عقلا جازا كما هو الطاهر في بيته ما شئت الله من جوارح جوع الموصى مادام حيا والموصى له ذلك ما لم يتقبل بعد الوفاة و  
ما ذكرنا من اشتراط الايجاب والقبول للفظين انما هو في العقود القديمة وليد كان فطاهم اوصيائه ان لا يتصرف في ماله في القبول  
قال في المسالك وهو موضع وفان وهو مما يؤيد كونه جازا في الوصاية فيجب ان يوصي به الى ان يحاط بالمفعول فيكون  
لفظان هكذا واعطيا فلا يبعد في كذا او لفظان بعد في كذا وانما جعل في كذا وانما جعل في كذا وانما جعل في كذا

في الوصية



قوله في الاصل وصيت به في ان العطية انما هي بعد الوفاة فلها لم يخرج الى قيد بخلاف ما عطاوا فلا بد ان يكون في الاصل وصية  
 من الوصية وبين الامر بالا عطاء في حياته وفي الثاني مشترك بينهما وبين الاقرار بذلك فلا بد من قيد يصرح بالكلام الى الوصية فيرد به قول  
 بعد وفاتي اذا عرفت ذلك فاعلم فاني لم اقف في الاخبار على ما يدل على وجوب القبول وان كانت الوصية لمعين بل ربما ظهر من اختلافها  
 العلم وان لا يتوقف على ازيد من الاجاب بالالفاظ المذكورة الا انه خلاف ما يفهم من عامة كلامهم ومن الاخبار في ذلك صحة زائدة  
 عن ابن جعفر عليه السلام في رجل اوصى بثلاث ماله في اعمامه واخوانه فقال لا عمامة للثلاث واخوانه الثلث وروى في تب عن عبد الرحمن بن ابي عبد  
 الله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئ قال لا عمامة ان كنت بعد فاني بقيت فكيف ان ذلك جائز وان ماتت الاستعانة بها فخرجت  
 الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الا في انشاء الله تعالى جملتها منها في القيد على الاجاب خاصة كما سيظهر انتم نعم المسئلة الثانية  
 قال الشيخ في ان الوصي له بشي فانه ينقل الى ملك الوصي له بوفات الوصي وقال في ط اذا اوصى لرجل بشي فان ملكه لا يبرئ من ذلك  
 الشيء قبل وفاته بخلاف اذا مات الوصي متى تنقل الملك الى الوصي له فيل فيه قولان احدهما ينقل بشرطين فوات الوصي وقبول  
 الوصي له واذا وجد الشرطان انتقل الملك عقيب القبول والقول الثاني انه يراعى ان قبل الوصية بيانا انه انتقل اليه الملك بوفاته و  
 ان لم يقبل بيانا ان الملك انتقل الى الورثة بوفاته وقيل فيه قول ثالث وهو ان الملك ينقل الى الوصي له بوفاته الوصي مثل الميراث ويكفي  
 في ملك الورثة بوفاته فان قبل ذلك استقر ملكه عليه وان رد انتقل عنه الى ورثته قال وهذا قول ضعيف لا يرفع عليه بل على الاول ثم  
 قال بعد ذلك لا أقوى ان يقال ان الشيء الوصي به ينقل الى ملك الوصي له بوفاته الوصي قد قيل انه بشرطين بلوت وقبول الوصي له  
 وقيل ايهاه يراعى من قبل علم انه انتقل بالموت اليه وان رد علم انه بالموت انتقل الى الورثة قال وعلى ما قلناه لو اهل شوال ثم ذكر بعض  
 الفروع الانية التي هي في المسئلة ونقل عن ابن الجنيدي ما يدل على علل موافقة الشيخ في الخلاف وقال ابن ابي عمير الاقوى في ضمني انه  
 لا ينتقل بالموت بل باصنام القبول من الوصي له لا بمجرد الموت وقال في الخ بعد نقل الاقوال المذكورة والمعتدان نقول الوصية ان كانت  
 لغير معين كالفقراء والمساكين ومن لا يمكن حصرهم كبنينا ثم اوعى مصلحة كسجلا وفطرة ارجح او مدرسة او غير ذلك لم ينتقل القبول و  
 لو تمت بمجرد الموت لتعذر اعتبار القبول من جميعهم فنقطا اعتباره كالوقوف عليهم وان كانت لمعين فانقرت الى القبول ولا يحصل الملك  
 قبل لان القبول معتبر بتفصيل الملك له قبل قبوله لا وجوبه مع اعتباره ولا انه يملك عين معين فلم يسبق الملك القبول كسائر العقود  
 ولان الوصي له لو رد الوصية مطلتا ولو كان قد ملك بمجرد الايضاح لم ينزل الملك بالرد كما بعد القبول ولان الملك في الماضي  
 لا يجوز تعليق شرط مستقبل لا متاع تقدم للشرط على شرط انقضى وقاية المسالك لا خلاف في توقف ملك الوصية على  
 الاجاب من الوصي لانه اذا اراد ان العقد النافل للملك وتمام الركن حيث يعتبر القبول على بعض الوجوه في توقفه على موته لان مقتضاها  
 هو الملك وما في معناه بعد الموت قبله لا ملك وانما الخلاف في ان قبول الوصي له هو معتبر في انتقال الملك اليه بالموت بمجرد  
 كونه شرطا في الملك وتمام السبب المعتبر به وانه اصله ويعتبر في الجملة انتم بما ذكر اوله لا يعتبر اسلا بل ينقل اليه الملك على وجه القهر كالارث لا  
 بمعنى استقراره له كآن بل بمعنى حصوله مترار لا فيستقر بالقبول ويطلب استمراره بالرد وينقل عنه الى ورثة الوصي فهذه اقوال ثلثة انتهى  
 اقول لا ينبغي على من راجع كلامهم في المقام وما وقع لهم من النقص والابرار ان هذا البحث والاختلاف انما هو بالنسبة الى الوصية لمعين  
 من حيث اشتراط القبول فيها عندهم وانما فيما لا يشترط فيه القبول فانه لا خلاف في الانتقال بمجرد الموت قال في المسالك واعلم ان موضع الخلاف  
 الوصية الفقيرة الى القبول فلو كانت لجهة عامة كالفقراء والمساكين انتقلت الى الجهة التي هي الجهة المعينة بالوفاة بغضلاف حيث يكون الوصية  
 نافذة انتهى وانت خبير بان المسئلة غير منصوصة ولهذا صارت محل الاشكال وطرحا للقول والقال ومنشأ هذا الاشكال والبحث في هذا  
 المجال من حيث اشتراط القبول في الوصية لمعين وانما لا يصح الوصية بدونهم لم يوردوا دليلا شرعيا ولا نصا مرعيا وانما علل وجعل  
 اعتبارية وقد تعبدت ما حصره من النصوص فلم اقف فيها على ما يدل على هذا الشرط وانما لا يصح الوصية الا به بل ربما ظهر من اطلاق  
 كثير منها عدمه ومن ذلك صحة زائدة ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله المتقدمين وما روي في الكافي والخصية في الصحيح عن محمد بن قيس عن  
 ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل اوصى بوصية من ماله لثلاث اربع فقلت ان كل خطا ينفذ الوصي فقال تجازي الوصية من ميراثه ومن دينه  
 بهذا المضمون اخبار اخر دالة على اخراج الوصية من الدية كما يخرج من الميراث وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الوصية  
 في مكات كان مقصدا لحرقة فوصيت له عندهم الوصية فقال اهل الميراث لا يجزى وصيتها الدية مكات لم يعنى ولا يورث ففني بانه يورث  
 بناب ما اعتق منه ويجوز له من الوصية بناب ما اعتق منه وقضى في مكات الوصي له بوصية وقد فني ضعفه عليه فاجاز له نصف الوصية  
 وقضى في مكات ففني مع ما عليه فافوض له بوصية فجاز ربع الوصية وهذا المضمون ايضا اخبار عديدة وظاهر هذه الاخبار كثر على تنقل  
 الوصي الى الوصي له وان لم يحصل القبول الا لاشارة في غرضها الى اشتراط القبول من الوصي له كما ادعوه واطرها كما ترى شامل لما لو  
 كان ثمة قبول لو لم يكن وعدم الاستفصال دليل على ان الوصي له في المقام كما صرح به جملته على ان اشارة الابدال دية ما ذكرنا ظاهر الاية اعني قوله سبحانه  
 من بعد وصية يوصي بها او دين وجواب العلامة على الاية على معنى وصية مقبولة والوصية بدون القبول ليست كذلك لا يخرج من الخلاف  
 مضافا الى ان ما ذكره خلاف الظاهر في كتاب التفسير والتاويل في وجود الدليل على القبول وهذا يظهر ان ما ادعوه ايضا من كون الوصية  
 من جملة العقود محل توقف واشكال لعدم الدليل عليه مع ظهور هذه النصوص ونحوها في عدم وجود القبول فهو لو كان عقدا لوجب القبول  
 ودل على انها والامر كما ترى بخلافه فان قيل انه لا يصح في اكثرها بالبلوت ايضا بل ظاهرها حصول الانتقال بمجرد الوصية مع انكم لا تقولون



# في الوصية

٥٣٦

قلنا قد اقم الدليل على ان الوصية مادام حيا وهو مؤذن بعدم الانتقال عنه في حياته فوجب تخصيص اطلاق هذه اللفظة  
 بذلك اذا القول لم يبق عليه دليل ليكن تخصيصها بما يضر في معنى الاطلاق ما ثبت اليه من الممارس ووجه فاد لم يبق دليل على اعتنا  
 وشرع الحكم فيه الى حكم الوصية غير معتن بمحبت ان ظاهرهم الاتفاق على ان الوصية له الرد وعدم القول فيجب ان تفرق بين الامر  
 بان الانتقال في غير العتق انتقال تام لا رد وفي المعتن انتقال منزلة في القول يستقر بعده القول تطل ويعود الى ورثة الوصي  
 على ان المناقشة ايضا طريقا بما ذكره هو ان الوصية له الرد فانما انقضى له على دليل وما لا ينافي من كون ذلك كالمات بسبب رد شرع  
 فان ظاهر الاخبار التي قد منها ما دلل ان العرج عاظمهم الاتفاق عليه متكل وكيف كان فالمسئلة غير جارية من الاستكال والاعتنا  
 فيها مطلوب على كل حال اد عرفت ذلك فاعلم انهم قد فرغوا على هذا الخلاف المتقدم من عايدية الحكم كسالم البعد وتم التفرقة وسائر  
 زوايا الوصية به المتجددين الموت والقبول فان قلنا انه يحصل الانتقال بالموت خاصة كما هو مذهب الشيخ في الخلاف ومن ينهه هي  
 الوصية له قبل الوصية او رد هالات العين قد انتقلت اليه وعناء ما تابع لها ولورثتها احتل رد عناءها ايتم على الورثة تعالىها واحتل  
 العلم ان العناء ليس من الوصية به التثني بغير رد وقوله به قد ملكه بملك العين بعد الموت الموت فلا يراد ملكه عنه ورد العين  
 من حيث كونه موصى بها فهو لم يقبل الوصية لا يستلزم رد العناء لا تلبس من الوصية به كما ذكرنا بل ملكه من جهة اخرى وسالحو ان قلنا انه  
 لا يحصل الانتقال لا بالقول كما هو مذهب العلامة في لف فان الزوائد والتمام في ثلاث ملذ لا تكون الوصية له قبل الوصية بعد ذلك او  
 رد هالاتها انما حدثت قبل ان تدخل العين في ملكه وقوله بعد ذلك لو قبل انما يوجب انتقال العين خاصة وهي موصى بها في الكلام بما اذا  
 لم يقبل الوصية له فهي مستحصها من الوصية من حيث انها من جملة التركة فيقتضي منها رد يومه وينقل منها وصاياه كالاصل والورثة لحدونها بها  
 رد ملكها بالموت وحان اقربها للاعتد الثاني وان قلنا ان المارعات والوقف صارت هذه الزوائد ايضا موقوفة فان قلنا في رد الاقلا  
 وثانها فطر العبد الوصية به اذا سلم وقت وجوبها من الموت والقبول على القول الاول تكون على الوصية اليه وملكها بالموت وعلى الثاني  
 فليس على الوصية له شيء لعدم الانتقال اليه وقوله بعد ذلك لو قبل لا يستلزم الوجوب وقد مات وقته وعلى الثالث ايضا لا يلزم وعلى  
 صدين القولين يسقط الفطرة هنا قالوا في معنى الفطرة هنا المؤن الحاجة اليها من القبول والموت وقالها انه اذا روج امتحرا او لوجه  
 له بها فلي تقبل القول الاول وهو الانتقال بعد الموت فانه يفسخ النكاح من الموت يوم للحولها في ملكه في ذلك الوقت فيستل  
 العقد السابق وعلى القولين الاخرين فان رد الوصية استمر النكاح لعدم ما يوجب طلاقا وان قبلها اصح النكاح على كل من القولين لكن  
 يكون الانسحاب من يوم القبول على القول الثاني لان دخولها في ملكه بعد القبض ومن يوم الموت على الثالث وهو المارعات والتوقف لا تكس  
 ذلك بالقبول ومنه على غير ذلك من الموضع المذكورة في كلامهم من است الوقوف عليها فليرجع الى مطلقات اصحاب المسئلة  
**الثالث** المشهور في كلامه الاصحاب بناء على وجوب القول في الوصية كما هو المنقول على ظاهره كلالهم به لا فرق بين  
 وقوع القبول قبل وفاة الوصية او بعد هنا اما قبل وفاة الوصية فلا تملك ما نقل اليه من الملك على الوجه الذي نقل اليه وان لم يكن وقته  
 والاصحاب هنا انما افاد التمثيل قبل وقت الانتقال اذ الانتقال انما يحصل بالموت والقبول هنا وقع طوع هذا الاعجاب وما بعده  
 الوصية فلا استكال ولا خلاف في اعتبار القول المطابقة للايجاب الصادر من الوصية لا في وقوعه مملكا موقفا بالوفاة وقد حصلت الوفاة  
 فقبل الوصية ذلك ونقل عن جمع من الاصحاب منهم العلامة فاد من ستر احتصاص اعتبار القول بهذه دون الاولى محتمل على اعتبارها في  
 الصورة الاولى ما انه اوجب بعدم تقبل الموت ليس محلا للقول فانه القول قبل الوصية وكذا لو ماعه ما يملكه وعدم المطابقة بين الاعجاب  
 والقبول ورد ذلك مما استدل به في بيان الوجه في الصورة المذكورة ونوعه من ان القول لا يلزم ان يحصل به الملك او ما يحصل به تمامه  
 وهو لا يوجب وجود منسب كما ان يختلف فقد شرط وهو هو كلك لان الموت شرط في حال الاعجاب كما وقع قبل زمان الملك ما قلنا  
 له وقت متأخر فذلك القول والمطابقة خالصة والفريق يدين بين بيع ما يملكه واضح فان ذلك متع شرعا اعجابا وقته لا وهذا الامناع من  
 الا بواسطة التمثيل المذكور وهو غير مانع اقول لا يخفى انه لو كان لا اعتبار بالقول منسب من الصور لكان الواجب المطابق ذلك التمثيل ما يتقا  
 منه من عموم وخصوص الا انه ليس في المقام فحق كما عرفت ولا دليل وليس الا ظاهر كلامهم وانما فاد على الحكم امدل وروح عليه به اسرع للنظر  
 في صحيح شيء من القولين المذكورين هذه التعليلات الاعتارية وقاعدت ما في الاحتمال عليهما من الاستكال في المسئلة المشهورة الرد  
 والاحتمال وان كان ما اعلم به المشهور اقرب الى الاعتبار **المسئلة الرابعة** قاله الورثة الوصية في حال حياة الموصي حازا قبل بعد  
 وفاته اذ الحكم لذلك الرد وان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت وكذا لو رد بعد القبض وقبل القبول ولو رد بعد الموت وقبل القبض  
 قبل قبطل وقبل لا تبطل اقول لا ينبغي ان يعلم ان الوصية لا خلاف كما عرفت ان المالك في الوصية متوقف على الاعجاب والقبول وموت  
 الموصي مدون لثمة المذكورة لا يحصل الملك قطعا وانما احتلوا في ان القبض مع ذلك هل هو شرط في تحقيق الملك ام ليس بشرط هل  
 ما رد كالبته والوصف لا يتركه في ايلة التقبيل له وهو العتق المتري بها مع اولوية الحكم في الوصية من حيث ان العتق في الهبة وفيه  
 معناه فخره في الوصية مؤثرة والمدرك في الموقوت حتى لا يفرق بينية سواء الفخر يقع من الحمل بعد حيا في خلاف الوصية قبل بالثمة  
 لاصالة العلم وعموم الامر بالنوع بالعتق والتسل يصح التراجع وحلا لقي من حيث حرج الهبة وبطائر هذا دليل جازع فادعاهم و  
 هو لا يتناول الوصية والايوتة المذكورة لا تعيد حكمه لان في اصل خلافه وقع في ايوتة ايتهم كما سيجي ان بعد اقول لا بد ان يكون ما  
 رواه العباس بن عامر في الصحيح قال سئل عن رجل وصى ببعية فماتت فاد ان يفضله به بتره عتق لعل صاحب مائة ومائة







## في الوصية

حق فان حق القبول لا يورث في سائر العقود اجامها كالموابع او وهب فمات المشتري والموهوب قبل القبول فقبل الوارث وان كان  
على الفور فانه لا يعتد به قطعا فكذلك هنا انتهى اقول قد عرفت مما قلناه انه لا دليل على اعتبار هذا القبول الذي يدعى بقبول الوارث  
كون الوصية عقد يتوقف على الايجاب والقبول كما هو المشهور بيننا بل ربما ادرك ظاهر الصحيح المذكورة هنا مضافا الى ما سلف من الاخبار  
على انه مجرد الوصية فلهذا لا ينقل الى الوصي له وثبت له الحق وان كان منزها لا يراعى بوفاته الموصى اذ لا وجه للانتقال الى الوارث قبل  
قبول الوصي الا بالتقريب الذي ذكرناه وح قلنا وروى انما هو الوصية لا القبول الذي تدعى في عنوان المسئلة فحصلوا محل الخلا  
في انه هل يورث القبول لموات الموصى له قبل القبول ام لا وصحة محمد بن قيس المذكورة ظاهرة فيما قلناه حيث قال عليه السلام في الجواب  
الوصية لو ارث الذي اوصى له اي اشكنا اوصى له ذلك الرجل فمات الموصى له في الوارث ان لم يرجع الموصى فيها فالورث هو الوصية  
لا القبول اذ لا دليل بل لا اشعار في شيء من الاخبار به بالكلية والرجل على تقدير مضاف في الكلام يعني قبول الوصية لو ارث الذي اوصى له  
خلاف الظاهر والاصل عدمه ونقل عن جماعة من الاصطفا منهم ابن الجني والعلامة في فتح القول بطلان الوصية في الصورة المذكورة  
مستندين الى ان الوصية عقد يفترق الى ايجاب وقبول من الموجب له فيبطل بموته واستندوا مع ذلك الى صحة اني بعير ومحمد بن مسلم  
عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل اوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصى قال ليس له في الموقوف عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى لرجل بوصية ان حدث به حدث فمات الموصى له قبل الموصى قال ليس له في اقول انتم خير مني في  
في هذين الخبرين من الاجمال ويقدر اوجه الالزام من الاعتماد عليهما في الاستدلال قال في المسالك والحق ان هاتين الروايتين  
لا صراحة فيهما في المطلوب لانها كما احتمل ان الوصية لا شيء يعتد به بمعنى بطلانها باجماع اذ ان الموت ليس بغير الوصية بل  
وتما كان الثاني انبب باسلوب الكلام وتذكر الغاية المستتر في الفعل به بينه في الثاني بين الروايات فيكون اولى انتهى والشيخ  
في التمهيد بين حملها على ما اذا رجع الموصى بعد موت الموصى له عن وصيته فاما مع اقاربه على الوصية فانها تكون لورثته قال وقد  
فصل في ذلك في خبر محمد بن قيس السابق ولا يخفى ما فيه من البعد عن الانطباق على سببنا في سلكه واعتناؤه الوافي حملها على ما اذا كان  
هناك قرينة تدل على ارادة الموصى له بخصوصه دون ورثته اقول ويحتمل ولعله الاقرب حملها على التقية كما ذكر في الواسط في قوله قد  
اكثر الغات وكيف كان فان الخبرين المذكورين لما لا ينافيان قوة المعارضة للقبول السابقة ولعل الاجل في ذلك انهما في الواسط في قوله قد  
ان على البطلان بان الوصية عقد يفترق الى الايجاب والقبول قال وقد بينا ان القبول المعتد به هو ان كان في بعد موته فصار الموت  
لا عبرة به انتهى وفيه ما عرفت وفيما هنا في ذلك بالتفصيل كما قبل في المسالك من ان يرد على صاحب من انه يخص البطلان بما اذا كانت  
الموصى له قبل الموصى عمدا بالمولد هاتين الروايتين فان فليمان بعدا بطلانها لعدم المعارض اقول لا يخفى ان هذا الروايات  
المذكورة انما تعارضت ومضادتها في موت الموصى له في حياة الموصى في صحة المتقدمة من حيث في الصحة والانتقال الى الوارث و  
الروايات الاخريتان على ما عرفت من الاجمال والاحتمال وان ادعى منها الدلالة على البطلان وكيف كان فان حكم موت الموصى له بغير  
الموصى غير معلوم من هذه الاخبار وحيث فيمكن ان يقال ان مع موت الموصى له في حياة الموصى فاعلم ان صحة الروايتين المذكورتين  
واما بعد وفاته فالوجه في الحكم بالقبول انما هو ما ذكره هذا القائل بالتفصيل من ان الاصل الصحة ولا معارض هنا الواسط في قوله  
ما قلناه في صدر المسئلة الرابعة من صحة العباس بن عامر الدالة على موت الموصى له قبل قبض الوصية فلو على سطر اوصى ان يبطل  
وارثا ليدفع اليه الوصية وظاهرنا ان موته بعد موت الموصى كما هو محل البحث ورواية محمد بن عمر السبيعي قال سئل ما بعير  
عليه السلام يعني الثاني عن رجل اوصى لرجل اوصى له في ان اعطى اعمامه عمالي كل سنة شيئا من الثمن فاعطى ورثته وهذه الرواية انما  
ظاهرة في ان موت الموصى له بعد موت الموصى لا تتم مع حياة الموصى لم يتحقق الملك للموصى له ليامر بالافق الى ورثته وبذلك انما المعطى  
والناقل انما هو الوصي الموصى اليه بتنفيذ الوصايا وهو اعم من ان يعاد الموت للموصى كما هو ظاهر واما احتمال رجوع الموصى له  
الى الرجل الموصى المستول عنه في صدر الخبر من الاحتمالات السابقة التي لا ينبغي النظر اليها وبالجملة فان هذين الخبرين ظاهران في ان مع  
موت الموصى له بعد وفاته الموصى فانه لا يربى في صحة الوصية وانما تدفع للموصى له ولو ارث لانه استحقها وملكها بالوصية من غير الملك  
ولزم بموت الموصى ومداولها غير ما دللت على الاخبار المتقدمة فلا تنافي بين الجميع ولا تعارض لان مدلول تلك ما عرفت بموت الموصى  
في حياة الموصى مدلولها بعد موت الموصى وبما ذكرناه لك فظهر ضعف القول بالتفصيل المذكور لانه مبني على دلالة الروايتين  
المتقدمتين على بطلان الوصية وقد عرفت ما فيه وان الاصح هو الصحة للصحة المتقدمة وعدم صراحة هاتين الروايتين المذكورتين  
في المناقاة بل الظاهر من جميع هذه الروايات التي اوردناها في المقام هو الصحة سواء مات الموصى في حياة الموصى او بعد موته بالتقريب  
الذي شرحناه وبه يظهر ان ضعف القول بالبطلان كما ذهب اليه في الخ لا لاهذين الخبرين على الصحة في صحة موت الموصى له بعد  
موت الموصى ورواية محمد بن قيس على الصحة فيما موته وهو قد حكم بالبطلان في الموضعين والله اعلم المسئلة التساوية  
قال الحق في بيع فرع لو اوصى بجاهية وجاهها الزوجية هي خاملة فمات قبل القبول كان القبول لاوارث فاذ قبل مائة ثواب  
للو الذي كان من بيع له تلك المدة فينتقل على الموصى له لانه لا يملك بها الوفاة والورث باه لانه قد ان يكون ممن يتوقف على الوارث  
لذلك في المسئلة بعد هذا في غير المسئلة السابقة المتقدمة لكون القبول مورثا فاذ اوصى بجاهية وجاهها الزوجية  
ان الجاه والموصى له يتزوج او غيره ففرض المصنف كون الموصى له زوجا غير زوجة ومحمد بن قيس في الجاه فقام في الجاهية بالاستدلال على القول



صعبه روح فاذا مات الموصي له قبل القبول ونقلنا بانتقال حقه الى وارثه فقبل الوصية بهما ملك الجارية والولد ولا ينعق الولد لان اباؤه لم يملكوا وانما انتقل ملكه الى الوارث ابتداء كما اشرنا اليه سابقا نعم لو كان ممن ينعق على الوارث كما لو كان الوارث ابنا والجد ابنته انتفى عليه ان يعق المقصود من كلامه اقول قد عرفت مما قلنا من ان ما يدعوه من القبول في هذا المقام مما لم ينعق عليه دليل بل ربما قلت ظواهر الاخبار على عدمه ووجه تجميع ما يفرع على ذلك لا يخرج من الاشكال ومنه ما ذكره هناك من ان كان الموصي اليه التخيير في القبول وعدمه كذلك يثبت للوارث التخيير في قبول الوصية وعدمه فلو مات الموصي اليه قبل القبول فقبل الوارث بين القبول فملك ما لو وصي به وعلم فلا يملكه والمفهوم من الروايات التي قلنا فيها سابقا هذه المسئلة هو انه متى ما مات الموصي اليه في حياة الموصي او بعد موت الموصي فلا الوصية تنتقل الى الوارث انتقالا موجبا للملك غير متوقف على شيء الا موت الموصي ان مات الموصي اليه في حال حيوة فان ما اشكلت عليه صحة العباس بن عامر من اخرج عليه لم يطلب الوارث والدفع اليه امره بالصداقة عنه بعد تعذر الوقوف عليه اظهرنا واصح صريح في الانتقال اليه من غير توقف على شيء والا لكان الانسب له حيث تعذر الوارث فانه يرجع الوصية الى وارثه الموصي لتعذر القبول الذي هو شرط عندهم بتعذر رجوع الوارث مع انه عليه خلاف مع تعذر الوارث او بالصداقة عنه او عن الموصي له وهو صريح في ملك الموصي له ووارثه من بعد تخرج الوصية وموت الموصي وكذلك حكمه عليه في رواية محمد بن عمار ان باطلي يكون له وارثه ان كان ينبغي تقييده ان قبلوا ذلك والا فلا وكذلك حكمه عليه في صحة محمد بن قيس بان الوصية لو ارثها الذي وصي له من غير انتقال بين قبوله وعدمه ولو كان الا امره كما يدعون له كان الواجب ان يقول ان الوصية له ان قبل والا فلا وبالجملة فانه لا يخفى على المتأمل في سائر الاخبار المذكورة سيما صحة العباس بن عامر انه بموت الموصي اليه ينتقل الوصية الى وارثه انتقالا صحيحا شرعا موجبا للملك غايه الامانة كان الموت في حياة الموصي فان الملك يكون حراما على الموصي بعد رجوع الموصي في الوصية كما قلت عليه صحة محمد بن قيس ان كان بعد موت الموصي فقد استقر الملك بحصول شرطه المتقدم واما انه للموصي له التخيير بين القبول والرد كما زعموه فقد عرفت انهم من انفسه من انه لا دليل على ما ذكره من الوجوه الا اعتبار تبه الله لا فصل لتأسيس الاحكام الشرعية وما المانع من ان يكون بعد استكمال شرطه من قبيل الليراث اذا اقتضت الادلة كما صرحوا به في الوصية لغير معين من انه ينتقل بمجرد الوصية وموت الموصي وبالجملة فانك بالتأمل في الاخبار التي ذكرناها الا اظنك بغيرك لشك في صحة ما ذكرناه لكن مخالفة المشهور مما يقتل في قلوب الجمهور اذا عرفت ذلك فاعلم انه ياتي على ما حذرناه من ان الوصية قد انتقلت الى الموصي له ووارثه انما قلنا ما منه وورثها عنه ان الجارية وولدها هذا اذا انتقل الى الزوج وبموجبه ينعق الولد عليه لانه لا يملك ولله قول في المسالك فيما قلنا من عبارته ووجه فاذا مات الموصي له قبل القبول ونقلنا بانتقال حقه الى وارثه الى اخره فيه انك قد عرفت من الاخبار التي ذكرناها ان مقتضاها ان من وصي بوصية الى شخص مات الموصي له قبل قبض الموصي به فانه ينتقل الوصية عنه الى وارثه ويملك الوارث جميع ما ورثه الموصي له من غير تقييد بقبول ولا في جانب الموصي له ولا في جانب وارثه والوارث انما تلقى الملك من مورثه لا من حيث قبوله خالصه ومقتضى ما ذكره من ان الموصي له مات قبل القبول انما يحصل له الملك انما حصل لو ارثه من حيث قبوله فيكون الوارث قد ملك شيئا لم يملكه مورثه وهذا خلف ظاهر فان الوارث بالانقضاء انما تلقى الملك من مورثه فكيف يملك هنا لم يملكه مورثه حتى انهم يفرعون عليه عدم انعقاد الولد لعدم دخوله في ملك الاب ثم انه اي حق للموصي له لو مات قبل القبول ليرثه وارثه فانه اذا كان القبول عندهم شرطا في صحة الملك او جزء السبب لم يحصل فانه لا يحصل الملك وبموجبه تبطل الوصية فليس هنا شيء يرثه الوارث بالكلية فلان قيل ان الوصية عليك تملكها منزلا لا يستقر الا بالقبول فلما مات الموصي له قبل القبول ورث الوارث ذلك الملك المنزلا عنه وورث حق القبول المتقضى كان للموصي له فاذا قبل ذلك استقر الملك له قلنا اما انتم تملك المنزلا فممكن واما ارث حق القبول فغير مسلم وقد تقدم ذلك في كلام شيخنا الشهيد الثاني في كتاب كما قلناه في سابق هذه المسئلة في الجواب عن ذلك الدليل العقلي المذكور ثم وبالجملة فان مقتضى الاخبار التي ذكرناها انما هو الانتقال الوصية الى الموصي له او لا وانه يملكها وان اقترن الملك به بموت الموصي له في حياة الموصي او بعد موته كما تقدم ثم بعد موته ينتقل الى وارثه ووجه تجميع الحكم بانعقاد الذي في الصورة المفترضة وهذا من جملة ما يفرع على الخلاف بين كلامهم وبين ما يظهر من الاخبار الجارية في هذه الاخبار المستقلة في الساجدة فاصحروا بان الوصية عقد جائز من طرف الموصي مادام حيا سواء كانت الوصية بمال او ولاية وينتفى الرجوع بالتخيير وبفعل ما يباين الوصية فلو باع ما وصي به او وصي ببيعه او وهبه واقبضه او رهنه كان ذلك رجوعا وكذا الوصية فيه تصرفا اخرج عن تمامه اما الوصي بخير فذلكه فاما ان يكون ذلك رجوعا اقول ما ذكره من ان الوصية عقد جائز من طرف الموصي مادام حيا كما كانت لازمة لا تمتنع ذلك فاما الاول فالأخبار الكثيرة ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة نور الله قلوبهم عن عبد الله بن زرارة قال قد سمعت ابا عبد الله يقول للموصي ان يرجع في وصيته ان كان في صحة او مرض وعن بر بن عوف في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لصاحب الوصية ان يرجع فيها ويحدث في وصيته مادام حيا وعن عبد الله بن شهاب في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام ان المدين من الثلث وان للرجل ان ينقض وصيته فيزيلا وينقص منها ما لم يثبت وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال والمدين من الثلث وقال للرجل ان يرجع في ثلثه ان كان اوصي في صحة او مرض وعن يونس عن بعض اصحابنا قال قال علي بن الحسين عليه السلام للرجل ان يغير من وصيته فيعق من كان امره بملكه ويمالك من كان امره بعتقه ويعطي من كان حقه ويحرم من كان







في التدريس عن السيد وسائر الرجال حتى علم نفوذ وصيته الآفة البر والمعرف وعن ظاهر ابن حمزة علم نفوذها مطوع عن الفاضل انه انفذها  
مطارة ومنعها مطاخرى قال وفي حكمه من جرح نفسه الموت واما رفع الحجر فخرج به العبد لانه وان قيل يمكنه فهو مجبور عليه كما تقدم تحقيقه  
في كتاب البيع قاله التدريس ولو اعتقوه في نفوذها قولان للفاضل قال واولى بالنفوذ اذا علق الوصية على حثه هذا واما ما وقع الخلاف  
فيه مما تقدمت الاشارة اليه ففضل الكلام في ذلك انه قد سبق في الشيخ في النهاية وصية الصبي في المعروف اذا كان له عشرين سنين اذا كان يقع  
الشئ مواضعه وورد في غير البر ومضى كان سنة اقل من ذلك لم تجز وصيته قال وقد روي انه كان ابن ثمان سنين جازت وصيته في الشئ  
البير في ابواب البر والاول الحوط واظهر وكذا يجوز صدقة الغلام اذا بلغ عشرين سنين وصيته وعقده اذا كان بالمعروف في وجه البر فاما ما يكون  
خارجا عن ذلك فلا ينبغي مضاهاة على حال ويدل ذلك قال ابن البراج وقال الشيخ المفيد اذا بلغ الصبي عشرين سنين جازت وصيته في المعروف وفي وجه  
البر وكل المجبور عليه لفسده اذا اوصى في بر او معروف جازت وصيته ولم يكن لوليته الحجر عليه في ذلك ولا يجوز وصية الصبي والمجور عليه فيما يخرج  
من وجوه البر والمعروف وصيته ما اطله ووقفها ما وصدة كما وصيته ما حازها اذا وقع ما وقع المعروف وقال سدا السفيه لا تمنع وصيته  
الآفة وجوه البر والمعروف خاصة والصبي ان بلغ عشرين سنين جازت وصيته ايضا في البر والمعروف خاصة ولا تمنع وصيته ولا وقفه وكل  
السفيه وقال ابو الصلاح لا تمنع وصيته من لم يبلغ عشرين سنين والمجور عليه الا ما تعلق بابواب البر وقال ابن الجبلي اذا اوصى الصبي وله ثمان سنين  
والجارية وله سبع سنين بما اوصى به البالغ الرشيد جازت وقال ابن حمزة انما تمنع وصية الحر البالغ كامل العقل في حكمه وفنا تصرفه في ماله  
وحكم كمال العقل يكون للمراهق الذي لم يصنع الاشياء في غير مواضعها فان وصيته وصدقة وعقده وصيته بالمعروف خاصة دون غيرها لو قال  
محمد بن ادريس الذي يقينه اصول ما نهى ان وصية غير المكلف البالغ غير صحيحة سواء كانت في وجوه البر او غير وجه البر لانه لا يملك صدقة  
وعقده وصيته لان وجود كلام الصبي غير البالغ كعدمه ولا يملكه ولا يجوز عليه غير ما مضى في التصرف في ماله فيصير خلاف بين الامة وقوله  
فهم ابتلوا السامعي حتى اذا بلغوا التكاح فان اتهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فامرنا بالادفع للاموال اليهم بعد البلوغ وهو في الرجال الاحتلام  
والا نيات لو خسر عشرين سنة وفي النساء الاحتلام ايضا والاولا نيات لو بلغ ثمان سنين او الحمل او الحيض مع انفس الرشيد وحده ان يكون مسلما  
لما له مسلما الدين ومن اجاز شيئا وصيته وعقده وصيته ليس كذلك وقوله رفع القلم عن الثلثة عن الصبي حتى يصلم ورفع القلم عنه بدل على  
انه لا يحكم لكل امرء انما هذه اخبار اخاذا وردت في النهاية ابن ادا القول والواجب لا كما هي قاعدة منافي الكتاب فنقل جملة الروايات الواردة  
في هذا الباب والكلام في ذلك يتوفيق للملك الوهاب فمن الاخبار ما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي عمير عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي  
عبد الله قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا بلغ الغلام عشرين سنين جازت وصيته ورواه الكليني ايضا بسند غير قوي وما رواه المشايخ ائمتنا  
باسانيدهم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا بلغ الغلام عشرين سنين فانه يجوز له في ماله ما اعتق او صدق او وصى حاشا معروف وحق  
فهو جاز وما رواه الشيخ في تبيين الموثق عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثلثة عن وصية الغلام هل يجوز قال اذا كان ابن عشرين  
سنة جازت وصيته وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغ الصبي ثمان سنين جازت وصيته فاذا  
بلغ عشرين سنين جازت وصيته وعن ابي بصير والنجاشي في الموثق عن ابي عبد الله في الغلام ابن عشرين سنين يوصي قال اذا اصاب موضع الوصية  
جازت وما رواه المشايخ الثلاثة عطاء الله نعم مرادهم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الغلام اذا حضر الموت  
فوصى ولم يبلغ عشرين سنين وصيته لا يورث الارحام ولا الحجر للفرعاء وعن ابي بصير في الصحيح والظاهر انه المراد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغ  
الغلام عشرين سنين فوصى ثلث ماله في حق جازت وصيته فاذا كان ثلث سنين فوصى من ماله بالبير في حق جازت وصيته وما رواه  
الشيخ في تبيين الموثق عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن مسلم قال قال ابو بصير عطاء الله في الغلام اذا كان قد عقل وصيته وصدقة وان لم يعقل  
هذا ما حضر من اخبار المسئلة وهي ظاهرة الدلالة بما ذكره المشايخ المتقدم ذكرهم وهو ظاهر الصدوق قدس سره ايضا حيث نقل جملة  
منها في كتابه من غير ترتيب لرواها الاطعن فيها بوجوب بطلانها ضعف ما ذكره ابن ادريس وما تعلق به من الادلة الدالة على الحجر على الصبي  
حتى يبلغ يمكن تخفيضها بهذه الاخبار فانها مع تعدد رواها وخصا كثرها ورواية المشايخ الثلاثة لها وقول الطائفة بها لا يمكن الجاسر على رواها  
واطرحتها بالكلية كما هو مقتضى كلامه ولكنه صحيح على اصله الاصيل وقاعدة الخالف لنا عليه كافة العلماء جيل بعد جيل وظاهر العلامة  
في الفخ الميسر المذهب ابن ادريس هنا وان لم يصح باختياره حيث قال بعد نقل ما تقدم من الاقوال ونقل جملة من روايات المسئلة بل قلنا  
وهذه الروايات وان كانت متظافرة والاقوال مشهورة لكن الاحوط عدم انفاد وصيته مطر حتى يبلغ لعدم مناط التصرف في المالا عنه تنق  
والذي يميل اليه كلام شيخنا الشهيد الثالث في المسالك بل يظهر منه اختياره حيث قال ابن ادريس في الباب واشترط في جواز ائولو  
البلوغ كغيرها ونسب الشهادة من التفرقة بل لا ريب ان قوله هو الاشبه لان هذه الروايات التي دلت على الحكم وان كان بعضها  
مصحفا الا انه مختلف حيث لا يمكن الجمع بينها واشبات الحكم الخالف للاصل فيما شكل انتهى اقوله لا يخفى على المناقاة في هذه الاخبار وهي  
اخبار المسئلة كلها انه قد تم بعضها البعض مطلقا الى مقيدتها وجملة ما مضى من مفسداتها او عانتها الخاصة فانه يفتي منها جواز وصيته ابن  
عشرين سنين اذا كان ذا تميز وكانت وصيته موافقة لوصية العقل من وضع الاشياء مواضعها وهو المشار اليه بالوصية بالمعروف  
يعني من العقل وهذا امر متفق عليه منها باعتبار ما قلناه من ضم بعضها البعض واختلافها في ما عدا ذلك لا يوجبها ردها فيما اتفقت  
فيه ويدل ذلك بظهور ما في قولنا انها مختلفة لا يمكن الجمع بينها فانه على اطلاقه تم ومحق قال بالقول المشهور وجزم به الحق وشيخنا الشهيد  
واما ما ذكره في الفخ من ان الاحوط عدم انفاد وصيته طاعة قد اعترضه شيخنا الشهيد في شرح الارشاد بان الاحتياط للروايات مع



## فصل دوم

عام المحر عليه اتفاقنا الله سبحانه ان يريد بذلك ان لا يحيط للموصي له ان لا يقبل وصية الصبي وفيه بعد مع امكان كون الوصية في حقه  
 عمداً وبطلان مولى عليه فلا يتصور الاحتياط منها وان اراد به معنى اخر فلا بد من افاضة واقامة الدليل عليه وبالجملة فلا كلام على رد ما  
 فهاهنا من جهة الفتوى واشتهرت به الرواية من طريق اهل البيت ع من كل انتمى وهو جليل فليس وامامنا نقله عن الدروس من الخلاف في مقدم  
 في التفسير بما ذكره فلم اقف له في الاخبار على اثر وامامنا تقدم نقله عن ابن الجنيدي والظاهر ان مستند فيه رواية الحسن بن راشد عن القسطنطين  
 عليه السلام قال اذا بلغ العلام ثلثي سنين فجاز امره في ماله وقد وجب عليه الفرائض والحدود وانما لم يجرى سبب سنين فكذا ذلك في ظاهر  
 هو حصول البلوغ لكل من الصبي والصبيته ببلوغ الثمان والتسعين وهو مخالف لاجتماع المسلمين واخبارهم وابن الجنيدي هنا اقتصر على الوصية  
 ولا وجه لتخصيصها بالذكورة فان عمل بالرواية وجب عليه القول بجميع ما اشتملت عليه وان خالف لاجتماع المسلمين واخبارهم والا فلو وجب  
 طرحها وارجاعها الى فائدها والله العالم **المقام الثاني** قد مر جوابنا لوجوب الوصية بنفسه بما فيه هلاكها تمام اوصى فانه لا يقبل وصية  
 ولو اوصى قبل ذلك قبلت ويدل على ذلك صحة الجواب والرواية بطريق المشايخ الثلاثة قدس الله ارواحهم قال بهت ما عبد الله عليه السلام  
 يقول من قتل نفسه متحداً فهو في نار جهنم خالد فيها قيل له لرايت ان كان اوصى بوصية ثم قتل نفسه متحداً من ساعته تعلق وصيته قال  
 فقال ان كان اوصى ان يحدث حدثاً في نفسه من جراحة او فعل لعله يموت جازية وصيته في الثلث وان كان اوصى بوصية بعد ما حدث  
 في نفسه من جراحة او فعل لعله يموت لم تجز وصيته وهي مع صحة سندها صحيحة في المراء وما ذكرناه من بطلان الوصية اذا وقعت بعد  
 الفعل المذكور هو المشهور الا حصاره وبه صرح الشيخان وابو الصلاح وابن التراج ونقله ابن الجنيدي رواية عن الصادق ع وقال ابن ادریس  
 الذي يقتضيه اصولنا وتشهد بصحة ادلتنا ان وصيته ما ضيعة صحيحة اذا كان عقله ثابتاً عليه واحتج في الفقه على القول المشهور بزيادة  
 على الصحة المذكورة قال لنا انه ينبغي فلا يتصور في حكم الاموات فلا يتصور في مال غيره ولا في ثمنه فلا يتصور في ماله  
 كالوفاة لو قتل منع منه واعترض في المسالك فقال والكل ضعيف اما التمسك فلا ان الغرض انتفاء الوفاة وان اشترطنا انتفاءه  
 في غيره ومن الجائز ان يفعل بنفسه ذلك لغرض ثم يرجع اليه رشداً لو فرض روال حالته واما عدم استقرار حياته في حكم الميت  
 فليس بشرط والاصل يقتضيه نفوذ تصرفه في الحي العاقل الجامع لبلوغ الشرائط وهو التصرف في المال على نفوذ المرضي مقتضاه والقاس على  
 عدم حل المذبح ح لا يميز له الميت فسدان سلم الاصل ويجوز ان ما ديه من ماله ومن ثم وجبت الذية على قاتله في هذه الحالة وحكم  
 الله حكم اخر وامامنا حديث منع القاتل عن الميراث وجعل الوصية كالميراث فواضع الفاضل يبق الالعمل بالصحة الصحيح ان اقتضاه اصل الميراث  
 اورده باحد الوجوه المقتضية له ككونه احاداً او مخالفاً للاصول كما اخبرنا ابن ادریس مرة محتجاً على الفتوى بانه حتى عاقل مكلف والتمسك  
 الوصية بعد سماعها بالقران الذي هو صحة المتناول بمقتضى كل النزاع او بجميع تخصيص القران بخبر الواحد والظاهر ان ابن ادریس وجه قوله  
 وان كان الوقف مع التهور والعمل بالنقض الصحيح اقوى انتهى كلامه في مقامه اقول ما ذكره في رد الوجوه العقلية التي استدلى بها  
 العلامة جديداً في قوله بعد نقل حجة ابن ادریس لكلام ابن ادریس وجهه ويقتضيه ما يقتضيه في الحق بعد نقل حجة ابن ادریس  
 المذكورة فقال وقيل ابن ادریس لا بأس بروايت خبير ان مرجع ترجيحها للمذهب ابن ادریس في هذه المسئلة وفي سابقها ان مذهب  
 ابن ادریس هو الاوفق بالاصول والآيات الظرفية وهذا ان شئنا المذكور في الوصية في المسئلة السابقة قال ان قول المشهور مستند الى رواية  
 متظافرة بعضها صحيح الا انها مخالفة لاصول المذهب الاحتياط وفيه ان لا يحصى على المتن الاحكام ان ما ذكره من اختصاص وصيته له بهذا المقام  
 ونظائره في الاحكام اكثر من ان يلغى عليه فلم الاحتياط وبطلان المدعى الاستقصاء وما اذا اذكريه سطره بالمال العليل مما هو من هذا القبيل  
 فمن ذلك مسئلة الغيرة ضد دلت الايات والروايات على ان ما خلفه الميت يكون ميراثاً لجميع الورثة مع انهم قد عملوا باخبار الحيثية ومحمروا  
 بها تلك الادلة من الايات والروايات ومن ذلك السجلات التي خرجت فقامت فلا تقوى على ح ما فيها من بعض التكرار وانما اختلفوا في ذلك زيادة و  
 نقصاناً مع دلالة الايات والروايات على ميراثها من جميع ما يخلفه الميت مع انهم قد جعلوا في الايات والآلة بها الروايات ومن ذلك عطف  
 على امارة ومات في مرضه قبل القول به فان مقتضى الاصول من الايات والروايات انها لا تهازيه بل اطلاقاً مع ان جميع رواياتنا قد  
 على النع من ذلك فقالوا بمضمونه وخصصوا به تلك الادلة وهي رواية واحدة وان كانت صحيحة واحداً خاضعاً في الموضع الثاني من هذا  
 الموضوع ومن ذلك ما اذا اطلق الرجل امرته في مرضه الذي مات فيه فانها تزوجه الى سنة واحدة من العدة او كان الطلاق بائناً الميراثاً  
 من مرضه او تزوج فان مقتضى الاصول كتاباً سنة انما بعد الخروج من العدة او كان الطلاق بائناً الميراثاً من مرضه او تزوج فان مقتضى  
 الاصول كتاباً سنة انما بعد الخروج من العدة او كان الطلاق بائناً الميراثاً من مرضه او تزوج فان مقتضى الاصول كتاباً سنة انما بعد الخروج من العدة او كان الطلاق بائناً الميراثاً  
 على الارث كما عرفت وقالوا نعمونها مع انها استدلوا في اخره ع من عاقل مكلف ومن ذلك ما اذا كان الطلاق بائناً الميراثاً من مرضه او تزوج فان مقتضى  
 الاصول من الايات والروايات وجوب التفسير على من اقر كان ما كان مع انهم قد خصصوا بها الاخبار ولهذا منارت اخبار هذه المسئلة  
 من اخبار الحيثية من خواص مذهب الشيعة على من قال من الموضع وهو الاصل من جهة من قال ما دلوا في هذه المسئلة وليكن  
 ذلك كما انكروه وهذا الجميع كما عرفت من باب واحد وبذلك يظهر لك ضعف ما ذهب اليه ابن ادریس ومن تبعه وموضع خلافهما اذا  
 فقد ذلك كما هو صريح الصحيح المتقدم وكذا كلام الاصناف لوقوع ذلك من بعد الوصية ثم عطفوا على ما عطفوا عليه في الوصية  
**المقام الثالث** المشهور بين الاصحاب من جهة لا تقتض الوصية بالولاية على الاطفال الا من الاب والجد للا بطلان ما قل  
 ابن الجنيدي لا ب الوصية بالولاية على الاطفال من كل احد وكذا الامم الرشيد بعده وهو طاهر ان لها الولاية حالات واجبت تركه







فالموصى به

عليه السلام قال في غنا متاعه فبلغ الف درهم وحمل اليه جعفر عليه السلام قال وكنت اليه واعلم انه اوصى بجميع ماله قال فلقد ثاب ما ثبت به اليه وقد الباقى وارثان ادفع الي وارثه وعن العباس عن بعض اصحابنا قال كتبت اليه جعلت فلان ان امية او مست الى امرئته وفتت اليها خمسة مائة درهم ولها زوج وولد فلان متاعان تدفع سهمائهما الي بعض بناتها وتصرف الباقي الى الامام فكتب تصرف الثلث من ذلك الي والباقي يقسم على سهام الله عز وجل بين الورثة الى غير ذلك من الاخبار واقامته مع اجارة الورثة تجوز الوصية بالزيادة على الثلث فيدل عليه ايضا جملة من الاخبار منها ما رواه الشيخ عن ابن رباط عن منصور بن حازم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بوصية اكثر من الثلث ورثته تهود فجازوا ذلك له قال جاز قال ابن رباط وهذا عدل على انهم رضوا بذلك في حيوة وافروا به وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بوصية ورثته تهود فجازوا ذلك فلما مات الرجل فقضى الوصية هل لهم ان يردوا ما اقربا به قال ليس لهم ذلك الوصية جازية عليهم اذا اذوا بها في حيوة وما رواه المشايخ الثلاثة عطف الله نعمه ضاحهم في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله وما رواه المشايخ المذكورون عن احمد بن محمد بن عيسى قال كتب احمد بن اسحق الى ابي الحسن عليه السلام ان ذرة بنت مقاتل توفيت وتركته ضعيفة متفاسا في مواضع واوصت لسيدها في اشخاصها بما يبلغ اكثر من الثلث وعن اوصياها ما احببت ان ينهي ذلك لئلا يستبد نافع من اوصياها وصية على وجهها اضيناها وان امر بعض ذلك نهيها الى امر في جميع ما يامر به الله نعم فكتب عليه السلام يحفظ لغيره ما من تركها الا الثلث فان فصلته وكنتم الورثة كان خايزكم انتم وما نقل عن الشيخ على بن الحسين ابن بابويه فان العلامة في الحق قد نقل عنه انه احتج على ذلك برواية عمار التباطي عن اصادق عليه السلام قال الرجل احق بماله ما دام فيه الروح ان اوصى به كله فهو جائز له ثم قال في الحق والرواية ضعيفة والطلب مستبعد الاحاديث الصحيحة معارضة هذه الرواية مع ان الشيخ تارة لما علم من احوال له او علم من اجاز الورثة ومع ذلك فنهى عاصره عن افادة للطلوب ما يقوى عوجها فان الحق ماله ما دام فيه الروح فيقبل به ما يشاء في حيوة واذا اوصى به كله حاز فان اجاز الورثة بعد ما اوصى به الا فخذ الوصية في الثلثين وروى ابنه في المقنع ان اصادق عليه السلام سئل عن رجل اوصى بماله في سبيل عز وجل فقال طلق الى من اوصى له وان دار به رياء او حسنة فان الله عز وجل يقول من بذل ماله بعد ماله سمعه فاما الله على الذين يبذلون ان الله سمع علم ثم قال عقيب هذه الرواية ماله هو الثلث لانه لا مال لثلاث اكثر من الثلث انتهى اقول لا يفي على من وقف على ما تقدم مناه في كتب العبادات في مواضع عديدة من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدس سره اكثر ما ذكره في سهم من الفقه في الميراث انما هو ما اخذ من كتاب الفقه الرضوي وان كان على خلاف ما تكلمت به الاخبار في هذا الموضع من اجل ذلك فان عبارة المذكورة عن عثمان الكتاب حيث قال عليه السلام في الكتاب المذكور فان اوصى رجل بربع ماله فهو اصيل من اوصى بالثلث فان اوصى بالثلث فهو في الوصية فان اوصى بماله كله فهو اعلم بما فعل ويلزم الوصى انفاذ وصيته على ما اوصى به انتهى وانت حيران اعتمد هذا الشيخ الجليل على الفتوى بجباير الكتاب مع مخالفتها للاخبار الكثيرة كما هنا وقد تقدم امثال ابي في موضع ادل دليل على اعتماده على الكتاب المذكور ووجهه بانه كرامة عليه السلام ولكن متاخرى اصحابنا رضوان الله عليهم حيث لم يصل الكتاب اليهم فكيف الاستدلال به ببعض الاشياء واعتروا عليها كما هنا بعدم الدلالة الوضوح ذلك وهو غلط عما ذكرناه مما وقعنا الله اليه وبيربها الوفاق عليه **تدبيرها الاول** اقلوا لو كانت الورثة جماعة فجاز بعضهم فخذت الاجارة في نصيب من الزيادة قبل الوصية فيه ان الوصية لما كانت ما نقلت لبعض الورثا ابتداء محضا وكان الزايد عن الثلث منها موقوفا على اجارة الوارث حاز له اجارة البعض كما يجوز له احازه الجميع لان ذلك حق فله التبرع بجهته وبعضه وكما يجوز ذلك لبعض الورثة دون بعض ويلزم حل واحدا حكمه كذلك يجوز احازة البعض منهم جميعا كالنصف والثلث يتقدر بالقدر المجاز دون ما عداه قالوا فلو فرض كون الوارث ابنا ونسبا او وصي بنصف ماله فان احازا ما عدا الثلث من ماله لانه لا يملك الثلث بينهما اطلاقا بينهما وهي ستة من ستة ثلثه للوصي لانهما ثلث الشركة وان اجاز احدهما فليس له من ثمانية عشر للوصي من حيث الوصية وعدم الاجارة الثلث ستة ولما ميراثا من ذلك انتهى عث اطلاقا بينهما من اجاز منهما ربع من نصيب ما وصل اليه من الناصر الزايد فلو احازه الا ربع كان له ستة من الثمانية عشر لانه قد سقط منه اثنان بالاحازة وقد كانت حصته ثمانية فبذلح مهالي الوصى اليه سهمان وبقي ستة ولو اجازت البنت خلعة كان لها ثلث من ثمانية عشر لان الثلث قبل الاحازة اربعة فبذلح سهمان احازة سهمان الوصى اليه ومنه يعلم انه لو اجاز امنا الوصى اليه زيادة على الستة التي ثبتت الوصية ثلثه سهمان من الولد وسهم من البنت فليكون للوصي ثلثه وهي نصف الوصية والولد ستة وللبنات ثلثه وعلى هذا فافس **الثاني** المشهور بين الاصحاب انه ان احازة الورثة لا يرسله سواء كانت في حال حيوة الوصى او بعد موته ونقل عن الشيخ المفيد سارا وان ادريس لخصاص الزوم عما بعد الوفاة على احازة في حال الغيبة خازله الرجوع عنها بعد الوفاة ويدل على القول المشهور ما تقدم من صحة محمد بن مسلم وبطريق اخر منصور بن حازم وهو صحيح مائة في انهم لو احازوا في حال الحيوة لم يملكوا ذلك وليس لهم ان ينقضوا ذلك بعد الوفاة واستدل عليه في النسخ ايضا بجمل من الرواية الاعتبارية وبعضها يصلح كمالا للثمن المذكور وبين ان العلامة وبعضها يصلح للتأبيل ونقل النسخ عن ابن ادریس مائة احتج مائة احازة فيما لا يمتنعونه معا فبذلح سهمان حال وروى ان المال الوصى به لا يرجع عن ملك الوصى او الورثة لانه ان برام جرته فلما له وان مات كان للورثة فان كان الوصى مائة فاد وصى به وروى ان للورثة فنهت فبذلح وان لان الثلث من نفوذ الزايد عن الثلث انما هو حق الورثة وهو متحقق في حال حيوة فاذا احازوا ففقدوا سقوط حقهم وبالجمل مائة مع قطع النظر عما ذكرناه من الجواب لوجه هذا الاحتجاج في مقابل النص الصحيح القاطع وهو انما هو الا احتجها بحسن مقدم النص وهو ان اهل الحسب فلا في السائل ولا فرق في ذلك بين كون الوصية والاجازة حال حيوة الوصى او بعد موته ولا يمتنع ان يجمع في المقنع والقرآن

فما تميزوا بالمواعظ له فخصوا وانطقوا الوصية من المبدأ من تحتها انما هي انما هي



بين اجازة الوارث حال الحيوة ورده حيث لم يؤثر الثاني دون الاول ان الوصية متى بنى الوصى عليها فكون استدامتها كابتدائها بعد  
الرد فلا يؤثر بجلال الرق بعد الموت لا تقطع عرج ويجوز ان الاجازة حال الحيوة لا تهاحق الوارثية لا سقط فترجيحه لاستمراره وودوام الوصية  
فؤكد ما انتهى قول قوله والفرق بين اجازة الوارث الى اخره كانه جواب سؤال مقدر من جانب الوارث وليس ما استدلل به وتقرير ان في تلك  
الحال لقي اوصى للموصى هي حال حيوته كما انه لا يصح فيها رد الوارث للوصية فكذلك لا يصح فيها اجازة الوارث فاجاب بالفرد المذكور بين الرد في تلك  
الحال والاجازة فان الوصية متوقفة ببقاء الموصى عليها والاستمرار يجري مجرى تعدد مناحل في حاله فلا يؤثر في الرد في اثناء هذه فان ما بعد في  
حكمه بعد عقد اخر من حيث اقصاء الاستمرار ذلك فلا تأثير للرد في تلك الحال بخلاف الرد بعد الموت لا تقطع الاستمرار بالموت فيؤثر بجلال  
الاجازة حال الحيوة لان الاجازة حق له وقد اسقطه فلا وجه لاستمراره وانت خبير بان الاصل في ذلك النص وهذه صلح وجوبه له كما تقدم والله  
العالم الثالث المفهوم من كلام الاصحاب رده من غير خلاف يعرف ان اجازة الوارث للوصية بما زاد عن الثلث بعد الموت تنفيذها  
اوصى به الموصى لا بابتداء عطية من الوارث باعتبار انتقال الحق اليه بالموت اما قبل الموت فلا اشكال في ذلك لان الوارث لا يملك فلا يمكن له ان  
العطية فيه وانما جعل الكلام بعد الموت لما عرفت من انتقال الحق الى الوارث بالموت والاصحاب كما ذكرنا على انه تنفيذ لا عطية قال في المسالك  
وهو من هب لا صاحب لا يتحقق خلاف بينهم وانما يذكر الاخرى لاجل الاحتمال وانما هو قول الغامة والمبرج عندهم ما اخترناه ايضا انتهى  
وعلى القول المشهور بان الملك باق على الموصى لم يخرج عنه بمحض نصه فيصير نصه فيه لصادقة الملك وحق الوارث انما يثبت في ثلث الحال فان  
بيع الشقص الشفوع وارث الجبار حيث تنسب عليه اجازة البيع فانه لا يكون ابتداء بيع بل تنفيذ لما فعل سابقا وايضا فان الوارث ليس يملك  
وثبوت حق الاجازة له لا يقتضي الملك لان الحق اتم منه فنصرف الموصى في حكمه واجازة الوارث في معنى اسقاط حق ولا تلويح امر من غير  
فقدت نصرة فانه المنجزة مع كونها كانت متوقفة على اجازة الوارث كالوصية ولم يقتصر الى الاستيفاء فدل على اعتبار وقوع من الموصى  
لا على فساد وجهه فانها تنفذ لعل بها الاحتمال الاخر انتقال الحق الى الوارث بالموت ورواى ملك الموصى وان نصرة الموصى  
في الزائد من الثلث منق عنه والمنتهى يقتضي الضاد لان الزيادة حق الوارث فيلغو نصرة الموصى فيها ويكون العطية من الوارث واجاب عن  
ذلك في المسالك بالمنع من كون التلقظ بالوصية منها عنه وكون التي في ذلك يقتضي الضاد ولو سلم فانما يقتضيه لو لم يجز الوارث ومنع من كون  
الزيادة حقا للورثة بل هي ملك الموصى غاية ان حقاها قد تعلق بها ومع الاجازة لسقط كاجازة للرهن تصرف الزاهد انتهى اقول لا يخفى  
عليك ما في هذه التعليلات العلية من الطرفين من عدم الصلوح لتأسيس الاحكام الشرعية في البين الا ان ما علق به الاحتمال المذكور  
وان كان خلاف ما عليه الجمهور هو الاقول الى الاخبار والانساب ما لا اعتبارا وتمايدل على ما ادعاه من زوال ملك الموصى عن الزائد وان  
تصرفه منتهى عنه قوله في رواية جبران المتقدمة لانه لا يمتنع بعد مبلغ الثلث ما لا يملك فلا يجوز له ذلك وما يؤيد ذلك ايضا قوله عليه السلام في  
مكانته احمد بن اسحق المتقدمة الاجازة بعد الموت فان فضله كنتم الورثة كان جائزا لكم والمعاد الاجازة لما زاد على الثلث فان فيه نوعا  
لان ذلك عطية منهم للموصى وتفضل منهم عليه ويحتمل ان يكون ذلك بالنسبة الى الموصى باجازة وصيته ويكون التفضل عليه وبالجملة  
وان الاقرب الى الاعتبار والانساب الى الاخبار هو ما علق به الاحتمال المذكور وجميع ما اجيبه عنه وما علق به القول المشهور لا يخرج من  
القصور الا انه لا أثر مهم في التشاغل برده وبيان ما فيه وقد ذكرنا ايضا جملة من الفروع المترتبة على القولين اكثر مما لا يخفى من مناقشة  
لمبنيها على غير ما عرضنا عن ذكرها ونشرها من ارادها فليرجع الى طول انهم رضوان الله عليهم **القول الثاني** قد مر جوابا بان الاعتبار  
من الثلث فان كان وقت الوفاة لا وقت الوصية فلو كان موثرا حال الوصية ثم افقر وقت الموت وبالعكس كان الاعتبار بجلال الموت  
في كل من صورتين فالاول اشكال في ذلك فبالوكان الموصى به قد امة معينة معين او مائة درهم مثلا او جزء من التركة مع كونهما  
الموت اقل منه حال الوصية وانما الاشكال فيها الوارث من التركة كالربع او النصف او الثلث وكان في وقت الوصية صغيرا ثم ايسر  
الموت فصار ذلك الجزء الموصى به مالا كثيرا بما دلت القرائن على عدم ارادته حيث لا تكون الزيادة متوقفة غالبا اقول والظاهر عندي  
ضعف هذا الاشكال وانه يحتمل من الاحتمال فان مقتضى اطلاق الوصية دخول هذا الفرد وهذه الكثرة التي ربما يتوهم عدم اضطرارها  
اليها معلومة للموصى وقت الوفاة والاعتبار كما عرفت انما هو بوقت الوفاة فعدم العدول عن الوصية السابقة على ذلك مع عدم وصفه  
بهذه الكثرة يقتضي العمل باطلاق الوصية ودخول هذا الفرد فيها والله العالم الخامس الظاهرة لاختلاف في دخول الدية وارث  
الجناية في الوصية لو اوصى ثم قتل قاتل او جرحه فن وصيته ما فيه من ثلث التركة وثلث الدية وارث الجناية ويدل على ذلك جملة من الاخبار  
منها ما رواه في الكافي والفقهاء عن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قلت لرجل اوصى رجل بوصية من ماله ثلث او ربع فقتل الرجل  
خطا يعني الموصى فقال تجاوز لهذا الوصية من ميراثه وكنته وقال في الفقيه وفي خبر مثل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بثلث ماله ثم  
قتل خطا فقال ثلث دية داخل في وصيته وماروا في سب في الصحيح عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام  
في رجل اوصى لرجل بوصية مقطوعة غير مائة من ماله ثلثا او ربعا او اقل من ذلك واكثر ثم قتل الموصى بعد ذلك فوردى فقضى في وصيته  
انما تقدم من ماله ومن بيته كما اوصى وماروا في الكافي وفي سب عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من اوصى بثلث  
ثم قتل خطا فثلث دية داخل في وصيته وربما انكل الحكم المتقدم بان الاعتبار من الثلث ما كان وقت الوفاة بما ذكرهنا من دخول ثلث  
الدية في الوصية مع ان استحقاق الدية انما يثبت بالموت فهي مأخوذة عن الموت ويمكن الجواب عن ذلك بان الحكم المذكور وانما هو  
من كلام الاصحاب ورواهم انما هو المنع من الاعتبار بحال الوصية بل العبرة بالموت يعني حصول الثلث حال الموت والدية وان كانت لا



في الموصى به

[illegible]



# كتاب الوصايا

من قبيل العقد الفصول فان شاء الوارث البالغ لجأه وكان عليه الوفاء بمقتضاه من دفع المحضة الى العامل ومع ذلك فهو قد جازى في حقه  
 شاء لما تقدم من ان المضاربة من العقود المجازية دون الارزقة وامان كان لولي عليه فانه لا استحقاق في حق المضاربة كما ينادي بقوله في وثقة  
 محمد بن مسلم اناس به من اجل ان اياه قد اذن له في ذلك وهو حي وحر جلد الى ان الارب والحيث في حق مضاربة وانما يخرج عن الوجه الشرعي  
 ويستمر الحكم بانحصار الى بلوغ الولي عليه فاذا اكمل كان له منع للمضاربة لانها عقد منبني على الجواز وتحتل الموصل لها مدة ان دفع حكمها الثابت  
 لها ماصل الشرع وانما تظهر الفائدة في التجديد بمدة هو المنع من التضرع بعد تمام المدة لا التزام بها في تلك المدة مع كونها جازية شرعولا يكون  
 المنع بعد البلوغ تبديلا للوصية وتغييرا لها وهو مني عند لان التبديل انما هو في العمل بخلاف مقتضاها وهذا ليس كذلك لانه لما اوصي  
 بمقدار جازي فقد عرض العامل للفسخ في كل وقت ممكن عملا بمقتضاه فالفسخ لا يكون تبديلا للوصية انما عرفت ذلك فاعلم ان ما ذكرناه من الوصية  
 المال كله او بعضا هو المشهور وقال ابن ادریس في كتابه وقد روي انما اذا اوصى الوصيان يتصرف في تركه لورثته ويغير لهم بما يخلو نصف  
 الربح فان ذلك جازي او حلال لا يضاف الربح او رد ذلك شيئا في نهايتها لان الوصية لا تنفذ الا في ثلث ما كان يملكه للميت قبل موته والربح تجدد  
 بعد موته فكيف تنفذ وصيته وقوته فيه وثالث الرواية انه في ظاهره تخصيص الوصية بالتضرع بالثلث فادونه دون ما اراد على ذلك وانما خبر  
 بانه على ما قلناه من ان ثلث الوصية بانه اذا كان المال لولي عليه كالأولاد والصغار فقليل في العمل بالخبرين كثير مما يقتضي الوصول للذي نحن  
 به ابن ادریس من تبعة ان ولاية الاب على امواله والوصية بهم وبما ينفق في اموالهم مما لهم فيه للصلوة غير منكر ولا ممنوع شرعا وغاية ما روي  
 يقال حصول التضرع في مالهم للتلف وهو غير قاص لان الواجب على العامل رعاية المخطو وما فيه مصلحة العمل بالمال حسب الامكان وتبديله ما  
 ورد من جواز الانحياز بغير ايم من الولي ورواية ابن ابراهيم قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يكون في يده مال لا يملكه ويصلي به يصح له ان يعمل به  
 غيره والربح بينهما قال قلت فهل عليه ضمان قال لا اذا كان فاضلا وبالحيلة فان المدة في العمل على الاخبار ولا يلتفت الى هذا الاستعدادات في  
 مقابلتها ومع تسليم ما يدعون من جرحهما عن القواعد والاصول المقررة في باب الوصية فانما يجب تخصيص تلك القواعد بما كان تقدم نظيره في غير  
 مقام على انه لا يخفى ان مورد الاخبار الدالة على ان ثلث الوصية ان يوصي بالثلث وانما يوصي بالاقلة منها انما هو فيما اذا اوصى  
 لنفسه او غيره بشئ من التركة وانقص من الوصية بحيث لا يقدح في الورثة وفقر من التركة كما على به من ان ثلث الوصية من ماله بعد الموت الا الثلث  
 وما غنى فيه هذا ليس من هذا القبيل فانه لم يخف من ثلث الوصية بل يخلو منها شيئا وانما هذه الوصية بمصلحة ترجع الى الورثة ليس له منها قليل  
 ولا كثير وهذا المال الذي اوصى به سواء كان جميع التركة او بعضها انما هو مال الورثة لم يخرج عن ملكهم بالوصية كما في غير من الوصايا التي توسل  
 عليها وتبدل بها بالثلث بل هو باق على ملكهم وانما تعلقت الوصية بالتضرع فيه لاجل تحصيل مصلحة لهم وهو الانتفاع بالربح وقد عرفت انه تعالى  
 كانوا اطفالا وهو الولي عليهم والتأطع مصالحهم حين اوصوا له بعد الموت الوصية بذلك وان كانوا بالغين فهذه الوصية لا تمنع عليهم فان شأوا  
 رضوا وان شأوا ابوا واستغوا او ائتمنا في ذلك للقواعد المقررة عندهم للمسئلة التي اجمعت على اقرارها لا خلاف بين الاصحاب في ضمان الله  
 عليهم في ان الواجب للمال لهم من ان يكون مشوبا بالبدن كما تجزى له كالتزكية والكفارات والمغس ونحو ذلك مما لا يجب جرحه من الاصل اوصى به اولم  
 يوصى لتعلقه بالمال الحال للبدن اما الواجب للبدن كالفقر كالصلوة والصوم فانه انما يخرج من الثلث اذا اوصى به فيكون حله عندهم حكم التبرعات  
 الوقوف اخرجها على الوصية بها من الثلث وقبل عرجه من الاصل كالأولاد الى من يفرق في الاخبار بوجوب اخراج الواجب للمال ان كان مشوبا  
 بالبدن من الاصل متكاثره فدلقت في كتاب الحج وكتاب الزكاة والمغس كتابا للبدن اما الواجب للبدن فلم اقف فيه على شئ ينبغي  
 ولا اثبات لكن الظاهر ان منبني كلام الاصحاب في الفرق بين الاخيرين هو ان الواجب للمال ان كان مشوبا بالبدن في بعض الافراد لما  
 كان متعلقا بالمال حال الحيوة وجب اخرج بعد الموت من المال وتخرج الاخبار المشار اليها شاهدا على ذلك واما الواجب للبدن  
 فانه اذا كان متعلقا في حال الحيوة انما هو البدن وبعد الموت مع عدم الوصية به يتعلق الخطاب به بالولي منع عدم الوصية وعدم الوصية  
 لا دليل على وجوب اخراج كما ادعاه ذلك القائل المتقدم ولنا في هذا المقام تحقيقات حسنة قد تقدمت في كتاب الصلوة في المطالب الثاني  
 في القضاء عن الاموات من الباب الرابع في الواحي من الكتاب المذكور وكذا في كتاب الحج في المسئلة الثانية من الفصل الثاني في فتح التذ  
 وقد تضمنت دفع شبهات الاقوال المخالفة لما عليه الاصحاب مع تحقيق حسن الباب باختلاف اصحاب وجوب الوصية بالواجب للبدن  
 لو لم يكن وصي يقضيه عنه قال في المسالك والاقوى وجوب الوصية به على المريض كغيره من الواجب ان لم يكن له ولي يقضيه عنه وربما  
 قيل بعدم وجوب الوصية به لان الواجب فعله بنفسه او بولي له لا تقاطع الدليل على ما سوى ذلك وفيه ان عليه بوجوبه واستحقاقه القضا  
 على ترك الواجب اختيارا مع قدرته على برائة التمس منه بوجوب وجوب الوصية ليخرج من العقاب بتركه فان شفع الضرر عن النفس واجب  
 نعم لو كان فوات الواجب لا يتفرط كالغفلة عن الصلوة مع عدم القدرة على القضاء حال الوصية احتمل عدم وجوب الوصية اذا لعقاب  
 على ذلك التقويت ولا دليل على وجوب الوصية بالقضاء انتهى وفي الكفاية قال لا قرب لعدم اقول الظاهر قوة ما اختاره في ذلك لظاهر  
 الاخبار المتقدمه الى الله على ان الوصية حق على كل مسلم فان ظاهرا لفظ على الوجوب كما ذكرناه في الفائدة الاولى من الفوائد التي ذكرناها فانها  
 الاخبار ويزيد ذلك تانيا لما ذكره شيخنا المشار اليه من التعليل فانما جرحه كما لا يخفى على الفطن النبيه وما قرره في الكفاية من عدم  
 ضعيفا دأ عنه ذلك فاعلم ان اجمعت في الوصية حقوق واجبة مالتية وبلدية وتبرعات فان الواجب للمال كما عرفت يخرج من الاصل  
 وما عداه يخرج من الثلث مقدما للواجب للبدن على المتبرع به كذا ان قدم به الثلث ولباز الوارث والاستقضاء مع جازة الوارث والجميع  
 فالحكم كما ذكره مع اجازة البعض يكون محجربا من الاصل فيبدأ به كالأولاد والكنى لكون الوصية للمال عنها عني عن الواجب عن المجاز قدم

في

في



## فی الموصیٰ بہ

[illegible]



الجميع نفذت الوصايا كلها ومنه ما لو وصي بثالث المال لشخص فموصى بالثالث او الرابع او غيره بقريب ما تقدم نقله عن المسالك من قوله بخلاف قوله فلان ثلث من غير اضافة اليه الى غيره وان اختلفا ليس كان الثاني رجوعا عن الاول لامتناع اتحاد المالكين في عين واحدة ومن هذا ما اضاف الثلث الى نفسه فيكون الثانية فاسخة الاولى قطعا بقريب ما تقدم نقله عن المسالك من قوله ان الثلث المضاف الى الموصى هو القدر التافئ فيه وصية شرعا الى قوله فيكون بمنزلة ما لو وصي بعين او واحد ثم وصي بغيره وما ذكرنا من ادريس في تعليل ما اتعاه من نسخ الاولى من ان الانسان لا يستحق من ماله بعد وفاته الا الثلث لا ينافي تجوز الوصية بازدياد الثلث لا مكان الاجازة وفوقها بذلك والاجازة على الاقوى عند عدم اليك ابتداء عطية التام هي تنفيذ الوصية فيجوز ان يوصي معتدلا على الاجازة الورثة فيكون الوصية صحيحة ولا يزول هذا الحكم عنها الا بلفظ يدل على الرجوع عما سبق وحكم بصحة وهو في هذا المثال ونحوه مستف منكم بصحة الجميع ويعمل في الزائد عن الثلث بمقتضى القاعدة المقررة من البدانة بالاول فالاول وهذا بخلاف قوله ثلثي باضافة الى نفسه ونحوه فان الرجوع هنا معلوم بالقرينة القوية لما تقدم في كلامه بقوله لان الانسان لا يستحق من ماله بعد وفاته الا ثلث ماله واذا وصي بغيره لان الى غيره وكيف كان في المسئلة خلطها عن التقابل بين شقوقها من الاشكال سيما في هذا الفرع وبهذا قد اختلف كلامهم واضطربت افهامهم في هذه المسئلة قال في المسئلة بعد البحث في المسئلة فيجوز ما ذكرناه واختيار ما حرقناه من الفرق بين المسئلتين المتقدمتين في كلام التحقيق ماصورة واعلان كلام الاحتياط قد اختلف فيها اختلافا كثيرا وكذلك الفتوى حتى من اجل الواحد في الكتب المتعددة بل في الكتاب الواحد والعلة في عدم وافية للصحة على ما ذكر في المسئلتين لكنه استشكل بعد ذلك في المسئلة الثانية وفي الضرر فيسب الحكم في الثانية كلنا الى علمنا اننا وجعل فيه فظا ووجه الاشكال والنظر بما ذكرناه ومن ان كل واحدة منها وصية يجب تنفيذها بحسب الامكان ولا يجوز تبديلها مع عدم الزيادة ومجرد اضافة الثلث اليه لا يقتضي الرجوع لان جميع ماله ما دام حياله فنقص اضافة اليه وانما يخرج عن ملكه بالموت ونحوه فنقول بموجب الارقان على وجوب القرينة في هذه الاضافة على الرجوع ومن ثم لما ابدلها باضافة الى ماله فضلا عن جعل الثلث مطلقا شككت في ارادة الرجوع فلم يحكم بغيره قدما الاول والتمسك على اعتبار القرينة وعدمها كما حققناه وجرم بعدم وجودها في ثلث ماله ولم يتعرض للثالث المضاف الى الموصى بل اعتمد على القرينة ومع الثلث فيها على عدم الحكم بالرجوع وهذا هو الحق في المسئلة والتحقيق الشيخ في شرحه اعتمد في المسئلة على اصل اخر غير ما ذكرناه ورتب عليه الحكم وهو ان الاصل في الوصية ان تكون نافذة فيجب حملها على ما يقتضي التنفيذ لا على الامكان وانما تكون الثانية نافذة فاذا كان متعلقها هو الثلث الذي تجوز للرخص الوصية به فيجب حملها عليه كما يجب حمل اطلاق بيع الشريك بالتصف على استحقاقه حلا للبيع على قضاء التحقيق ومع فيحقق التضاد في مثل ما لو قال اوصيت بثلث لزيد وثلث لعمرو فيكون الثاني فاسخا للاول فيقدم والى منه ما لو قال بثلث مالى ثم فرغ عليه ما له لو وصي لزيد بثلث وعمرو بثلث لم يرد بغيره بخلافه بدس وانتقت لقرائن ان تكون الوصية الاخيرة رافعة للاولى مع اعترافه مانعة الفلما صرح بجميع الاصحاب والحامل له على ذلك مانعه من ان اطلاق الوصية محمول على النافذة وانت قد عرفت تمام حقه بقا ان الاطلاق في الوصية وغيرهما من العقود انما يحمل على التصحيح اما التافذ بحيث لا يترتب عليه منع بوجه فلا اعتبار بغيره قطعا الا ترى ان التوفيق بجميع المال توصف بالصفة ووقوف ما زاد على الثلث على الاجازة ولا يقول احد انها ليست بصحة ولذلك لو باع بخياركم بصفة البيع وان لم يكن نافذة بمعنى انه لا يستحق احد منهما وما مثل به من بيع الشريك بالتصف فانه محمول على استحقاقه لا يؤثر هنا الفرق بينه وبين المتنازع فيه لان جميع التركة مستحقة للموصى حال حيونه اجماعا فلو وصي بما يستحق ومن ثم حكموا بصحة وصيته بما زاد على الثلث وصحة حصته لانه فوقف على اجازة الورثة لان ذلك لهم كالتحيز للبايع بالنسبة الى ملك المشتري بل لضعف الخلاف في ان الملك هل ينقل اليه في زمن الحي امل ولا ولا تقا على ان التركة مملوكة للموصى ما دام حيا ومن ثم لم تمت اليه لو برى من حرق وكانت الاجازة تنفيذا للوصية لا عطية من بعد على خيار اصحابنا وقد اذعن الشيخ في طبعه الاجماع وانما الخلاف في التنفيذ والعطية للعامة واصحابنا يجعلون العطية احتمالا مرجوحا لا قولوا واذا اقررت ان الاطلاق محمول على الوصية الصحيحة فكل وصية من المذكورات صحيحة سواء كانت نافذة تمام لانه لم تدل الوصية للآخر عن الوصية بالثلث على انها نافذة للسابقة ورجوع عنها بل على ارادة الموصى اعطاء كل واحد ما وصى له به وان توقف ذلك على اجازة الورثة فان ذلك اخر غير الوصية المعبرة شرعا وقد ظهر بذلك انه لا تضاد بين قوله اوصيت لزيد بثلث ولعمري بيع بطريق اولي وانما يقع التضاد صريحا اذا قال بعد الوصية لزيد بثلث اوصيت لعمرو بالثلث الذي اوصيت به لزيد وبثلثي او بالثلث الذي جعله الله ثم غير متوقف على اجازة ونحو ذلك وفي مثل قوله بثلثي لزيد ثم بثلثي لعمرو بالقرينة لا بالتصريح كما حققنا ثم نقل عن الشيخ انه اتفق له في هذه المسئلة اعراض شرج ذلك بما لا مزيد فائدة في ذكره وانما نقلنا كلامه قدس سره بطوله لجودة محمول في تحقيق المسئلة زيادة على ما قدمناه والاطلاع على ما وقع لهم من الاختلاف في المسئلة زيادة على ما ذكرناه الا ان الخلاف الذي ذكرناه ماولا بالنسبة الى الاول من المسئلتين المفروضتين في كلام التحقيق والذي ذكره قدس سره بالنسبة الى الثانية منها والله العالم قد نيبان الاول لو اتت به السابق في صورة الوصية بالثلث لاثنتين احدهما بعد الاخر فانه يستخرج بالقرعة كما حكم به الاصحاب في الكل امر مشبه فان قلنا بان الوصية للاول وانه بلا حظ في الصفة الاول فالاول فانه يحكم بها السابق وان قلنا بان ذلك عدول ومنه فانه يحكم بها الثاني ومع فلا فرق في كونه ارفع من ان يجعل باسم السابق والمتاخر صفتها ان تكتب في رقعة اسم احدهما وانه السابق وتكتب في رقعة اسم الآخر وانه السابق ويجوز ان يوضع وتختفيان ثم يخرج احديهما فخرج اسمه كان هو السابق وترتب عليه الحكم من استحقاق او حرمان وان تكتب في رقعة واحدة للتاخر في كل من الرقعتين والرجوع الى احداهما الثاني لو وصي بثلثي واحدا لثنتين كان يقول اعطوا زيدا وعمرا مائة درهم والذرا مائة



## == في الموصي بها

[illegible]















[illegible]







## فالموصی

لقد تأملنا دحول الحزن السيف وحليته فيه وهو محكم في امتداد قلبه وله في سبيل أو سافر من سبيل لا  
مهم منه إلا مجموع هذه الاستبصار حتى لو حوزة عن عدم لعل العقل سفيها والعرب كاد في انشأت ديد  
بها فيه اقوى وأما الثاني فإبدال العرف على تبارك الطيف اللطيف في رواية قاصرة عن  
على بعض في بعض الإلهام كما أن لودل على عدم دحول الحزن وأحليته في بعض

يجمع الى عدم ان دلالة الامع العربى القريبة ونحو ذلك صريح في المحل اقول ان محيى ما فيه من رد الاحسان كتحذير الاعتراض حجة على انتم  
الاطهار والاحكام الشرعية مسددة على التوقيف لا مسرحة للقول فيها كما تقدم في غير موضع والاحسان المذكورة وان ضمت سد لها هذا  
الاصطلاح الذى هو الى هذا اقرب من الصلاح كما اوضحنا في مقدمة الكتاب الطهارة الا انه لا راد لها من الاصو

الشهر بدينهم وقد عروا على يد النبي مواضع لا تخص من الأحكام كما لا يجوز على المنتفع نعم يمكن التوقف على معنى في مقام المهمة ساء على  
رواية التخصيص في الكافي وباب وأما الصدوق فلا اشكال وهذا هو محناه في الدروس وأما ما ذكره الشيخ مما قد منافع له فانه  
في جملة ممن تأخر عنه منهم العلامة في المختلف ويتصل في المسائل بأن فيه لولا ان ما شرطه من عدل الموضع عن معتق في الويتة

الاختلاف في الاقتران على بعض الوجوه على ما فيه وتاميا ان يعود من الاصل على تقدير العدالة ومن ثلثت على  
احكام الوصية بل من احكام الاقتران المرض على بعض الوجوه وسأني اني تقم دلالة عدد الترتيب  
والصدق والتمسك والحراب مع ان الرواية التي هي معتد بها حكما تمامها ورعا التمسك وهي

[illegible][illegible][illegible]

منهم على حد والله العالم وصلى الله عليه وسلم  
 إذا أوصى بثلث مال في سنة من أوصى في عود - المأهله من أصل المأهله والكاف - وإن لم يكن في سنة من أصل المأهله

من معونة الفقراء والمساكين وأساء التعميل وصل إل اليسوان بل يعيد في الحرم فقرأ القرآن على أهل بيته وأساء أسلمهم ومعه ما بقي بعد ذلك أبواب الترتيب ثم في الكلام على قول طاد أو الوصية وما في قلب مال في سبيل الله وما بعده من الفقره وهم على حد بين أحد جملة المراطون المتقدمين للفصل في إساءة المدعى التماسه من الولاية أو منه صدق التماسه أو أحسن العدم أو الضرب

[illegible]

الرَّيَّةُ أَقُولُ وَطَاهِرٌ أَحْتِيَادُ الْقَوْلِ الثَّانِي وَقَالَ ابْنُ أَحْمَدَ وَأَقَاتُ السَّيْلَ إِذْ سَلَكَ اللَّهُ دَلَالَهُ حَازَ أَهْلُ التَّوَكُّلِ دِيَارَ قَرِيبٍ إِلَى أُولَى حَضَارَاتٍ  
يَحْتَجُّ فِي النَّحْلِ لِقَوْلِ رَبِّهِ اللَّهُ مَا لَمْ تَعْقِلْ وَمَا كُنْتَ تَعْلَمُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَدْ جَعَلَ يُعْبَدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِندَ كُلِّ أُمَّةٍ مِّنْ قَبْلِ هَٰذَا لِيَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُرَاقِبُ  
عِبَادَهُ وَأَنَّ اللَّهَ وَخِدَائِهِ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ عَاطِلٌ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ جَعَلَ اللَّهُ مَلَأَهُ الْمَسْجِدَ وَأَنَّ سَاءَ

[illegible][illegible][illegible]

مری کہیں سے کہاں سے آیا ان اللہ تعالیٰ ہی کو پتہ ہے۔ جس نے اسے پیدا کیا اور اسے جلا کر کھانا بنایا۔











في حكم الوصية

ان ترك خيرا الوصية للوالدين لان ترك ذمتك اغنيا خيرا من ان تدعهم غالة ولان اعطاء القريب المحتاج خير من اعطاء الاجنبى فحق  
 لم يبلغ الميراث غناهم كان تركه لهم كعصبتهم فيكون ذلك افضل من الوصية لغيرهم فحق يختلف الحال باختلاف الورثة وكثرتهم وقلةهم وغناهم  
 وخافتهم ولا يتقدروا بقدر من المال انتهى وهو جيل المقصد الرابع في احكام الوصية وفيه مسائل **الاولى** من المقر في  
 كلامهم انه لا يشترط في الموصى كونه موجودا بالفعل وقت الوصية بل لو اوصى بما فضل الدابة او الشجرة في هذه السنة او السنة المستقبله  
 فانه ينعى الا انه لو اشار الى معين واوصى بحمل الموجود او اوصى بالحمل الموجود لانه او بحملها مكانه في مقام تدل القرينة على ارادة الموجود  
 بالحمل فان الوصية تعلقت بما هو موجود فانه يشترط ان يكون موجودا حال الوصية ولو بمقتضى الظاهر شرعا ولو كان الحمل لامة ولادة  
 لاقبل من شتاء شهر ربيع اقل الحمل من حين الوصية علم كونه موجودا البتة ولو ولد له اكثر من اخصى الحمل من حين الوصية تبين بطلانها  
 لتبين عدم كونه موجودا حين الوصية لانه اذا كان المدة من حين الوصية قلنا نقصت ومضت من حين الوطؤ المتولد منه الحمل  
 قبل الوصية ولو ولد له فيما بين اخصى مئة الحاء واقله اجتمعت وجوده حال الوصية وعدمه قالوا ينبغي ان ينظر في ان كانت الامة  
 فراشا بحيث يمكن تجديده بعد الوصية لم يحكم بصحتها لان الاصل عدم تقدم حال الوصية وان لم يكن فراشا بان فارها الواطئ  
 المباح وطؤه لها من حين الوصية حكم بوجوده علم بالظاهر واصالة عدم وطئ غيره فيحكم به للموصى له هذا مقتضى كلامهم كما مر  
 به في المسائل وغيره وربما قيل بان الظاهر الغالب انما هو الولادة لثبوتها بقرينة فاما قولها بظهور كونه موجودا وان كان لها  
 فراش وان الحالبية يمكن وطؤها محلا بالقبلة ومحماتها لو كانت كافرة اذ ليس فيها محذور بعد الصيانة بخلاف المسئلة ودفعه المسئلة  
 بان الحكم السابق مرتبط على الاصل المقدم على الظاهر عند التعارض الا فيما شذ وبطلان المسئلة من باب تعارض الاصل والظاهر فلو  
 رجع مرجح الظاهر عليه في بعض موارد ما كما يتفق في بعض نظائره لم يكن بعيدا ان لم ينعقد لا جماع على خلافه وكيف كان فلا يخرج  
 عما عليه الجماعة انتهى اقول انت خير بان المسئلة خالية من التصور والدليل الشرع بالعموم والخصوص فالحكم في هذه الصورة  
 الثالثة محل الاشكال ثم انه ينبغي ان يعلم ان فرض المسئلة المذكورة في ولدا لامة بنى على كون الحمل مملوكا وهو اذ يكون الزوج  
 مملوكا فشرط مولى الجارية على مولاه ورق الولد لو يكون الزوج مملوكا للموصى وقد شرط على مولى الجارية ورق الولد او كون الزوج  
 حرا على القول بجواز شرط رقبة ولد ولو كان الحمل لغير الامة من البهائم قال في المسئلة صح ايضا واشترط وجوده حال الوصية لمحل الرقبة  
 الا ان العلم به لا يتقيد بولادة قبل شتاء شهر ولا انتفاء وجوده حالها يعلم بقاؤه العشرة لا اختلاف الحيوان في ذلك اختلافه فاكبر للمرجع  
 فيها الى العادة الغالبة لعدم ضبط الشارع حملها كالادعى ويختلف العادة باختلاف اجناسه فان للغنم مقدرا معلوما عادة  
 ولا بمقدار ازايا عنه وكذا الخيل وغيرها من الحيوان فيرجع فيه الى العادة لانها الحكم عند انتفاء الشرع وحيث يقع الثلث في  
 الموجود حالة الوصية لا يحكم بصحتها ويشكل مع هذا حمل الادعى على المتيقن والحيوان على الغالب لا شرأ كما في المقتضى على التقدير  
 انتهى قلبي كسب قد عرفت انه لا يشترط في الموصى به كونه موجودا حال الوصية فيجوز الوصية بالتجديد مما تحمله المملوك او الشجرة  
 اعم من ان يكون مضبوطا بمدة كالمتجدد في هذه السنة او خمس سنين او مضبوطا بعدد كاربعة او يكون مطلقا وعامة ما يتناول الجميع  
 ما يتجدد من الامة او الشجرة مدة وجودها كقول كل حمل متجدد وكل ثمرة يتجدد دائما ونحو ذلك وكذا الاقرن في المضبوط بين ان يتصل  
 بالموت او يتأخر عنه كالسنة الغلاتية مما يتجدد من السنين بعد الموت **المسئلة الثانية** اذا اوصى له بالمنافع كخدمة  
 عبدة او غلة بستان او سكنى دارا او ثمرة شجرة على التبايد او مدة معينة قيل قومت المنفعة فان خرجت من الثلث والا كان للموصى له ما  
 يحمله الثلث اقول انما ما يدل على جواز الوصية بالمنافع مضاقا الى الاتفاق على ذلك فانه رواية جعفر بن حيان قال سئلت ابا عبد الله  
 عليه السلام عن رجل اوقف غلة له على قرابة من ابيه وقرابة من امه واوصى لرجل ولعقبه من تلك الغلة ليس بينه وبين قرابته بثلثا ثم درهم كل  
 سنة وبقية الباقي على قرابته من ابيه وقرابته من امه قال جابر بن النضر اوصى له بذلك فقلت ارأيت ان يخرج من غلة الارض القوت منها  
 ختمائة درهم فقال لا ليس في وصيته ان يعطى الذي اوصى له من الغلة ثلثمائة درهم وبقية الباقي على قرابته من ابيه وقرابته من امه قلت  
 نعم قال ليس لقرابته ان ياخذوا من الغلة شيئا حتى يوفي الموصى له ثلثمائة درهم ثم لهم ما بقى بعد ذلك الحديث وقال في كتاب الفقه الرضوي  
 واذا اوصى لرجل بسكنى دار فلا رزم للورثة ان تمنعه وصيته واذا مات الموصى له رجعت الدار لميراث الورثة للميت وروى في الكافي بسبب  
 في الصحيح عن سعد بن سعد ان سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى لرجل ان يعطى قرابته من وصيته كذا او كان لحييها من طعام فمرت عليه  
 سنون لم يكن في وصيته فضل بل احتاج الى التلف والمعيبة بحري علم من اوصى له من التلف للمعيبة ام لا فان اصلها بعد ذلك بحري علم  
 لما فاته من السنين الماضية ام لا فقال كذا لا ابا الى ان اعطاهم او اخرتم يقضى الحديث ولقد كان في الحديث رواية الكافي واقتلوا كره من  
 تقديم المنفعة الى اخرها فتقدم ذكره فالمر من بيان كيفية احتساب المنفعة واخرها من الثلث وهذا في المنفعة الموصى بها فانها يمكن بثبوتها  
 ظاهر لا خلاف فيه لان العين نتيجة لها قيمة معتبرة بعد اخرج تلك المنفعة فيقوم المنفعة على الموصى له والاصل بما بقي فيه من المنافع على  
 الورثة فان اوصى بمنفعة العبد مثلا لخمس سنين قومت العبد بجميع منامته واذا قيل قيمته مائة دينار قومت مرة اخرى ولو لم تنتفع تلك  
 المدة واذا قيل قيمته خمسون فالمنفعة خمسون وهي التي تخرج من الثلث وتجعل ثلثا بالتسوية الى ثلثي الورثة فلا بد ان يكون بيد  
 الورثة مائة من مائة العبد التي قيمتها خمسون في المثال المذكور وانما الخلاف في المنفعة المؤبدة وقد اختلفوا فيها على اقول ثلثة فاشبه  
 في هذا الاختلاف مع عدم التصرف في العين من المنافع عند بعض الوصية بما فيها في قوة الوصية بما وثقوا عند بعض كسبهم







المعترضة قدس تر ما يؤخذ بالتوقيت حيث ان جملة من الاصحاب من حوايا المتع ومنهم من استشكل وقد اختلفوا في قوة القول بالجواز في التقويم  
التي مر في ذلك ومنه بظهر قوة القول بالجواز هنا ايضا والله العالم **الثالث** قال الشيخ في هذا اذا قال اعطوه قوسا من ثلثي قوس  
تساب وهو قوس المجرى وقوس نبل وهو قوس العرب ويكون له قوس حسان وهو الذي يدفع التساب في مجرى وهو او ثلثي المجرى ويكون له قوس  
جلا هو وقوس البندق ويكون له قوس الشد فان هذا الاطلاق يحمل على قوس التساب والتبيل والحسان فان كان له شيء منها فله ورثة  
بالخيار يعطون اي قوس من هذه الثلاثة شاؤوا وان لم يكن له الا جلا هو وقوس الشد فله ورثة بالخيار يعطون اي القوسين شاؤوا وتبعه ابن حمزة  
وقال ابن ادريس الذي اركان الورثة بالخيار في اعطائهم اي شاؤوا من الخمسة الا قوسا تخصيص كلام للموسى الغلم يحتاج الى دليل قال في الفخ بعد نقله  
عن الشيخ وابن ادريس اقول ولعل الشيخ قد نقل عن نفاذ او اعطيت اي ان القوس يتم بطريق حقيقة على ما نقلته السابقة انقضى القول بما ذكره الشيخ هو  
الذي عليه المتأخرون قال المحقق في بيع ولو اوصى له بقوس انصرف في قوس التساب والتبيل والحسان الا ان القيمة قد تدل على غيرها وقال شيخنا في المسالك  
بعد نقله في الشيخ وابن ادريس ونعم ما قال وفي كل واحد من القولين نظرا في الاصلين لا يخبرين ثملة يعترف باطلاق اسم القوس على الخمسة  
ولكن يدعي علب في الثلاثة يعرف بذلك يقتضي اتباع العرف في ذلك وهو يختلف باختلاف الاوقات والاصناف ولا سيما في المتبادر في  
زماننا هو القوس العربية خاصة وقوس الحسان لا يكاد يعرفه اكثر الناس ولا يفتقر اليه فهم احد من أهل العرب فتناوله الاولين بعد  
ونظرا في ادريس الى الاطلاق اللغوي جيد ولكن العرف مقدم عليه والاقوى ان وجد في قرية فتخصص احد ما حاص عليه مثا ان يقول  
اعطوه قوسا يندف به لا يعيقل به شبهة فيصرف الى قوس الشد او قوس بنز وابه فيخرج قوس الشد والبندق ان لم يكن معنادا  
في الغزو وان انتقلت القران التي عرف بهذا الموصى فان تعدد تخير الوارث ولو قال اعطوه ما لي من قوسا فتختار بين الخمسة او جاء الاصل  
كالقول وجهان اجمالا الاول انتهى اقول وما يؤيد الاشارة بين المعاني الخمسة ما ذكره في كتاب المصباح للشيخ حيث قل في مقاشا  
القوس الى ما يخصها فيقال قوس يد وقوس جلا هو وقوس نبل وهي العربية وقوس التساب وهي الفارسية وقوس الحسان بقية الكلام في  
انه هل يدخل الورثة في اطلاقه فلو قال اعطوه قوسا فهل يصح مع عدم الوترام لا اشكال فيل بالتدخل فانه لا يبعد ان لا يكون المقصود منه  
ايتم الابه فهو كالمقصود بالنسبة الى الخاتم والفلان بالنسبة الى السوف بل الى لانه بدونه العطاء قبل بالعدم نظر الى ان الظاهر المستدق في ذلك  
عرفا وعلى هذا اجمالا جود الرجوع الى العرب والقرينة والا فلا يدخل تحتها **الاقول** في كل لفظ وقع على اشياء وقوامها ما سوا ما كان  
بطريق الاشارة الى التماسه فان للورثة الخيار في تعيين ما شاؤوا من الافراد وهي قاعدة كلية في هذا المقام وغيره مما تقدم لان الموصى به لفظ يقع على  
اشياء وقوامها ما سوا ما يكون متواطفا بان تكون الوصية بلفظه معق ذلك المعنى يقع على اشياء متعددة كالعبدة او يكون ذلك للفظ مشترك  
بين معان متعددة كالقوس فان للورثة الخيار في تعيين ما شاؤوا من القوس فان الوصية بدروية بالمهية الكلية وخصوصيات الافراد غير  
مقصودة لولا ان يتبعها في اختيار الوارث في تعيين اي فرد شاء لوجود متعلق الوصية في جميع الافراد وانما المشترك فلان متعلق الوصية هو الاسم وهو صائد  
على المعاني المتعددة حقيقة فتخصر الوارث ما يشاء وما قبل المشترك بالقرينة وهو بعيد **الثاني** لو قال اعطوه قوسا بالاضافة الى نفسه وليس له الا  
قوس واحدة اضرقت الوصية اليها لان ما تقدم من التخصيص بين الافراد الثلاثة والخمسة انما هو مع اطلاقه اعطاء القوس من غير ان يضيفه لغيره فانه  
مشتركة متعددة بخلاف ما لو قال اعطوه قوسا بالاضافة وليس له الا واحدة فانه تصرف الوصية اليه من اي نوع كان لتقيده بالاضافة يعني الكلام فيها  
لو قال اعطوه قوسا من ثلثي قوسا متعددة فان علم اختصاصه به احد منها من اي نوع كان اضرقت الوصية اليه كالحصص والخاتم في الحصة والاشكال كالد  
يحمل الرجوع الى ما تقدم من التخصيص **الثالث** لو اوصى براس من جمالكه كان الخيار في تعيينه الى الورثة بان يعطوا صغيرا او كبيرا فذكر الوارث  
صغيرا او كبيرا سلب او كافر لان اللفظ من الالفاظ المتواطئة بالنظر الى ما تحت معناه من الافراد المتعددة فتخصر الوارث في اعطائه ما يشاء  
له قوس الاسم على كل واحد منهم انما يتخير مع وجود التعدد في التركة ولا تعين الموجود ولو لم يوجد له مملوك بطلت الوصية وهل الاعتبار بالوجود  
عند الوصية او الموت وجهان استجوز ثابتهما في المسالك قال لا يشرع في الحكم بالانقضاء لعدم كمال اعتبار المال مع وجوده الا بالاضافة الى البتة  
للقضية لوجودها لثبوتها ولو ماتت لمالكه بعد وفاته او اخلت تعين للذبح في الوصية فان ماتوا كلا بطلت الوصية اما لو قتلوا لم يطلو  
كان للورثة ان يبيئوا من شاؤوا ووجه البطلان مع موت الجميع فوات متعلق الوصية بخلاف القتل لبقاء المال لثبوت القيمة على الفاضل وهي يد  
عن العيين فيكون الموصى له فكل فرد عينه الورثة لم يشترك في قيمته **المسئلة الرابعة** لا خلاف ولا اشكال في ثبوت الوصية بثبوت  
العدلين من المسلمين لان ذلك مما ثبت به جميع الحقوق عدما استثنى مما يتوقف على اربعة اركان من الوصية اوسع ومن ثم ثبتت بطلان  
للورثة الوصية على بعض الوجوه وشهادة عدل هذه كانت عليه الاية واستفاضت بها الرواية الا ان ظاهر الاية اشترط في ثبوتها بالعدلين  
وتحليلها مع الرتبة في شهادة بعد الصلوة قائلين اداست عليه الاية لا تشرى به ثما ظليلا لو كان نافرطا ولا تكتم شهادة الله أفلن الاخير  
وانه متى عثر على بطلان شهادتهما فليس له نقضها حتى يلق بشاهدين يقومان مقام الشاهدين الاولين فيقضيان بالله لشهادتنا الحق من  
شهادتهما وما اعتدنا انا اذ امن الظالمين والاصل فيما ذكرناه من هذه القيود ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابي بصير عن رساله  
قال خرج تميم الذاري وابن بيك وابن ابي ماري في سفر وكان تميم الذاري مسلما وابن بيك نصرانيين وكان مع تميم الذاري خرج فيه متاع  
وايئة منقوشة بالذهب قلادة اخوها الى بعض اسواق العرب للبيع واعتل تميم الذاري علة شديدة فلما حضر الموت دفع ما كان معه  
ابن بيك وابن ماري وامر ان يوصله الى الورثة فقدموا المدينة وقد اخذوا من المتاع الاية والقلادة ووصلوا الى الورثة فنفق  
القوم الاية والقلادة فقال هل تميم هل مرض صاحبنا طويلا انفق فيه نفقة كثيرة فقال لا انا مرض الا انا ما قلنا ان لو لم نزل من



# في احكام الوصية

يتحقق في هذه الاقوال انهم اتفقوا على خسر فيها الا لا قالوا لا مقتدا افضل منه كان مصداقه منقوشة مكلالة بالجوهر وقادرة فقال ما  
 رفع اليها فقد اذنا اليكم قد تموه الى رسول الله صلى الله عليه واله فوجب رسول الله صلى الله عليه واله ان يبين خلفا فحقل عنهما ثم ظهرت تلك الائمة  
 والقلادة عليهم فجاء اولياءه تميم الى رسول الله صلى الله عليه واله فظهر على ابن بيكر وابن ابي نارية ما ادعياه عليه فاستخبر رسول الله صلى الله عليه واله  
 الحكم في ذلك فانزل الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او ثلثة من غيركم ان  
 ضربتم في الارض فاطلق الله فقه شهادته اهل الكتاب على الوصية فقط اذا كان في سفر ولم يجد للمسلمون فمصابتك مصيبة الموت تحسونهما من بعد  
 الصلوة فيقمان بالله ان ارتبتم لا تشتري به ثمن لو كان ذاقه ولا تكلم شهادة الله انا اذ ائمن الا ثمين هذه الشهادة الاولى للفقهاء رسول الله صلى الله عليه واله  
 عثر على اثباتها استحقاقا لثابتها اسحقا على كذبها فخران يقومان مقامها من اهل البيت من الذين اسحق عليهم الاوليان فيقمان بالله  
 يحلفان بالله انهما الحق بهذا الدعوى وانما قد كذبنا خلفا بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذ ائمن الظالمين فامر رسول الله صلى الله  
 عليه واله والاولياء تميم الذوات ان يحلفوا بالله على ما امرهم به يحلفوا فاحضر رسول الله صلى الله عليه واله القلادة والائمة من ابن بيكر وابن ابي نارية وردها على اولياء  
 تميم القلادة في ذلك الذي ان ياتوا بالشهادة على وجهها او يضافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم ورواه المرفوع في رسالة الحكم والمتشابهة نقلها من تفسير  
 النعماني باسناده عن علي بن عيسى بن عوف الا انه قال تحسونهما من بعد الصلوة يعني صلوة العصر ورواه علي بن ابراهيم في كتاب التفسير ونقل  
 في المسالك عن اكثر الاصحاب ومنهم المتأخرين انهم لم يعتبروا في قبول شهادة الذين التزموا جعلوا في لا يتر والاصحاب انما خرج عنهم الغالب  
 وكذا لم يعتبروا المحلف بعد العصر بصورة الامة واستحسن في المسالك قول لا ينجي لانه الخبر ليس كذا في شرطه ولا في قوله عليه السلام فاطلوا  
 الله شهادة اهل الكتاب على الوصية فقط اذا كان في سفر ولم يجد للمسلمين وهو ما لا يجوز في الشرط الذي هو حجة شرعية عندنا بالاجابة وعند  
 الأصوليين لا لا يعتبر على انه لو لم يكن في سفر او وجد احد من المسلمين لم يقبل شهادتهما من الاخبار الظاهرة بل الصريح في ذلك ما رواه في المحلى  
 بن حمران عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة قال سئل عن قول الله تبارك وتعالى ذوا عدل منكم او ثلثة من غيركم ان كان من غيركم  
 من اهل الكتاب فقال انما ذلك اذا مات الرجل بارض غربة وطلب رجلين مسلمين يشهدان على وصيته فلم يجدوا فليشهد على وصيته ذمي من اهل  
 الكتاب من ذمي من اهل ارض غربة لا يوجد فيها مسلم حازت شهادة من ليس مسلم على الوصية وما رواه المشايخ الثلاثة نور الله تبارك وتعالى من بعده بن محمد قال  
 سئل ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او ثلثة من غيركم  
 قال اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من اهل الكتاب فان لم تجدوا من اهل الكتاب من يجوز ان رسول الله صلى الله عليه واله من في الجوس ستة اهل الكتاب  
 في الخبرين وذلك اذا مات الرجل في ارض غربة فلم يجد مسلمين يشهدان على وصيته من اهل الكتاب فليشهدان على وصيته من اهل الكتاب فليشهدا به ثلثة  
 ولو كان ذاقه ولا تكلم شهادة الله انا اذ ائمن قال ذلك ان لو تاب ولي الميت في شهادتهما ذان عثر على انهما شهدا بالباطل فليس له ان ينقض  
 شهادتهما حتى يخرج شاهدين فيقومان مقام الشاهدين الاولين فيقمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذ ائمن الظالمين فاذا  
 فعل ذلك نقض شهادة الاخوين يقول الله تبارك وتعالى ذلك الذي ان ياتوا بالشهادة على وجهها او يضافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم ورواه في كتاب  
 بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله بسنده فيه عن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام في كتابه اليه قال وانما اذا ماتت ائمتهم يستقلون  
 الشهادات بعضهم لبعض غيرهم فان ذلك لا يجوز ولا يعمل وليس هو على ما قالوا الا القول من وجب يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر  
 احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او ثلثة من غيركم ان انتم ضربتم في الارض فمصابتك مصيبة الموت وذلك اذا كان مسامرا  
 محضر الموت اشهد بالله اشهد ذوى عدل من اهل بيته فمن لم يجد فخران ممن غير القران من غير اهل ولايته تحسونهما من بعد الصلوة  
 فيقمان بالله ان ارتبتم لا تشتري به ثمن لو كان ذاقه ولا تكلم شهادة الله انا اذ ائمن فان عثر على اثباتها استحقاقا لثابتها اسحقا على كذبها فخران يقومان  
 مقامهما من الذين اسحق عليهم الاوليان من اهل ولايته فيقمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذ ائمن الظالمين ذلك  
 الذي ان ياتوا بالشهادة على وجهها او يضافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم وانما الله واسموا هذه الاخبار كلها كثر في ظاهرة بل هي في اعتبار  
 التفرد لا في قبول التفرد مع ضد المسلمين وانما يوجد من الاخبار المطلقة يجب حملها على هذه الاخبار الصريحة في الاشارة وقال في المسالك بعد  
 نقل القول الذي نقله عن اكثر من عدم اشتراط التفرد يمكن استلزامه في عدم اشتراط التفرد في موثقة شامة بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في قوله تبارك وتعالى من غيركم ان كان الرجل في بلد ليس فيها مسلم حازت شهادة من ليس مسلم على الوصية قال فانها مشاورة باطلا فها القس  
 والمضروبة حيث حددت الاخبار الله ذكرناها على الاشارة كما عرفت فوجه الجمع بين هذه الرواية وبين تلك الاخبار بجملة الرواية على ما  
 اذا سافر المسلم الى بلد ليس فيه مسلم لانه من سكانها واهلها والقرينة فيها ذكرناه وانما سلك في هذا الكفر اختيارا نادرا بل غير متجا  
 شها الامر ضرورة ويستفاد من هذه الاخبار عدة فوائد آ ما ذكرناه وان كان خلاف ما صرح به اكثر من اشتراط القبول بالتفرد لا تقبل في  
 الحضر والوجوب فيه ما عرفت من وجوب المسلمين في الحضر حيث كان المسلم لا يمكن ان يفر ولا الاسلام ثم اشتراط الحلف وان يكون بالكيفية  
 التي قلت عليها الاية كايدي عليه خبر يحيى بن محمد المذکور ومثله مرفوع على بن ابراهيم وخبر الفضل وما نقله من الصلاة من امر  
 يحلف بعد العصر قل دل عليه مرفوع على بن ابراهيم برواية النعماني عن علي بن حكيم في كتابه في رواية يحيى بن محمد بن عيسى بن نفع المشايخ  
 المذكورين في بعض اخبار الصلوة يقول مطلق ويصحب على الاطلاق على العصر لعرفت ان ظاهر اكثر الاخبار المذكورة هو قبول  
 الشهادة على الوصية اتم من ان يكون بمال ولاية الا ان مورد الامة والفتنة التي نزلت فيها كادلت عليه مرفوع على بن ابراهيم انما هو المال

في احكام الوصية







هناك منشاؤه فما ذكر من ان الوصية باوانية قد تفتقر الى المال كما اذا اراد اخذ الاجرة او الاكل بالمعروف لشخصه ولم ينفذ من الاوقاف والتبشير  
فيكون حلالا لاية وانما قال في المسائل ولا يخفى ما فيه وقد قطع الاحتياط بالمنع من غير نقل خلافة في المسئلة ولا تردوا فاتهم المصنف مختص  
الكتاب على القطع وابدل هذا التردد بالثبوت الوصية بالمال بشاهد وعين وكلها كما استغنى عنه لا تقف على الحكم والقاعدة  
للفدية الحكم فيها انتهى وهو جيد **الثالث** قالوا لو شهد انسان عبيدا على رجل امته وانه منه ثم مات واعتق المملوك كان ثم شهد  
بذلك فقبل قبل شهادته لم يبق له ما يورثه قيل بالمنع وقيل بالجواز على كراهة اقول لا اصل في هذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيحين  
الجواز عن ابي عبد الله في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوثرها مع له فاعتق العبيدين وولدت الجارية غلاما فشهد بعد العتق ان مولاهما  
كان اشهد بما اتته كان يقع على الجارية وان الحمل من قال يجوز شهادتها ويراد عابدين كما كانوا ما رواه الشيخ الثلاثة عن دودين فارق  
في الوثوق قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر مع جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما اتماخران لوجه الله واشهدا ان مال  
طن جاريتي هذه مني فولدت غلاما فاقدموا على الورثة انكروا ذلك واسترقوهم ثم ان الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا بعد ما  
اعتقا ان مولاهما اشهدا بما اتتا مني على جارية منه قال يجوز شهادتهما للغلام ولا يسترهما الغلام الذي شهدا له لانهما اثبتا نسبه  
قيل والاستدلال بالخبرين مبنى اما على قول شهادته المملوك مطاوعا على مولاه لانهما اتتا شهادتهما للولد والحكم بها صار اقل لمخبرين ان معتقهما لم يكن  
وارثا ولو على ان المعتق جارية ما حال الشهادته وان ظهر جازاها بعد ذلك او على ان الشهادته للولي لا عليه فقبل واورد على الاجريان الحكم بكون الولد  
مولى موقوف على شهادتهما على كونه مولى لكون الشهادته له دارا اقول الوجه عكسه هو الاول فان الروايات وان اختلفت في قبول شهادته المملوك  
الا ان ما دل على المنع محمول على التقية والظاهر هو الجواز فلا ضرورة الا ان كانت ما ذكر من التعليقات في الوجوه الباقية وقيل عن الشيخ انه  
خص الحكم بالوصية فان امرها اخف من غيرها من الحقوق كما قبلت فيها شهادته اهل الكفاية فيه لانه لا ضرورة الى تخصيصه فان اطلاق الخبر  
المذكورين مع صحة الاول بالاصطلاح الحديث وعدل الثاني في الوثوق انما هو بواسطة الحسن بن مصال الذي لا يفسر حديثه عنهم عن الصحيحين  
مضافا الى اتفاق الاحتياط على الحكم المذكور مع عدم معارض ولا محال فاقوى دليل على العموم بقى الكلام في استرقاقهم للولد الذي شهدا  
له وبذلك صرح صحة المحلول بالعدم صرح موقوف حيث نهي عن استرقاقه ما طريق الجمع على النهي على كراهة كما يؤيد به التعليل المذكور  
وملخصه ان يكون له استرقاقها لانهما كانا سببا في تبيته بعد الرقية فلا يكون سببا في رقيتهما بعد الحرية والحقوق في الشرايع قد مر من مسئلة  
كما دللت على صحة المحلول العذمة في الوعد قد فرضنا بما دللت عليه موقفة دودين كما كان شهادتهما بعتق المولى له في رواية دودينها  
لا فنهما فلا يردن كما هو مقتضى القاعدة وانت خير بان هذه المسئلة لا تناسبت لذكرها في هذا المقام الا من حيث ان الترخيع فيها مالا  
كما قد مناقضه عند الظاهر ان الاحتياط انما ذكرها هنا فقال في ذلك وساموه في العلم باطلاق الخبرين المذكورين كما ذكرنا والله  
**الغلام الثاني** قالوا لا قبل شهادته الوصي فيها هو وصي مبرور لا ما جاز فيه هذا الوصي فيدب ولاية قالوا الاحتياط من كان له  
خلق الشهادته قبل عدوا من ذلك المورث انما ان يشهد بما هو وصي به ان يجعل الموصل حيا على مال معتق فيسارع في سارعه في  
بر الوصي ومنها ان يجزى بغيرها بان جعل وصيا في حرفة تشره فشهد بما له المورث فانه يجزى بغيرها فاعتبار زيادة الثلث ومنها ان يجعل وصيا  
على ولده الصغير فيشهد للولد بما له فانه يستفيد به لولاية على المال وانت خير بما في ذلك من طرق المساق لعدم ورود صريح مما ذكره  
فثبتا بتجريد هذه الخيالات والى ما ذكرناه يميل كلامنا الجليل حيث نقل عنه انه قال شهادته الوصي جارية لليتيم صحيح وان كان هو الحاكم  
للطفل ولم يكن بينه وبين الشهود عليه ما يرد شهادته عليه ومال له المقتضى في طرحه قال في المسالك بعد نقل ذلك لا بأس بطلب التوقيف  
بعد هذه التهمة من العدل حيث استبعد بمالك ونظام بكر له اجرة على عمل كثير من الموارد الا ان العمل بالمتهم متعين انتهى اقول ان كان  
متعين العمل بالشهود من حيث الشهرة في ليست بدليا يترعى بل لاجتماع لوازمي كما اعترف مني في موضع من طرحه هذا لوقتهم صلح  
وسبب ان الشئ في بعض مسائل هذا الكتاب وان كان الدليل اخر فليس في الباب ما يدل على ذلك ولا لعله واستدل بالبرهان ان الفتا  
منوطه بالنصوص ومقتضى بها على العموم او الخصوص ولا نص في المقام سوى هذه التعليقات العليل وقد عرفت ما فيها وبالجمل فكل  
قد مر من لا يخرج من الجواز ثم ان مما فرغوا على ذلك ايضا انه لو كان وصيا في اخراج مال معين فشهد لليتيم بما حرجه ذلك لما كان  
الثلث لم يقبل كما لو وصى باخراج الفضة وهو التركة ظاهرة الفان فشهد الوصي ان لليت على احوال القامت فان فيه احدى التهمة  
يسلزم اخراج الالف المجهول وصيا فيها من الثلث وهو الوصية فلا تقبل وانت خير بما في بعد الاحتياط بما ذكرناه نعم مما يقان انه  
قد وردت هنا اخبار ترد شهادتهم وعدل منها التهم من ذلك رواية عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يورث من  
الشهود قال فقال الظنين والمتهم في رواية الجارية اشلت ابا عبد الله عليه السلام عن الذي يورثه الشهود قال الظنين والمتهم انما  
ومثلها غيرهما والواقع في هذه القضية من غير ما يورثه المتهم بل يخاف في التهم بالتقريب للثبوت في رواية الجارية ان التهم انما يورثونها  
يوجب التفع الى نفسه لا الى غيره كما هو المعروف في هذه القضية من غير ما يورثه المتهم بل يخاف في التهم بالتقريب للثبوت في رواية الجارية ان التهم انما يورثونها  
به نفع وينوي بل لا يتناول سببا احتيازا للثبوت له بغيره من حيث استحالته بل ذلك من قضاء حوائج التسعي في مطالبه واموره فحلت التهم  
الوصايا ما تحت الدائرة فيها وفي اموال الاطفال كان اثرها عظيم منع له عن التسعي فاموره اتم ولهذا ان الشارع حذر من الاطفال  
بامره وفي اموالهم في مقابلة القيام باحوالهم قال في كتاب المصالح المنيعة ان التهم سكرها وفتحها الثلث والربعة وانما ظنت به  
سوء ولا يخفى ان هذا كله انما يثبت على ما يحصل به من نفع الى نفسه واية ما رواه في سبب في بيته في قيامه بوصا بالغير وصرفه



لها في مصادرها ما يتبعها المحدثون والشرعية وهذا الجدل الله سبحانه ظاهر لكل ناظر ومن جملة ما اجمع ذلك ان تصانف بالعدالة المأخوذة من نظريتنا  
بينها وبالجمل فان الاقرب عندي هو ما نقل عن ابن الجنيد ومن تبعه ولا اشكال عندهم في القبول لو كان المشهور عليه خارجا عما هو  
ووقفه كالجمل وصي على غلة المبالغة في هذا بل من اوجب وصي على مال فزوي معين فثبت للورثة بحجة التحول ورثتهم بخلاف ذلك فثبت  
العالم المسئلة الخامسة في الوصية بالعتق ولان للوصية صور عديدة منها ما اوصى بعتق عبدة وليس له سواهم من رثتهم في الوصية  
العتق الاول ما اقول حتى يتم الثلث ولو بغير عبدا فيعمل فيه ما يلي ذكره وبطل الوصية فيما يجهل ولا اعتق بقتلهم بالقرعة بان يجعلهم اثلثا ولو  
بتدليلهم باقية ثم يترجى بين تلك التهام الثلث ويقتضى الثلث اخرجته القرعة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في ستة عبيد اعترف مولاهم  
عند موته ولم يكن غيرهم فترجم اثلثا ثم اقرع بينهم فنقل ذلك الاصحاب في كتب الفروع والظاهر ان الرواية عامية فانها غير موجودة  
في كتب اخبارنا الا ان الظاهر ان الحكم لا اشكال فيه لان القرعة لكل امرئ شكل وهذا من جعلها ولو توفضا التعديل على ما خالف من احدث  
فان خرجت القرعة على الثلث الذي فيه ذلك بالجملة اعترف من العبد بحسابه وسري العتق في الباقي وسعى في باقي قيمته كما في كل مقتضى  
قالوا وانما لم يعم بعتق ثلث كل واحد مع ان كل واحد منهم بمنزلة الموصي له وقد قرروا ان الوصايا اذا وقعت دفعة قسط عليها الثلث لا يثبت  
للمحدث الشئ من المتقدم ذكره فانما جرى العبد اثلثا واعتق الثلث الذي خرجت منه القرعة ولم يحكم في ثلث كل واحد واحدا منهم  
فان العتق على هذا الوجه موجب للاضرار بالورثة لا يفتق الجميع فانه في العتق ثلث كل واحد ووجب التسوية في قيمته صاروا  
فيصر الجميع احرا اقول ومن هنا يعلم ان المسئلة غير خالية من شوب الاشكال لان الخبر غير ثابت كما عرفت ولا ضرر بالورثة غير  
مسموع فاذا اقتضت القواعد الشرعية ان ثبت ما ذكره من تلك القاعدة المذكورة والظاهر شوبها كما سيجيء ان شاء الله تعالى في محل هذا  
كله اذا لم يجز الورثة والا فلا اشكال ومنها ما اوصى بعتق عدد مخصوص من عبيده وفيه قولان فقيل انه يستخرج ذلك العدد  
بالقرعة وقيل انه يختار الورث في ذلك لا بالمقدار فيقتضيه من زاد وجب الاول ان العتق للعتق ولا ترجح فيه بعضهم على بعض فوجب التسوية  
اليه بالقرعة ووجه الثاني ان متعلق الوصية متوطو فيختار الورث في قيمته كغيره ولان المتبادر من اللفظ الكفاية باي عدد كان  
من الجميع وهو اختيار المحقق في الشرايع والشارح في المسالك قال وهذا اقوى وان كانت القرعة عدل ومنها ما اوصى بالاعتق مملوك  
عند الوفاة فغيره ليس له غير قتل عتق كله ومثل يعتق ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته ولو اعتق ثلثه سعى باقية ان لم يكن للعتق مال  
غيره فاضل من مستلزمات الدين والاسرى العتق عليه ثلث المال الفاضل اقول اما المسئلة الاولى فهي احد جزئيات مسئلة مختبرات  
المرضى والخلاف فيها بين كون ذلك من الاصل او الثلث مشهور ويتحقق الحال فيها ان شاء الله تعالى في المسائل الانية واما المسئلة الثانية  
فالوجوب في صحة العبد في باقي قيمته بالشرط المذكور ان ذلك قاعدة كلية في كل موضع يصير بعضه حرا فانه يجب عليه العتق في ثلث  
رقبته من جميع ما يكتبه فاضلا عن مؤنة لانه يحقق بنصيب الحر من حوائج حوائب واما الوجه في ثلث العتق لانه لو كان لال  
فاضل عما ذكرناه فلان سبب الترابية هو العتق الذي وقع للمالك وقام في حال المرض كما هو المفروض واعتبر من الثلث فيكون مستحب  
وهو الترابية كانه يكون من الثلث هذا خلاصة ما ذكره في المقام ومنها ما اوصى بعتق رقبة مؤنة ومثل ان لم يجد عتق من لا  
يعرف بنصيب المراد بالمؤنة هو الايمان الخاص وهو القول بامامة الائمة الاثني عشرية عليهم السلام مع تعذر ذلك بعتق من لا يصيب المراد  
بهم المستضعفون والجاهلون باحر الامامة وهم اكثر الناس في زمان الائمة عليهم السلام كما استفاضت به الاخبار من بقيم الناس  
بمؤنة الى الاصل في الثلثة مؤمن وضال وهو من لا يعرف ولا ينكر وكافر وهو من انكر الولاية وقد تقدم تحقيق ذلك في مواضع ولا  
يتما في كتاب الطهارة وهذا القسم اعني اهل الضلال مما صرح به الاخبار بانهم من المسلمين وليسوا بالمؤمنين ولا الكافرين وانهم  
في الدنيا ياملون بمعاملة المسلمين ونجرت عليهم احكام الاسلام وفي الآخرة من المرجين لا حرا الله اما بعدتهم واما يتوب عليهم  
بل لا يبدل بعض الاخبار على دخولهم الجنة بسبب الرحمة الالهية واما المنكرون للامامة وهم المشار اليهم الاحبار بالنصاب فهم  
من المكثرات الحقيقية بخلاف المشهورين علمائنا المتأخرين وتحقيق المقام محل آخر وكيف كان فمما يدل على الحكم المذكور ما رواه ثقة  
الاسلام في الكفاية عن حماد بن ابي حنيفة قال سئلت عمارا عن رجل اوصى بعتق ثلثين دينارا فلم يوجد له بالقرى  
سوى قال فما ارى لهم ان يزيدوا على الذي سئمتي قلت فان لم يجدوا قال يشترون من عرض الناس ما لم يكن ناصبا وما رواه القاسم  
في الفقيه عن حماد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال فليشتر من عرض الناس ما لم يكن ناصبا وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح او الحسن  
في عمار قال سئلت ابا الحسن عتق رجل اوصى بثلثين دينارا يفتق بها رجل من اصحابنا فلم يوجد له ذلك قال يشترى من الناس  
فيعتق وشيئا في المسالك لم يورد دليل على القول المذكور الا الرواية الاخيرة ثم اعترضها بضعف السند بعلى بن ابي حمزة قال فالحكم بجمع  
مخافة مقتضى الوصية ضعيف ثم قال ومع ذلك فليس في الرواية تقييد بعدم التصيب لكن اعتبر الجماعة نظر الى ان الناصبي كافر وعتق  
الكافر غير صحيح فالقيد من خارج الى ان قال ولا اقوى ان لا يجزى غير المؤمن منهم فيتوقع المكنة انتهى اقوى اما الرتبة بضعف السند فليس  
بمجموع عندنا ولا عند المتقدمين ولا معتمد مع ان اصحاب هذا الاصطلاح متى اتفق الاصحاب على العمل بالخبر قلوا بالقبول والامر  
كان اولا حاله في الحكم فيها اعلم على انه قد تقدم منه قسما في مسئلة عدم قبول شهادة الوصي مع التهمة ما يدل على تسكه بالشبهة وان كانت  
خالية من الدليل بالكلية فانه بعد ان استحسن من ذهب ابن الجنيد عدل عنه الى المشهور من حيث ان الشبهة لا يخرج نفيها ايضا وما  
طعن في الرواية بانها خالية من التقييد بعدم التصيب فان الروايتين الاخيرتين قد مرحتا بما ذكره الاصحاب من الشرط المذكور فان







الوصية فانه لو اوصى الى موجود ثم الى معدوم بذلك الموصى به او لاقان مقتضى الوصية تملك الوصية فيكون الموصى به ملكا لذلك  
 للوجود وتصرف فيه كيف يشاء ولو بيعه واخرجه عن ملكه وهذا مما ينافي الوصية للمعدوم بها لان الوصية لا يقتضي تملكك ابشدها  
 ان العين الموصى بها قد ضارت ملكا لا لولا ان يقيم ان الوصية الى المعدوم من اول الامر ينقل العين الموصى بها اليه كما هو مقتضى الوصية مع  
 انه معدوم في ذلك الوقت لا يصلح للثالث فم لو كانت بتمرة بستان لم يبدل ولا ولادة للتجدين من بعد وهذا موضع شبهة في المقام فانه وان  
 لم يات فيه ما تقدم من الحذور الا في الا ان الثالثات فيلانة بالوصية الى زيد ولا ولادة ينقل الموصى به الى كل منها وكل منها يوصى به  
 بطريق الاستقلال لان التمرة التي تملكها الاول بالوصية غير التمرة التي تملكها الاخر في زمانه ومقتضى الوصية التملك فيلزم بتمرة الوصية  
 تملك للمعدوم مع انه غير قابل للملك ولو بالتبعية بخلاف الوقف لان الملك متحقق للوجود في الاصل ابتداء ومنه ينقل الى المعدوم بعد ذلك  
 ومنه بذلك تايد الوصية وتشيدها ان الوصية كما عرفت من الملكات موجبة لنقل الملك من الموصى الى الموصى له فلا بد من الدليل الشرعي  
 على صحة تملك الوصية ليرتب عليها الاثر المذكور والذي علم من الاية والاعمال الواردة في باب الوصية هو تخصيص ذلك بالوصية الى  
 الموجود والحكم بالوصية للمعدوم يتوقف على الدليل وليس فلان الشا من الظاهرية لا خلاف بين اصحابنا في صحة الوصية  
 للوارث كاجنبي وغيره الوارث من الاقارب والاعلان انما هو من اليهود فان اكثرهم على عدم جوازها للوارث وروا في ذلك عنه  
 انتقال الوصية للوارث وبذلك على ما ذكره الاصحاب الاية هي قوله عز وجل كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين  
 والاقربين ومن الظاهر ان الولدين يكونان وارثين البتة فهي من جهة جواز الوصية للوارث والاقارب قد يكونوا وارثين ايتم فتدل الاية  
 ايتم على ذلك باطلا فاما فلان مقتضى الاية كتب ليس للوجوب بل المراد التاكيد والتحذير على ذلك وقد اضطرب كلام الغامض في مقتضى  
 عن الاية والجواب عنها فقبل بانها منسوخة باية وقد رواه العياشي في تفسيره عن ابن مكي عن الجعفر عليه السلام قوله نعم كتب عليكم  
 اذا حضر احدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والاقربين قال منسوخة لتختص اية الفراض التي هي للوارث وحمل من اصحابنا  
 حملوا هذه الرواية على التقية لما عرفت من ان النسخ مذهب الغلظة ويحتمل قربا حمل النسخ فيما على النسخ الوجوب فان ظاهر الاية الوجوب  
 وانه قد نسخ باية للوارث فلا يملك الجواز بل الاستصحاب ومنهم من حمل الوالدين على الكافرين وبقي الاقارب على غير الوارث منهم  
 جملة منهم من جعلها منسوخة فيما يتعلق بالوالدين خاصة قال في المسالك وبطل الاول بان النسخ اتم بغير غيره اذ لم يمكن الجمع بينهما  
 وهو هنا ممكن بحمل الارث على ما زاد عن الوصية وما زاد عن الثلث كغيره من الوصايا وبطل الباقي قال لا يخبر على تقدير تسليمه يمكن  
 حمله على وجوب الوصية الذي كان قبل نزول الفراض او على لغة الوصية مطم بمعنى امضاها وان زادت عن الثلث كما يقتضيه اطلاق  
 الاية والمراد في الوصية عملا او عن الثلث ثم ان مما يدل على الوصية للوارث الاخبار المتكاثرة ومنها ما رواه في الكافي عن ابي بصير قال  
 سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث فقال يجوز وما رواه في الكافي وشيخنا عن ابي ابي رافع قال سئل ابا عبد الله عليه السلام  
 عن الميت يوصى للوارث بشيء قال نعم او قال جاز له وما رواه في الكافي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الوصية للوارث  
 لا بأس بها ومن جعل من سلم في الموقوف قال سئل ابا جعفر عليه السلام عن الوصية للوارث قال يجوز وما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن مسلم  
 في الموقوف عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن الوصية للوارث فقال يجوز قال ثم تلا هذه الاية ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وفي  
 هذا الخبر ما يؤيد حمل خبر العياشي على المعنى الثاني وهو ان المراد من الوجوب فان الامام عليه السلام قد استدل بها على جواز الوصية  
 للوارث وما دان الا باعتبار حمل قوله كتب على تأكيد الاستصحاب واما ما رواه الشيخ عن القاسم بن سليمان قال سئل ابا عبد الله  
 عن رجل اعترف لوارث بدين في حوضه فقال لا يجوز وصية لوارث ولا اعتراف هذا الجواب عنه الشيخ في التهذيبين بالحمل على التقية  
 قال لو افقته مذهب العامة وعما الفقه قران وحمل في الفقيه على اكثر من الثلث الثالث لاختلاف الاصحاب في جواز الوصية  
 للذمي على احوال فقيل بالحقه مظهر كما كان وغيره وهو قول ابن ادریس ومن تبعه ومنهم المحقق والعلامة وميل بانعدام مطم وهو القاضون  
 البراج وميل تصح اذا كان رجلا ولا يقع ان كان اجنبيا فنقل الشيخ في فتاوى عن بعض اصحابنا وبذلك على الاول قوله عز وجل لا ينهاكم الله عن  
 الذين لم يقاتلوك في الدين الى قوله ان تتركوا خيرا الوصية بقرين الاخبار ما رواه المشايخ الثلاثة قدس الله ارواحهم عن محمد بن مسلم في الصحيح  
 قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بالماء في سبيل الله فقال اعط من اوصى به وان كان يهوديا او نصرانيا ان الله تبارك وتعالى  
 يقول من يله بعد ما سمعها ثمة على الذين يبذلونهم وما رواه في الكافي في باب نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل اوصى بماء من امواله  
 مشهرا في تفاوت وما رواه المشايخ الثلاثة ايضا عن يونس بن يعقوب ان رجلا كان يهوديا ذكر ان اياه مات وكان لا يعرف هذا الا  
 فوصى بوصية عند الموت ووصى بوصية عند الموت ووصى ان يعطى في سبيل الله فسنل عنه ابو عبد الله عليه السلام كيف يفعل  
 فاخبراه انه كان لا يعرف هذا الا فقال لو ان رجلا اوصى في يهودي او نصراني بوصية فمات الله عز وجل يقول من يله بعد ما  
 سمعها ثمة على الذين يبذلونهم فانظر الى من يخرج الى هذا الوجه يعني بعض الثغور ما يشوب اليه واستدل للثاني بان الوصية ليستلزم ملكا  
 وهو محرم بالنسبة الى الكافر بقوله نعم لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كان اباؤهم وابنائهم  
 متناولة لا رخصا وغيرهم وروى في المسالك فقال وضعف بغيره بغيره نعم لا ينهاكم الله الاية والحق مطم داخل فيها وما تقدم  
 من الاخبار وقوله على كل كبد حراة ابر او يقتض جواز وصية واعطامه ويمنع كون مطلق الوصية مؤداة لان الظاهر ان المراد منها مؤداة  
 لها ذلقة من حيث هو محاذ الله بقرينة ما ذكر من جواز وصية وهو غير المتنازع لا قال انما له اوصى للكافر من حيث انه عبد الله ونور روح



من اولاد ادم المذكورين لكانت الوصية باطلة ثم انه اخار القول بالحققة على الالية المتقدمة والاحبار اوردوا كدوره معها القول لقائل ان يقول ان  
 الاخبار المذكورة لا دلالة فيها على ان يدعى وجوب تنفيذ الوصية كما اوصى به الموصي وهو لا يستلزم جواز ذلك بل من الممكن ان يكون ما  
 فعله عمر بن الخطاب عليه السلام واجب تنفيذه على الوصي واليه تشير الاخبار المذكورة فان الظاهر من الاخبار ان معنى سبيل الله هو جميع وحده البر  
 كما تقدم بيانه وان تفسيره بالجميع اذ انما هو مذهب الغائقة ولهذا انه عليه السلام في خبر يونس بن يعقوب امر بصرفه في ذلك لكون الموصي حيا  
 وبالجملة فان التقي عن موادة الذي وصلته التي من جعلها الوصية له لا ينافي وجوب تنفيذها بالالية المذكورة الا ترى ان البيع بعد النداء بوجوب  
 الجحمة محرم ياتم فاعلم مع انه صحيح لو وقع وخرج ذلك الى ان الالية قد دلت على انه يجب تنفيذ الوصية بجميع اوصييه سواء كان ما فعله من  
 الوصية جازا او محرم او لم يجرى بما انما يتعلق به لا بالوصي نعم تبقى المعارضة بين اليتين المذكورتين والجمع بينهما مشكل وقد عرفت كتاب  
 الوقف من هذا كلامي ذلك واما استناده فيما ذكره الى الخبر النبوي المذكور والى انه يجوز هبة واخراجه فهو ناش من الغفلة عن مرجحة التصحيح  
 الوارد في هذا الباب ذلك فانه قد روي ثقة الاسلام في الكافي النقي عن ابي امامة الكافري عن ابي بصير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال من اشبع مؤمنا وجبت له الجنة ومن اشبع كافرا كان حقا على الله ان يملا جوفه من الزقوم مؤمنا كان او كافرا وروى الصدوق قدس  
 سره في كتاب مغاغة الاخبار بسند صحيح عن النبي صلى الله عليه واله في حديثه قال من مثل مثالا او اوقف كلبا فخرج من الاسلام فخرج  
 له هذان اذن كثير من الناس فقال انما عنت بقولي من مثل مثالا من يصبه ينافي خبره عن الله وروى الناس اليه بقولي من اوقف كلبا مفضا  
 لاهل البيت افساء فاطمة وسقاء من فعل ذلك فقد خرج عن الاسلام وعن علي بن الحبيب عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال من  
 اشبع عدوا لانا فقد قتل ولينا والنا في وصيته من لابي في النقول في كتاب مجالس الشيخ بااذا ولا با كما علمت الا نقول ان قال اطم  
 طامعت من يصب في الله وكل طامع من يصب في الله وروى في بيت عن عمر بن عبد الله بن علي قال سئل عن الصدقة على النصاب وعلى الزبدي فقال  
 لا تصدق عليهم بل يوفى ولا تقم من الماء ان استطعت وقال الزبدي هم النصاب وعن ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت  
 ذلك ما تقول في الزكاة الى ان قلت في كل السواحل منها شيء قال فقال لا والله الا ان ترحمه فان رحمته ما عطف كسرة ثم اوصى بيده فوضع ايها  
 على اصول اصابعه وروى في رواية ابي بصير عن النبي صلى الله عليه واله قال ابو عبد الله عليه السلام ترون انما في المال الزكاة وحدها انما فرض الله في المال من غير الزكاة  
 اكثر مما في منه للقرابة والمقرض لك ممن يملك قطيع عالم ترفه بالنصب فاعرفه بالنصب فلا ينظر الا ان يتخاف لسانه فتتري  
 عينك وعرضك منه الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الدالة على ذلك وهي مؤيدة لما دلت عليه الالية المذكورة اعني قوله نعم لا تصدقوا  
 الالية وبعض هذه الالية ايضا قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تصدقوا عدوي وعديكم ارباء تلقون الهام بالليرة وقد كرهوا ما جئناكم من  
 الحق الى ان قال ومن يفعل منكم فقد ضل سواء السبيل يتفق في يكونوا لكم اعداء ويضطوا اليكم ايديهم والستهم بالتومور ولو تكفروا  
 وانتم خير مما يظن التبجيل على النبي عن الموادة لهم على ابلغ وجبر وكذا ولا ريب ان الوصية لهم نوع محبة كما لا يخفى وبما ذكرناه من انما  
 هذه الالية والاحبار المذكورة يظهر ترجيح العمل بالية تصدقوا على الالية الاخرى وهي لا يصبها الله الالية ومن الخلق في يانحصر هذه الالية  
 لا ينافي ما دلت عليه تلك الايات والاخبار كما ذكره انما يصب في كتاب مجمع البيان قال لا يصبها الله الالية ومن الخلق في يانحصر هذه الالية  
 على ترك القتال وتزهم ومعاسلهم بالعدل وهو قوله ان يبرهم وقسطوا اليهم ايديهم وتعدوا اليهم ايديكم ويظهر من الالية بالعهد نقل ذلك عن الرضا  
 واذنهم هذا الاحتال فلا دلالة في الالية على الحافضة ثم نقل قولها بانها مشروحة باية اقله للشرك حيث وجدتموه من ابن عباس بن الحسن وقاديه وقد  
 هذا الاشكال ايضا الا ان ظاهر كلامه الاخبار يؤيد بالخالفه وقد تقدم نقل في كتاب الوقف والى ان الناصب في هذه الاحبار هو الخالف غير  
 المستضعف ولا الجاهل بالامانة لا ما يتوجه متاخر واصحابنا من اهل البيت بعدد الوصية حاشا في غير مقام في غير مقام ولا سيما  
 في كتب العبادات وبذلك يظهر لك ما في قوله لا تاملوا وروى الكافري من حيث انه كافر لكان الوصية باطلة فان فيه ما عرفت من انه لا ينافي  
 بين انفاذ الوصية بعد وقوعها وعدم جواز الوصية له وحمل البحث انما هو جواز الوصية وقد دلت الاخبار التي سردناها على عدم جواز صلة  
 الكافر والوصية من جهة ذلك فلا يجوز ولكن بعد وقوعها وان اتم الموصي بذلك الخالفه مقتضى الاخبار المذكورة المعتمدة بالالية الدالة على  
 النقي عن التبديل والخالفه الموصى به واستدل القول الثالث بما روي من ان تحت على طاعة التزم مقتضى القول المذكور وان ذلك غير مناف  
 لما دل على صحة غيره اقول هذا الجواب تامة ليدل على الدليل على صحة غيره ممن هو محل البحث وانما على اذكرناه من عدم جواز ذلك كما عرفت  
 فنقول المذكور وما على به جبر لا يابس به الا انه يمكن ان يقال انما قد عارضنا عموما ان لا يما مائل على صلح التزم وما كان وعينه و  
 ثانيا لما دل على المنع من صلة الكافر من رعاها كان او غيره كما عرفت من الاخبار التي ذكرناها وتخصيص احد العمومين بالآخر يحتاج الى دليل  
 ومن ذلك يظهر ان الاظهر هو القول بالمنع مطلقا ويؤكد انه لا يحوط من هذه الاقوال والاحتياط احدهما فيحتاج في مقام التعارض  
 بين الالية ههنا بالنسبة الى الذمى واما الحرب والمراد بها هو اعم من الوثني او الذمى الذي لا يقيم بشرائط الذمة والظاهر ان المشرك  
 بهمه هو عدم الوصية حقيقة واستدل عليه بقوله نعم انما يصبها الله عن النبي صلى الله عليه واله في الحديث المذكور في الالية والحرب ناصب لذلك قال في المسائل  
 وفيه نظر لان الحرب قد لا يكون حقا فلا بالفعل بل محتمل فاعلم انما لا يخل في الالية وقوله في الخبر السابق اعطى اوصي واد  
 كان يهوديا او نصرانيا واسلها بالالية يتناول هجومه الحربي لان من عام في المنازع وكذلك اليهودي والنصراني شامل في ذلك  
 غير محتمل لا يلزم بشرط الذمة انتهى اقول من المحتمل في سبيل الظاهر انه هو المراد بالاعتبار في الدين انما هو بعد طلبهم الى  
 القول في الدين والقيام بالحريية ان كانوا من اهل الكتاب بمعنى انكم اذا طلبتموه الى ذلك قاله في الحديث لا يصبها الله ويصبها الله فقال



لا ان اراد ان يبعثهم بالقتال وينصبون لهم الحرب وان لم يبعثهم الى الاسلام اذن من الظاهر ان اهل مكة الذين هم مورد الازمة وغيرهم  
انما قالوا الرسول الله بعد الدعوة الى الاسلام وطلبهم الى الدخول فيه والا فلو كلف عنهم لكانوا عنه لم يقابلوه بالكلية واما الاستناد الى  
ما ذكره من قوله عليه السلام في الخبر السابق اعطى اوصى وان لم يوص له فافان فيه ما قلنا من انه لا يلزم من وجوب تنفيذ وصية الوصية  
بل يجب على الوصي انفاذ ما اوصى به وان كان اصل الوصية منتهيا عن جميعها من الايات واخبار الدلالة على النهي عن جلاء الكافر وموانع الوصية  
من قبيل ذلك وبين الاخبار المشار اليها بالدلالة صريحة على تنفيذ وجوب ما اوصى به وليس فيما ذكرناه من هذا القول ما يطعن به عليه الا كونه  
خلاف المشهور بينهم والا فالقواعد الشرعية لا ينافية بل بعضها كما تقدمت الاشارة ثم ان ما استدل به على عدم صحة الوصية للحربي وكذا  
الوقوف عليه ان مال الحربي في المسلمين فلا يجب فيه فعله لانه غير مالك فلو خازت الوصية له لكان اما ان يجب على الوصي دفعه اليه  
وهو باطل لما تقدم او لا يجب وهو المطلوب اذ لا معنى لبطان الوصية الا عدم وجوب تسليمها الى الوصي له واعتراضه في المسالك بان  
فيه مع استلزام عدم وجوب دفع الوصية اليه بطلانها لان معنى حقها بثبوت الملك له اذ قبل فيصير ملكا من املاكه بل هو حكمه ومن  
حكمه جواز اخذ المسلم له فاذا حكمنا بصحة وصية وقبض الوصي ثم استولى عليه من جهة انه مال الحربي لم يكن منتهيا عن صحة الوصية وكذا  
لو منع الوارث ذلك وان اعتذر بصحة الوصية وبظهور الفائدة في جواز استيلاء الوصي على العين الموصى بها الحربي فيحقق جوارى الوصية  
وكذا لو استولى عليها بعض الورثة دون بعض حيث لم يكن في ايديهم ابتداء ولو حكنا بالبطلان لم يثبت هذا بل يكون الوصي به من جملة الورثة  
لا يخص بل من الورثة اقول يمكن ان يقال ان مراد المستدل المذكور هو انه لا يباح الشارع ماله وجعل في المسلمين ذلك ان  
على كونه غير اهل الملك بمعنى انه لا يدخل في ملكه باي نحو كان وان هذا المال الذي كان عندا انما هو بمنزلة الاشياء المباحة للناس  
كل من سبق اليه وحاز ملكه دون غيره وكونه في يده قبل الاستيلاء عليه بالقهر والغلبة من المسلمين لا يدل على الملك وعلى هذا فلا  
يجوز ادخاله في ملكه بوصية او غير ما حق انه بعد الدخول في ملكه يصير في المسلمين كما ذكره قدس سره بل يفسر الوصية اليه بالملكية  
ويكون الوصي به من جملة الورثة كما ذكره اخيرا وهو احتمال قريب وجيه لا بد من تنفيه من دليل الترابيع قالوا لا تنفع الوصية للمملوك  
الاجنبي ولا لمدبره ولا لام ولد ولا لملكته المشروطة او التي لم يورث من مكنته شيئا وانما جاز مولاه اقول اما عدم جواز الوصية للمملوك  
فما كان او مدبره او ام ولد فاستدلوا عليه بانتفاء اهلية الملك بالنسبة الى مولاه وهو شرط في صحة الوصية وفيه ان هذا انما يثبت على القول  
بان المملوك لا يملك شيئا مطلقا كما هو احد الاقوال في المسئلة واما على القول بان ملكه وان كان التصرف مجورا الا باذن المولى فانه لا مانع  
من صحة الوصية له فيعتبر قوله كغيره من ثبوت استدق على عدم الصحة برواية عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد بن علي بن التمار قال لا وصية للمملوك  
وفي ان الخبر كما يحتمل في الوصية من الغير كذلك يحتمل في ان يوصى للمملوك لغيره لاحتمال ان يكون المضاف هنا الى الفاعل او المفعول وانما  
بالنسبة الى مكاتب الغرازا كان مشروطا او مطلقا لم يورث شيئا بالكلية فلهذا ان الحكم في ثبوتها ببقاء المملوكية وقبل بصحة الوصية  
للمكاتب مطلقا طاع سلطنة المولى عنه ولهذا يصح بيعه واكتسابه وقبول الوصية نوع من الاكتساب اقول والذي وقف عليه من الروايات  
للعلقة بالمكاتب ما رواه الشيخ الثالث قدس سره الله ارواها في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في مكاتب كذا في كتابي كافي  
ويبدو في الفقيه عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب كانت تحت امره حرة فارست له بعد موتها بوصية  
فقال اهل البيت لا يجيز وصيتها لانه مكاتب يعتق ولا يرث فنفى انه يرث بحساب ما اعتق منه ويحوز له من الوصية بحساب ما اعتق  
منه ونفى في مكاتب اوصى له بوصية وقد نفى عن ماله فجاز له بصف الوصية ونفى في مكاتب نفى عن ماله فجاز له بصف الوصية فافان  
بوصية فجاز بيع الوصية وقال في رجل حر اوصى مكاتبه وقد نفى من ما كان عليها واجاز بحساب ما اعتق منها وشخصا في المسالك  
بناء على ما حصل له من الوهم في محمد بن قيس في امثال هذا السند من كونه مشتركا والحديث به ضعيف وهذه الرواية بذلك بعد ان  
اوردها دليل القوال الاول واختار القول الثاني وجعل الاقوى وهو ضعيف فان محمد بن قيس في هذا السند وامثاله هو الثقة كما قطع  
بجمله من تاخر عنه ومنهم سبط السيد السند في شرح النافع فيكون الرواية صحيحة بحسب العمل بمقتضى هذا الاصطلاح هذا مع  
فايد ما يجمل من الاخبار الدالة على ان المكاتب اذا اوصى وصية كانت صحيحة ما اعتق منه خاصة ومقتضى كلامه للتقدم صحة وصية  
لانقطاع سلطنة المولى عنه لا يخر ما ذكره مع ان الاخبار قد تضمنت الصحة على قدر ما اعتق منه ومنها صحيحة محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام  
قال نفى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب نفى عن بعض ما كوتب عليه ان يجاز من وصية بحساب ما اعتق منه ونفى في مكاتب نفى عن ماله  
عليه فافان بوصية فجاز بصف الوصية ونفى في مكاتب نفى في ثلث ما عليه ووصى بوصية فجاز في الوصية وصحة اباي من  
حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في مكاتب اوصى بوصية قد نفى الكا كوتب عليه الاشياء ليسر افعال يجوز بحساب ما اعتق منه  
ورواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال نفى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قد نفى عن بعض ما كوتب عليه ان يجاز  
من وصية بحساب ما اعتق منه وبذلك يظهر ان من ينفى القول المذكور قلبي هذا **الاول** قال في الخلاف المشهور  
انه لا تنفع الوصية للمملوك ولا للمكاتب بشرط وطو غير المودى وقال الشيخ في طر وبعدها من البراج اذ اوصى له بعد نفسه او بعد ورثة  
كان ذلك حجة لان الوصية للوارث عندنا فتصح كذا ان اوصى لمكاتب او لمكاتب ورثة كانت الوصية صحيحة ولو اوصى لغيره لا تنفع  
لمقتضى الوصية للمورث في الخبر في ذلك وفي كلامه نظر فان الوصية للبعدان كانت وصية لمولاه محقة وان كان العبد الاجنبي لا تنفع  
الوصية له وان لم يكن له من بين الورث والاجنبي وبالحجة فهذا التفصيل مشكل انتهى **الثاني** قال في الخ قال الشيخ المفيد

تحقق



## في الموصى له

ACV.

[illegible]

من ذللك ما لا يملكه ولا يقدر عليه ولا يحيط به العقل واللب



كُنَّا الْوُحْدَا

[illegible]



ثمانية درهم ودينه ثلثمائة فضلت وقال من هبها الى اصحابات جعلوا الاشياء شيئا واحدا ولم يعلموا السنة اذا استوى مال الغرماء  
ومال المورثة او كان مال المورثة اكثر من مال الغرماء يتم الرجل على الوصية واجبرن وصيته على وجهه فلا ان يوقف هذا فيكون نصفه  
للغرماء ويكون ثلث المورثة ويكون له التمس وماروا في الكافي عن زرارة في الحسن او الصحيح عن احمد بن علي بن مكي في رجل اعتق مملوكه  
عند موته وعليه دين قال ان كان قيمته مثل المدين الذي عليه ومثل جارية عتقه والام يحجز ورواه الشيخ في الصحيح او الحسن عن زرارة  
الحديث موقوف على زرارة في الفقيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي عبد الله مثل وماروا في صحيح عن حفص بن البصري في الصحيح عن ابي  
عبد الله قال اذا ملك المملوك نفسه اسنى واجبر قال في الوافي لعل الحكم محقق بما اذا كان العتق عند الموت او بعده وكان على مؤليه ذنبا  
كما يظهر من سائر اخبار الباب والا يلزم تقييد اخبار الترانة لما نصته كلها بذلك وهو مشكل انتهى وماروا في صحيح عن زرارة في الصحيح  
عن ابي عبد الله قال اذا ترك الذي عليه مثل عتق المملوك واسنى وماروا في الكافي عن الحسن بن الحسن بن الموثق قال سمعت ابا الحسن  
عليه السلام يقول في رجل اعتق مملوكا وقد حضر الموت واشهد له بذلك وقيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلثمائة درهم ولم يترك شيئا غيره  
قال يعتق منه ستمائة لانه ائتماله منه ثلثمائة درهم ويقضى منه ثلثمائة درهم فله من الثلثمائة درهم ثلثمائة درهم والتمس من الجميع ورواه الشيخ  
في صحيحه الا ان الذي فيه لانه ائتماله منه ثلثمائة درهم والتمس من الجميع وما يدينها لم يذكره وماروا في الفقيه وصحيح عن الحلبي في الصحيح  
عن ابي عبد الله ما قال في رجل يقول ان مث عبدي حر وعلى الرجل دين قال ثم انه توفي وعليه دين قد اخطأ بشئ العبد بيع العبدان  
لم يكن اخطأ بشئ العبد اسنى العبد في قضاء دين مولاه وهو حر اذا وفاه والشيخ في التهذيب في قوله بما اذا كان الدين انقضى من  
تمن العبد بمقدار التصف بمقابله وبين الاخبار المذكورة قبل اقول وتحقيق الكلام في المقام هنا يقع في موضعين **الاول** ان يفي  
انه من القواعد المقررة بينهم كما تقدم ذكره ان الوصية المتبرع بها انما تنفذ من ثلث المال وان الدين يقدم او لا ثم تقبض الوصية من  
ثلث ما بقي بعد الدين وان للخبر ان المتبرع به في عرض الموت بحكم الوصية في خرجها من الثلث عند الاكثر ولا يربطان العتق من جهة  
التبرعات وعلى هذا اذا اوصى بعتق مملوكه تبرعا او اعتقه مخرجا بناء على ان المنجزات من الثلث وكان عليه دين فان كان الدين يجيد  
بالتركة مطلق العتق والوصية به وهو مما لا خلاف فيه ولا اشكال في تفاوت قوى وان حصل من التركة فضل بعد الدين وان قل فافترق  
القواعد المذكورة صرف ثلثها لافضل في الوصية اذ يقع من العبد جانب ما يفي من الثلث ويبقى في باقي قيمته سواء كانت قيمته  
بقدر الدين حريز او اقل لان العتق تبرع محض فخرج من الثلث وللعقب منه ثلث ما بقي من المال بعد الدين على تقديره كغيره من التبرعات  
وهذا قول جماعة من الاصحاب بل اكثر المتأخرين كما ذكره في المسالك ومنهم العلامة في الخواب ادرين على ما ذكره من التردد والمحقق بالثبوت  
في الوصية والقول الثلث وهو انه انما يصح العتق اذا كانت قيمته ضعف الدين وسعى في خمسة امدان قيمته ثلثه لا يتأهبوا بها المورثة  
الشيخ في الفقيه والشيخ في النهاية والفاضل استناد الى ما تقدمناه من الروايات الصحيحة الصريحة في ذلك والاصحاب لم يوردوا منها الا بعضها  
بجملتهم من بن الحاج منهم من وقف عليها وخضع الحكم بتجيز العتق كما هو مورد الرواية دون الوصية فانه اخالف الفصل عن مورد  
ومنه من رده وطرحها كلها لغيرها لانه على تلك التهمة اعد قال في ذلك بعد ذلك مصنفه عبد الرحمن وروى عن زرارة في الصحيح  
ان ان الرواية به مقطوعة فلا يذكرها المصنف هنا وانقص عن رواية عبد الرحمن بعضها اقول غرضه في ذلك واضح وهو انه افترض على ربيعة  
التهذيب في بعض مواضع كما ذكره بما تقدمنا ذكره والافترق في الكافي سنة الى الامم ونحوها الروايات الاخر وهو صحيح حيث  
ولكلام لم يفتوا عليها بذلك يظهر ان الظاهر هو الوقوف عليها والاعمال بمقتضاها انما تقتصر احرازها لاثباتها ان ثبت نعم اصح  
القائلون بالقول الاول بحقيقة العلق المتقدمة وهذا ان الشيخ تلاها انما قد من انقلبه عن جملة بين الاخبار هو جدياقول ويمكن ان  
يقال ولعله الاقرب الفاري عن وصية العتق والقال ان ما ذكره من الاستحالة والمخالفة في هذه الروايات لمقتضى القواعد المقررة سبق  
على ان المنجزات في حكم الوصية يخرجها الثلث والاملو قلنا ان يخرجها الاصل كما هو ظاهر كلام ابن ادرين المتقدم وهو الحق الظاهر من  
الاصحاب كما انما نصته انه في المسئلة عند ذكرها فلا اشكال بعد ذلك المتداول وعلى تقديره فالظاهر انه لا يقيد بكون القيمة منه من الدين  
او غير ذلك بل لا يشترط بل ذلك ما ذكره من الاستحالة الذي اوردوه على هذا الرواية وان بقي فيها اشكال من وجه اخر على هذا القول  
وكيف كان العمل على ما دلت عليه الوقوف على مواردنا حسب ثمة بالثبوت الى منجزات واما الوصية فلم يفتقر صحتها الى شرط في شيء  
من النصوص المذكورة كما سطره لاثباته وما حققناه يظهر لك صحة ما اشرنا اليه في غير موضع مما تقدمنا ان الظاهر هو الوقوف في  
الاحكام على موارد الاخبار ولا يلف الى ما يدعون من القواعد في مقامها فان هذه القواعد غير معلومة وان دلت الاخبار على جزم  
افترادها مع شوت كونها اموالا لا تخصص فيها يمكن لامانة فيه **الثاني** ان مورد الروايات المتقدمة هو العتق للمخرج  
وهو الذي خرج به بفتح المعبد ومن تبعه والشيخ في صحيحه عدا الحكم الى الوصية بالعق قال في المسالك ولعله نظر الى ما رواه  
في الحكم او الوصية في غير النصوص لان بطلان العتق للمخرج على تقدير قصور القيمة عن ضعف الدين مع قوة المخرج لكونه قصرا من المالك  
في ماله والخلاف في نفوذه من الاصل يقتضيه بطلان في الاضعف هو الوصية بطريق اولي انتهى لا يخفى ما فيه ورواها على الشيخ  
الفاضل بفتحها بصحة عبد الرحمن الى الوصية معارضتها بما بصحة الحلبي المتقدمة فانه قد دل باطلا على اشتراط مقرر الوصية  
عن الفقيه وهو الموافق لما تقدم من القواعد فلا وجه لعل الشيخ بتلك الرواية مع عدم ورودها في مدتها واطراح هذه الرواية ومن  
الجار اختيار حكم المخرج والموصى به في مثل ذلك كما اختلفنا في كثير من الاحكام على تقدير تسليم جملتها في الخبر انتهى اقول لا يخفى ان تلك



الرواية وان كانت غير ظاهرة في مدعى الشيخ كاذرة لا يصح الحلق المذكورة ايضا لا تخ من الطعن في متنها بما لا يقولون به فانها دلت على انه  
ليست في العبد في دين مولاه وان يكون حرا او فاه ولم يتبرع في الرواية بحق الورثة مع ان لا يمتنع مع زبائنها عن الذين حلقوا الوصايا  
للقائمة متفقة على انه حق يدعى في الدين وفي حق الورثة وبذلك يظهر ان ما نقل عليه الرواية لا يقولون به وما يقولون به لا دلالة عليه  
لوميل بان الرواية وان لم تدل عليه لكنه يضم اليها دليل من خارج وتخصيص الاخر بموافاة الذين لا يمتنع قلنا هذا انما يتم لو كانت الرواية  
مطلقة وامام مع النص فيها بانها باءا الذين يكون حرا فانها لا تقتيد من انما دلت عليه ومنه يعلم ان هذه الرواية على ما هي عليه لا تصلح لمثل  
الخبر المذكور فكيف مع اضماع تلك الاخبار الاخر الصراح الصريح كما عرفت فلا تظهر حملها على ما قد ساد كره عن الشيخ ربه وقد تضمنت  
فكر فادات الاقوال في العتق المفسر ثلثة آله مذهب الشيخ المعتمد ومن تبعه وهو توقف العتق على بلوغ قيمة العبد ضعف الدين والافهم باطل  
وهذا لم يرد في الاخبار المتقدمة ب قال العلامة والمحقق ومن تبعه ما هو انه ينعق من ثلث الباقي كاشا ما كان ولا يتقيد بضعف  
الدين وفي هذا القول تقديم حق الدين من ثلث الباقي وليدعى فيما يخص والوارث بالثبته مثلا لو كانت قيمة ثلث ثمانية درهم وعلى الورث  
من الدين ما شاد درهم فانه يكون للدين من ثمانية ثلثها وهي ثلث وثلثون وثلث وثلثاها للورثة وهذه الثلثة والثلثون  
وثلث تسع الثلثا فاعلى هذا ينعق منه الثلث ويبقى ستة اشاع للدين وفي تعيين للورثة وحجة هذا القول كما عرفت صحيحة  
الحلوي وقد عرفت ضعفها عن المعارضة متناوعلداج قول ابن ادریس هو تنقيح العتق من الاصل وسقوط الدين وهذا القول ولان كان  
جيدا بالنظر في الاخبار الدالة على ان مخرجات الميراث من الاصل كانت لها عليك انتم بعد ذكر للسئلة اعنى مثله العتق مخرج  
الدين بحسب الوقوف فيها على هذه الروايات لانها تضمنت من تلك القاعدة تقديم الخاص والعلم به والله العالم السابعة من احوال  
بين الاصحاب حقه في حصة الوصية لأم الولد ولا خلاف ايضا في انعقادها على ولدها من حصة بعده موت سيدها ولم يوص لها شيء  
واما الخلاف فيما اذا اوصى لها شيء فهل ينعق مما اوصى لها او من نصيب الولد او من غيرها اقوال اربعة احدها ما ذهب اليه  
الشيخ في النهاية من انها تنعق من نصيب ولدها على تقدير وفاء نصيب ولدها بقية ما اوصى لها به وهو مذهب الحق في نكت النهاية  
ونقل عن العلامة في الفروع وعلى ذلك ان التركة تنقل من حين الموت الى الوارث لعدم صلاحية الميت للملك وعدم انتقالها للدين و  
الموصى بها اجماعا لعدم قيامها بغير مالك فحقين الوارث وح فبستقر ملك ولدها على جز من اتم لها من التركة فينعق عليه وتنقص  
الوصية وثانها انها تنعق من الوصية فان فضل منها شئ عن حق نصيب ولدها وهو مذهب ابن ادریس والحق في باب استيلاء من يورث  
في هذا الباب ترد بين القولين المذكورين وجه القول بكونها تنعق من الوصية لا من نصيب ابنها استنادا الى ان الارث مؤخر عن الدين  
والوصية بمقتضى الايات من بعد وصية بوصى بها اورد بن فلا يحكم لابنها بشئ حتى انه يحكم لها بالوصية فان وفيت الوصية بقيتها  
اعتقت كمال وان قصرت اكلت من نصيب ولدها واورد عليه بل ان الايات استقر الملك بعد المذكورات بمعنى انه لا يملك  
الوارث ملكا مستقرا الا بعد الوصية بالدين والا فالأمر من ذلك بقاء التركة من غير مالك لما عرفت من ان الميت غير صالح للملك  
والدين والموصى اليه لا يملك فلم يبق الا الوارث او وصية التركة بغير مالك والثاني يمنع فتعين الاول وثالثها انها تنعق من ثلث الثلث  
ويأخذ الوصية وهو مذهب الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه نقله شيخنا الشهيد في شرح الارشاد واستدل له بصحة ابي عبيدة  
الاشية عن ابي عبد الله عليه السلام رواه الشيخ الثلثة روى الصحيح عن ابي عبيدة قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ام ولد وله منها غلام فمات  
حضرته الوفاة اوصى لها بالحق درهم او يكثر للورثة ان يستر قوما قال فقال لا بل تنعق من ثلث الميت وقطعي ما اوصى لها به وزاد في الكافي وروى  
في كتاب العباس بن يعقوب من نصيب ابنها وقطعي من ثلث ما اوصى لها به وشيخنا الشهيد في شرح الارشاد روى عن الشيخ روى في باب من اوصى  
بن محمد بن علي بن محبوب عن جميل بن مناح عن ابي عبيدة عن ابي الحسن عليه السلام في رجل اوصى لام ولد له بالف درهم فقال يعق من ثلث الميت و  
يعطى ما اوصى لها به وكتاب العباس الى اخر ما تقدم ولم اقف على هذه الرواية في الواقع ولا في الرسائل فيحتاج الى مراجعتها بظاهر وان هذا  
خبر اخر غير خبر ابي عبيدة المروي عن ابي عبد الله فانه جعل هذا الخبر المروي عن ابي الحسن عليه السلام دليلا للقول الاول والخبر المروي عن ابي  
عبد الله دليلا للقول الثالث والظاهر تعابر الخبرين فان المروي عن ابي الحسن عليه السلام لا يوجب اختلاف اية خبرين فينبغي  
الملاحظة في انهم اقف على من نقل عنهم ومدلولها انها تنعق من الثلث وقطعي ما اوصى لها به ونحوها ايضا رواه الشيخ الثلثة في الصحيح  
عن احمد بن محمد بن ابي خنيس قال نسخ من كتاب بخط ابي الحسن عليه السلام مولاك تنعق من ثلث الباقي وثلث الباقي لولدها او لغيره  
لها بالف هل يجوز الوصية وهل ينعق عليها عتق وما خالها ارباب فذلك نص في ذلك فكتب عليه لم ينعق من الثلث ولها الوصية واستدل  
في الخ لابي بابويه ايضا زيادة على صحة ابي عبيدة الاول وجه الاشكال فيها هو ان العتق من الثلث هنا لا يظهر له وجه ولهذا ان العلامة في خبر  
على ان اوصى بعتقها او حملها اخر على ما لو كان نصيب ولدها بقدر الثلث ولا يخفى ما فيه وبالحيلة فهدى الخبرين ظاهر ان مذهب ابي القاسم  
في الاشكال فيها بما عرفت ظاهر نعم ما نقل من كتاب العباس من رواية اخبر بهذا الكيفية ظاهرة في الدلالة على القول الاول ظاهر شيئا الشهيد  
في شرح الارشاد دليل المذهب الشيخ في قوله قال والاقر بختيار الشيخ لبناء العتق على الثقل والتقلب الترابية ولهذا لم يكن ثمة وصية فلا  
مال للميت سوا ما اعتق منها نصيب ولدها وسعت في الباقي لبقية الورثة وشيخنا في المسالك طعن في رواية كتاب العباس بانها  
بغير وجودها في الكتاب المذكور لا يتم الاستدلال ولو وصية المستدلة فانه رواية ابي عبيدة مشككة على ظاهرها لا سيما اذا اعطيت الوصية

الدين

مستوفى







عن رجل النوح في حوائجهم من اهل البيت ولا بد ان يكون في ذلك على مطلوب الشيخ لان قطع الرحم للجاهلية لا يدل على قطع القرابة مطمع  
اصناف الكفار وكذا قطع الاهلية في بنو نوح والعرف والتقدم لبيان بان من بعد جدا كالأجداد البعيدة لا يدخل في القرابة وان كان  
مسماوا من قريب جدا دخل وان كان كافرا الا ان تدل القرينة على ارادة المسلم ولم اقف في هذا المقام على شيء من الاخبار الا على ما رواه الشيخ  
في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سمعت من كتاب بخط ابي الحسن عليه رجل او هو لقرابة بالف درهم وله قرابة من قبل ابيه وامه ما  
حد القرابة يعطى من كان بينه وبينه قرابة او لها جد ينفق البيرايك فذلك نفق فكتب عليه ان لم يمت اعطاهما قرابة وهذا الجواب  
وان كان من نوع اجمال الا ان الظاهر ان المعنى فيه ان لم يمت شخص بعينه ولا صنف بعينه فانه يعطى من شملته القرابة عرفا وفيه تأكيد  
للعنف المشهور واما ما ذهب اليه ابن الجنيدي فليس عليه ان ما ذكره من عدم تجاوز الزاوية عشر اوزم وفضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لا يدل  
على ان القرابة عما عدا ذلك فان ذلك معنى اخر للقرابة فلا يلزم في حق غيره حيث يطلق وكيف كان فانه يدخل فيه الذكر والانثى  
والفقير والغني والوارث وغيره والقريب والبعيد ولا فرق بين قوله او صلبت لا فارخا او قرأه او لذوي قرأه او لذوي رضى لان  
مرجع الجميع الى معنى واحد واما اهل بيته فقد قال المحقق في الشرايع لو قال اهل بيته دخل فيه الابا والاولاد والجداد قال شيخنا في اللغات  
بعد ذكر ذلك لا اشكال في دخول من ذكره اتفاقا اصل الشفاير على ذلك انما الكلام في دخول غيرهم فان الاقتصار على ما ذكره يقتضي كون  
على غيرهم ليس من اهل البيت فخرج عن الاصناف الثلاثة مع انه داخل اجماعا وقال العلامة يدخل فيهم الابا والجداد والاعمام و  
الاخوان لم يذكر اولاد واولاد الاولاد الذكر والانثى ثم قال وبالجملة كل من يعرف بقرابته وهذا يقتضي كون اهل بيته بمنزلة قرابته  
وحكى عن غلب انما قال اهل البيت عند العرب ابنا من رجل واولادهم كالأجداد والاعمام واولادهم ليسوا من اهل البيت ولا اولادهم  
اخياره العلامة من مناصرة اهل البيت للقرابة هو الظاهر في الاستعمال يقال فلان بنون اهل بيتي في القربى معروفون وعليه جرى قوله انا  
اهل بيتي لا يدخل لنا الصدقة والاقوى الرجوع الى عرف بلادنا وهو مع انتفاءه يدخل كل قريب واما اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه من ذلك  
بالرواية الواردة عنه في حصرهم في اهل الكساء انتهى كلامه زيد قلبي وعلمت في الجملة انما اقول قال الفقيه محمد بن الحسن الشافعي الشافعي  
في كتاب مطالب السؤل في مناقب الرسول في بيان مغلق الال واهل البيت والعترة ما سورت واما اللفظة الثانية وهي اهل البيت  
فقد قيل هم من ناسب الى جده الذي وقيل من اجتمع معتق ومعتق من اهل بيته بسبب او نسب هذه كلها موجودة فيهم عليهم السلام فلم  
يرجعوا الى جده عبد المطلب بنهم هو يجمعون معق ومعتقون بهيرون بنهم فاهل بيته حقيقة ثم روى حديثا من صحيح مسلم  
عن زيد بن ارم وفيه فقال له حصين من اهل تاريد لنا اهل بيته قال اهل بيته من حرمته عليه الصدقة بعد القول بالمعنى الثاني والثالث  
مما ذكره ابي طاهر قريب من معنى القرابة المشهور ويؤيده ما ذكره في كتاب الصباح المنير قال واهل الرجل باهل امواله اذا تزوج واهل كل  
فيطلق اهل على الزوج واهل البيت والاصل فيه القرابة وقد اطلق على الاتباع انتهى وهو ظاهر في ان الاصل اطلاق اهل البيت على قرابته  
الرجل وقد اطلق على باعوان لم يكن من قرابته وبالجملة فما قل من العلامة لا يخرج من قريب وكيف كان فالظاهر ان معاني هذه الالفاظ من  
اهل البيت والال والعترة ونحوها بالنسبة الى اطلاقها على اهل بيته وعترة اخر مما هو المشهور من معانيها عفا ولفظه والتحقيق في  
مقام اخر واما معاني باقي المقدمات فقد تقدم تحقيق الكلام فيها في كتاب الموقف وهذا ان الاطلاق حيث لم يتقدم لها ذكر تعرضا للكلام  
فيها والله العالم **الفصل في اشارة الظاهرية لا خلاف في انه وضع الوصية للملح للوجود حين الوصية وان لم تحل الحيوة لكن يكون ذلك**  
مراعى بوضعها ففرض غير وجوده وان كان استقرارها مشروطا بوضعها ففرض وجودها بطلت الوصية وان كان حال الوصية  
جائزا بغير اتمه كما انها تقع بوضعها حيا وان لم يكن حال الوصية حيا ولم تجز الروح ومعنى استقراره بين محتملها من حين موت الموصي  
ومع وضعه ميتا يثبت البطلان من ذلك الوقت وحسب فالتقاء للتحلل بين الولادة وموت الموصي يقع العين ولم اقف في هذا اللفظ  
على من غير ان الظاهر الاضطرار لا خلاف على ما ذكرناه فان لم ينقل هنا خلاف في صحة هذه الاحكام واذا استقرت الوصية بولادة حيا  
لا يقدح فيها موته بعد ذلك فينقل الى ورثته وهو ظاهر الا ان ظاهر كلامهم اشراط القبول من الوارث بل صرح في المسالك  
ايضا بان شرط القبول في الحمل فارحب القبول على وليته قال في الكتاب المذكور بعد ان ذكر ان الوصية تنقل الى الوارث لو مات بعد  
ولادته حيا ما صورته لم يكن يعتبر هنا قبول الوارث لا مكانه في حقه وانما سقطنا اعتباره عن الحمل لتحذره كما سقط اعتباره في  
الوصية للجهات العامة ووجه سقوطه عن الوارث تلقيه المالك عن ثلثه او لولائه المالك لها بدون القبول ثم قال والمجمل اعتبار القبول  
في الوصية للمجمل فيقبل وليته ابتداء ووارثه هنا وقطع الفائدة فيما الورث ما قبل قبوله فان اعتبرناه بطلت والا فلا اثر للورث انتهى القول  
قد تقدم القول في تحقيق اشراط القبول في الوصية لمعين وعدمه وبيان ان لا دليل على ما ذكره من الاشراط بل هو ارجح من التصريح  
العلم تقدم ذلك في المسئلة الثانية من المقصد الاول في الوصية وكذلك المسئلة الخامسة والسادسة من المقصد المذكور وانما  
ايضا الى ان ما ادعوه وان اشهر بينهم من ان الوصية عقد تنقل الى الايجاب والقبول تمام يقع عليه دليل كما تقدم ذكره في المسئلة الاولى  
من مسائل المقصد المشار اليه وبالجملة فانه ليس في هذه الواضع فاما يمكن الاعتماد عليه من اذلة الشرعية سوى مجرد كلامهم وتعليل  
ومن اراد تحقيق الحال يرجع الى المسائل المذكورة ثم ان في حكمه ولا بان الحمل من قبل الجهات العامة فلا يتوقف الوصية له على القبول  
ثم رجوع عن ذلك في الحمل محكما به فيقبل وليته ان لقائل ان يقول انه فان الحمل من قبل الجهات العامة لها ولي وهو الحاكم فلم يجز  
الوصية لها من غير اشراط القبول ولم لا توجب ان يقبل لها الحاكم لانه وليها والفرق بين مسئلة الحمل والجهات العامة مع وجود الوقت

اهل



# في الوصية

٥٧

لكل منها غير ظاهر كماله بخفي وبالجمل فان البناء اذا كان على غير اساس حصل فيه الانعكاس وذكر فيه الناس بقى هنا شئ وهو  
 القول المشترط هنا هل يشترط فيه القبول للفظ او يكفي فيه القبول للفعل والرضا بمثل ذلك منجرح العلامة في لفظ في هذه المسئلة بالثاني  
 هو جدير وقد تقدمت الاشارة اليه في المسائل المتقدم ذكرها ايضاً والله العالم **الحاوية عشرة** النشأت الوصية لها اذامات قبل الموت  
 ولم يرجع الوصية عن وصيته فان الوصية تنتقل الى ورثة الوصية له قال شيخنا المفيد عطر الله مرقه اذا الوصية لسان لغية ينبغي من ماله  
 فمات الوصية له قبل الموت كان ما الوصية به واجبا ورثته فان لم يكن له ورثة رجع الى مال الوصية له ان كان له مال له الوصية له اذامات  
 الوصية له قبل ان يرجع في الوصية له به فان لم يرجع خلف الوصية له ورثه ابن بابويه في كتابه وهو من مذهب مشهور ولا حظا بانه في قول الشيخ  
 ولو كانت الوصية لا قوام بعينهم المذكورين مشار اليهم كالذي يقول لولد فلان وهو له فان ولد فلان غيرهم لم يدخر في الوصية ولو مات فلان  
 قبل موت الوصية بطل سهمه في المات في الحق بعد نقل كلام ابن الجبلة ولا بأس بهذا القول عند لان الوصية عقد يقتضيه ان يجزى في قولنا  
 بيتا ان القبول المعتد به هو الذي يقع بعد الوفاة فصار الموت حراصة به انتهى ويدل على المشهور وهو المؤيد بالمصير صحة عقد من قبل  
 وقد تقدمت في المسئلة الخامسة من مسائل القصد الاول وقد تقدم ايضا ذكر ما استدل به العلامة في القول بالبطالان هنا وهو صحة  
 بصير محمد بن مسلم وموثقة منصور بن حازم وقد حققنا الكلام في المقام ثم بما لا يخفى عليه والفرق بين ما ذكرنا في المسئلة السابعة  
 وما ذكرنا هنا ان مطرحة البحث في المسئلة السابعة هو ان الوارث هل يرث القبول لو مات الوصية له قبل الموت لم يقبل ام لا وليس  
 فيها فرض لملك الوصية به وعلمنا اننا قد اوضحنا بالادلة الشرعية في اثبات البحث هو ان ملك الوصية له ويملكه وارثه بعده والفرق  
 من هذه المسئلة هنا بيان ان الوصية به ينتقل بموت الوصية له الى ورثته ان لم يرجع الوصية به عن الوصية به لا سواء كان مؤرثه  
 قد قبل الوصية قبل موت الوصية ام لا فلو فرض ان يقبل الوصية في حياة الوصية ثم مات في حياته واكتفينا بالقول الواقع في حياة  
 الوصية به يقتضيه وارثه الى القبول ولكن يجب الخلاف في بطلان الوصية وعلمنا وهو المقصود بالبحث هنا وان لم يكن قد قبل انتقاله الوارث  
 حق القبول معه بمالك الوصية به على الخلاف وهو المقصود بالذكر هنا وقد حققنا في المسائل المتقدمة المشار اليها ضعف جميع ما سوا  
 عليه وفرعوا عليه من القول بان الوصية عقد يتوقف على الاجاب والقبول وانه لا دليل على القبول بوجه بل الروايات ظاهرة في خلافه  
 ان الحكم في هذه المسئلة المذكورة هنا هو ان موته ينتقل الوصية الى الوارث ما لم يرجع الوصية به سواء كان الموت في حياة الوصية  
 بعد موته وان ما استدل به العلامة وقيل ابن الجبلة من القول بالبطالان ليس في الادلة ما يدل عليه من رواياتنا المذكورة قد  
 فيها من الاجمال ما يمنع من الاستناد اليها في الاستدلال فلا يهضن كقوة في معارضة صحة عقد من قبل في قوله نعم ما عدا ما دللت عليه  
 من الاخبار الصريحة في المطلوب وبالجمل فان قوة القول المشهور في الظهور كالنور على الظور لا يغيرها فصور ولا فتور كماله بخفي على من  
 نظري بين التامل والتدقيق فيما قد سماه في المسائل المشار اليها من الضيق الرقيق في الكلام فيما لو لم يختلف الوصية له اذامات فان الظاهر من كلام  
 الاصطحاب من غير خلاف يعرف انه يرجع الى ورثة الوصية وبذلك منجرح شيخنا المفيد رحمه الله فيما تقدم من نقل عبادته وقال الحق في حق  
 ولو لم يختلف الوصية له اذامات رجعت الى ورثة الوصية قال في المسائل هذاتمة الحكم السابق وحاصل ان الوصية له اذامات في حياة الوصية  
 ولم يخالف وارثا رجعت الوصية الى ورثة الوصية به بطلانها وهذا الحكم شامل باطلا في ما لو كان موت الوصية له قبل الموت وبعد  
 والحكم في القول واضح لانه بموته قبل القبول وعدم قيام احد مقامه في القبول بطل الوصية ويرجع الى ورثة الوصية ويجعل على هذا ان  
 ينتقل حق القبول الى وارثه العام وهو الهم لانه وارث في الجملة فيرث حق القبول كما يرثه وارثه الخاص لقيامه مقامه في ارض جميع ما يورث  
 عند وبتولاه نائب العام وهو الحاكم الشرعي مع غيبة الاله ان هذا الاحتمال لم يذكره مع توجهه وانما الحكم الثالث وهو ما اذا كان موته بعد  
 القبول حيث اعتبرنا القبول المتقدم على الوفاة فيشكل القول بطلان الوصية به تمام سبب الملك بالايجاب والقبول وتوقف على الشرط  
 وهو الموت لا يوجب بطلان الوصية به من ثم انتقل الى الوارث لو كان فكما ان شرطه الملك للوارث فينبغي ان يتم هذا ايضاً ويمكن الجواب بان  
 الملك لما كان شرطاً بالموت لا يحصل بدونه كما هو ظاهر من فلا بد من سقوطه من القبول لانتقاله الى الملك فان كان له وارث  
 قائم يوجب نقل الملك قبل حصول الشرط المطروح فان كان الوصية له وارثا انتقل حق الوصية اليه وحكم بملكه لان له اهلية الملك  
 وان لم ينتقل بناء على القبول السابق وان لم يكن له وارث لم يملك الملك خلافاً لما لا ينتقل اليه اذ ليس هناك الا الوصية له وقد فاته اهليته  
 للملك بموته او وارثه والعرض عدمه نعم يقتضي على الاحتمال السابق هنا مطروحة الاول ان ينتقل الى الامام تمام سبب الملك وحصول الشرط  
 والامام وارث الوصية له كما لا يخفى فينتقل الملك اليه وان لم نقل بانتقال حق القبول اليه لان الحق هنا اقوى استحقاقا منه زيد مقامه اقول  
 قد عرفت مما حققنا في المسائل المشار اليها انفا ان لا دليل على هذا القول الذي يكون ذكره ويفرغون عليه ما يذكره من الفقيه  
 وان غاية ما يستفاد من الاخبار الشك في باب الوصية هو انه متى اوصى احد واحد بشئ فانه يصح ويكون لزوم مراعى بموت الوصية  
 قبل الرجوع فيه فمات الوصية به كذا ووجب على الوصية او الورثة انفا الوصية هذا غاية ما يفهم من الاخبار وهم اعلموا بذلك و  
 استندوا فيها ذكره الى كون الوصية عقد يشترط فيه الاجبات القول مع انهم لم يوردوا على ذلك دليلاً الا في مظهر انفا انهم لم يوردوا  
 نيلاً على ما ذكرناه انه متى اوصى احد بشئ ومات الوصية له في حياة الوصية فان كان له وارث فلا شئ الاظهر كما عرفت ان ينتقل  
 الوصية الى الوارث ويكون لزوم مراعى بموت فان مات ولم يرجع وجب انفا هذا وانما اذامات الوصية له وليس له وارث ومات  
 الوصية له في الحال هذه من غير ان يرجع في الوصية فظاهر كما عرفت انه بطل الوصية لما ذكره صلياً للمالك من التعليق المذكور







ظهور عدالة فقد عرفنا ان الاحياط حيث ان المسئلة غير منصوطة بيقينه بقيضاة وهو انه على تقدير اشتراطها ابتداء هل يشترط  
استدامها بمقتضى ان لو ضبط عدل ثم ظهر من بعد بطلان وصايتها ام لا المشهور الاول وكذا على القول بعدم اشتراطها لوصوحي العدل ثم  
ظهر من بعد موت الموصي فان المشهور بطلان وصايتها وجوب عزله والوجوب في ذلك انما على اشتراطها ابتداء فظاهر يقوت الشرط و  
اما على عدم الاشتراط فلان الظاهر ان الباعث له على اختيار العدل مع جواز الوصية له غير كما هو مقتضى القول المذكور انما هو عدالة  
والوقوف بما منه فلا يخرج عن هذا العدالة فان الباعث وخرج عن الاستيمان اذا الظاهر ان لو كان جازا لم يستبدل به كذا اخرج به في الفخ و  
ذهب ابن ادریس الى صحة الوصية وعدم بطلانها بطلان عدل من الشيوخ في طائفة لوتغيرت حالة الموصي فخرجت الوصية  
من يد لان الفاسق لا يكون امينا فالقوله هذا الكتاب معطوف فروع الخالفين فكلهم الشافعي وتخرج بانه لم يورد احدا في ذلك شيئا  
لا رواته ولا تصنيفا والاصل صحة الوصية اليه والاعتماد عليه مع قوله بانه من بطلان بعد ما سمع فانما اتم على الذين يبدلون وعرضه عن  
الوصية واخرجه منها بتدويره بخلاف اقول لا ريب ان الشيخ هنا اتهمكم بالبطلان بناء على ما ذهب اليه في المسئلة من اشتراط العدلا  
ابتداء كما هو المشهور وهو من القائلين بذلك كما تقدم نقله عنه في طر وج فرادس ادریس حكمه بالحق يعطى مخالفة في هذه الصورة  
التي هو متلف صورة ما اخبره ابن ادریس من عدم اشتراط العدالة ابتداء فهو بطريق التحقيق ان يقال فان شرطنا العدالة كما هو المشهور فان  
الظاهر هو البطلان لو ظهر الفسق لان اشتراطها ابتداء يقتضي الاستدانة اعرفت من ان الفرض من شرط العدالة هو الوثوق و  
الاطمينان بعدم مخالفة في شيء من الامور الموصى بها والايمان بها على الوجه المأمور به وذلك يقتضي الاستدانة في جميع تصرفاته و  
خلافت ابن ادریس على هذا التقدير ضعيف مع انه لم يصرح في كتاب الوصايا على ما نقله عنه في المع بان لو مات الموصي فشق اقام الحاكم  
مقامه من براه وما استدل به من التمسك عن التبدل ليس على عموم بل يجب تفكيكه عما اذا لم يخالف المشرع فلو خالف جاز تبدله و  
مضى بشرط العدالة ابتداء كما هو القول الاخر فان القول بعدم البطلان كما ذهب اليه ابن ادریس غير بعيد وما ذكره العلامة  
في تحليل البطلان من ان الظاهر ان الباعث له على اختيار العدل انما هو عدالة جيل لوعلم ان الباعث له على جيل وصيا هو  
عدالت والا فمهم بل ان ذلك لا يكفي في الحكم بالبطلان اذ من الجاهل والقريب يكون الباعث على ضبط امر اخر من جهة اقرانته وخوف ذلك و  
جلان يكون العدالة مرتبة في الباعث لا سببا تاما فلا يقدح فواتها لو من ثم ان الحق في الشرايع لم يحرم هنا بالبطلان بل قال يمكن  
القول بالبطلان وبالمجمل فان ما ذهب اليه ابن ادریس من الصحة على القول المذكور جيد لا مع تحقق العلم بان الباعث على نصب  
العدل هو العدالة والله العالم **الشأنية** مقدم حوا بان من جملة الشروط التي في الوصية الحجرية فلا تصح وصاية المملوك  
لاستلزامها التصرف في مال الغير لان الوصاية يستلزم نظرية للموصي لا بد وسعي في تنفيذ وهو موصوب للتصرف في ملك الغير لا  
بذلك المولى فتصح لزوال المانع ولا يخفى ان هذا التاميم فيما اذا الوصى له مملوك غيره واما مملوك نفسه من من اوصى له او مكا شبا واما  
ولا يقل في التدريس عن الشيخ عدم الصحة عن الشيخ للبعد وسلا رانما جواز الوصية الى المدين والمكاتب وطاهر المع ان محل الخلا  
ايم من مملوك نفسه ولا يخفى ان ما يمكن تحقيقه في الحال اذا عرفت ذلك فاعلم انه في قول المولى في قبول الوصاية لم يرد له الرجوع من اذن الذي  
بعد موت الموصي وان كان في جوده فله الرجوع بشرط اعلام الموصي والحكم من المولى كما في الوصى الحر باعتبار التفصيل في الرجوع  
بين المول والموت والحيوة بشرط اعلامه وعدمه فيصح الرجوع بشرط كون ذلك في الحيوة وبشرط الاعلام وبطلان ما عدل ذلك كما سياتى حقيقة  
انتم بعد ذكر المسئلة والمولى في حكم الوصى المذكور في ذلك وان كان فعلمنا ان مقتضى صحة الوصية منوطا بالمملوك ومن جملة الشروط  
عندما اتيه الاسلام اذا كان الموصي مسلما او كافرا او الوصية على اهل الاسلام فلا تصح الوصية الى كافرا وان كان رجلا او امرا ليس من اهل  
الولاية على المسلمين ولا من اهل الامانة الا ان موصى الكافر لم يشرط العدالة في الوصى وانما اشتراطها هل يكفي عدالة في  
دينه ام يتطرق وجهان من ان الكفر اعظم من فسق المسلم من ان الفرض صيانة مال الطفل واذا ما منه وهل يحصل بالعدل منهم وانما شرط  
كلام شيخنا الشهيد الثاني قدس سره من ان موصى الكافر في المال الحكم بالصحة وفي الرضعة منع قال في المسالك ويجوز قول الحكم بصحة ما سلم  
مع عدالت في دينه لان الفرض منها صيانة مال الطفل وحفظ حاله واداء الامانة واذا كان الكافر في دينه محاسبا للقرات فانما بالامانات  
حصل الفرض له لطلب بطلان فاسق المسلمين وفي الرضعة لا يقيح بالظن انه مذهبنا ولو اردت صحة ما عندهم وعدا من غيرنا في ان في  
ولو ترافعوا اليه فان ردواهم الى دينهم والافالاهم حكم بطلانها بناء على اشتراط العدالة اذ لا وثوق بعدالت في دينه ولا يكون  
للافعال مخالفتها فكثير من الحكم الاسلام انتهى اطلاق اكثر المحققين في بيع والتهميد في التمة ومن العدالة في جملة من كتب وعبرهم حوا  
وصية الكافر للمسلم مع ان المشهور عندنا اشتراط العدالة في الموصى هو موقوف بالقول بالاكفان بعدالة الكافر في دينه وبطلانها  
ما قوام في المسالك ومن جملة البايغ وقد تقدم الكلام في ان لا يجوز الوصية الى الصبي الا ان يكون منتميا الى بالغ وانه لا يتصرف بالصبي  
قبل البلوغ فاذا بلغ صار شرطا وبايغ الاستقلال بالنسبة مادام صغيرا قبل فائدة صحة الوصية الى الصغير منتميا مع عدم صحة  
تصرفه فانه يصيب في المسئلة في جواز تصرفه بعد البلوغ اقول لا يدل على هذه الاحتكام اعنى صحة وصاية الصغير منتميا الى البالغ وصحة  
تصرفه البالغ وحده قبل بلوغه نصيحي وعدم جواز تصرفه قبل البلوغ ما رواه المشايخ الثلاثة قدس الله ارواحهم عن علي بن يقطين قال  
سئل ابا الحسن عليه السلام عن رجل وصى بامرته واشترى في الوصية معها صبيتا فقال لا يجوز ذلك ونقض المنة الوصية ولا تنط بلوغ  
الصبي واذا بلغ الصبي فليد له ان يرثي الا ما كان من تبديل وتغيير فان له ان يرثي الى ما وصى به الميت وما رواه المشايخ المذكور







القسمة انساب باللفظ انتهى فغيره لان ما ذكره من ان لفظ لا ينبغي ظاهر في كراهته ان زاد باعتبار العرف الجاري بين الناس لان وهو  
كله ولكن لا يجهل منه وان زاد باعتبار عرفهم عليه لم يضر وهو ممنوع فان ورد لا ينبغي في الشرع وينبغي في الوجوب اكثر كذا في الاحكام كما لا يخفى  
على من جاس خلايا المذاهب وقد حققنا في غير موضع مما تقدم سيما في كتاب العبادات ان هذا اللفظ من الالفاظ المشابهة بحسب العرف  
الشرعي وانما على احد معنييه يحتاج الى القرينة والقرينة هنا وانضوى في التخييم ان لا ينبغي بمعنى لا يجوز لان مرجع الكلام ومحصله الى  
التي عن مخالفة الميت ولا ريب ان مخالفة حرمة لانها متضمنة للتبديل المنقوع عن في الآية والادب ان مخالفة حرمة علم ان لفظ  
لا ينبغي في المقام بمعنى لا يجوز كما هو واضح وقوله ثانيا وبعبارة اخرى على حسب امرها وفي الجميع اشارة الى ان القسمة وانظر المستوفى  
في الخرج مخالفة للميت فيما امر به وانما انتهى فعلا ذلك لم يعلم على حسب امرها ومنه يعلم ان مقتضى الاطلاق هو الاجتماع كما ذكرنا سابقا  
وثانيا ان ما ذكره في ترجيح عموما اشارة الى القسمة من ان الاشارة في الخبر وقعت بلفظ ذلك وهي انساب بالجمع على البعد فيكون  
الاشارة واجبة الى القسمة من دون بان التي في الرواية تمامها اشارة بذلك التي هي للقريب لا بذلك كما توهم قدس سره فيكون  
الاشارة واجبة الى الاجتماع لانه هو الاقرب هذا مع الجري على مقتضى هذه المضامين البعيدة والاقاب المجازي في الكلام اوسع  
من ان يتطرق اليه هذا الا لزام سيما مع ظهور الحكم من الاخبار بما عرفت من التحقيق والمصنف ما اوردناه عليه ولا تنبه اخيرا  
فصل في القول بالخير وما ذكره في الواو اعتراضا على الشيخ في الاستنباط انه لو لا تقدير الحديث بما اخره لكانا متسافين و  
ليدرا من على ما ظن لان حديثا الصغار ليس له على النعم من الافراد يجوز ان يكون معناه انه ليس عليهم الا انفاذ وصاياه على ما امرها  
وان لا يخالفها امره فترد الواو اجتماعا لو يكون معناه انه ان نص على الاجتماع وجب الاجتماع وان حوز الا انفاذ جاز الا انفاذ وبالحجة انما الواو  
عليها ان لا يخالفها انتهى فلا ينبغي ما فيه ولولا انه اعترف بهذا الكلام بما استر باليه فيقال في تمام الكلام لما ذكرنا ان ما ذكره صاحب  
الاستنباط هو الاحسن والافضل والاصوب انتهى لا وضمانا منه وقد تضمن ما ذكرناه وجوب الاجتماع في صورة الاطلاق كما هو الاشهر  
الظاهر فشرط الاجتماع لو وقع محمول على التاكيد والبراد وجوب اجتماعهما في الصورتين اتفاقهما وان صدر شيء من الامور الموصى بها  
الا عن اتفاق منهما على كونه مصلحة واذا توقف على عقد وقع من احدهما بان الاخر اذا ثالث وتما تحقيق انجف في المقام يتوقف  
على بيان امور اولي اذ انتاح الوصيان في صورة وجوب الاجتماع عليها من الاطلاق من اجل الاشهر لا يظهر في صورة اشتراط  
الموصى بمعه انما اتفاقا والى كل واحد على صاحبه ما يريد فكذا أطلق جمع منهم شيئا في عدم جواز تصرف احد بماله الوجه فيه ظاهر لان  
الموصى لم يرض برأي احد مما سطره ان يكون تصرفه تصرفا غير اذن كصرفه لاجبني استلنا جماعة منهم الحق ما ندعو الحاجة اليه ولا  
يمكن تأخيرها الى وقت الاتفاق من نفقة اليتيم والرفيق والدواب ومثلها كس اية تزاد بعضهم قضاء ديونهم وانفاذ وصيتهم  
معينة وقبول الهبة عن الصغير مع خوف فوات النفع وفصل العلامة في مذهب في بين صورة الاطلاق في الوصية وبين صورة الحق  
الا اننا نحتل ضمانا المنفرد في الصورة الثانية وجوز ما لا بد من في الصورة الاولى وحمل كلام الاصحاب على ذلك راو در علي بن  
الاصحاب من مترج بعدم الفرق بين الخليلين فلا يمكن حمل كلامه على ما ذكره من التفسير وان حالة الاطلاق ان حذت عوارا اذ لا  
كما فهمه الاكثر فلا فرق بينهما وبين خالده انتهى عن الافراد الا باعتبار التاكيد في هذا دون تلك فمقدمة لا اشارة اليه فلا وجب للفرق  
بالكلية وحمل ضمير المنفرد على وهو الاقوى بالعلامة المتقدمة ونقل عن ابي الصلاح انه مع التشايع برز الناظر في المصالح الاحكام  
كان علم بالا مروا قوى عليه ويجعل الباقي تجال وفيه ما عرفت من ان الموصى لم يرض برأي احد مما سطره ان يكون تصرفه تصرفا غير اذن كصرفه لاجبني استلنا جماعة منهم الحق ما ندعو الحاجة اليه ولا  
مبادر اكونه مقتضى الاطلاق كما عرفت فكيف يحضر بها احد ما وان كان اعلم او اقوى وقدمه الموصى من ذلك ثم انه قد صرح جملة  
من الاصحاب بانه مع التشايع والتعاسر منها يجبرها الحاكم على الاجتماع فان اتفق الاستبدال بها هو على اطلاقه مع انقوا باشرط  
العدالة للموصى كما عليه اكثر لا يخفى من الاشكال لانه بالتشايع والتعاسر منها مع امكان الاجتماع وانما سدا بذلك محسن العتبات  
من كل منها لا يلزم ثبت فسرها المصالح لهما على الوصية فيجب ان يستدل الحاكم بهما لا انتصيهما على الاجتماع والمحال كما عرفت  
وهذا حسن ابن ادریس من الحديث قال في مسألة التشايع وان فاض نفسه بما ذكره في المسئلة الاولى قال نشأ خالي الوصية والاجتماع لم  
ينفذ ينبغي مما تصرف فيه الخال والناظر في امور المسلمين الاستبدال بهما لا تمام قد فقا لاتهما احلا بما وجب عليهما القيام به بل  
بيننا ان الفسخ يخرج الوصية من بقاء انتهى مع ان في مسألة اشتراط العدل والوعده حتى او لا ما اشتراطه عدل في اخر كلامه فظنا  
والذي يقتضيه اصول مذهبنا هو ان يصدقنا او اياتنا ان العدل في الوصية ليست شرطا في صحة الوصية للاجتماع على ابداء الفسخ  
وهي لانه فكذلك الوصية انتهى ثم عقب ذلك بمسئلة الوصيتين وقال فيها ما عرفت والجميع في موضع واحد فكذا يمكن فرض التشايع  
من غير استلزام الفسخ فيها اذا اختلفت ايمانها في وجه المصلحة مثلا فلا يمكنها الاجتماع على راي واحد كلف بما يقتضيه دليل من الحكم  
وينبغي ان يستثنى هذا من محل البحث المذكور فانه لا يمكن اجبار الحاكم ههنا على الاجتماع وعلى هذا يخص محل البحث بما يملكه الاجتماع  
ويكون التشايع ناشئا عن الشيء المبلل الطبيعي كان يربط احد الوصيتين بقرينة صدقة المال للموصى بل ذلك على اناس مخصوصين  
ويربط الاخر غيرهم مع تساوي الجميع في الاستحقاق او ايراد احد ما شرع نوع من المأكول والملبوس للطفل واراد الاخر غيره مع تساوي  
في المصلحة ونحو ذلك فان هذا هو محل البحث فنقل عن العلامة في التذكرة انه بان في مسئلة وصية بائنا لا يهمل بالاختلاف  
وان اللذين اقمهما الحاكم ثانيا هو موجب والله العالم **الثاني** قالوا لو من احد ما وعجزت اليه الخاتم من يقوين و

في الوصايا



هذه العبارة لا يخرج من الاحمال وتعد الاحتمال فيحمل ان يكون المراد منها ان المضموم اليه هو المريض والعاجز بان يكون الضمير في  
اليه ويقو به رجاء الى المرض والعاجز بمجنات الحاكم يضم اليه ما يخصه بقوله ما على التصرف في سائر ما على ذلك فان  
المرض والعجز لا يخرجهما عن الوصاية لجواز الوصية ابتداء الى المريض والعاجز كما لا يقدح في الابتداء كذلك لا يقدح في الاستلام  
وايضاً على هذا فيجب اجتماع الثلاثة في التصرف ويحمل ان يكون المراد ان المضموم اليه هو الوصي الاخر للدلول عليه باحد ما تضمنه  
يكون الضمير في اليه وفي يقو به رجاء الى الوصي الاخر المشار اليه وعلى هذا يراى بالعجز والمرض الباليين حد المنع وعدم امكان التصرف  
وبهذا صرح في من فانه جعل الضمير مع عجز احد ما كما لو جرت اوصية من الظاهر ان جعل العاجز والمريض كالمجنون والفاسق اللذين لا  
وصاية لهما يعطى بلوغ العجز والمريض الى حد يمنع من القيام بشئ من الوصايا فان يكون المضموم اليه هو الوصي الاخر البتة وبالحقيقة ينبغي  
ان يكون المدعى في ذلك على مرتبة العجز والمريض فان بلغنا الى حد العجز الكلي وهو الحد الذي يمنع من القيام بشئ من الوصايا فانه يكون  
للمضموم الى الوصي الاخر والا فان انضم الى المريض والعاجز لان العجز والمريض انما منع من القيام بالجميع مع ثبوت اصل القدرة فيكون المضموم  
اليه ما ساعد له في الاشياء التي تضعف عنها قوتها وعلى هذا فنكون الوصية الثلاثة كما تقدم **الثالث** قال الوصيات احدا الوصيتين  
لو فسق لم يضم الحاكم الى الاخر وجاز له الانفراد لانه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي وتورد منه بعضهم اقول ينبغي ان يعلم ان ذكر الموت  
الفوق انما خرج من غير التمثيل والمعنى انه لو تعددت مشاركة احدا الوصيتين للاخر على الاجتماع لاسد للموانع كوت وفوق او على كل  
او جنون او غيب بعيدة فالشهور هو ان الحكم في ذلك ما ذكر من الاستقلال الاخر بالوصية من غير ان يضم اليه الحاكم بدلا من الوصي الاخر  
لان لا ولاية للحاكم مع وجود الوصي هو ههنا موجود ونسب الاخر مفعلا يخرج من كونه وصيا ولا يقال بضميتين هكذا قيل  
فيه ان الظاهر من مضموم الوصيتين التي قد عرفت انما ان مقتضاه الاجتماع وهو ان الوصي لم يرض برأي احد ما سافر كما تقدم ذكره  
فصرفه وحده مناف لمقتضى الاجتماع المفهوم من الاطلاق ومنه يعلم انه مناف لرضي الوصي وقوله لا ولاية للحاكم مع وجود الوصي  
سالم لو كان الوصي منفردا وانما في صورة الاشتراك فهو وصي وصدق وجود الوصي حقيقة ثم لم يلل لوجود جزء وصي واطلاق الوصي  
عليه بجاز وبثبنت المنع من انتفاء ولاية الحاكم هنا بل الولاية له ثابتة لان ولايته يتعلق بمالا يشترع انتفاذه لغيره من احكام البيت و  
هو هنا كلك قال في المسالك والاقوى وجوب الضم وليس الحاكم ان يفوض اليه وحده وان كان عندنا صالحا للاستقلال دون الوصي  
لم يرض برأيه وحده وعند وجود ارادة الوصي لا تغبر ارادة الحاكم لان ذلك كسبه من كونه وصيا بالانفراد فلا يقتضاه الحاكم انتهى و  
هو جيد **الرابع** من اختلف بين الاصحاب في ان الوصي ان يرد الوصاية مادام الوصي حيا بشرط ان يبلغه ذلك فلو مات  
الوصي قبل الرضا وبعد ولم يبلغه لزمه القيام بها وبذلك تكاثرت الاخبار ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة طيبة الله تعالى عنهم من محمد بن  
سلم في الصحيح عن ابي عبد الله تعالى ان الوصي له رجل وهو غائب فليس له ان يرد وصيته فان اوصى اليه وهو في البلد فهو بالخيار ان شاء  
قبل وان شاء لم يقبل والمراد انه مات الوصي في تلك الغيبة قبل ان يعلم الوصي بالقبول او علمه فانه يجب عليه القيام بالوصاية وذلك  
لم يقبل ورواه في الكافي والفقهاء عن فضيل بن يسار في الصحيح عن ابي عبد الله في رجل يوصي اليه فقال اذا بعث اليه فاسلم اليه  
فليس ردها وان كان في عصر يوجده فيه غيره فذل لك اليه والتقريب فيه ما تقدم في سابقه بمخا اتم مات الوصي بعد البعث وقبل  
وصول الجواب اليه بالقبول وعدمه وحاصله انه اذا اوصى اليه والوصي غائب عن البلد ثم مات لزمه القيام بالوصية قبل او لم يقبل  
وان اوصى اليه وهو حاضر فانه يحترق بين القبول وعدمه لان المصير يوجده فيه غيره وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
اذا اوصى الرجل الى اخيه وهو غائب وليس له ان يرد عليه وصيته لانه لو كان شاهدا فليان يقبلها لطلب غيره ورواه في الكافي  
والتهذيب في الصحيح والحسن عن الفضيل ورواه الشيخ في الصحيح والحسن عن هشام بن سالم وكلاهما عن ابي عبد الله في الرجل يوصي اليه قال  
اذا بعث به لم يرد اليه فليس له ان يرد لها وقال في كتاب الفقهاء الرضوي واذا اوصى رجل الى رجل وهو شاهد فليان يمتنع من قبول  
الوصية وكان الوصي اليه غائبا ومات الوصي من قبل ان يلتحق مع الوصي اليه فان الوصية لازمة للوصي اليه اقول وهذا الخبر  
مبين لما اجمل في الاخبار المتقدمة كما ذكرنا هاهنا وتحقيق الكلام في المقام انك قد عرفت فيما تقدم الاستحالة ان الوصية من العقود  
الجازية في حياة الوصي فلكل من الوصي الوصي له بال ونحوه والوصي اليه بالولاية فخصها في حياة الوصي اجماعا وانما بعد موته فان قبل  
كل من الوصي له والوصي اليه فليس له الرضا وان لم يقبل في حال الحياة جاز له الرضا بعد وفاته الا انه في الوصي اليه شرطان يبلغ  
الوصي بهما الرضا في حال حياته فلم يعلم ذلك في حال الحياة لزمه القيام بذلك ولم يكن لردّه اثر يترتب عليه فهو المشهور وعليه ذلك  
الاخبار المذكورة لانها عرفت متفقة في انه لو كان الوصي اليه غائبا ومات الوصي بعد الوصية فليس له الرضا سواء بلغه الخبر وقبها  
ولكن لم يبلغ الرضا الوصي او لم يبلغه الخبر ابعد موت الوصي فانه ليس له الرضا بل يجب عليه القبول وح في هذه الصورة كما في المتن  
الاولى اعني موت الوصي بعد قبول الوصي فانه ليس للوصي الرضا بعد موته اتفاقا وذهب العلامة في التفسير والخ الى انه يجوز له الرجوع  
ما لم يقبل قال الخ الملق الاصحاب عدم جواز رد الوصية اذا لم يعلم الوصي لها حتى يموت الوصي او يعلم ويرد والم يعلم الوصي بالرد ولو لم  
كثيرة ثم نقل رواية منصور بن حازم وصحيفة محمد بن مسلم قال والوجه عند السير الى ذلك ان كان قد قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل  
ولاه اجماعا له الرجوع لا اصل ولا ازالة الضرر والاصل بالعمل غير المستحق وقد قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عليه السلام لا  
ضير ولا ضرر ابني الاسلام وتحمل الاختلاف على حصول القبول لانه عقد ولا بد فيه من القبول وقد ثبت في الخبر في هذا وفي مسائل الخلا



عليه فقال اذا قبل الوصية لم يرزها مادام الموصي حي فان مات فليس يرزها واستدت باجماع الفقهاء ومات الوصية قبل ان يمتد القبول  
انتمى وقام في الدرس بعد ذلك القول المشهور في الخ يجوز الرد اذا لم يعلم بالوصية حتى مات المخرج والضرر له فاعلم عليه انتمى  
اقول بغيره من شيخنا في المسائل ليل ما ذكره العلامة هنا حيث قال بعد ذكر القول المشهور وانما الاحتساب استندوا فيه الى الاختلاف  
فمنها ما تم نقل قول العلامة ودليل ما هذا صورة والتحقيق هذه الاخبار ليست صحيحة في المذمومة انما خلاصه ان لا يلزم القبول  
مطوق الغائب يلزمه مطوق وهو غير محل النزاع نعم في تعليل الرواية المتقدمة ايماء الى الحكم ان انبات مثل هذا الحكم مخالف للاصول  
اشريعية باتبات موافقة الوصاية على الوصاية اليه على وجه القهر وتسلط الموصي على انبات وصيته على من شاء بحيث يوصي ويطلب من  
التمهيد كما ان الوصية لا يجب موته وبطلان على الوصية المخرج والضرر عايبا محرم هذه العلة المستند الى سند غير واضح بعيد ولو حملت هذه  
الاخبار على القول على شدة الاحتساب كان اولها لو حصل الوصية من رد بنو اود بنو اود مستقرة لا يحمل مثلها عادة لو لم يمتد بها كمالا  
يلحق بحاله من يتم وهو حق جواز الرجوع انتمى اقول قد عرفت مما ذكرنا من بعض الاخبار المتقدمة وبصريح عليه في كتاب الفقهاء الرضوخ  
ان حكمه في تلك الاخبار على الغائب فانه يلزمه القيام بالوصية متى اوصى اليه في حال الغيبة ومات الموصي اتم من ان يكون الوصية قد  
قبل الوصية لما بلغه خبره لم يقبل فانه لا يعدم قبوله بعد موت الموصي اما على الاول فظاهر وهو مما لا خلاف فيه واما على الثاني وهو  
عمل الخلاف فظاهر هذه الاسرار فانه اذ كانت كما عرفت على ان الوصية اليه حال غيبته وموت الموصي يجب على الوصية القيام بالوصية رغبة  
بالوصية او امتنع فان امتناعه لا اثر له بعد موت الموصي هذا هو محل الخلاف واما اذا كان حاضر الوصية مشاهدا لما فانه لا يلزمه  
القبول فانه ان يرزها ولا يصرفه لان الوصية حرة وكيفية قوله ان ما تضمنته الاخبار غير محل النزاع وانما خبره في المذمومة قد  
عرفت من كلام العلامة ومن كلامه هو انية هو ان محل النزاع هو ان يثبت الوصية الرام الوصية بالقيام بوصيته مع عدم قبوله ولا يعلم  
بذلك بل يكون قهرا عليه وهذا هو الذي دللت عليه الاخبار بالتقرير الذي ذكرناه ولهذا ان غيره من الاحتساب كالعلامة في الخ  
وغيره ممن قال بالقول المشهور متفقون على ذلك لا الاخبار بما اقول المذكور وهو الذي فهموه منها وهي غاية ما يثبت به العلامة  
معارضتها بالادلة الدالة على صحة الضرر وانما الاحتساب المذكور في جملة ما يثبت به الظاهر من كلامه ايضا وهو زاد  
احتمال الحمل على شدة الاحتساب استحب في باقي التاويل بل المذكورين من البعد واما المعارضة بالادلة الدالة على صحة الضرر والمخرج  
فانما يمنع حصول الضرر والمخرج بغير الوصية اليه والا للزم عدم جواز قبول الوصاية مط فانه لا يجوز للانسان ان يلقي نفسه في الضرر  
لو كان مجرد الوصية اليه ليستلزم ذلك نعم لو فرض اتفاق ذلك في بعض المواضع فافرض فرضه قد يترتب في اخر كلامه فانه يجوز له الرجوع  
وهذا للضرر من نفسه فيحصل الجمع بين اعتبار الضرر والاعتبار المستند ولا يحتاج الى ما ذكره من التاويل بل بالبصدين واما ما ذكره من  
ان اثبات هذا الحكم مخالف للاصول الشرعية بانه ان حق الوصاية على الوصية اليه على وجه القهر الى اخر كلامه في ذلك فغنيه ان اذا  
ثبت ذلك بالادلة الصحيحة كما عرفت من هذه الروايات مع مقتضاها باسقاطهم من غيره ما رخص في البين فانه يجب تخصيص اصول  
التي ذكرها بهذه الاخبار اذا ما من عام ولا يخص ولم يتوجه الاحتجاج بالاستناد العقلي الذي فرضه وهو غير متوجه في مقابلته الاخبار  
سيما مع صحته وانتهازها ووضوح دلالتها كما فصلناه والله العالم **الحاوي** قال الصدوق اذا رادى الرجل ابيه الى قول وصيته  
فليس له ان يلقي واذا اوصى رجل ابا له فليس له ان يلقي ابا له ان كان حيا لا يبعد عنه واذا اوصى رجل ابا له فليس له ان يلقي ابا له ان كان حيا  
من قبول وصيته اقول اما الحكم الاول فيدل عليه ما رواه المشايخ الثقات بقرينة الله تعالى فانهم عن علي بن ابي ابيان قال كنت الى الجحش  
عليه السلام رجل دعا والده الى قبول وصيته هل له ان يمتنع من قبول وصيته والد فوقه عليه السلام ليس له ان يمتنع واما الثاني فظاهر ان  
عليه ما رواه المشايخ الثلاثة ايضا في الصحيحين او الحسن بن همام بن سالم بن ابي عبد الله في الرجل يوصي الى الرجل بوصيته فاني ان يقبلها  
فقال ابو عبد الله لا تجزله على هذا الحال وظاهره قد يترتب حمل الخبر على وجوب القول والدليل بان لا يجزله غيره وفيه تاني لما ذكرناه  
ردا على شيخنا المتقدم ذكره وبني قتيبة كلامه بما قبلت من الاخبار المتقدمة من موت الموصي بعد الوصية والعلامة في الخ حمل القول  
في الاولين او لا على شدة الاحتساب ثم قال على ان امتناع الولد لعقود ومن لا يوجد غيره يتعين عليه لانه من كفاية ويلجأ فاما  
لم ينصوا على ذلك ولا بأس بقوله استوى فيه عدول الى القول بوجوب القول وفي حكمه يكون القول في كفاية يتعين مع عدم وجود  
اخر اخر ما هو واجب الا براد عليه فيما تقدم نقلت عن من عدم وجوب قيام الموصي اليه بالوصاية بعد موت الوصية اذا اوصى اليه وهو غائب  
وان لم يعلم ولم يقبل لان وجوب قبول الوصية كفاية انما هو حال جوة الموصي اما بعد موته فانه يتعين فيمن اوصى اليه كالمولم يكن غيره  
حال الحيوة فانه يصير القول واجبا عينيا **الحاوي** اخبرني عن ابي عبد الله في رجل اوصى الى رجل بوصيته فاني ان يقبلها  
في ان لا يوليه خبره لم يمكن الامتناع حق غيره فليس له ان يلقي جواز الرد غير مملوك في الخ فان لم يوجد وصق غيره او لا بد من تقسيمه بامكان وجود  
وجود وصق اخر عوض الاول وظاهره اطلاق الفتاوى الاول وظاهره انصوص الثالث ومنها صحة همام بن سالم او حسنة المتقدم  
وقوله عليه السلام لا تجزله على هذا الحال وقد عرفت حملها على عدم وجود غيره كما صرح به الصدوق وغيره ومنهم العلامة في الخ  
كما تقدم والتمهيد في من مقتضاها كما عرفت ان مع عدم وجود غيره فلا يجوز له الرد وليس له ان يلقي قول عليه السلام في صحة الفضيل بن  
يسار المتقدم وان كان في غيره يوجد غيره فذاك اليه وقوله في صحة منصور بن حازم ان لا يكون شاهدا في ان يقبلها يطلب  
غيره فانه ظاهر ان في تعليل جواز الرد على وجود الغير فله في هذا الغير الوصية لم يجزله الرواية والله العالم **الخامسة من اخبار**



بين الاضطراب متى ان الوصي امين لا يضمن ما يبدى من الاموال التي تعلقت بها الولاية الا بتعذر وتضييق ويغني ان يكون المداين  
التعدي وعدمه على مخالفة شرط الوصية وعدمها فلو ركب الذات او ليس بالتوب لا تعرض يعود الى الطفل او نفع يرتب عليه كان ذلك  
تعدى الى ان مقتضى الوصية حفظها او بيعها او صرفها في الجهة المأمور بها فصرفه فيها كذلك لا غرض منه بعد البتة اما لو تعلق ببدل  
عرض يعود على الطفل كان يركب الذات المقتضى فحوائج الطفل من استيفاء دينه او جمع حواصله او نحو ذلك ولائس التوب يدفع الضرر عنه  
بالنس كفا في ثياب الصوف ونحوها في اوقات الحر ونحو ذلك فانه لا يكون تعديا بل رجا صارف بعض الافراد واجبا عليه اذا علم حصول الضرر  
بدون ذلك وظاهر كلامهم ان غاية ما يوجب التعدي والتضييق وجوب الضمان عليه مع بقائه على الوصاية ولا يوجب له ذلك عزله مع انهم  
قد صرحوا بان ان ظهر منه خيانة وجب على الحاكم عزله والظاهر ان التعدي والتضييق نوع خيانة ايضا الا انهم لم يصرحوا بذلك بل رجا  
ظهر من كلامهم في الحكم الاول عدم كون ذلك خيانة فيذبح في التام في ذلك ثم ان ما ذكره من انه متى ظهر منه خيانة وجب على الحاكم عزله  
ويضيقه ظاهر فيها لو لم يشترط عدالة الوصي فان الحاكم ان لم ير الخائن حراعاة لمحق الاعمال ومصارف الصدقات ونحوها من تنفيذ  
الامور الموصية بها او اما على تقدير اشتراط العدالة كما هو المشهور فانه يتركه بنفسه الفسق وان لم يتركه الحاكم ولعل المراد بعزل الحاكم في كلامهم  
ما هو اعلم من قوله عزله ان الحاكم بالقبول الا في الامور من التصرف لانه قد انزل بنفسه الحق كما هو القول الثاني فللرأى  
بعزله بنفسه من التصرف ولو جهز الموصي عن القيام بما الوجوب اليه فالراية اليه الحاكم من يساعده وظاهر كلامهم انه لا فرق في العجز بين  
ان يكون عن الاستقلال بالوصية خال الوصية او تجده بعد الوصية قبل موت الموصي او بعده وبه صرح في التذكرة على ما نقل عنه  
حيث قال الظاهر من مذهب علمائنا جواز الوصية الى من يعجز عن التصرف ولا يمتد اليه المصلحة او هو او غيره او يجرى نفسه بنظر  
الحاكم انتهى وعلى هذا كما لا تبطل الوصية بالعجز الطاري كذا لا تبطل لو كان متقصا بابتداء ولا يخرج من اشكال لان الوصية اليه مع العلم  
لعدم امكان قيامه بذلك لا قابلية فيها ولا يرتب عليها كيف يحكم بصحتها وضم الحاكم بعد ذلك شخصا اخر للقيام بها يكون من قبيل  
نصب وصي للوصي بالكلية فلا اثر في صحة الوصية الاولى والى ما ذكرناه مما يميل الى هذا التمهيد في حيث انه توقف في صحة الوصية  
الى العاجز ابتداء فقال في جملتها من راس وصحتها وضم الحاكم اليه مقويا بنظره بناء من وجوب العمل بقوله ما امكن ومن الفائدة  
للقصود بالوصية انتهى اقول لا ريب ان وجوب العمل بقوله انما يتم مع ترتب الاثر للقصور من الوصية عليه والا فمضى لم يرتب عليه  
اثر كما هو للفروض فانه لا معنى لهذا الوجوب بالكلية وانما ذكره في المسائل في الاستدلال على ما ذكره التمهيد من انه يمكن  
منع عدم الفائدة على هذا التقدير يجوز ان يكون العاجز ذاريا وتبديروا لكنه عاجز عن الاستقلال فيفوض اليه الموصي امره لا يملك  
ويقتضي تمام الفعل على نصب الحاكم له معينا فحصل الفائدة المطلوبة من الوصية ويسلم من تبديلهما للمنفق عنه فغيبه او لا المنفك  
في كلامهم كما سمعت من عبارة التذكرة وقوله يعجز عن التصرف ولا يمتد اليه هو العجز عن ذلك بجميع انواعه في ذل كان او  
فعل والعاجز عن الاستقلال مع كونه ذاريا وتبديروا في قوة العاجز عن البعض مع القدرة على البعض وهو خلاف محل البحث فاني ان اعمنا  
على نصب الحاكم امر خارج عن الوصية لانه كما عرفت في قوة نصب حتى لمن لا وصق له بالكلية وحمل البحث انما هو وصية الوصي على هذا  
الوجه الذي لا يرتب على وصيته اثر بالكلية لان الوصية الى العاجز الذي يعلم عدم قيامه بشيء من الوجوب اليه في قوة العلم ومن  
للقطوع به عقلا ان مثل هذا لا يصدر عن غافل وانما هو فريضة كروه وبالجمل ما ذكره من التمهيد اعرف له وجهها وجهها والمسئلة بما  
في قالب الاشكال والتوقف فيها محال والله العالم **سنة** قال الشيخ في النهاية انما كان للوصي على الميت مال لم يجز له  
ان يأخذ من تحت يده الا ما تقوم له بالبيعة وتبعه من التراج ونارعا من ادريس في ذلك فقال هذا خبر واحد ورد به ابن ابي عمير  
او الذي يقتضيه اصول مذهبنا انه يأخذ من ماله في يد الا ان من له على انسان مال ولا بيعة له عليه ولا يقدر على استخلاصه فظاهر  
فلا اخذ حقه باطنا لانه يكون يأخذ من ماله من غيره زيادة عليه كان محسنا لا ميسرا قال الله نعم ما على الحسين من سبيل انتهى وبما  
ذكره ابن ادريس من صرح التمهيد في س والبيعة وظاهر الحق في الشرايع الميل الى ما ذكره الشيخ في النهاية حيث افق ولا بتقييد الجواز  
بغير اذن الحاكم بما اذا لم يكن له حجة ثم قال وقيل يجوز مطوانت خبير ان ظاهر كلام الشيخ هو انه يجوز له الاخذ الا مع الاثبات بالبيعة  
عند الحاكم فلو تغذر الاثبات اشنع الاخذ وظاهر كلام الحق ومثل ظاهر كلام العلامة في الخ هو التوقف على الاثبات لو كان ثم بيعة  
الا ان في الخ جعله الاولى ولو لم يكن بيعة كان له الاخذ من غير توقف على الاثبات وهو قول متوسط بين قول الشيخ حيث اطلق توقف  
الجواز على البيعة وقول ابن ادريس حيث جوز الاخذ مطا والاصل في هذا الاختلاف ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله مراتبهم عن  
بريد بن معوية في الموقوف عن ابي عبد الله قال قلت لانا رجلا اوصى له فسلطته ان يشرك معي ذافرا بيله ففعل وذكر الذي  
اوصى له ان له قبل الذي اشركه في الوصية حنين ومائة درهم وعند من بها حاج من فضة فلما هلك الرجل انشاء الوصي  
يذبحي ان له قبله اكرار حنة قال ان اقام البيعة والا فلا شيء له قال قلت له ان ياخذ حناني يله شيئا قال لا يجوز له ذلك  
ارابت لو ان رجلا عدا عليه فاخذ ماله فقدر على ان ياخذ من ماله ما اخذ كان ذلك له قال ان هذا ليس مثل هذا وهذا  
الرواية هي مستند الشيخ فيما ذهب اليه في النهاية وهي ظاهرة بل صريحة فيما ذهب اليه من العموم وابن ادريس قد اعتمد على الروايات الكثيرة  
الذالة على جواز الاخذ مقاصدة عن له عليه للدين ولم يتمكن من اثباته واخذ كما صرح به والامام في هذه الرواية قد اشار الى الفرق  
بين المسئلتين لما عارضه الراوي بتلك المسئلة وح فاستند الى تلك الاخبار في الحكم كما ذكره ابن ادريس مع اشارته الى ان



هذا المسئلة ليست مثل ذلك مشكل ولعل المراد بخروج هذه المسئلة عن تلك القاعدة التي تكاثرت بها الاخبار ان هذا الوصية التي  
له شرعية في التصرف والتفويض وهو الوصية الاخر فلا يجوز له التصرف بدونه وجواز التصرف للوصي الاخر بحيث يدفع اليه ما ادعاه مؤن  
الى الاثبات شرعا لا يبرهن ان يمكنه تحريم دعواه كغيره ممن يدعي على الميت فلا يلزم عليه طلب البينة منه واليمين كما هو المقرر في  
الدعوى على الميت ولا يكفي هنا مجرد الثبوت في الواقع كما في تلك المسئلة لان ذلك مخصوص بما اذا لم يطلع عليه احد سواء فانه يجوز  
له الاخذ بمقتضىه وعلى هذا فالحكم المذکور مختص بمورد الرواية وهو وجود وصيتين ودعوى احداهما يمكن توجيه الفرق  
بين المسئلتين واما على ما ادعاه الشيخ من فرض المسئلة في الوصية وان كان واحدا وادعى دين على الموصي فان الظاهر هنا انه  
اليه ابن ادریس لان هذا الفرع واحد لا فراد تلك القاعدة التي تكاثرت بها الاخبار وقد تقدم تحقيق الكلام فيها في صدر الفصل  
الاول في السبع من كتاب التجارة وبذلك يظهر بطلان ما في فتوى المحقق بتوقف جواز اخذ الوصية واستيفاء حقه على الاثبات ان جاز  
البينة فانه ان كان هذا مذهب في تلك المسئلة كما هو احد القولين فيها فلا اشكال وان كان مذهب ثمة كما هو المشهور من جهة  
الاخذ بمقتضىه وان امكن الاثبات فانه لا يمتنع هذا الاشتراط هنا مع كون هذه المسئلة احدا فراد تلك القاعدة هو بالجملة فالواجب  
الموقوف على مورد الرواية من وجود وصيتين احدهما يدعي المال كما ذكرناه فانه لنخص في تلك المسئلة واما لو كان الوصية مقتضاها فانه من  
جملة افراد تلك المسئلة يحكم فيها ما يحكم في تلك المسئلة من حوازل الاخذ بمقتضىه كما هو الاظهر في المسئلة بان الفرض  
كونه وصية في اثبات الدين فيقوم مقام الموصي في ذلك والفرض من البينة والاثبات عند الحاكم جواز كذب المدعي في دعواه  
فنيط بالبينة شرعا وعلى بدنه اقوى من البينة التي يجوز عليها الخطاء ولانه قضاء الدين محض وما على الخصم من سبيل قال  
وهذا يظهر الفرق بين دين الموصي وغيره حيث لا يعلم به الوصية وعلى تقدير علمه يمكن البراءة منه فلا بد من اثباته حتى باليمين مع  
البينة بذلك انتهى والاولى جعل ذلك وجعل التصرف الدالة على جواز الاخذ والمقتضى للوصي الذي هو احد افراد تلك  
القاعدة فانها هي الاصل في اثبات الحكم المذكور قلنا ذلك قد ظهر مما فرغناه ان متى كان الوصية مقتضاها فان الظاهر كما  
هو المشهور ان يجوز له استيفاء دينه على ارباب تلك القاعدة المشهورة في الكلام فيما لو كان الدين لغيره وهو عالم به عني  
انه مع اقرار الموصي به قبل الموت بزمان يمكن فيه القضاء ويكون المستحق ممن لا يمكن في حقه البراءة كالطفل مثلا والمسجد  
ونحوهما فان ظاهر اصحاب الوصية ان الذين المذكور اما لو كان اصحاب الدين كثيرا يمكن البراءة في حقهم فلا بد من  
احلافهم على بقاء وان علمه سابقا لانهم رخصت حواجا لا يفي احلاف الوصية اياهم الا اذا كان مستقما السراطة الحكم بمعنى كونها  
جامع الشرايط وصرحوا بان له في الخلف ببايع على بالدين بل لا بد من ثبوت عند الحاكم لانه يحكم لا يجوز لغير  
اهل نعم له بعد ثبوت عند البينة فوكيل في احلافهم اقول وعلى ما يخرج المسئلة عن الاكتفاء بعلم الموصي في جواردها الله تعالى العالم  
به وبني في ثمة في تولية تخلفهم **التابع** لا خلاف في ان الموصي لو اذن لوصيته بالايتام فانه يجوز له ايجاعا وكذا لا  
خلاف فيما لو منع فانه لا يجوز له واما حمل الخلاف التكويت عن كل من الامرين واطلاق الوصية فالمشهور والمع والى النظر بقدر  
الحاكم الشرعي وهو مذهب الشيخ المفيد والى الصلاح وابن ادریس والمحقق والعلامة وغيرهم وفيه جمع منهم الشيخ في النهاية و  
ابن الجنييد والقاضي ابن التراح الى الجواز والشيخ في بعدان قال بجواز الايتام وقال بعض اصحابنا ان المصلي ليمان يوصي  
الى غيره بما كان يتصرف فيه فادامات كان على الناظر في امر المسلمين ان يفهم من ينظر في ذلك فان لم يكن هناك امام كالقاضي  
ال محمد وروى الاراء منهم ان ينصرفوا في ذلك اذا تمكنوا منه وان لم يتمكنوا فليس عليهم شيء وشئنا عرفنا بهذا حديثا حديثا  
وقال في الخلاف اذا وصي الى غيره واطلق الوصية ولم يقل اذامات است وصي فلان ولا قال من لوصيته اليه فهو وصي لا محالة  
فيه قولان المروي انه يوصي الى غيره وقال بعض اصحابنا ليس له ان يوصي فاني امانات اقام الناظر في امر المسلمين من ينظر في ذلك  
الوصية دليلنا على القولين روايات اصحابنا رخصت بجواز الايتام اقول في ما دل عليه الحرام الاول من ان المصلي يعرف  
بهذا حديثا والى ما دل عليه الكلام الاخر من ان دليل القولين روايات اصحابنا وقال ابن الجنييد والقاضي ابن التراح و  
قد روى ابن بابويه في كتابه في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار انه كتب الى الجهمي الحسن بن علي رجل كان وصي رجل فاما  
فوصي الى رجل هل يلزم الوصية الرجل الذي كان هذا وصيته فكتب عليه بنظر يلزمه بحقه ان كان له قبله حق انفسه  
الظاهر ان المراد بالحق هنا حق الايمان اقول انت خبير بما في الرواية المذكورة من الاجمال وبعدد الاحتمال والمستدل  
بها فلا استدلال بها بناء على ما ذكره من تفسير الحق بحق الايمان فكانه يقال يلزمه القيام بوصيته ان كان مؤمنا وفاء بحقه  
بسبب الايمان فانه يقتضي معونة المؤمن وقضاء حوائجه ولا يخفى ما فيه والا فرب في معناه خبر ما ذكره شيخنا في المسائل واليه  
اشار العلامة في الخ من اجل الحق في الخبر على حق الوصية الى الوصية الاول بمعنى ان الوصية تلزم الوصية الثاني بحق الاول ان كان له  
اي الاول قبله يعني قبل الاول الوصية حق بان يكون قد اوصى اليه والان له ان يوصي فقد صلح له قبله حق الوصية فاذا وصى بها  
لزمت الثاني وهذا الاحتمال ان لم يكن راجح لا اقل ان يكون مساويا به فيقطع الاستدلال بالخبر في هذا المجال على ان حق الايمان  
لا ينقص هذا الوصية الثاني بل يجب على كل مؤمن فانه والعلام في اختصاص هذا الوصية من حيث الوصاية لا من حيث جهة المعونة



العامه وبالحمله فلاصل بيقينه المنع من التمسك الى غير الوصية الاول لان التبادر من استنباطه في التصرف مباشرة بموته  
ليست ذلك وتفويض التصرف الى غيره يحتاج الى دليل ظاهر والرواية على ما عرفت من الاجمال ويقدر الاحتمال لا يصلح للاستدلال  
لان قيل ان ما ادعيه من ان التبادر من استنباط الوصية في التصرف مباشرة بنفسه يفتقر عليكم بالتوكيل فيما هو وصي فيه فان التوجه  
ان يوكّل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه بل وغيره على ما اختار في المسالك بغيره فلو اقتصى اطلاق الايضاح المباشرة لما جاز التوكيل  
وبعضهم اعتمد هذا دليل للقائلين بهذا القول فقال ويدل عليه جواز الوكالة فكما جازت الوكالة جاز الايضاح والجواب عن ذلك  
اولا ما نرجع الى قياس الوصاية على الوكالة ومع قطع النظر عن كونها قياسا مع الفارق غير صحيح على اصولنا معتبر الامامية وثانيا لما ذكره  
شيخنا في المسالك واليه اشار الشهيد قبله في شرح شاذ من الفرق بين الوكالة والوصاية لان الوكالة على جزئيات مخصوصة ملحوظة  
بنظر محتيا بمضى منها ما وافق غرضه ويرد ما خالف بخلاف الايضاح الذي لا يحصل اثره الا بعد الموت وفوات نظره وايضا فان الوصية  
في حال حيوته مآل للتصرف على الوجه المأذون فيه ووكيل بمنزلة بخلاف تصرف الوصية بعد وفاته ليرزأ ولا يبره المقصورة  
بنفسه وما في حكمه بموته وكيف كان فالظاهر ينأى على المتهم وانه يرجع الاثر في تنفيذ وصاية الوصي الاول الى الحاكم او عدل المؤمنين  
مع عدمه كما صرحوا به في غير موضع الا ان الظاهر عبارة الشيخ المتقدم نقلها عن كتاب النهاية الاختصاص هذا بالامام او نائبه الفقيه  
لجامع الشرائع ومثلهما عبارة الشيخ المفيد ايضا ويمكن فهمها بما اشترنا اليه مما صرح به الاضحاب في امثال هذا الموضع كما سيجي  
في المسئلة الثامنة والله العالم **الشاب من الاضحاب** بين الاضحاب في انه لو مات لم يوص له احد وكان له تركه واموال  
واموال واطفال فان النظر في تركه للحاكم الشرعي وانما الخلاف في انه لو لم يكن ثم حاكم فهل الممدول المؤمنين تولى للامام لا فاقص  
الشيخ وتبعه الاكثر الاول وقال ابن ادریس والثاني قال الشيخ في النهاية اقامات الانسان من غير وصية كان على الناظر في امور  
المسلمين ان يقيم له ناظر ينظر في مصلحة الورثة ويبيع لهم ويشترى ويكفون ذلك جائز اذ ان السلطان الذي يتولى ذلك او امر به جاز  
لبعض المؤمنين ان ينظر في ذلك من قبل نفسه ولو عمل فيه الامانة فيورثها من غير اضطرار بالورثة ويكون ما فعله صحيحا ما ضيق  
قال ابن ادریس الذي يقتضيه المذهب انه اذا لم يكن سلطان يتولى ذلك فالامر فيه الى الفقهاء شيعة عليه السلام من رؤسائهم والصلح  
فانهم عليهم السلام قد تولوا هذه الامور فلا يجوز لمن ليس بفقيه يتولى ذلك بحال فان تولاه فانه لا يصح له ان يفتقر الى ذلك  
بحال فمتان تولاه الفقيه مما يفعله صحيح جاز ما ضيق انتهى وتردد الحق في بيع والواجب ان لا يترك ما وصل اليه من الاضحاب المتعلقة  
بالقمام ثم الكلام فيها ما روي الله فيه منها بتوفيق ملك العلام وبركة اهل الذكر عليه السلام ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد  
بن اسمعيل بن بزيع قال مات رجل من اصحابنا ولم يوص فرجع امره الى قاضي الكوفة فبعضه عبد الحميد القيم بماله وكان الرجل خلفه ثم  
صفاروا متاعا وجواري فباع عبد الحميد المتاع فلما اراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهن اذ لم يكن الميت حرا لبيد وصيته وكان  
قيامه بهذا الامر القاضي لا يهرق فخرج قال فذكر ذلك لابي جعفر عليه السلام فقلت له يموت الرجل من اصحابنا ولم يوص له احد ويخلف الجوار  
فيقيم القاضي الجارية لبيد يبعهن او قال يقوم بذلك رجل منا فيضع قلبه لانهن فخرج فاني في ذلك القيمة قال فقال اذا كان القيم  
مثلك او مثل عبد الحميد فلا بأس وما رواه المشايخ الثلاثة نورا لله ثم حرام لهم عن علي بن رباب في الصحيح في بعض طرقه قال سئلت  
ابا الحسن موسى عن رجل يلقى بدينه قرابة مات وترك اولاد اصغارا او ترك عماليك وعملا وجواري ولم يوص مما ترى فيمن يتر  
منهم الجارية يتخذها ام ولد وما ترى في بيعهم قال فقال ان كان لهم ولي يقوم بامرهم باع عليهم ونظر لهم وكان ما جوارا فيهم قلت  
فان تری فيمن يشترى منهم الجارية يتخذها ام ولد لا بأس بذلك اذا باع عليهم القيمة الناظر لهم فيما يصلحهم فليس لهم ان يرجعوا  
فيما صنع القيم لهم والناظر لهم فيما يصلحهم وما رواه في الكافي وبيعه عن اسمعيل بن سعد الاشعري في الصحيح قال سئلت ابي عبد الله  
عن رجل مات بغير وصية وترك اولاد اكرانا وعملا ما ماعا وترك جواري وعماليك هل يستقيم ان يباع الجواري قال نعم  
عن الرجل يترك صاحب الرجل في سفره فيحدث به ما من الموت ولا يدرك الوصية كيف يصنع بمتاعه وله اولاد اصغار وكبار ويجوز  
ان يدفع متاعه ودوابه الى ولد الاكبر او الى القاضي وان كان في بلد ليس فيها قاض كيف يصنع وان كان دفع المال الى ولد الاكبر  
ولم يعلم به فذهب لم يقدر على رده كيف يصنع قال اذا ادرك الصغار وطلبوا فلم يجدوا من اخراجه الا ان يكون باعرا السلطان  
عن الرجل يموت بغير وصية وله ورثة اصغار وكبار يجلسوا حدهم ومناعه من غير ان يتولى القاضي بيع ذلك فان تولاه قاض  
قد تراخوا في بيعه الخلفه الطيب الشراء منه ما لا فقال اذا كان الاكبر من ولده معه في البيع فلا بأس به اذ ارضى الورثة بالبيع وقام عدل  
في ذلك وما رواه المشايخ الثلاثة بن جماعة في الموثوق قال سئلت ابا عبد الله عن رجل مات وله بنون وبنات صفار وكبار من غير  
وصية وله حدهم وعماليك وكيف يصنع الورثة ببقية ذلك الميراث قال ان قام رجل ثقة فاسمهم ذلك كله فلا بأس اقول لا يخفى  
ان الظاهر من هذه الاخبار باعتبار ضم بعضها الى بعضها على مقلد ما لو جازها على مفضلها هو ما صرح به الاكثر فانه هو  
الاقرب مهلوا الاطهر لم يصححه محمد بن اسماعيل بن بزيع فانه قد اجاب بها ان التقوى التي القيم الذي مضى القاضي متراك ومثل عبد  
يعني ابوناقة والعمالة فلا بأس ومن باعها ومن نصب للقاضي عندنا في حكم العدم فجميع الكلام الى ان تولى في ذلك ثقة فلا بأس هو  
اهم جواهر في الاما حصر على بن رباب قالوا فيها جمل يجب حمله على ما يفت عليه في من الحاكم الشرعي او عدل المؤمنين بن كجفت  
وتمت في نسخة مشهورة من نسخة مشهورة بن كجفت



## في الوصاية

٥٨

في التناول وهو ان كان مطلقا كالحج فليس عليه في آخر التناول الا غير بقوله فلا بأس اذا وصى  
 الورثة بالبيع يعني الكبار منهم يعني في ذلك يعني بالنسبة الى الصغار والظاهر من ذلك موثقة بما عهدت شرط في حضور  
 البكر المذكور قيام ثقة عن التبرات الاطفال يقاسم البالغ منهم وبالحجة فان الروايات المذكورة ظاهرة في جواز قيام العدل الثقة بذلك وانه  
 بهذه الاخبار ما دون في الدخول سواء وحده الامام ام لا ولا يبعد القول بجواز قولية ذلك منهم مع وجود الفقيه الجامع للشرائط وان كان  
 ظاهر الاصحاب خلاف ذلك لان القائلين بهذا القول قيدوا ذلك بتعدد الفقيه لانه النائب العام كما تضمنه مقبولة عربون حاضرة  
 ونحوها الا انه يمكن ان يقال ان هذه الاخبار قد حصل الاذن للثقة العدل منهم بتولي ذلك مع كونهما ظاهرهما واخبارا لثبانية موردها  
 كما هو الظاهر من بنائها انما هو الفتوى في الاحكام والقضاء بين الخصوم وانما مثل الولاية على طفل او مال غائب ونحو ذلك فليس في الاخبار  
 ما يدل على اختصاصه بالامام او الفقيه الجامع للشرائط نعم ذلك وقع في كلام الاصحاب وبذلك يظهر لك ما في كلام ابن ادریس من الضعف  
 والقصور لثبانه على ان الثقة غير ما دون في الدخول في هذه الامور قل في المسالك وليست في موضع الخلاف ما يضطر اليه والدعا  
 من المؤنة وصيانة الشرف على التلف فان ذلك ويحرم واجب على الكفاية على جميع المسلمين فضلا عن العدل منهم حق لو فرض عدم ترك  
 مورثهم مالا فمؤنة الاطفال ونحوهم من العاجز عن التكسب واجب على المسلمين من ماله كفاية كاعانة كل محتاج والطعام كل جامع من  
 اليه فمن مال المحتاج اليه اولى انتهى ومرجع كلامه قدس سره الى ان هذه الاشياء التي يضطر اليها ليجب اخرجها عن محل الخلاف بمجته انملا  
 لا يتوقف على وجود الامام او النائب او الثقة فلو لم يوجد احد منهم امتنع النظر فيجب ذلك على الكافة وجوبا كفايا وان لم يوجد احد من  
 هؤلاء فهو جدي وقال المسالك ايضا اعلم ان الامور المنفردة الى الولاية اما ان يكون طفلا او وصيا او حقوقا او ديونا فان كان الاول فالولاية  
 فيهم لا يسهل ثم بعد لا يسهل ثم يليه من يليه من الاجداد على ترتيب الولاية الاقرب منهم الى الميت فلا قرين عدم الجميع الا فوصي الاب ثم وصي  
 الجد وهكذا فان عدم الجميع فللحاكم والولاية في الباقي غير الاطفال الموصى ثم للحاكم به السلطان العادل والنائب الخاص العام مع تعدد  
 الاولين الى ان قال فان فقد الجميع فهل يجوز ان يتولى النظر في ترك الميت من يوثق به من المؤمنين قولان ثم نقل القولين المتفقين  
 في المسئلة وفي الباس عن القول المشهور والله العالم **التاسعة** لو وصى بالنظر في مال ولد له الى اجنبي ولما ثبت فلا مضايقة في  
 ذلك اقوال ثلثة اسدها البطلان لما تقدم في كلام شيخنا الشهيد الثاني من ان ولاية الحدوان على الولد متقدمة على ولاية  
 وصي الاب وحق فادانصت الاب وصية على ولد المولى عليه مع وجود ابية اي جديا لطفل لم يصح مطلان ولاية الحد ثابتة بلصل الشرع في  
 الاب فقاما عن ولا جعل شريك في ذلك وثابتها بطلان الولاية زمان ولاية الجدة خاصة بمعنى انه لو وصى الابن لاجنبي فان ولاية  
 تبطل مادام الحد موجودا وبعد موت الجدة تعود الولاية الى الوصي لان ولاية الاب شاملة للزمان كلها الازمان ولاية الجدة فيقتض  
 البطلان بزمان وجوده ورتب الاب الولاية بعد موته مع وجود الحد فاذا انقضت ولاية الاب بموته لم يقع ولاية وصية فلا مات  
 الحد فقرع ورثه به لثبوت في نصب الوصي الى دليل اذا اصل عدمه وبما فلا يقتضي حال حيوة الحد ولا بعد موته ورعى ان يملك  
 ولاية الاب ثالثة في جميع الارمان المستقل التي من جملتها بعد موت الحد غير معلوم بل هو محل البحث والتزاع كما لا يخفى انما المعلوم  
 انقطاع ولاية بعد موته ووجود الحد بعد لا ثبوتها بعد موت الحد وثالثها خاصة الولاية في الثلث خاصة لان لما راجع عن الوارث  
 اصلا فيكون له اثبات ولاية غير عليه بطريق اولي ورتب الولاية بل الملازمة فان اراد المالك بقبضه اطلاق حق الوارث منه اصلا  
 وهو الامر الثابت له شرعا واما ما اؤتم في ملك الوارث فانه يقتضيه شرعا كولاية عليه لما لكه او وليه الثابتة ولاية عليه بالاصالة  
 فلا يكون لابي عليه ولاية بالقبضه اليه صلا ومن ذلك ظهران اجوابا اقوال الاول ونقل الاول والاخير عن الشيخ في نقل المسالك  
**العاشر** في اختلاف الاصحاب وغيرهم في وقت اعتبار الشرط المعيرة في حق الوصاية من الكمال والاسلام والحرية والعدالة  
 ونحوها مما تقدم هل هو عند الوصية وعند الموت او من حين الرخصة الى ان ينفذ بها بعد الموت فتقبل الاول وهو محتمل والاكثر  
 بان في المسئلة والمراد باعتبار وجودها حال الوصية مع وجودها قبل الموت وان ما قضيت له للشرعية فان الشرط يعتبر فقد مر  
 على المشرط قالوا والوجه في هذا القول ان هذه المذكورات شرائط حق الوصية فلا بد ان تكون حال ان انما موجودة لم تكن العقد صحيحا  
 بان عدم الشرط يوجب عدم المشرط كما في شرائط سائر العقود ولا تنفي وقت الوصية مجموع من التوقيض له من ليس بالصفات و  
 النهي في المعاملات اذا توجه الى ركن العقد دل على الفساد ولا تنفي في الحق ان يكون بحيث لو مات الموصى كان نافذا فنص  
 مشقلا على صفات الوصاية وهو هنا منتف لان الوصي لو مات في هذه الحال لم يكن الوصي اهلا لها وقيل بالثاني وان  
 الاعتبار اجتماعها عند الوفاة حتى لو وصى الى من ليس باهل فاشق كماله عند الوفاة واستكمال الشرائط صحت الوصية لان المقصود  
 منها التصرف بعد الموت فعتبر اجتماع الشرط لا نه محل الولاية ولا حاجة الى وجودها قبل ذلك لا نقاء الفائدة وقبل الثا  
 وهو الاعتبار من حين الوصية الى حين الوفاة وهذا القول مال شيخنا الشهيد في من حيث قال عظم الله حرقة بعد ذكر  
 الشرط معتبرة منذ الوصية الى حين الموت فلو اختلف احد في حاله من ذلك بطلت وقيل يكفي حين الوصية وقيل حين الوفاة قالوا  
 الوجه في هذا القول اما حين الوصية فلما تقدم في توجيه القول الاول واما الاسرار الى حين الوفاة فلان الوصاية من العقود  
 الجارية من غير ان يخلو احد شرائطها بطلت كظانها واولان المعيرة في شرط حصوله في جميع اوقات الشرط فمضى الحال في ثناء العمل  
 وجب فوات المشرط الا ما استثنى في قليل من الموارد يدل من خارج قال في المسالك لا يما قال انه لا يستفي منه تني لان ما

نعم هذه الشرط



خرج عن ذلك يدعي ان الفعل المحكوم بتمت عند فوات الشرطين شرطاً بل في بعض الاحوال دون بعض وهذا الى ان انتهى وقيل  
وهو الرابع ان المعتبر وجود الشرطين من حال الوصية الى ان يمتنع تحققها بان يبلغ الطفل ويخرج الوصايا ويقتضي الدين وغير ذلك  
لان اشتراط هذا الامر يقتضي فوات شرطها متى فوات بعضها في كل وقت فلو فرض فوات بعضها بعد الوصية الى قبل انهاء الولاية  
طلت قال في المسالك بعد ذلك ان هذا هو الاقوى اقول مني هذه الاقوال كلها على ان الوصية عقد فيجب ان يراعى فيه ما يراعى في  
سائر العقود ومن القواعد المقررة عند من ان العقد اذا كان مشروطاً بشرط فهو عدم شرطه فهذا العقد اذا كان مشروطاً بكون  
الموصي اليه معبراً بهذه الصفات فلا بد من وجود هذه الصفات والابطال في الكلام والخلاف في وقت اعتبارها هل هو حال الوصية  
خاصة او عند الوفاة او من حين الوصية الى حين الوفاة او الى ان يمتنع تحقق الوصاية وان خبير بان الوصية عقد مثل سائر العقود  
فيستلزم فيه ما يشترط فيها وان كان هو المشهور في كلامهم باظهارهم الاتفاق عليه الا انه لم يقيم عليه دليل تركز النفس اليه بل ربما ظهر من الاجاب  
خلافه فانهم قد جعلوا الشيء من جملة الواجبات فيه بناء على كونه عقداً القبول مع انما لم تقف فيه على دليل بل ربما دل الدليل على خلافه  
وقد تقدم الكلام في ذلك في جملة من مسائل الفصل الاول وغاية ما يستفاد من الاخبار ان الوصية بالنسبة الى الموصول لا يخرج  
عن العطية وبالنسبة الى الوصاية لا يخرج عن الاذن والاستئذان ولا عقد منها بالكلية مما يدل على ما قلناه في الوصاية ما تقدم  
في المسئلة الثانية من خبر علي بن يقطين في رجل وصى بالامرئة واشترى في الوصية معها ما سبقت افعال عليه لم يجوز ذلك وتخصي للمرأة  
الوصية ولا تنظر بلوغ الشيء المخبر عنه لا يدل على اذنه ان الرجل امر المرأة بان تنفذ ما عتبه لها فيه واستأذنها وضم اليها ما  
المذكور واي عقد منها بينهم من هذا الكلام او قبول لفظي كما اعتبره في المقام ونحو ذلك بحجة الصغار المذكورة ثم في رجل وصى  
الى ولده ومنهم كبار وصغار يجوز للكبار ان ينفذوا وصيته ويقضوا دينه قبل ان يبلغ ذلك الاوصياء الصغار فوقع عليه شرعهم  
الخبران المتبادر من هذا الكلام ان الموصي استأذن ولده وامره واذن لهم في تنفيذ هذه الوصايا بان قال فعلوا كذا وكذا فوجب عليهم  
بعدهم وتوابعهم بذلك واي دلالة لهذا الكلام على عقدي المقام وعلى هذا التبع جملة الاجاب كالان يخرج على من جاس خلال الديار فان  
سما مثل هذا الاذن والاستئذان عقد فلا مشاحة في التسمية ولكن بما ذكره من ترتيب الاحكام العقود عليه منوع والواجب  
ذلك في كل من امر شخصاً بامر واذن له في فعل وبالحمل فانك عرفت في المباحث السابقة ان ما يذعنونه من العقدي كثير من تلك  
الواضع لا يخرج من الاشكال انهم اذا عرفت ذلك وثبت ان غاية ما تدل عليه الاخبار هو الاذن والاستئذان في تنفيذ هذه الامور  
للموصي ما نقول ينبغي ان تكون تلك الشروط على ما وقت التنفيذ واعتبارها في ذلك الوقت وهذا يرجع الى القول الثاني من القول  
للتقدمة وما نحن بيقين المسالك على هذا القول ورد به من قوله وضعف بان الوصاية لما كانت عقداً لم يحصل شرطها حاله  
الاجاب وقع العقد فاسد فيه ما عرفت من انه لا دليل على هذا العقد الذي بنوا الكلام عليه في المقام وغيره وكلامنا انما هو منتهى  
على عدمه فلا يرد علينا ما اوردته ولعل القائل بهذا القول من اصحابنا انهم يمنع كون الوصية عقداً فلا يرد عليه ما اوردته وهذا القول  
مع التعليقات التي ذلت بها كلها للامة كما يخرج على من راجع كتاب التذكرة وغيره من الكتب التي قصدوا فيها النقل اقوالهم وفيها من  
البعيد عن صلاح الاخبار ما لا ينبغي على ذلك البصائر والاصحاب ولا سيما في عدد الاقوال في المسئلة اضطراب فهمهم من انها الى اربعة  
جما ذكرناه كشخص الشهيد الثاني في المسالك ومنهم من جعلها ثلثة كشخص الشهيد في الدرر شرح الارشاد ومنهم من جعلها  
الى اثنين خاصة كالحق الشيخ ولكل وجه اعتباري يدفعه ما ذكره غير والله العالم **المقصد السابع** في الواهب وفيه ايضا  
مسائل **الاول** في اختلاف الاصحاب في معنى خيرات المرض والمراد بها الجملة حال الحيوة اذا كانت تبتغى كالحاجات في  
في المعاضات من البيع باقل من ثمن المثل والشراء بازيد من ثمن الهبة والصدقة والوقف والسق والجمل فما اشتمل على تقويت  
المال بغير عوض كالهبة وما بعد ذلك كالحياة كالاولين ونحوهما هل يخرج من الاصل او الثلث مع الاتفاق على انه لو برئ من  
موضع ذلك وكان مخير من الاصل او الثلث في خلافه فمما لو مات في مرضه ذلك فذهب الثلثان في النهاية والمقنعة وابن البرقي  
وابن ادريس الى انه من الاصل وهذا القول هو الظاهر عند من الاخبار بعد النظر فيها بين التامل والاعتبار واليه مال جملة  
من افضل متأخري المتأخرين كالمحدث الشيخ محمد بن الحسن البحر العاقل والفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الكفاية والمحدث آغا  
الشيخ عبد الله بن صالح البخاري قدس الله ارواحهم وذهب الشيخ في طر والصدوق وابن الجنيدي الى ان الثلث وهو المشهور  
بين المتأخرين ومنها الخلاف المذكور باختلاف الاخبار في ذلك واختلاف الاقطار والاهام في تلك المداير وما انا في كرامة  
كل من القولين من ان لا يلهما بما انتكشف به انتم عتوة الاشكال ويجمع به على وجه لا يعتبر به الاختلاف مستدل منه سبحانه فاضنه  
الصواب والصحة من الوقوع في شبك الاضطراب والارتباب فاقولس مما يدل على القول الاول وهو الذي عليه القول ظاهر  
قوله عز وجل فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وقد روى الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله في حديث قال  
فقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وهذا يدل على ان الصدقة والهبة والتفريق انه ان باطلا قد على ما اشتمل الصدقة والمرضى فتكون الآية  
والهبة مبنية بتفسيرها بالخبر المذكور على صحة الهبة في مرض الموت من غير تقييد بالثلث ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله  
مرادهم في الموثق عن عمار الساباطي انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول صاحب المال الحق بما له ما دام فيه شيء من الزوج يضعه  
حسب يشاء وما رواه في الكافي ويطب عن سماعة قال قلت لابي عبد الله الرجل يكون له الولد ابنة ان يجعل ما له لقرابته

الحاكم في المسالك



## 24.

فَيَكُونُ الْيَوْمَ



ان تكون مستند في الاحكام الشرعية كما حققنا ذلك بما لا خفاء عليه فيما تقدم في مسألة البيع الفضولي من كتاب البيع حيث ان المشهور بينهم صحة لوجوه اعتبارية لفقوها وتخرجها وهي صحة صورها مع ان الاخبار تترد عنها وتمنعها كما اوضحنا ذلك في الموضوع المشار اليه باوضح بيان لم يسبق اليه احد من علمائنا الاعيان ويزيد تأكيداً لانه لا يخفى ان مقتضى الادلة كتابا واستدلاله هو وجوب الوفاء بالعقود وترتب اثرها عليهما من جواز التصرف بجميع انواع التصرفات وابطال ذلك يحتاج الى دليل قطع لا يمكن الخروج به عن الدليل الاول فما خرج بدليل وجب الوقوف فيه على ما اقتضاه الدليل وما لم يعم عليه دليل من كتاب سنة فهو باق على مقتضى الدليل الاول وحق فلو لم يقتضه بعد البر في موضع النزاع كما وقع عليه الاتفاق انما نشأ من لزوم الوصية ولا في حال المرض كما يدعيه الا انما تناقضت الوصية بحجة غير لازمة كما يدعيه حجة من جواز هذه القول وسادسها ما تقدمت الاشارة اليه من عدم صلوح هذه الروايات لمعارضته ما ذكرناه من الاخبار لما فيها من الاجمال بل الاختلال في جملة منها والاعتلال الموجب لسقوطها عن درجتها الاستدلال وما نحن بشئ الى تلك الاخبار على التفصيل خبر خبر فمنها رواية علي بن عتبة وهي اوضح ادلة القائلين بذلك القول المشهور واظهر الوجوه فيها عندك هو الحمل على التقييد لطاقتها كما عرفت للرواية العامة وقارضاها على الخصوص من رواه في المصنف عن هرون بن مسلم عن سعد بن سعد عن جعفر بن محمد عن ابيه عليها السلام ان رجلا من الانصار توفي وله صبيته صغار وله ستة من الرقيق فاعتقهم عند موته وليس له مال غيرهم فاني التفت فافترقا قال ما صنعت صاحبكم قالوا دفناه قال لو علمت ما دفناه مع اهل الاسلام تركت ولده يتكفون الناس وظاهر الخبر نفوذ الوصية حيث لم يحكم بتخصيص النصف بالثلث كما تضمنه خبر علي بن عتبة وكذا الخبر العامي بل حكم بصفحة حيث ترك ولده يتكفون الناس اي ليسلوا منهم ما كفهم فلو ان الحكم بصفحة المالك كان لهذا الكلام معنى والخبر انما يحول على الكراهة للثبوت كما هو من كلام الاصحاب واليه يشير قوله في روايته سماعه للتقدم من رواية صاحب الكافي الا ان الفضل في ان لا يصح من يعول ولا يتربو رثة او القهر ولا ينافيه نفوذ الوصية كما صرح به الحديث الكاشف في الوافي وكيف كان فالخبر المذكور من الاخبار الدالة على ما ذكرناه وان لم تذكره فمما استوفى واحتمل في المسائل التي حملت روايتها على بن عتبة على الوصية قال لان حضور الموت قرينة منبهة من مباشرة العتق ويجوز لسنه العتق اليه لكونه سبب القوي بوا الوصية قال وهذا وان كان بعيدا الا انه مناسب حيث لم يبق للرواية عاصدا انتهى في لا يخفى ما فيه وما ذكرناه من الحمل على التقييد هو الاظهر لكونهم رضى حيث لم يفتوا بهذه القواعد في الجمع بين الاخبار كما قد ذكرنا في الاصل من هذه التصريحات البعيدة ثم انه على تقدير ثبوتها فنورد ما خلاصه المدعى ان من في النود دعوى الاول انه ممنوع بل هو قياسي محض عدل القائل باختصاص الحكم به لا يسوغ قياس غيره عليه ومنها موثقة سماعة الاولى وفي معناها رواية جراح المدعي واول ما فيها انه لا فائز بها على ظاهرها لان ظاهرها المنع من عطية الوالد الاول في الرضى زاد على الثلث ام نقص بل بلغ الثلث او لم يبلغ والحمل على معناه انه لا يصلح من الاصل بل من الثلث وان كان محصيا في حله فانه لا يبعد من سياق الخبر ان لا يعتبر في شئ من الخبرين للاصل والثلث وانما السؤال عن العطية بقول مطلق فنجانب انه في حال العتق يفعل ما يشاء وفي حال المرض فلا يلزم ذلك والثاني انما الخس من المدعى فلا يهضمان حجة على القول الثالث احتمال حمل العطية في المرض على الوصية ولعله الاقرب للاعتبار ليحصل به الجمع بين الاخبار بمعنى ان شرح انه لا يوصى له بما زاد على الثلث وانما في العتق فان له ان يعطيه ما له جميعا ولو بينه وبين الغير في التهميد بين حمل حديث سماعة المذكورة قارة على الكراهة لانه اضرار بالارث والورثة والجارح لهم ونحوه على ما اذا لم يكن على حصة الوصية بل يكون محرم من غير اية تسليم واعتراض الحديث الكاشف في الوافي فقال التاويل الاول ينافيه ما عرفت من خبرهم الاضرار والثاني ينافيه قوله مع اشتراط الحواز بالعتق بل ينافي حديث جراح بل ينافي ما بعد من اجتناب هذا الباب فان الابرار وهبة ما في الذمة لا يفتقر الى الابرار فالقضايا ان تحمل هذه الاخبار على ظواهرها ويخص المنع من العطية في المرض بمورد الوارث وسره ما ذكره في التهميد بين من اليمين فان حصل حبس من الثلث كما تدل عليه الاخبار الاخرى انتهى قولنا في الاول ان ما ذكره الشيخ من تاويل رواية سماعة بحمل المنع من عطية الولد في المرض على الكراهة جديلا باس من قوله انه ينافيه ما عرفت من خبرهم الاضرار الاشارة الى ما قد تقدمت عنه من جمل حديث سعد بن بن صدقة لا دل على قوله ما دفناه مع اهل الاسلام على تحريم العتق ككرد وبيان الظاهر انما هو حمل على تأكيد الكراهة كما يشهد به وقوله عليه السلام في ان الفضل ان لا يصح من يعول ولا يتربو رثة فان الخبر صريح في كراهية الاضرار دون التحريم الذي توهموه ولم يمتد من المناهضة التي عن المكروهات ما يلحقها بالحرمان والامر بالمستحبين انما يندخلها في خبر الوصيات كما لا يخفى على الفطن البصير ولا يثبتك مثل خبري ثانيا ان تخصيص هذه الاخبار بمعنى المنع من العطية في المرض بالوارث مردود بما قدمناه من تكرار الاخبار ونفاق الاصحاب على جواز الوصية للوارث وعطية في المرض وان المنع من ذلك انما هو مذهب العامة كما تقدم في المسألة الثانية من المقصد الخامس وتقدم ان ما دل على خلاف ذلك فهو محمول على التقييد والثالث انه مع تسليم ما ذكره من تخصيص المنع من العطية في المرض بالوارث فحينئذ اثبات حكم كلي بوجوه ذلك في جري خاص به مع عدم الصراحة كما عرفت لا يصح من الاشكال ولا بعبارة اذا كان متوفى مع وجوب الثلث فاي اختصاص بالمنع بالوارث اذا احتساب من الثلث مما لا نزاع فيه لو ارث كان او اخرج فلا يظهر من منع الوارث هنا وجه بالجملة فان كلامه هذا لا يقع عند من النظر في الظاهر الخبر المأثور منها بحصة الحلي وما في معناها من موثقة من غير الثانية ورواية في الاول ما فيها ما ذكره في المسالك من ان مضمونها لا يقول بل احل لان الابرار عما في الذمة صحيح بالاجماع ونهية الحكم فيها بالعكس وكيف يستدل على مثل ذلك الثاني انما الخس من المدعى فلا يهضمان حجة على القول الثالث معارضتها بظاهر الرواية المفترقة في حصة زارة باصداق وانه متى طابت نفسها عنه بابرار او هبة حل له في مرض كان او صحته زاد على الثلث ونقص







في الجواب عن رواية علي بن حنبل ولنا بناء على اضطرابهم في هذه الرواية وامثالها من رواية علي بن حنبل وغيرهما الذين يجمع باطلهم  
بضعف الاستناد الزامهم باطلهم فلا تقوم لهم بهاجة علينا كما لا يخفى والله العالم **المسئلة الثانية** لا يختلف الاصحاب  
رضوان الله عليهم في اقرار المريض فانما في مرضه على احوال احدها انه ينفذ من الاصل مطم من غير فرق بين اقراره في حال مرضه او حقه وهو  
مذهب سائر حيث قال من كان عاقلا يملك امره فيما ياتي وبذره فقراره في مرضه كقراره في حقه ولم يفرق بين الدين ولا العين ولا امين  
الوارث ولا الاجنبي ولا بين ان يكون المقر متما في اقراره او غير متما وهو اختيار ابن ادريس وثانيها انه من الاصل ايضا لكن بشرط عدالة  
المقر وانتفاء التهمة لو ارث كان الاقرار واجنبي ومن الثالث مع انتفاء احد القيدين وهو من مذهب الشافعي وابن التبرج والمحقق في  
بيع والشهد الثاني في المسائل وسبب التمسك في شرح النافع والمحدث الشيخ بن الحسن البحر الحاملي في الوسائل وغيرهم بل صرح  
في المسائل انه مذهب المحقق في النافع حجة القول الاول كما ذكره عموم اقرار العقلاء على انفسهم جائز ولا يترتب باقراره براءة ذمته من  
حق عليه في حال الصحة ولا يمكن التوصل اليه الا بالاقرار فلو لم يقبل اقراره بقيت ذمته مشغولة وبقي المقر له ممنوعا من حقه وكلاهما مفيد  
واقضت الحكمة قبول قوله وانت جدير بما فيه من امكان المناقشة وطريق البحث اليها ما الحديث المذكور فانه يخص عموم الاخبار والآثار  
الدالة على انه مع التهمة وعدم العدالة لا ينفذ اقراره واما التعليل الاخر فانه لا يمكن ان يكون لما ذكره من ارادة ابراء ذمته في  
ذمته مشغولة واقفا كما لا يمكن ان يكون ضده من الاقرار مجرد حرمان الوارث ومنعه وان ذمته غير مشغولة كما يشير الى ذلك الاخبار  
الائتية الصريحة باشتراط نفى التهمة وكونه مرضيا والاستدلال المذكور سبق على الاحتمال الاول وهو غير متعين بتمامه دلالة الاخبار  
المذكورة على ما ذكرناه وبالجمل فخرج احد الاحتمالين على الاخر لم يمكن التفرع عليه والبناء على ما يقتضيه يحتاج الى دليل وليس فليقل  
القول الثاني فيدل عليه اما بالنسبة الى الوارث فصحة وصورين خازم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى لبعض ورثته  
ان له عليه دين فقال ان كان الميت مرضيا فاعطه الله اوصى له وموثة الى ابي اوبى عن ابي عبد الله عن رجل اوصى لبعض ورثته ان  
له عليه دين فقال ان كان الميت مرضيا فاعطه الذي اوصى له واما بالنسبة الى الاجنبي فصحة ابن مسكان عن العلاء بن رباح عن ابي  
سئل ابا عبد الله عن امرئ استودعت رجلا مالا فلما حضره الموت قالت له ان المثل الذي اودعته اياك فلان فلو انك لم تدر ما  
واي اولياها الرجل فقالوا له انه كان لصاحبنا مال ولا نراه الا عندك فاصطف ما من المالك شي لم يختلف لم فقال ان كانت مامونة  
فيخلف لهم وان كانت متممة فلا يخلف وصح الامر على ما كان فانما الهام من ما لها قلت واما القول الثالث فيدل عليه بالنسبة الى الاقرار والاجنبي  
وانه من الثالث فصحة ابن مسكان عن العلاء بن رباح واما بالنسبة الى الوارث وان من الثالث مطاف استدلال عليه بصحة اسمعيل بن جابر  
قال سئل ابا عبد الله عن رجل اقر لو ارث له وهو مرضي بدين قال قال يجوز عليه اذا اقر به دون الثلث وقوى جاعته منهم شيئا التمسك  
لثاني في المسائل وسبب التمسك في شرح النافع حمل الرواية المذكورة وما اشتملت عليه من اعتبار الثلث على حالة التهمة جبا  
بها وبها بصحة منصور المتقدم وزاد في المسائل احتمال ان نفوز به كانه غير متين وهو لا ينافي في موضع غيره عليه قال مع ان ظاهرها  
غير مراد لانه اعتبر نقصان المقر به من الثلث وليس كذلك شرط الجماعا انتهى اقول بل الوجه هو الاول الذي يحصل به الجمع بينهما وبين  
الصحة المشار اليها والرواية التي معها واحتمل بعض مشايخنا عطفه على ما تقدم ان يكون دون في الرواية بمعنى عند وان يكون المراد  
الثلث وما دون ويكون الاكفاء منبذ على الغالب لان الغالب اقراره عن الثلث ونقصانه وكونه بقدر الثلث بغير زيادة ولا  
نقصا نادرا انتهى اقول والحمل الثاني غير بعيد فقد وقع التعبير بمثل هذه العبارة في ارادة للملك المذكور في جملة من موارد الاحكام و  
عليه حمل قوله عز وجل فان كن نساء فوق اثنتين اي اثنتين فافوق ثم اقول قد روي في نسخة الاسلام في الكافي الشيخ في كتابه في الصحيح عن  
ابي ولاد قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اقر عتلا لموت لو ارث بدين له عليه قال يجوز له ذلك قلت فان اوصى لو ارث  
بشي قال جائز وظاهر هذه الرواية انما ينطبق على القول الاول لكنها معارضة بصحة منصور بن خازم وموثة الجابري المتقدمين  
وقضية الجمع بين الجميع تقييد لاطلاق هذه الرواية بتلك الروايتين وكيف كان فهي كما ترى ظاهرة في رد القول الثالث بالنسبة  
الى الوارث سواء قيدت ام لم تقيد لانه قد حكم بكون الاقرار للوارث من الثلث مطم هذه الرواية بحج ظاهرها فقد دلت على كونه  
من الاصل مطم في ظاهره في رده من اصله بالنظر الى تقييد ما بتلك الروايتين يكون ردا عليه في بعض ما اطلقه مضافا فانك الى ما عرفت  
في الرواية التي استدلل بها وبما حذرناه يظهر ان اظهر الاقوال الثلاثة المذكورة هو القول الثاني وفي المسئلة ايضا اقول اخبرنا  
لفرق بين المضي من الاصل والثلث بحج التهمة وانتفاء ما منها اجل مناط الفرق المذكور العدالة ومنها تقيم الحكم للاجنبي بكونه من المفضل  
وتقريب ذلك في الوارث بعدم التهمة وقد ذكر جمع من الاصحاب عن ان المراد بالثمة هنا العقل المستند الى القران الحالية والمقابلة لا اليه  
على ان المقر له يقصد باقراره الاخبار عن حق متقدم واما المراد بتخصيص المقر له بما اقر به حرمان الوارث من حقه وبعض الشرع بالخبر  
فلذلك جرى مجرى الوجبة في الخروج من الثلث خاصة والظاهر ان المراد من العدل في كلامهم هو ما اشار اليه في الصحيح منصور  
موثة الجابري بقوله مرضيا اي يعتمد على قوله ولا يظن به التهمة وقد حرمان الوارث باقراره وهو المراد ايضا من قوله عليه السلام في رواية  
اله لابن رباح السابري ان كانت مامونة وبالجمل فانه لا كان المستلزم من ماله بعد الموت الا الثلث خاصة واما زاد فهو للوارث منع  
من تصرفه بالوجبة ونحوها وجع فاذا اعترف بالدين الذي يخرج من حيث هو من الاصل لتعلقه بالذمة من احتمال اعترافه للعدالة والاطلاق  
وجب التفصيل فيه بما دلت عليه هذه الاخبار من ان اذا كان مرضيا مامونا لروايته ووجع مجر عن مخالفة الحد في الشرعة والافاض















فإن فيها فهو ضامن إلا أن قال وكذلك الذي يوصي إليه يكون ضامنا فيما دفع إليه إذا وجد ربه الذي أمر به فله عليه فإن لم يجد فليس عليه ضمان ثم أتت مع التفریط ولزوم الضمان لا رضى لا يتعين رجوع الذبان على الوصي بل يتخيرون الرجوع على الوصي أو على الورثة فيما قبضوا من حصصهم وترجع الورثة على الورثة على الوصي لأن ما عجز له الوصي لا يتعين للذين تجرد عن ذلك بل يصل إلى الذبان بل الذين يتعلقون بالثقة كانتا ما كانت وكيف كان فالضمان إنما هو على الوصي والنقصان إنما هو عليه من ماله لا لورثة مني أخذ منهم الذبان الذين جوا به عليه فلا يلحقهم ضمان ولا نقص والله العالم **المسئلة الخامسة** إذا انتقل المريض من يتيق عليه كابي وابن مثله فلا يلحق الوصي أن يكون بغير عوض أو بعوض وعلى التقديرين فإما أن يكون الملك اختياريا أو قهريا وعلى تقدير الملك بعوض فإما أن يكون العوض مورثا أولا فهذه سورست **الأقوال** أن يملكه بغير عوض يكون الملك اختياريا كما لو أوصى له أحد بابيه أو أمه فقبل الوصية أو وهب له بغير عوض فقبل الهبة فإن قلنا أن مخبرات المريض من الأصل كما هو أحد القولين في المسئلة كان اشتقاقه من الأصل ولا اشكال فيه وإن قلنا أن المخبرات من الثلث كما هو المشهور بين المتأخرين فوجهان بل قولنا أحد ما للحق في بيع مدعيها عليه الإجماع وهو أن عتقه من الأصل يتيق قال ولو أوصى له بابيه فقبل الوصية وهو مرضي عتق عليه من أصل المال إجماعا لأنه إنما يضمن من الثلث ما يخرج عن ملكه وهذا يخرج به بل بالقبول ملكه وانتفى عليه تبطل ملكه وخرج استدلالنا إلى أن أحد ما للحق الإجماع وثانها ما ذكره من أن المعتبر من أن المعتبر من الثلث على القولين في المخبرات إنما هو بالنسبة إلى ما يخرج من المريض عن ملكه بنفس اختياره كما لو أعتق العبد أو وهب ما وصدا أو نحو ذلك هنا لم يخرج المريض شيئا على هذا الوجه وإنما يخرج له هو الله سبحانه حين ملكه بالقبول وانتفى عليه قهر ابتعا الملك فلم يكن مفعولا شيئا باختياره وإنما لها الضوات من قبل الله عز وجل وثانها العلامة في التخيير وهو أن عتقه من الثلث كالعتق اختيارا واستنادا إلى أن اختيار التبيس وهو قبول الوصية وقبول الهبة في المثالين المتقدمين اختيارا للسبب وهو العتق المترتب على القبول فتق كان الأول معدوما كما في المثالين كذلك وهو يرجع إلى منع كون العتق قهريا كما ادعاه ذلك القائل بل هو اختيارية له فإنه لو لم يقبل لما دخل في ملكه ولما انتفى عليه ولما قيل باختياره ترتب عليه ذلك فيكون من قبل عتق العبد باختياره وبالجملة فإنه لا يلزم من كون الخروج قهريا أن يكون من الأصل وإنما يلزم ذلك لو لم يكن مستندا إلى اختيار المريض المتملك بالقبول كما ذكرنا فالكلمة مستند إليه وبذلك يظهر الجواب عن أحد الدلائل المتقدمين وأما الثالث وهو الإجماع ففيه ما ذكره شيخنا في المسئلة ولندكره بطول لقوة وجودة محصله وإن كان قد تم منسبة من في عين موضع فيما تقدم وهو ما يتيق قد خالفنا في غير موضع من كتابه هذا لكنه الحق التحقيق بالاتباع وإن كان قليل الاتباع قال قدس سرور لا يباح دعواه الإجماع في فتوى العلامة بخلافه لأن الحق أن الإجماع أصحنا إنما يكون جمعة مع تحقق دخول قول المعصوف في جملة قولهم فإن تجمعة إنما هو باعتبار قولهم ودخول قولهم في قولهم في مثل هذه المسئلة النظر غير معلوم وقد نبه المصنف في أوائل المعتبر على ذلك فقال إن جمعة الإجماع لا يتيق إلا مع العلم القطعي بدخول قول المعصوف في قول المجعوب ونحوه عن الاعتراض من يتيق ويذكر خلاف ذلك وهذا عندنا أيضا عين الحق فإن ادخل قول شخص غائب لا يعرف قولهم في قول جماعه معرفين بخبر أضافهم على ذلك القول بدون العلم بموافقتهم تخمك بارد بها يظهر جواز مخالفة الفتية المتأخرين من المتقدمين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الإجماع إذا قام عنده الدليل على ما يتيق خلافهم وقد اتفق لهم ذلك كثير لكن في القدم متساهة عند الناس دون المتأخرين وهو جديدين كما لا يخفى على الخادق لكن **الثانية** الصورة بجارية ولكن ملكه بغير اختيار كحصوله له بالأرث ويدين في القطع بكونه من الأصل ضامنا وإن قلنا في سابق هذه الصورة بكونه من الثلث لعدم الاختيار في السبب لا في السبب نقل عن التذكرة أنه جعل العتق اقرب ورعا فيلزم بأنه متى قلنا في الصورة الأولى بكونه من الثلث فيفضل كونه ضامنا كذا فيتحقق الملك للمريض فيكون معدوما من جملة أمواله فافتقاره بفوت عليهم المالية وفيه أنه لم يتلف على الوارث شيء إنما هو محسوب ما لا لا لأنه يجزى بالأرث يتيق عليه لا يتيق فان العتق قهريا وللذلك قهريا وقد عرفت في الصور السابقة أن وجه القول بكونه من الثلث إنما هو لكون السبب اختياريا وهذا ليس كذلك **الثالث** أن يملكه بعوض مورث اختيارا بمحض أن يملكه باختياره بغير عوض في مدة لا تزيد على الموت لو ارثه كالثركاء. ثم المثل من قال أن المخبرات خرجها من الأصل فإنه يكون ضامنا من الأصل وهو ظاهر ومن قال أنهما من الثلث فهي اشتقاقه قولنا أحد ما لأنه من الثلث كما اختاره العلامة في الإرشاد وفي الأحكام للصوتية من القواعد وعلى أن يملكه باختياره سبب عتقه تجزى مجزى المباشر خصوصا عند من يجعل فاعل السبب فاعل السبب كالجباين قال في المسالك وهذا هو الأصح وثانها ما نفوز به من الأصل لأنه إنما يخرج عليه في الشرعات والشراء. ثم المثل ليس بغير فلا يكون مجزوا عليه العتق أصل بغير اختياره فلا يغير فيه الثلث وهذا القول اختيار العلامة في كيفية التنفيذ من كتاب القواعد ورد بان ذلك لا يغير في مقابلة ما قطع بفواته ورواى المالية بالاعتناء بتصنيع على الوارث كما لو اشترى ما يقطع بموته غلاما وشيئا التهميد في شرح الإرشاد اقتصر على نقل القولين المذكورين ونقل دليل كل منهما ولم يرجع شيئا منهما ولا طعن في شيء من الدلائل المذكورين وهو مؤيد لما توقع في ذلك الرابع أن يملكه بعوض مورث ملكا قهريا بغير اختياره بأن يكون مستندا إلى حكم الشارع وأمره به كما لو كان قد رث في حال العتقة أو في حال الرض أن قلنا بكونه من الأصل باتزان وجدل في بيع بعوض وهو قادر على اشتراءه فإن هذا من الأصل على القولين ويجعل ضمير فكونه من الثلث يحصل السبب الحقيقي للتصرف في الرض وجب عتقه بأمر الشارع فكان عليه بمنزلة الذين التمسوا أن يملكه بغير غير مورث كما لو أخرج نفسه للخدمة به فأنه عندئذ يتيق من الأصل لعدم هويته شيئا على الوارث **السادس** أن يملكه كل بغير اختياره بل بالالتزام الشارع كما لو نذر ملكه بالإجارة كذا في الحكم في هذه الصورة كما سبقها طريق الأولى والله العالم



الطاهرية اختلف ولا اتكال في حق الوصية بالاشارة الذالة على المراد مع تعدد طرقها الكثافة مع تعدد

المذكور حسن  
و جميع ما يرام







الحسن آسأله عن رجل اوصى بعض ثلثه من غلة خبيته الى وصيه يصنع في مواضع يتأصله معلومة في كل سنة و  
 الباقي من الثلث جعل فيه ماشاء وروى الوصية فانفذ الوصى ما اوصى به اليه من المسمى المعلوم وقال في الباقي قد نصرت لفلان كذا وقلنا  
 كذا في كل سنة وفي الحج كذا وفي الصدقة كذا في كل سنة ثم بدله في ذلك فقال قد شئت الاول ورايت خلافه مشيقي الاول وروى الى  
 ان يرجع فيها وصية فاصير لغيرهم وينقصهم او يدخل معهم غيرهم ان اراد ذلك فكتب ذلك لانه يفعل ماشاء الا ان يكون كتب على فضة كتابا  
 اقول لعل المراد من الاستثناء هو ان يكون قد كتب كتابا على فضة من غير ان يشيئا من تلك الوصايا بحيث انه يلزم عند القضاء ان يرفع الامر  
 اليهم وان كل يجوز له الرجوع بالنظر في الواقع وفيما بينه وبين الله تعالى على بعد ان يكون قد ملكهم ذلك بوجه شرعي على وجه لا يجوز له  
 الرجوع وكتب لهم كتابا بذلك او يكون كتابا في الكتاب كناية عن التمليك وروى في يمين علي بن سالم قال قلت ابا الحسن عجلت عليه السلام  
 فقلت ان لي اوصى بثلث وصايا فاما هي احد فقال خذ باخر من قال قلت فانها اقل قال فقال وان قل اقول لظاهر هذه الوصايا  
 الثلث على البدل والرجوع عن المتقدم منها الى المتأخر فلا امره ما اخذ بالوصية الاخيرة لانها ناسخة لما تقدمه له ولا تستفاد من الاخبار  
 بان له العدل ما دام حيا بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان وهو ذلك ومنها ما روى في الكافي عن محمد بن عيسى بن عبيد قال كتب  
 الى محمد بن محمد بن اوصى له بثلث مائة من ماله ووصى لافريانه من قبل ابيه وامه ثم انه غير الوصية فخرج من اعلى واعطى من حرم يجوز  
 ذلك فكتب عليه السلام هو بالخيار في جميع ذلك الا ان ياتي الموت وروى في الكافي في الصحيح عن عبيد بن يسار عن ابي عبد الله ع في رجل  
 دفع الى رجل مالا وقال انما دفعه اليك زخرا لا بدق فلا تزد ولا تنقص ثم بدل الشيخ بعد ما دفع اليه المالا ان منه خمسة وعشرين ومائة دينارا  
 فاشترى بها جارية لابن ابنه ثم ان الشيخ هلك فوقع بين اخاريين وبين الغلام واحد فباعا فقال له رجلان جاريتك حراما  
 انما اشتراها ابونا لك من ماله الذي دفعه اليك فلان فاشترى من ذلك هذه الجارية فانت تكلمها امراما لا تحمل لك فاسكن الفسق  
 من الجارية فماتت في ذلك فقال ليس الرجل الذي دفع المالا بالجارية ومن هو هذا الغلام وهو اشترى الجارية قلت بل قال فقل له  
 فليات جاريته اذ كان الجدة هو الذي اعطاه وهو الذي اخذه اقول الوصية في هذا الخبر ما تقدم في سابقه وروى في الكافي عن محمد  
 مروان قال قلت لابي عبد الله ان ابي حضر الموت فقبل اوصى فقال هذا ابني يخبرني بما صنع فهو جاني فقال ابو عبد الله فقد اوصى  
 ابوك واوصى قلت ان امر لك بكذا وكذا فقال اجزه قلت ووصى بغيره فاعرفه فقلت اعف عنه بان لنا العير رشفه فقال قد اخبرنا  
 عنه انما مثل ذلك مثل رجل اشترى اشيئا على اتماسية فوجدها ممزولة ففقد اجزات عنه اقول فيه اشارة الى كفر ابن الزنا كما هو احد  
 القولين وقد تقدم تحقيق القول فيه في كتاب الطهارة وفيه دلالة على حصول الوصية بالحوالة الى اختيار الوصى في ذلك الشيخ في بيت عن  
 عبيد القادر قال قلت لابي عبد الله اوصى فقال اعد جهازك وقدم زادك وكن وصق نفسك ولا تقبل الغير ببيعك اليك عما  
 يصلحك وروى المتابع الثالثة عن التكويني عن ابي عبد الله قال قال قول عني ببدله من المالا المكفون ثم الذين ثم الوصية ثم الميراث  
 وروى في تبسند اخر عن التكويني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله - اول ما يبدله من المالا المكفون الحديث وروى  
 المتابع الثالثة عن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر ع قال قال امير المؤمنين ان الذين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث  
 بعد الوصية فان اول القضاء كتاب التما قول لا خلاف بين الاصحاب في تقديم الكفن على ما بعده كما دللت عليه جملة من الاخبار  
 وانما الاشكال في ثمة لا الواجب المستحق او التخصيص بالاول ولم اقل لاحد من الاصحاب على كلام في ذلك والظاهر التخصيص  
 بالواجب اخذ بالليقن بما احالنا الاصل واما تقديم الذين على الوصية فهو ظاهر لعل الذين بدلت الميت ولهذا اوجب خروج  
 من الاصل بخلاف الوصية واما تقدم الجميع على الميراث فلما كانت في الايات من قوله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين و  
 روى في الكافي وبيت عن سعد بن اسمعيل عن ابيه قال قلت لابي عبد الله ع في رجل حضر الموت فوصى له ابنة وابنه وشهدا  
 لابن وصيته وغاب الاخوان فلما كان بعد ايام اياها ان يقبل الوصية يخاف ان يتوشب عليها ابنة ولم يقدر ان يجدها يدينني  
 ضمن لها ابن عم لهم وهو مطاع فيهم ان يكفها ابنة فدخلوا هذا الشرط فلم يكفها ابنة وقد شرطت عليها ابنة وقال عن براء من التوبة  
 ومن فعل من ترك جميع الاشياء والخروج منه يستقيم ان يخليا عما في ايديهم ويخرج جاسنة قال هو لازم لك فارفق على ابي الجور  
 كان فالتك حاور ولما ذلك جعل يابنه قال المحدث الكاشف في الوا في لما استغفر عن عيبه ان الشائل هو احد الاخوين خاطبه  
 بالزوم والرفق ولعل المراد بالتسار اليه بذلك الموت لما ثبت ان مثل هذه المناقشات لما لينة مما تقتل الاجل والمراسية ان رفق  
 به لعله بسبب رفقك به بصير رفيقا منقادا انتق وصيحت وفيه اشارة الى ما تقدم مما اخبرناه في المسئلة الرابعة من المقصد  
 السادس في الوصاية من وجوب القيام بالوصية ع من حل وصيته في حال عيته وفاته الموصى وان لم يقبل بعد بلوغ الخبر  
 له على ذلك دللت جملة من الاخبار المتقدمة ثم في هذا الزم الشائل لما عرفت انه احد الوصيتين بالقيام بالوصية حسب  
 الامكان واخذ الامر بالرفق مع الامن ولم يرض لي في الخروج وانك بالكلية وفيه تعليل من خالف في المسئلة من من لا يذكرو  
 ثم وروى في بيت عن صفوان قال قلت لابي عبد الله ع في رجل كان لرجل عليه مال فملك له وصيان فملك يجوز ان يدفع  
 الى احد الوصيتين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون لسلطان قد قسم هذا المال فوضع على يدهما التصفد على يدهما  
 التصف او يمتعان بامر السلطان اقول لا يخفى فاني من هذا الخبر من التوضيح قال في قوله لعل المراد الا ان يكون السلطان  
 امر بوضع هذا المال عند احد الوصيتين بمقامته بينهما او يجمع احد الوصيتين مع المدين بامر الله تعالى ولا يخفى فافيه من التصف







في الواقع

[illegible]







